

من الفكر
السياسي
والاقتصادي



تاريخ إفريقيا

بعد الحرب العالمية الثانية

تأليف : هوبن هاتش

ترجمة : عبد العليم السيد منسي

مراجعة : دكتور محمد أنيس

في الاقتصاد السياسي

فانخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية

تأليف : هورن هاتش

ترجمة : عبدالمعالم السيد منسي

مراجعة : ركنور محمد أنيس

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

١٩٦٩

مقدمة

لقد كانت الثورة السياسية الأفريقية من أبرز الظواهر الطبيعية التي وقعت على مسرح الأحداث العالمية منذ الحرب ، ففى خلال سنوات معدودة انبعثت الى حيز الوجود ثلاثون دولة حديثة ، وتحولت القارة الأفريقية من سجن للاستعمار الأوروبي الى خليط متباين من الدول الأفريقية . ولأول مرة يجد ما يقرب من مائتى مليون افريقى انفسهم وقد أصبحوا يحكمون انفسهم بأنفسهم فى الذاكرة الحية .

وان ما حاولت سرده هنا هو قصة هذه الثورة ، وقد كانت تلك الثورة سياسية أساسا ولهذا فقد قصرت نفسى على نواحيها السياسية . ولكن التغيرات السياسية تقاس أهميتها بقدر تأثيرها على الشعوب ، ولهذا كنت أربط الأحداث السياسية ، كلما أمكننى ذلك ، بآثارها على شعوب الدول المختلفة التى نحن بصدها .

وكانت الثورة تتسم بطابع العداء للاستعمار أكثر من اتسامها بالطابع القومى . وقد قام «الأوروبيون برسم الحدود السياسية لأفريقيا» ، ولكن هذه الحدود لم تشتمل على جماعات بشرية ذات تاريخ مشترك يعتبر طبيعته ضروريا لوجود وعى قومى ، هذا وان كان القوميون الأفريقيون قد فضلوا قبول هذه الحدود على أحداث تعديلات فى امتداداتها سعيا وراء تحديد وحدات قومية حديثة ، ولقد استخدموا أقوى الأسلحة التى كانت ميسرة لهم ألا وهى العداء المشترك ضد الحكم الأجنبى . ولكن بالرغم من أننى أتفق مع اللورد هايللى فى اعتبار هذه الثورة «أفريقية أكثر مما هى قومية» إلا أننى التزمت بالمصطلح « قومى » باعتباره الكلمة الشائعة الاستعمال .

ولقد قصرت دراسائى بتوسع على الفترة الواقعة بين انتهاء الحرب وتحقيق كل دولة لاستقلالها ذلك لأن الثورة التى حاولت الكتابة عنها هى ثورة تهدف أساسا الى تحقيق الاستقلال . ولكن بما أن التاريخ

لا يبتدىء ولا ينتهى ، فستجد بعض التداخل . أحداث الدول التى لم تحصل بعد على استقلالها أو لم يتول الحكم فيها حتى الآن حكومات أفريقية مثل روديسيا الجنوبية ، وأنجولا ، وموزمبيق وجنوب أفريقيا ، فقد سردت قصتها حتى أوائل ستينات القرن العشرين ، أما خاتمتها فستأتى فيما بعد ، ومن المؤكد أنها ستكون متأثرة بالثورة فى بقية أنحاء القارة .

وهناك أخطار جلية فى تدوين التاريخ المعاصر . ومما لا شك فيه أن الظواهر البارزة المتباينة ستتنفق مع هذه التغيرات فى نظر المؤرخين الذين يعيدون دراستها بمزيد من المعرفة لما سيتمخض عنها من نتائج . ولكنى مع هذا - أعتقد أن هناك مميزات فى الكتابة عن الأحداث التى اشترك فيها أو شاهدها شخصيا عن كثب تعادل الكتابة عن أحداث الماضى . وتعتبر معرفتى بالأشخاص المشتركين فى هذه الأحداث والتمعن فى دوافعهم ومخاوفهم وآمالهم ، ذات قيمة غاية فى الأهمية .

حقا انه لعمل طموح أن يحاول الانسان ان يحكى تاريخ القارة ، فقد كان من المحتم على أن أفاضل بين أحداث عديدة ، وأن أختار وأن استبعد . وكان معيارى فى عملى هذا أن أوكد ما اعتقدت فى انه ذا اثر عظيم على شئون القارة الأفريقية عامة ، وأن أستبعد كل ما له أهمية محلية فقط . ان القصة هى قصة الثورة الأفريقية ، واثرها على شعوب أفريقيا جمعاء .

ولا يسعنى إلا أن أخص بالشكر المسز « جيليان هولنجز » لما قدمته من مساعدات قيمة فى اجراء الأبحاث ونسخ النص ، وكذلك زوجتى ، لمختلف المساعدات التى قدمتها والتى لا يمكن تسجيلها هنا . أما مسئولية النص ذاته ، فهى بالطبع ، تقع على عاتقى وحدى .

الفصل الاول

أوروبا تمسك رُمام أفريقيا

كانت الثورة الأفريقية أساسا ثورة ضد الحكم الأوربي . ففي أواسط القرن العشرين كانت القارة الأفريقية كلها مقسمة في الحقيقة بين الدول الاستعمارية الأوروبية ، فلقد رسموا الحدود ثم اتخذوا قرارا بشأن من يجب الاعتراف به ليكون صاحب الحق في السيطرة على كل منطقة على حدة . ولم يخطر على بال أى فرد أن يقترح اتخاذ رأى السكان الأفريقيين قبل أن يصبحوا خاضعين لفرنسا أو بلجيكا أو بريطانيا أو اسبانيا أو البرتغال أو البوير . فلقد كانت هناك عدة دوافع مختلفة ، كانت تعرف في مجموعها باسم الاستعمار ، دفعت أوروبا القرن التاسع عشر الى نشر سلطانها لى تضيف الأراضي الأفريقية لامبراطورياتها فيما وراء البحار . ولهذا اضطر جميع الأفريقيين تقريبا أن يدينوا بالطاعة فيما يربو على ثلاثة أرباع القرن لحكام كانوا يعتبرونهم دخلاء عليهم .

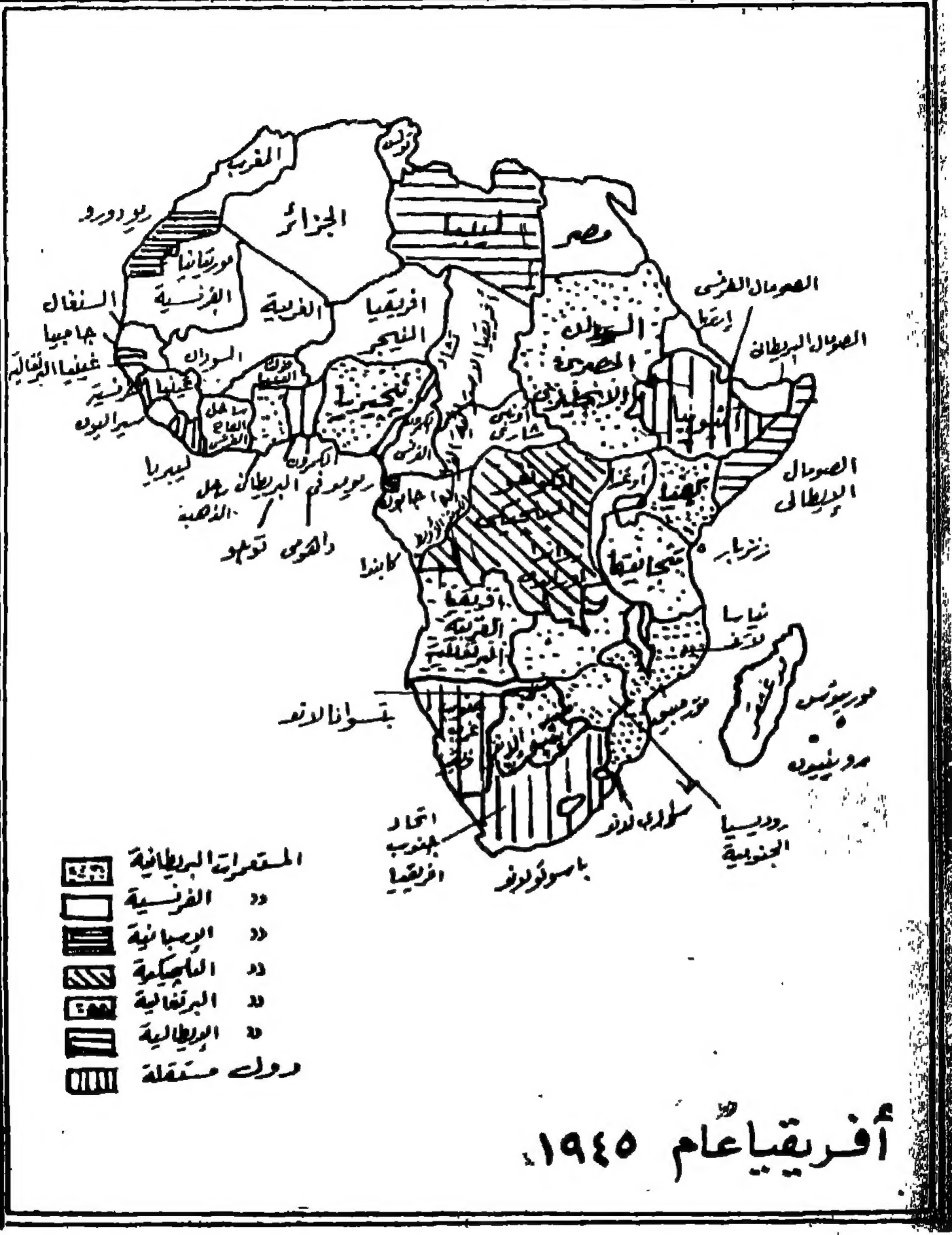
ولكن الاستعمار التجارى هو الذى أدخل الشعوب الأفريقية فى العالم الحديث ، وكان الاتصال بين الأوروبيين والأفريقيين يعتمد على تجارة العبيد لقرنين من الزمان . وكون تجار العبيد ثروات طائلة نتيجة لما قاموا به . من نقل ملايين الأفريقيين من أوطانهم عبر المحيط الاطلنطى . ولكن هذه العملية لم تعط الأوروبيين سوى معرفة سطحية بالقارة ، ذلك لأن معظم عمليات الاقتناص الواقعية وعمليات جمع وبيع العبيد كان يقوم بها الأفريقيون والعرب . أما تجار العبيد الأوروبيين فقد قصروا أنفسهم أساسا على شراء ونقل العبيد الى العالم الجديد ، مع الاحتفاظ فقط بمجرد عدة قلاع على الشواطئ الأفريقية من أجل حماية تجارتهم ، ومن ثم فقد كانت معرفتهم بأفريقيا مقصورة كلية على بعض مراكز العبيد الساحلية . أما الاستثناء الوحيد الذى يعتبر ذا أهمية بالغة فهو منطقة

الكاب ، حيث توغل الاسستيطان الهولندى ، الذى كان قد ابتدأ فى سنة ١٦٥٢ ، فى داخل القارة تدريجيا .

أما الارث العاطفى المرتبط بتجارة العبيد ، فقد ظل حيا فى النفوس خلال سنوات القرن العشرين واستمر بقاءه ليوصم العلاقات القائمة بين أجيال الافريقيين والأوروبيين حتى بعد القضاء على تجارة العبيد ذاتها . وكان شعور الافريقيين بالخضوع ونبذهم له بروح عدائية من جهة وشعور الأوروبيين بالتفوق الكامل ، وبوجوب تكفيرهم عن شعورهم لما ارتكبوه من جرم من جهة أخرى ، كانت هى العراقيل الرئيسية التى تقف حىال إقبال حياة انسانية مشتركة بين هذه الأجناس المختلفة . ولكن مع هذا لم تكن تجارة العبيد هى التى أدخلت افريقيا فى فلك هذا المجتمع العالمى الذى شيد الأوروبيون صرحه .

وبالطبع كانت توجد عوامل كثيرة كامنة فى الروح الاستعمارية المعقدة التى جاءت بالأوروبيين الى قلب القارة الأفريقية . وكان يبدو للكثيرين أنه من الواجب عليهم أن يدخلوا المسيحية الى قلوب عبدة الأوثان ، وأن يحملوا الحضارة الى بلاد الهمج . وكان الكشف الجغرافى يصحبه الرغبة فى نشر المسيحية البروتستانتية والرغبة فى التجارة ، وبات ذلك واضحا فى رحلات كل من ليفنجستون ، وسبيك ، وبيرتون ، وهى تلك الرحلات التى استولت على خيال الجماهير . زد على ذلك أن كثيرا من الارساليات قد اظهرت شجاعة وإخلاص فى أنها لم تحمل فقط تعاليمها الدينية الى المجتمعات النائية بل وحملت أيضا الى هذه المجتمعات ~~التي كانت~~ لفنون نشر التعليم ، والطب ، والزراعة . وكان هذا العصر أيضا عصر القومية المتحدقة فى أوروبا . وكانت الممتلكات الاستعمارية تعتبر برهانا على الهيبة القومية ، وكان يشجع هذا الاتجاه على الدوام رجال السياسة ، والصحافة ، والمدارس ، ومنظمات الشباب ، ورجال الدين ، وزعماء الحرب .

ولكن كان النهر الاقتصادى يجرى دائما تحت هذا السطح الأيديولوجى . إذ قدر عدد الفقراء فى بريطانيا فى أوائل سبعينات القرن الثامن عشر بحوالى مليون نسمة . وكانت البطالة تتزايد بسرعة مروعة . وكان من الضرورى إيجاد أسواق جديدة ، ومواد جديدة لتغذية الآلات . ولم يكن من الممكن إطعام سوى نصف السكان من الانتاج المحلى ، ولهذا كان من الواجب ضمان الامدادات الغذائية التى ترد من وراء البحار ، والمحافظة على سلامتها من تدخل أى عدو قوى . وكان المواطنون يتضاعفون بمعدلات متزايدة ، ومن ثم كان من الضرورى الحصول على



أراض جديدة يمكنهم الاستيطان فيها . ولما كانت جميع الدول الأوروبية الكبرى تواجه مشاكل متشابهة في وقت واحد ، فلقد أدت المنافسة والتسابق العنيف الى اثاره سلسلة من تفاعلات المفامرات الاستعمارية .

ولم يكن يبد على الاطلاق أى تناقض في الربط بين كل من التوسع التجارى والمسيحي . فلقد كان ذلك في الواقع هو النصيحة التى تقدم بها ليفنجستون من أجل التوسع في أفريقيا . وعلى هذا بينما كانت الكنائس تدعم ارسالياتها ، كان التجار المغامرون البريطانيون والفرنسيون والبلجيكيون والالمان يجوبون أنحاء أفريقيا ، وجيوبهم ممتلئة بأشكال مختلفة من المعاهدات ، تمكنوا من اقناع أصحاب السلطان المحليين كى يضعوا بصماتهم عليها ، وبهذا باع هؤلاء الرجال الأرض وحقوق التعدين التى لم تكن ملكا لهم مقابل بغض الدمى والخمور والأسلحة . وتوقعت الشركات التى تكونت حينذاك من أجل استغلال هذه الحقوق ، ان تدافع عنها حكوماتها ضد الأجانب ، وان تمدها بالقوات من أجل التوسع في امبراطورياتها التجارية ، وأن توفر لها رأس المال من أجل اقامة اعمدة الأساس للحياة الاقتصادية الاستعمارية . وكانت الاحتياجات الأوروبية والمطامع الاقتصادية أساسا لاحتلال أوروبا الاستعماري لأفريقيا .

ولم تدخل أوروبا قلب القارة الأفريقية بهدف مدعم الا حينما ابتدا كل من رأس المال والتجارة يبحث عن تحقيق رغبته داخل القارة . وبمجرد أن لحقت كل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، والى حد ما بلجيكا ، بالزعامة الصناعية البريطانية حتى ابتدا الزحف نحو السيطرة على الأراضي الأفريقية . وقصر الأمريكيون مجال اهتماماتهم على قارتهم ، والمحيط الهادى وآسيا ، في حين أن أفريقيا كانت مفتوحة أمام المتنافسين الأوروبيين الذين كانوا على استعداد لاستغلالها بما لها من مقدرة على امدادهم بما يحتاجون اليه . ونتيجة لعملية التصنيع المتزايدة ، تراكمت رؤوس الأموال الزائدة عن الحد ، فاندفعت نحو البحث عن مخارج لها من أجل الاستثمار المربح . كما أنه حينما ازدادت الحواجز الضريبية والتجارية ارتفاعا كان يزداد اقحام الحكومات على الدوام في المسائل التجارية . وجذبت امكانيات الكشف عن الثروة الأفريقية أنظار المستثمرين في عصر شاهد تحرر الأعمال التجارية من السمة الشخصية نتيجة لقيام الشركات ذات المسؤولية المحدودة . وكانت الشركات الأوروبية هى التى حملت أوروبا بكل ما لديها من اهتمام الى أفريقيا ثم حملت بعد ذلك الثروة الأفريقية الى أوروبا . وكان يأتى في اذبال هذه الشركات الجنود في احيان أخرى كانوا يرافقونها . فأصبحت الهيئة القومية

متضمنة في هذه العمليات . وكان من الضروري ايجاد الظروف المناسبة لضمان سير التجارة ، واخذت الحكومات على عاتقها بعض المسئوليات من أجل ايجاد مثل تلك الظروف . وسرعان ما أصبحت مسألة مقاومة المنافسين الأوروبيين والقضاء على العداء الأفريقي المناوئ للتدخل الأوروبي ، من اختصاصات الدولة ، وسرعان ما أصبح التوغل الاقتصادي مسألة قومية ثم مسألة عالمية . ولم يمض وقت طويل حتى صممت الدول الأوروبية المهمة بالأمر على أن تحل جميع المسائل الأفريقية بإجراء اتفاق فيما بينها في أوروبا . ونتيجة لتقسيم أفريقيا وزعت القارة الأفريقية بأكملها بين الدول الاستعمارية الأوروبية وأدى هذا الوضع بالضرورة الى ادخال الشعوب الأفريقية في مجال المجتمع العالمي .

وارتبط احتلال أفريقيا ، الذي اتفق في نفس الوقت مع التوسع التجاري في أنحاء أخرى من العالم ، بتوقف أزمة أوروبا التي كانت تعانيها من جراء فائض رأس المال وفائض المصنوعات . وبهذا وفرت للأوروبيين استقرارا اقتصاديا وقتيا ، وسمحت بزيادة البيع بالجملة لمستويات الكفاف ، وبنمو التمثيل الديموقراطي ، وبوجود نسبة معقولة من التسامح تقوم على أساس الشعور بالطمأنينة المترتبة على تعدد المجالات الاقتصادية . وقد أرجىء التفكير لفترة نصف قرن في التأكيدات الخاصة بوجود فائض في الانتاج الرأسمالي الذي تنبأ به ماركس ، والذي تناوله كينز بالتحليل ، وكذلك في ضرورة اجراء تخطيط اقتصادي للدولة .

وابتدأت فترة التقسيم الرئيسية الواقعة في العشرين عاما الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بوجود بعض الأوروبيين الذين يسيطرون سيطرة جزئية على أجزاء معينة من القارة . فبعد أن حرم الفرنسيون من امبراطوريتهم السابقة بسبب الحروب النابليونية قاموا باقتناص الجزائر في سنة ١٨٣٠ . وكان يمتاز شريطها الساحلي بمميزات اقتصادية اذ أنه كان قاعدة للقرصنة تهدد تجارة البحر المتوسط ، كما أن السيطرة على صحراواتها التي يتصارع البربر من أجلها بعنف بالغ ، كانت ضرورية لسواد الطمانينة على الساحل . ومارست كل من بريطانيا وفرنسا بعض النفوذ في مصر ، التي ظلت لفترة طويلة المفتاح الاستراتيجي لقارة آسيا ، والتي أصبحت أكثر حيوية بعد افتتاح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ . ومذ الفرنسيون أيضا طريقهم التجاري القديم في السنغال الى الظهير القاري الذي كان ينتج محاصيل نقدية لها قيمتها ، وجعلها في حالة تسمح لها بتوجيه ضربتها الى السودان الغربي . وكانت بريطانيا قد

انشأت مستعمراتها الساحلية في جامبيا وسيراليون ولاجوس ، وشبيه بها مستعمرات البرتغال في غينيا ، ومستعمرات فرنسا في جابون . وقوت البرتغال من سيطرتها الساحلية على كل من أنجولا وموزامبيق ، واعتبرت بريطانيا من زنجبار أرضا تحت حمايتها ، في حين أن فرنسا مارست نفوذها في مدغشقر . ودعم كل من الايطاليين والفرنسيين من سيطرتهم على القرن الأفريقي الذي يواجه المستعمرات البريطانية في عدن الواقعة على الساحل المواجه من البحر الأحمر . وكانت توجد أيضا مستعمرات بريطانية في الكاب ، وناتال ، وباسوتولاند ، وجمهوريات « الأفريكانرز » في ترنسفال ودولة أورانج الحرة ، وظلال سيطرة تركية على كل من مصر وليبيا وتونس . أما باقي القارة فقد كان مايزال في حوزة الأفريقيين . وبعد ذلك بعشرين عاما تم استعمار القارة الأفريقية بأكملها باستثناء اثيوبيا ، ومراكش ، وليبيا .

واستهل ليوبولد ملك بلجيكا الخطوة الأولى ، اذ انه أسس ما أسماه بالهيئة الدولية الأفريقية في سنة ١٨٧٦ ، ثم تقدم لفتح اقليم الكونغو، وتمكن ليوبولد بفضل محطاته التجارية العسكرية العديدة ، علاوة على ما قام به ستانلي من مجهودات في خدمته بإنشائه شبكة للشغل ، تمكن من حث الدول الأوروبية على الاعتراف بدولته التجارية الشخصية . وعلى النهر أرسل الفرنسيون دي برازا من أجل الحصول على امتيازات في إقليم الكونغو الأدنى . وتدخل البرتغاليون توازهم بريطانيا التي كانت تأمل في المحافظة على النهر حرا من التدخل الخارجي من أجل حرية الملاحة . وفي نفس الوقت عاد البريطانيون الى ممارسة نشاطهم في مصر ، وتمكنوا هم والفرنسيون من السيطرة على مالية الخديو المسرف منذ سنة ١٨٧٦ . وعندما قامت ثورة وطنية في عام ١٨٨٢ ، قوبلت بحملة إنجليزية فرنسية مشتركة ، ولكن الاطاحة بالحكومة الفرنسية في ذلك الوقت أعطت الفرصة لبريطانيا لاحتلال مصر بمفردها وان كان ذلك قد تم برضاء السلطان العثماني والألمان الذين كانوا يشكلون الأغلبية من الدائنين لمصر . ومع شراء دزرائيلى لأسهم قناة السويس في سنة ١٨٧٥ ، والسيطرة على إدارة قبرص ، شعرت بريطانيا بالارتياح لسلامة طريقها الى المحيط الهندي . وفي العام السابق أي في سنة ١٨٨١ كانت فرنسا قد احتلت تونس بالرغم من وجود الايطاليين فيها ، ولكن الايطاليين وجدوا في ذلك الوقت تعويضا لهم في ميناء مصوع السوداني .

وأصبح بحلول ذلك الوقت من الواضح جدا لرجال السياسة الأوروبية انه ينتظر مجهوداتهم التي يبذلونها من أجل السيطرة على

أفريقيا خطر داهم ألا وهو الصراع العالمى ، ونتيجة لهذا قبلوا اقتراح بسمارك بعقد مؤتمر عالمى فى برلين . وافتتح هذا المؤتمر فى ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، وأقسم هذا المؤتمر فور انعقاده بالاعتراف الشامل بدولة ليوبولد « دولة الكونغو الحرة » ، وهى تلك الدولة التى كانت قد اعترفت بها فعلا كل من ألمانيا ، وفرنسا والولايات المتحدة . وتمت الموافقة أيضا على قبول موقف الفرنسيين على الضفة الشمالية للنهر ، بينما تمت الموافقة كذلك على السماح للبرتغاليين بالسيطرة على الأراضى الممتدة حتى الضفة الجنوبية .

وبالرغم من أن ذلك المؤتمر كان قد تركز أساسا على المسألة الخاصة بحوض الكونغو ، إلا أن أثره على الاستعمار الأفريقى كان مجاله أكثر اتساعا . وكان أقصى مطالبه هو محاولة وضع مبدأ يمكن على أساسه دراسة الادعاءات الاستعمارية والاعتراف بها . واقترحت بريطانيا فى أول الأمر ادخال شرط « الاحتلال الفعلى » ، مطالبة بوجوب ضمان وجود قوة كافية لفرض الظروف المناسبة لممارسة التجارة وحماية الحقوق ، وقبول هذا الاقتراح بالرفض ، باستثناء الادعاءات الخاصة بالمناطق الساحلية ، فى حين ووفق على الشرط البريطانى الثانى الخاص « بمجال النفوذ » ، وهو الذى يقضى بتحديد مناطق ادعاءات المستقبل .

وكان الألمان مشغولين أثناء جلسات انعقاد المؤتمر . وبمجرد انفضاض جلساته قاموا بنشر مجموعة من المعاهدات التى حصلت عليها « شركة شرق أفريقيا » الألمانية مدعية امتلاكها لأراض تنازل عنها عدد من الزعماء (الأفريقيين) . وأقنع عملهم هذا باقى الأوروبيين بأنه بالرغم من أن الاحتلال قد يكون مجرد جس للنقض ، إلا أنه أصبح الآن اختبارا لشرعية الملكية . واتسم انتهاء المؤتمر بفتح بوابات شاسعة نحو استعمار مساحات واسعة من الأراضى الأفريقية غير الأهلة بالسكان .

ولم تستغرق ألمانيا سوى شهور قلائل ، تمتد بين فترة الاعداد للمؤتمر وعقد جلساته ، فى الاعلان عن ادعاءاتها فى السيطرة على امبراطوريتها الأفريقية ، وفى عام ١٨٨٤ ، أى قبل الاعلان عن الامتيازات التى حصل عليها كارل بيترز ، كانت ألمانيا قد وضعت يدها على كل من توجولاند ، والكميرون وجنوب غرب أفريقيا . وبدى لفترة من الوقت كما لو أن الألمان كانوا يطمحون الى فرض سيطرتهم على حزام يمتد من الشرق الى الغرب عبر القارة ، ذلك لأن عملاءهم كانوا قد دخلوا الأراضى المجاورة لناثال ، وابتدأوا فى محاولة اجراء مفاوضات مع مواطنى الترنسفال الذين كانوا قد حصلوا على استقلالهم من بريطانيا فى سنة ١٨٨١ . ولكن

البريطانيين أحبطوا هذه اللعبة ، وصمموا على المحافظة على استمرار فتح الطريق من الكاب الى وسط افريقيا ، فقاموا بضم جنوب بتشوانالاند ، وتفاوضوا مع الرعماء على فرض حمايتهم على باقى الاقليم .

ولم يكن الألمان فقط هم الذين يطمحون الى ربط مستعمراتهم الأفريقية فى شكل كتلة متشابكة ، فقد راود البرتغاليون أيضا الأمل فى ربط انجولا بموزامبيق ، فى حين كان الفرنسيون يشقون طريقهم فى اتجاه الشرق من قواعدهم القائمة فى غرب أفريقيا . أما الاتجاه أو قل التوسع البريطانى فقد اتخذ اتجاهها مضادا ، يمتد بين الشمال والجنوب ، وكان يمثله حلم سيسيل رودس الذى يهدف الى الربط بين الكاب والقاهرة . . . ولو أنه أمكن لأى من هذه الدول تحقيق أهدافها ، لأصبحت مميزات السيطرة على السكك الحديدية والبرية والاتصالات التلغرافية مجالا للمساومة فى المستقبل تظهر فى الدولة المسيطرة قوتها . ولقد برهنت بريطانيا حينذاك على أنها أكثر الدول نجاحا فى احباط محاولات منافسيها وتحقيق أهدافها . فلقد أمكن للاتجاه الذى اتخذته فى توسعها أن يقف حائلا أمام اقامة أى حاجز يمتد عبر القارة من الشرق الى الغرب .

وعلى هذا انتقلت الشركة التى كونها رودس باسم « شركة جنوب افريقيا البريطانية » والمرخص بها فى عام ١٨٨٩ الى بتشوانالاند ، وهى المستعمرة التى أصبحت معروفة الآن باسم روديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ، وأصبحت تواجه البلجيكيين فى الكونغو . وفى نفس الوقت واجهت بريطانيا التهديد الألمانى بكل عزم وتصميم ، وذلك بأن ضمت الى مستعمراتها الاقاليم الوطنية الواقعة بين الكاب وناتال ومعظم زولولاند . وتلقى البرتغاليون طعنة فى قلب مطامحهم التى راودتهم فى نياسالاند وذلك باعلانها محمية بريطانية ثم تلاها توجيه اذار نهائى الى الحكومة البرتغالية . وفى نفس الوقت تفاوضت « شركة افريقيا الشرقية البريطانية » مع كاباكا بوجاندا من أجل عقد معاهدة بينهما ، وفى عام ١٨٩٠ وقعت الحكومة البريطانية على اتفاق مع ألمانيا بشأن حدود افريقيا الشرقية . ~~والتي~~ حمايتها على اراضى الشركة بما فى ذلك زنزيبار وبمبا ، وهما الجزيرتان اللتان كانتا قد أخضعتهما القوات الألمانية . وتم الاعتراف بادعاءات فرنسا فى مدغشقر باعتبارها جزءا من نفس الاتفاقات ، وفى نفس الوقت تمت الموافقة أيضا على تقسيم الحدود فى الصومال مع الايطاليين ، وفى وسط افريقيا مع البرتغاليين .

وبحلول ذلك الوقت كانت دولة الكونغو الحرة قد أصبحت تخضع تماما لنفوذ الملك ليوبولد ورجال ماليته ، كما ثبت الفرنسيون اقدامهم

في النيجر الأعلى ، وسيطر البريطانيون على أنهار الريت في نيجيريا (١) . وفي الوقت الذي اندفع فيه الفرنسيون في اتجاه بحيرة تشاد وتومبوكتو في اتجاه أفريقيا الغربية البريطانية ، ابتدأت بريطانيا في إعادة تنظيم مستعمراتها الأربعة في غرب أفريقيا . وفصلت جامبيا عن سيراليون ، وساحل الذهب عن لاجوس . وأدركت بريطانيا أن السيطرة على الظهير القاري تعتبر ضرورية لوضع حد للتوسع الفرنسي والألماني . وتم ضم أراضي الأشانتي والأقاليم الشمالية إلى ساحل الذهب ، كما امتدت المحميات إلى ما وراء مستعمرة سيراليون ، في حين أن شركة النيجر الملكية كانت تقوم بمناورات مع الفرنسيين في وادي النيجر . ولم يتم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على الحدود القائمة في غرب أفريقيا إلا بحلول عام ١٨٩٨/١٨٩٩ ، وبناء على هذا الاتفاق سلمت شركة النيجر تصريحها الذي تم استبداله بإقامة محميات في كل من نيجيريا الشمالية والجنوبية .

وفي تسعينات القرن التاسع عشر ابتداء الفرنسيون في التقدم من جابون ليتقابلوا مع مواطنيهم الذين كانوا يتحركون من الغرب في اتجاه بحيرة تشاد . ولكن بمجرد ما أن اتجهوا شرقا قابلوا التوسع البريطاني جنوبا عبر السودان . وكان كشنر يقوم بالقضاء على جيوش الدرويش ، وبعد السكك الحديدية ، وتمكن في نهاية المطاف من القضاء على الخرطوم . وبدى لفترة من الوقت أن كل من البريطانيين والفرنسيين المتجهين في اتجاه نقطة واحدة ، قد يتصارعون على النيل ، مع احتمال وقوع حرب علنية بين الدولتين ولكن حينما وجد الفرنسيون أن أعداد البريطانيين تفوقهم بكثير قرروا أن الانسحاب أفضل لهم سياسيا . وعقد بين مصر وبريطانيا اتفاقا ثنائيا أكمل عملية غزو السودان . وكانت هذه الحادثة هي الضربة القاضية للحلم الفرنسي الذي يطمح في خلق امبراطورية أفريقية تمتد بين غرب أفريقيا وشرقها والبحر المتوسط .

ولم يتم الغزو الأوروبي للقارة الأفريقية إلا بعد مقاومة من جانب الأفريقيين . فقد كان معظم الأفريقيين الذين يعيشون في قراهم القبلية أو في الكفور يجهلون التغيرات الثورية التي تسيطر على أقاليمهم . وكان في إمكان التجار الجدد ورجال الارسساليات أن يحملوا معهم إلى تلك المجتمعات سلع وأفكار لم تكن معروفة من قبل ، ولكنهم لم يتدخلوا في بادئ الأمر في طرق الحياة التقليدية إلى حد كبير . ولم يتأثر المجتمع الأفريقي بأسياده الجدد بشكل خطير إلا بعد أن أدت الحاجة إلى اشتغال

(١) تعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة في العالم لزيت النخيل ، والفول السوداني .

العمال في المناجم والمزارع والاشغال العامة الى حث الهيئة الحاكمة على فرض تشريعات ضرائبية جديدة ، أو حينما حاولت الارساليات تغيير التقاليد الوثنية لتتناسب مع المفاهيم الأوروبية . أما الاستيطان الأوروبي بما في ذلك الاستيلاء على الأرض ، فقد حدث بوجه عام بعد تلك الفترة ، باستثناء الجنوب حيث انتشر فيه منذ القرن الثامن عشر .

ولكن مع هذا فدائما ما كانت تثور حركات المقاومة حينما مارس الأوروبيون ضغطا مباشرا على المجتمع الأفريقي . وتعتبر حروب الاشانتى ضد الامراء المسلمين في نيجيريا ، ومراحل الصراع الطويلة في السودان ، والمقاومة الاسلامية التي قادها سامورى ضد الفرنسيين ، والمعارضة التي وقعت أمام الألمان في الشرق ، وثورات الماتابيلى والماشونا ، مجرد أمثلة اختيرت من بين المعارك الدموية العديدة التي اثارها الغزو الأوروبى . وقد نجحت المقاومة الأفريقية في احدى محاولاتها ، اذ انه حينما حاول الايطاليون الاستيلاء على الحبشة حلت بهم هزيمة شنعاء على ايدى قوات منليك الفرنسية المسلحة في موقعة عدوة في سنة ١٨٩٦ واضطروا الى الانسحاب الى مستعمراتهم الساحلية وهم يجرون خلفهم اذبال الهزيمة .

وحدثت - بالطبع - اعنف مقاومة عسكرية ضد الاعتداء الأوروبى ، في جنوب أفريقيا . وكانت الظروف هنا تختلف عنها في أى مكان آخر اذ كانت الحرب مندلعة بين الأوروبى والأوروبى . فقد صمم سيسيل رودس على انه لن يسمح « للأفريكانرز » الرجعيين الذين يحكمهم بول كروجر في كل من ترنسفال ودولة أورانج الحرة ، أن يقضوا على حاكمه الذى كان يهدف الى تزعم استعمارا بريطانيا مسلحا في القارة الأفريقية متوسلا في ذلك خليطا من المشروعات التجارية والمؤامرات السياسية . وقد آزرتة الحكومة البريطانية حينما وجدته يدخل غمار الحرب . ولم يكن أى من الجانبين يوجه أى اهتمام لرغبات السكان الأفريقيين أو رفاهيتهم ، في حين ان بريطانيا كانت شديدة الاهتمام بما تحدثه من اثر على منافسيها من المستعمرين الأوربيين . ولكن مع هذا فقد فشل كروجر في ضمان التأييد الذى توقع الحصول عليه من الدول الأفريقية . وفي الواقع ، كانت بريطانيا قد نجحت في القضاء على ألمانيا كعامل خطر مشترك في الموقف القائم في جنوب أفريقيا ، وذلك بتوقيعها على اتفاق سرى ، يقضى بضمانها منح البرتغاليين قروضا وتنظيم المستعمرات البرتغالية الأفريقية وتقسيمها في حالة اشهار البرتغاليين افلاسهم ، ونتيجة لهذا حلت الهزيمة ، في نهاية المطاف ، بجمهوريات البوير ، وتم ضمها الى الممتلكات البريطانية في أفريقيا .

وفي سنة ١٩١١ سيطرت فرنسا على مراکش ، في مقابل السماح لاسبانيا بمشاركتها في جزء صغير منها ، واعطاء ألمانيا جزءا من الكونغو الفرنسي لتضمه الى الكمرون واعترافها بمكانة بريطانيا في مصر . وفي نفس العام واست ايطاليا نفسها في فشلها في اثيوبيا ، باحاقة الهزيمة بليبيا التي كانت مازالت تخضع للسيطرة العثمانية اسميا . وعلى هذا ، أصبحت القارة الأفريقية تخضع بأكملها للسيطرة الأوروبية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، باستثناء اثيوبيا التي احتفظت باستقلالها العريق حتى غزو موسولينى لها في سنة ١٩٣٥ ، وليبيريا التي تعتبر رهينة اقتصادية للأمريكيين بالرغم من استقلالها السياسى .

وابتعدت أفريقيا الى حد كبير عن المسرح العالمى في الفترة الواقعة بين نهاية عهد تقسيم الأسلاب وانتهاء الحرب العالمية الثانية . فباستثناء غزو الايطاليين لاثيوبيا ، كانت التغييرات الإقليمية الوحيدة هي تقسيم المستعمرات الألمانية بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا واعتبارها أراض للانتداب تحت عصبة الأمم . وحصل اتحاد جنوب أفريقيا على حكمه الذاتى طبقا لدستور ويستمنستر الصادر في سنة ١٩٣١ ، وأصبح مثل كندا وأستراليا ونيوزيلاند ، دولة ذات سيادة ترتبط ببريطانيا - حسب رغبتها - باتحاد داخل الكمنولث . وأعلنت بريطانيا وضع مصر تحت الحماية البريطانية من أجل تحقيق اغراضها في الحرب العالمية الأولى ، وبالرغم من اعلان استقلال مصر رسميا في سنة ١٩٢٢ ، وتوقيعها على معاهدة تحالف مع الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٦ ، الا أنها ظلت في الواقع تعتمد على المطالب العسكرية البريطانية .

وأصبحت شئون الأفريقيين أنفسهم تعتمد اعتمادا عظيما على الرجال الذين يعيشون في أراضيهم ، في الفترة الواقعة بين الانتهاء من رسم حدود القارة نهائيا ، وتوقف القوى الاستعمارية المتنافسة عن اجراء المناورات العسكرية كل ضد الآخر . وورثت الحكومات ، في وقت مبكر ، المسؤوليات الادارية التي كانت تتمتع بها الشركات ، حتى ان الحكومة البلجيكية تسلمت زمام الحكم في امبراطورية ليوبولد الشخصية التي كان يمارس فيها جبروته . وفي بداية الأمر تمكنت حفنة من رجال الحكومة لا تتمتع الا بقدر ثافه من الامكانيات ، من السيطرة على هذه الأقاليم المترامية الأطراف . وكانت الحكومات قد كلفت هؤلاء الرجال بمهمة المحافظة على النظام ومحاولة العمل على الاكتفاء الذاتى الاقتصادى ، لان الحكومات المستعمرة لم تكن لديها الرغبة في الاستمرار في دفع اعانات مالية ، وكانت السمات المتباينة التي تتسم بها الحكومات المفروضة ، تعتمد على المشاكل

المحلية وشخصيات الاداريين . وكانت تلك هي العوامل التى قررت الآثار التى تتركها الحكومة الأجنبية على السكان الوطنيين .

وكان الطلب على العمال ، فى جميع المستعمرات الحديثة ، قد اثر على القادرين جسمانيا على العمل ، وقليل من كان يتمتع بمثل هذه المقدرة . وكان يستخدم العمل الاجبارى بكافة اشكاله فى تادية الأشغال العامة بكافة أنواعها ، وكذلك فى تشييد وصيانة الطرق والسكك الحديدية والمباني العامة . وفى حالات كثيرة كان يتم توفير الطاقة العاملة اللازمة للمشروعات التجارية باستخدام نفس الوسائل وذلك باستخدام الشركات والحكومة لنفوذها . وكان من المحتم ان ينتشر تأثير مثل هذا التجنيد الاجبارى على نطاق واسع فى المجتمع الأفريقى . وشبيه بذلك التأثير الذى أحدثه التجنيد الاجبارى من أجل العمل فى القوات المسلحة والبوليس ، بالرغم من أن هؤلاء المجندين كانوا يتمتعون عادة بمستوى معيشى أفضل بكثير من مستوى العمال . وكان على الزعماء ومستشاريهم واتباعهم أن يقرروا عما اذا كان من الافضل لهم ان يتعاونوا مع الغازى ام يقاومونه ام يحاولون اتخاذ موقف سلبى غير تعاونى . وتعددت القرارات وكثيرا ما كان يرفضها بعض أعضاء المجتمع . وعلى هذا كثيرا ما كان يثور الشعور بالمرارة بين الأفريقى وأخيه ، بل وفى بعض الأحيان كان يهول المستعمر من شأن هذا الشعور ويستغله على أساس مبدأ « فرق تسد » .

وطالما كان الاكتفاء الذاتى هو فلك الحكومات ، كان على الاداريين ان يجدوا لأنفسهم دخلا حيثما أمكنهم ذلك . فكان يشجع بعضهم شركات التعدين والتجارة ، فى حين أن البعض الآخر كان يدعو بعض المستوطنين لاقامة المصانع والمزارع فى أماكن أجبر الأفريقيون فيها على زراعة محاصيل نقدية . وفى الأماكن التى كانت تكتشف فيها شركات التعدين المعادن كان يترك الطلب على العمال أكبر اثر له على الحياة الاجتماعية الأفريقية ، كما أنه حيثما استوطن الأوروبيون أصبحت الأرض من أهم المشاكل . ففى روديسيا الشمالية وكنيا أثرت ملكية الأوروبيين للأرض تأثيرا مباشرا على عدد كبير من الأفريقيين ، بالرغم من أنهم لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من أجمالى السكان . فى حين أن الزراعة الأوروبية علاوة على الإدارة المترتبة ، أثرت بطريقة غير مباشرة تأثيرا ذا مدى أكبر على الحياة الأفريقية . اذ انها حددت اقامة بعض القبائل فى مناطق معينة بالرغم من أن هذه القبائل كانت معتادة على الترحال ، وكان أفراد هذه القبائل اما من الرعاة أو الزراع الذين اعتادوا على الانتقال الموسمى بحثا وراء الأرض الخصبة . وفى نفس الوقت الذى كان يمارس فيه نمو السكان

ضغطا من جهة كان يقابله من جهة أخرى ضغطا مضادا، تمارسه موارد الطعام المحدودة التي كانت تخفض من المستويات المعيشية . . .

وفي المراحل الأولى من الاستعمار الأفريقي ، اتبعت الحكومات الاستعمارية التي كانت مازالت غير معتادة على اتباع الأفكار الخاصة بالقاء المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية على شعوبها في بلادها ، اتبعت منهج « اتركه يعمل » مع حكوماتها القائمة في المستعمرات بطريقة أكثر اختلالا . فكان الحاكم الإداري المسئول تتركه الحكومة الأم يستخدم الوسائل التي يراها على شرط ان يحافظ على النظام بدرجة معقولة ، وأن لا يطلب من الخزانة الا القليل . أما التعليم فقد كان مهمة خالصة في أيدي الارشاليات ، وتركزت مهمة النمو الاقتصادي للشركات ورؤوس الأموال الخاصة ، وبالرغم من التقدم في الوسائل الطبية ووسائل المحافظة على صحة الموظفين الحكوميين الا ان هذا التقدم لم يؤثر الا بالتدريج اليسير على الرعايا المستعمرين . وظل معظم الأفريقيين تحت الحكم الأفريقي ، يحكمهم زعماء ومشايخ كثيرين مسئولين أمام الحكومة الجديدة . وحيثما اختفى نظام الزعامة ، كانت تبتدعه الحكومة الحاكمة دائما باعتبارها أبسط وسيلة للسيطرة على الشعب .

والنظرة العامة التي كان يتسم بها رجال الإدارة المستعمرين كانت تتخذ طابع المحافظة والأبوة ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات . فكان يكتنف الكثيرين منهم حنين خفي للحياة الريفية القروية التي اتسم بها نظام الاقطاع في بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، والذي كان حينذاك في طريقه الى الزوال السريع في أوطانهم . وخلق كل من المستعمرين الرسميين والمستوطنين المدنيين نموذجا مثاليا للرجل « المترواحش النيل » الأفريقي ، مع التشديد على الفلاح المحترم البسيط الذي لم يعد يمكنهم من الاستمرار في اشباع انانيتهم لصالح اوطانهم على حساب استعبادهم له . وعلى هذا أقاموا سلطاتهم على أساس تدعيم سلطات الزعماء المحافظين ، بالرغم من أنه كان يراودهم شك عميق في أن آثار التعليم والتعدين والتجارة على الأفريقيين الذين لم تفسد أخلاقيتهم بعد ، فقد تؤدي الى العصيان . وبالرغم من أن هذا الاتجاه كان يحمى « اوصياءهم » في بعض الأحيان من أنواع الاستغلال الأكثر وحشية ، الا انه كان بمثابة الفرملة التي تعرقل النمو في نواح كثيرة . وأوقفت عوامل الخطر التي كانت تهدد بانهيار المجتمع القبلي ، وذلك بالابقاء على دوام استمراره ، ولكن اتبع هذا الاتجاه في تدريب أعضائه من أجل المشاركة في الحياة الحديثة .

وأصبحت التفرقة العنصرية عاملاً خطيراً في طبيعة الحياة الاجتماعية الاستعمارية أثناء المراحل الأخيرة من الاستعمار . ومن المعتقد أن ازدياد الاضطهاد العنصري في جنوب أفريقيا يرجع عادة إلى سنة ١٧١٧ وهو نفس العام الذي اتخذ فيه قرار الاعتماد على عمل العبيد بدلاً من تشجيع هجرة العمال الأوروبيين . ولا يمكن اتخاذ هذا التاريخ ليكون تاريخاً بارزاً في تاريخ أفريقيا الاستعمارية الحديثة ، ذلك لأن السمة الحديثة التي كانت ترتبط بازدياد الاضطهاد العنصري هي وصول الزوجات البيض إلى المنطقة المدارية . ويحتاج الإنسان إلى إجراء بحث سيكولوجي أكثر عمقاً مما يمكن محاولة إجراءه هنا حتى يقوم بأي تحليل يمكن الوثوق فيه للأسباب الجذرية التي أدت لهذه الظاهرة الاجتماعية التراجيدية . ومن المؤكد أن هذه الظاهرة كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالانجاسات العنصرية ، كما أن أسوأ فواراناتها الهستيرية كانوا يرجعونها للمسائل العنصرية . ولقد كشفت عن نفسها في أشكال أكثر اتساعاً وعمقاً في البلاد التي يديرها ويستوطنها البرتستانت من البريطانيين والألمان والدانمركيين والهولنديين (١) عنها في البلاد التي كان يسيطر عليها الكاثوليك من الفرنسيين والبرتغاليين والبلجيكيين . لقد انبعثت من أوروبا المسيحية وليس من الأفريقيين أو العرب المسلمين . وبعد الانتهاء من كل ما أسلفنا ذكره ، يبقى أمامنا واحدة من أهم الحقائق في تفهمنا الحياة الحديثة في أفريقيا ، وهي إدراك أن الاضطهاد العنصري القائم على الاعتقاد في سمو العنصر الأبيض ، وعلى التقسيم الأساسي بين الأبيض والملون ، قد أصبح أعظم عامل اجتماعي نشط في أفريقيا الاستعمارية . وأثرت العواطف النفسية التي أثارتها على كل من شخصية الحكام والمحكومين ، كما أنها أثرت تأثيراً حيويًا على علاقة كل منهم بالآخر ، وعلى الطابع الذي أصبح به المجتمع الأفريقي فيما بعد .

ولقد تولدت أسوأ الآثار المترتبة عن أول اتصال له قيمته بين المجتمعات الأوروبية والأفريقية نتيجة لعدم الفهم الكامل بينهما . وبالرغم من هذه الحالة لم يكن يوجد في تلك الأيام علماء اجتماع أو علماء انثروبولوجيين ، أو علماء سياسيين أو اقتصاديين محنكين للقيام بدراسة المجتمع الأفريقي ، ويبدو أن الأوروبيين الذين قاموا بزيارة أفريقيا كان ينقصهم خصوصية الخيال والشعور بالتواضع . وبالطبع ، لقد أتوا من عصر كان فيه الكبرياء الأوروبي قد وُطن أقدامه ، عصر أثارت فيه عجائب العلم والتكنولوجيا

(١) وهم البروتستانت بفرنسا .

الحديثة وقوة السلاح ، الشعور بالاعتقاد بأن القيم الأوروبية كانت قيما مطلقة ملهمة من عند الله ، بل انها مقياس الزمن الذى يجب ان تقاس به جميع القيم الأخرى . ولم يكن لمثل هذا المجتمع أن يشجع روح البحث أو الفهم .

اذن كانت وحشية الحياة القبلية الأفريقية هى التى انطبعت فى ذهن الأوروبيين ، ولما كانت معتقدات وعادات وتصرفات الأفريقيين تختلف اختلافا جذريا عنها عند الأوروبيين ، فقد حكموا عليهم دون أية مناقشة بأنهم أقل منهم شأنا . ولقد تجاهل الأوروبيون عندما أصدروا حكما عاما على الحياة الأفريقية بأنها « حياة همجية وثنية » ، تجاهلوا الأمن والطمأنينة الاجتماعية التى يتمتع بها المجتمع القبلى القائم على أساس العائلة المتشعبة ، ذلك الأمن المبني على أساس الكيان السياسى المتشابك الشديد التعقيد ، وعلى أساس قيمة الحرف الفنية والتعمق فى معرفة الطبيعة ، وفوق هذا وذلك السمة الروحية المتأصلة فى المجتمع الأفريقى . وكان الاعتقاد السائد هو أن الأفريقيين كسالى بطبيعتهم ، ولا يطمحون إلى شىء ، وينقصهم الدافع الذاتى والشعور بالمسؤولية . ويبدو أن قليلا من كان يتخيل آثار الهزال والضعف الذى سببته قرون طويلة تفشت فيها الأمراض المتوطنة ، والانحيار الاجتماعى الذى أحدثته تجارة العبيد ، أو التصرفات العادية المتولدة عن حياة الكفاف . وفى الواقع كان الكثير من المجتمعات الأفريقية فى ذلك الوقت نُسبه أوروبا فى العصور الوسطى إلى حد كبير ، وحتى ذلك الوقت لم تكن شعوب كثيرة فى وسط أوروبا وشرقها قد تعدت بعد تلك المرحلة . لقد كانوا يؤمنون بالخرافات لأنه لم تكن لديهم الوسائل العقلية التى تمكنهم من تفسير الظواهر الطبيعية ، لقد كانوا متوحشين تجاه أعدائهم خاصة تجاه ضحايا معتقداتهم التقليدية ، ذلك لأنهم لم يواجهوا على الإطلاق أية مؤثرات انسانية، أنهم لم يفكروا كثيرا فى خطط المستقبل واحتمالاته لأنهم لم يقوموا بإية اتصالات بعصر العلوم الذى مكن الانسانية من السيطرة على قوى الطبيعة . ولكن أيضا كان شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية أكبر من نظيره عند الأوروبيين كما ان العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم كانت أفضل عادة ، وكان مظهرهم أقل افتراسا ونهباً من الأوروبيين الذين كانوا يحتقرونهم .

وكان من الضروري أن يسيطر عدم التفاهم على شعب سادت فيه علاقات شخصية جديدة غير مستقرة بين رجال ونساء لا يتمتعون بسعة الخيال ، تقف الدول الأوروبية من خلفهم في حين أن المعرفة الحديثة لم تكن قد مستهم بعد . وكانت آثار اتجاهات سمو اللون ، والسيطرة ، والاستعباد ، أكثر عمقا مما كان متوقعا لعلاقات المستقبل بين الأفريقيين والأوروبيين في ذلك الوقت . ولكن مهما تكن الأحوال ، فقد كان هذا الإستعمار الذي قامت به أوروبا الحديثة ، والذي كانت تحركه اقتصادياتها الديناميكية ، وتدعمه قوتها الطبيعية ، هو الذي أدخل أفريقيا لأول مرة في المجتمع العلمي الصناعي القائم في عالم القرن العشرين .

الفصل الثاني

بيذور الثورة

تركت الحربان العالميتان أثارا عميقة على ملايين الأفريقيين ، ففي الحرب العالمية الأولى ، انتشر القتال في المستعمرات الألمانية وحولها ، ونظمت حملات هائلة في كل من جنوب غرب أفريقيا ، وتوجولاند ، والكميرون ، وشرق أفريقيا ، في الوقت الذي اندلعت فيه الثورة في جنوب أفريقيا ، وأعلنت فيه بريطانيا حمايتها على مصر . ولم تكن المعارضة للحكم الأوربي قد وصات بعد الى درجة الدراية الكافية بالأساليب الملتوية التي تجعلها تحث الأفريقيين على انتهاز فرصة الاضطرابات التي انتابت المستعمرين والتمرد عليهم أثناء انشغالهم بالحرب ، ومن المدهش حقا ان يبرهن معظم الأفريقيين على ولائهم للدولة الأوربية التي كانت تحكمهم حينذاك ، فكان يستوى عندهم الاشتراك في لقوات المانيا أو بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا .

وبرهنت الحرب العالمية الأولى على قيمة أفريقيا بالنسبة لأوربا في وقت الحرب ، وهو الدرس الذي تعلمته حقا من الحرب العالمية الثانية . فسرعان ما وضحت القيمة الاستراتيجية التي تتمتع بها الطرق الموصلة من الشرق الأوسط واليه ، في الوقت الذي أصبحت فيه موارد أفريقيا وطاقاتها البشرية ذات أهمية بالغة بالنسبة للقوات المتحاربة . وكانت خسارة أفريقيا ضئيلة في الحرب العالمية الأولى ، باستثناء بعض الخسائر التي تكبدتها في الأرواح ، والتدمير البسيط الذي حل ببعض منشآتها . وفي الواقع ، أدخلت التحسينات على الكثير من وسائل مواصلاتها من أجل الأغراض الحربية ، كما ازداد الانتاج الإجمالي لبعض منتجاتها ، في الوقت الذي اتسعت فيه آفاق بعض مواطنيها .

وبعد أن انتهت الحرب استولت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا على المستعمرات الألمانية تحت نظام الوصاية الجديد الذى وضعته عصبة الأمم . وبالرغم من كل ما قيل وكتب من نفاق عن موضوع أهداف الحرب ، فقد أخبر لويد جورج سرا فى عام ١٩١٧ ، الكولونيل هاوس المبعوث الخاص للرئيس ويلسون بأن امتلاك المستعمرات الألمانية كان أحد أهداف الحلفاء . فوجدت بريطانيا نفسها مالكة لامبراطورية تتعدى فى اتساعها ما لم تمتلكه فى أية فترة من تاريخها .

وما أن انتهت الحرب ، حتى أدت الخسائر التى تكبدتها فرنسا فى طاقتها البشرية ورغبتها فى استعادة مكانتها القومية ، الى تقوية ميولها السيكولوجية نحو التوسع الاستعمارى الفرنسى ، ذلك فى الوقت الذى كان فى امكان المواد الخام ، والمواد الغذائية الأفريقية أن تساعد فى إعادة بنائها القومى .

وكان التغير الذى حدث فى السادة المستعمرين أقل من ذلك الذى حدث فى المفهومين العالميين الحديشين الذين كانا موضع اهتمام حفنة من المتعلمين الأفريقيين ، وجماعة التقدميين الذين يعيشون فى الدول الكبرى ويهتمون بالأحداث الاستعمارية ، وقدم كل من لينين وودرو ويلسون مبدأ « تقرير المصير » ضمن المناقشات العالمية ، كل بطريقته الخاصة ، ومع أن الحلفاء المنتصرون لم يخدموا هذا المبدأ الا بقدر يسير فى كل من سياساتهم الاستعمارية الفردية ، وفى سياستهم التى يتبعونها فى عصبة الأمم مع عدم اعترافهم على الإطلاق بأن ذلك ينطبق على مستعمراتهم ، الا أن هذا المبدأ كان له تأثير عميق على الفلسفة العالمية . ومهما يكن الأمر ، فقد كانت دعايات الحلفاء تحاول أن تبيع العالم بأنهم شنوا هذه الحرب لتدعيم حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسها بنفسها . ولم تكن هذه هى المرة الأخيرة التى تنقلب فيها عبارات الدعاية على رأس هؤلاء الذين استخدمونها .

ولم يكن المجتمع الأفريقى ، قد نال الحظ الكافى من التنظيم حتى سنة ١٩١٩ والسنوات التالية لذلك حتى ينتهزوا فرصة تزيد عن كونها مجرد فرصة واهية فى التصدع الذى أصاب الدرع الاستعمارى الذى انجلى أمامهم . ولكن مبدأ حق تقرير المصير غير من طبيعة العلاقات الدولية ، إذ أنه دحض على الفور الادعاءات الاستعمارية وبالرغم من أن حق البلجيكين فى تحرير أنفسهم من الحكم الألمانى قد يصبح فى المستقبل الكلمة التى تتمسك بها السنة وأقلام بعض القوميين الأفريقيين ، الا أن

هذا الحق كان يتضمن نفس حق الأفريقيين في تحرير أنفسهم من الاستعمار البريطاني ، والفرنسي والبلجيكي والبرتغالي .

والنتاج الثانى الذى تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية وآثار اهتمام الأفريقيين هو فكرة الانتداب الحديثة تحت اشراف عصبة الأمم . وأعلنت المادة الثانية والعشرين من الميثاق أن : « رخاء وتطور الشعوب التى لم تستطع حتى الآن الوقوف على قدميها معتمدة على نفسها ، تحت ظروف الحياة الحديثة الشاقة . . لهو المانة مقدسة تلتزم بها الحضارة الحديثة » . ولقد اتقن لوجارد تطبيق هذا المبدأ فى « الانتداب الثنائى فى إفريقيا المدارية البريطانية » ، كما أثقنه أيضا وزير المستعمرات الفرنسى ألبرت سورو . اذ أكد كلاهما أن الدول المستعمرة تحمل على عاتقها مسئولية تطوير مستعمراتها لصالح الشعوب المستعمرة ، ولصالح العالم المتحضر الاكثر شمولا . ومجازاة لهذا الشعور نص اعلان ديفونشير الصادر فى سنة ١٩١٢ على أن « كينيا أرضا افريقية أولا وقبل كل شئ حيث يجب وضع المصالح الافريقية فى المكانة الاولى حيثما تصارعت تلك المصالح مع مصالح السكان الآخرين » . وادى نفس مفهوم المسئولية الاستعمارية تجاه الشعوب المستعمرة الى جعل بريطانيا تصدر أول « قانون بتطوير المستعمرات » فى سنة ١٩٢٩ ، وأن توسع من مجال نشاطها ومالياتها باصدارها قانون « التطور والرخاء » فى سنة ١٩٤٠ .

وللمرة الاولى أصبح من المعترف به رسميا أن رخاء الشعوب المستعمرة مسئولية تتحملها الحكومات الاستعمارية . وقدمت الحكومات لرعاياها التيسيرات الطبية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية بتؤدة وبقدر معلوم ، وذلك من أجل مصلحتهم المباشرة وقد يدعى بعض المستخفين بالأمور بأن ذلك حدث نتيجة لأفكار جديدة آمن بها المثقفون ذوو المنافع الشخصية . ومن المؤكد أن رأس المال قد استمر فى إيجاد طريقه الى أغنى الموارد التى تاتى بالربح ، فببداية الحرب العالمية الثانية مثلا ، كان ثلثا الاستثمارات الأوروبية فى أفريقيا يتركزان فى الدول التعدينية فى الجنوب والوسط . ومن الحقيقى أيضا أنه أثناء فترة الحرب الداخلية فى أوروبا ابتدأت أوروبا فى استثمار امكانياتها هذه فى المعادن والمواد الخام والمواد الغذائية التى ارتأتها بصورة مشوشة أثناء فترة التقسيم . وتدفقت الأرباح والمون على الدول الاستعمارية الأوروبية دون أن تواجه أية صعوبة مثلما كانت من قبل . وكان من الضرورى تحسين حالة العمال الصحية وقدراتهم من أجل خدمة هذه الاحتياجات . ولكن مع هذا ، فإنه مهما كانت الدوافع ، فقد أصبح فى الامكان بفضل تدخل

الحكومة في أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، تنمية الرأي العام الأفريقي الذي يعتبر ضرورياً لإمكانية أحداث تغيير تقدمي .

وحمل هذا التطور الاقتصادي الجديد معه بالضرورة نموا حضاريا ، واتحادا عماليا ، وباعثا للوعي الاجتماعي ، فظهرت مدن جديدة الى حيز الوجود ، بينما تضاعف عدد سكان بعض المدن الأخرى . فعلى سبيل المثال ازداد عدد سكان مدينة داكار من ٣٢٤٤٠ نسمة في سنة ١٩٢١ الى ١٣٢٠٠٠ بحلول عام ١٩٤٦ ، بينما ازداد عدد سكان مدينة ليوبولد فيل من ٢٦٦٢٢ نسمة في سنة ١٩٣٥ الى ١١٠٢٨٠ في سنة ١٩٤٥ ، وبدلت محاولات متكررة لتكوين النقابات العمالية التي كانت الحكومات الاستعمارية تكبح جماحها باستمرار في حين انها كانت تقدم تجارب اجتماعية حديثة لمن كانوا يقومون بهذه المحاولات . واثارت بالجملة حركات دينية متباينة ، تعبر عن الجمود الاجتماعي الذي قدر له أن يجد لنفسه متنفسا في النشاط السياسي . ولأول مرة تظهر الصحف على نطاق واسع في نفس الوقت الذي ابتدأت فيه جمعيات المثقفين والجمعيات الشبه سياسية في النمو .

والأهم من هذا كله ، أن بشر انتشار التعليم بظهور طبقة من المفكرين الذين سيكون في مقدورهم التأثير على الجماهير انصاف المتعلمين . وهذا شبيه بما تنبأ به ماركس للهند منذ قرن مضى ، من أن التعليم هو الجذع الأكبر للحكم الذاتي . فبمجرد ما أن ابتداء الانجيل والفرنسيون والبلجيكيون في التعليم ، وجدوا أنفسهم مضطرون لاستخدام اللغة والأفكار السائدة في دولهم الديمقراطية . وربما كانت نقطة الاهتمام تتركز على تعليم المهن الحرفية والفلاحة ، والطب ، كما كان الحال في أفريقيا البريطانية ، أو على الثقافة الفرنسية كما كان مطبقا في العالمين الفرنسية ، أو حتى على مجرد تدريب الصناع على الصناعة كما هو الحال في الكونغو البلجيكي . ومهما كان النظام التعليمي ذا طبيعة مدعمة الأساس أو غير مقبولة ، فانه بمجرد ما أن يبتدئ حتى يجمع حوله بواعثه ودوافعه . فقد تنشأ البعثات التبشيرية تعاليم الانجيل ، الا ان تلامذتها يستخدمون معرفتهم اللغوية في قراءة أفكار الثورة الفرنسية او ميثاق عصبة الأمم . وقد يبدو للبعض انه ليست هناك أية خطورة أو قد يبدو للبعض الآخر انه لا توجد أية فائدة في تعليم اللغات القديمة (الكلاسيكية) ، ولكنه في الواقع استغلت هذه اللغات في اقتطاف زهور تعاليم افلاطون . وبمجرد ان تتحطم أغلال الجهل ، يصبح من المحال التحكم في خطوات المساجين الذين تحرروا من الجهل . فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية

كان يوجد في باريس بعض الأفريقيين الذين وفدوا من السنغال وساحل العاج والجزائر والكميرون وجابون بينما كان بعض اخوانهم المواطنين الذين أتوا من ساحل الذهب أو نيجيريا أو كينيا أو أوغندا قد ذهبوا الى لندن ونيويورك . وكان عدد هؤلاء ضئيلا ، كما ان البلجيكيين والبرتغاليين وأصحاب مذهب رودس يعوقون مسير التيار في حين أن دولا فقيرة مثل تنجانيقا ونياسالاند لم تكن قد وجدت بعد الطريق نحو التعليم العالي . ولكن هؤلاء كانوا بمثابة الفرقة الاستطلاعية للذين سرعان ما أصبحوا يكونون الكتل الهائلة من الطلبة المستعمرين في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وحملوا معهم الى أفريقيا تفسيرا محددا للمجتمع العالمي اشتقوه من تجربتهم الشخصية . وقد عاد الكثيرون منهم وهم يحملون رسالة ذات مغزى ثوري .

وبالرغم من أن الشئون الأفريقية لم تعد مسائل تجذب انتباه العالم على الدوام ، إلا أن سنوات مابين الحربين شاهدت تضاملا طفيفا في النقاش الدائر حول المبدأ الاستعماري ولكن الأسس التي كان يقوم عليها هذا النقاش قد تغيرت الى حد ما ذلك لأن نقطة الخلاف لم تعد تتركز حول عما اذا كان من الواجب على الدول الأوروبية ان تنتهج سياسات استعمارية توسعية بل على ما يجب عليها فعله في المستعمرات التي حصلت عليها فعلا . وكانت توجه معظم المناقشات على وضع الهند التي كانت تبدو المثل البارز حينذاك ، ولكنها في الواقع كانت تنعكس على أفريقيا ، ذلك لأن الأحداث الأفريقية كانت تتطلب المزيد من اهتمام أعلام الصراع في العالم .

وقد يبدو من النظرة الأولى أن الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الأولى كانت تمثل نجاحا منقطع النظير للمستعمرين ، فبالرغم من انهيار الامبراطورية الألمانية ، إلا أن فرنسا وانجلترا وبلجيكا كانت قد بلغت ذروة النجاح الاستعماري . فلم يحصلوا فقط على مجرد أقاليم حديثة شباسعة ، ولكن أيضا كان من الممكن أن تبهر الأرقام التي وصلت اليها تجارتهم إبصار مؤيدي الاستعمار في الجيل السابق ، وبينما كان جوزيف تشامبرلين يقود بالقرب من انتهاء ذلك القرن السفينة الاستعمارية بكل عنف كان عليه أن يتصارع مع الحقيقة المحيرة التي ترى بأن قيمة التبادل التجاري البريطاني مع الدول الأجنبية كانت تقدر بسبعمئة وأحد عشر مليونا من الجنيهات الاسترلينية في حين أن تبادلها التجاري مع امبراطوريتها لم يكن يتعدى سوى مائتين وسبعة وثلاثين مليونا من الجنيهات . أما الآن فاننا اذا ما اخذنا عام ١٩٢٣ على سبيل المثال فسنجد ان صادرات بريطانيا الى الدول الأجنبية قد بلغت ٣٠٠ مليونا من الجنيهات ، في حين لم تكن

قيمة صادراتها الى امبراطوريتها تقل عن هذا الرقم سوى خمسة عشر مليوناً .

ومن المؤكد أن الجماهير احتفظت بروح الامبراطورية أثناء فترة ما بين الحربين وعملت هذه الروح على تهدئة بعض المخاوف المترسبة ابان اندلاع الحرب الأوربية التي هزت بعنف ثقة المجتمع الأوربي نفسه . وكان تلامذة المدارس مازالوا يتلقون دروس الجغرافيا والتاريخ على خرائط مازالت تتغلب فيها ألوان فرنسا وبريطانيا ، كما أن المجتمع التقليدي كان مازال يتحدث عن « الامبراطورية » بنفس عبارات الاحترام التي يستخدمها للتعبير عن الممالك او الآلهة ، وبدأ أن القوة العسكرية العالمية للاستعمار الفرنسي والبريطاني كانت مازالت تمثل السمة الغالبة في الحياة الدولية .

ولكن كانت هناك اختلافات واضحة أمام نظر هؤلاء الذين كان يهمهم الأمر فقد كان واضحاً أنه قد حدث تغير جذري في ميزان القوات البحرية بعد « فرساي » مباشرة . وكان من الواضح منذ سنة ١٩٢٢ فصاعداً أن بريطانيا تمكنت من الاحتفاظ بمكانتها البحرية بفضل استكانة أمريكا . وكان النصر النهائي للقومية الايرلندية الذي تمخض عن انفصال ايرلندا ، قد كشف عن نقطة ضعف بريطانية جديدة ، كما أنه كان بمثابة مثال مشجع لكل من مصر والهند . وبالرغم من التهليل لدستور ويستمنستر لاعتباره نصراً بريطانياً في السير بمستعمراتها القديمة التي كانت تحكمها حكومات بيضاء نحو النضوج ، فقد كان هذا الدستور يحمل معه دلالات تبشر بريطانيا بفال سيء من اقتراب الوقت الذي ستوجه فيه المستعمرات ابصارها نحو جهات أخرى من أجل الحصول على الحماية العسكرية والمساعدة الاقتصادية . وقد بدا للكثيرين أن قيام الحكم الذاتي الذي نعى الى جانب الحكومة الاستعمارية باعتباره شكلاً ضمن الأشكال المتباعدة التي اتخذتها الحكومات الاستعمارية المحلية ، ما هو الا تراجع غير مرغوب فيه عن المبادئ الحقيقية التي يؤمن بها الحكم الاستعماري .

وفي الواقع ، أصبح المستعمرون في سنوات ما بين الحربين مضطربين ومتخذين موقف المدافع عن انفسهم . فقد انقلب ضدهم بعنف الجو الأخلاقي والثقافي ، خاصة فيما يختص بالشئون الهندية حيث كان فاندو يتغلب على مناوراتهم على الدوام . وكثيراً جداً ما كانوا يببدون غاية في الغباء ، ومتخلفون في الذكاء مثل الكولنيل بلمبز ، Colonel Blimps ويتعلقون بعبارات تاريخية خاطئة لا معنى لها واعتبارها حلولاً بديلة لمواجهة الحقائق الجارية حينذاك . لقد أوقعهم الدكتاتوريون في شبكة

من نسيجهم هم أنفسهم شبكة ميثوس خروجهم منها ، لأنه في الفترة التي استيقظت فيها اليابان ، والتي كانت كل من ألمانيا وإيطاليا تهدد الامبراطوريات الفرنسية والبريطانية مباشرة ، من أجل معارضة اليابانيين في منشوريا ، كان يبدو أن كلا من موسولينى في اثيوبيا أو هتلر في أوروبا يعرض للخطر نفس النظام الاجتماعى الذى قام عليه الاستعمار . ولم يكن الدكتاتورون يتبعون سوى الطرق نفسها التى اخفتها أقدام المستعمرين الأوائل ، مدعين سياساتهم على أساس المبدأ القائل بأن (القوة هى الحق) . ولهذا فلقد سمح لهم بل وشجعوا على تجميع قوتهم ، وكان يعطف على موقفهم نفس الزعماء البريطانيين والفرنسيين الذين كانت كنوزهم الاستعمارية موضع حسد هؤلاء واطماعهم .

وفي نفس الوقت ، بالرغم من أن الجماعات التقدمية والاشتراكية ، كانت تهاجم على الدوام ادعاءات الاستعمار ، إلا أنها كانت تعاني من الفوضى بداخلها . ولقد انتقدوا معاهدة فرساي ، كما أنهم كانوا يلقون خطبا باستمرار ينددون فيها بعدم عدالة الحلفاء المنتصرين تجاه ألمانيا المهزومة وكانوا يعطفون على نظرية « الامتلاك » و « عدم الامتلاك » باعتبارها تفسيراً لإعادة أحياء ألمانيا . وبناء على هذا كانوا يبدون في بعض الأحيان قبولهم للدعاية التى استخدمها هتلر في مطالبته باستعادة مستعمرات ألمانيا الأفريقية سابقا . ومن جهة أخرى كان هناك - أيضا - من يحتفظون بتقاليد القرن التاسع عشر التقدمية ، بمناداتهم بوجوب بدء الإصلاح في أوطانهم أولا قبل مناقشة منازعاتهم الاستعمارية . علاوة على هذا ، أدى كل من الاستمرار في سياسة فيما وراء البحار المقبولة داخل النظام الحزبى البريطانى ، وقيام شكل من الشعور الطبقي ، الى منع حزب العمال البريطانى عن التعهد بانهاء الاستعمار بمجرد حصوله على السلطة مباشرة . ومنذ وقت قريب أى في حوالى سنة ١٩٣٥ أنكر « ودجود Wedgwood » بسخط حائق على حزب العمال أن يسلم ببساطة الهند للهنود ، لأنه أعلن أن ذلك قد يعنى اخضاع الجماهير الهندية لأمرائها ورأسمالييها . وأصبحت تسرى في مناظرات حزب العمال التى كان يجريها في ذلك الوقت ، مظاهر الفوضى التى ترسبت على المزج بين مبدأ الوصاية الذى كان يكمن في أفضل أشكال المعتقدات الاستعمارية وبين مذهب مناوئة الاستعمار . وكانت تؤدي عادة الى المطالبة باجراء اصلاح داخل المستعمرات التى اشترك فيها الكثير من المستعمرين يصاحبها نوع من التحفظ الذى استخدمه « ماكدونالد » حينما نصح محذرا بوجوب مواجهة الحكومة العمالية لمشاكل الاستعمار طبقا للموقف الذى ورثته . وبعد قبول الاشتراكيون الفرنسيون لنظرية

الاستيعاب التقليدي الذي تؤمن به دولتهم ، كانوا من الواضح يقفون في جانب الإصلاح بدون التقيد بمبدأ تقرير المصير الاستعماري .

ومن جهة أخرى اتخذ الاشتراكيون دور المحافظ على الوعي القومي منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى . وقد وافق ماكدونالد شخصيا على عقيدة جون ستيوارت مل القائلة بعدم أحقية أى شعب في حكم شعب آخر . وكان تقليد حزب الأحرار البريطاني يعارض معارضة تامة نظرية الخضوع وأصبح من البديهي أن نمو الديموقراطية في الوطن يتعارض في طبيعته مع استمرار الاستعمار . وقد استغرق هذا المنطق بعض الوقت قبل أن يفصح عن نفسه ذلك لأن الديموقراطية كانت تفتح أبوابها أيضا للاستمالة العاطفية لدى المؤمنين باتباع سياسة الحرب للدفاع عن مصالح الوطن .

ولكن مع هذا ، فقد كانت يقظة حزب العمال البريطاني ، الذي كان يتضمن مجموعات اشتراكية تقدمية علاوة على مجموعات محافظة داخل الحركة العمالية الواسعة النطاق ، بمثابة رأس حربة فعالة بل وعملية أحيانا موجهة ضد النظرية الاستعمارية . وكان على هذا الحزب أن يوفق بين التناقض الكامن في تأييد الحركة القومية في المستعمرات وفي نفس الوقت أن يقضى على المطامح القومية في الشئون العالمية . وتلاعب بالعنصر المساعد الذي قدمه نورمان انجل ، الذي رأى في السيطرة الدولية على الأقاليم المستعمرة خلا مثاليا بديلا للاستعمار واضطر الى عبور حافة الهاوية التي اغواه الى عبورها الشيوعيون التهكميون ، الذين كانوا مهتمين فقط باحداث ارتباكات للمستعمرين لصالح السياسة السوفيتية الخارجية ، وقبل لفترة من الوقت المبدأ الروسي المناوئ للاستعمار بما له من قيمة ظاهرية . ولقد استمر بقاء هذا الحزب بعد خيبة الأمل التي انتابته نتيجة للفشل الظاهري الذي واجهته حكومتان عماليتان عندما حاولتا تغيير السياسات الاستعمارية وتطبيق مبدأ تقرير المصير على المستعمرات . وباندلاع الحرب العالمية الثانية انتابه الاضطراب والانقسام فيما يختص بموضوع الاستعمار ، الا أنه احتفظ بثقة كافية في مبادئه الأولى مكنته من أن يظل الهيئة الوحيدة في الحياة السياسية البريطانية التي لديها القدرة على التعاون مع القوات الفتية المناوئة للاستعمار التي تحركت في المستعمرات ذاتها . ولما كانت تلك هي الحقيقة التي تنطبق على الاشتراكية البريطانية باعتبارها متعارضة مع الحركات الفرنسية والبلجيكية ، أصبح من المقدر لها أن تصبح ذات أهمية عظيمة بالنسبة للأفريقيين في فترة ما بعد الحرب .

وللمرة الثانية كان من المحتمل أن الحرب هي التي أعطت الفكرة الاستعمارية الحقنة المنبهة الأخيرة ، ذلك لأن الحرب حررتهم من ضرورة اجراء المناقشات ، أو تقديم المبررات ، أو البراهين . كما أنهت الحرب استخدام الأفكار العقلية الشبه مكروهة ، وحددت بالضبط شخصية العدو ، وطالبت بوجوب تركيز كله فكر وجهد على مسألة لم تعد يعترها التعقيد ، ألا وهي احاققة الهزيمة به . علاوة على هذا ، فإنه بالرغم من قيام تلك الحرب لأسباب متباينة ، إلا أن وجهتها سرعان ما أصبحت تخضع لتأثير المستعمرين القوي الذين كانوا يقودهم كبير قساوستهم وينستون تشرشل ، الذي حارب وحيدا في صالح تلك الحرب في معركة قادها في سنوات ما بين الحربين . فالى تشرشل يرجع الفضل في القصة الخيالية الخصبة عن السلطة الاستعمارية البريطانية . فالامبراطورية والوطنية ، والولاء للتاج ، كانت كلها تمثل منهجا من الحياة تغلبت فيه العواطف على العقل . انها تلك الدعوة التي وجهها تشرشل للشعب البريطاني في أجمل ساعات حياتهم . واعتقد تشرشل اعتقادا راسخا أنه في الامكان إعادة فرض « السلام البريطاني » الذي كان قائما في القرن التاسع عشر الاستعماري ، على ان يكون هو الضمان الوحيد للسلام العالمي . ولهذا ، فقد كان دائما يخوض غمار حروبه من أجل أهداف استعمارية سواء اكانت في بورما ، أم في المحيط الهادي أم في الشرق الأوسط ، مما زاد من نفاد صبر كل من ستالين وروزفلت الذي كان قائما على الشك .

وبالطبع ، لم تكن هذه سوى آخر قفزة رومانسية يقوم بها اتحاد جاك ، ولم تكن تحمل معها أية علاقة بالحقيقة ، وهذا هو ما كان يحاول اظهاره الكثيرون من زملاء تشرشل السياسيين والعسكريين . وفي الواقع انهارت الامبراطورية في الشرق أمام أحد الأجناس غير الأوروبية المنحطة دون مراعاة للقانون ، وقد أصبح المحيط الهادي بحيرة أمريكية بل ان استراليا نفسها أصبحت من ذلك الوقت فصاعدا تتجه بنظرها نحو الولايات المتحدة من أجل ضمان سلامتها وسرعان ما تبنت روسيا الادعاءات الألمانية في الزعامة الأوروبية ، وأصبح من غير المتوقع على الإطلاق أن تترك الشرق الأوسط لسيطرة الغرب الاستعمارية التي لا يمكن تحديها .

علاوة على هذا انتهز الهنود ، بوجه خاص ، الخلافات الناشبة في المجادلات الدائرة حول الحرب البريطانية للكشف عن نفاقهم ، فتساءلوا قائلين : لو أن هذه الحرب قد قامت ضد المبادئ الدكتاتورية وفرض

السلطات المطلقة زوال التفرقة العنصرية ، ولو أنها حرب من أجل الحرية والديموقراطية ، وحق تقرير المصير ، إذن فما الذى كان يفعله البريطانيون في مصر وأفريقيا وباقي أنحاء امبراطوريتهم المترامية الأطراف ؟ ان الشوكة الخلفية لسن الرمح قد وجهت الى صدر من وجهها ، ذلك لأنه بالرغم من أن تشرشل كان عرضة لهجوم مثل ذلك المنطق ، إلا أنه كان له زملاء عماليين في حكومة فترة الحرب يدركون بقلق أنهم هم أنفسهم قد استخدموا نفس المجادلات والمناقشات قبل ذلك بفترة قصيرة . ولقد ترك منظر الرجل الأبيض الذى كان يستخدم جميع وسائل الرعب التى صنعتها الوحشية العلمية في حرية ضد الرجل الأبيض ذاته من أجل تحقيق مبدأ أنكره عليه رعاياه الملونون ، تأثيرا سيكولوجيا عميقا على الرعايا المستعمرين في جميع أنحاء الامبراطوريات الأوروبية . وقد ازداد هذا التأثير بشكل هائل لدى الآلاف التى خدمت للمرة الثانية أسياها المستعمرين في ميادين الحرب في جميع أنحاء العالم وسرعان ما انتقل هذا التأثير الى الأفريقيين في أوطانهم الذين رأوا حكومتين فرنسيتين احدهما حكومة « فيشى » والأخرى حكومة ديغول ، تتصارعان من أجل الحصول على تأييدهم ، أو الذين استمعوا الى المناقشات المحمومة التى دارت بين جنوب افريقيا وروديسيا بشأن الخطورة الناجمة عن تسليح الرجل الأسود . وتضاءلت الأسرار الفاضلة التى كانت تكمن في قوة النفوذ الأوروبي وأخلاقياته ، وفي الواقع حطمت الحرب التى قامت من أجل استعادة المجد الامبريالى ، الأساطير التى كان يعتمد عليها الاستعمار في بقائه .

وعلى هذا شاهدت نهاية الحرب في عام ١٩٤٥ خطا جديدا لتقسيم المياه بين العلاقات الأوروبية - الأفريقية . ومن المحتمل أن عدد الأفريقيين الذين كانوا في الخارج في ذلك الوقت يزيد عنه في أية فترة أخرى مرت بها القارة الأفريقية في تاريخها باستثناء فترة تجارة العبيد ، ولقد قابل هؤلاء الأفريقيون اتجاهات جديدة ، كما أنهم تشبعوا بأفكار جديدة ثم مادوا الى أوطانهم غير راغبين في قبول الأحوال السابقة . كما شهدت في القارة الأفريقية لأول مرة قوات أوربية وأمريكية تتسم بطابع الخشونة تثرثر حول الادعاء القائل بأن الرجل الأبيض بوجه عام رجل نبيل يفوق غيره من الرجال . كما أن موارد القارة قد برهنت على أنها عنصر حيوي في مجهودات الحرب الأوروبية ، فأصبح من المتوقع لها أن تلعب دورا أكثر أهمية في إعادة بناء الكيان العالمى . والأهم من هذا كله أن المكانة التى كان يحتلها الأوروبيون والحياة الأوروبية قد اهتزت من الأعماق ، إذ أن الأفريقيين اتجهوا بعد ذلك نحو المطالبة ببعض الامتيازات التى كان يتمتع

بها الأوروبيون تحت انظارهم ، واصبحوا غير مستعدين لقبول آراء
أسيادهم البيض فيما يتعلق بتحديد الشيء الأفضل بالنسبة لهم .

ولكن مع هذا ، كان من غير المحتمل أن تثير كل هذه العوامل ثورة
ناجحة في أفريقيا ما بعد الحرب العالمية الثانية لو لم تكن هناك مؤثرات
خارجية نشطة . فمعظم نفس هذه العوامل كانت موجودة بعد الحرب
العالمية الأولى ، إلا أننا لم نشاهد إلا اثرا طفيفا لها على القارة الأفريقية .
علاوة على هذا ، ليس هناك أدنى شك في أن الزيادة الضخمة التي حدثت
في قوة السلاح والتحسينات التي أدخلت على فنون الحرب أثناء الحرب
العالمية الثانية جعلت الدول الاستعمارية على علاقة أكثر متانة مع
مستعمراتها عنها في أي وقت مضى . ولم يكن من الممكن أن تتوقع الثورة
الاستعمارية احراز النجاح باستخدام قوة السلاح في مثل تلك الظروف .

وكان التغيير الذي حدث في المبادئ المتفق عليها في السلوك العالمى من
اعظم العوامل الحديثة التي ظهرت في سنة ١٩٤٥ . ففى ذلك الوقت
تدعمت المبادئ الفامضة الخاصة بمبدأ تقرير المصير الذى أعلن عنه كل
من ويلسون ولينين بعد الحرب العالمية الأولى ، تدعمت بإصدار الدول
الكبرى المنتصرة اعلانات محددة عنها . فأعلن ميشاق الأطلنطى على سبيل
المثال عن « حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي ترغب الحياة
تحت ظلها » . وقد ينكر تشرشل تطبيق هذا الميثاق على الرعايا
المستعمرين ، ولكن القوى المعارضة للاستعمار في كل من أمريكا
والاتحاد السوفيتى اقترحت وجوب تطبيقه عليها .

ان العالم الذى انبثق من حرب سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ شاهد بوضوح
أكثر من عالم ١٩١٨ الذى سبقه ، الأخطار الناجمة عن مبدأ « القوة هي
الحق » والنتيجة المترتبة عليه التي ترى بوجوب حكم القوى للضعيف
شرعيا . وبما أن الاستعمار كان قد اشتق مبرراته من هذه الادعاءات
فبناء عليه اضعفته الأحوال الدولية السائدة في ذلك الوقت وقد يبدو من
الرياء أن تستخدم أكبر دولتين خرجتا بعد الحرب العالمية الثانية قوتيهما
التي شعر بها العالم أخيرا ، لخدمة مصلحتيهما القومية والقضاء على
الاستعمار الأوروبى القديم في وقت واحد . ولكن في الواقع ترجع حقيقة
استعدادهما للقيام بهذا العمل الى أن الأمم المتحدة التي تكونت حديثا
كانت لديها مقدرة أفضل بكثير مما كانت تتمتع بها عصبة الأمم في أية
فترة في تاريخها في تكريس نفسها ضد الحكم الاستعماري ، وكذلك الاعتراف
بجاء لأول مرة بالمسؤولية العالية تجاه شعوب الدول النامية ، وقد كان

ذلك بالنسبة للدول المناوئة للاستعمار ذا أهمية أعظم بكثير من التماسك السياسي.

وبانتهاء الحرب أيضا ابتداء عدد كبير من الجماعات التقدمية في داخل الدول المستعمرة ذاتها في حل المشاكل التي كانت تواجهها في فترة ما قبل الحرب فقد كان النازيون والفاشستيون مستمرون في كل من أوروبا وأفريقيا وآسيا. وحينما حاولت الديموقراطية القومية الغربية أن تعارض فلسفتهم بالرغم من أنها كانت مازالت تحتفظ بحكمها الاستعماري على ملايين الرعايا المستعمرين ، شعرت بنقطة الضعف التي تكمن فيها هي ذاتها . وظلت تفتش هذه العوائق حتى حينما حاولت استنكار الاستعمار السوفيتي بعد الحرب . ولهذا ، فإنه بالرغم من أن معظم الحركات التقدمية الأوروبية كانت تحتفظ بموقف أبوة الوصاية في الوقت الذي استمر فيه الكثير من الزعماء العماليين على تصميمهم بضرورة اعطاء الأولوية لمصالح عمالهم ، كان التأثير المناوئ للاستعمار قد عاد الى الظهور بقوة اعظم مما كان في أي وقت مضى . . . وقد ضمن القوميون المستعمرون تأييدا جديدا لدى المجموعات الحزبية التي كانت قد ابتدأت في قبول فكرة تحطيم الإمبراطوريات وتفضيلها على فكرة إعادة تكوينها .

وكان يوجلا في فرنسا عدد كبير من الزعماء الاستعماريين الذين كانوا قد تفودوا على القيام بدور فعال في الحياة الفرنسية السياسية والنقابية . أما في بريطانيا فقد حقق اتحاد القوى التقدمية مع الزعماء الهنود نجاحا ملحوظا في حل المسألة الهندية في سنة ١٩٤٧ . وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء الأفريقيون يحاولون جنى ثمرات مساعداتهم التي قدموها لفرنسا الحرة أثناء فترة الحرب ، وذلك باشتراكهم في وضع مشروع للدستور الجديد في باريس ، كان قرواؤهم ينظمون مؤتمر الوحدة الأفريقية المشهور الذي عقد في مانشستر في عام ١٩٤٥ . وقوى مركز الأفريقيين الفرنسيين وذلك بتمثيلناوكتهم مع الاشتراكيين والشيوعيين . ولم يكن الأفريقيون البريطانيون أمثال كينيا ، ونكروما ، وبيتر أبراهامز ، ووالاس جونسون ، يعاونون فقط مع المجموعة الهند الغربية القوية المناوئة للاستعمار أمثال باداموز ، وجيمس ، وميلارد ، وماكونين ، بل وأيضا مع الجناح اليساري من حزب العمال ، وحزب العمال اليساري المستقل والمكتب الاستعماري الغاني .

ولكن لمن يكون مطابقا للواقع في شيء أن نفترض أن الحركة المناوئة للاستعمار قد اكتسبت قوتها الحديثة في فترة ما بعد الحرب من مجرد مضاد للثقافة والسياسة ، وحقيقة الأمر هو أنه بالرغم من تطور الدول الحديثة أثناء الحرب ، كانت الإمبراطوريات الأوروبية قد ابتدأت في اظهر

بوادر الوقوع في الخطأ . ففي آسيا تحدى اليابانيون القوة الأوروبية وأوقعوا بها الهزيمة ، كما حاقت الهزيمة بفرنسا ، وشبّاهد رعاياها الأفريقيون صراعا دمويا بين الأخوة من الإداريين الفرنسيين الذين كانوا قد انقسموا بين فيشي وديجول . ولقد ظلت الحياة في الكونغو بالرغم من الاحتلال البلجيكي ، وعادت بريطانيا الى الظهور أقل قوة عن كل من أمريكا وروسيا ، بعد أن فقدت نهائيا تفرقها العالمى .

والأهم من هذا كله أن الدول الاستعمارية الأوروبية كانت قد أنفقت معظم مآليتها اثناء الحرب . وكانت في حاجة الى تنمية ثروة جديدة في مستعمراتها ، ولكن لا يمكن أن يتم هذا الا في حالة السلم ، فبالرغم من قوتها العسكرية العظيمة لم يكن في إمكانها العمل للمحافظة على حصون عسكرية باهظة النفقات أو مجابهة أخطار حروب استعمارية واسعة النطاق . ففي ذلك الوقت كانت شعوبها تطالب بالسلم ، والأمن والرخاء الاجتماعى ولهذا فقد اجتمعت كل هذه العوامل الاجتماعية والسياسية لتمهد الطريق المناسب للقيام بهجوم ضد الاستمرار في السيطرة الأوروبية على أفريقيا . ولكن كان مايزال أمامهم أن يقرروا اذا ما كانوا سيقومون بهذا العمل ، وتحديد ميعاده ، وكيفية القيام به .

وكانت أشكال الحكم الأوروبى المختلفة التى كانت تمارسها الدول الأوروبية في الخمسين سنة الماضية هى التى تشكل الى حد كبير الظروف السائدة في المستعمرات الأفريقية المختلفة في عام ١٩٤٥ ، ولم تكن الدول الاستعمارية الأوروبية تحكم مستعمراتها على أسس واحدة ولهذا تأثر تطور رعاياها الأفريقيين في فترة ما بعد الحرب طبقا للاختلاف في اتجاهاتها . وكانت كل من اسبانيا والبرتغال قد فقدت امبراطورياتها الأمريكية المترامية الأطراف ، ولم تتمكن أى من الدولتين من مسيرة الاتجاهات الحديثة التى اتخذتها الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى . وكانتا تميلان الى التخلف بنسب متساوية وراء الوسائل الحديثة في موقفهما تجاه رعاياهما من الأفريقيين . وبينما لم تكن تسيطر اسبانيا الا على عدد ضئيل من الأفريقيين احتفظت البرتغال بسيطرتها على ممتلكاتها الشاسعة في أنجولا وموزامبيق وفي الاقليم الغربى الصغير المسمى بغيينيا البرتغالية . وقد وضعت أسس الحكم الاستعماري بمقتضى دستور سنة ١٩٣٠ في وقت كان فيه سالازار وزيرا للمستعمرات . ووجد هذا الدستور بين جميع الإدارات الاستعمارية ووضعها في أيدي الدولة ، ودعم من السيطرة القوية على الاقتصاد ، وأكد وجوب الحاجة الى الاحتفاظ بالسيطرة البرتغالية . وكانت الحياة في هذه الأقاليم تميل الى

الهدوء في حالة عدم حاجز لوني صارم ، ولكن في نفس الوقت لم يكن يوجد أمام الأفريقيين سوى فرصا ضئيلة للحصول على التعليم أو التدريب وافتخر البرتغاليون بأنهم قبلوا الأفريقيين المتعلمين المعروفين باسم الـ (1)الاسيميلادس أي الذين طبقت عليهم سياسة الاستيعاب ، داخل المجتمع الأوروبي ، ولكن قيمة هذا العمل كانت كبيرة من الناحية الدعائية أكثر مما هي في الواقع . فبعد انتهاء الحرب بحوالي خمس سنوات لم يكن قد حصل على هذه الحالة الاجتماعية سوى ما يقل عن ٣٥٠٠٠ أفريقي من بين العشرة ملايين أفريقي الذين يعيشون في الاقليمين الرئيسيين .

وفي الواقع كان البرتغاليون يمارسون شكلا من أشكال التفرقة العنصرية ، حيث كانت البرتغال ترغب الجماهير الأفريقية بتهديدها باستخدام الوسائل الوحشية ، على توفير الطاقة العاملة لكل من الدولة والمستوطنين البيض ، فحرموهم بالتالي من جميع الحقوق المدنية .

ووفرت بلجيكا أيضا فرصا ضئيلة للأفريقيين المتعلمين وذلك بالاعتراف بهم جزءا من المجتمع الأوروبي . ولكن نجد هنا ثانية ، أن هذه السياسة عند تطبيقها تتبع التفرقة الاجتماعية والاقتصادية كقاعدة عامة . وتأثرت النظرة البلجيكية الاستعمارية بدرجة عظيمة بالاتجاهات التي كانت مسيطرة على الوطن الأم . وكان يتميز البلجيكيون بطابع الجد ، وبالعقيدة التجارية ، وبالعقيدة الكاثوليكية وفكروا في تطبيق نفس النظرة في الكونغو وفي رواندا - أوروندي الاقليم الألماني سابقا . وقد عبروا بصدق عن ايمانهم في رسالتهم الحضارية ، وذلك بإدخال رعاياهم الأفريقيين تحت النظام المزدوج لكل من الشركات التعدينية والكنيسة الكاثوليكية . وبهذا تمكنوا من نشر التعليم على نطاق واسع ولكن على مستوى منخفض ، مركزين جهودهم على المدارس الابتدائية والتدريب الحرفي . مع اعتبار التعليم الكهنوتي هو المدخل الوحيد الى التعليم العالي ، أما السياسة فقد حرمت على كل من الأسود والأبيض على السواء حيث تنبع الساطة من بروكسل فقط .

ولكن مع هذا ، قدر للسياسات الاستعمارية التي اتبعتها كل من فرنسا وبريطانيا أن تؤثر على المسائل الأفريقية بعمق عظيم . وكان المبدأ الذي استلهمته منه السياسة الفرنسية اتجاهها قد وضع أثناء الثورة ، وقد أخذ عن الاعلان الذي ينص على اعتبار : « جميع الرجال ، الذين يقيمون في المستعمرات الفرنسية ، مواطنين فرنسيين ، دون أي تمييز

في اللون ، ويتمتعون بجميع الحقوق التي اكدها الدستور » وعند تطبيق هذا المبدأ عمليا لم يكن يتعد ما كان متبعاً في معظم المبادئ السياسية الأخرى . ولكنه مع هذا كان يرتبط دائما بالاعتقاد الفرنسي بأن أكبر مكافأة يمكن منحها لأي شعب هو قبوله داخل إطار الحضارة الفرنسية . وعلى هذا ، كان منتهى هدف السياسة الاستعمارية الفرنسية ، بالرغم مما كانت تجابهه من فشل عند تطبيقها ، هو توحيد الرعايا المستعمرين داخل فرنسا العظمى » وأن تمتد اليهم مكاسب المجتمع الفرنسي . ولهذا بالرغم من المثالية الفرنسية التقليدية الخاصة بالحرية الديمقراطية ، استغرقت فرنسا وقتاً طويلاً مما استغرقتة بريطانيا في منحها لأقاليمها المستعمرة الدساتير الخاصة بالتمثيل السياسي ، وكانت تفضل فكرة تمثيلهم في باريس في المستقبل . وحتى في حالة منح هذه الأقاليم حق التمثيل المحلي كانت تجحف حق الشعوب الوطنية وكانت تستغلها في كثير من الأحيان لخدمة الأغراض الاستعمارية .

وعارض الفرنسيون القومية الأفريقية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وكانوا يبررون هذا الاتجاه أحيانا بادعائهم بأن القومية لا تتناسب مع الحاضر في عالم القرن العشرين واقترحوا بوجوب التفاوض عنها في أفريقيا في سبيل مثالية عالمية أعظم . ولقد رسمت أهداف السياسة الفرنسية في مؤتمر برازافيل المنعقد في عام ١٩٤٤ ، والذي تصادف أن حضره فقط الموظفون الرسميون الفرنسيون ، داخل إطار الشروط التالية : « أنه من أهداف العمل الحضاري الذي حققته فرنسا في مستعمراتها هو استبعاد كل فكرة للحكم الذاتي النهائي حتى ولو في المستقبل البعيد » ومن الممكن مشاهدة مدى التأثير الفرنسي لهذه الأفكار على الزعماء الأفريقيين حتى عام ١٩٥٧ ، حينما نبذ فيليكس هوفويت - بويجنى ، زعيم ساحل العاج والذي كان في ذلك الوقت عضواً في مجلس الوزراء الفرنسي ، سياسة نكروما الخاصة بالاستقلال الأفريقي ، واضعاً سياسة بديلة لهذه السياسة ، ترى بوجوب الاعتماد المتبادل بين الدول .

ومنذ ١٨٤٨ فصاعداً أعلنت حق رعاياها المستعمرين نظرياً في انتخاب نواب عنهم في الجمعية الوطنية . فأرسلت السنغال نواباً عنها كما أنها تمتعت بحكمها الذاتي في مجالسها البلدية . ولكن مع هذا لم تمتد هذه الحقوق على الإطلاق إلى باقي أجزاء أفريقيا الغربية الفرنسية أو أفريقيا الاستوائية الفرنسية . ففي تلك الأقاليم ، أدى اقتصار « حق المواطنة الفرنسي » على أقلية ضئيلة ، وفرض قانون العمل الإجباري ونظام العقوبات المعروف باسم (Indigénat) الذي حرم الأفريقيين الكثير

من الحقوق المدنية وأعطى للإداريين الفرنسيين المزيد من السلطات ، أدى إلى وضع الجماهير الأفريقية الفرنسية تحت ضغط نظام من السلطات المجحفة ، كما جعلهم يقضون حياتهم معتمدين في الواقع إما على الحاكم الإداري الفرنسي المحلي أو على أصحاب الأعمال الفرنسيين . وبينما وجدت حفنة من المستعمرين الفرنسيين طريقها إلى باريس ، وقدر للفكر الفرنسي أن يمتصها ، بل وحتى تشغل مراكز عالية في الحياة الاجتماعية والسياسية الفرنسية ، كانت الجماهير الأفريقية في الإمبراطورية الفرنسية تعيش مثلما كان يعيش الفلاح الفرنسي في عصر ما قبل الثورة .

ولكن مع هذا فإنه وإن كان هناك الكثير من الرياء في ادعاءات السياسة الاستعمارية الفرنسية ، إلا أنها تشير - على الأقل - إلى وجود وجه أفريقية في البرلمان . ولكن يبدو أن هذا الأمر لم يكن موضع تفكير بالنسبة لويستمنستر فبالرغم من أنه لا شك في إيمان البريطانيين بنفس الدرجة التي آمن بها الفرنسيون في سمو حضاراتهم ، إلا أنهم كانوا يعتبرونها دائما امتيازاً قاصراً عليهم أنفسهم . وأنه مما لا شك فيه أيضاً أن عمل الإداريين والمستوطنين ، والبعثات التبشيرية حمل معه الكثير من الأشكال والأفكار البريطانية داخل المستعمرات ، ولكن مع هذا ، فقد كانت أهدافهم تعليم الشعوب الأخرى كيفية الحياة في مجتمعاتهم هم أنفسهم أكثر مما كانت تدعوهم إلى الحضارة البريطانية ، التي كانت تعتبر ، على أية حال ، بعيدة المنال بالنسبة لهم . ولكن مع هذا ، فإنه منذ انتهاء القرن الثامن عشر ، أصبح يشترك ضمن الجمعية التشريعية بسيراليون أعضاء من السود ، بينما تم تعيين أول أفريقي في المجلس التشريعي لساحل العاج في عام ١٨٨٨ . وفي الواقع ، حيثما انتفى وجود مستوطنين بيض يتدخلون لتعقيد هذا الموضوع ، كانت إما أن توضع أشكال مبدئية لدساتير التمثيل السياسي في المستعمرات البريطانية ، أو يتم الاحتفاظ بأشكال الحكومات الأفريقية القائمة فعلاً ويتم تدعيمها . وكثيراً ما كانت تسمح هذه السياسة ببعض الحرية في التعبير عن الآراء في كل من الخطب والصحافة والاجتماعات بالرغم من أنها كانت تقع تحت سيطرة الاستعمار . علاوة على هذا ، كانت تطور الوسائل التعليمية عادة عن طريق البعثات التبشيرية بطريقة اعتباطية وإن كانت تتم أحياناً بعد دراسة وتفكير . ونتيجة لهذا فإنه باندلاع الحرب العالمية الثانية فتحت الفرص أبوابها رويداً رويداً أمام بعض الزعماء الأفريقيين في المستعمرات البريطانية ومكنتهم من وضع الأسس الأولية للقومية . علاوة على هذا كان الطريق قد أصبح ممهداً ، عن غير قصد ، أمام محركي السياسة الحديثين لكي يتخذوا سيطرة

الوطنيين المحافظين التقليديين الذين كانت تؤيدهم سياسة الحكم الغير مباشر .

وبينما كان هذا الموقف يتطور في غرب افريقيا اساسا حيث استمر عدد ضئيل من الأوروبيين كان الموقف يختلف تماما في الدول التي يستوطنها الأوروبيون الواقعة في شرق ووسط افريقيا . فبالرغم من وعود بريطانيا بحماية المصالح الافريقية في اعلان ديفونشير الصادر في سنة ١٩٢٣ ، الا ان السياسة البريطانية ، وعلى وجه الأخص في كل من كينيا وروديسيا الجنوبية والشمالية ، كانت مشتقة لا شعوريا عن سياستها التي كانت تتبعها في مستعمراتها البيضاء سابقا . ورغم ان سلطات الهيئات التشريعية بأشكالها المختلفة كانت تتزايد رويدا رويدا ، الا أنه كان يتم اختيار جميع المعينين والممثلين بها من بين السكان البيض . ولقد منحت بريطانيا لروديسيا الجنوبية حكمها الذاتي الداخلي منذ اوائل سنة ١٩٢٣ على أساس الحكم الأبيض ، في الوقت الذي لم يكن يعيش فيه في روديسيا سوى ٣٥٠٠٠ أوربي الى جانب مليون ونصف أفريقي ، وبدا كما لو أنه كانت تلوح في الأفق خطورة تكرار السياسة التي كانت متبعة في جنوب افريقيا في عام ١٩٠٩ - ١٩١٠ .

وفي سنوات ما بين الحربين - بدا كما لو أن الحكم البريطاني أصبح يعاني في افريقيا نفس الاضطرابات التي كان يواجهها في باقي انحاء الامبراطورية فلم تكن تلك السياسة تقوم على التمثيل الديمقراطي المنظور الذي يقود الى حصول الدولة على سيادتها المستقلة مع استمرار اشتراكها في الكمنولث ، وهي تلك السياسة المتبعة في الممتلكات البريطانية القديمة ، أو على مبدأ اقامة دولة استعمارية كبرى على حد ادراك بعض الفرنسيين ، أو على حكم استعماري مباشر دائم .

وكان يبدو لكل من رجال السياسة البريطانيين وكذلك لمعظم الأفريقيين في عام ١٩٤٥ أن الحكم الاستعماري البريطاني قد يستمر دون أن يمسه شيء طوال الفترة الباقية من القرن العشرين على الأقل . ولكن تم وضع الدساتير ، ووفرت الفرص ، وعرضت الأفكار التي قدر لها أن تحمل لواء الزعامة أمام عملية انتقال الحكم الاستعماري الى أيدي الأفريقيين الذين تستعمرهم بريطانيا ، وقليل من كان يدرك أي حب بذروه .

وحينما وضعت الحرب أوزارها في عام ١٩٤٥ كان المستوطنون البيض ورجال الادارة الاستعماريين قد فرضوا سيطرتهم على افريقيا الجنوبية بأكملها . وكان ذلك الاتحاد يتمتع باستقلاله تحت حكم حكومة تمثّل

جالية بيضاء يزيد عددها بقليل على المليونين علاوة على حفنة من المليونين الأفريقيين وشعوب الكاب . وخضعت الملايين الثمانية من غير الأوروبيين بأكملها لإرادة أسياها البيض . وما زالت أفريقيا الجنوبية الغربية تحت انتداب الاتحاد ، كما أن منظماتها الوحيدة التي تمثلها تخضع بنفس الطريقة لسيطرة سكانها البيض ، وقد احتفظت بريطانيا بسلطتها في أقاليمها الثلاثة الخاضعة للتاج البريطاني وهي سوازيلاند ، باسوتولاند ، يتشوانالاند ، بالرغم من ضغط حكومات جنوب أفريقيا المستمر عليها من أجل التنازل لها عنها . وكان يحكم كل إقليم على حدة مبعوث مقيم بمساعدة المجالس الاستشارية ، وكان المبعوث العالي إلى جنوب أفريقيا يتصرف كما لو أنه رئيسا عليها . أما روديسيا الجنوبية فقد كانت تتمتع في الواقع بحكمها الذاتي فيما يتعلق بشؤونها الداخلية بالرغم من أنها كانت لاتزال مستعمرة بريطانية . وكان يتم انتخاب برلمانها على أساس غير عنصري اسميا ، إلا أنه في الواقع كان يتكون كلية من السكان البيض ، الذين كانوا يعتبرون المدنيين الوحيديين الذين تنطبق عليهم الشروط التي تعطيهم هذا الامتياز . أما كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد ظلت محمية بريطانية وقد شاهدت كل منها أيضا ظهور المجالس التشريعية ، ولكن كان يسيطر على كل منها موظفون رسميون استعماريون بمشاركة ممثلين بيض . وكانت بروكسل مازالت تدير الكونغو البلجيكي ، وبالرغم من أن حاكمه العام كان له مجلس استشاري إلا أنه كان هو الذي يعين جميع أعضائه . وظلت رواندا - أورووندي تحت الانتداب البلجيكي منذ وقت فرساي . وكان الاقليمان البرتغاليان اللذان يقعان في شرق القارة وغربها باسم موزامبيق وأنجولا ، تجري إدارة أمورهما من أوروبا بدون أي شكل من دساتير التمثيل المحلي .

وجذب أفريقيو أفريقيا الاستوائية الفرنسية بعض العطف الفرنسي نتيجة لولائهم أثناء الحرب لحكومة فرنسا الحرة التي يرأسها ديغول . ولقد حصلت الدول المكونة لهذا الاتحاد (جابون ، الكونغو الأوسط ، وأوبانجي شاري وتشاد) على وعد من فرنسا بتطوير اقتصادياتها وسياستها ، بالرغم من استبعاد فكرة الانفصال عن فرنسا مهما كان شكل هذا التطور ، وشبيه بذلك حلقة الصلة بين دول أفريقيا الغربية الفرنسية (السنغال ، موريتانيا ، وغينيا ، ساحل العاج ، السودان ، وداهومى ، والنيجر) . التي ظلت دون أن يعترها أي تغير . وبالرغم من وجود تاريخ طويل للنشاط السياسى الداخلى في السنغال ، إلا أنه كان يتمشى إلى حد كبير مع السياسة الفرنسية ، في حين أن الاهتمام السياسى في الدول

الأخرى كان على وشك الاستيلاء ، أما توجولاند والكميرون الفرنسي فقد ظلّا إقليميّ انتداب تحكمهما باريس .

وكانت أفريقيا الغربية البريطانية تتمتع بوعي سياسي أكثر من جاراتها الفرنسية إذ أن عضوين أفريقيين قد اشتركا في المجلس التنفيذي لساحل العاج منذ سنة ١٩٤٢ في حين أن عشرة أفريقيين من بينهم اثنين منتخبين اشتركوا في المجلس التشريعي النيجيري منذ سنة ١٩٢٢ . كما شكلت مجالس تنفيذية وتشريعية في كل من سيراليون وجامبيا واشتملت على أفريقيين من بين أعضائها . وكان النشاط السياسي الأفريقي الذي عبر عن نفسه بتطبيق النظام الانتخابي في أفريقيا الغربية البريطانية يجري على مستوى أعلى مما هو عليه في أية منطقة أخرى من القارة .

واحتفظت ليبيريا بدورها الاستقلالي باعتبارها الدولة المستقلة الوحيدة في غرب أفريقيا بالرغم من سيطرة رأس المال الأمريكي عليها . وكان لها رئيس لجمهوريتها ومجلس للشيوخ ، ومجالس تشريعية مع نظام انتخابي يجري على أسس محدودة ، ودستور وضع على نمط دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي الجانب الآخر من القارة ، تكونت أيضا المجالس التشريعية والتنفيذية في كل من أوغندا وتنجانيقا وكينيا وزنبار . وكانت تلك الدول ما تزال تحت سيطرة الموظفين الرسميين الاستعماريين ، كما كانت تشتمل على أعداد من المستوطنين الأوروبيين وإن كان قد اشترك أول أفريقي في المجلس التشريعي الكيني لأول مرة في عام ١٩٤٤ . وكان السودان ما يزال مستعمرة ثنائية يشترك في حكمها كل من مصر وبريطانيا ، يديرها حاكم عام ومجلس يساعده ، في حين أن الحلفاء قد استعادوا الصومال من الإيطاليين أثناء الحرب وأصبحت تديرها حينذاك حكومة عسكرية .

وكانت كل من مصر واثيوبيا دولة مستقلة ، بالرغم من أن مصر كانت في الواقع تحتلها بريطانيا وتسيطر عليها باعتبارها قاعدة عسكرية بريطانية أثناء الحرب . وكان الملك يعين معظم أعضاء مجلس الشيوخ معتمدا على القوة البريطانية ، وإن كانت تجري الانتخابات أحيانا في المجالس الأقل أهمية ، أما اثيوبيا فقد تم استردادها من يد الإيطاليين في عام ١٩٤١ ، كما أعيد الامبراطور الى العرش ، واستعادت سيطرتها على الحكومة ومجالسها التي كان الامبراطور يعين أعضائها كما تم أيضا استرداد

أريتريا من الإيطاليين ، وفي عام ١٩٤٥ كانت لاتزال تحت إدارة البريطانيين بالرغم من أن هيئة الأمم المتحدة هي التي قررت مستقبلها . وأقامت كل من فرنسا وبريطانيا حكما عسكريا في المقاطعات الليبية بعد أن أحاقنا الهزيمة بالألمانيين والإيطاليين الذين كانوا يسيطرون عليها .

وظلت دول المغرب الثلاث : الجزائر ومراكش وتونس تحت الحكم الفرنسي ، وكانت تعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا يحكمها حاكم عام تساعده مجالس استشارية ومجالس عليا ، وكان يمثل الملايين الثمانية ثلاثة شيوخ وعشرة نواب في برلمان باريس . أما مراكش وتونس فقد كانتا محميتين فرنسيين ، وكان يحكم الأولى السلطان محمد الخامس ، أما الثانية فكانت تخضع لحكم الباكوات .

وعلى هذا نجد أن أفريقيا بأجمعها كانت مستودعا استعماريًا أوروبا في عام ١٩٤٥ باستثناء جنوب أفريقيا وليبريا ومصر واثيوبيا كل بما حصل عليه باستقلال اسمى يختلف عن الآخر . وكانت الأشكال الحكومية تختلف اختلافًا شاسعا فيما بينها كما أن عاداتها كانت متعددة الصور وأسيادها كانوا قد وفدوا من بلدان أوروبية مختلفة . وسيطرت أوروبا والأوروبيون على حياة القارة بما يزيد عن الخمسين سنة وقليل من كان يظن أن سنوات ما بعد الحرب ستري الكثير من التغير . ولكن مع هذا أصبح الآن في الامكان ، بفضل انعام النظر فيما وراء الأحداث ، أن تشاهد وجود مؤثرات أولية في كل من المجال التعليمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي . . . والتي أزيلت - في مجموعها - النقاب عن سحابة عاصفة واهنة في سماء الحكم الاستعماري الصافية وتاريخ الثورة الأفريقية أثناء السنوات الخمسة عشر التالية أنها قصة كيفية تحول هذه السحابة الصغيرة الى عاصفة رعدية والتي قدر لها أن تقتلع جذور الاستعمار الأوروبي من القارة ، وأن لم يكن اقتلاعها جذريا في اللسان المزعزع الواقع الى أقصى الجنوب على الأقل ، إلا أنه مازال ينتظر الطوفان الأخير .

الفصل الثالث

بركات غرب أفريقيا

لقد وضع تخطيط الثورة ضد النظام الاستعماري الراسخ والذي اكتسح أفريقيا الغربية بعد الحرب ، اول ما وضع في أوروبا . ففي جمعية باريس التأسيسية التي اجتمعت في سنة ١٩٤٥ ، وفي مؤتمر منشستر الذي اشتركت فيه جميع الدول الأفريقية والذي انعقد في نفس الوقت تقريبا ، شكلت خطط للحملات التي قدر لها أن تحدث التغيير في غرب أفريقيا ، ففي باريس ركز ممثلوا أفريقيا الغربية الفرنسية مطالبهم على المطالبة بالمساواة الاجتماعية لشعوبهم مع الفرنسيين البيض ، وفي منشستر اقتبس الأفريقيون الذين أتوا من المستعمرات البريطانية فقرات من ميثاق حلف الأطلسي ، وكذلك اتخذوا من مبادئ الحرية الأربعة أساسا لحملتهم ضد الحاكم العسكري .

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يذهب الأفريقيون الفرنسيون والبريطانيون الى الدول الأم ، فقد كان « ليوبولد سنغور ، م . لامين جوايه ، فيلي دابوسيسكو ، ياسين ديالو ، فيليكس هوفويت بويجني » يعرفون باريس تماما مثلما يعرفون « داکا ، واپدجان ، أو باماكو » . وكان كل من كوامي نكروما ، ونامادي آزيكوي ، قد اعتادا الحياة والحديث في لندن مثلما اعتادا عليها في أكرا أو لاجوس .

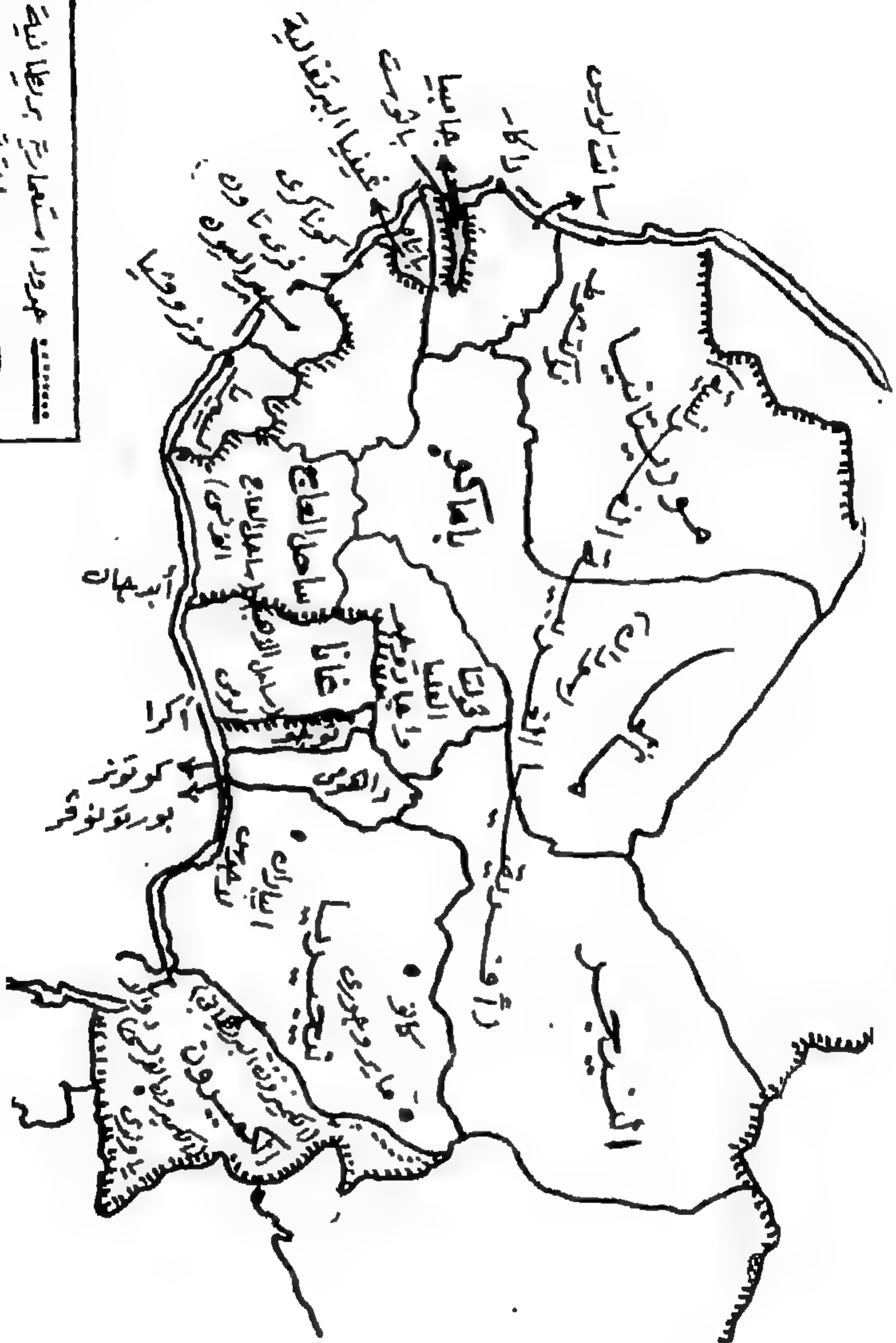
وكان يوجد منذ الأيام الأولى للاستعمار في أفريقيا في القرن التاسع عشر سياسيون قوميون وحركات سياسية . ولقد تأسست جمعية حماية حقوق السكان الأصليين في عام ١٨٩٧ م أساسا من أجل المعارضة في الشؤون المتعلقة بملكية الأرض ، وكان البروفيسور ، و.أ. ب. ديبوا ينظم مؤتمر دول أفريقيا جمعاء منذ سنة ١٩٠٠ ، وكان المؤتمر

المنعقد في سنة ١٩٤٥ يعتبر السادس في الترتيب بالنسبة لهذا المؤتمر . وكان يهدف المؤتمر القومى لأفريقيا الغربية البريطانية المنعقد في سنة ١٩٢٠ تحت تأثير « ج . ا . كاسلى - هايفورد الذى كان محاميا بساحل الذهب الى تحقيق شكل من الاتحاد بين مستعمرات افريقيا الغربية البريطانية الأربع وهو هدف ارتأته جمعية شباب غرب افريقيا على ضوء مفاهيم اكثر تقدمية في العقد التالى لذلك . وكثيرا ما كان النشاط السياسى فى أفريقيا الغربية الفرنسية تخدمه الأحزاب الفرنسية التى كان من أهم فروعها القسم السنغالى من الحزب الاشتراكى الفرنسى .

وقد كانت فترة ما قبل سنة ١٩٣٩ تعتبر احدى الفترات التى سادت فيها أساسا البرجوازية ومذهب الوحدة الفكرية العالمية . وكان المحرضون السياسيون الأفريقيون الذين يفكرون فى مفاهيم مثالية واسعة المجال يطمحون فى الاعتراف بهم داخل المجتمع الفكرى العالمى فى حين أنهم لم يكونوا الا على صلة واهنة بحياة شعوبهم الاجتماعية والاقتصادية . فقد كانوا يشكلون أساسا الطبقات المهنية من الجيل الثانى اما آباؤهم فقد استخدموا تجاربهم فى القانون والآداب باعتراضات وقتية ضد أعمال الحكومة الاستعمارية فى المسائل المتعلقة بالأرض والحقوق المدنية . أما الجيل الثانى الذى كان يتكون من المحامين والأطباء والمدرسين ورجال الصحافة فقد كان يتطلع الى فرص أعظم تمكنه من الاستيعاب داخل النظام الاستعمارى ، ففى المستعمرات البريطانية طالبوا بمزيد من التمثيل فى المجالس وبفرص أفضل فى الدواوين الحكومية وبمزيد من التسهيلات التعليمية . وكانت الطبقة المتعلمة فى أفريقيا الفرنسية تهدف الى تحطيم الحواجز القائمة بينها وبين المجتمع الفرنسى مع الاهتمام بوجه خاص بالفرقة العنصرية الموجودة فى القانون التشريعى باسم « Indigénat » أى قانون الوطنيين ، وكذلك بتضييق نطاق الفرص التى تؤهله للحصول على حق المواطنة .

ولم تظهر بوادر النشاط السياسى الحديث الا فى ثلاثينات القرن العشرين وقد اتحدت جماعات الشباب فى لندن وباريس وأمريكا وحركات الشباب فى غرب أفريقيا ذاتها والصحافة التقدمية الشعبية التى ظهرت مرتبطة بأسماء مثل « آزيكوى ووالاس جونسون » ، لكى تحت على وضع برامج عسكرية ودرجة عالية من التنظيم . ودار الحديث حول الحكم الذاتى الا أنه بالرغم من أن الكساد العالمى كان قد أثر تأثيرا سلبيا على الحياة الاقتصادية فى غرب أفريقيا لم تنل جماهير الشعب الا حظا ضئيلا من التفكير ولم تترك على الإطلاق النكبات التى حلت بمزارعى

عرب أفريقيا



..... حدود استعمارية برطانية
 ————— سايقة
 ===== حدود استعمارية فرنسية

الكاكوا بساحل الذهب في عامي ١٩٣٧/١٩٣٨ - كانت بمثابة برميل البارود السياسي ، وتركوهم ليطالبوا يد المساعدة من رؤسائهم . ولكن طبقة المتعلمين فيما قبل الحرب كانت ماتزال معتدة بنفسها لما حصلت عليه من امتيازات اجتماعية حديثة لدرجة لا تجعلها تشعر بأى تقارب مع الجماهير التي لم تنل حظا من التعليم ، ولقد كانوا يسعون وراء قبولهم الشخصي داخل النظام الاجتماعى حتى ولو مجرد ناقلين فيه .

وكان حتما ان تؤثر الحرب على المناخ السياسى لأنها أثرت تأثيرا جذريا على البنائين الاجتماعى والاقتصادى الذى انبثق عنهما النشاط السياسى . لقد خلقت بوادر طبقة عمالية حديثة تكونت من الخدم السابقين وسكان المدن الجدد كما أنها أسرعت من تطورات ما قبل الحرب وحثت جيلا جديدا من السياسيين على نشر نظرياته السياسية الى أبعد من الأهداف المحدودة التى كان يرنو اليها سابقوهم . ان استفلال رجال السياسة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية للأهداف السياسية الحديثة المنبثقة عنها هى التى أوجدت التحول الذى مر به المجتمع فى افريقيا الغربية .

وتدين هذه الاتجاهات السياسية فى وجودها للتأثير الأوروبى . وكان رجال الفكر فى باريس مازالوا يقبلون المثل القائل بأن المجتمع الفرنسى قدم أعلى الدرجات التى وصلت اليها الحضارة . وعلى هذا كان يهدف الأفريقيون الذين يعيشون فى المستعمرات الفرنسية الى ان يكونوا مواطنين فرنسيين كما أنهم وجهوا نشاطهم السياسى نحو تلك الغاية ، وعلى النقيض من هذا واجه الأفريقيون الذين يعيشون فى المستعمرات البريطانية كلا من مسألة انطواء المجتمع البريطانى على نفسه ، والآراء الاستعمارية الانفصالية التى ينادى بها الراديكاليون البريطانيون كما كانوا متأثرين الى حد كبير بارتباطهم بالقومية الهندية ، وبالتفسير البريطانى الخاص للمذهب الماركسى الذى يرى بأنها الاشتراكية داخل دول منفصلة عن بعضها البعض . ولقد اعتبر الأفريقيون فى المستعمرات البريطانية نتيجة لكل ذلك الوضع الاستعمارى عدوا لهم ووجهوا هدفهم نحو تحقيق الحكم الذاتى .

ولقد انتشر على نطاق واسع الادعاء القائل بأن هدف الاستقلال الذى يصبو اليه الأفريقيون البريطانيون كان أكثر تقدمية من مطامح الاستيعاب عند الأفريقيين الفرنسيين ، ولكن هذا ليس بالضرورة كذلك . فمن الواضح أنه فى المستعمرات المتخلفة اجتماعيا مثل النيجر او موريتانيا او السودان (مالى) أدى استمرار سيطرة الزعماء المسلمين بمساندة

الفرنسيين على الحياة السياسية الى تأخر التطور الاجتماعى والاقتصادى . ولكن مع هذا لم تكن هذه الظروف تختلف كثيرا عنها فى سيجيريا الشمالية أو الأقاليم الشمالية من ساحل الذهب . أما فى السنغال وساحل العاج التى كانت تشبه الحالة السائدة فيها تلك الموجودة فى الأقاليم الجنوبية من نيجيريا وساحل الذهب حيث كان الاندفاع من أجل الاستقلال الأفريقى أقوى منه فى أى مكان آخر ، كان الزعماء السياسيون الأفريقيون يتبنون سياسة الاستيعاب عن قصد . ودافعوا عن هذا بقولهم بأنه قد مضى عهد السيادة القومية الحقيقية ، وأنه لن يمكن تحقيق مكانة عالمية إلا بتكوين مجموعات أكبر ، وأنه بمجرد تحقيقهم المساواة مع الفرنسيين سيصبح فى إمكان الأفريقيين أن يلعبوا دورا قياديا فى الدولة الأم التى تضم عدة قوميات والتى تقوم اما على دعائم فيدرالية أو كونفيدرالية أو اندماجية .

وهناك تشابه ، بين هذه النظرة وبين وجهة نظر المستعمرين البريطانيين المثاليين الذين كانوا يدافعون فى الماضى عن فكرة اقامة اتحاد استعمارى . واعتمدت كل من هاتين النظريتين على مبدأ قبول المساواة بين مواطنى الدولة الأم ، والدولة المستعمرة ، ولقد تحطمت كلتا هاتين على نفس هذه الصخرة .

وعلى هذا حينما اجتمع الزعماء الأفريقيون فى عام ١٩٤٥ فى كل من باريس ومنشستر سار كل منهم فى طريق منفصل ومتباين ، فقد سعى الفرنسيون وراء الحصول على ضمانات فى الدستور الفرنسى التى من الممكن أن تقود الى المساواة داخل الجمهورية الرابعة . أما البريطانيون فقد وضعوا خططهم على أساس نقل مبدأ الحكم الذاتى الى جماهير شعوبهم وعمل هذا التباعد على دوام عدم وجود اتصال أو تفاهم نهائى بين هاتين المجموعتين من الأفريقيين فى فترة ما قبل الحرب ، ونتج عن ذلك انفصال تام فى تاريخ غرب أفريقيا الذى تلا الحرب مباشرة لدى كل من الأفريقيين الفرنسيين والبريطانيين الذين مروا بتجارب متباينة .

وشعرت أفريقيا الفرنسية بأثار الحرب بصورة أكثر مباشرة من تلك التى شعرت بها أفريقيا البريطانية . ولكن هناك بعض السمات التى أثرت على كل منهما وهى ، وجود مئات الآلاف من الخدم ، وعجز الواردات ، وارتفاع الأسعار ، والتضخم ، وزيادة الطلب على المنتجات ، واجتياح موجة التمدين ، وانتشار البطالة . لقد كانت توجد هنا أسس الثورة الاجتماعية - الاقتصادية - ولو فى المجتمع التمدين على الأقل - ذلك لأن تأثيرها على الريف كان ضئيلا . ولكن بالإضافة الى هذه النتائج

المشتركة التي تمخضت عنها الحرب ، كان الأفريقيون الفرنسيون مشتتين بفعل الانقسام الحادث في فرنسا ذاتها .

وكانت معظم أفريقيا الغربية تخضع لحكم فيشي في الفترة الواقعة ما بين سقوط فرنسا في ١٩٤٠ وغزواتها التي شنتها على شمال أفريقيا في سنة ١٩٤٢ . وكان حتما أن يزداد الاستبداد بالسلطة الذي لازمه اتساع مجال العمل الاجباري ، والزراعة الاجبارية ، وانتشار استخدام قانون حق المواطنة .

وأظهر بعض الأفريقيين شيئا من التأييد للغايات التي تصبو اليها فرنسا الحرة ، بينما ترك عدد آخر من الزعماء ومعهم أتباعهم أفريقيا الفرنسية والتجأوا الى المستعمرات البريطانية . وازداد نفوذ ديغول نتيجة للضعف الذي حل بحكومة فيشي أثناء حملاتها التي شنتها على شمال أفريقيا وكذلك نتيجة لازالة خطر احتمال تحول داكار الى قاعدة نازية ، الا أن التفكك الاقتصادي والمعاملة القاسية التي لاقاها الأفريقيون وتشتت الولاء أدى الى تحطيم العلاقات مع فرنسا . ولكن من المؤكد لم يكن هناك أى احتمال للعودة الى الخط ما بين فرض الوصاية وفرض السيادة المستبدة في فترة ما قبل الحرب .

ولقد أدركت حكومة ديغول هذه الحقيقة مبكرا ، وعلى هذا انعقد في يناير سنة ١٩٤٤ مؤتمر « فرنسا الحرة » في برازافيل وحضره رجال سياستها وموظفو مستعمراتها الرسميين . وكانت مقترحات هذا المؤتمر متساهلة فيما يتعلق بمسألة حق المواطنة ، والحقوق الشرعية ، والعمل الاجباري ، الا أنها كانت شديدة الصلابة تجاه موضوع حيوى واحد وهو استحالة حصول الدول الأفريقية على استقلالها الذاتى ولكن مع هذا اعترفت بحق الأفريقيين في المشاركة في وضع دستور ما بعد الحرب لجمهورية فرنسا ، وكذلك بحق انتخابهم في البرلمان الفرنسى . وكان التزام مبدأ الاتحاد الفيدرالى في الدساتير الفرنسية التي وضعت بعد ذلك ينبىء بظهور « الاتحاد الفرنسى » الذى أصبح يمثل فيما بعد كل من الفرنسيين في فرنسا ذاتها وفرنسا فيما وراء البحار .

وهكذا حينما اجتمع المبعوثون الأفريقيون في باريس من أجل تكوين الجمعية التأسيسية مع اخوانهم الفرنسيين ، كانت قد تمت الموافقة فعلا على قبول اشتراكهم في الدساتير الفرنسية التي يتم تشكيلها في المستقبل . ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن من المسموح الا للسفنغال فقط بانتخاب أعضاء عنه للاشتراك في البرلمان الفرنسى . وظهر اول نائب أفريقى في

مجلس النواب في سنة ١٩١٤ واتسع هذا الحق في المستقبل ليشمل بقية الأقاليم الفرنسية . وبمقارنة هذا بالنظرة الأفريقية سنجد أن هناك تباينا غاية في الحدة . إذ أن فكرة ظهور عشرين زنجيا على مقاعد قاعة وستمنستر ستؤدي حتما إلى إثارة الرأي العام البريطاني ، لهذا فإنه يمكن في هذه الاتجاهات المتناقضة سر المشاعر المتباينة بعمق التي يكنها الأفريقيون الفرنسيون لفرنسا مقارنة بتلك التي يكنها الأفريقيون البريطانيون لبريطانيا .

ولم تدون المسألة الخاصة بأقاليم فيما وراء البحار في جدول أعمال الجمعية التأسيسية إلا في وقت متأخر . فحينما عقدت الجمعية التأسيسية اجتماعا لها في مارس سنة ١٩٤٦ ركز الزعماء الأفريقيون مطلبهم الأساسي على المساواة في حق المواطنة الفرنسية . وأكدوا فكرة احتياجهم إلى إلغاء العمل الإلزامي ، وتخفيض الضرائب وتعديل نظام ملكية الأرض ، ورفع المستوى المعيشي بين الجماهير الأفريقية . وسادت الروح التقدمية التي اتسمت بها فرنسا ما بعد الحرب العالمية لفترة من الوقت كما أن الجمعية وضعت دستورا كان من الممكن أن يعطى للأقاليم الفرنسية سيادة لها وزنها على شئونها الخاصة مع وجود علاقة شبه اتحادية مع باريس ، إلا أن النخبين الفرنسيين رفضوا هذا الدستور . وعلى هذا نشطت جماعات من رجال الأعمال الفرنسيين المستعمرين من أجل تقليل الامتيازات الممنوحة للمستعمرات . ونتيجة لهذا أعيد توطيد سياستي المركزية والاستيعاب التقليديتين ، وانتقل مركز الثقل من الحكم الذاتي إلى المشاركة داخل المنظمات الفرنسية ، وانقلبت الاتجاهات نحو العلاقات الفيدرالية رأسا على عقب .

ولكن مع هذا ، كان قانون أكتوبر سنة ١٩٤٦ يمثل تقدما رئيسيا في تكوين حكومة تمثل الشعب في أفريقيا ، ففي الماضي كان يتم تنظيم الحكومة في شكل هرمي قمته في باريس ، فتنقل السلطة تنازليا من وزير المستعمرات والبرلمان الفرنسي عبر الحاكم العام في دكا إلى حكام الأقاليم وموظفيهم . وكانت المجالس استشارية بحتة ، باستثناء السنغال التي كانت فيها هيئة حاكمة تشبه الهيئات الديمقراطية . وطبقا للدستور الجديد لم يكن الأفريقيون المستعمرون يتمتعون فقط بتمثيلهم في الهيئات البرلمانية الفرنسية ومجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، وجمعية الاتحاد الفرنسي بل وأيضا كان لهم الحق في تكوين جمعياتهم الإقليمية والمحلية وبينما ظل البرلمان الفرنسي هو السلطة التشريعية العليا ، حصلت الجمعيات الجديدة على سلطات لها وزنها بما في ذلك حق السيطرة على

الميزانية المحلية . وحقيقى ايضا أن الحكام الاقليميين ، وقواد الفرق ، وحكام الوحدات الادارية الأقل حجما ، قد احتفظوا بسلطات ادارية وتنفيذية قوية . الا أن قيمة هذا الدستور كانت تكمن فى جمال شكاياته أكثر مما تكمن فى تفاصيله . اذ أن النواب الافريقيين جذبهم المجتمع السياسى فى باريس ، كما أن الانتخابات التى كانت تجرى فى الأقاليم كان من المؤكد أنها ستحتتم قيام منظمات سياسية . كما أن التراخى فى قانون العقوبات فتح فرصا جديدة لتوجيه النقد ضد الإدارة . وجعل تطبيق خطة « مونية » للتطور الاقتصادى بما تضمنته من توسع صناعى ، ونمو زراعى وازدياد فى التيسيرات الطبية والتعليمية ، جعل من الواضح أن الباب قد انفتح أمام تفرات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة .

وفى أول الأمر كانت تتركز المناقشات فى افريقيا حول وسائل انتخاب الممثلين الجدد . وأوحى مؤتمر برازافيل بضرورة ادخال التصويت العام كلما أمكن ذلك ، ولم يعط دستور سنة ١٩٤٦ هذا الحق الا لعدد محدود من الناس اذ أنه لم يعط حق الانتخاب الا لما يزيد عن مليون فرد من بين مجموع السكان البالغ عددهم ستة عشر مليونا من الأنفس . الا أنه مع هذا ، فقد كان رأى الافريقى أكثر اهتماما بنظام الفئات الانتخابية . فكان ينقسم الناخبون الى فئتين : مواطنون فرنسيون ومواطنون غير فرنسيين مع استثناء تطبيق هذا النظام فى السنغال . وكانت معظم الفئة الأولى من الفرنسيين البيض ، أما الفئة الثانية فقد كانت تتكون من السود كلية . فكان يعطى كل ناخب صوته فى دائرة منفصلة حتى ينتخب ممثليه فى الجمعيات الاقليمية أو المجالس العامة . وكان عدد الأعضاء الناخبين متباين كلية ، فقد كانت الفئة الثانية من غير المواطنين هى التى تمثل الغالبية فى حين أن الفئات الأولى التى تتكون من البيض والصفوة الأفريقية قد حصلت على نسبة كبيرة فى التمثيل أكثر مما كانت تجيز لها أعدادها .

وازداد هذا النظام الانتخابى تعقيدا عندما ادخلت عليه بعض التعديلات الخاصة بالانتخابات فى الجمعيات الأخرى . وكان يتم انتخاب المجلس الأعلى الذى يتكون من خمسة ممثلين عن كل اقليم ، والذى كان يجتمع فى دكاكر ويتمتع بسلطات فيدرالية مبهمة على المنطقة بأكملها ، عن طريق أعضاء كل مجلس اقليمى عام . وكان يتم انتخاب أعضاء جمعية الاتحاد الفرنسى بنفس الطريقة . أما نواب الجمعية الوطنية فى باريس فقد كان ينتخبهم المواطنون الفرنسيون فقط ، فى حين أن هؤلاء النواب بالاضافة الى المجلس العام كانوا يكونون فئة انتخابية منفصلة تقوم بانتخاب الشيوخ .

لقد كان نظام الفئات الانتخابية هذا الذى يفصل بين المستوطنين الفرنسيين البيض والأفريقيين الذين حصلوا على حق المواطنة من ناحية ، وبين الجماهير الأفريقية من ناحية أخرى ، هو الذى هاجمه رجال السياسة الأفريقيين بعنف عظيم . . ولم يسمح دستور سنة ١٩٤٦ لغرب أفريقيا الفرنسية سوى بثلاثة عشر مقعدا من ٦٢٢ فى الجمعية الوطنية ، وبالرغم من زيادة هذا الرقم الى عشرين مقعدا فيما بعد ، الا أنه كان اصبع سخرية موجه الى أية ادعاءات بوجود مساواة بين الفرنسيين الذين يعيشون فى فرنسا ذاتها والذين يعيشون فيما وراء البحار . ولكن التوجيه الفرنسى للحياة السياسية الأفريقية كان عظيما جدا لدرجة أن تركزت عيون زعمائها على زيادة نسبة ممثليها فى جمعية باريس وذلك بغرض انشاء اتحاد فرنسى يكون فيه الأبيض والأسود عضوين فى فرنسا العظمى . وفى تلك المرحلة لم يكن الأفريقيون يطابقون بين فرنسا والجنس الأبيض « مثلما كان يعتقد الأفريقيون البريطانيون » فى بريطانيا . ولكن كان الزعماء الأفريقيون الموجودون على مسرح السياسة المحلى الحديث ، يوجهون نقدا لاذعا ضد الاهتمام العظيم الموجه لأصوات المستوطنين البيض كما هو الحال لدى أبناء عموماتهم فى المستعمرات البريطانية .

وفى تلك الفترة نفسها الواقعة بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ كانت أفريقيا الغربية الفرنسية تعاني أيضا من اضطرابات سياسية . وكان تاريخ النظام التمثيلى فى المجالس التشريعية والاستشارية أطول بكثير منه فى الأقاليم الفرنسية المجاورة . وقد أجريت أول انتخابات مباشرة للأعضاء الأفريقيين فى نيجيريا فى عام ١٩٢٣ حينما انتخبت كل من لاجوس وكالاباد أعضاءهما فى المجلس التشريعى . وفى نفس العام انتخبت مستعمرة سيراليون أعضاء مجلسها ، وسارت على خطاها ساحل الذهب بعد ذلك بعامين مع انتخاب ممثلين عن مجالس بلدياتها الثلاث . وفى أثناء الحرب أيضا دعى الأفريقيون الى المجالس التنفيذية أو للاشتراك فى الحكومات الإقليمية .

وبالرغم من ان أفريقيا الغربية البريطانية لم تمرقها الحرب على الإطلاق مثلما مزقت أفريقيا الفرنسية ، الا أنه وقعت فيها اضطرابات اقتصادية وسياسية مماثلة بانتهاء الحرب . ولقد تضافر ارتفاع الأسعار، والعودة الى الخدمة الاجبارية وندرة الواردات ، والزيادة المضطردة فى نمو المدن مع حدوث التغيرات الاجتماعية المترتبة على ذلك ، والرخاء الذى عم الصادرات ، والتأثير الذى أحدثته الآراء التحررية العالمية ، تضافرت هذه العوامل جميعا لتحث اضطرابات فى المفهوم البريطانى عن التطور

السياسي ، علاوة على هذا ، كانت الاضطرابات الاجتماعية داخل المجتمع الأفريقي خاصة في ساحل الذهب ونيجيريا ، أقوى بكثير عنها في المستعمرات الفرنسية بوجه عام .

وكان يوجد انقسام ، ثنائي ملحوظ في كل من السياسة الفرنسية والبريطانية تجاه السلم الاجتماعي في المجتمع الأفريقي . فقد أعطى الفرنسيون للصفوة الأفريقية مكانة ممتازة في بعض النواحي في فترة ما بين الحربين ، وكان هذا الاتجاه نتيجة طبيعية للخرافة الفرنسية التي تؤمن برسالة الحضارة الفرنسية . وإذا كان أعظم ما يصبو اليه الأفريقي هو قبوله مواطنا فرنسيا ، اذن فانه يجب معاملة المواطنين الفرنسيين بطريقة تختلف عن هؤلاء الذين لم يتأهلوا للحصول على حق المواطنة ، ولم يكن لهم أن يتوقعوا دفع نفس القيمة الضريبية ، أو استدعاءهم للخدمة العسكرية أو خضوعهم للعمل الاجباري ، بل يجب دعوتهم للدخول في مجتمع مثقف وتعليمهم بعض الحرف . وفي نفس الوقت كان رجال الادارة الفرنسيين يتجاهلون بوجه عام الزعماء التقليديين ويقللون من مركز الزعماء الأقل شأنًا بحيث يجعلونهم عملاء بسطاء . ولهذا : بينما كانت الصفوة المتعلمة في أفريقيا الفرنسية تتمتع بمركز اجتماعي أعظم بكثير من الذين يخضعون للحكم البريطاني ، الا أنه سرعان ما نشب الصراع بين رجال السياسة التقليديين والعصريين . وكان من المؤكد أن يتدعم مركز التقليديين تحت حكم فيشي ، بل وايضا اقترح مؤتمر برازافيل المنعقد في سنة ١٩٤٤ الابقاء على الدساتير التقليدية في الحكومة المحلية ، مما ادى الى اثاره الاضطراب بين صفوة الشباب الممتازة المتمدينة ، وانقسم الفكر الفرنسي حول هذا الموضوع ، ووقف طابعه الثقافي في مواجهة النظم الخرافية والحكومات الدينية الكهنوتية ، وانعدام التفكير المنطقي الذي اتسم به الحكم الأفريقي المحلي . حقيقة انه رجب بظهور الفرنسيين السود الذين تكييفوا بالتراث الثقافي الفرنسي ، ولكن اعتراه الخوف حينما رأى أن هؤلاء الأشراف السود قد ابتدأوا في الحديث عن السياسة ، ثم استدار وهو يحدوه الحنين تجاه فكرة الأفريقي ، الهمجي النبيل ، الأكثر أمنا ، حتى يمتص النظام الحزبي الفرنسي بداخله الزعماء الأفريقيين على الأقل .

ومن جهة أخرى كان البريطانيون قد تأثروا تأثرا عميقا بنظرية اللورد لوجارد عن الحكم الغير مباشر . وكان من الممكن الاعتراف بأن الزعماء أسياد سود ، يتمتعون باحترام أعظم بكثير من طبقة المنحطين المتمدينين أمثال الكتبة والمحامين والمدرسين والصحفيين . وعلى هذا حصل

الزعماء على تأييد استعماري وسلطة إدارية خاصة في المناطق الشمالية من نيجيريا وساحل الذهب ومحمية سيراليون . ومن ثم أصبح الحفاظ على النظام الاجتماعي مرتبطا باستمرار بالحكم الاستعماري إلا أن اتباع سياسة استعمارية تشتمل بين طياتها على التوسع في التعليم ، والتطور الاقتصادي وادخال النظام الانتخابي ، كانت في نفس الوقت تهدم بمعولها سلطته التقليدية .

وحيثما ابتدأت الأفكار السياسية في الانتشار بين المتعلمين ، اتخذت الثورة اشكالا اجتماعية وسياسية نتيجة لهذا . ولم توجه هذه الثورة فقط ضد ما كانت تفرضه الحكومة الاستعمارية بالقوة بل وأيضا ضد النظام الاجتماعي الذي كان يدعمه زعماء نيجيريا الشمالية والمستعمرات الشمالية من ساحل الذهب وزعماء الأشانتي . وعلى النقيض من هذا انجذبت طبقة « الكريول » المتعلمة في سيراليون نحو الثورة الاجتماعية مفضلة الإبقاء على حالتها الاجتماعية وذلك بعزل نفسها عن « مواطني المحمية » . ولهذا حينما ظهر الإصلاح السياسي ، لم يترك سوى أثر اجتماعي طفيف ، ذلك لأنه فرض فرضا على تقاليد الكريول « البورجوازية » في المستعمرة ، وحافظ على حالة الزعماء الاجتماعية في المحمية .

وكان مغزى الثورة الاجتماعية هو الذي تم الاعتراف به بشكل غامض في مؤتمر « دول أفريقيا جمعاء » المنعقد في منشستر سنة ١٩٤٥ . وكان كوامي نكروما وجورج بادامور منظما المؤتمر في بريطانيا يتلقيان المساعدة والتأييد من الاشتراكيين التقدميين خاصة من حزب العمال المستقل . وكان لجورج بادامور نفسه تجاربه في الحركة الشيوعية العالمية . وبالرغم من أنه قد انفصل عنها إلا أنه احتفظ ببعض نظراتها الاجتماعية ، الاقتصادية . وكان كل من بيتر أبراهامز الشاب الأسود الذي ينتمي إلى جنوب أفريقيا ، وجومو كينياوا الكيني اللذان قاما بدور بارز في المؤتمر قد تأثرا بالوسائل التحليلية الماركسية بدون قبولها للمناقشة التي تتطلبها عضوية الحزب الشيوعي . ولم تكن القومية بكافية لمجرد اتخاذ هذه النظرة ، وكانت المسائل البارزة هي أحداث تحول في المجتمع مع قيام شكل معين من الترابط بين الدول الحديثة بعد حصولها على استقلالها من الدول الاستعمارية .

وكان الاتجاه الراديكالي يناسب أحوال ما بعد الحرب في كل من نيجيريا وساحل الذهب . إذ أن نامادي أزيكوي كان قد عاد فعلا منذ عشر سنوات من دراساته في أمريكا لظهار قوة جماهير الشعب بين شباب أكرا ولاجوس المتعلمين المتمدينين العنيدين . أما وقد عاد الآن ما لا يقل

عن جيلين من المتعلمين بعد أن حصلوا على تعليمهم في الخارج ، وشاهد آلاف الجنود من الأفريقيين الأحوال السائدة في الدول الأخرى ، واكتسب الأفريقيون شيئاً من التجربة في المجالس الإقليمية والبلدية . ورغب التجار الأفريقيون في تنمية ثرواتهم عن طريق التجارة والأعمال المالية ، فقد تمكنت الطبقة المتوسطة الفنية من تثبيت أقدامها . وكانت الأحوال في كل من نيجيريا الجنوبية ومستعمرة ساحل الذهب مثقلة بالقيوم التي تبشر بتغيرات جذرية . كما أن القوى الاستعمارية والساطة التقليدية كانتا تعتبران الحصنين التوأمين اللذين يمسكان بدمام الحالة الراهنة ، ولكن بمجرد أن أبرق رعيد الثورة ، أصبح من المقدر له أن يرتطم بكليهما .

وفي أواخر عام ١٩٤٤ تمكن الحاكم آلان بيرنز أن يقضى على الانتفاضات الأولى بإعلانه منح ساحل الذهب دستورا جديدا . وفي مارس سنة ١٩٤٥ أعلن عن قيام دستور جديد في نيجيريا . وأثار الدستور الذي أعلنه بيرنز في ساحل الذهب ، وريتشاردز في نيجيريا غضب المثقفين في كل من الدولتين لنفس الأسباب . وكان يتم اختيار أعضاء المجالس التشريعية في كل من ساحل الذهب ونيجيريا على الوجه التالي ، خمسة وعشرون عضواً من بين الثلاثين في ساحل الذهب ، وواحد وأربعون من بين الخمسة والأربعين في نيجيريا ، وكانوا إما أن تعينهم الحكومة الاستعمارية ، أو يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة طبقاً لقوانين تخضع إلى حد كبير لسيطرة الزعماء . ففي نيجيريا مثلاً كانت تعين السلطات القومية المحلية أعضاء المجالس الإقليمية أو من سيصبحون زعماء في المستقبل ، وكان من المقترح استخدام هذه الجمعيات لتكون وحدات انتخابية لانتخاب المجالس التشريعية . أما في ساحل الذهب فإنه كان يتم اختيار تسعة أعضاء من بين أعضاء مجلسه التشريعي البالغ عددهم ثمانية عشر عضواً عن طريق المجلس الإقليمي المشترك في المستعمرة ، ، كما كان يتم اختيار أربعة أعضاء آخرين عن طريق مجلس الأشراف الكونفيدرالي ، وكان يسيطر الزعماء على كليهما . ولم يكن للأقاليم الشمالية أي ممثلين على الإطلاق في هذا المجلس .

ونجد من هذا أن هذين الدستورين يعكسان فكرة سلطات الحكام الأفريقيين التقليديين ويحافظان عليها . وفيما بعد حينما دافع المكتب الاستعماري البريطاني عن دستور بيرنز ضد الادعاء القائل بأنه كان « عتيقاً » فقد أفصح لا شعورياً عن جهله بالقوى الاجتماعية التي أصبح لها نفوذ في غرب أفريقيا . وبرر موقفه بقوله بأن كلا من الصحافة والمجالس الشعبية والتشريعية قد وافقت على الدستور وبأن الأفريقيين كانوا أعضاء

فى المجلس التنفيذى منذ عام ١٩٤٤ ، وبأنه كانت توجد غالبية غير حكومية فى المجلس التشريعى . ويكون بهذا قد كشف عن وجهة نظره التى ترى بأنه طالما تجرى استشارة الرجال السود ، وطالما تظهر الوجوه السوداء على المقاعد ، فإنه يتحقق التقدم التحررى . ولكن لم يطرأ على بال المكتب الاستعمارى أن يفرق بين أى نوع من الأفريقيين ، ولكن حقيقة الادعاء بأن الزعماء التقليديين قادرين على تمثيل أحوال شعوبهم النفسية فى حين أن رجال السياسة الشعبيين قد نبذوا لاعتبارهم محرضين يعملون لمصلحتهم الخاصة يشير إلى مدى علم رجال الإدارة المستعمرين البريطانيين عن الحركات الاجتماعية التى هبت فى ذلك الوقت .

وكان المجتمع السياسى الأفريقى منقسما فى تلك الفترة إلى ثلاثة قطاعات ، وهى القطاع التقليدى والقطاع التقدمى وفيما بينهما قطاع رجال الحرف العريق والذى ينتمى بعض أفرادها إلى عائلات لها وزنها فى المجتمع وتتمتع بفسوخ مكانتها وراثتها النسبى . وكانت هذه المجموعة أكثر وضوحا فى ساحل الذهب عما هى فى نيجيريا ، ذلك لأن الآراء الاجتماعية فى نيجيريا كانت كلها أكثر ارتباطا بالنظام القبلى ، الذى انعكس بدوره على التقسيمات الإقليمية . ولكن قبائل اليوروبا التى تسكن الأقاليم الجنوبى كانت تعكس إلى حد ما الاتجاه نحو إقامة طبقة متوسطة وربطت بين الزعماء ووجهات النظر الحديثة والطبقات الحرفية التى تعيش فى المدن ، فى حين أن الأيو الذين يسكنون الشرق ، ولا يحكمهم الزعماء اتخذوا موقفا أكثر تقدمية .

وكان لهذا التقسيم الثلاثى الاجتماعى تأثير مباشر على المجال السياسى فى ساحل الذهب ، وعمل التقليديون على مساعدة السلطات الاستعمارية فى وضع دستور « بيرنز » ، واقتنعوا بتأكيد هذا الدستور لما منحه لهم من سلطات ، فى حين أن جماعة الطبقة الحرفية المتوسطة كانت قد ابتدأت هجومها على الحكم الاستعمارى فى ثلاثينات القرن العشرين وأصبحت تعمل حينذاك على الحصول على سلطات أضخم مما حصلت عليها . وكانت تلح بوجه خاص على إيجاد غالبية رسمية لها فى الهيئة التنفيذية ذلك لأن هدفها الرئيسى هو السيطرة على الحكومة . وكان التقدميون الأقل تعليما ورخاء الذين يمثلون الجزء الأعظم من سكان المدن المتدمرين حديثا ، قد ركزوا هجومهم على طبيعة التشريع غسير الديموقراطى ، وطالبوا بإجراء انتخابات عامة ومباشرة . .

وعلى هذا ، لم تكن هاتان المجموعتان راضيتين على دستور بيرنز لأسباب متباينة ، وحينما عمل « ج . ب . دانكاه » زعيم جماعة

البورجوازية على جمع شمل أعضاء المجلس الذين لديهم وعى سياسى ، ليكونوا الجمعية الاتحادية لساحل الذهب فى عام ١٩٤٧ . كان يؤيده فى بادىء الأمر هؤلاء الذين كانوا يعارضون الدستور ولكنه حينما أعلن بأن هدف الجمعية « يؤكد وجوب انتقال القيادة الحكومية والسيطرة عليها الى أيدي الشعب والزعماء باستخدام جميع الوسائل الشرعية والدستورية أظهر مدى ضالة التغيير الذى يرمى اليه . وأراد المحامون ورجال الأعمال ، ورجال السياسة الطموحون أن ينتزعوا المناصب الحكومية من أيدي المسئولين الاستعماريين ، وكان ينصب هدفهم على تغيير الوزراء البيض بآخرين من السود ، وليس تغيير المجتمع الأفريقى بشكله الذى تطور عليه تحت الحكم الاستعماري » .

وبدا النيجيريون فى أول الأمر كما لو أنهم قد تشبعوا بروح من المعارضة أكثر تقدمية ، إذ أنه بعد أن انفجرت أول شرارة للمعارضة ضد دستور سنة ١٩٤٥ فى كل من الصحافة والاجتماعات العامة ، تلاها اضراب عام ، وبالرغم من أن هذا الاضراب كان فى أول الأمر ثورة ضد انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة إلا أنه سرعان ما استغل فى الاضطرابات السياسية . وكون آزيكوى المجلس القومى لنيجيريا والكميرون الذى كان عبارة عن جمعية تجمع المنظمات المعارضة المختلفة التى سرعان ما رفعت على صارتها الراية التى تطالب بإجراء انتخابات عامة . وكانت الحكومة الاستعمارية هى الهدف الرئيسى للهجوم ذلك لأن قوة آزيكوى كانت تكمن فى المدن وفى أرض الايبو . ولما لم تكن الزعامة بذات أهمية أو لم يكن لها وجود فى مجتمع الايبو ، علاوة على أن اتساع مساحة نيجيريا حافظ فى نفس الوقت على موطن النظام التقليدى الواقع فى الشمال بعيدا عن المسرح المباشر للصراع . لم يلعب الصراع الاجتماعى دورا رئيسيا هناك مثلما لعب فى ساحل الذهب . ولكن آزيكوى كان يتمتع بموهبة استمالة الجماهير نحوه ، ولهذا حينما نظم وفد المجلس القومى لنيجيريا والكميرون ليعارض السكرتير الاستعماري فى لندن اعتبر بطلا قوميا ، على الأقل فى جميع أنحاء النصف الجنوبى من نيجيريا وحاول حزبه أيضا تنظيم نفسه على أساس قومى ، وكان فى مقدوره فى ذلك الوقت أن يدعى عن حق بتمثيله آمال دعاة التجديد فى نيجيريا .

وسيكون من المبالغ فيه أن تصور الموقف فى كل من نيجيريا وساحل الذهب فى ذلك الوقت كثورة اجتماعية يمكن وضعها جنبا الى جنب مع الثورة الفرنسية ، أو الروسية مثلا . فقلد كان الشعور بالضجر موجودا أساسا فى المجتمعات المتمدنة وبين الفلاحين الأغنياء ولكن لم يكن يضارع

على الإطلاق نفس عمق الشعور باليأس الذى دفع كلا من الجماهير الفرنسية أو الروسية الى الثورة . ولقد كان أثر الحكم الأوروبى الاستعمارى ذو ثلاثة جوانب ، أولها أنه أضعف الحكم القبلى التقليدى بأن قلل من شأن طبيعة المجتمع المستقرة ، وثانيها أنه خلق طبقة بورجوازية جديدة من المحامين ، والأطباء ، والمدرسين ، والفلاحين ، والتجار . وثالثها أنه خلق طبقة بورجوازية متمدينة بسيطة مختلطة بطبقة البروليتاريا (العمال) وتتكون من العمال المهرة والمدرسين والكتبة ، وصغار التجار ، والصحفيين . وأصبحت هذه الطبقات هى الطبقات التى تتمتع بوعى سياسى أثناء الحرب ، وكانت تعيش الى جانب الجماهير الفقيرة من العمال الزراعيين وطبقة العمال الأصيلة التى تعيش فى المدن ، وطبقة عمال التراحيل التى تحصل على أجر ضئيل ، وطعام قليل ، وتسكن فى مساكن سيئة .

وكانت هناك أسباب أدت الى شعور جميع الطبقات بالضجر فى السنوات التالية للحرب مباشرة ، اذ شعر الحكام التقليديون بأنهم فى مواجهة خطر حقيقى يهددهم بفقدانهم سلطاتهم ، وكان الفلاحون يحصلون على أثمان مرتفعة لقاء منتجاتهم ولكنهم وجدوا أنفسهم عاجزين عن الشراء بسبب نقص الواردات ، وشعر رجال الحرف بعدم جدوى التفرقة بينهم وبين المبعدين عن البلاد لعدم وجود مؤهلات عالية تحافظ على ما يتمتعون به من امتيازات ، وقاست جميع الطبقات الدنيا من ارتفاع تكاليف المعيشة الناتجة عن التضخم وكذلك من البطء فى توفير أسباب التنمية الاجتماعية نتيجة للعجز الناتج عن فترة الحرب .

وفى نفس الوقت حصل عدد متزايد من المتعلمين على الوسائل التى تمكنهم من التعبير عن اعتراضاتهم ولم ينادوا بهذه الاعتراضات فقط ضد الحكام المستعمرين بل ان الجيل الحديث نادى بها ضد السلاطات التقليدية ، ونادى بها العمال ضد أصحاب العمل الأفريقيين المستغلين . ولقد ظهرت المعارضة ضد الحكم الاستعمارى أصلا من جانب الطبقة البورجوازية الغنية يؤازرها رجال الأعمال الأغنياء .

ولكن لما كانت معظم المحلات التجارية والمخازن يمتلكها اما الأوربيون أو الآسيويون ، بينما كانت الحكومة الاستعمارية تعتبر مسئولة عن الاسكان وتوفير الرخاء الاجتماعى ، سرعان ما أدى التبرم الاجتماعى والاقتصادى الى ظهور مشاعر معارضة للغرباء تفشت بين جميع الطبقات فيما عدا الحكام التقليديين . وساعد على تهيج هذا الشعور كل من

الصحافة والطلبة والمنظمات الاجتماعية ، والإشاعات التي انتشرت عن الأحداث الجارية في الهند وأجزاء أخرى من أفريقيا .

ولم تكن الصورة واضحة ولكنها كانت تكشف بالتأكيد عن مسرح ناضج لقيام الثورة . ومن المحتمل أن أكبر عامل مشترك هو الصدع الذي حدث في حالة الاحترام التي كانت تحوط الأوروبيين فيما مضى . ولقد عبر لى أحد كبار المتعلمين في غرب أفريقيا عن دهشته حينما رأى لأول مرة في حياته رجلا أبيض يركب دراجة بخارية أثناء الحرب . وأدى ظهور البحارة والجنود البيض الذين يتسمون بالعنف والوحشية على التربة الأفريقية ، علاوة على التجربة التي مر بها الأفريقيون في دول أخرى إلى تحطيم « أكلاشييه » الكرامة البيضاء ذات السلطة والنفوذ التي رسمها رجال الإدارة الاستعماريون في الماضي - وأصبح جليا للأفريقيين أن الأوروبيين ما هم إلا رجال مثلهم ، ومنذ هذه اللحظة حكم بالإعدام على وجود الحكم الاستعماري .

وكان لابد أن يحدث بعض التغيير ، ولكن كان الشكل الذي سيتخذه هذا التغيير سيعتمد على ما سيتمخض عنه صراعان مختلفان ، فمن المؤكد أن القوميين سيشنون حربا ضد الحكم الاستعماري ، ولكن كانت توجد معركة أخرى داخل المعسكر القومي ذاته بين مجموعتين مختلفتين من أجل السيطرة على الحركة القومية ذاتها ، وكان أعضاء هذه المجموعات يمثلون عادة قطاعات مختلفة من الأمة ، تكاد تتشابه مع الطبقات المتنافسة في أوروبا . وقد يستخدم المنتصرون ما حققوه من نجاح قومي في تصفية منازعاتهم وخلق نوع من المجتمع يصبو إليه مؤيدوهم .

وإذا ما عدنا إلى أفريقيا الغربية الفرنسية ، سيمكننا مشاهدة العوامل الاقتصادية نفسها ، ينتج عنها ذات النتائج الاجتماعية والسياسية على الرغم من عدم تطابقها تماما . فباستثناء الزيادة الفاحشة التي حدثت في الطلب على البن والأخشاب ، فإنه من المحتمل أن الآثار الاقتصادية للحرب أكثر قسوة على الأفريقيين الفرنسيين عنها على الأفريقيين البريطانيين ، إذ اختفت تجارة الموز من قائمة الصادرات بينما انخفضت صادرات الكاكاو إلى النصف . ومن جهة أخرى ازداد الطلب على استيراد البضائع الرأسمالية بشكل واضح في حين أنه كان من الصعب الحصول على تلك الاحتياجات في معظم الحالات . أما التعليم فقد استمر في التطور مثلما كان الحال في المستعمرات البريطانية إذ تضاعف عدد التلاميذ فيما بين عامي ١٩٣٧/١٩٣٨ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ ، إلا أن عدد التلاميذ الإجمالي

المتحقيين بالمدارس في أفريقيا الغربية الفرنسية ظل أقل بكثير منه في ساحل الذهب بمفرده الذي لا يزيد عدد سكانه عن ربع سكانها .

وظل تأثير التعليم والنشاط الاقتصادي الأوروبي في أفريقيا الغربية الفرنسية أضعف منه في نيجيريا وساحل الذهب اللتين تجاورانها ، علاوة على هذا كانت عدالة توزيع التعليم أقل منها أيضا . وبالرغم من أن الآثار الكاملة للتعليم كانت تحس أساسا في المناطق الجنوبية من المستعمرات البريطانية ، إلا أن طابعها الديناميكي كان كافيا لانتشارها واحرازها تقدما مستمرا في السنوات التالية للحرب بين الشعوب الشمالية بنسبة لا تقل كثيرا عنها في المناطق الجنوبية . ولكن حتى عام ١٩٤٧ كان يتركز ما يزيد على نصف العدد البالغ مائتين وواحدا وثلاثين ألفا وستمائة وستة وستين عاملا ممن يحصلون على أجر في مستعمرتي ساحل العاج والسنغال . أما المساحات ، الشاسعة شبه الجذباء الموجودة في السودان والنيجر وموريتانيا والتي تسكنها شعوب متفرقة ضئيلة العدد ، فإنه يندر أن تجد بها عمالا يحصلون على أجر على الإطلاق ويسيطر الدين الإسلامي بقوة على تلك البلاد ، بالرغم من انتشار الطائفية بين المساميين . وكان يتركز الصراع التقليدي في العداء بين البيض « الرحل » والزنوج « المستقرين » ، وبين العرب المغاربة والبربر الغزاة الذين ساءت سمعتهم لاقتنصاهم العبيد من ناحية والشعوب الزنجية المستقرة التي تعيش حياة الكفاف على ما تنتجه من ناحية أخرى . وكانت الآثار المترتبة على الحرب في هذه الدول الثلاث بأجمعها أقل عمقا عنها في الأقاليم الأكثر تمدينا والأكثر اكتظاظا بالسكان ونادرا ما كانت تواجه سلطة الزعماء أي تحد بالمرّة . إلا أنه مع هذا ، فإنه بالرغم من اتساع الصحراء في السودان وتفرق مجتمعاتها الريفية فقد تضاعف عدد سكان مدينتها الرئيسية « باماكو » إلى ثلاثة أمثاله في السنوات الست التالية للحرب . وقد أدى هذا إلى ازدياد عدد النقابات العمالية وكذلك في المنظمات المختلفة شبه السياسية التي ابتدأت بالضرورة في تحدى سلطة الزعماء . كما أن نمو الحياة في المدن قد أدى أيضا إلى الإسراع بالصراع الاجتماعي في اتجاهات مشابهة لتلك التي ظهرت في المدن الساحلية . أما في مدن السودان فقد كانت الطبقة البرجوازية الإسلامية المستقرة المتعلمة هي التي تواجه تحدى العمال المتمدينين الجدد الذين نظموا أنفسهم جزئيا داخل نقابات .

وكانت داهومي بلدا فقيرا مكتظة بالسكان ، وبالرغم من أن سكانها كانوا قد حصوا نسبيا على قدر وافر من التعليم علاوة على شهرتهم بالذكاء ، إلا أن الكثيرين منهم كانوا مضطرين للبحث عن العمل في نيجيريا

أو توجولاند أو ساحل العاج . وحافظت تقاليد مملكة أبومى الجيدة التنظيم علاوة على اتحاداتها القروية التى كان يحكمها الزعماء ، على بناء اجتماعى من غير المحتمل أن يتصدع بسهولة تحت عوامل الضغط التى ظهرت بعد الحرب . ونجد هنا نفس التقسيم بين الشمال المتخلف والجنوب المتقدم مثل ذلك الذى نجده فى كل من نيجيريا وساحل الذهب ، فى حين أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية كانت قد وجهت مؤثراتها ضد قيام نظام سياسى تقدمى بالرغم من تيسيرها فرصا لها قيمتها فى الناحية التعليمية .

ولقد حرمت فولتا العليا من عضويتها كوحدة إدارية فى عام ١٩٣٢ ولم يعد إليها هذا الحق حتى سنة ١٩٤٧ . وقسمت أراضيها بين جاراتها الثلاث : السودان وساحل العاج والنيجر . وبالطبع كان شعب الموشى القوى الذى يتزعمه (مورونابا) الوراثة كان يهتم أولا وقبل كل شئ باستعادة كبريائه القومى باستعادته لكيانه القومى .

وكان وجود البوكسيت وخام الحديد ، والماس فى غينيا علاوة على وجود كثير من المزارعين الأوروبيين نذيرا بصراع اجتماعى . وزودت مصانع البوكسيت بالآلات ثقيلة ولكنها لم تعط الفرصة للعمل بها إلا لعدد ضئيل من العمال الأفريقيين مما أدى إلى الشك فى أن معظم الأموال التى تنفق داخل الدولة كان الغرض منها تمويل المشروعات الأوروبية فقط . وكان زعماء البولة أو الفولانى فى غينيا قد فقدوا فعلا الكثير من سلطاتهم بالرغم من تأييد الإدارة الفرنسية لهم . وأصبحوا لا يتعدون مجرد موظفين بأجر يعملون فى الحكومة الاستعمارية . وكان من الواضح أن هناك موقفا مضطربا يقترب من لحظة الغليان إلا أن قوى الثورة لم تكن منظمة بما فيه الكفاية حتى ذلك الوقت لتشكل تحديا مباشرا .

اذن ، يجب علينا أن نبحث عن الباعث الرئيسى للصراع الاجتماعى والسياسى فى أكثر دول أفريقيا الغربية الفرنسية تقدما ، وهى السنغال وساحل العاج ، فلقد خلقت السنغال ، بفضل صلاتها الطويلة مع فرنسا أعظم الأفريقيين الفرنسيين تفسطة فكل من « لامين جويه » المسلم « وليوبولد سنجور » المسيحى الكاثوليكي يحتل مكانة مشرفة فى الحزب الاشتراكى الفرنسى بما لهما من حصيلة كبيرة من الثقافة الفرنسية . وكان سنجور شاعرا وأديبا مرموقا - حقا - بين دوائر المفكرين فى باريس - وبالرغم من فقر دولتهما فإنها تتمتع بعائد ضخم من ميناء داكار ، الذى يعتبر العاصمة الإدارية لأفريقيا الغربية الفرنسية بأجمعها - وكانت الفرص التعليمية هناك ميسرة بدرجة كبيرة عن غيرها كما أن حركة

النقابات العمالية كانت أفضل تنظيماً عنها في أي مكان آخر . ولما كانت السنغال هي فقط التي سمح لها بتطبيق نظام انتخاب الفئة الواحدة ، فلم يحدث وجود جالية بيضاء كبيرة العدد أية اضطرابات غير لائقة في الموقف السياسي . وفي الواقع كان المجال خالياً تماماً لقيام صراع مستديم بين السلطة التقليدية والحديثة . وكان الزعماء مايزالون يحتفظون بسلطاتهم في المناطق الريفية ، وينظرون بعين الشك إلى الصفوة المتمدينة بما لها من عادات وتصرفات فرنسية .

ويعتبر ساحل العاج غنياً بمقارنته بالسنغال ، فهو يفخر بأراضيهِ الزراعية الصالحة ، وبماسه وأخشاب غاباته ، كما أنه كان يصدر كميات كبيرة من البن والكافور بالدرجة التي تمكنه من الحصول على ميزان تجاري في صالحه حتى بالدولارات . ويأتي ميناؤها أبدجان في المرتبة الثانية بعد داكار في حين أن مزارعيها من الأوروبيين الذين - وإن كانوا يوصفون في الدعايات أحياناً بالمستغلين المتطفلين - قد ساهموا مساهمة فعالة في الثروة القومية ، وعادة ما كانوا ينتخبون في المجالس التي يسيطر عليها الأفريقيون ، وكون الزعماء جمعية يرجع تاريخها إلى عام ١٩٤٥ وهو الوقت الذي أجريت فيه الانتخابات البلدية في أبدجان ، ولكن سرعان ما أوقعهم في الشرك فياكس هوفويت بويجني ، الذي جذب تأييد الفلاحين الأفريقيين البسطاء وأعضاء النقابات العمالية . ويدور معظم تاريخ ساحل العاج في فترة ما بعد الحرب حول شخصية هذا الدكتور الطبيب واتجاهاته السياسية ، الذي انحدر هو نفسه من عائلة أحد الزعماء . وأصبح واضحاً بحلول سنة ١٩٤٥ أنه سيتصرف وسط موقف حساس بالنسبة لكل من التوتر العنصري والصراع الاجتماعي . وكان من المقرر للامكانيات الاقتصادية هناك أن تثير خلافات اجتماعية وسياسية .

وبالرغم من وجود عدم توازن في نمو الوعي السياسي في الأقاليم الثمانية المكونة لأفريقيا الغربية الفرنسية ، فما زالت المشاعر المشتركة فيما بينها قوية . وأدى الشكل الفيدرالي الذي اتخذته الإدارة هناك منذ سنة ١٩٠٤ إلى إدخال الشخصيات الرئيسية في ترابط أكثر قوة عنه في المستعمرات البريطانية ولهذا فإنهم حينما حضروا جمعية باريس التأسيسية في عام ١٩٤٥/١٩٤٦ كانت نظرتهم اقليمية وقومية في نفس الوقت . وأدى نبذ الفرنسيين لأول دستور ، وما تلاه من تجميع للقوى المضادة إلى تقوية مشاعرهم المشتركة بدرجة عظيمة .

وعلى هذا ، ففي الوقت الذي كان فيه الزعماء الأفريقيون البريطانيون مضطرين إلى حصر أنفسهم داخل حدود الأمال الطويلة المدى التي

رسمها لهم جميعا مؤتمر الدول الأفريقية في منشستر والتي كان يكتنفها بعض الغموض ، كان الأفريقيون الفرنسيون قد قاموا بعد ما لا يزيد عن عام من ذلك التاريخ باتخاذ اجراءات عملية نحو تنسيق هجومهم السياسى . ووقع خمسة منهم هم هوفويت بويجنى - ياسين دبالو من غينيا ، ف . د . سيسوكو من السودان ، ج . داربوسيه من ساحل العاج ، وفيلكنس تشيكيا ممثلا عن أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وقعوا على منشور يدعو الى تكوين جبهة مشتركة فى الصراع من اجل الديمقراطية السياسية والاجتماعية فى افريقيا . وأدى هذا الاعلان مباشرة الى الدعوة لمؤتمر عقد فى باماكو فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ وحضره مئات عديدة من ممثلى أفريقيا الفرنسية .

وقد انبثق حزب مؤتمر التجمعات الديمقراطية الأفريقى عن مؤتمر باماكو هذا وهو عبارة عن منظمة قدر لها أن تصبح اعظم قوة سياسية فى افريقيا الفرنسية . وكان يهدف منذ البداية الى المساواة بين الأفريقيين داخل الاتحاد الفرنسى ، ونبذ سياسة قيام دول تتمتع بحكم ذاتى منفصل عن فرنسا . وركز هجماته على نظام الفئتين الانتخابى ورفض حق التصويت العام ، وجميع أشكال التفرقة الأخرى بين الفرنسيين البيض والسود - وكان يمثل كلا من أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية وأقاليم الوصاية توجولاند والكميرون ، فخلق بذلك بناء فيديراليا كانت ترتبط عن طريقه أحزاب كل اقليم بالمركز الرئيسى .

إلا ان حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى فشل منذ البداية فى جذب جميع المنظمات السياسية تحت لوائه . فرفض الاشتراكيون ومعظم النقابات العمالية التى كانت تؤازرهم الدخول فى هذه الجبهة المتحدة ، ولم يحضر كل من سنجور ، ولامين جوييه ، وديالو مؤتمر باماكو ، كما أن سيسوكو ترك حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى بعد اجتماعه مباشرة . وكانت السياسة الاشتراكية تختلف عن تلك التى كان ينتهجها حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى ، كما أن الزعماء الاشتراكيين كانوا أعضاء فى القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى منذ ما قبل الحرب . ولقد قاسوا تحت حكومة فيشى كما أن الكثيرين منهم قد اشتركوا فى حركة المقاومة . وكانوا قد أقاموا حركتهم على اكتاف النقابات العمالية التى كانت تتمتع بقوة عظيمة فى كل من السنغال والسودان عنها فى أى مكان آخر ، ووجهوا شكوكهم نحو دوافع زعماء حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى الذين كان ينتمى بعضهم الى عائلات تقليدية . ولم يمض وقت طويل أيضا حتى أثار ذوو الميول الشيوعية فى

حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى عداواتٍ مشابهة لتلك القائمة بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى فرنسا .

وعلى هذا أصبح ساحل العاج هو المركز العصبى لحزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى واتخذ من هوفويت بويجنى زعيما له ، ومن جبريل داربوسيه الرجل الأوروبى-الأفريقى والذى كان موظفا فرنسيا فى الماضى ، سكرتيرا عاما له . أما السنغال فقد ظل قاب التنظيم الاشتراكى واشتركت كلتا الحركتين فى المقاعد الأفريقية فى الجمعية الوطنية التى تكونت فى سنة ١٩٤٦ ، فحصلت كل منهما على ستة مقاعد ، بينما حصل على الكرسي الثالث عشر مجموعة أخرى .

وتمكن حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى من التقدم بقفزات سريعة فى العامين التاليين لانشائه . فدعم نفسه فى جميع الأقاليم وأصبح له فيها تأثير فعال باستثناء السنغال وموريتانيا - وحتى فى صحراء النيجر تكون حزب ينتسب الى هذا الحزب ، فى حين أنه بعد استرداد الفولتا العليا لم تستطع المعارضة المتحدة من جانب شعب المرسى والادارة الفرنسية أن تمنع نمو هذا الحزب المنتسب . وقد ظل الزعيم الجنوبى فى داهومى سورون أبى مع حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى حتى عام ١٩٤٨ فى حين أن عامادوكوناتى حمى لواء حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى فى السودان ضد سيسوكو الاشتراكى . وشاهدت غينيا ظهور سيكوتورى أحد منظمى النقابات العمالية والذى وسع من حزبه المنتمى الى حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى ولكن على نهج راديكالى متطرف . وساعدته الحركة الرجعية التى قامت ضد الجناح اليميني من الحزب الأوروبى الذى انتهز فرصة نظام الفشتين لضمان انتخاب بعض أعضائه فى البرلمان الفرنسى والمجلس الاقليمى .

وقد ساعد الموقف الذى كان سائدا فى ساحل العاج على ازدياد تأثير حزب التجمعات الديموقراطى المفاجئ بشكل عظيم . وساعد هوفويت بويجنى كثيرا تعاطف الحاكم لاتريل الذى كان يؤيد سياسة حزب التجمعات الديموقراطى والشيوعيين . وكانت الطبقة البورجوازية الأفريقية تقف خائف هوفويت خاصة فى هجماته التى شنّها على المزارعين الفرنسيين والمصالح التجارية وتمكن زعماء حزب التجمعات الديموقراطى - من حصنهم المشيد فى ساحل العاج - أن يقيموا روابط قوية من كل من الأحزاب الفيدرالية التى تنتمى اليهم .

ولكن حزب التجمعات الديموقراطى الأفرنقى وضع أسباب انهياره منذ قيامه ، اذ إنه جذب اليه فى السنوات الأولى من تكوينه العناصر

التقدمية في معظم الأقاليم وأثار معارضة الزعماء التقايديين . ومع ذلك فان حقيقة تشابه الوثيق داخل البناء السياسي الفرنسي حرمه حتى من التفكير في وضع استراتيجية أو تكتيك معين يتماشى مع الظروف الأفريقية . كما أن سياسته الأصلية التي كانت ترمى نحو تشكيل جبهة متحدة من أجل التقدم داخل اتحاد فرنسي أكثر شمولاً عكست نظرة الحزب الشيوعي الفرنسي ، ثم نظرة الحكومة الفرنسية ، في الوقت الذي كان يأمل فيه في أن تعضد الأقاليم الأفريقية الأخرى من مركزه . وحينما ترك الحزب الشيوعي الفرنسي الحكم في سنة ١٩٤٧ اتبع حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقي منهج أسياده بالسير في طريق الهجمات الضارية الجديد ضد الاستعمار الرجعي .

ولقد فرض هذا الطريق الحزبي الوعر على حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقي بواسطة سكرتيره العام داربوسيه الذي كان عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي ، ورايموند باربيه مبعوث نفس الحزب . وقد قادا الحزب بثبات نحو معارضة الزعماء حتى في الأماكن التي لم يجدا فيها أحداً يحل محلها كما كان الحال في النيجر . وبعد انسحاب الحزب الشيوعي من الحكومة كانت السياسة التي وضعت لحزب التجمعات الديمقراطية الأفريقي ترمى إلى أن يصبح الحزب حركة جماهيرية تنظم جبهة متحدة من جميع الأحزاب التقدمية ، تستمر في الصراع الطبقي . ومن أخطر الأمور في ذلك الوقت أن الشيوعيين كانوا يعارضون مبدأ القومية ومبدأ الانفصال عن فرنسا . وكانوا يخافون أن تقع الحركة القومية في أيدي الطبقة البورجوازية الأفريقية المتمدنية . وبهذا تخرج عن نطاق سيطرتهم .

ولكن كان هناك سبب آخر أعمق من هذا لإظهار عداوة الشيوعيين الفرنسيين ضد فكرة القومية الأفريقية ، إذ أن اتجاه الحزب الشيوعي كانت تمليه المصالح الشيوعية المنبثقة عن احتياجات الاتحاد السوفيتي سواء كان ذلك عن وعي منه أو بدون وعي . وهذا هو التفسير الحقيقي لفشل المذهب الشيوعي في أفريقيا . ولكن مما لا شك فيه أنه كان يوجد عدد كبير من الشيوعيين البيض والسود على السواء يشعرون بعطف حقيقي على الأفريقيين ، إلا أن الاتجاه الذي اتخذته الحزب لم يوجه أي اهتمام نحو ظروف أو احتياجات السكان المحليين . ولم يكونوا سوى مخالفين للاستراتيجية الشيوعية ممتدة على خريطة العالم الأكثر اتساعاً .

وبهذا أصبح الصراع الاجتماعي في أفريقيا الغربية الفرنسية محملاً بأكثر من طاقته بتكتيكات عدائية لا تمت للمواقف الحقيقية بصلة . ودخل

المجتمع غمار صراع طبقى يعتمد على الناحية الكلامية ضد طبقة الزعماء والبورجوازية قبل قيام أية طبقة عمالية لتحل محلها . كما اهتمت جماهير الفلاحين الفقراء لانها لم تكن تناسب المطبوعات الزرقاء الشيوعية . كما تجاهوا الحملة المناهضة بتحويل مجتمع العصور الوسطى الى مجتمع حديث وذلك لتمسكهم الأعمى باتجاهات حزبية رسمت لهم في أوروبا . وكان يكمن وراء هذه التكتيكات الحقيقة التالية وهى أن الشيوعية الفرنسية كانت تحتاج الى تدعيمات أفريقية تماما مثلما كانت تحتاج الدولة الفرنسية الى المزيد من الجنود ، ومن ثم يجب أن تبقى أفريقيا الفرنسية جزءا من الاتحاد الفرنسى .

ومن الغريب ان دعاة الاشتراكية قد فشلوا لنفس السبب الجوهرى الذى ادى الى فشل دعاة الشيوعية ، فلقد حاولوا أن يكونوا موالين شديدي الاخلاص للهدف الاشتراكى الفرنسى . وكان القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى حزبا ماركسيا من الناحية النظرية فى حين أن الماركسية المتزمتة كانت لا تناسب على الاطلاق الظروف الأفريقية . وعلى هذا بالرغم من أن لامين جوييه قد استمر لفترة من الوقت يوسع من آفاق شهرته التى حصل عليها باعتباره واضعا لقانون عام ١٩٤٦ الذى منح حق المساواة فى المواطنة لسكان اقاليم ما وراء البحار وكذلك لنجاحه فى كسب شروط وظيفية متساوية لجميع رجال الحكومة الأفريقيين فى عام ١٩٥٠ ، الا أن البراجماتيين سرعان ما بدأوا فى التخلي عن الحركة ، وفى عام ١٩٤٨ انفصل سنجور عن جوييه وعن القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى وذلك ليؤلف لنفسه حزبا خاصا به فى السنغال وجماعة برلمانية مفككة عرفت باسم « مستقلو ما وراء البحار » . وكان سنجور قد أدرك أن النظرة السياسية الفرنسية والأشكال التى اتخذتها المنظمات الفرنسية لم تكن تناسب الظروف الأفريقية وعلى هذا ابتداء فى جذب هيئات قبلية وتقليدية الى حزبه . فى الوقت الذى وسع فيه من مغريات نقاباته العمالية حتى تشتمل على العمال الريفيين وصغار الفلاحين وأقام سياسته الاقتصادية الاشتراكية على أساس تطويره للجمعيات التعاونية، ثم حمل لواء الدعوة التى تنادى بأهمية الثقافة الأفريقية الأصيلة ومناهضة القبول الجماعى لفكرة استيعابها داخل الحضارة الفرنسية .

وفى ذلك الوقت كانت السيطرة الشيوعية تهدد بتحطيم حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى فانتشرت حركة عدائية ضد اتجاهات الحزب خارج ساحل العاج كما تضاعف الشعور بالاستياء بينما تبخر التأييد الشعبى . واتخذ رجال الادارة الفرنسيون اجراءات ايجابية ضد

الحزب ومثال ذلك وضع الكثير من أعضائه في السجون أثناء انتخابات فولتا العليا التي أجريت عام ١٩٤٨ .

ولقد قدر لهذا الحزب أن يلقي مصرعه الأخير في ساحل العاج ذاته إذ حلت محل الحاكم لاتريل إدارة مناهضة لحزب التجمعات الديموقراطية الأفريقى ابتدأت في اتخاذ إجراءات مشددة ضد أعضاء الحزب . وكان بعض أعضاء حزب التجمعات الديموقراطية الأفريقى قد ابتدأوا فعلا في استخدام وسائل الرعب ضد خصومهم ، ولكن في نفس الوقت استقال بعض أعضاء الحزب وكونوا أحزابا جديدة وأدرك هوفويت الخطر المحدق بهم ولهذا انفصل عن داربوسيه ولكن بعد أن انفجرت أعمال العنف في عام ١٩٤٩ . واستمرت حالة التوتر واتسع مجال الاضرابات ومقاطعة الأفريقين للبضائع الأوروبية منذ أوائل سنة ١٩٥٠ بشكل مذهل . وأرسلت القوات العسكرية من السنغال ، وألقى القبض على الكثيرين ، وصدر الحكم بحبس واحد وعشرين عضوا من حزب التجمعات الديموقراطية الأفريقى .

وفقد حزب التجمعات الديموقراطية الأفريقى نصف مقاعده في مجالس الشيوخ في الانتخابات التي أجريت في ذلك العام ، واقتنع هوفويت في نهاية المطاف بحقيقة الموقف ، ولهذا انفصل عن الشيوعيين . وفاب سياسته رأسا على عقب ، وعمل على التعاون مع الحكومة الفرنسية ، والإدارة في ساحل العاج والأوروبيين المحليين - وكان من الطبيعي أن تضعف مكانته لفترة من الوقت ولكنه خاض نفس من القيود الشيوعية التي كانت تحطم نفوذه في أفريقيا . وبعد إجراء مفاوضات فاشلة مع « مستقلى ما وراء البحار » أدخل هوفويت حزبه في تحالف اتحادى مع حزب بليفن وأيد حكومته في باريس - وترك الحزب الشيوعى ومعه أقلية ضئيلة ، وظل بعض زعماء النقابات العمالية ، والطلبة ، والمجموعات الدراسية تدين له بالولاء ، ولكن عدم قدرته على فهم الظروف الأفريقية أو استخدام خياله في أفريقيا حكم بالقضاء عليه كقوة ذات نفوذ فعال . وقد أدى فشله في استغلال الاضطرابات التي ثارت في ساحل العاج في عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ الى ازاحة الستار عن حقيقة عجزه في انتهاز الفرص لممارسة نظرياته ذلك لأنه لم يكن يضم اليه جماعة منظمة قادرة على هذا العمل علاوة على أنه لم تكن لديه صيغة حرب تفهمها الجماهير الأفريقية .

وكانت الكميرون هى الدولة الوحيدة التي احتفظت فيها الشيوعية الفرنسية بنفوذه له وزنه كما أنه على النقيض من طرق الإدارة البريطانية كانت فرنسا تدير اقاليمى الوصاية التابعين لها وهما توجولاند والكميرون

باعتبارهما منفصلين عن مستعمراتها . وبينما كانت تربط بريطانيا ادارة
الأجزاء التابعة لها في كل من توجولاند والكميرون بتلك الموجودة في غانا
ونيجيريا ، كان الفرنسيون ، يعتبرونها اقاليم منفصلة بل وحتى
لا يعتبرونها جزءا من اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية . واشترك كل من
هذين الاقليمين في التقدم الدستوري الذي احرزه الاتحاد الفرنسي في
عام ١٩٤٦ ، كما انهما أرسلتا أعضاء يمثلونهما في الهيئات البرلمانية الفرنسية،
علاوة على انتخابهما لجمعياتهما الاقليمية . ولكن تدخل الادارة الفرنسية
في الانتخابات أدى الى ابعاد حركة وحدة الايوى القوية عن الحكم في
توجولاند ، مؤكدة ذلك بانتخاب الاحزاب التى تفضل المشاركة الوثيقة مع
فرنسا . ولكون توجولاند اقليما خاضعا للوصاية فقد كانت لديه الفرصة
في تقديم التماس الى الأمم المتحدة ، وهى تلك الفرصة التى استغلها
سيلفانوس أولمبيو ، زعيم حركة وحدة الايوى ، الى اقصى ما يمكنه احرازه
من تأثير سياسى .

ومع هذا ، فقد أصبح حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى
المنتسب بزعامة أوم نيوبى أعظم قوة سياسية فى الكميرون . وكان هذا
الحزب من أكثر فروع حزب التجمعات الأفريقى تطرفا ، كما أن نيوبى
عرف كيف يستميل اليه العناصر القبلية والدينية علاوة على اتخاذ
وجهة سياسية حديثة . ووجد معظم المؤيدين له فى الجنوب خاصة فى
مدينتى دوالا وياوندى ، ولم تكن لديه أية نية فى اتباع هوفويت والمعتدلين
حينما انفصلوا عن الشيوعيين اذ أنه ظل هو وحزبه فى تحالف مع الحزب
الشيوعى الفرنسى وقدر لهذا القرار أن يؤثر على مستقبل الكثيرين فى
الكميرون فى فترة قصيرة من الوقت .

وقد أصبح من الواجب على افريقيا الغربية الفرنسية أن تزيد من
اهتمامها بمواردها الطبيعية ، وأن تقرر سياستها ، وأن تفصل نفسها عن
أحضان السياسة الفرنسية . ولقد أجبرت السنوات الخمس التالية
للحرب حركة التنظيم السياسى على أن تواجه النظام الانتخابى الجديد فى
الوقت الذى أثرت فيه المسائل الاجتماعية والاقتصادية التى كانت مختلفة
من قبل ، وفى الواقع كانت هذه المشاكل أفريقية بحتة ، وتحتاج الى
حلول أفريقية .

وبينما كان الأفريقيون فى أفريقيا الغربية الفرنسية يحاولون اجراء
اختبارات قوية على أجنحتهم السياسية ، ويستجمعون قوة ما زالوا
يشكون فى كيفية تطبيقها ، كان الزعماء الأفريقيون فى المستعمرات

البريطانية يتصرفون بشكل أكثر حزمًا . ونجد هنا أن المسألة السياسية لم تكن تكتنفها الأفكار الخاصة بالاندماج داخل مجتمع غريب عنها . ومنذ عام ١٩٤٥ وجهت الصفوف القومية هجوماً بحزم متخذة من فكرة خلق دولة مستقلة هدفاً واضحاً لها ، للدرجة أنها أعلنت عن اعتبارها لكل من السلطات التقليدية والإدارة الاستعمارية سواء أكانت تعترض هذا الهدف كل منها بمفردها أو متعاونة مع الأخرى ، أعداء لها .

ودائماً ما كانت تتركز الاضطرابات في إفريقيا البريطانية حول مسألة وضع الدستور . وقد ازدادت هذه الاضطرابات إلى حد الحمى في السنوات التالية للحرب مباشرة . ولم يشر دستور بيرنز في غانا ودستور ريتشاردز في نيجيريا حماس الجماهير فقط بل وإيضاً تأثرت به الأقاليم الصغيرة أمثال سيراليون وجامبيا وفي الواقع صقلت روح المناذاة بالحرية المنبثقة عن الحرب وجه الحياة في ليبيريا ولو بقدر ضئيل ، وقد كان ذلك الوجه الذي اتخذته ليبيريا مصدر ضيق لوقت طويل لدى القوميين الأفريقيين ، كما أنه كان دائماً المثل الذي يقتبسه دعاة التفرقة البيض حينما كانوا يودون تحذير الأفريقيين من المخاوف التي تنتظرهم عندما يحكمون أنفسهم . وكان رئيس الجمهورية تيمان Tubman الذي تم انتخابه في عام ١٩٤٣ يعمل في ذلك الوقت على توسيع مجال أحقية التصويت ، بالرغم من احتفاظه برقابة مشددة على استخدام أصوات الناخبين ، كما أنه كان يعمل كذلك على إصلاح النظام التشريعي ، ويحاول إدخال شعوب الظهير القاري في الحياة العامة . ولكن إضراب العمال الذي وقع في عام ١٩٤٧ في مزارع مطاط « فايرستون » - بالرغم من عدم شرعيته - قد برهن على أنه ، حتى في تلك الدولة المتأخرة ، قد تشرب بعض السكان روح الثورة .

وفي سيراليون عاق التطور نحو تكوين حكومة أكثر تمثيلاً للوطنيين قيام العداء بين جماعة الكريول التي تعيش حول فرى تون والقبائل الإفريقية التي تعيش في الداخل . وواجه الحاكم سير هوبرت ستفنسون معارضة من جانب الكريول حينما اقترح وضع دستور يعكس إلى حد كبير وجود الأعداد الغفيرة الأخرى من الشعوب التي تعيش في المحمية والتي يتعدى تعدادها شعب الكريول . وبحلول عام ١٩٤٨ كان عدد الموظفين غير الرسميين في المجلس التشريعي يتعدى الموظفين الرسميين ، ولكن كان يطبق نظام التعيين على الموظفين الذين يختارون من الظهير القاري ، وطبقاً للدستور الجديد الذي سري مفعوله ابتداء من سنة ١٩٥١ كان يتم انتخاب سبعة أعضاء في المستعمرة بإجراء انتخابات مباشرة على

أساس مؤهلات الفرد العلمية وما لديه من ممتلكات ، كما كان يتم انتخاب أربعة عشر عضوا من المحمية بطريقة غير مباشرة .

وكان المجلس التشريعى يتكون نصفه من الموظفين الرسميين وغير الرسميين وحتى ذلك الوقت لم تواجه سيراليون صراعا اجتماعيا اذ انها تركت ذلك للمعركة التى قدر لها أن تدور بين البرجوازيين المعتدين بأنفسهم والدين-ينتمون لشعب الكريول والتقليديين الذين يعيشون فى الداخل ويتوقون للمشاركة فى الشكل السياسى الجديد مع بقائهم محتفظين بهيكلهم الاجتماعى القائم على الدين .

وهناك أوجه التشابه بين ذلك الموقف ومثيله فى جامبيا ، تلك المستعمرة التى اقتطعت من السنغال فأصبحت جغرافيتها تدعو للسخرية حيث أن عرضها لا يتعدى أربعة عشر ميلا وطولها ثلاثمائة ميل تمتد على طوال النهر . اذ أن هذه المحمية عادت الى حكم الزعماء فى حين أن المنطقة المستعمرة الواقعة على الساحل كانت قد عرفت شيئا عن الحياة الحديثة فى مدينة باثرست Bathurst ولكن الأزمات السياسية لم تبلغ هنا فى حدتها ما بلغته هناك كما أنه نتج عن اصدار الدستور الجديد فى عام ١٩٤٧ ظهور أول أعضاء منتخبين فى المجلس التشريعى من مدينة باثرست ، الى جانب عدد آخر من الأعضاء المعينين غير الرسميين علاوة على الأعضاء المنتخبين أن يعملوا بالمجلس التشريعى . ولكن المشكلة الحقيقية هنا فى جامبيا كانت تدور بكل وضوح حول ما اذا كانت ستتحده مع السنغال أم لا ، خاصة بعد فشل مشروع البيض البريطانى ومنجم الألمينيت اللذين كشفوا عن فقرهما الاقتصادى . وفى ذلك الوقت كان يخشى الزعماء التقليديين من أن يؤدى عدم الاتحاد الى التقليل من سلطتهم التقليدية ، فى حين أن الرأى العام فى المستعمرة كان يعارض فكرة التنازل عن سيطرته على شئونه الخاصة .

وبالطبع ، لقد وقعت فى كل من نيجيريا وساحل الذهب الأحداث الحاسمة التى قدر لها أن تقرر مصير غرب أفريقيا فى المستقبل . وبعد الاضطرابات التى وقعت فى نيجيريا عقب الحرب مباشرة منددة بدستور ريتشاردز اضطرت الدولة الى الابطاء من خطواتها لفترة من الوقت . ولقد اجتمعت عوامل عديدة مثل تعداد سكانها الذى يتعدى الثلاثين مليونا ، والآثار الانفصالية التى أحدثها الشعور القبلى ، والقلّة النسبية التى تعانيها صفوة المعلمين بها ، ونقص وسائل المواصلات التى تربط بين مراكزها المختلفة ، اجتمعت كلها لتعوق الثورة من اتخاذ صبغة وطنية .

الا أنه مع هذا لا يمكن التغاضى عن الآثار التى تركتها الاضطرابات

الأولى ضد السلطة التقليدية والحكم الاستعماري ، اذ انه وقع في ساحل
العاج تغير غير من المناخ السياسي وان كان قد غيره هنا في اتجاه مضاد .
فحينما خلف السير جون ماكفرسون السير آرثر ريتشاردز في منصبه
كحاكم ، اكتسحت البلاد رياح جديدة من التقدم . وبالرغم من أن المكتب
الاستعماري كان مصمما على وجوب اعطاء دستور ريتشاردز الفرصة على
أن يبرهن على فاعليته ، أعلن ماكفرسون عن عزمه استشارة جميع
الممثلين النيجيريين فيما يتعلق بمراجعتة النهائية ، ومنذ عام ١٩٤٩
فصاعدا عقدت المؤتمرات الإقليمية ومؤتمرات المقاطعات والقرى في جميع
أنحاء الدولة من أجل مناقشة المرحلة التالية في التقدم الدستوري . وفي
عام ١٩٥٠ وجهت الدعوة لعقد مؤتمر قومي لدراسة التوصيات التي
أخذت أثناء المناقشات المحلية ، وأصبح واضحا حينذاك أن السياسة
ستتطور عن طريق استمرار ازدياد عدد الأعضاء الممثلين الشعب في
الحكومة حتى تحصل الدولة على حكمها الذاتي واستقلالها . وأظهر
الرئيس أوولو زعيم البيوروبا ومزارع الكاكاو سابقا ، أظهر رضاه عن
هذا الموقف بعودة عام ١٩٥١ من لندن التي كان يتلقى فيها دراساته
التشريعية ليؤسس حزب العمل في نيجيريا الغربية .

وكان ضروريا أن تؤدي اصلاحات ماكفرسون الى عرقلة نمو المذهب
الراديكالي ، اذ أصبحت الحكومة تستشير القوميين ، بينما فتحت أمام
المعلمين فرصا جديدة في الوظائف المدنية وفي الحكومة المحلية ، والأعمال
الحرفية ، واستغل أديكوي عضويته في المجلس التشريعي وجرائده التي
يصدرها في استمرار هجماته على القوى التقليدية والنظام الاستعماري ،
ولكنه أدرك حينذاك أن القوى التي تقف ضده قد حصنت نفسها . ولهذا
كان عليه أن يركز اهتمامه أولا على إقليم الايبو الذي ينتمي اليه والذي
يقع الى الشرق . ولهذا وضع أسس هجومه الرئيسية على أساس المطالبة
بنظام فيديرالي يمكنه في المستقبل من مباغته التقليديين المثبتة أقدامهم
والذين برهنوا على أنهم أقوياء جدا للدرجة لا يمكن مهاجمتهم وجها لوجه .
وفي تلك الأثناء كانت نيجيريا بأكملها تعتبر الاصلاح الدستوري بمثابة
قاعدة الانتفاض المستقبلية نحو التقدم .

ووجدت الثورة المزدوجة التي قامت ضد التقليديين والاستعماريين
أفضل فرصة لها في ساحل الذهب . فهنا كانت الدولة صغيرة بما فيه
الكفاية بالدرجة التي تمكن حزبا سياسيا ذا اتجاه تفكيري فردي على
مواجهة تنظيم جماهيري كما أنها كانت تتمتع باقتصاد متقدم بمقدار كاف
لينبثق عنه عدد كبير من التقدميين يكفي لتحدي قوة السلطات التقليدية .

ولم تكن تحتاج الا للرجال المناسبين الذين يتمتعون بنظرة سياسية ثاقبة تمكنهم من استغلال ذلك الموقف الذي يسمح بخوض غمار ثورة لا تحتاج الا الى قوة قادرة على طرد الحكام الاستعماريين واحاققة الهزيمة بالسلطات التقليدية .

وظهرت صفحة سياسية جديدة في السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٤٧ حينما وصل كوامي نكروما الى وطنه عائدا من بريطانيا . وكان قد وجهت اليه الدعوة للعودة ليكون سكرتيرا لحزب دانكة المسمى « بمؤتمر ساحل الذهب المتحد » ، واعطاه تعليمه في كل من امريكا وبريطانيا علاوة على اتصالاته بالأحزاب السياسية الاشتراكية اعطاه اساسا يقيم عليه استراتيجية السياسية التي برهنت على انها ذات أثر حاسم في تاريخ ساحل الذهب . وكانت الاضطرابات السياسية حتى لحظة مقدمه . مقتصرة الى حد كبير على مجهودات الطبقة البورجوازية الحرفية والتجارية التي ترمى الى التخلص من الحكم الاستعماري واستبداله بحكمهم هم انفسهم . اما نكروما فقد قدر له ان يتزعم ثورة سياسية تقوم على اساس احداث تغيير اجتماعي عميق .

وعلى الفور ألقى السكرتير الجديد نفسه في خضم تيار تنظيمي هدفه تقييد أسماء أعضاء جدد وتشكيل فروع للحزب بين الجماهير . وسرعان ما أبتدا هذا الاتجاه في بث شعور عدم الارتياح بين بعض الزعماء المحترمين الراسخين وكان التكتيك السياسي المركزي الذي انتهجه نكروما يعمل على استغلال كل حيف وضميم لظهور الأخلاقية السياسية واستغلال المميزات السياسية . وعلى هذا تقرر تنظيم مقاطعة التجار الأوروبيين والسوريين لمدة شهر لارتفاع الأسعار التي فرضوها على بضائعهم أثناء فترة العجز التالية للحرب . وشنت الحملات ضد مشكلة تورم الجذع بين مزارعي الكاكاو . ونظم الخدم السابقون مظاهرات احتجاج ضد طريقة معاملتهم عندما عادوا الى وطنهم . وأدى اتحاد عملية المقاطعة ومظاهرات الخدم السابقين الى قيام حوادث الشغب في أكرا في عام ١٩٤٨ وتبعتها عمليات السلب والنهب واطلاق النيران وسقوط عدد من القتلى وانتشرت مظاهرات الاحتجاج الى المدن الأخرى . وفي نهاية المطاف لقي تسعة وعشرون رجلا حتفهم بينما أصيب مائتان وسبعة وثلاثون آخرون بجراح . وكان من الضروري ان يوجه السير جيرالد كرازي اللوم الى حزب مؤتمر ساحل الذهب بصفته الحزب الخطر الوحيد لقيام مثل هذه الاضطرابات التي أذهلت كلا من غرب أفريقيا وبريطانيا نظرا لاتساع مجالها . ووصف زعماء هذا الحزب أنهم « شيوعيين »

و « مشيرين للشغب » على الرغم من أن مثل هذه الأوصاف كانت في الواقع تلميحات ساخرة الى طبيعة معظم السادة المحترمين الحقيقية ، وعلى هذا ألقى القبض على ستة زعماء كان من بينهم دانكة وتكروما ، وتم نفيهم الى الأقاليم الشمالية بالرغم من أنهم لم يظلوا هناك لفترة طويلة .

ولكى تحقق الحكومة البريطانية في هذه الاضطرابات العنيفة ، قامت بتعيين بعثة لاستقصاء الحقائق برئاسة المحامي مستر آيكن واتسون . وسرعان ما اكتشفت البعثة بأنه يمكن تحت هذه الاضطرابات ما هو أكثر من مجرد اضطرابات عابثة . كما وجدت البعثة أن الدستور قد أصبح « باليا » حتى قبل أن يسرى مفعوله ، وأوصت بوجوب وضع صيغة أخرى لدستور جديد بواسطة الأفريقيين أنفسهم . وعلى هذا تكون بعثة واتسون قد بررت عقيدة نكروما الأولى بدون تحيز إلا وهي أنه يجب على الحكومة أن تكون أكثر تمثيلا للشعب . ولكن كان من الصعب أن يتوقع الانسان أن تعترف بعثة بريطانية بعقيدته الثانية التي ترى حاجة التكوين الاجتماعي في الحكومة الى تغيير تقدمي . وحينما قام الحاكم بتعيين أعضاء لجنة كوسي (١) التي كانت عبارة عن هيئة تتكون من أعضاء أفريقيين فقط برئاسة قاض أفريقي اختار أعضاء محافظين من حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد أمثال جرانت ودانكة متجاهلا نكروما .

وحيثما توترت العلاقات بين كل من جناحي الحزب المحافظ والراديكالي ووفرت اللجنة المكونة من منظمات الشباب الجو المناسب لممارسة الضغط التقدمي وقد كان هذا الضغط التقدمي يتمتع بقوة عظيمة داخل الحزب كافية لاحتباط محاولة طرد نكروما من سكرتارية الحزب . وعندما شعرت لجنة منظمات الشباب بعدم الرضاء عن الزعامة البرجوازية الحذرة ، قررت حينذاك عقد مؤتمر خاص بها في تاركوا في يونيو سنة ١٩٤٩ ، وفي ذلك الاجتماع تم تأسيس حزب مؤتمر الشعب . وبعد ذلك بعدة أسابيع صدرت صحيفة « اكرا إيفنج نيوز » التي أصبحت تتكلم باسم الحزب .

وأصبحت الزعامة المحافظة حينذاك في ورطة محال الخروج منها إذ أنها أدركت أنه من المحتمل أن يجذب حزب مؤتمر الشعب الأعضاء الشباب ، النشيطين بعيدا عن حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد ، إلا أنها لم تجرؤ على الخضوع للسيطرة الديمقراطية علما منها بأنها ستفقد مركزها إذا أجريت انتخابات وعلى هذا بعد محاولات فاشلة

(١) Coussey Committee

للتحكيم والتوسط بينهما ، اتخذ حزب ساحل الذهب المتحد طريقه كحزب بورجوازي اصلاحى فى حين أن حزب المؤتمر الشعبى الذى كانت تسانده النقابات العمالية استهل طريقه بتنظيم الجماهير ، خاصة الشباب ، وعمال المدن انصاف المتعلمين وذلك من أجل توفير القوى الدافعة للثورة القومية والاجتماعية . وكان يأمل أيضا فى أن يستميل اليه قبائل الأشانتي والأقاليم الشمالية علاوة على المستعمرة الساحلية ، وذلك لأنه ركز اهتمامه منذ البداية على ضرورة الوحدة بين أجزاء الدولة بأجمعها . وعلى هذا كان عليه لكى يحقق هذا المجهود أن يقف أمام السلطات التقليدية خاصة وضد ، الحلفاء الطبيعيين للنظام الاستعماري طالما أنه يحتفظ بقوته ، وضد حلفاء البورجوازية بمجرد اضعاف قوى الامبريالية .

وسرعان ما وجد حزب مؤتمر الشعب أمامه البؤرة التى يركز عليها أوجه نشاطه ، ففي أكتوبر سنة ١٩٤٩ قدمت لجنة كوسى تقريرا بتوصياتها بتأليف جمعية تشريعية جديدة تتكون من ثمانية وأربعين عضوا ينتخب من بينهم مباشرة خمسة أعضاء فقط ، أما الباقون فيتم انتخابهم عن طريق الفئات الانتخابية ومجالس الزعماء مع وجود اقلية ضئيلة تمثل المصالح التجارية ولقد اقترح وجوب وجود أغلبية افريقية مطلقة فى المجلس التنفيذى ، ولكن كان من المتوقع أن تؤخذ هذه الغالبية من بين عدة جماعات مختلفة من الجمعية التشريعية . ولكن السكرتير الاستعماري فى لندن اعترض بوجه خاص على هذا الاقتراح ذلك لأن أحد زعماء مجالس العموم الذى كان يحتل مركزا يقارب مجلس رئيس الوزراء ، اعتقد أن الوقت كان مبكرا جدا لدرجة لا يمكن معها انبثاق نظام حزبي ، كما عارض عرض هذا الاقتراح على مجلس الشيوخ مستخدما حق الفيتو الذى يتمتع به ، على أساس أنه سيؤدي الى عزل عدد كبير من الرجال ذوي الكفاءات . وكان المكتب الاستعماري مازال يفكر فى مفاهيم من الحكم تقوم أساسا عن طريق الزعماء والطبقة الحرفية .

واستنكر نكروما على الفور مقترحات كوسى ، ووصف هذه المقترحات بأنها « مزيفة ومزورة » وبفضل تأييد مؤتمر النقابات العمالية عقد الحزب جمعية تمثيلية (تمثل الشعب) جماهيرية فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ حضرها عدد غفير من المنظمات الصغيرة من جميع أنحاء الدولة . ونبذت الجمعية تقرير كوسى ، وطالب بدلا منه بالحكم الذاتى الفورى ، وباعتبار الدولة احدى دول الدومنيون فى داخل الكمنولث ، وبتكوين جمعية تأسيسية لتضع دستورا جديدا . وتركز الهجوم خاصة على الطبيعة غير

«الديموقراطية التي تجرى بها الانتخابات غير المباشرة والوجود المستمر لثلاث موظفين استعماريين في المجلس التنفيذي . وكان هذا أول مسرح تجريبى يأخذ فيه حزب مؤتمر الشعب الأصوات من أجل الحصول على التأييد القومى . .

وشن الحزب هجومه على عدويه فى وقت واحد . فكشف تمسك السلطة التقليدية بقوتها عن طريق نظام القبائل الانتخابية المتبع فى الانتخابات متحدية المطالب الديموقراطية ، واتهم الحكومة الاستعمارية بتقديسها نظاما تمثيلا سطحيًا مع احتفاظها بالسلطات الحقيقية عن طريق حاكمها وموظفيها الحكوميين .

وبالطبع رفض الزعماء تأييد برنامج هذا الحزب ، كما أن الحاكم الجديد السير تشارلز آردن كلارك ، استنكر هذه المطالب — وحينئذ استعد الحزب لتطبيق طريقة غاندى فى المقاومة بدون استخدام العنف وهى التى أسماها نكروما « العمل الإيجابى » . وابتدت الحكومة فى محاكمة محررى صحف حزب مؤتمر الشعب بتهمة العصيان ، ولكن الحزب أسرع فى استعداداته لكى يبدأ فى اظهار تحديه علانية ، ودعم مركزه اعلان الاضراب العام فى منتصف ليلة الثامن من يناير سنة ١٩٥٠ . وعلى هذا تصرف الحاكم بشكل حاسم ، واعلن حالة الطوارئ وأسكت الصحافة وسجن معظم زعماء حزب مؤتمر الشعب بما فى ذلك نكروما نفسه .

ولم يكن من الممكن أن تستمر حالة الطوارئ لأجل غير مسمى ؛ إذ رفعت الطوارئ فى مارس ، وعلى الفور جدد أعضاء الحزب الذين كانوا ما يزالون خارج قضبان السجون ، طرقهم التنظيمية بزعامة كوملا جبيديمه الذى كان قد أمضى فترة سجنه . وأنصع دليل على قوة قبضة نكروما على الحزب ، وولاء ضباط جيشه له أنه لم تبدل أية محاولة لخلعه من الزعامة أثناء فترة سجنه ، واستمر نكروما فى ادارة الحملة من داخل السجن ونفذت توجيهاته بكل اخلاص .

وحينذاك كان حزب مؤتمر الشعب قد حصل على التأييد الحماسى لمعظم المناطق المتمدنية فى الوقت الذى أحرز فيه تقدما فى الريف . وحصل على جميع المقاعد السبعة الموجودة فى مجلس مدينة أكرا فى شهر ابريل كما أنه فاز فى الانتخابات الفرعية التى أجريت فى « كيب كوست » ثم تقدم ليحصل على جميع المقاعد فى انتخابات كوماسى التى أجريت فى نوفمبر .

وبدل حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد والزعماء الذين يتحدثون. معه في الأهداف ، آخر محاولة لانقاد زعامتهم . ففي ديسمبر سنة ١٩٥٠. وجهوا دعوتهم لمؤتمر عقد في كوماسي لتكوين جبهة وطنية تقدم مرشحين. عنها في الانتخابات العامة المزمع اجراءها طبقا لدستور كوسى في أوائل سنة ١٩٥١ . ولكن الشباب التقدميين نبذوا هذه الدعوة واستعد حزب مؤتمر الشعب لدخول المعركة الانتخابية كحزب منظم . ولدهشة الحزب وسروره أن مرشحيه قد حصلوا على أربعة وثلاثين مقعدا من بين الثمانية والثلاثين في الانتخابات التي أجريت في الثامن من فبراير سنة ١٩٥١ في كل من المستعمرة ومملكة الاشانتى ، وكانت تتم تلك الانتخابات اما مباشرة أو عن طريق الدوائر الانتخابية . وبالرغم من انه قد تم انتخاب سبعة وثلاثين عضوا آخرين عن طريق مجالس الزعماء أو الأقاليم الشمالية ، إلا انه كان من الواضح عجزهم عن منافسة التماسك الذي تمتاز به جبهة أعضاء حزب مؤتمر الشعب الصلبة .

وبالرغم من جميع المخاوف التي كانت تنتاب الناس حول الدستور غير الديموقراطى ، إلا انه خلق القاعدة لحزب حكومى . وكان يتسم هذا الحزب بتقدميته ، ومعارضته للتقليديين ، والاستعمار ، ويقوم على التأييد الجماهيرى وقامت غانا بأول خطوة حاسمة فى العالم الحديث وذلك بتكوينها حكومة نيابية وحصولها على السيادة القومية وحقوق الفرد الاجتماعية الاقتصادية .

وقد كان ما حققته غانا فى هذا المجال بمثابة نقطة تحول فى التاريخ الأفريقى . وأصبح فى الامكان منذ تلك اللحظة فصاعدا مشاهدة افق جديد . كما لم يعد المصير الأفريقى يروونه داخل اطار من مفاهيم المحافظة على الاشكال التقليدية تحت رقابة متباينة . وكان المغزى العميق لما حققته غانا هو أنها فتحت أمل المستقبل أمام الأفريقيين لكى يدخلوا العالم الفنى والعلمى والفردى الذى قد خلق فعلا فى أوروبا ، وأمريكا الشمالية ، وبعض أجزاء آسيا . وبالرغم من وجوب بدل المجهودات للمحافظة على سمات الحياة التقليدية الأفريقية باعتبارها ذات قيمة عظيمة ، إلا انه لن يكون هذا ممكنا إلا اذا أصبحت متكاملة مع التقدم الحديث . والأهم من هذا كله أنهم أعلنوا بكل جرأة أن شرعية الحكومة تعتمد على إدارة الشعب ، فكان ذلك بمثابة تحد مباشر لكل من السلطة التقليدية والحكم الاستعمارى . لقد تصدع القناع التقليدى لأفريقيا ، ومن ثم ستصبح غانا المثل الذى يلهم الأفريقيين الذين لا يرغبون فى قبول الأشكال القديمة فى المجتمع فى كل ركن من أركان القارة الأفريقية .

الفصل الرابع

حكومات الأقلية في جنوب أفريقيا

في فترة ما بعد الحرب العالمية ، كان يقابل الحكومات الأفريقية السوداء القومية المجاهدة القائمة على الساحل الغربي . حكومات أو توراتية مستبدة بيضاء في الجنوب . وكانت الطبقة الحاكمة البيضاء في كل من جنوب أفريقيا وجنوب غرب إفريقيا سواء كان ذلك في أنجولا وموزامبيق البرتغالية وإلى حد ما في روديسيا الجنوبية ، وبتشوانالاند ، وباسوتولاند أو سوازيلاند كانت تنظر بعين التساؤل إلى الثورات المناوئة للاستعمار في الشمال مصممة بكل حزم على أن تمنع وجود مثل هذا التحدي ضد سلطانها .

وتعددت الدوافع التي كانت تثير هذه المقاومة الجنوبية ضد التطورات التي تجرى في باقي أنحاء القارة ، وكانت دعوة القومية البيضاء الصميمة الوحيدة في أفريقيا الجنوبية هي تلك التي دعت إليها جالية « الأفريكانرز » التي تعيش في دولة جنوب أفريقيا . وكانت الرغبة تتملك بعض السكان البيض في مستعمرات التاج البريطاني الثلاث في الانضمام إلى تلك الحركة . في حين أن البرتغاليين الذين استوطنوا أنجولا وموزامبيق ظلوا مرتبطين بالبرتغال لثقتهم في دوام بقاء الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية . أما في روديسيا الجنوبية ، وبدرجة أقل منها في روديسيا الشمالية فقد كان أمل المستوطنين البيض هو بقاءهم بريطانيين ولكنهم كانوا يرغبون أيضا في خلق وطن خاص بهم . وظل هذا المطمح ينتاب سكان جنوب أفريقيا المتكلمين بالانجليزية لسنوات عديدة . وعلى هذا فانه باستثناء الأفريكانرز ، كانت مبررات السيطرة البيضاء تركز على المصلحة الذاتية أكثر مما تقوم على أسس أيديولوجية .

ولكن القومية الأفريكانية هي التي شكلت قلب هذه المقاومة البيضاء ، فكانت تنبض فتدفع بالقوة الى الأعضاء الخارجية عن طريق الأوردة التي كانت عبارة عن مهاجرين من الأفريكانرز يخشون مطلقا الاعلان عن فلسفتهم التي تنادى بالسيادة البيضاء باعتبارها مصدر الهام لآخوانهم الضعفاء .

وكان مجتمع الأفريكانرز مزيجا عجيبا من العناصر الهولندية والفرنسية والألمانية . وفي أول الامر ارتبطت وحداته القومية المتباينة بفضل مشاركتها جميعا في التزمت الدينى والدعوة الكالفينية واللوثرية ، ثم بابتعادهم عن أصلهم الأوروبي وأخيرا بفصم جميع الروابط التي تربط بينهم وبين العالم الخارجى بعد تفكير عميق . وظل مواطنو أما الأفريكانرز ، أثناء سنوات التكوين الأولى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بعيدين عن أوروبا لعدة شهور . أما هؤلاء الذين كانوا ينضمون اليهم من الدول الأوروبية فقد كانوا من ضحايا الاضطهاد الدينى عادة . ونتيجة لهذا كانت الحياة الفكرية الأوروبية اما أن تمر عليهم مر الكرام أو ينبذونها هم أنفسهم عن قصد وأصبحوا بهذا مجتمعا منطويا على نفسه ، ينمى في داخله رغبة جامحة نحو الاضطهاد الشنيع ويعوضون أنفسهم عن عزلتهم هذه بتأكيدهم المستمر لاستقامتهم الفريدة في نوعها .

ودعت الظروف التي وجد فيها المجتمع نفسه من هذه الميول . فبعد أن أنشئ هذا المستوطن ليكون محاطا صغيرة لتزويد السفن الهولندية التي تمر على ميناء الكاب في أواسط القرن السابع عشر بالزاد والوقود ، أخذ في الاتساع تدريجيا في اتجاه الداخل حتى أصبح يشترك في نفس حدود الأراضى التي تسكنها القبائل الأفريقية التي كانت تتحرك في نفس الوقت في اتجاه الجنوب الغربى . وبهذه الطريقة أظهروا أنفسهم كمجتمع مسيحي محدود يدافع عن قداسة الانجيل ضد الجماعات الوثنية المتوحشة .

وأضيف الى هذه التجربة العدائية ضد الأفريقيين نوع سىء من العلاقة بين الأوروبيين والشعوب الملونة داخل المجتمع ذاته ، فلم يقابل أوائل المستوطنين الهولنديين سوى قليل من الهوتنتون والبوشمن في الكاب وتمكن المستوطنون من امتصاص بعض هؤلاء الأفريقيين في أول الأمر ولكن بمرور الوقت انضم اليهم بعض العبيد أتوا من جزر الهند الشرقية على متن السفن الهولندية العائدة الى الميناء . ومنذ عام ١٧١٧ م فصاعدا أصبحت السياسة التي أعلنت عنها شركة

الهند الشرقية الهولندية تعطل على تطوير هذا البلد المستوطن على أساس السيادة البيض والعمال العبيد ، وأصبحت المسيحية والثروة والسيادة تنطبق على الجانب الأبيض من الحاجز اللوني في حين أن الوثنية والفقر والعبودية تنطبق على الجانب الأسود .

وبعد أن خلق الأفريكائز هذا المجتمع المحكم الحدود على أسس طائفية متزمتة وجدوا أن البريطانيين قد قاموا بمهاجمة عقائدهم الاجتماعية بمجرد حلولهم في أوائل القرن التاسع عشر . ولما وجدوا أنهم قد أصبحوا في مواجهة الأفكار الجديدة التي انتقلت اليهم من أوروبا ولما لم تكن لديهم الرغبة في دراسة أية معتقدات بديلة لبداهياتهم المتكسفة أمامهم تهربوا بشكل واضح من قيام أية علاقة بينهم وبين المتفوقين عليهم فكريا . ووجدوا لأنفسهم مواطن جديدة في دولة أورانج الحرة والترنسفال حيث أمكنهم أن ينقلوا ويدعموا جلدور عقيدتهم التقليدية بعيدا عن أخطار المزيد من التدخل في شئونهم .

ولكن الآثار المترتبة على حالة الحرب الدائمة مع القبائل الأفريقية واكتشاف الذهب في مناطق متعددة سرعان ما حطمت هذه العزلة . وتمكن البريطانيون من اقتفاء آثارهم للمرة الثانية واحتلال أرضهم تدريجيا . ولكن لم يكن في إمكانهم هذه المرة القدرة على الهروب . إذ أن حقائق الحياة الحديثة ابتدأت تعلق بأذهانهم . ولما انتهى الأمر بحرب البوير زاد الدم الذي أريق في الصراع مع البريطانيين من عمق اعتقاد الأفريكائز في هدفهم التبشيري ، ولهذا وافقوا بحماس على الفرصة الأيفانجيلية التي سنحت لهم بفضل الدعوة البريطانية إلى قيام اتحاد بينهم وبين مستعمرة الكاب وناتال في عام ١٩١٠ ، إذ أنهم انتهزوا هذه الفرصة لنشر القومية الأفريكائية في جنوب أفريقيا بأجمعها . وكانوا يظهرون تسامحهم تجاه البريطانيين في الأقاليم الأربعة بأجمعها بمقدار قبولهم لعقائد الدولة الأفريكائية . أما هؤلاء الذين كانوا يعيشون بداخل مجتمع الأفريكائز ويحاولون خلق أمة بيضاء متحدة ، فقد كانوا فريسة للسلب والاحتقار باعتبارهم خونة ، في حين أن هؤلاء الذين كانوا يتلاعبون بالآراء التحررية النامية في العالم الخارجي كانوا يحرمون من رحمة الكنيسة .

وكان يلتصق بعقل الأفريكائز الصميم على الدوام صورة مجتمع الماضي المثالي الذي أخذه عن قصص « ألفورتريكر » التي كانت تدور حوادثها على النحو التالي : حينما حل المساء التفت عائلة بطيركية حول كبير العائلة بينما كان يقرأ من انجيل عائلي ذي غطاء جلدي وسماعته

جنوب أفريقيا



حدود استعمارية بريطانية سابقة

وهو يقول : لا يلوح في الأفق أى اثر لدخان مما يؤكد العزلة عن اقرب جار ، بينما يعيش عمال الفلاحة الوطنيون بعيدا عن الأنظار في الاكواخ المبنية من الطين دون أن تمسهم الحضارة أو المسيحية ، وتعيش الجماعات السوداء بعيدا في معازلها ولكنها مازالت تهدد رجال الله ولهذا يجب تعذيبهم من وقت لآخر ، في حين أن الملونين قد أبعدوا عن التفكير ، والهنود على وشك اعادتهم الى الهند ، أما المدن فما زالت مقاطعات ريفية يحكمها الكيرك ، والبريطانيون يحزمون حقائبهم تاركين أرض الله والمخلوقات التى تعيش عليها لتتلقى أوامرها من شعبه المختار .

وكان كل هذا بالطبع مجرد وهم وخيال . الا انه مع هذا يجب ادراك تلك المثالية الخيالية التى تجول بعقول الكثيرين من الأفريكانرز من أجل فهم الأحداث التى تجرى في جنوب أفريقيا .

وفي الواقع كانت الحياة قد تغيرت في جنوب افريقيا تغييرا جذريا في القرن العشرين . فبالرغم من أن مزارع الأفريكانرز كانت وما زالت قائمة في الفيلد الأعلى ، الا أن الكثيرين من ابنانهم ساروا في الاتجاه المضاد فانتقلوا من المزارع الى المدن . وازدادت الثورة الصناعية التدريجية صناعات ثانوية حديثة الى صناعة استخراج الذهب والماس التى أقلقت راحة الأفريكانرز وامנם . وحلت المدن الحديثة امثال جوهانسبرج ، وكيب تاون وبورت اليزابث وديربان محل القرى القديمة الفارقة في سبائها ، وانشئت شبكة واسعة من المراكز الصناعية تعتمد على عمل الأفريقيين والملونين . ولكن الصناعة لم تجند عمالها مستخدمة التقاليد المتبعة في صناعة التعدين . وهكذا ابتدأت الجماهير الصناعية الحديثة التى لا تنتمى الى أصل أوروبى ، والتى أصبحت أعدادها حينذاك تتعدى أعداد الأوروبيين المتمدينين ، ابتدأت في الحياة حياة فردية وعائلية في المراكز المتمدينة القريبة من المدن . وأنشأت هذه الجماهير من السكان المتمدينين بمقارنتها مع العمال المهاجرين الذين عملوا في المناجم لفترات محدودة من الوقت تحت ظروف شبه عسكرية ثم عادوا الى معازلهم . وقد كانت الحياة الصناعية علاوة على الثروة المعدنية هى التى خلقت اقتصاديات جنوب أفريقيا . وبمحض الصدفة مول هذا الاقتصاد الزراعة ذات الكفاية المنخفضة وبهذا جعل في الامكان الاحتفاظ بمستوى حياة الأفريكانرز التقليدي دون الاضطرار الى قيام ثورة زراعية .

وسارت الثورة الصناعية في جنوب افريقيا في نفس الطريق التقليدى .

من جهة عناصرها الأساسية ، ولكن السمات الاجتماعية الخاصة التي تتسم بها الدولة حولت من مداها الثورى ودفعت به عبر طرق ومسالك خاصة ، وعلى هذا حدث التدفق الطبيعى للسكان من المناطق الريفية الى المناطق المتمدينة وكذلك حدث نمو فى فئات العمال المهرة ، والنصف مهرة ، والعاديين . وثارت أنواع من الصراع الطبقي كما أنشئت المنظمات الصناعية بين أصحاب العمل والعمال وفى نفس الوقت امتلأت الأحياء الشعبية القدرة الواقعة فى المناطق المتمدينة بالنتائج الحتمية المترتبة على الثورة الصناعية مثل الأمراض والأزمات الاجتماعية والشعور بالتدمير .

الا أنه مع هذا ، فانه نظرا لأن البناء الاجتماعى للحياة فى جنوب أفريقيا كان قائما على أساس اللون ، فقد كانت آثار الثورة الصناعية أكثر ابتداء وأقل اعتباطا عنها فى أى مكان آخر ، اذ أنه نتيجة لهذه الحالة جذبت الثورة أصحاب الأعمال والعمال المهرة جميعا من المجتمع الأبيض ، أما العمال غير المهرة فقد كانوا جميعا من السود ، وظل العمال النصف مهرة ، لفترة من الوقت ، أكثر الطبقات امتزاجا ، فكانوا يتكونون من الأوروبيين والملونين ، والأفريقيين . ولكن سرعان ما تدخل العامل السياسى ليمنع البيض مهما كانت قدراتهم من الاقتناع بالعمل كعمال نصف مهرة أو عاديين . ولكن حيثما ، هددت المنافسة « الأبيض الفقير » فانهم كانوا يساندونه فى مواجهة حظه السيئ أو عجزه على حساب التقليل من مركز المنافسين من غير البيض ورفع مركز البيض عديمى الكفاءة . وفى نفس الوقت أصبح الفقر والظروف الاجتماعية المنخفضة محصورا فى غير البيض بطريقة مصطنعة . وبالطبع كانت توجد بعض الاستثناءات لهذه القاعدة العامة ، اذ أصبحت حفنة ضئيلة من التجار الهنود الناجحين فاحشى الثراء ، كما أن فئة قليلة من الحرفيين عملت على اختراق حواجز العجز فى كل مجموعة طبقية ، بينما حصل الملونون على مركز أفضل نسبيا بمقارنته بمركز الأفريقيين فى الكاب . ولكن هذه الاستثناءات بشت المزيد من الارتياح عبر الحدود اللونية العامة المطبقة فى جميع أنحاء الدولة .

وكانت نتيجة هذا التوجيه السياسى للثورة الصناعية حدوث تمزق فريد من نوعه فى هيكل التقدم الاجتماعى الكلاسيكى . ولهذا حدث صراع بين أصحاب الأعمال والعمال البيض فيما يتعلق بالأجور وشروط العمل . ولكن التعاون كان ضئيلا بين كل من العمال البيض والملونين فى الصراع الاجتماعى . وبدلا من هذا وجد العمال غير الأوروبيين فى الصنيع

الأوروبيين أشد المنافسين حدة حينما حاولوا احراز التقدم ، ذلك لأنهم كانوا يعتبرونهم أول المنافسين لهم حيثما طرحت الترقيات على بساط البحث . وفي بعض الأحيان استغل أصحاب الأعمال هذا الانقسام الموجود بين العمال ، وأحيانا أخرى كانوا يحاولون التغلب على الحاجز المصطنع الذي يقف أمام تدريب وترقية العمال غير البيض . مدركين الضرر وعدم الكفاءة اللذين يسببهما هذا النظام ولكن دائما كانت الاعتبارات السياسية تعلو على الاحتياجات الاقتصادية .

وفي نفس الوقت لم تصاحب الثورة الصناعية على الإطلاق ثورة زراعية مماثلة ، كما هو الحال في معظم الدول الأخرى : إذ ان النصيب الأصغر من الأرض الذي كان مخصصا للأفريقيين اعترضته عوامل التعرية المستمرة ، وظل يخضع لأبسط طرق الزراعة البدائية ، كما ان مزارع البيض ظلت على عدم كفاءتها ، ولكن المساعدات التي وفرتها لها الأرباح الصناعية كانت تشد من أزرها . ولم يكن من الممكن احداث أى تغيير جذري في الحياة الزراعية الا بتخليص الفلاحين الأفريكانز من نظرتهم المتخلفة ، وباستثمار رأس مال كبير في ادخال عنصر الحداثة على المعازل الأفريقية . وفي الواقع من الممكن أن يؤدي كل من هذين الاجراءين الى تقويض التقاليد الاجتماعية التي يتمسك بها المجتمع الأبيض في جنوب أفريقيا .

ولهذا كان المجتمع في جنوب أفريقيا عند اندلاع الحرب العالمية أكثر تعقيدا في تقسيماته الاجتماعية عن أى مجتمع آخر في العالم . وكانت توجد طبقتان متميزتان من أصحاب الأعمال ، وتتكون الطبقة الاولى من الممولين المتمدنين ورجال الأعمال ، وأصحاب المناجم والطبقة الثانية من الفلاحين الريفيين الذين لا يشتركون معها الا في القليل . اما الصناع البيض فكانوا يشكلون من أنفسهم طبقة عاملة اذا ما وقف أصحاب الأعمال في وجههم ، ولكنهم كانوا يعتبرون عادة أصحاب عمل بالنسبة للخدم الأفريقيين ، وخصوصا عبيدين يقفون في وجه تقدم العمال غير البيض . وفي الواقع كانوا يشكلون أرستقراطية عمالية . وأخيرا شكلت الجماهير الهائلة من عمال المناجم الأفريقيين ، والعمال الصناعيين ، والخدم والعمال الزراعيين والفلاحين القبليين الذين يعيشون عيشة كفاف ، شكلت الطبقة العاملة ، مضافا اليها الجاليات الملونة والهندية . ولكن هذه الطبقة تشتت أيضا وكان ينقصها الهدف الذي يربط بينها نظريا وعاطفيا أو عمليا .

وجعلت الأحداث التي وقعت في ثلاثينات القرن العشرين في الامكان .

وجود نسبة أكبر من التعاون بين قسمي الأفريكاز والبريطانيين من الطبقة الحاكمة أكثر من أى وقت آخر منذ تكوين الاتحاد .

وفرضت الأزمة المالية والعالية التى حدثت حينذاك تكوين حكومة ائتلافية بين هيرتزوج زعيم القوميين الأفريكاز ، وسمطس الذى كان حزبه يمثل الجالية البريطانية ، والمال ، والتجارة ، وجماعة الأفريكاز ذوو الأفكار الناضجة . وكان الثمن الذى تلقاه هيرتزوج لقاء اتباع منهج سمطس الاقتصادى أن استغل تأييد منافسه رغما عنه فى شطب الأفريقيين من سجلات الكاب الانتخابية ، وفى الحصول على سلطات جديدة ليطرد أكبر عدد من الأفريقيين من المدن . وفى تخصيص أماكن استيطان جديدة للأفريقيين تسمح بتكوين معازل أكثر اتساعا .

وأدى اندلاع الحرب الى تشتيت هذا التآلف وانهار معه التحالف الأفريكاني البريطاني ، لأنه بينما صمم سمطس على وجوب اتحاد جنوب افريقيا مع بريطانيا وفرنسا ، أعلن هيرتزوج عن وجوب حيادها . وحصل سمطس على غالبية ضئيلة ، فأصبح رئيسا للوزارة ، فى حين أن هيرتزوج اتحد مع مالان مكونا جبهة معارضة قوية متحدة . ولم تطل مدة الهدنة بين القوميين ، اذ أنه قبل وفاة هيرتزوج فى عام ١٩٤٢ انفصل هو وهافنجا عن مالان لكى يكونا حزب الأفريكاز ، ولكن بنهاية الحرب تعاون كل من مالان وهافنجا بدون ارتياح من أى من الطرفين ضد سمطس .

وأدت الآثار التى تركتها سنوات الحرب الى تفاقم جميع المشاكل الرئيسية فى جنوب افريقيا ، كما أدى النشاط الذى قامت به منظمات الأفريكاز القومية السرية وشعبه السرية مثل منظمة براندفاج والبرويدر بوند ، والجري - شيرتس والريدنجز - ديدبوند ، علاوة على الدعاية النازية التى نشرها الدكتور فيرفورد فى جريدة «الترنسفال» ، أدى الى تعميق الهوة بين أفريقيي جنوب افريقيا البريطانيين ، والقسم القومى من الأفريكاز . وأدى قانون تثبيت الأوضاع الصادر فى سنة ١٩٤٣ ، والذي يهدف الى اعاقه أى توسع فى مشروعات التجارة الهندية فى الترنسفال أو شراء الأرض فى ناتال ، أدى الى إثارة عدا « حى » يبلغ تعداد سكانه مليوناً من الهنود . وأدى انشاء الادارة الاستشارية للملونين فى نفس العام الى اشعال الآراء السياسية بين ملوانى الكاب الذين يبلغ عددهم مليوناً أو يزيد ، ذلك لخشيتهم أن يكون ذلك تدعيماً لأول تفرقة تشريعية لمجتمعهم .

الا أنه بالرغم من كل هذا كان تأثير الحرب على الاقتصاد القومى أعمق بكثير من هذا التفاقم الذى اكتنف العداوات القائمة فعلا . وقد

يظن الانسان من النظرة الاولى أن الاقتصاد القومي قد ساد الرخاء نتيجة لبواث الحرب ، اذ أن الدين القومي الخارجى قد أعيد بأكمله الى الوطن ، ودعم انتاج الذهب ضمان وصول الواردات . واتسع نطاق الصناعات الثقيلة والثانوية لمواجهة احتياجات الحرب ، الا أنه من جهة أخرى ، تطلب هذا التوسع ذاته عمالا مهرة جددا كان الحاجز اللونى قد وقف في سبيلهم ، ولطم التضخم الفئات الفقيرة خاصة من الأفريقيين لظمة قوية قاتلة ، اذ كان يوجد عجز مزمن في المساكن ووسائل الترفيه الاجتماعية الأخرى ، كما أن وسائل النقل كانت تعاني عجزا شديدا في المزيد من الامدادات ، وكانت الزراعة ما زالت راكدة وما زالت عاجزة عن سد احتياجات الشعب من المواد الغذائية . وكانت جنوب أفريقية دولة فقيرة بالرغم من ارتفاع المستوى المعيشى بين البيض ، فكانت الملايين الثمانية من الأفريقيين تعيش على متوسط دخل قدره عشرة جنيهات سنويا للفرد ، والمليون من الملونين على خمسة وعشرين جنيها للفرد ، بل ان المائة والخمسة والعشرين جنيها التى يعيش عليها الفرد من الملونين ونصف من البيض لم ترفع متوسط الدخل الفردى الا الى ستة وثلاثين جنيها .

والأهم من هذا كله ، أنه من الآثار العامة المترتبة على الحرب أن تدفق الناس من القرية الى المدينة . ففي السنوات العشر التى انقضت فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٦ تزايدت أعداد سكان مدينة جوهانسبرج من ٥١٩٣٨٤ الى ٧٢٧٩٤٣ ومدينة كيب تاون من ٣٤٤٢٢٣ الى ٤٥٤٠٥٢ ومدينة جيمستون من ٧٩٤٤٠ الى ١٢٨٩٧١ وبريتوريا من ١٢٨٦٢١ الى ٢٣٦٣٦٧ ، وكان الأفريقيون ينزحون الى المدن بنسبة أكبر من الأوروبيين ، اذا كانت النسبة المئوية لزيادة الأفريقيين في نفس الفترة ٥٧١٦٪ بمقارنتها بنسبة زيادة الأوروبيين التى تبلغ ٣١٥١٪ وأصبح عدد الأفريقيين الذين كانوا يعيشون في المدن حوالى مليونى نسمة وكانوا يتزايدون بنسبة خمسة في المائة سنويا . علاوة على هذا ، حدث تزايد ملموس في عدد الأفريقيين الذين يعيشون في المناطق الريفية الأوروبية ، تاركين في المعازل نسبة أقل من ٤٠٪ من الشعب الأفريقى . ولما كان العدد الأكبر من هؤلاء يعملون موسميا في المزارع ، فقد اضطروا الى ترك معظم أعمال الفلاحة في المزارع الأفريقية للنساء والأطفال والشيوخ . وأصبح واضحا حينذاك أن المعازل يمكنها فقط أن تقيم أود عدد ضئيل من المجتمع الأوروبى ، على أساس مستوى معيشى منخفض .

وبالاختصار ، كان من أكبر الآثار التى أحدثتها الحرب ، الاسراع فى العملية التى ابتدأت قبل الحرب والتى كانت تعمل على الدفع بعدد كبير من الشعب الأفريقى داخل أحضان الاقتصاد الأوروبى . وكانت المناجم والمصانع والمزارع تحتاج الى المزيد من العمال الأفريقيين . ولم يكن فى مقدور الكثيرين من الأفريقيين أن يظلوا على قيد الحياة الا بالعمل خارج معازلهم ، وانفصلت أعداد هائلة من الأفريقيين عن قبائلها وأصبحت من سكان المدن الدائمين . وأثبتت الظروف الاقتصادية الصعبة كذب ما زعمته ايدولوجية جنوب افريقيا من أنه يجب الفصل بين الحياة الأوروبية والأفريقية .

ان هذا الفصل الجذرى بين الاقتصاديات والأيدولوجيات هو الذى واجه جنوب افريقيا فيما بعد الحرب بما ترتب عليه من ظهور أعقد المشاكل وأعمقها . ولم تكن لديها الوسيلة التى قد تمكنها من اكتشاف امكانية التوفيق عن طريق المناقشة والاتفاق . وكان المجتمع الأبيض يتمتع بشكل من الديمقراطية البرلمانية يسمح لأعضائه بانتخاب ممثليه فى الجمعية العامة ومجلس الشيوخ . وكان شعب الأفريكانرز الريفى يتمتع بقدرته على انتخاب أعضائه بالاجماع ، ولكن عددا من القوميين البارزين وجهوا نقدا لاذعا تجاه النظام الديموقراطى الذى كان متبعاً أثناء الحرب ، وأعلنوا انه نظام دخيل على مبادئ الأفريكانرز ولكن بالرغم من هذا ، كان النظام البرلمانى عميق الجذور بحيث قدم للمجتمع منصة مناسبة تمكنه من حل خلافاته فوقها بالمناظرة والاقناع .

ولكن مع أن البيض كانوا يخضعون لقوانين برلمانية ، الا أن باقى الشعب كان يخضع لحكم استبدادى ، وعند اعلان الاتحاد احتفظت كل مقاطعة بطريقتها فى تمثيل غير الأوروبيين وهى التى تركت للأفريقيين والملونين الأكفاء فرصة القيد فى سجلات الناخبين بمدينة الكاب ، ولكنها لم تقدم أى تمثيل مباشر لغير الأوروبيين فى ناتال والترنسفال أو دولة أورانج الحرة . وفى عام ١٩٣٦ شطبت أسماء الأفريقيين من سجلات الكاب ، وأصبح يمثلهم بدلا من ذلك ثلاثة أعضاء منفصلين من الأوروبيين كتعويض لهم . وقام الأفريقيون بانتخاب أربعة شيوخ بيض بطريقة غير مباشرة من جميع أنحاء الدولة . أما الهنود فلم يتمتعوا بالتصويت فى البرلمان أو بممثلين عنهم وعلى هذا ففى نهاية الحرب أصبح يمثل الثمانية الملايين من الأفريقيين ثلاثة أعضاء من بين أعضاء الجمعية العامة التى تبلغ مائة وثلاثة وخمسين عضوا ، وأربعة شيوخ من بين الأربعة والأربعين عضوا ، وكان جميع الأعضاء المجلسيين من البيض . وحتى فانه بالنسبة للملونين الذين ظلوا فى

سجلات الانتخاب في مدينة الكاب فقد سمح للرجال فقط بممارسة الحقوق السياسية على شرط أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة .

وبهذا أصبح غير الأوروبيين في جنوب أفريقيا رعايا مستعمرين تحت سيطرة حكاهم البيض . وكان وجه الاختلاف الرئيسى بين الموقف في جنوب أفريقيا ونظيره تحت الحكم الاستعماري هو أن حكومة جنوب أفريقيا كانت تمثل شعب الدولة الأبيض بدلا من تمثيلها لجماعة انتخابية منفصلة عنها نسبيا وتنتمي للدولة المستعمرة . علاوة على هذا ، لم يكن لحكومات جنوب أفريقيا سوى القليل من العلاقات أو لم يكن لها على الإطلاق مع رعاياها المستعمرين علاقات شبيهة بتلك العلاقات التي كانت قائمة فعلا في معظم المستعمرات . وكانت الجماعات البيضاء وغير البيضاء تشبه معسكرين متعادين أكثر مما كانت تمثل قطاعين من أمة واحدة . وقد تم إنشاء « مجلس تمثيل المواطنين » كنوع من التعويض عن شطب أسماء الأفريقيين من سجلات الكاب الانتخابية في عام ١٩٣٦ . ولكن هذا المجلس لم يكن على الإطلاق أكثر من كونه مجلسا استشاريا ممثلا لقلة ضئيلة ، وفي نهاية المطاف أوقف أعماله لأجل غير مسمى لعدم استشارة الحكومة له . وكان يوجد الى جانب هذا بعض المنظمات السياسية غير الأوروبية مثل « المؤتمر القومى الأفريقى » الذى تكون فى عام ١٩١٢ ، وحزب « مؤتمر الأفريقيين جميعا » وهى منظمة صغيرة تكونت لمحاربة قوانين عام ١٩٣٦ . و « منظمة الشعوب الأفريقية » التى كانت تمثل الملونين . « وحزب المؤتمرات الهندية » ولكن بحلول الوقت الذى اندلعت فيه الحرب لم يكن بين أى من هذه المنظمات والحكومة أية علاقة على الإطلاق ، وقد مر لمشاكل جنوب أفريقيا أن تواجهها فئات متنافسة متعادية من الشعب لا تتحدث بلغة مشتركة .

لقد كانت تلك هى العناصر المكونة لمشاكل جنوب أفريقيا . ولكن ماذا كان شعور الناس الذين يهمهم الأمر تجاه تلك المشاكل ؟ .

ان الأفريكانرز كانوا يمرون بصعوبة ذات طابع خاص كان لها اثرها على الأقلية التى انبثقت عن عقيدة تصوفية انعزالية آمن بها أناس متزمتون تقليديون . وانقطعت معظم الروابط التى تربط بينهم وبين الدول الأصلية التى كانوا ينتمون اليها ذلك لانهم كانوا يتكونون أصلا من اللاجئين الهاربين ولأنهم فضلوا الحياة الانعزالية . وعلى هذا أصبحوا مجتمعا انفصاليا قوميا ذا طابع مميز ، ولم يعد أمامهم أى وطن آخر يلجأون اليه اذا ما واجههم أى تهديد خارجى . الا انهم مع هذا لم يبلغ

تعدادهم مليونان من الأنفس في بلد يعيش فيه ما يزيد عن عشرة ملايين من الأجناس الأخرى . واعتقدوا بأن الاندماج مع الآخرين سواء أكانوا سودا أم سمرا أم بيضا ، قد يؤدي إلى اختفاء شخصيتهم القومية ، في الوقت الذي أدى فيه مرور أجيال متعددة من التكيف إلى نبذهم باسمئزاز أية فكرة حتى ولو كان من شأنها أن تؤدي إلى تكبير نطاق مجتمعهم القومي ، وبدأ لهم أن يختارهم محدد بطريقتين هما : إما السيادة وإما الاندثار ، وبالرغم من أنه كان ينتاب الكثيرين منهم الرعب من القطعان السوداء ، لأنهم شبوا على أن تلك القطعان تنتظر الفرصة لاغتصابهم ، إلا أنهم كانوا يكون شعورا طيبا تجاه خدامهم الأفريقيين أو الملونين . أما أقلية الأفريكانرز الذين كانوا يتمتعون بنسبة أكبر من الذكاء ، خاصة من كان يتلقى منهم العلم في جامعة ستيلنبوشى اظهروا فهما لكل من الاجحاف اللوني العميق الذي يلقاه زملاؤهم وعدالة المطالب الأفريقية . وواجهوا المشكلة باقتراح انفصال الأجناس التام مع قيام سلطات حكومية كاملة لكل من المجتمعين ، علاوة على هذا فانهم أدركوا تماما الحاجة الكامنة في هذا الحل لتوفير الأرض ورأس المال اللازمين ، من مصادر بيضاء لو قدر للدويلات الأفريقية الحصول على فرصة البقاء ، وأخبروا اخوانهم البيض صراحة بأنه يجب عليهم أن يتعلموا الحياة دون الاعتماد على عمل الرجال السود .

ولكن كان يخيم على شفقة الأفريكانرز وطيبتهم وكبريائهم القومي شعور داهم بالخوف الشديد . وشعرت هذه الجالية بأنها محاصرة بملايين الأفريقيين الذين يعيشون في وطنهم علاوة على الملايين العديدة الأخرى في باقي أنحاء القارة الأفريقية ، واستجاب معظم زعمائها الدينيين والسياسيين لهذا الشعور من الرعب . وأدى شعورهم بالحاجة إلى السيادة العنصرية إلى اطلاق صيحة سياسية مضللة تنادى ببعث سيطرة البوير وهي ما يطلقون عليه Baaskap وأدت هذه الصيحة إلى افراق المشاعر النبيلة واحلال الشعور بالاستعداد لمواجهة المشاكل الواقعية الاجتماعية القاسية محلها .

وكان من الواضح أن القسم البريطاني أو المتحدثين بالانجليزية من الشعب الأوروبي أقل اهتماما بالسياسة عنه في الحصول على الأرباح ، إذ أنهم عاشوا في تلك الدولة أساسا لأنها يسرت لهم حياة أكثر راحة وغنى عن تلك التي يسرتها لهم بريطانيا . وكانت أمامهم فرص تحقيق أرباح طائلة في صناعة التعدين والصناعة والتجارة ، كما كان الدخل الحقيقي في المجالات الحرفية أكثر ارتفاعا والمنافسة أقل ووسائل

الترفيه الاجتماعى اكثر اغداقا ، وبالرغم من أنهم لم يكونوا بالطبيعة مؤمنين مثاليين بالعنصرية مثلما كان الأفريكانرز الا أنهم وجدوا أنه من الأفيد لهم ماديا المحافظة على الحواجز اللونية بنفس الصلابة . واتخذوا موقفا شبيها بذلك الذى اتخذه المستوطنون البيض فى روديسيا الجنوبية وكنيا مبررين هذا الاجحاف اللونى على أساس التخلف الأفريقى ، والمحافظة على مستويات حياة البيض او دفاعا عن الحضارة الغربية . أما فى ناتال حيث وجدوا أنفسهم على اتصال بأثرياء الهنود المتعلمين علاوة على الجماهير الأفريقية والآسيوية . فقد حدث رد فعل ذى طابع خاص تجاه التفرقة اللونية . ولكن بالرغم من ضالة ما يكمن فيه من الأفكار الأيديولوجية التى يؤمنون بها ، الا أنه كان متعصبا فى تصميمه على استخدام سلطته السياسية لقمع المنافسة الاجتماعية من جانب الجالية الهندية ، بنفس القوة التى كانت تتعصب بها القومية الأفريكانية .

ولكن مع هذا وجد بريطانيو جنوب افريقيا أنه بالرغم من استمرار حصولهم على الأرباح وتمتعهم بالراحة ، الا أن السلم الاجتماعى كان ينكمش على الدوام . وكانت الحياة فى مدن مثل جوهانسبرج وديربان حيث كانت تتركز أعداد كبيرة من البريطانيين ، تزداد اضطرابا على الدوام بسبب ردود الفعل العنيفة داخل مجتمع يقوم على التفرقة العنصرية . ودائما ما كانت تجرى عملية إعادة تقوية مزاليج الأبواب ، وقضبان الشبائيك ، والمنبهات التى تدق عند السطو . وأصبحت الأسلحة النارية من الضروريات المنزلية المسلم بها ، كما أصبحت سيدات المنازل تتلقين تدريبات على اطلاق النار فى حدائق المنازل . وأكثر من هذا ، فانه بالرغم من أن التشريع كان يعمل دائما على التفرقة العنصرية الا أن البريطانيين قد تعلموا بالتجربة أن القيود المفروضة على الحرية أصبحت تميل الى تخطى جميع الحدود . اذ أن السلطات التنفيذية التى حصلت عليها الحكومات من أجل اخماد معارضة غير الأوروبيين تجاه السيطرة البيضاء ، ابتدأت بالضرورة فى تقييد حرية البيض الشخصية تماما مثلما قيدت حرية غير البيض ، وأغمض الكثيرون من البريطانيين أعينهم واكثروا من اقامة حفلات « البريدج » ، ولكنهم وجدوا أنهم مضطرون الى تكرار افماض أعينهم بشكل متزايد . ودائما ما شعر بريطانيو جنوب افريقيا بأنه لو أصبحت الظروف لا تطاق ، فلديهم ملجأ آخر ينتظرهم فى بريطانيا .

ولكن ، بالرغم من الحمى التى أصابت الحياة الأوروبية ، كان يوجد

على الدوام رجال ونساء داخل المجتمعات الأفريقية والبريطانية يحاربون ضد تيار الرأي العام . وكان ذور العقول المتحررة في جنوب أفريقيا أكثر عددا عنهم في أى مكان آخر من القارة . وكانوا يتراوحون بين من يعطف منهم على الشيوعية أو النظرية الماركسية وبين من يؤمن بالاشتراكية الديمقراطية ، وبين رجال الصناعة الأحرار أو المحافظين ذوى الضمائر القلقة . وفي الامكان وجود هؤلاء في جميع دروب الحياة خاصة بين رجال الحرف . وكانت تميل حياتهم المدمرة للبدع والأوهام الى القلق . وشعر الكثيرون منهم بضرورة مغادرة الدولة اما من أجل الشعور بالراحة الذهنية ، او من أجل راحة عائلاتهم . وكان مأزق الأفريكان الأحرار أكثر قسوة لأنه لم يكن فقط أكثر عرضة للوقوع فريسة كشبيهه البريطانى بل وأيضا لم يكن أمامه أى وطن آخر يمكنه ان يلوذ اليه . ولكن ويليام شراينر قاد حملة المعارضة ضد ما تضمنه قانون الاتحاد الصادر في عام ١٩٠٩ من تفرقة عنصرية ، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا أصبح له اتباع تحرريون داخل مجتمع الأفريكان ذاته .

وكانت الفجوة بين الطرفين الاجتماعيين في المجتمع الهندى أكثر اتساعا عنها في أى مكان آخر من مجتمع جنوب أفريقيا ، فكانت تتمتع حفنة منهم بالثراء الفاحش ، وتحيا حياة الترف بالرغم من خضوعها للقيود العنصرية ، في حين أن جماهير الشعب كانت تعيش في نفس الظروف المنحطة التى يعيش فيها الأفريقيون في الأحياء القذرة من المدن أو في الأكواخ القائمة في الريف ، هذا علاوة على وجود طبقة متوسطة لها وزنها كانت تضم كل من أصحاب الحرف والتجار ، وكان الشعور بالغيرة من الظواهر المألوفة بين الهنود والأفريقيين لأن الأفريقيين كانوا يشكون دائما في رفع التجار الهنود للأسعار بشكل فادح علاوة على وجود نوع من العداء العنصرى بين المجتمعين . وأصبح هذا التوتر واضحا جدا خاصة بعد الحرب ، وعلى وجه الخصوص في اقليم ديربان ، وقد اهل من شأنه دعاية الأفريكان القومية التى كانت تسرى بين الأفريقيين لاثارتهم ضد الهنود .

ومن المحتمل أن الهنود الذين يتمتعون بوعى سياسى خاصة بين المجموعة الحرفية ، كانوا يشعرون بالتفرقة العنصرية بدرجة أعمق مما يشعر بها أى جنس آخر . انهم لم يشعروا فقط بطعنة موجهة الى شعورهم بالفخر بحضارتهم القديمة حينما عاملهم البيض الأقل منهم ثقافة نسبيا على أنهم مواطنين أقل منهم شأنًا ، بل وأيضا كانوا يعيشون تحت تهديد دائم بطردهم من الدولة التى ولد فيها معظمهم وتربى

وترعرع . ذلك لأن جميع الأفريكانرز وعدد كبير من البريطانيين رأوا عدم أحقيتهم في البقاء في جنوب أفريقيا . وكانوا يضعون الكثير من المشروعات من أجل إعادة توطينهم في الهند . وكانوا هم الجنس الوحيد من بين الجماعات البشرية في الدولة الذي حرم من أى نوع من المشاركة في الانتخابات البرلمانية . وارتضى الكثيرون من أثرياء الهنود بأن يشتروا راحتهم لقاء تحملهم الإهانات من وقت لآخر . أما الجماهير فكانت تفكر في مسائل العمالة والأجور والمساكن أكثر مما تفكر في السياسة . ولكن الرجل الهندي المتعلم المرفه الشعور كان يشعر بذل عميق يتزايد ليصبح شعورا بالاستنكار المرير .

وكانت جماعة الملونين في الكاب تعاني موقفا تراجيديا في بعض أحوالها . فكان أعضاؤها يتراوحون في مظهرهم بين اللون القريب جدا للأفريقيين الى من قد يظنهم الانسان من البيض . انهم نتاج قرون ثلاثة من الاختلاط الجنسي ، عاشوا ليبرهنوا على أنه ليس هناك ثمة داع لأن ينفر جميع سكان جنوب أفريقيا البيض من الحياة المشتركة مع سكانها غير البيض . وعادة ما كان الأخوة والأخوات ذوو ألوان متفاوتة لدرجة أنهم كانوا مضطرين للذهاب لمدارس مختلفة والبقاء منفصلين . ولزمن طويل قبل المجتمع الأبيض خجلا انتماء جماعة الملونين له باعتبارهم أقارب فقراء ، ولكنه لم يعاملهم مطلقا على أنهم متساوين معه ، بل على أنهم فرع تعس ليس له الحق الا في حقوق محدودة . ودائما ما كان سمطس يستشير زعيمهم الشهير الدكتور عبد الله عبد الرحمن ويتبادل معه المصلحة وذلك بحث من يتمتع بحق الانتخاب من شعبه على الادلاء بصوته لصالح حزب سمطس .

ولكن مجتمع الملونين لم يكن له أفق يتطلع اليه او آمال يعمل على تحقيقها في المستقبل . فقد حصل بعضهم على مكانة اجتماعية باعتبارهم صناع مهرة ، وأصبح عدد آخر من بينهم صناعا حرفيين يقومون بخدمة مجتمعهم ، بينما ظلت الأغلبية الباقية تسكن الأحياء القذرة دون أن تحرز أية مهارات . ولكنهم كانوا جميعا منبوذين لدى كل من البيض والسود على السواء ، ولهذا فأيا كان الطرف الذي يحرز النصر في نهاية المطاف في معركة الأجناس ، فهو يحكم على الملونين بالطرد ، وأدى هذا اليأس الى اغراق جيل الشباب بصفة متزايدة في التأمل الباطني وتفكيره في تكوين جماعات حزبية ، وفي أثناء الحرب ازدادت مجهوداتهم السياسية الضئيلة . فكان يحاول بعضهم الاحتفاظ بعلاقات ضعيفة مع العالم الأوروبي ، بينما كان يحاول البعض الآخر التمسك بشخصية ملونة

مستقلة ، ولكن الباقين حاولوا الاشتراك مع الأفريقيين في تكوين جبهة مشتركة غير أوروبية . ورأى الكثيرون من الشباب الملونين أن فرصتهم الوحيدة في سعادة المستقبل تكمن في الهجرة .

وأخيرا ، هل يمكننا محاولة فهم مشاعر الأفريقيين ؟ انه مهما كانت درجة التجانس الموجودة بين الجماعات الجنسية الأخرى ، فانه من المؤكد أنه لا يوجد أى تجانس على الإطلاق بين الأفريقيين . حقا ، قد يكون من غير المجدى أن نفهم أن الأفريقيين يشكلون مجتمعا قائما بذاته ، ذلك ان لم يعترف الانسان بأن اللون المشترك ، والأصل السلالي أو القصور الاجتماعى تعتبر سمات اجتماعية . فلقد كان الأفريقيون أما رعاية قبليين أو مزارعين ، أو أطباء ، أو مدرسين ، أو عمال مناجم أو عمال زراعيين ، أو خدم ، أو عمال فى الخدمات العامة ، أو زعماء ، أو محامين ، أو يقومون بأى عمل قد يطرأ على بالك ، أو رجال عصابات أو بلا عمل على الإطلاق . وكانوا يعيشون فى « الكروول » فى معازلهم ، أو فى أكواخ ، على هوامش المدن أو فى شقق مستأجرة فى منازل محترمة ، أو فى « عشش » بجوار المزارع . وكانوا يتحدثون بلغات عديدة مختلفة ، وكانت عاداتهم القبلية متباينة بشكل شاسع ، وكانوا يتدينون بعدد هائل من الديانات . وحتى حالتهم الاجتماعية كانت تتباين فى أجزاء الدولة المختلفة .

وعلى هذا لم يكن من الممكن أن يكون هناك شيئا يسمى الرأى العام الأفريقى . ومنذ عام ١٩١٢ حاول حزب المؤتمر القومى الأفريقى تنظيم المطامح الأفريقية وتوجيهها الى حياة أفضل أكثر تكريما ، وحرية ، ولكن تأثيره كان محدودا الى حد كبير بجماعة الأفريقيين الضئيلة العدد التى تعيش فى المدن ، وتتسم بوعيتها السياسى وكانت الشعوب القبلية التى تعيش فى المعازل تبدل معظم جهودها محاولة أن تقتطع بالكاد ما يقيم أودها من أراض فقيرة ، علاوة على أنها كانت جاهلة بوسائل الزراعة الحديثة . أما معظم الشباب فكانوا يقضون معظم أوقاتهم فى معسكرات التعدين . وفى تلك المعسكرات كانوا يعرفون أحيانا شيئا عن قوة الطاقة العاملة ، ولكنهم كانوا بوجه عام يوضعون تحت سيطرة حازمة منفصلين عن اخوانهم المتمدنين . وقد طبع معظم العمال الزراعيين على تقبل السيطرة البيضاء ، ذلك لأنهم تربوا فى جو مشحون بالخضوع للسيد الأبيض . أما فى المدن فكانت تحدث اضطرابات عديدة تنبعث عن الفقر وتهول التفرقة العنصرية من شأنها ، ولكن نادرا ما كان يوجد تنظيم محدد ، وكانت تعبر هذه الاضطرابات عن نفسها بارتكاب الجريمة

واستخدام العنف . ولو ختى فى داخل المجتمع الأفريقى ذاته تماما
مثلا كانت تفعل تجاه البيض . وكانت أكبر نسبة لمن لديهم وعى سياسى
توجد ، كما هى العادة بين رجال الحرف ذلك لأنهم حصلوا على قدر من
التعليم . ولأنهم كانوا يشعرون بأن الكرامة مسألة شخصية ، ولأنه كان
يتوفر لديهم وقت فراغ أطول من غيرهم ، ولهذا فإن الدافع على الثورة
كان يتباين بشكل جدرى فى أشكاله التى يتخذها .

ولما كانت جنوب أفريقيا دولة صناعية ، فقد يسرت لكثير من مواطنيها
الأفريقيين مستويات مادية أعلى منها فى أى مكان آخر من القارة ، ولكن
وجود قوانين المزور ، وتحريم تنظيم النقابات العمالية ، وانتشار العجز
التشريعى والمدنى ، والاضطهاد البوليسى ، علاوة على الفقر المزمن
فى المعازل والقذارة المنتشرة فى المدن خلق موجة هائلة من التبرم . ولكن
بمجرد ما أن أصبح الشخصيات التى انبثقت الى حيز الوجود قادرة على
تخصيب تلك الموجة وتحويلها الى معارضة واعية فستصبح جميع عناصر
الثورة متوفرة ، وفلا صمم قليل من الأفريقيين على تحقيق هذه الطاقة ،
ولكن الزعماء البيض كان لديهم نفس القدر من التصميم على تحطيمها .

وكان الكيان الاجتماعى - الاقتصادى بأكمله فى جنوب أفريقيا
مضطربا لدرجة أن الولاء الطبقي تفرق فى تيارات عديدة متضاربة - اذ أن
أحدى قطاعات المجتمع وهو قطاع الأفريكانرز الريفى ، لم يخرج على
الاطلاق من مرحلة الاقطاع . واتخذت الثورة الصناعية التى تلت اكتشافه
الماس والذهب مكانتها الى جانب هذا الاقطاع ولكن نادرا ما كانت
الثورة الصناعية تهدد بل انها لم تدمر على الاطلاق الاقطاعات الريفية
التقليدية . ولهذا تقاسم الدولة رأس المال الصناعى والنقدى من جهة
مع الاقطاع الزراعى من جهة أخرى . وظلت اعنة الأمور السياسية فى
أيدى رجال المجتمع الريفى الى حد كبير . وأفلحت صناعة التعدين على
حساب العمل الرخيص الذى كانت تقدمه فئة العبيد الأفريقيين ، ذلك لأن
المناجم تختلف عن الصناعة فى انها تستطيع ان تستفيد من العمال غير
المهرة . وهنا التقت المرحلتان المتتاليتان للثورة الاجتماعية قسرا عنهما ،
بالرغم من أنهما تعتبران خصمين متنافرين فى أى مكان آخر .

وكان نتيجة لهذا التحالف العجيب ان انقسم هؤلاء الذين كان من
المتوقع أن ينضموا الى المعركة القائمة ضد سادة الصناعة الجدد .
وتفشيت عدوى المفاهيم الجنسية التى يؤمن بها اقطاع الأفريكان الى

طبقة البروليتاريا الصناعية ذات البشرة البيضاء ، التي انحدرت معظمها من عائلات أفريقية . وعلى هذا ، بالرغم من وجود صراع على المسرح الصناعي بين أصحاب المناجم وعمالها ، وبين أصحاب رءوس الأموال الصناعية وعمالهم ، فقد كان هذا الصراع في القطاع الأبيض من المجتمع . أما جمهرة طبقة البروليتاريا السوداء فقد عزلت عن قصد بعيدا عن هذا المجال ، وحينما وجدوا أن حياتهم العمالية أصبحت لا تطاق كما هو الحال أثناء اضراب المناجم الذي وقع في عام ١٩٤٦ ، لم يعد يراودهم الأمل في تلقى أية مساعدة من زملائهم البيض . واتخذ العمال البيض موقف المتفرج حينما أرسل سمطس وحكومته التي تساندها الرأسمالية قواتهم لدفع الأفريقيين داخل المناجم أو لاجبارهم على الخروج الى سطح الأرض حينما لجأوا الى حيلة البقاء تحت الأرض . ومثلما نجح الاقطاع في الحصول على هدفه من الرأسمالية عدوته التقليدية ، ومن ثم لم يقتصر فقط على مجرد البقاء بل والانتعاش أيضا ، فكذلك استراحت الرأسمالية ذاتها في اطمئنان معتمدة على الانقسام القائم بين قوتها العاملة المتنافسة .

وسرت عدوى عداوة العمال البيض للسود داخل الحياة السياسية ، فكان حزب عمال جنوب أفريقيا يمثل مصالح العمال البيض . وكان من المتوقع لهذا الحزب أن يقصف بشرور الرأسمالية ، ولكنه اشترك مع القوميين في عام ١٩٢٤ ليكون حكومة عنصرية ، كما أنه أظهر نفس الاتجاه حينما فرض سيطرته على مجلس مدينة جوهانسبرج في سنة ١٩٤٧ ، وعندئذ دعم نفسه مع غير الأوروبيين باستخدامه قوات البوليس لطردهم العمال الأفريقيين من مدينة الاكواخ التي كانوا قد اقاموها لأنفسهم حينما لم يجد أعضاء الحزب أمامهم الفرصة المواتية لاجاد منازل لهم .

ومن الكذب أن ندعى بأن الجماهير غير الأوروبية كانت قد ابتدأت حتى تلك اللحظة في تنظيم نفسها على أي أساس اشتراكي . فقد كان لزعماء المؤتمر الوطني الأفريقي نظرة بورجوازية واضحة ، بل لم يكونوا قد أدركوا حتى ذلك الوقت مبدأ المساواة ليكون هدفهم ، وقصروا أنفسهم على أهداف أساسية برجوازية مثل أحقيتهم في الملكية الخاصة ، وحقهم في ممارسة التجارة ، وامتلاك الأراضي الزراعية ، والمشاركة في الحياة السياسية .

وعلى هذا لم يكن الموقف في جنوب أفريقيا في فترة ما بعد الحرب يحتوي على البذور التي تؤدي الى حل مشاكله في المستقبل . ولم يكن

في الامكان بحث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية البحتة على أساس المنطق السياسي ، ذلك لأن المجتمع لم يكن مقسما أساسا طبقا للمصالح الاقتصادية ، بل انه كان مقسما طبقا للون ، وقدر لمعارك هذا المجتمع أن تنشأ بين معسكرين عنصريين متعادين ؛ فطمسوا بهذا المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية التي واجهت السكان .

وأصبحت المشكلة المحيرة التي تواجه حكومة سمطس هي اتخاذ مشكلة الجنس حلا بديلا لمواجهة المشاكل القومية البحتة . وبدلا من قيام حكومته باتخاذ حل حاسم لمشاكل الاسكان والصحة في كل من ناتال وترنسفال ، أصدرت قانون تثبيت الأوضاع سنة ١٩٤٣ الذي حرم لمدة ثلاث سنوات أى توسع في التجارة الهندية في الترنسفال كما حرم شراء الأرض في ناتال . وأدى انشاء الادارة الاستشارية للملونين في نفس العام الى تيقظ سكان الكاب الملونين الى وجوب توقع عزلهم هم أيضا . وفي العام التالي كشف سمطس عن موقفه تجاه مشكلة التمدن المتزايدة ، وتنبا - عرضا - بالتشريع القومي ، باعلانه وجوب إيقاف تيار الزحف الأفريقي نحو المدن ؛ وبوجوب إعادة العاطلين منهم الى المنازل ، ومعاقبة كل شخص يحاول تعليمهم النظريات الهدامة بكل قسوة .

وعلى هذا يكون البناء قد تم تشييده قبل نهاية الحرب ، وشاهدت الفترة التالية للحرب مباشرة مجرد استمرار للاتجاهات الحكومية العنصرية بالرغم من أنها كانت يجب ان تركز لعملية إعادة البناء . وفي مهاجمة الشرور الاجتماعية بكل عزم . وفي عام ١٩٤٦ حينما حان الوقت لانتهاء العمل بقانون تثبيت الأوضاع تقدم سمطس بقانون ملكية الأرض للآسيويين ، وقانون التمثيل الهندي . وأدى هذا الاجراء الى تقييد حق الهنود في شراء الملكية الأوربية في ناتال بشكل جذري ، في حين أنه - منحهم هم وهنود الترنسفال الحق في أن يمثلهم شيخ منتخب وشيخ معين علاوة على ثلاثة أعضاء بيض يمثلونهم في الجمعية العمومية يتم انتخابهم جميعا طبقا لجدول انتخاب عام قائم بذاته . علاوة على هذا ، فقد حصل هنود الناتال على حق انتخاب عضوين من جنسهم ليمثلهم في المجلس الاقليمي .

وقام بمهاجمة مواد هذا القانون بكل عنف حزب القوميون بزعامة « مالان » ، وحزب الدومنيون الاستعماري المتطرف المدافع عن البريطانيين . الشديد الايمان بالعنصرية ويستمد معظم قوته من ناتال . ومن جهة أخرى تقبل البعض هذا القانون فقط باعتباره حجر الأساس للحقوق الهندية الذي أرساه هوفمير نائب سمطس المتحرر . ولكن منظمة الهنود.

ذاتها المسماة بحزب مؤتمرات هنود ناتال والترنسفال أعلنت سخطها الكامل على هذا القانون ، اذ وصفه الدكتور يوسف دادو زعيم الترنسفال بأنه « عرض كاذب لامتياز صنوري » ، وبأنه « محاولة شيطانية لخنق الهنود اقتصاديا والتقليل من شأنهم اجتماعيا ، ولهذا لم يقبل هذا العرض الكاذب ولم ينفذ هذا القانون على الاطلاق .

وفي نفس العام استنكر الأفريقيون أيضا سياسة حكومة سمطس ، اذ انه بعد أن شطب أسماء أفريقي الكاب من جدول الانتخابات العامة في عام ١٩٣٦ منحهم حق تكوين مجلس تمثيلي وطني كتعويض لهم . وكانت هذه الهيئة انتخابية . ولكن ، بما أنها كانت مقصورة على وظائف استشارية فقد نبذها المجاهدون الأفريقيون . واستغل سمطس وجود هذا المجلس كبرهان على أن الأوروبيين كانوا يعلمون الأفريقيين طريقة الحكم الذاتي ، ولهذا شعر بضربة قاضية للصورة العامة التي رسمها في ذهنه حينما قرر أعضاء هذا المجلس المعتدلين تأجيل أعمال هذا المجلس لأجل غير مسمى بعد أن أثار غضبهم المعاملة التي لاقاهم الأفريقيون الذين أعلنوا اضرابهم في المناجم في عام ١٩٤٦ ، وبعد أن واجهوا اهانات متكررة باصدار تشريعات تعمل على التفرقة العنصرية وأصبحوا مؤمنين بأنهم لن يحصلوا مطلقا على سلطات حقيقية .

وفي ذلك الوقت تقريبا أصبحت السياسات المتبعة في جنوب أفريقيا من المشاكل العالمية . وكان سمطس واحدا من الواضعين الأساسيين لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولكن لم يمر عام واحد على قيام هذه المنظمة حتى وجد سمطس نفسه متهما امامها بسبب اتباع سياسته التعصبية ، وهاجمت المسز بانديت شقيقة نهرو موقفه من الهنود بكل عنف وتلا ذلك المقاطعة الهندية الاقتصادية . ووجهت الى سمطس أيضا صراحة تهمة رفضه اخضاع اقليم جنوب افريقيا للموضوع تحت الانتداب لاتفاق الوصاية الذي عقده مع هيئة الأمم المتحدة . وكان في الواقع ، قد وعد الأوروبيين الذين يعيشون في جنوب غرب افريقيا بضرورة تمثيلهم في البرلمان الاتحادي ، وعبر عن أمله في ضمان وحدة الاقليم الشاملة مع جنوب افريقيا . وادعى بأن الاستفتاء العام الذي أجرى يدل على أن غالبية الأفريقيين كانت تؤيد هذه الوحدة بالرغم من ضالة عدد من نظر الى الطريقة التي تم بها الاستفتاء نظرة جدية .

ولكن حينما هوجمت هذه السياسة في الأمم المتحدة لم يفعل سمطس شيئا سوى ما وعدهم به بتقديم تقرير لمجلس الوصاية خاص

بإدارته للأقليم . ولما كان جنوب غرب أفريقيا قد وضع تحت انتداب عصبة الأمم ، أصبح من الواضح أن الأمور المتعلقة بإدارته . ووضعها السياسى ، ورفاهية شعبه ، تقع مسئوليتها على العالم بأكمله . ولكنه كان من الواضح فعلا أن الخمسين ألف أوروبى الذين يعيشون فى ذلك الاقليم علاوة على الحزبين الرئيسيين فى جنوب أفريقيا كانوا يرمون الى ادخال الاقليم فى وحدة مع الاتحاد ، مع وضع السكان الأفريقيين تحت السياسة العنصرية المتبعة فى جنوب أفريقيا . واكسب موقف سمطس فى الأمم المتحدة شعبية منقطعة النظير بين الأوروبيين النابسين له بل ان مالان حثه على سحب جنوب أفريقيا من عضوية المنظمة .

وفى عام ١٩٤٨ انتهت فترة حكم البرلمان الذى تم انتخابه أثناء ذروة الحرب فى عام ١٩٤٣ واستعدت الأحزاب لاجراء انتخاب عام . وكانت هناك دلائل متزايدة من الانتخابات الفرعية التى اجريت على أن الحزب المتحد بزعامة سمطس كان يفقد التأييد ، ذلك لأن الكثيرين من الأفريكانرز كان قد ثار غضبهم عندما رأودهم الشك فى أن سمطس كان يهدم أسس وحدة دولة الأفريكانرز باتخاذ مثل تلك الاجراءات الخاصة بحرمان البرويدربوند Broederbond الكارهين للأجانب قانونا من الخدمة العامة ، ومنح الهنود حق التصويت . وتقدير المزيد من المال لتعليم الأفريقيين . وظن الكثيرون من الصناع البيض أن الحزب المتحد لن يحميهم كما يجب من المنافسة غير الأوروبية لأن مؤيديه الرأسماليين كانوا يحتاجون الى الطاقة العاملة واعتبروا هذا الحزب ممثلا للأثرياء البيض أكثر مما كان يمثل الفقراء منهم ، أما سكان الكاب الملونون الذين تعتبر أصواتهم ذات أهمية خاصة فى عدد المقاعد ، فقد شعروا بالعداء تجاه اجراءات التفرقة الحديثة .

وكانت كل هذه الأمور اعتبارات انتخابية ، أما من وجهة النظر الثاقبة فى مستقبل جنوب أفريقيا ، فأننا سنجد أن التهمة الموجهة ضد حكومة سمطس هى أنها لم تواجه على الاطلاق المشاكل الحقيقية التى كانت تهدد بتدمير المجتمع . ولقد كشفت لجنة فاجان التى عينها سمطس لتكون بمثابة هيئة بديلة للاجراءات الحكومية التى تتخذ فى معالجة الأخطاء التى تظهر بصورة متكررة ، كشفت عن المدى الذى وصلت اليه الفوضى الاجتماعية التى خلقها النقص الحادث فى المساكن المدنية ، والحالة الصحية المتدهورة ، وقوانين المرور المعقدة ، والفشل فى تيسير الأمور أمام تدفق الأفريقيين الهائل داخل المدن ، بل وافلات زمام السيطرة عليهم ، وسمة التبذير التى انطبعت بها القوى العاملة المهاجرة .

لقد كان سمطس ضحية للمجتمع الذي كان يعيش فيه ، فكانت دائما ما تحدوه الرغبة في أن يفعل شيئا ولكنه لم يتمكن مطلقا من السيطرة على القوى الاجتماعية داخل مجتمعه . وبالرغم من أنه كان مزودا بعقل وتجربة كشفاه عن انقسام جنوب أفريقيا بين الاضطهاد العنصرى والحاجة الاقتصادية الا أنه سمح لنفسه بالهروب من تلك المشاكل واللياذ بمشاعر عنصرية ارسنقراطية بدلا من مواجهة حقائق غير مرغوب فيها ، ولهذا فقد ارتضى أن يدفع الثمن الذى طلبه منه أتباعه من الأفريكانرز لى يضمن التأييد الذى يحتاج اليه للحصول على السلطة فى الوقت الذى وقع فيه ضحية للاغراء فقبل أن يلعب دورا عالميا كحل بديل لمواجهة مسئولياته الداخلية ، ونتيجة لهذا أصبحت التفرقة العنصرية أكثر عنفا فى أواخر فترة حكمه عنها فى أوائلها ، ولعب هو نفسه دورا ايجابيا فى ارساء الأسس التشريعية والادارية التى مكنت القوميين من بناء مجتمعهم القائم على التفرقة .

ولكن بالرغم من معاناة سمطس من الضعف الانتخابى والفشل الادارى ، الا أن فردا لم يتوقع على الإطلاق هزيمته فى انتخابات سنة ١٩٤٨ ، اذ عقد حزبه المتحد تحالفا انتخابيا مع حزب العمال بزعامة جون كريستى ، وبالرغم من أنه فقد ولاء أتباعه العمال الأكثر ايمانا بالعنصرية ، وفقد كذلك ولاء الحزب الاستعمارى ، الا أن هذه الجماعات لم تكن تتمتع الا بتأثير ضئيل بين الناخبين .

وكونت المعارضة أيضا حلفا انتخابيا ، اذ أن الحزب القومى بزعامة مالان ، وحزب الأفريكانرز بزعامة هاثنجا اتفقا على هدف مشترك وهو حاجتهم الى المحافظة على الحضارة البيضاء تحت صيحة التجميع الكامنة فى كلمة الأفريكانرز الحديثة « التفرقة العنصرية » .

وجرت المعركة الانتخابية ذاتها فى زوبعة من المشاعر العنصرية ، دون أن يواجه أى فرد منهم المشاكل القومية الحقيقية . وهاجم القوميون « التحرر » الذى انطبع به الحزب المتحد ، مركزين هجومهم على شخصية « ج . ه . هوفمير » نائب سمطس ، الذى كان يود الحصول على السلطة حتى يتخذ اجراءات اجتماعية معقولة ويضعها موضع التنفيذ ، ولكنه كان يرضى نفسه فى كثير من الأحيان بالتهديد المتكرر باستقالته من الحكومة . ودافع الحزب المتحد عن نفسه ضد هذا الهجوم بمحاولته اقناع الناخبين بتمكنه من الدفاع عن الحضارة البيضاء أفضل من القوميين .

ولدهشة الجميع احرز التحالف القومى - الأفريكانى النجاح فى ذلك

اليوم بأغلبية خمسة مقاعد ، ولكننا لو اخذنا عدد المقاعد القروية والانتصارات العظيمة التي احرزها الحزب المتحد في عدة دوائر انتخابية متمدينة لوجدنا أن سمطس ومؤيديه قد تفوقوا على معارضيهم بما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ صوت ، ولكن مع هذا حصل القوميون على خمسة وعشرين مقعدا والحزب الأفريكاني على سبعة مقاعد في الحكومة ؛ ونتيجة لهذا وجد الحزب المتحد نفسه غير ممثل في الدوائر الانتخابية المتحدة باللغة الأفريكانية .

ومن أجل خدمة الأغراض الانتخابية لم يعد المصطلح الحديث المسمى « بالتفرقة العنصرية » يعنى أكثر من كونه ترجمة أكثر شمولاً لفكرة « البعث الأفريكاني » التقليدية المسماة « Baaskap » أو السيادة البيضاء . وقد قدر لهذا المصطلح أن يتخذ مغزى فكرى وسياسى أكثر عمقا - وقد حل المستر جستس فاجان الراى السائد في جنوب أفريقيا حينذاك في تقريره الذى نشره في عام ١٩٤٨ ، بالعبارات التالية : « هناك جناح من المدافعين عن سياسة يمكن أن نطلق عليها سياسة الفصل التام ، والهدف الذى يصبون اليه هو الانقسام الاقليمى الكامل بين الأوروبيين والوطنيين ، حتى يكون في جنوب افريقيا في نهاية المطاف اقليم لا يوجد به أى وطنى على الإطلاق ، واطليم آخر لا يمكن أن نعتبر فيه أى أوروبى ساكنا مستديما . . اما في الجناح الآخر فيمكننا ان نضع هؤلاء الذين يرون بوجوب عدم وجود أية تفرقة سواء في الناحية القانونية أو الادارية . أما الراى الثالث ، فيمكننا أن نضعه بين هذين الرايين اللذين ذكرناهما بعاليه ، وهو الذى يرى بأن كل من المجتمعات الأوروبية والوطنية المنتشرة بين أرجاء الدولة كما هو الحال في الوقت الحاضر ، ستستمر في بقائها على الدوام جنباً الى جنب ؛ ولهذا يجب الاعتراف بدوام التشريع في اعتباره ، والتي تجعل من الضرورى بل ومن المناسب اتخاذ اجراءات الفصل بينها في الأمور الادارية . »

وكان الحزب المتحد هو المعتنق لوجهة النظر الأخيرة هذه ، في حين كان يعتنق وجهة النظر الثانية حفة من الاحرار البيض والاشتراكيين والشيوعيين ، والزعماء غير الأوروبيين ، أما الراى الأول فهو ذلك الراى الذى ينطبق الآن على المصطلح « تفرقة عنصرية » .

ونظرية التفرقة العنصرية التى تعنى بكل بساطة « الانفصال » ، انبثقت فكراً عن جماعة من طلبة جامعة ستيلنبوش ، اذ انهم كونوا منظمة تعرف باسم « ادارة جنوب أفريقيا للشئون العنصرية » ؛ وتعتبر هذه المنظمة منافسة « للمنظمة المتحررة للعلاقات العنصرية » القائمة في

جوهانسبرج . وكان من بين أعضائها المؤسسين عدد كبير من وزراء المستقبل ، ولكن البروفيسور ايزيلين كان الرأس المدبرة لتلك المنظمة وقد أصبح فيما بعد السكرتير الدائم لإدارة شؤون المواطنين . وكان البروفيسور ايزيلين هو الذى وضع التعريف الفكرى الكلاسيكى لنظرية « التفرقة العنصرية » مستخدما العبارات التالية ، فقد عرف أولا المصطلح « جنس » على أنه « مجموعة طبيعية كبيرة من الناس تميز نفسها بوضوح عن المجموعات الأخرى التى تشترك فى مجموعة مختلفة من الصفات الوراثية بفضل ما تتسم به صفات وراثية مستديمة مشتركة بين جميع أعضائها » .

ثم تقدم بعد ذلك ليحدد معنى التفرقة العنصرية فقال : « اننى أقصد بالانفصال ، فصل المجموعات غير المتجانسة عن سكان هذه الدولة ووضعها فى وحدات اجتماعية - اقتصادية منفصلة ، تسكن أجزاء منفصلة من الدولة ، وتتمتع كل منها فى منطقتها بحقوق المواطنة الكاملة ، وأعظم هذه الحقوق جميعا هى فرصة تنمية تلك القدرات التى قد يتمتع بها أفرادها الى ذروة طاقتها » .

وبعد ذلك دون البروفيسور ما ارتآه كمجال للاختيار أمام الأوروبين فى جنوب أفريقيا فقال : « والحل البديل هو اما أن يظلوا شركاء مع المواطنين ، وأن يبقوا على خضوعهم لفترة قد تطول أو تقصر ، ثم يمكنهم فى نهاية المطاف من الوصول الى حالة من المساواة العدائية المثيرة للقلق ، حينما يصبحون منظمين بدرجة تمكنهم من رفع أيديكم عنهم بالقوة ، واما أن تعودوا أنفسكم تدريجيا على تسيير أموركم بدون الحاجة الى عملهم ، وتعليمهم من أجل اكتفائهم ذاتيا ومن أجل التوسيع من رقعة أراضيهم . وإضافة المزيد اليها بكل حرية بعد أن يبرهنوا على مقدرتهم فى الزراعة المربحة مع الاحتفاظ بخصوبة الأرض وزيادتها فى نفس الوقت » .

ولكن مهما بدت أكاديمية هذه النظرية فى وجه الحقائق الاقتصادية فى جنوب أفريقيا الا أنها حذرت بكل هدوء البيض فى جنوب أفريقيا من الانفصال يتضمن عدم الاعتماد على القوى العاملة الأفريقية وتسليم الأراضي الزراعية لها . وبالطبع لم تكن هذه هى « التفرقة العنصرية » التى جذبت أصوات القوميين اليها ، اذ أن النازحين البيض كانوا يريدون أفضل الحسنيين ، فكانوا يريدون العمل الأفريقى فى المناجم ، والمصانع ، والمطابخ ، ولكن مع ازالة الأفرقيين من أمام أعينهم . واضطر رئيس الوزراء الجديد الدكتور ناثانيل مالان الى تهدئة مخاوف

مؤيديه المزارعين الذين كانوا يخشون أن يفقدوا القوى العاملة التي يمتلكونها ، وذلك باعلانه بأنه ليست لدى حكومته أية نية لتطبيق سياسة التفرقة العنصرية الكاملة ، ولكنها مكافئة بالمحافظة على السيادة الأوروبية على الدولة بأكملها . وكرر هذا التأكيد وزراء كثيرون غيره من بينهم الدكتور فيرثود الذي تولى الوزارة من بعده .

ولكن حتى وإن لم تطبق على الفور سياسة التفرقة العنصرية الكاملة أو تلك السياسة التي أصبحت تسمى فيما بعد بسياسة «البانتوستان» إلا أن حدثا جذريا قد وقع في الحياة في جنوب أفريقيا ، فلم تكذ الاعلانات الانتخابية الكبيرة تزال من فوق لوحاتها حتى شاهدت جميع الأجناس تلك التغيرات . فلقد ظهرت في مدينة الكاب لأول مرة القصاصات التي تدعو للتفرقة العنصرية على قطاراتها ومكاتب بريدها . ووجد الصناع الأفريقيون أنه لم يعد في مقدورهم الحصول على تدريباتهم خشية منافستهم للعامل الأوروبي . وابتدأ الماونون يفقدون مراكزهم في الوظائف العامة حتى يمكن توظيف البيض الفقراء بدلا عنهم ، ووجد العمال العاطلون الأفريقيون أنه لم يعد في وسعهم الحصول على أية فائدة ترجى ، أما الهنود فقد حصلوا على رشاي كبيرة حتى يعودوا إلى الهند ، بينما سحبت منهم الامتيازات المحدودة التي كانت قد منحت لهم في الماضي . وتوقفت مشروعات الاسكان الأفريقية ، وفجأة أصبح رجال البوليس أكثر عنفا أما هؤلاء الأفريكانرز الذين اتهموا بجريمة الخيانة أثناء الحرب فقد خرجوا ثانية للحياة العامة .

وكان أمام الحكومة ثلاثة أهداف رئيسية : أولا ، صممت على أن تجعل الاتصال بين البيض وغير البيض صعبا ونادرا بقسدر الامكان . ثانيا ، كانت تهدف إلى تطويق البريطانيين بسيطرة مجتمع الأفريكان . ثالثا ، كانت ترمى إلى استغلال السلطات التشريعية والإدارية الكاملة في تحطيم كل شكل من أشكال المعارضة ضد سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها سواء أكانت هذه المعارضة آتية من طرف السود أو الملونين أو البيض . وهذا ينطبق مع ما قاله آريك لو ، وزير الشؤون الاقتصادية ، لأحد الصحفيين الأمريكيين ، من أنه يجب الاحتفاظ بالسيطرة على جنوب أفريقيا في أيدي « ممثلي الثقافة الأوروبية » ، لئلا تقع تحت سيطرة « البروليتاريا السوداء التي تساندها الشيوعية القوية » . ويقول ج . هـ . سترجندوم وزير الأراضي أن المعارضة لسياسة التفرقة تعتبر خيانة مساوية لخيانة من يرفض الدفاع عن وطنه .

وفي إحدى التشريعات التي اتخذت في الدورات المنعقدة في

عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ اتخذت خطوات جريئة نحو تحقيق هذه الأهداف الثلاثة . فقد صدر قانون يقضى بعدم شرعية الزواج بين الأوروبيين ، وغير الأوروبيين ، وأثر مباشرة على عدد ضئيل من الناس ، وبالرغم من أن هذه القلة قد قاست بعنف إلا أنها قفلت الباب أمام المزيد من مثل تلك الزيجات . وتلا إصدار هذا القانون تعديل لقانون الفسق الصادر فى عام ١٩٢٧ الذى يحرم على جميع غير الأوروبيين الاتصال 'الجنسى' بالأوروبيين ، وترتب على هذا القانون سيطرة نظام الجاسوسية الذى يقوم به فرع خاص من قوات الشرطة لمراقبة العلاقات الشخصية بين الرجال والنساء فى جميع أنحاء الدولة وسلسلة من المحاكمات وجد فيها البيض وغير البيض أنفسهم فى قفص الاتهام لتصرفات خاصة بهم . وعندئذ قررت الحكومة وجوب تصنيف كل مواطن عنصريا إذا كان لا بد من نجاح التفرقة العنصرية بشكل فعال . ولكن وجود ما يزيد على المليون من الملونين كان يحمل دليلا أولا وقبل كل شئ على أنه لا يمكن للوزراء أن يثقوا فى مراعاة المجتمع الأبيض للتفرقة الجنسية . علاوة على هذا ، فقد برهن البحث على أن عددا كبيرا من العائلات البيضاء التى يعيش الكثير منها بين مجتمع الأفريكائز يسرى فى دمائهم عروق دماء الملونين . ولهذا صدر قانون تسجيل السكان لتيسر تسجيل الشعب بأكمله الذى سيجبر نتيجة لهذا على حمل بطاقات شخصية تبين الجماعة الجنسية التى ينتمى إليها كل فرد .

ومن الواضح أنه قد تم اتخاذ هذا الاجراء من أجل فرض صعوبات خاصة على ملونى الكاب الذين كانوا يدخلون ضمن عائلاتهم أطفالا من الممكن اعتبارهم من البيض وأطفالا آخرين ذوى سمات أفريقية قوية ، وكان من الضرورى التضحية مرة أخرى بالحرية والكرامة الفردية على مذبح النظريات العنصرية .

ووصلت ذروة اجراءات عملية الفصل هذه بإصدار قانون مناطق التجميع ، الذى يهدف الى اعطاء الحكومة السلطات فى تحديد نوع الجماعات الجنسية التى يجب أن تعيش وتتبادل التجارة أو تدبر أعمالها فى مناطق معينة . وبممارسة مثل هذه السلطات أصبح فى إمكان الوزير أن يعلن عن تخصيص منطقة معينة لحياة جنس معين دون مشاركة جنس آخر له ، وفى إمكانه أيضا أن يرسل المخبرين ورجال الشرطة لتفتيش الشقق أو المحلات التجارية بدون سابق انذار وفى أى وقت يشاء ، ومن ثم فانه يمكنه أيضا طرد السكان واجبارهم على بيع ممتلكاتهم مقابل أى مبلغ قد يحصلون عليه . وكان من المحتمل عند تطبيق هذا القانون أن يضر بمصالح التجار الهنود من الناحية المالية ، وأن يلحق الضرر بمنازل

الأفريقيين والهنود من الناحية الاجتماعية وأن يترك الملونين بدون أى مدافع عنهم فى مناطق معينة من الكاب ، كما أنه أعطى للحكومة سلطات مطلقة فى تحديد المكان الذى يجب أن يعيش أو يعمل فيه كل ساكن .

وكان قانون حق المواطنة الصادر فى عام ١٩٤٩ هو الذى أعطى للقوميين السلطات لتأكيد سيادة الأفريكان على البريطانيين ، وأعلنوا فى صبيحة يوم الانتخاب نهاية الهجرة التى لا يراعى فيها التفرقة ، معلنين عن عزمهم فى ممارسة المزيد من التمييز فى اختيار مهاجرين المستقبل . وحينذاك ، رفعوا الحد المدة المطلوبة لجصول المهاجرين الجدد على حقوق الامتياز من عامين الى خمسة أعوام ، بل وعند توفر هذا الشرط تركوا للوزير حق تقدير كل حالة على حدة وتقرير منحه أو عدم منحه هذا الامتياز ، ولما كان معظم المهاجرين قد أتوا من بريطانيا فان ذلك الاجراء كان يرمى عن قصد الى تقييد تأثير البريطانيين السياسى وابعادهم عن جداول الانتخاب حتى اجراء الانتخاب التالى على الأقل ، وعلى هذا يتمكنون من تدعيم كفة الناخبين التى كانت تكن دائما فى الدوائر الانتخابية الريفية التى تمتلئ بالأفريكان .

ولكن حكومة مالان كانت قد كشفت عن طبيعتها الاستبدادية بمزيد من الوضوح حينما استغلت سلطاتها فى تحطيم المعارضة الموجهة ضد سياسة التفرقة العنصرية ، وكان من الممكن اصدار قانون قمع الشيوعيين الذى صدر بالفعل فى عام ١٩٥٠ طبقا لاجراءات برلمانية ، الا أنه فى الواقع كشف عن روح معارضة للديمقراطية تمام المعارضة مثله فى ذلك مثل أية دولة شيوعية أو فاشستية .

وأعلن القوميون فى بيانهم الذى أصدره بمناسبة الانتخابات ، « بقمع الكنائس والمنظمات التى تحطم سياسة التفرقة العنصرية وتعمل على نشر النظريات الغريبة عن الأمة » ، وكان معنى هذا أن المواطنين فى جنوب أفريقيا سيحصلون على حقوقهم السياسية طالما أنهم يؤيدون سياسة التفرقة العنصرية ، والا سيلغى حقهم فى التعبير عن آرائهم ، وأصبح من الواجب على الحكومة حينذاك أن تبرهن على أن ذلك لم يكن مجرد دعاية انتخابية ترمى إلى استمالة سكان الغابات من الأفريكان ، ولهذا كان من المحتم عليها أن تصيغها اقانونا وتطبقها بكل حزم وشدة .

وكانت الآراء الشيوعية بالطبع تشكل تهديدا ضد مجتمع جنوب أفريقيا العنصرى ، فقد كانت الشيوعية التقليدية تهتم بالطبقات الاجتماعية وليس بالأجناس ، وهدفها هو تحطيم حكم الطبقة التى تستند سلطاتها من ثرواتها ، وبالمطبع كان المؤيدون للشيوعية فى جنوب أفريقيا

يعطفون على السود أكثر من البيض ، لكن ذلك لكونهم فقراء وليس لكونهم سودا ، ففي الواقع كان الشيوعيون يوجهون نقدا عنيفا ضد المنظمة الأفريقية الرئيسية المسماة بحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ، واستنكروا أهدافها « التحررية » و « البورجوازية » . وهاجموا السياسات الإصلاحية التى كان ينتهجها القوميون الأفريقيون ، وكذلك الأوروبيون ذوو العقليات التحررية الذين كانوا يعطفون عليهم ، مصممين على أن القيام بعمل عسكري من أجل تحقيق المطالب التى لا يمكن الاتفاق عليها هو فقط الذى يمكنه أن يضمن التقدم .

وبعد النصر الانتخابى الذى أحرزه القوميون فى عام ١٩٤٨ كانت السياسة الحكومية تبرهن على صحة الادعاء الشيوعى على الدوام ، إذ أن الأحداث قللت من مكانة الأفريقيين الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة ويعملون من أجل التقدم التدريجى ، فى حين أن الزعماء المجاهدين فى كل من حزب المؤتمر الأفريقى والهندي احتلوا الصفوف الأمامية ، وكانت الميول الشيوعية تكتنف بعضهم .

ولكن الشيوعية فى جنوب أفريقيا تختلف عنها فى أى مكان آخر فى العالم ، إذ أن مصدر استمالتها الوحيد لكل من الأفريقيين والهنود والمولدين هو مطالبتها بغير تحفظ بالمساواة العنصرية الكاملة مع وجود عدد من أتباعها الشجعان الذين كانوا على استعداد للمكابدة من أجل هذا الهدف . وكانت السياسة التى انتهجها القوميون هى التى دفعت بكثير من المعارضين للشيوعية من بين غير الأوروبيين الى التعاون الوثيق مع الشيوعيين من أجل المساواة العنصرية .

ولكن القمع الذى نص عليه قانون الشيوعيين لم يكن فى الواقع يخصص بالشيوعيين أنفسهم لكونهم شيوعيين ، إذ أنه عند تحديده لمفهوم الشيوعية اشتمل على « أى تشجيع لمشاعر العداء بين الأجناس الأوروبية وغير الأوروبية التى قد ينتج عنها تغييرات تقدمية داخل الاتحاد » . وطبقا لمواد القانون أصبح فى مقدور الحاكم العام اعتبار أى فرد شيوعيا إذا ما وجهت اليه تهمة المدافعة عن تحقيق أى هدف من تلك الأهداف ذات الطابع الشيوعى - أما مسئولية إثبات براءة المتهم فملقاة على المتهم نفسه .

وفى الواقع ، فقد أعطى هذا القانون للحكومة السلطة فى إيقاف أية منظمة لا تزوق لها وطرد أى معارض لها من الحياة العامة ، وفى العام التالى لإصدار ذلك القانون صدر تعديل آخر أعطى للحكومة سلطات بائر

رجعى ، ولهذا بطل أثر الحل الارادى للحزب الشيوعى كما ازداد تضاؤل الحدود الضعيفة التى كانت ما زالت باقية على حكم الحكومة المطلق .

وأدى هذا النظام التشريعى بتضامنه مع التنظيمات المقيسدة واستخدام السلطات القائمة على التفرقة فى الإدارة : أدى الى تدعيم النصر الانتخابى الذى حققه القوميون فى عام ١٩٤٨ واعطائهم القدرة على مضايقة جميع منافسيهم ، والشروع فى اقامة بناء سطحي لمجتمع ذى نظام طائفى على أسس تم ارساؤها من قبل ، وأعلن الكثيرون حينذاك عن نيتهم فى اقامة حكومة ذات شكل جمهورى تتمشى مع افكار مبادئ الطامة العمياء القديمة التى كانت موجودة فى جمهوريتى « الفورتريرز » و « الأفريكانرز » أكثر مما تتمشى مع النظام البرلمانى الموروث عن البريطانيين ، وصمموا كذلك على إلغاء المقاعد الثلاثة التى تمثل افريقيى الكاب فى البرلمان ، وشطب أسماء ملونى الكاب من سجل الناخبين ، ولكن لما كان هافنجا يؤمن بعدم امكانية تحقيق هذه الأهداف بدون المزيد من التأييد فى الريف ، ولما كانوا ما زالوا يعتمدون على حزبه الصغير من الأفريكان من أجل الحصول على الغالبية ، فلقد أجبروا على الانتظار بفارغ الصبر من أجل تحقيق هذه الأهداف .

واتخذ القوميون خطوة أخرى نحو ممارسة السلطة غير المقيدة حينما أدخلوا جنوب غرب أفريقيا فى الاتحاد فى عام ١٩٥٠ متحدین بذلك وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة ، ولأول مرة يحصل الشعب الأوروبى اليافع الذى يبلغ تعدادة ستة وعشرون الفا ، على فرصة انتخاب ستة من أعضائه فى الجمعية العامة بالاتحاد ، وقامر القوميون على الناخبين الذين كان معظمهم ينتمى الى عنصر المانى ، فايدوهم وخصصوا لهم ضعف عدد المقاعد المخصصة للشعب طبقا لنسبته العددية ، ونجحت اللعبة ، فلقد كسب القوميون المقاعد الستة بأجمعها ، وبهذا قللوا من اعتمادهم الى حد كبير على هافنجا وحزبه .

وبالإضافة الى موضوع جنوب غرب أفريقيا التى كانت مستعمرة تحت الانتداب كانت هناك مسألة عالمية أخرى تهم حكومة مالان ، اذ أنه منذ قيام الاتحاد فى عام ١٩١٠ كانت حكومات جنوب أفريقيا المتتالية تحت بريطانيا على التنازل عن دورها كحامية لمستعمرات التاج وباسوتولاند وسوازيلاند وبتشوانالاند . ولم يكن القوميون يعتبرون تمسك بريطانيا بسيطرتها على تلك الأقاليم مجرد اهانة للكبرياء القومى ، بل وأيضا كانوا يخشون لئلا تؤدي السياسة البريطانية فى تلك الأقاليم الى تعريض سياسة التفرقة العنصرية التى يمارسونها للخطر ، وكانت باسوتولاند جزيرة منعزلة وسط

أقاليم جنوب أفريقيا ، كما أن سوازيلاند تكاد تشبهها في هذا تقريبا ، أما بتشوانالاند فكانت تشترك معها في حدود تبلغ عدة مئات من الأميال . ولكن الحكومات البريطانية أهماتها جميعا أهمالا شنيعا ، وبحث معالم شعوبها عن العمل في مزارع جنوب أفريقيا أو في مناجمها . ولكن التفرقة التي كان يمارسها القوميون حينذاك لم تكن قد طبقت هناك ، واعتقد مالان وزملاؤه أنه قد حان الوقت لأن تحقق بريطانيا شبه الوعد الذي كانت قد منتهم به وقت قيام الاتحاد وأن تقوم بتسايم تلك الأقاليم اليهم .

ووصلت هذه المسألة الى ذروتها عندما ثار موضوع سيرتزي كما ، إذ أن هذا الشاب البامانجاتو الذي كان من المفروض أن يكون زعيم المستقبل تزوج بفتاة انجليزية في لندن ، وإذا بالرعب يعتري السكان البيض في جنوب أفريقيا ، ذلك لأن وجود زعيم أفريقي يعيش مع زوجته البيضاء قريبا جدا من حدودهم معناه تحد مباشر ليس فقط لسياسة التفرقة العنصرية ، بل وأيضا للكيان الأساسي للحياة في جنوب أفريقيا . وثارت في ذلك الوقت بعض المعارضة داخل قبيلة البامانجاتو ذاتها بزعماء ماكها تشيكيدي عم سيرتزي ، وانتهزت الحكومة البريطانية تلك الفرصة لتنفي سيرتزي وتطرد تشيكيدي من أراضي البامانجاتو ، وبدا واضحا أن مالان قد حقق هدفه ، ولكن ثارت مخاوف أفريقي جنوب أفريقيا حول ما سبأتى به المستقبل ، وأثارت مطالبها من جديد بوجوب تسايم الأقاليم الى حكم جنوب أفريقيا ، وتنافست الشعوب الأفريقية التي كانت تشكل الغالبية العظمى من السكان في جميع الأقاليم ، ضد تلك المطالب فبالرغم من أنهم كانوا نياما سياسيا إلا أن تهديد حكم جنوب أفريقيا ابتداء في أنارة مشاعرهم ، واتخذ ذلك في بداية الأمر شكل المطالبة بحقوقهم في اشتغالهم داخل مجال السياسة الاستعمارية البريطانية ، بما تمنحه من مساعدات اقتصادية ، ثم في مشاركتهم تدريجيا في تحمل المسئوليات السياسية .

وفي نفس الوقت الذي كانت جنوب أفريقيا بزعماء القوميين تسير بسرعة لأن تكون القلب النابض للقومية البيضاء في جميع أنحاء النصف الجنوبي من القارة ، كان يعتقد عدد كبير من البيض في كل من روديسيا ، ومستعمرات التاج ، وكينيا في أن سياسة جنوب أفريقيا قد رسمت بطريقة خاصة للإبقاء على الحكم الأبيض ، هذا بالرغم من أن الجزء الأعظم من البريطانيين في تلك المجتمعات كان يراوده الشك في موقف الأفريكاترز المعارض للبريطانيين .

ولم تكن هناك معازل في المستعمرات البرتغالية في كل من موزمبيق وأنجولا بالرغم من أن البرتغاليين لم يوافقوا على عقيدة التفرقة العنصرية، ولكن في الواقع ، بالرغم من أوجه الاختلاف بين كل من سكان جنوب أفريقيا والمستعمرين البرتغاليين ، إلا أن كلا منهم كان يحترم الآخر ويعطف على موقفه . وأدت ندرة النساء البيض في كل من موزامبيق وأنجولا إلى قبول الاختلاط وبالطبع كان هذا مناقضا تماما للمبادئ الأولى التي نادى بها سكان جنوب أفريقيا ، ومن جهة أخرى لم يكن سكان جنوب أفريقيا يؤيدون نظرية الاستيعاب التي بمقتضاها أصبح مسموحا لعدد ضئيل من الصفوة الأفريقية بالدخول في المجتمع الأبيض ، هذا بالرغم من أنهم كانوا يراقبون برضاء الوسيلة المحدودة المتزمتة التي كان يتبعها البرتغاليون ، وترددتهم في منح الأفريقيين تسهيلات تمكنهم من الحصول على تعليم عال ، علاوة على كل هذا كان سكان جنوب أفريقيا معجبون بتصميم البرتغاليين على إقامة حكومة مركزية بحتة تبعد الشعب الأفريقي عن المشاركة في النواحي السياسية . وعمل الحكم الاستعماري الاستبدادي الذي كانت تلازمه سياسات قامت على عقيدة كاثوليكية برتغالية ذات صبغة خاصة في وضع المسؤولية الاجتماعية على كاهل الطاقة العاملة ، وعلى مد مناجم جنوب أفريقيا بطاقة هائلة من العمل الرخيص للعمل في مناجمه . ومن ثم فقد كان طبيعيا أن تبدو كل من نظريتهما الاستبدادية المشتركة ومصالحهما العسكرية والاقتصادية المتبادلة ، في نظر كل من سكان جنوب أفريقيا والبرتغاليين ذات أهمية أعظم من تلك التوافه التي تفصل بينهما .

وتوفي سمطس في عام ١٩٥٠ ، كما أن هوفمير قائد قواده والمفكر الوحيد الذي يضارعه نالته المنية بعد انتخابات سنة ١٩٤٨ مباشرة ، وقوت هاتان الخسارتان اللتان كان من المحال على المعارضة تعويضهما ، من شدة قبضة القوميين ، وبات واضحا منذ ذلك الوقت أن المعارضة التي ينظمها الوطنيون ضد سياسة التفرقة داخل المجتمع الأبيض قد أصبحت محرومة من الزعامة الفكرية القادرة على تشكيل جبهة تحد خطيرة . وانتقل الحزب المتحد إلى أيد انتهازية ، تقبل جميع مبادئ التفرقة العنصرية ، في حين أنه كان يمارس قدراته على المعارضة بقدر تماشيها مع الضرورة الانتخابية .

وعلى هذا أكدت سلطة القوميين الصاعدة ومجهوداتهم الناجحة التي بدلت من أجل تحقيق التضامن ، أن مشاكل جنوب أفريقيا سيتم مواجهتها بوسائل تقليدية تفوق في قوتها أية بدع مستحدثة . وأصبح من المقدر

اعاقة الثورة الصناعية عن قلب نظام الاقطاع الريفى لفترة أخرى من التاريخ ، وتضييق الخناق على الأسواق ذات الامكانيات الهائلة التى فتح أبوابها للصناعة شعب قوامه ثلاثة عشر مليونا من الأنفس ، كنتيجة للزيادة الطفيفة التى ستعثرى الطاقة الشرائية بين عشرة ملايين من غير الأوروبيين ، وتفضيل الأيديولوجية العنصرية على المشروعات الاقتصادية، وأصبح من المقدر أيضا الإبقاء على عبودية جمهرة الطبقة العاملة من الأفريقيين والهنود والملونين ، فى الوقت الذى يتم فيه إجباريا إعادة أكبر قدر ممكن من الذين أصبحوا عمالا فى المجتمع الصناعى الى مجتمعهم القبلى الذى يعيشون فيه عيشة الكفاف ، والعمل على استخدام السلطات الحكومية بكل ما لديها من قوة بدون أية شفقة أو رافة فى منع أى تطور للفكر السياسى الحديث ، وأية تنظيمات أو إجراءات بين الجماهير غير الأوروبية ، حتى ولو دفع ذلك بالمحاربين الى نسيان خلافاتهم العنصرية وتكوين جبهة غير أوروبية مشتركة . ولقد برهن القوميون على أنهم مصممون على المقامرة بمستقبل الأمة كله بما لهم من قدرة على قلب نظام التطور الاجتماعى والاقتصادى الطبيعى فى مجتمع جنوب أفريقيا رأسا على عقب .

الفصل الخامس

نقطة الالتقاء بين المستعمرين

تلاقت أعظم مجموعة من المستعمرين في الحزام الأوسط من القارة ، فالأقاليم الأربعة التي تشتمل عليها أفريقيا الاستوائية الفرنسية تشترك في حدودها مع الكونغو البلجيكي في شماله وغربه ، ويشترك الكونغو أيضا في حدوده مع أفريقيا الشرقية البريطانية ووسط أفريقيا البريطانية ، وتقع المستعمرات البرتغالية الى الشرق والغرب من تلك المنطقة أما الى الشمال فتقع ليبيا الإيطالية ، والى الجنوب اتحاد جنوب أفريقيا . أما وسط أفريقيا ذاته فقد كان يخضع لحكم ثلاث دول استعمارية رئيسية هي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا .

وباستثناء هذه الأشكال المختلفة من الحكم الأوروبي فقد أظهرت المنطقة ذاتها سمات عظيمة التباين والاختلاف ، اذ أن معظمها كان قد نهبت منه سكانه ، ذلك لأن تجارة العبيد كانت سائدة في معظم أرجائها ، علاوة على المناخ الذى أدى الى انتشار الأمراض وارتفاع نسبة الوفيات ، الا أن منطقتين منها هما رواندا - أروندى ونياسالاند تمتازان بشدة كثافة السكان وقلة مواردهما الطبيعية مما اضطر عددا كبيرا من السكان الى البحث عن العمل في الخارج . ومن جهة أخرى بينما كان الجزء الأكبر من تلك المساحة تكسوه الغابات أو الحشائش الفقيرة أو الصحراء ، الا أنه في بعض المقاطعات أمثال كانجا وحزام النحاس ، وجابون ، وسالزبورى وبولاوايو نمت مراكز لها وزنها في كل من مجالى التعدين والصناعة ، ولهذا فانه بالرغم من أن معظم شعوب وسط أفريقيا مازالت تعيش عيشة ريفية أو قبلية ، أو عشائرية أو قروية ، الا أن اعدادا كبيرة من بينها كان لها اما بعض التجربة في الحياة المدنية واما انها قد استقرت فعلا في المدن .

وكان للحرب اثر عميق على وسط أفريقيا مثلها في ذلك مثل أى مكان آخر فى القارة ، ولكن التجربة تباينت فى السنوات الأولى . فلقد دخلت الأقاليم البريطانية ونياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية الحرب أوتوماتيكيا منذ اللحظة التى صدر فيها الاعلان البريطانى معلنا بداية الحرب حتى لحظة اعلان الهدنة التى جاءت بعد ذلك بستة أعوام ولكن فى عام ١٩٤٠ غزت الجيوش النازية كلا من بلجيكا وفرنسا ، ولهذا أصبح من المقدر أن يتقرر دور المستقبل الذى سيقوم به كل من الكونغو وأفريقيا الاستوائية الفرنسية بناء على ميزان القوى داخل تلك الأقاليم ذاتها .

ولم تكن هناك الا مصاعب طفيفة فى الاحتفاظ بولاء الكونغو لبريطانيا لأنه لم تكن هناك أية رغبة لدى السلطات الحاكمة الثلاثية التى تتكون من الكنيسة والشركات وموظفى الحكومة فى مساعدة هؤلاء الذين قاموا بغزو أرضهم الأم ، كما انه لم تبد أية رغبة لدى الأفريقيين بانتهاز فرصة ضعف البلجيكيين وعلان الثورة .

ولكن المسألة كانت تختلف عن هذا فى الأقاليم الفرنسية ، اذ انقسم موظفى الحكومة الرسميون ، فى رأى بين اطاعة الأوامر الصادرة من فيشى وبين الانضمام الى هؤلاء الفرنسيين الذين استمروا فى تأييد المجهودات البريطانية ، علاوة على هذا كانت تلك الأقاليم هى أكثر الأقاليم اهمالا بين المستعمرات الفرنسية ، كما كانت الشعوب الأفريقية واقعة تحت تأثير الضغط والاستغلال بوحشية عظيمة ، ولكن حينما كان لابد من الاختيار لم يكن الموظفون المدنيون الفرنسيون وضباط الجيش هم فقط الذين أنزلوا الهزيمة بالمسؤولين الكبار الذين يفضاون حكومة فيشى ، ولكن الأفريقيين أيضا الذين أسبئت معاملتهم قد أذهلوا الجميع بتطوعهم فى قوات ديجول ومساهماتهم فى التجمعات الحربية ، وكانت جابون هى الوحيدة من بين الأقاليم الأربعة التى ظلت تحت سيطرة فيشى لأكثر من عدة أسابيع ولكنها اضطرت الى تغيير ولائها بعد ستة أسابيع من حصار ليبرفيل .

ولهذا فانه بحلول نوفمبر سنة ١٩٤٠ كان وسط أفريقيا بأكمله مشغولا بالتأييد التام للحرب البريطانية ضد النازيين والفاشستيين ، وخرج كثير من الأفريقيين للخدمة فيما وراء البحار وبهذا حطموا قيود عزلتهم عن العالم الخارجى وتعلموا شيئا عن تصرفات الشعوب الأخرى، وكما حدث فى أماكن أخرى من أفريقيا كان لهذه التجربة أعمق الأثر على السيكولوجية الأفريقية خاصة فى علاقاتهم مع الأوروبيين فى أراضيهم .

الا ان الحرب كان لها اثر اكثر عمقا على الحياة في وسط افريقيا
اكثر مما لها على العلاقات العنصرية فقد أصبحت المنطقة مركزا هاما
للامدادات التي تقدم للحلفاء أثناء المجهودات التي بذلت في الحرب مما
شجع على انتاج النحاس والذهب والمطاط والقطن وبعض السلع الأخرى
التي كانت في أشد الحاجة اليها أثناء العمليات الحربية ، وبالقرب من
نهاية الحرب ابتداء رجال الأعمال ذور النظرة البعيدة في انتاج اليورانيوم .
وكانت آثار هذه المطالب الجديدة على هذه المنطقة هي نفس تلك
الآثار الموجودة في أماكن أخرى من القارة ، الا أنها تضاعفت بسبب القيمة
الخاصة التي تتمتع بها البضائع المنتجة في تلك المنطقة ، فقد حدثت نفس
الاندفاعة نحو المدن ، فازداد عدد سكان ليوبولدفيل من أربعين ألفا في
عام ١٩٣٩ الى مائة ألف في عام ١٩٤٥ ، وتضاعفت استثمارات رؤوس
الأموال وازدادت الصادرات بدرجة هائلة ، فقد ارتفعت الاستثمارات في
الكونغو من ألف مليون فرانك سنويا في فترة ما قبل الحرب الى أحد عشر
ألف مليون فرانك بحلول عام ١٩٤٨ ، كما ازدادت الصادرات من
٢٢٥٠ مليون الى ١٠.٠٠٠ مليون في نفس الفترة . وضاعفت روديسيا
الجنوبية صادراتها بنسبة تسعة أمثالها في فترة ما قبل الحرب حتى
عام ١٩٥٣ ، كما تضاعف الدخل العائد على حكومتها بنسبة عشرين مرة
في نفس الفترة . وابتدأت كل من الأقاليم البلجيكية والفرنسية في انشاء
صناعات خاصة بها لتمد بها شعوبها بعد ان انقطع عنها تمويلها الطبيعي
من كل من بلجيكا وفرنسا . وأدت الزراعة الكثيفة خاصة زراعة المطاط
والقطن الى ازدياد بؤس الأفريقيين القرويين وانزالهم الى الحضيض .
اما في المدن فقد ابتدأت المنظمات العمالية والنقابات المهنية الحديثة في
حماية أفريقييها المتمدينين لأول مرة في تاريخها ، وأدى هذا مباشرة الى
انبثاق الوعي الاجتماعي والسياسي في الكونغو الذي دلت عليه حوادث
الاضراب والشغب التي حدثت في عامي ١٩٤١ ، ١٩٤٤ م :

وقد يبدو للانسان انه قد توفرت في هذه المنطقة جميع عناصر الثورة
الصناعية التي تلتها الثورة الاجتماعية ، وانه من الممكن أن يتوقع الانسان
على الأقل ان هذه التغيرات الجذرية في حياة أفريقي وسط افريقيا قد
تثير اضطرابات عنيفة مناوئة للاستعمار ، والأهم من هذا كله - فما دامت
كل من الحكومة الفرنسية والبلجيكية قد برهنتا على عجزهما في حماية
أراضيهما الأم فكيف سيمنعها مقاومة المجهودات التي تبذل لانهاء حكمهما
من وسط افريقيا ؟ .

ولكن الذي حدث هو ان التقدم الصناعي سار بخطوات متطورة وليس

بخطوات ثورية وكان الاضطراب الاجتماعى ضئيلا جدا ، ولم تحدث أية ثورة ضد الحكم الاستعماري حتى حينما بدأ من المؤكد أن النازيين سيحيقون الهزيمة ببريطانيا وفرنسا وبلجيكا .

أما الأسباب التي لم تجعل الأحداث تسير حسب توقعاتنا الافتراضية فيجب أن نبحث عنها بين الآثار التي تركتها السياسات الاستعمارية ، فقد كان يأمل الفرنسيون في تحويل رعاياهم السود إلى مواطنين فرنسيين سود في المستقبل البعيد ، وكان يأمل البلجيكيون في تدريب رعاياهم الأفريقيين على فضائل الكاثوليكية الرومانية والمهارات الحرفية ، مع الإشارة الغامضة إلى احتمال مشاركتهم في إدارة شئون بلادهم مع مرور الزمن ، أما البريطانيون فقد كانوا يتأرجحون بين مبدأ تفضيل مصالح الوطنيين وبين الحاجة إلى حكم المستوطنين الذاتى لأنفسهم وهو المبدأ الذى تعلموه في حفاة شاي بوسطن .

ولكن بالرغم من أن السياسات الاستعمارية الثلاثة كانت تتباين في أهدافها الطويلة المدى إلا أنها كانت تشترك في الكثير فيما يتعلق بإدارتها العملية ، فأولا وقبل كل شيء كانت كل منها تسيطر عليها الشركات الكبيرة التي تعمل فيما وراء البحار فقد تمكنت شركات النحاس في روديسيا الشمالية وكاتانجا وشركة جنوب أفريقيا البريطانية في روديسيا الجنوبية وشركات الامتياز في الأقاليم الفرنسية ، تمكنت من السيطرة على الحياة الاقتصادية بيد من حديد حتى تتمكن من إدارة أمورها كما تحب . وبالرغم من ضالة الأجور التي تدفعها الشركات في هذه المناطق الزراعية إلى حد لا يكاد يقارن مع تلك الأجور التي تدفعها في أوروبا أو لعمالها البيض . . . إلا أنها كانت تعتبر مخرجا من حياة الكفاف التي كان يحياها هؤلاء الناس علاوة على هذا ابتدأت الشركات في كل من كاتانجا وحزام النحاس في تقديم خدماتها من أجل توفير الرفاهية بشكل لا يمكن الحصول عليه في أى مكان آخر من مستعمراتها في الوقت الذي كانت مشاريعها الاسكانية بمقارنتها بالسياسة التي تنتهجها شركات التعدين في جنوب أفريقيا ، كانت توفر الوسائل اللازمة لاقامة حياة عائلية مستقرة .

وكان من آثار هذا الرخاء الرأسمالى الضئيل أن ساند الطبقة العاملة الحديثة ضد الشدائد الجسيمة التي كانت تنطبع بها الحياة الاقتصادية في مهدها ، ونتيجة لهذا كبح جماح الثورات الاجتماعية والسياسية التي تثور عادة في المجتمعات الحديثة العهد بالصناعة ، أما المناطق الريفية فقد تأزرت الأمية مع قصور التنظيم الاجتماعى مع شدة الحكام التقليديين في منع أى تعبير جدى للشعور بالاستياء .

ومن الجدير بالذكر أنه في الأقاليم الفرنسية - حيث كانت الظروف السائدة تبشر باندلاع الثورة - اتبعت سياسة مرسومة لتحاشيها ، فقد عارض فيليكس ايبويه سياسة الاستيعاب الفرنسي التقليدية لأنه كان يعتقد أن القلة المعدودة من الأفريقيين المتعلمين الذين قبلوا داخل المجتمع الفرنسي كانوا منفصلين تمام الانفصال عن جماهير الشعب وتنبأ بأن هذا سيؤدي إلى قيام حركات تعبر عن عدم الشعور بالرضا وفي نفس الوقت اعتبر أن وجود الشركات مؤديا إلى تحطيم التقاليد القبلية في المناطق الريفية لجذبها شباب القرى بعيدا عن قراهم إلى المدن والمزارع الواسعة ، ومن ثم حاول قلب هذه الإجراءات رأسا على عقب بالبحث عن الزعماء التقليديين والرجال المسنين واعطائهم سلطات جديدة وتشجيعهم على الدفاع عن مجتمعهم المحلي ، وفي نفس الوقت صمم على أنه حيثما كانت القوى العاملة متطلبة وجب تجنيدها على أسس وطيدة ومدها بوسائل الراحة الحضارية اللطيفة ، والمرة الثانية لعب الرخاء دور العامل المعوق ضد الثورة العارمة وذلك حينما استغل ايبويه احتياجات الحرب ليقدّم حياة اقتصادية واجتماعية حديثة للعمال الأفريقيين .

وتعقدت أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع هذه المستعمرات نتيجة لوجود المستوطنين الأوروبيين ، ففي روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند وحوض الكونغو توافد الأوروبيون أساسا بحثا عن الأرض والمعادن . ولقد وجدوا هذا وذاك . وفي الواقع ادعوا ملكيتهم لنصف دولة روديسيا الجنوبية حيث وجدوا مناجم الذهب والنحاس والفحم والقصدير والكوبالت مبعثرة بين المزارع والحقول واجتذبت المناجم العمال المهرة من أوروبا بينما اجتذبت الأرض أثرياء الفلاحين . وادى وجود هذه المجتمعات الأوروبية إلى إقامة حواجز لونية عديدة متباينة في الأقاليم الثلاثة تعمل كل منها على إعاقة الأفريقيين عن اكتساب المهارات وتحمل المسؤولية وتحسين أحوالهم الاجتماعية وإثارة ردود أفعال حائقة في نهاية المطاف . ولكن حلت فترة الحرب مبكرة لدرجة لم تمكن من تحدى شعور الاستنكار الأفريقى ، للسيطرة الأوروبية ولكن كان من نتيجة الحرب أن خلقت الظروف التي اتاحت مثل هذا التحدى في الوقت الذي مجلت فيه بدرجة مذهلة تلك العمليات التي قدر لها أن تؤدي إلى مواجهة القوى المتنافسة .

وكانت الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التالية للحرب مشتركة في الكثير من ملامحها في المناطق الثلاث المستعمرة . ولكن المواجهة السياسية التي اتخذها كل من البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين كانت تختلف

عن بعضها تمام الاختلاف ، ولكى اثبت ذلك سأبحث كل واحدة منها على حدة .

يبدو ان الحكومات البريطانية لم تكن متأكدة على الإطلاق عما اذا كان اعلان ديفونشير الخاص بتفضيل مصالح الوطنيين على ما عداها سيطبق في مستعمراتها بوسط افريقيا كما انها لم تتمكن على الإطلاق من أن تقرر ما اذا كانت أفضل المصالح الأفريقية يمكن ان يحددها الأوصياء المستعمرون أو الأوروبيون الذين يعيشون في المستعمرات ذاتها ام الأفريقيون انفسهم وعلى أية حال فقد جاء اعلان ديفونشير بعد أن فات الأوان لدرجة أنه لم يستطع أن يؤثر على روديسيا الجنوبية لانه صدر في نفس العام - ١٩٢٣ - الذي حصل فيه البيض المستوطنون في تلك الدولة على حكمهم الذاتي الداخلي .

ولما كانت روديسيا الجنوبية قد أحاق بها الهزيمة اصلا غزاة توافدوا من جنوب افريقيا فقد اعتبر المستوطنون البيض حائزين على حقوق خاصة على كل من الدولة وسكانها . ونتيجة لأن عددا من مبعوثي السير سيسيل رودس تمكنوا من حث لوبنجولا ملك المتابيلي على التنازل لهم عن حقوق لم تكن ملك يديه ، علاوة على تمكن شركة جنوب افريقيا البريطانية فيما بعد من اخماد حركة المعارضة التي قام بها اتباعه ، نتيجة لهذا استغلت هذه الظروف لمنح المستوطنين الأوروبيين حق اعتبار الدولة ملكا لهم ، ومن المعروف أن وضع اليد نتيجة للغزو عادة ما يعترف به القانون الدولي . ومن ثم كان على احفاد لوبنجولا واتباعه اما ان يختاروا الخضوع لحكم المستوطنين البيض . واما أن يحاربوهم حتى يتمكنوا بدورهم من ادعائهم بالغزو ، واما ان يعتمدوا على الاجراءات الطويلة المسوفة السوفسطائية النظرية من أجل حث سادتهم على أن يتنازلوا لهم عن سلطانهم .

وبحلول عام ١٩٢٣ قررت الشركة اعتزال حقوقها الادارية وبيعها للحكومة البريطانية وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية ولكن أعطى مجلسها الانتخابي الذي كاد ان يكون بكامل هيئته من البيض ، حق الاختيار ما بين الحصول على الحكم الذاتي او الارتباط بجنوب افريقيا . وقرر الناخبون البالغ عددهم خمسة عشر ألفا بنسبة أربعة الى ثلاثة بوجوب حصول دولتهم على الحكم الذاتي مع احتفاظ بريطانيا فقط بسلطات محدودة .

وعلى هذا أصبح المستوطنون البيض في روديسيا الجنوبية يمارسون بعد انتهاء الحرب مباشرة سلطات غير محدودة على كيان دولتهم ونموها

لفترة تزيد على العشرين عاما . أما بريطانيا فقد احتفظت بحق الفيتو ضد اصدار تشريعات من شأنها التفريق بين الأوروبيين وغير الأوروبيين ولكن ذلك لم يمنع حكومات روديسيا الجنوبية من تخصيص نصف الأرض للأوروبيين وثلثها فقط للأفريقيين أو بالفصل بين الأجناس والاحتفاظ بالسلطات الحكومية في أيدي الأوروبيين ومن المعتقد أنه في مثل هذه الظروف سيكون التساؤل عما اذا كان تطبيق اعلان ديفونشير على روديسيا الجنوبية أم عدم تطبيقه مجرد مسألة شكلية .

ولم تكن كل من روديسيا الشمالية أو نياسالاند مستعمرات بل كانتا محميات وقد خضعت كل منهما للتاج البريطانى بناء على طلب زعمائهما . ولكن حينما انتهت فترة امتياز شركة جنوب أفريقيا البريطانية سنة ١٩٢٤ ، انتقلت مهام الادارة الى ايدي الحكومة البريطانية ولم يكن هناك أدنى شك في أن مسئوليتها الأساسية بصفتها السلطة الحامية هو ان تتصرف كوصى من أجل مصالح السكان الأفريقيين . ولكن لما كانت حقوق الامتياز مقصورة فقط على الرعايا البريطانيين في حين أن الأفريقيين كانوا مجرد أشخاص تحت حماية البريطانيين فانه نتيجة لهذا أصبح للسكان البريطانيين فقط الحق في الإدلاء بأصواتهم . ولقد تم تعيين عضو بريطانى في المجلس التشريعى لى يمثل المصالح البريطانية في حين انه سمح للشعب الأوروبى بانتخاب نصف أعضاء المجلس . ولكن مهما كان مدى اهتمام بريطانيا بمسئوليتها تجاه محمياتها فانها لم تنس مطلقا تجربتها التى خاضتها في مستعمراتها الأمريكية ، ذلك أن من هاجر من شعبيها الى أقاليمها ، أو محمياتها ، أو مستعمراتها يجب أن يحصل بشكل متزايد على حقه في ادارة أموره بنفسه ، ولكن كان الأفريقيون بالطبع يتعادون ببون شاسع عدد الهنود الحمر في أمريكا .

وكانت نياسالاند محمية أيضا ولكن كان الشعب الأوروبى ضئيلا جدا لدرجة أنه بدلا من أن تجرى الانتخابات كانت الهيئات العامة هى التى تختار أعضاء المجلس التشريعى بينما احتفظ موظفو الحكومة الرسميون بسيطرة الأغلبية .

ويجب أن نلاحظ الوجه الرئيسى للتباين بين السياسة البريطانية في محمياتها وسياستها في روديسيا الجنوبية ، فعلى النقيض مما هو متبع في روديسيا الجنوبية فقد تم الاحتفاظ بالنصيب الأكبر من الأرض في المحميات للأفريقيين لاستقلاله ، وقدر الأفريقيون أيضا وجود نظام المرور في الأقاليم الشمالية وكذلك عدم وجود اجراءات التفرقة الأخرى على الرغم من أن بعض الاجراءات المعتادة التى تجرى في روديسيا الشمالية

كانت أكثر تفرقة ، عن طبيعتها من التفرقة الطبقة في المستعمرة ذات الحكم الذاتي .

وشاهدت السنوات التالية للحرب مباشرة ظهور بعض ملامح الرخاء في معظم وسط أفريقيا ، اذ ان آلاف الأوروبيين خاصة البريطانيين قد قرروا أن الحياة في ظروف مجتمع الامتيازات في أفريقيا تيسر لهم ظروفًا معيشية أفضل مما تيسره لهم أوروبا التي مزقتها الحرب وكانت روديسيا الجنوبية جذابة بوجه خاص ذلك لأن زراعة الطباق والمحصولات الأخرى كانت تدر ربحًا وفيرًا ، علاوة على أن انتاج الذهب الاجمالي كان في تزايد مستمر ، والصناعات الثانوية كانت قد نمت أثناء فترة الحرب . وكان اندفاع المهاجرين غزيرًا جدًا لدرجة انه لم تمض فترة طويلة حتى حدث عجز مريع في وسائل الراحة مما ترتب عليه اصدار قانون الأجانب لضمان تحديد عدد المهاجرين وشروط اختيارهم .

وادت هذه الزيادة المفاجئة في عدد البيض المستوطنين في روديسيا الى تفاقم المسألة العنصرية . وقد كان رئيس الوزراء السير جوفري هوجنز يكتنفه الغموض جدا فيما يختص بمسألة الجنس وان كانت له بعض الآراء التحررية ، فهو لم يجبر فقط المجالس البلدية على الغاء الاحياء الأفريقية، بل وايضا أخبر بكل جرأة - الأوروبيين الذين كانوا قد ابتدأوا في اتباع الآراء المطبقة في جنوب أفريقيا بأنه لا يمكن للمجتمع الأبيض أن يعيش دون الاعتماد على العمل الأفريقي . وانضم بعض الوافدين الجدد الى فئات البيض القليلة التي تحملت مسؤولية نشر الرخاء الاجتماعي بين الأفريقيين ، ولكن الغالبية العظمى منهم أظهرت تفوقها الاجتماعي الحديث العهد بمطالبتها بوجوب الابقاء على الأفريقيين في وضع اجتماعي وضعيع ، وفضلوا إعادة ترحيلهم الى معازلهم ، وبالرغم من أن التعصب العنصري كان يسير بسرعة أبطأ مما هو موجود بين الأفريكانرز القوميين في اتحاد جنوب أفريقيا الا أنه كان هناك تشابه في آثار كل منهما . ووجد رئيس الوزراء وقليل من زملائه بما يتمتعون به من مفهوم تحرري قليلا من التأييد للانجازات التي اتخذوها من أجل مساعدة الأفريقيين وظهرت بوضوح مشكلة رئيسية قائمة بين المستوطنين البيض في روديسيا وبين الشعور التحرري الا وهي أن غالبية السكان البيض كانوا مناوئين للآراء التحررية وبناء على ذلك أصبح السكان البيض يحتكرون أغلبية الأصوات .

ومن جهة أخرى لم يكن السير جودفري هوجنز تحرريا الى أقصى الحدود اذ أنه بينما كان يؤمن بوجوب معيشة الأفريقيين في ظروف مريحة وتقديم يد المساعدة لهم من أجل احراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،

الا أنه كان يعتقد أيضا في الإبقاء عليهم في مراكزهم الطبيعية ، وقد تنبأ بأن هذا المركز سيكون في مستقبل الأيام منفصلا عن مركز الأوروبيين ولكن تحت اشراف الرعاية الأوروبية . وعلى هذا أصدر هوجنز مثلما أصدر سمطس من قبله قانون المناطق المتمدينة الذى يحرم الأفارقة من الحياة فى المدن التى يشغلها الأوروبيون ويحدد اقامتهم بالأحياء المخصصة لهم . وشبيه بما حدث فى جنوب افريقيا اظهرت تلك السياسة موقفا مماثلا للكانيتوتية تجاه تمدين جمهرة الشعب الأفريقى الذى حدث نتيجة للزيادة المطردة فى التهافت على الطاقة العاملة .

وكان رئيس الوزراء مغرما بالقاء المواعظ فى رسالة « التطور المتوازى » بين الجنسين ولكن مع هذا بدا واضحا امام عدد كبير من الأفريقيين خاصة القليلين منهم ممن يتمتعون بوعى سياسى ان هذا كان مجرد ستار زائف لسياسة تهدف الى الاحتفاظ بالسلطة فى أيدي مائة ألف أو يزيد من الأوروبيين وتمكينهم من الاستمرار فى السيطرة على ما يقرب من مليونين من الأفريقيين ، وأشاروا الى أن عدم تطبيق العدالة فى توزيع الأرض ورفض التصريح بشرعية تكوين نقابات عمالية واقامة العوائق امام الأفريقيين حتى لا يشغلوا المناصب الهامة ، والتفرقة فى إتاحة الفرص التعليمية ، تعتبر براهين على أن التطور المتوازى كان يتضمن فى الواقع عدم المساواة فى المعاملة .

وفى الواقع لم يكن ليراود الشك أى أفريقى تجاه نية البيض فى الاحتفاظ بسلطاتهم لو لم تبذر الحكومة بذور هذا الشك فى اتجاهاتها السياسية التى انتهجتها فى السنوات الست التالية للحرب . ولقد كان من دواعى كبرياء هوجنز أن احتفظت روديسيا الجنوبية بنفس نظام الامتيازات القديم الذى كان متبعاً فى الكاب . فلم تكن حقوق الانتخاب تبدى أى اعتبار اللون فكان فى امكان أى فرد له دخل يبلغ مائة جنيه سنويا أو ماكية تقدر قيمتها بمائة وخمسين جنيهها وله القدرة على النجاح فى اختبار بسيط من تعام اللغة الانجليزية أن يتقدم للإدلاء بصوته . أما من الناحية العملية فقد كان من بين الناخبين الذين يبلغ عددهم حوالى خمسين ألفا ، أربعمائة وخمسون فقط من الأفريقيين فى كشوف الانتخابات . وكان فى الامكان أن يتقدم أكثر من هذا على الرغم من أن محو الأمية فى اللغة الانجليزية كان معناه استبعاد من يتكلمون فقط باللغات المحلية ، ومن جهة أخرى خشى بعضهم أن يتقدموا لأن ذلك قد يخضعهم لضريبة الدخل فى حين أن تلك الصفات التى كانت مطلوبة من أجل الإدلاء بالصوت فى الانتخابات كانت فى الواقع ترمى الى الاحتفاظ

بالسيطرة البيضاء على البرلمان علاوة على هذا لم يشترك على الإطلاق في مجلس العموم بروديسيا الجنوبية أى فرد غير أوروبى .

وعلى أية حال فانه فى أواخر أربعينات القرن العشرين ابتداء الحزب العمالى لروديسيا الجنوبية والجناح الأكثر تحررا من حزب الحركة العمالية فى قبول عضوية الأفريقيين وتنظيم تقييدهم فى جداول الانتخابات وكان هذا كافيا لاختافة هوجنز وزملائه لئلا تكون الحضارة صعبا كافيا للمحافظة على قبضة البيض على امتيازاتهم . فقد قصدوا فى أول الأمر الفصل بين الناخبين الأوروبيين والأفريقيين كما حدث فى جنوب افريقيا . ولكن قد يشير هذا حكومة العمال فى بريطانيا ويدفعها الى استخدام حق الفيتو الدستورى الذى تتمتع به لأول مرة ولهذا غيروا من سياساتهم ورفعوا شرط الدخل الى ٢٤٠ جنيهها وشرط الملكية الى ٥٥٠ جنيه . وبهذا أصبحت روديسيا الجنوبية فى مأمن بفضل الحضارة التى تقاس بمقدار الثروة اذ أنها كانت تشتمل على رجال الباربات من البيض فى حين أنها كانت تستبعد المدرسين السود ورجال الدين .

ان الانقسام الثنائى فى السياسة البريطانية كان أشد ما يكون وضوحا فى روديسيا الشمالية اذ أن الستين ألفا أو ما يقرب من ذلك من الأوروبيين كانوا يرمون على الدوام الى تقليل سيطرة المكتب الاستعمارى مع حصولهم على المزيد من السلطات لى يحكموا دولة تبناها . ولم يكن من بينهم فقط حفنة من الفلاحين بل وأيضا قاب صلب من عمال المناجم النحاس الجافين الذين وطدوا مركزهم الممتاز فى وقت عز فيه وجود عمال فى المناجم المهرة ذلك لأن الظروف السائدة فى حزام النحاس لم تكن جذابة بالنسبة للأوروبيين ولم يكن هناك الا أمل محدود فى تدريب الأفريقيين على القيام بالأعمال التى تحتاج الى مهارة . وكان راتبهم الأساسى حوالى مائة جنيه شهريا وهو يعادل قدر ما يتقاضاه عمال المناجم الأفريقيين بمقدار عشرين مرة ، وكانوا شبه مصممين على وجوب بقائه على تلك الحال . وحينما تولى السير روى ويلنسكى الأفريكاني البولندى اليهودى ، ولاعب الملاكمة وسائق القطارات سابقا فى روديسيا الجنوبية ، حينما تولى زعامة السياسة البريطانية ازداد الضغط على المكتب الاستعمارى بمزيد من السرعة والثقل .

ولكن الأفريقيين قد اثبتوا أيضا انهم لم يقفوا مكتوفى الأيدي ليشاهدوا دولتهم وهى تسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه روديسيا الجنوبية أو جنوب افريقيا اذ انه فى عام ١٩٤٠ م قام خمسة عشر ألفا من عمال المناجم الأفارقة باضراب فى نيكانا وموفيليرا ، فقتلت قوات البوليس

وقوات الجيش سبعة عشر أفريقيا وأصابت خمسة وستين بجراح ،
الا أن الأفارقة كانوا قد ذاقوا حلاوة العمل الجماعي وقوة التنظيم وحينما
قام الأفريقيون باضراب آخر عام ١٩٤٥ ، في مرفق السكك الحديدية اقتنع
ويلنسكى بأنه يجب اعطاء العمال الأفريقيين الحق في تنظيم نقاباتهم
العمالية .

وحاولت الحكومة البريطانية أن تهدىء كلا من المجتمعين في وقت
واحد بالرغم من أنها كانت تعطى دائما المزيد من الامتيازات للأوروبيين
الأكثر صياحا وعويلا . وعلى هذا اختفت السيطرة الحكومية على المجلس
التشريعى حينما ازداد عدد الأعضاء غير الحكوميين الى ثلاثة عشر عضوا
من بين أعضائه البالغ عددهم واحدا وعشرين عضوا ، وكان يتم انتخاب
ثمانية أعضاء من بين الثلاثة عشر بواسطة الأوروبيين في حين كان يتم
تعيين الخمسة الباقين وكان من بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون المصالح
الإفريقية ولم يكن ذلك الا خطوة واسعة في الطريق نحو ضمان مجلس
تشريعى يمثل الدولة يؤدى الى وضع العملية التشريعية تحت سيطرة
الأوروبيين المحليين . ولما كان أربعة أعضاء من بين الأعضاء المنتخبين
كانوا أعضاء في المجلس التنفيذى منذ ما قبل الحرب أصبح من الواضح
أن روديسيا الشمالية كانت تتبع نمطا استعماريا تقليديا يعمل على تطوير
نظام تصبح فيه الحكومة في نهاية المطاف تحت سيطرة البرلمان المنتخب .
ولو أن الحقوق الانتخابية قد استمرت في كونها مجال احتكار للأوروبيين
فان النمط المتبع في روديسيا الجنوبية سيتكرر مع توقع الحصول على
السيادة في نهاية المطاف على نفس النوال المطبق في جنوب أفريقيا .

وحينما سمحت الحكومة البريطانية (التى كانت حكومة عمالية منذ
عام ١٩٤٥ مع شغل آرثر جريش جونز واضع النظريات الاستعمارية
الغاية الشهير لمنصب السكرتير الاستعماري منذ عام ١٩٤٦) لأعضاء
المجلس التنفيذى المنتخبين بإدارة المصالح الحكومية ثم أمرت الحاكم
باتباع المشورة الاجماعية التى يقدمها له هؤلاء الأعضاء أصبحت صورة
الحكم الداتى متكاملة الى أبعد الحدود ، وكل ما كان متطلبا حينذاك هو
استبدال الأعضاء الخمسة الحكوميين الباقين في المجلس التنفيذى
بأعضاء منتخبين آخرين مع استخدام اللقب « وزراء » وقبول الاستقالة
عن طريق الحاكم الذى يحتفظ ببعض السلطات .

ولكن كانت تجرى تغييرات أخرى من المحتمل أنها ترمى الى ازالة
الحواجز التى تقف في سبيل هذا التطور ، فقد سمح لاثنيين من الأفريقيين
في عام ١٩٤٨ م بالدخول في المجلس التشريعى . وكان يقوم بانتخابهما

مجلس تمثيلي أفريقي وهو عبارة عن هيئة يتم تعيين جزء منها بينما يتم اختيار الجزء الآخر عن طريق المجالس الإقليمية . وفيما بعد تضاعف عدد الأفريقيين وعلاوة على هذا كان قد حدث في ذلك الوقت تقدم ملموس في تطور النقابات العمالية الأفريقية وجمعيات المنتجين التعاونية . وقد أدى إرسال الحكومة البريطانية للسيد « و.م كومري » أحد رجال النقابات العمالية الإسكتلندية المحنكين والسيد و.ك.ه. كامبل الذي يعتبر مرجعا في التعاونيات الريفية إلى روديسيا الشمالية ، أدى إلى أحداث نتائج سريعة الأثر . وبفضل التطور الذي حدث في نقابات عمال المناجم الأفريقيين بوجه خاص بزعامة لورانس كاتيلونجو ومساعدة كومري أصبح في البلاد حركة عمالية منظمة ، لا يكاد يماثلها على الإطلاق حركة سابقة لها في أفريقيا .

وقد تمكن الأفريقيون هنا من الحياة في المدن لأنه لم تكن توجد تشريعات خاصة بالمناطق المتحضرة شبيهة بتلك الموجودة في كل من روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا — حقا لقد كانت تلك هي سياسة شركات النحاس التي تناقض ما يجري في الوت ووتر — ساند من أجل تشجيع النحاس التي تناقض ما يجري في الوت ووتر — ساند من أجل تشجيع استمرار التفرقة والانفصال العنصري كان الأفريقيون يزدادون تنظيما على هيئة جماعات اجتماعية تشجعهم الحكومة أكثر مما تقف في طريقهم .

وكان من الطبيعي أن نجد هذا التطور سرعان ما ينعكس في الاتجاهات السياسية ؛ ففي عام ١٩٤٨ م استغل « جدوين ليوانكا » زعامته لاتحاد جمعيات الرفاهية الأفريقية ليؤسس المؤتمر القومي الأفريقي لروديسيا الشمالية ولم يقدر له أن يظل طويلا على قيد الحياة مثله في ذلك مثل زعيمه ، ذلك لأنه سرعان ما حل محله هاري نكومبولا الذي كان قد عاد لتوه من مدرسة علم الاقتصاد بلندن . وكانت الحواجز الأفريقية قد رفعت في وجه السيطرة البيضاء حينذاك ، كما أن تشجيع السياسة البريطانية لكلا المجتمعين على الاعتقاد في أن المستقبل في متناول يده قد يؤدي بالضرورة إلى إثارة التصادم بين الجنسين .

وبالرغم من أن نياسالاند كانت محمية أيضا وتحكمها نفس السياسة الاستعمارية البريطانية ، إلا أنها كانت تختلف اختلافا جذريا عن روديسيا الجنوبية . حقا لقد كان الجزء الأعظم من نياسالاند الواقع خارج نطاق حزام النحاس يقيم فيه فلاحون يعيشون عيشة الكفاف تشبه الغالبية العظمى من سكان نياسالاند ولكن باستثناء حقيقة وجود حزام نحاس في نياسالاند أو أي شيء آخر شبيه بذلك فلقد كانت الدولة كثيفة السكان

نسبيا بينما كانت المناطق الريفية من روديسيا الشمالية مشتتة السكان .
وإدى عدم وجود مناجم التعدين أو صناعات في نياسالاند الى تركها بدون
أية حواجز لونية صناعية أو ثقافات عمالية على الرغم من فقر الدولة
الشديد الذى جعل عددا كبيرا من رجالها الأشداء يلجأون الى العمل
بانتظام فى الخارج فى جنوب أفريقيا وموزمبيق أو روديسيا الجنوبية
والشمالية وفى تلك المناطق تلقنوا دروس المجتمعات الصناعية تماما مثلما
اكتسب الثلاثون ألفا من الجنود النياسالانديين تجربة وآراء وعادات
الشعوب الأخرى .

ولكن مع هذا لم تكن هناك ثمة دلائل على انتقال الأفكار الثورية الى
نياسالاند بعد الحرب مباشرة ، فمئذ تكوين المؤتمر الأفريقى فى جنوب
أفريقيا فى عام ١٩١٢ احتفظ النياسالانديون بعلاقات معه وحاولوا إقامة
شكل مشابه من التنظيم السياسى فى دولتهم . وفى عام ١٩٤٤ م عملوا على
تأسيس مؤتمرا قوميا أفريقيا ، الا أن طلباته الأولى كانت اصلاحية بحيث
مثلما كانت طلبات مؤتمر روديسيا الجنوبية ، فقد طالب أعضاؤه بكل
بساطة بتقديم الأفارقة الاجتماعى والاقتصادى ومعارضة التفرقة
العنصرية .

وحقيقة الأمر أنه حتى فيما يختص بعملية نشر مذهب المحافظين
الاجتماعى الأفريقى كانت نياسالاند بركة اقطاعية راكدة فلقد كانت حفنة
الأوروبيين الذين يعيشون فيها اما من رجال البعثات التبشيرية أو من
رجال الادارة أو التجارة أو مزارعى الشاي ، وكان قد ذهب اليها المبشرون
الاسكتلنديون منذ القرن التاسع عشر وكانوا محبوبين بوجه عام كما
انهم كانوا يحصلون على قسط وافر من التعليم والرفاهية الاجتماعية كما
أن الموظفين الاستعماريين كانوا يحتفظون بعلاقات ودية ان لم تكن أبوية
تجاه الأفريقيين ، بينما كان من المحتمل وجود شعور بالشك تجاه
الآسيويين أكثر مما كان هناك تجاه التجار الأوروبيين ، أما الظروف التى
كانت سائدة فى المزارع فقد كانت تتراوح بين اقطاع يتسم بالرخاء واقطاع
يتسم باللامبالاة ، الا أنه لم تكن هناك معارضة منظمة ضد نظام المزارع
ذاته الا فى الندر اليسير ، كما أنه لم تكن هناك أية مطامع سياسية خطيرة
بين الأوروبيين فلقد كانوا قانعين بانتخاب أعضائهم فى المجلس التشريعى
عن طريق المنظمات العامة بدلا من الانتخابات المباشرة ، وقبل المجتمع
الآسيوى نفس الطريقة وطبقوها فى اختيار عضوهم الوحيد الذى مثلهم
ولهذا حينما منح الأفريقيون حق الانتخاب عن طريق مجلس المحمية
الأفريقى (المماثل للمجلس التمثيلى فى روديسيا الجنوبية) لم يكتنفهم

أى شعور بالتقليل من شأنهم فى معاملتهم وفى الواقع كان الأفريقيون راضين وقتيا بترك الحكومة فى أيدى المكتب الاستعماري والموظفين الرسميين بينما كانوا يفكرون فى كيفية تطوير الاقتصاديات الحديثة بدولتهم التى كانت تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة حتى ترسى لهم أصول قاعدة يقيمون عليها بناء سياسيا قوميا .

وكان الدكتور هيستنجز باندا الذى كان قد ترك نياسالاند وهو لم يتجاوز الثالثة عشرة من العمر قاصدا جنوب أفريقيا سعيًا وراء التعليم، كان بمثابة الروح الملهمة خلف الاستراتيجية السياسية ولقد تمكن فى نهاية الأمر من الحصول على درجة جامعية فى الطب من كل من أمريكا وبريطانيا ، ثم وطن نفسه على النمط الأوروبي واحتفظ بعلاقات دائمة مع النياسالانديين ذوى الآراء السياسية ونصحهم بتكوين حزب المؤتمر . وأدرك حينذاك أن رعاية المكتب الاستعماري كان فى إمكانها أن توفر أفضل الضمانات ولو وقتيا بعد تسليم السلطات للأوروبيين وبهذا يصبح لدى الأفريقيين الوقت الكافى لتقرير مصيرهم .

ولكن ذلك الهدوء المخيم فى نياسالاند والتقدم المهزوز فى روديسيا الشمالية والفراغ السياسى فى روديسيا الجنوبية كان سطحيا فكان يختفى تحت السطح بركان على وشك الانفجار .

ولقد ابتدأ فى صورة همسات فى عام ١٩١٥ وكانت تلك السنة هى التى اتخذت فيها الخطوات الأولى نحو خلق دولة واحدة بضم كل من روديسيا الجنوبية والشمالية الى بعضهما ، وانبثقت المعارضة فى أول الأمر من جانب البيض الذين يستوطنون روديسيا الجنوبية خشية أن يورطهم اتحادهم مع الشمال فى سياسة استعمارية من المحتمل أن توفر للأفريقيين الفرصة فى الحصول على مهارات فنية ولهذا فضل الكثيرون منهم الدخول فى اتحاد مع جنوب أفريقيا الذى اعتقدوا بأنه سيوفر لهم فرصة أفضل فى المحافظة على امتيازاتهم .

ولكن مع هذا فقد دل الاستفتاء الذى أجري فى عام ١٩٢٣ م على أن غالبية المجتمع الأبيض كان يفضل أن يحكم شئونه بنفسه على الاتحاد مع الجنوب ذلك لأنهم كانوا ما زالوا يعتقدون فى أن ذلك سيخلصهم من تدخل السياسات التحررية الخطيرة التى تنتهجها بريطانيا فى الشمال . ولكن فى أواخر عشرينات القرن العشرين أدى اكتشاف امتداد مناجم النحاس فى روديسيا الشمالية وازدياد الطلب على ذلك المعدن ، أدى الى ازدياد هائل فى مصادر الدخل الشمالية ، وحينذاك ابتدأ سكان الجنوب

في ادراك قيمة الاتحاد مع الشمال ، وقد أثمر الضغط الذي مارسوه على الحكومة البريطانية من أجل اقامة أى نوع من الاتحاد باستجابتها لهم بتعيينها لبعثة ملكية ، ولكن بعثة هيلتون الشاب التي قامت بعملها من ١٩٢٧ - ١٩٢٩ م وبعثة بليدسلو التي قامت بعمل شبيه بما قامت به البعثة الأولى في عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ م واللذان قدر لهما مواجهة نفس أنواع الضغط ، كتبت كل منهما تقريراً ضد الاندماج مشيرة الى التناقض القائم بين سياسة الاقليمين تجاه الأفريقيين ، الا أنه يتضح من كل من التقريرين أنه من الممكن الحصول على بعض المميزات باقامة شكل من الوحدة الاقتصادية القوية ، ولهذا تم تأسيس مجلس وسط افريقيا في عام ١٩٤٥ في سالزبوري . وكان يتكون من حكام الأقاليم الثلاثة وأعضاء المجالس التشريعية ، وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية بحتة ، الا أنه كانت له سكرتريته الخاصة علاوة على قيامه بمجموعة مختلفة من الخدمات المشتركة .

ولكن بالرغم من أن المجلس كان يقوم بعمل جليل الا أنه لم يستطع أرضاء مطالب الأوروبيين المتزايدة في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية الخاصة بتخليصهم من النفوذ البريطاني وبسيطرتهم على ادارة شؤونهم الخاصة .

ولهذا حصلت الحملة التي تطالب بتعزيز الروابط بين كل من روديسيا الجنوبية والشمالية على قوة دافعة جديدة لها واشترك فيها حينذاك عدد من الأوروبيين من نياسالاند ، ولكن تباينت الدوافع . فلقد أرتأى البعض أن الاتحاد الأوروبي بين الأقاليم الثلاثة هو الوسيلة الوحيدة في دفع تيار القوة الافريقية المتزايدة والاحتفاظ بالسيطرة الأوروبية . ولقد عارض من هذه الفكرة نمو النقابات العمالية الافريقية والأحزاب السياسية ومشاركتهم في إصدار القوانين التشريعية . ولكن حتى الأوروبيين في روديسيا الشمالية شعروا بأن هذا الخطر كان يفوق في خطورته شكهم في أن سكان روديسيا الجنوبية كانوا لا يريدون سوى مجرد مشاركتهم في ثرواتهم النحاسية . ومن جهة أخرى كان هناك بعض الروديسيين الذين رأوا أن الوحدة الوثيقة هي فقط الحل البديل لعملية انتقال سياسة التفرقة العنصرية اليهم من جنوب افريقيا . وحينما حصل القوميون على السلطة في الاتحاد في عام ١٩٤٨ م تزايد الخوف بصورة مروعة من السياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا . وبالرغم من وجود عدد كبير من الأفريكانرز في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية والتعلق المستمر بأمل الاتحاد مع جنوب افريقيا الا ان الشعور تجاه الارتباط ببريطانيا كان أكثر قوة .

واعتقد الكثيرون أنه فقط باقامة دولة بريطانية قوية في وسط أفريقيا
سيمكن إيقاف موجة استعمار الأفريكاز ضد البريطانيين عند الليمبوبو .

وادر ك كل من السير جوفري هوجنز والسير روى ويلنسكى المؤيدين
الأساسيين لفكرة ربط كل من روديسيا الجنوبية والشمالية ، أدركا
الحقائق السياسية الصعبة التي تكتنف الموقف ، وبالرغم من أن حكومة
العمال البريطانية قد زادت من سلطة روى ولنسكى بقدر كبير ، إلا أن
كلا الرجلين كان يدرك أنه لم تكن هناك سوى فرصة ضئيلة في تسليمها
لهما بسيطرتهما النهائية . وفي نفس الوقت ارتأيا أن نفس الحكومة
البريطانية كانت تشجع النقابات العمالية الأفريقية وجمعيات المنتجين
التعاونية وفكرة التمثيل السياسي كما أنهما أدركا أن منطق تقدم الأفريقى
سيكون بمثابة تحدٍ مطلق للسياسة البيضاء .

واهذا حول هوجنز ، بصفتبه مخطط التكتيكات الحربية ، الهجوم من
الاندماج الى الاتحاد الفيدرالى ، وفي فبراير عام ١٩٤٩ م نظم مؤتمرا عند
شلالات فيكتوريا برئاسة صديقه السير مايلز توماس ، وحضر هوجنز
ووزير ماليته والسير ولنسكى هذا المؤتمر بصفتهم ممثلين للأعضاء
التشريعيين الأوروبيين في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ولم يدع
أى من الأفريقيين الى هذا المؤتمر ، ووافق المؤتمر على استبدال خطة
الاندماج التى تمت مناقشتها في الماضى بمشروع فيدرالى كما أنه وافق
على أفضلية وجوب تمثيل الأفريقيين في مجلس أعلى على تمثيلهم في
البرلمان الفيدرالى ، ومن ثم تم تعيين لجنة من الخبراء لرسم صورة
مبدئية لخطة مفصلة .

وانتارت أخبار هذا المؤتمر المخاوف بين الأفريقيين ذوى المداك ،
السياسية وابتدأت الاشاعات في السريان بين الجماهير . ووجه شعب
الباروتسى الذى يعيش في روديسيا الشمالية سؤالا الى هوجنز يطلب فيه
الإجابة عما إذا كان على استعداد لاستبدال خطته التى وضعها من أجل
التنمية المنفصلة بالسياسة العنصرية المطبقة في المحميات الشمالية والتى
تبسم بالمزيد من النظرة التحررية . وبالرغم من أن السكرتير الاستعماري
البريطاني كرر تأكيد رفض بريطانيا التخلي عن مسؤولياتها تجاه الأفريقيين
وتجاهها لحركة مجلس ولنسكى التشريعى التى تهدف الى تأييد الاتحاد ،
إلا أنه وعد بالنظر في أى مشروع فيدرالى يقدم اليه ، ولما كان قد اختار
في تلك اللحظة أن يعطى للأعضاء الأوروبيين في مجلس روديسيا الشمالية
التشريعى السلطة على تقرير السياسة في نفس الوقت الذى نصح فيه

مؤيدى الاتحاد بالاستمرار فى وقوفهم الى جانب مجلس وسط افريقيا
اصبح من الواضح ان نظام الحكم الثنائى الذى تنتهجه السياسة البريطانية
ما زال قائما .

وعلى هذا فقد اصبح من الواضح بعد مضى خمس سنوات على انتهاء
الحرب ان وسط افريقيا البريطانية قدر لها ان تكون ميدانا لقتال القوى
المعارضة البيضاء والسوداء ذات المطامع السياسية . وقد اصبح هؤلاء
الأوروبيون الذين استوطنوا كلا من روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند
معتادين على الفكرة التى ترى بأحقيتهم فى القبض على زمام السياسة العامة
فى الدول التى يستوطنونها واعتبروا أنه من المعقول الافتراض بتسليمهم عنان
السيطرة التامة على الحكومة فى نهاية المطاف . وبعد ما يزيد عن عشرين
عاما من التجربة الحكومية فى روديسيا الجنوبية اعتقدوا فى ان الوقت قد
حان لتنفيذ هذا . فمند الحرب كان يشترك معهم آلاف عديدة من
البريطانيين وعدد قليل من الأفريكانرز فنوعوا بذلك من اللبئات الاجتماعية
المكونة للمجتمع الا أنهم نادرا ما زادوا من اتجاهاته التحررية . وكان
معظم المهاجرين الجدد يبحثون عن حياة أدعى الى الراحة من تلك التى
وفرتها لهم أوروبا فيما بعد الحرب العالمية فاضافوا بهذا صخرة على
وشك الانهيار الى الحياة الاجتماعية الممتازة التى كانت قد ادعتها فعلا
الطبقة الممتازة من سكان روديسيا فى فترة ما قبل الحرب ، وبهذا ساهموا
فى المجتمع بعنصرهم الوضيع فقلبوه رأسا على عقب .

وتكون نتيجة لهذا مجتمع ذو فئتين شبيه بذلك المجتمع الموجود فى
جنوب افريقيا . وكان الكثيرون من المهاجرين الجدد من الطبقة البيضاء
العاملة تشبه طبقة عمال التعدين بمناجم النحاس التى وطدت أقدامها فى
الشمال وخاضوا غمار الحرب التقليدية مع أصحاب الأعمال خاصة مع
شركات النحاس ولكن كانت جمهرة الطبقة العاملة التى تتكون من العمال
الأفريقيين تحتل فى كفة الميزان الاجتماعى والاقتصادى أسفل الدرجات
شأننا بالنسبة اليهم . ونتيجة لهذا لم يكن هناك اى تعاون بين الطبقتين
العاملتين وفى الواقع كان العمال البيض هم الذين يشكلون عادة أعظم
الحواجز اعاقة أمام تقدم العمال السود ، ذلك لأن وضاعتهم العنصرية
كان يدعمها خوفهم من منافستهم لهم فى المجال الاقتصادى وأدركت
المصالح الصناعية التى تشتهر بالدكاء كما أدركت من قبلها تلك الموجودة
فى جنوب افريقيا أن كفاءة الطبقة العاملة تتطلب الغاء الحاجز اللونى ،
الا أنه لم يكن فى امكانهم سوى القيام بدور ضئيل امام مقاومة العمال
البيض الصغيرة الضعيفة .

وهذه النتائج المعقدة التي حدثت نتيجة للثورة الصناعية في مجتمع يقوم على الطائفية العنصرية ، لم تبدى في الظهور في روديسيا ، الا اثناء السنوات الأولى التالية للحرب وكان معظم الأفارقة ما زالوا يعيشون عيشة الكفاف في مجتمعاتهم الريفية ، الا أنهم مع هذا ابتدأوا في الشعور بآثار تلك العاصفة التي بدأت تشتد . ولما كانت السياسات العنصرية قد فرضت على البنايات الاجتماعية المعقدة فقد أعطى للون الأولوية على المصالح الطبقية أو الاقتصادية . ولاحق في الأفق صورة مصفرة للموقف في جنوب أفريقيا .

وما على الانسان الا أن يراقب عن كثب الحدود المشتركة بين روديسيا الجنوبية والكونغو اثناء عبور القطار لها حتى يرى أوجه الاختلاف في الحياة الأفريقية . العادية الناتجة عن التباين في السياسات الاستعمارية المتبعة في كل منها ، فيقوم الأفريقيون بقيادة القطارات في جانب الحدود الكونغولية وحينما يصلون الى تلك الحدود يحل محلهم السائقون البيض ومساعدوهم ، الا أنه بينما يسمح للأفريقيين في الكونغو بقيادة القطارات لا يسمح لأى واحد منهم بالظهور في الجامعات البلجيكية اما الأفريقيون في روديسيا الشمالية فلا يثق الأوروبيون في تواجدهم في القيادة بينما يسمح لبعضهم بالدراسة في لندن ومانشستر وادنبرة .

وأصبح لدى البلجيكيين والفرنسيين فلسفة لا تتزعزع يعملون على أساسها في مواجهة المشاكل التي تثار في وسط أفريقيا نتيجة لدوافع النشاط الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي ، اللذين نتجا عن الحرب ، ويختلف كل من البلجيكيين والفرنسيين عن البريطانيين - الذين لم يكن لديهم أكثر من حلين بديلين ألا وهما الآراء التحريرية الفابية المبهمة والنظرة الاستعمارية التقليدية المتحفظة والذين لا يمكن لأى منهما مواجهة الحقائق السائدة في أفريقيا فيما بعد الحرب - يختلفان في أنه كان لكل منهما أهداف واضحة الى حد كبير . واذا ما أعدنا النظر الى النقد الذي كان من الواجب توجيهه ضد السياسات الاستعمارية المطبقة في وسط أفريقيا فسيكون النقد موجها ضد عدم وضوح أهداف البريطانيين وعدم تفكيرهم على الإطلاق في انتهاج سياسات ثابتة ، في حين سيوجه الى البلجيكيين والفرنسيين تهمة تحديدهم لأنفسهم أهدافا صعبة المنال واتباعها بسياسات تتصف بعدم المرونة ، ويصممون عليها حتى حينما يبرهنون على عدم واقعيتها .

ودائما ما وصفت السياسة البلجيكية في الكونغو بسياسة الأبوة حقا . فلقد افترضت السياسة الاستعمارية البلجيكية أن الأفريقيين لم يصلوا

المرحلة الطفولة من التطور وأنهم محتاجون الى تنشئتهم حتى يصلوا الى مرحلة الشباب عن طريق التطور التدريجي ، الا انه كانت توجد مفاهيم اجتماعية أكثر شمولاً تكمن في الحكم البلجيكي ، فالبلجيكيون أمة تقوم من الوجهة الاجتماعية على الطبقة المتوسطة أساساً ، ولهذا حينما وجدوا أنفسهم مكلفين بإدارة الكونغو المترامي الأطراف وأدركوا بأنه قطر واسع الثراء ، بدأوا في تطويره كما لو أنه جزء من اقتصادهم البلجيكي وعلموا سكانه فضائل الاقتصاد والصناعة والمسيحية التي كانت سائدة في بلجيكا ذاتها . وعلى النقيض من هذا تماماً حينما قبل رجال الإدارة البلجيكيون انتدابهم على رواندا - أروندى التي كانت سابقاً جزءاً من أفريقيا الشرقية الألمانية - بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وجدوا أنها منطقة فقيرة ومكتظة بالسكان ، مما أدى الى إثارة الضيق لغرائزهم التجارية واعتقد الكثيرون منهم في أنه من الخطأ قبول حمل أمدادها بالمعونة الفدائية من المصادر الطبيعية البلجيكية والكونغولية .

وكان مفهوم هذه السياسة في الكونغو هو وجوب قيام الدولة المستعمرة بإقامة أسس سليمة لمجتمع حديث قبل محاولتها تشييد الطبقات العليا من المجتمعات الأوروبية . وعلى هذا كرست إمكانيات ضخمة من أجل التعليم تفوق نظيرتها في أي جزء آخر من القارة ولكنها كانت مقصورة كلية على عملية محو الأمية ونشر التعليم الفني ، وكانت خدمات الرفاهية التي قدمت في هيئة مشاريع إسكانية وطبية تتم على مستوى عال ، إلا أن الأفريقيين أنفسهم لم يتم تدريبهم الا على المهارات الحرفية البسيطة التي يحتاجون اليها من أجل خدمة أنفسهم ، أما الخوارج في غمار السياسة فقد كان محرمين على كل من البيض والسود على السواء على الرغم من البدء في تجربة إقامة حكومة استشارية محلية وقد سرت مناخ النحاس الهائلة الدخل المتطلبات لهذه السياسة الاجتماعية كما أنها حافظت على تنفيذ مشاريع الرخاء التي وضعوها ، ولكنهم لم يبدلوا الا القليل من أجل رفع الأفريقيين الى المراكز الممتازة التي وصلت اليها ادارتهم ، وكانوا يتدمرون ضيقاً تجاه أية فكرة تطالب بتكوين نقابات عمالية .

وكانت تتسم السياسة البلجيكية بطابع يميزها الا وهو فرضها على المهاجرين الذين يتوافدون من أوروبا دفع مبلغ احتياطي له قيمته عن أنفسهم وعن عائلاتهم قبل أن يسمح لهم بدخول الكونغو ، فلم تكن السلطات البلجيكية تود من عمالها البيض منافسة العمال الأفريقيين غير المهرة والأهم من هذا انها كانت تخشى لتلاطبق الأوروبيون في الكونغو قيم الطبقة المتوسطة نظرياً وعملياً .

ولهذا وضعت - تحت ارشاد الهيئة المسيطرة الثلاثية التى تتكون من الحكومة والكنيسة والشركات - وضعت أسس المجتمع الحديث دون أن تهزها مؤثرات السياسة والفلسفة التى من شأنها أن تثبتتها وهى تلك المؤثرات التى كانت قد ظهرت فعلا فى أجزاء من القارة . وكان هناك انسجام وحكمة فى تلك النظرية . ولكن ربما كان من الأفضل لهذه السياسة لو أنها نشرت تعليما ابتدائيا بين الشعب قبل أن تقتطف زبدة الأقلية وتعلمها فى المدارس الثانوية وفى الجامعات . ومن الممكن القول بأنه فى دولة يستوطنها مائة ألف من السكان الأوروبيين يعيشون بين ثلاثة عشر مليونا من الأفريقيين سيكون من الممكن تفادى خطورة المذهب العنصرى الذى يودى الى تفتت المسرح السياسى - لو أمكن حرمان الجميع من التدخل فى الأمور السياسية حتى يحصل الأفريقيون على تعليم وتجربة كافيين يمكنها من السيطرة دون إثارة أى نوع من الصراع بينهم وبين البيض . وأهم عناصر هذا التطور وجود عنصر سيكون بمثابة امتداد للخدمات العامة .

على أن الذى جطم السياسة البلجيكية لم تكن طبيعتها الاضطهادية ولكن تقدمها الشديد البطء بمقارنته بالخطوات التى كان يسير بها التقدم الأفريقى فى أى مكان آخر ، ومن المسلم به أيضا أن تلك السياسة لم تكن قد تم تطبيقها بدقة وكمال يفوقان غيرهما فى البلاد الأخرى . فلقد كانت توجد فجوة عميقة بين المستويات المعيشية الأوروبية والأفريقية بحيث تجعل من المستحيل تفادى الأحقاد بينهما . فكان الجانب الأكبر من السياسة المتبعة هناك يخدم مصالح جماعة المهاجرين لدرجة اثار الشكوك فى أن المستوطنين هم الذين يملونها ، وكانت هناك درجة لها وزنها من التفرقة الاجتماعية يقابلها اتصالات اجتماعية واهية بين الأجناس ، وعادة ما كانت الحكومة تستبد برأيها وأحيانا أخرى كانت تمارس قسوتها .

ولكن مع هذا تحققت بعض الأهداف إذ انتشر التعليم الابتدائى كما أن الأفريقيين كانوا يقومون بأعمال تحتاج الى مهارات متوسطة وتفوقوا فى ذلك على معظم الأجزاء الصنماعية فى أفريقيا ، أضف الى ذلك أن الشئون الصحية وشئون الاسكان كانت جيدة نسبيا فى المدن ، كما تطورت الطبقة البرجوازية الأفريقية فى الأعمال التجارية وكذلك فى الأعمال الحرفية .

وعلى هذا وهنت الثورة الاجتماعية التى يدت وشيكة الحدوث لفترة من الوقت أثناء الحرب ، فلقد أدت الحرب الى الإشعاع عن بروكسل

مما دفع كلا من العمال البيض والسود على السواء الى الاسراع باستغلال ذلك الظرف وتكوين منظمات كان قد حرم تكوينها من قبل ، وحصل العمال البيض على ضمان تشريعى لنقاباتهم العمالية فى عام ١٩٤٢ م وبعد ذلك بعامين حصوا على اعتراف بحقوقهم بالاضراب ، وفى عام ١٩٤٢ م ايضا قام العمال الأفريقيون باضراب من أجل الحصول على مرتبات عالية ، وقد تلا هذا الاضراب أعمال العنف وسفك الدماء ، ولكن الشركات خاصة شركة الاتحاد للتعدين ، سرعان ما تلقنت الدرس ، وتحاشى المسئولون التصادم بين أصحاب الأعمال البلجيكيين وطبقة البروليتاريا الأفريقية الحديثة بزيادة الأجور والقيام بالأعمال الخيرية الأخرى مثل بناء المستشفيات العلاجية المجانية ونشر التعليم والتأمينات الاجتماعية ومشاريع الاسكان ودفع المعاشات وتقديم الغذاء بالمجان . وسمح بتكوين النقابات العمالية بالرغم من سيطرة الشركات عليها وبالرغم من عدم تمتعها بحق المناقشات الطبيعى . وكان أصحاب رؤوس الأموال الأغنياء يتمتعون بذكاء وافر لدرجة مكنتهم من ادراك مخاطرتهم بفقدان « البيض النحاسى » ان لم يقوموا برعاية هؤلاء الذين يبيضونه . ولكن بالرغم من هذا فلقد وقعت ثورة مسلحة فى لولوابرج فى عام ١٩٤٤ م تلتها حوادث اضرابات وشغب فى ماتادى عام ١٩٤٥ م ولقد دلت هذه الثورة على ان الباجيكيين لم يكونوا بعيدين تماما عن آثار الحرب التى كانت تهر المجتمع الأفريقى الأخرى .

وبمجرد ان انتهت الحرب فهمت الحكومة الأفريقية شيئا آخر من الدرس الذى تلقنته ، واستأنفت ادارتها متبعة نفس منهاج سياسة الشركات . . . وكانت الاصلاحات التى تجرى تعتبر ضئيلة بالنسبة لتلك التى تحدث فى أجزاء أخرى من أفريقيا ولكن الباجيكيين كانوا ما زالوا يعتقدون أن التقدم المادى يحمل بين طياته أمل الشعور بالرضا أكثر من ذلك الذى يحمله التطور السياسى التقدمى . ولهذا احتفظوا بأعنة السياسة بين يديهم مؤمنين بأن سياستهم التطورية التى تسير بتودة ستخلق فى نهاية المطاف دولة حديثة متماسكة يتمتع فيها الأفريقيون بالتجربة والتعليم والثراء الذى يمكنهم من انتقال الحكم الى أيديهم يشاركون فى ذلك هؤلاء الأوروبيون الذين اندمجوا داخل المجتمع الكونغولى .

ولهذا أعادت الحكومة البلجيكية التى عادت الى الحكم ، تشكيل مجلسها الاستعمارى تحت رئاسة وزير مستعمراتها وقام الملك بتعيين ثمانية من أعضائه ، بينما قام المجلسان البرلمانيان بتعيين ثلاثة عن كل منهما . أما فى الكونغو ذاته فقد استمر الحاكم العام فى اصدار التشريعات

بقانون يماونه فى ذلك المجلس المعين . وكان لكل من الاقاليم الستة حاكمه ومجلسه .

ومع ذلك فانه تمشيا مع الانبعاثات الضعيفة للاتجاهات الحديثة فى كونغو ما بعد الحرب العالمية ، ابتدأت الحكومة فى وضع أفريقى واحد أو أفريقيين ضمن نظامها الاستشارى الجماعى ، وكان الأفريقيون مشتركين فعلا فى الحكم مع الحكومة المحلية لمحافظة تلك الحكومة على التنظيم القبلى التقليدى فى المناطق الريفية وكذلك عن طريق مشاركتها فى نظام الحكومة المحلية الحضرى المعروف باسم « مراكز فوق العادة » وهى تلك المراكز التى كان يقوم بإدارتها الزعماء الذين عينهم البلجيكيون يساعدهم فى ذلك المجالس المحلية ، وفى عام ١٩٤٧ م تم تعيين الأفريقيين بدلا من الأوروبيين لكى يمثلوا مصالحهم القومية فى كل من الحكومة والمجالس الإقليمية ، الا أنه تم اختيارهم من بين الأفريقيين التقليديين كما أن الحكومة هى التى قامت بتعيينهم .

وكان لهذه الاصلاحات الطفيفة مفزاها الا أنها لم ترض الفئة الضئيلة ذات الوعى السياسى فى المجتمع الأفريقى وهى تلك الفئة التى ظهرت بعد الحرب وكان يكمن هنا موطن الضعف فى السياسة البلجيكية اذ كانت تهدف من وراء تركيزها الشامل على التعليم الابتدائى وتركها السلطة فى أيدي الكنيسة وخلق العوائق أمام التعليم العالى وقيامها بزيارات الى مستعمراتها فيما وراء البحار وتكوينها للنقابات العمالية الصحيحة ، كانت تهدف الى الوقوف فى طريق تطور فئة ممتازة منفصلة عن الجماهير الا ان السياسة البلجيكية ذاتها أدت بالضرورة الى خلق اقلية من الصفوة الممتازة ذلك لأن التشجيع الذى كان موجهها نحو تحويل الأفريقيين الى المسيحية والى خلق طبقة متوسطة والاخذ بالنظام الغربى نتج عنه بالطبع أن تمكن عدد ضئيل من الأفريقيين من امتصاص مثل هذا التقدم بدرجة أسرع من الآخرين ، ووجدت هذه المجموعة المتقدمة حينذاك أن النظرية تختلف عن التطبيق ولم يظهر المجتمع البلجيكى الأبيض مثله فى ذلك مثل المستوطنين فى أى مكان آخر ، أية رغبة لفتح أبوابه أمام الصفوة الأفريقية وقد قوى من ترددهم هذا التشريعات التى تنص على التفرقة والاجور المختلفة والهوة المتسعة بين المستويات المعيشية والادارة القائمة على الادعاء القائل بأن جميع الأفريقيين يتسمون بالجهل والفقر والمرض وعدم تحمل المسؤولية .

ولهذا فانه منذ عام ١٩٤٨ م فصاعدا ابتدأت الصفوة الممتازة فى المطالبة الحديثة بما أسموه بالحالة الاجتماعية الموحدة ، أى المساواة فى

في الأجر والظروف الاجتماعية بين جميع العمال الذين يعملون تحت إدارة واحدة وعلاوة على ذلك فقد ظهرت أول إشارة علنية تطالب بالحقوق السياسية .

وكانت من ضمن البواعث التي أدت الى اليقظة السياسية في الكونغو باعث اتى اليهسا من رواندا اوروندى التي تجاورها . اذ ان السياسة البلجيكية التي كانت متبعة هناك كانت تشبه تلك التي كانت متبعة في الكونغو مع وجود ارتباط بين الادارات والاقتصاديات في كليهما . ثم تحول انتداب عصبة الأمم الى وصاية تابعة لهيئة الأمم المتحدة . وكان البلجيكيون قد سمحوا لحكام الباتوتسي التقليديين بالاستمرار في سيطرتهم ليس فقط على شعبهم بل وايضا على الباهوتو الذين يفوقونهم عددا . ولكن أصبح في ذلك الوقت لهيئة الأمم المتحدة سلطة استقصاء الحقائق ، ومن ثم اجريت انتخابات تعتبر الاولى من نوعها في اوزومبورا في اوتل عام ١٩٤٩ م من اجل انتخاب مستشارين للادارة البلجيكية فاذا بالصفوة الممتازة الأفريقية تتسائل قائلة : مادامت قد اجريت انتخابات في راوندا - اوروندى المتخلفة فلماذا لا تجرى بالمثل في الكونغو .

وبذلت محاولات واهنة من أجل تهدئة الصفوة الممتازة الكونغولية فصدر في عام ١٩٤٨ م « بطاقة الاستحقاق المدنية » وهي تعطى لهذه الصفوة الممتازة شهادة للبرهان على حسن سلوكهم ، الا أنها لم تعطهم الا القليل من الامتيازات المحدودة . وفي العام التالي تكونت بعثة من اجل النظر في كل ما يتعلق بمشكلة الصفوة الممتازة والبحث في نظام « استبعاد غير الأكفاء » وهو ذلك النظام المطبق منذ عام ١٨٩٢ م والذي كان يسمح قانونا للأفريقي بتسجيل اسمه كمواطن متحضر ويتمتع بنفس الحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها الأوروبي . وفي عام ١٩٤٨ م أيضا تم البدء في تنظيم نظام التفرقة العنصرية في المدارس وذلك بفتح ابواب المدارس للأفريقيين والملونين على السواء ، وتلا ذلك في سنة ١٩٥٠ م قرار بمنع جميع انواع التفرقة في المدارس على الرغم من اجراء اختبارات للأطفال الأفريقيين حول اصل مولدهم قبل السماح بقبولهم بالمدارس الا أنه بالرغم من تلك البشائر الواهنة التي تنذر بوقوع معارك في المستقبل ، ظلت الصفوة الأفريقية قليلة العدد ضعيفة العدد ، فلقد تم عزل الأفريقيين في الكونغو عمدا عن الاتصال بحركات التطور في باقي انحاء القارة ، ومنحوا مستويات معيشية أعلى من نظيرتها في معظم الدول الأفريقية والاسيوية ، ولهذا لم يكن هناك تحد ضد السياسة البلجيكية المتطورة والتي يشرف على ادارتها مزيد من رجال الحكومة والكنيسة الرأسمالية ، وأصبح من المتوقع لها ان تستمر في طريقها دون اكراث لسنوات عديدة في المستقبل .

وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت هناك أوجه شبه قوية بين الموقف في كل من الأقاليم الفرنسية الاستوائية الأفريقية والكونغو البلجيكي ففي كل منهما حصلت شركات الامتياز على تأثير له شأنه ، وكانت الإدارة في المستعمرات الفرنسية تتركز في باريس عن طريق شخصية الحاكم العام ، تماما مثلما اقام البلجيكيون حكومتهم الاستعمارية في بروكسل ، وفي كل منهما أيضا اعاق التخلف الذي كان يسود المناطق الريفية متحالفا مع الروح القبلية والعزلة عن العالم الخارجى ، اعاق آية معارضة لها وزنها ضد الحاكم الاستعماري .

ولكن آثار الحرب أدت الى تباين كل من المنطقتين تباينا جذريا اذ ان ولاء الأقاليم الفرنسية الذي لم يكن متوقعا للرئيس ديغول ، وزعامة ايبويه والخطوات السريعة التي كانت تسير بها السياسة الفرنسية أدت جميعها الى تطورات سياسية داخل المنطقة الفرنسية لم تكن معروفة في الكونغو . وفي مؤتمر برزافيل المنعقد في عام ١٩٤٤ م وضع الاطار العام من أجل سياسة المستقبل ، ويرجع الفضل في هذا - الى حد كبير - الى ايبويه ، وأدى الشعور بالولاء للفرنسيين الى تغيير العلاقة بين فرنسا ورعاياها في وسط افريقيا فبعد ان كانت فرنسا تعتبرهم بدائيين متوحشين وعبئا لا ترحب به على الدولة الأم وناكرين لجميل عضويتهم في الامبراطورية الفرنسية غيرت من نظرتها اليهم واعتبرتهم ابطالا فرنسيين ، ولهذا يجب مكافأتهم وذلك بالاعتراف بهم على أنهم أكثر من مجرد كونهم مواطنين متخلفين داخل اطار الحضارة الفرنسية والسماح لهم بالاشتراك في وضع دستور فرنسا بعد الحرب العالمية واعطائهم تمثيلا برلمانيا في الاتحاد الذي سيحل محل الامبراطورية .

ولهذا أرسلت مستعمرات وسط افريقيا ، مثلها في ذلك مثل افريقيا الغربية الفرنسية ، مبعوثين عنها الى الجمعية التأسيسية التي افتتحت في باريس في نوفمبر عام ١٩٤٥ وكلفت بوضع الصيغة المبدئية للدستور الفرنسي الجديد ، ولم يكن من المقدر أن يطبق هذا الدستور على فرنسا فقط ، بل وأيضا على اقاليمها الواقعة فيما وراء البحار ولهذا عبرت فرنسا عمليا عن ادراكها لمركز رعاياها المستعمرين باعتبارهم أعضاء في فرنسا العظمى .

وبالطبع أظهرت كل من النظرية والتطبيق تناقضا مثيرا كما حدث من قبل في غرب افريقيا ، اذ ان الدستور الذي تمت الموافقة عليه اخيرا في عام ١٩٤٦ م أعطى لوسط افريقيا ، ستة مقاعد من بين ٦٢٢ مقعدا

في الجمعية الوطنية واحتفظ الأوروبيون بمقعدين من تلك المقاعد الستة وذلك نتيجة لتطبيق نظام الفئتين الانتخابي ، وقد بلغ مجموع الناخبين في المستعمرات الأربع ١١٠.٢٩ ناخبا من بين مجموع السكان البالغ عددهم ١٠.٦٠.٠٠٠ نسمة ذلك لأنه لم يسمح الا لفئات معينة من الشباب بالحصول على هذا الامتياز .

ولكن بالرغم من هذا فانه حتى في حالة تطبيق هذا الشكل المحدود من التمثيل حدثت تغيرات تقدمية في الحياة العامة نتيجة لذلك . وقد يكون تكوين الجمعيات المحلية - واحدة في كل اقليم ومجلس اعلى للاتحاد - أكثر أهمية من مسألة التمثيل في الجمعية العامة ومجلس الشيوخ وجمعية الاتحاد ، اذ أن هذا أثار نشاطا سياسيا محليا بالرغم من أن اهتمام تلك الجمعيات الرئيسى كان اهتماما ماليا ، وبالرغم من أن رجال الادارة المحليين والسلطات الباريسية كانوا يسيطرون على الموقف تماما ، الا أنه لم يكن في الامكان تفادى بعض أشكال التنظيم السياسى .

وقبل الحرب كان النشاط السياسى في وسط افريقيا الفرنسية اقل بكثير عنه في الغرب ، اذ أن المنطقة كانت مشتتة السكان وشديدة الفقر وغاية في تخلفها . وبالرغم من وجود بعض الهيئات التى تقدم مساعدات مزدوجة الغرض علاوة على وجود عدد متباين من الطوائف الدينية الا أنها كانت تمارس نشاطها داخل اطار المجتمع القبلى القائم . وكانت جابون هى الاقليم الوحيد من بين الأقاليم الأربعة الذى تظهر فيه الأحزاب السياسية ذلك لأنها كالت الاقليم الوحيد الذى يتمتع بثروة لها شأنها من بين تلك الأقاليم ولكن لم يطل عمر تلك الأحزاب حتى في ذلك الاقليم .

وعلى الرغم من وجود الدوافع الاقتصادية والحضارية والبؤس الذى عاناه الأفريقيون من جراء العمل الاجبارى في جمع القطن والمطاط في المزارع المترامية الأطراف - حتى في الفترة التالية للحرب - لم تظهر الا بوادر ضئيلة لليقظة السياسية ، وسرعان ما ظهر هذا السبات العميق حينما أجريت الانتخابات في عام ١٩٤٥ م من أجل تكوين الجمعية التأسيسية في باريس ، اذ بالرغم من أنه كان للأفريقيين الحق في التمثيل في الجمعية بنسبة ضعف عدد الممثلين الأوروبيين طبقا لنظام الفئتين الانتخابي - بصفتهم ممثلين للفئة الثانية - الا أنهم في الواقع لم ينتخبوا سوى ممثل أفريقى واحد هو جان فيليكس تشيكايا من الكونغو الأوسط . وذلك لأنه كان مازال يستولى على الأفريقيين شعور عام وهو أن الأوروبيين كانوا يفهمون في السياسة أكثر منهم وأنهم هم انسب الناس لتناول مثل هذه المسائل .

وتوضح هذه النظرية الاقطاعية - الى حد ما - ضالة الاهتمام الذى أعطته الأحزاب السياسية الفرنسية لوسط أفريقية عنه فى غربها . وكان تأثير دييجول الذى كان سائدا فى فترة ما بعد الحرب قد أتى الى نهايته ولكن منظمة اعادة تجميع الشعب الفرنسى التى نادى بها قد طبعت أول أثر لها فى جميع الأقاليم فيما عدا جابون ، وعادة ما كان يؤيدها حكام الادارات الذين كانوا يتمتعون بتأثير عظيم جدا فى الأيام الأولى من اصدار الدستور الجديد وتمكنوا من جذب الموالين لهم من بين كل من الأوروبيين والأفريقيين على السواء واحتفظت هذه المنظمة بمكانتها لأطول مدة ممكنة فى تشاد ولكنها كانت تخضع دائما لسيطرة رجال الادارة والأوروبيين فى اوبانجى شارى نفسها فى حين أنها فقدت بسرعة عظمة التأييد الأفريقى لها فى الكونغو الأوسط .

وقد أنشأ الاشتراكيون الفرنسيون الذين يشكلون حزب القسم الفرنسى من اتحاد العمال العالمى ، أنشأوا فرعا لهم فى برازافيل بالكونغو الأوسط وجذبوا اليهم تأييد جاك اوبانجولت و قبيلة المبوتشى التى بتزعمها وفيما بعد كون « أحمد كولا ماله » أحد التجار المساحين فرعا اشتراكيا آخر فى تشاد . ولكن الاشتراكيين لم يمسكوا - على الاطلاق - بزمام الحركة النقابية العمالية ولم يحرزوا أى تقدم الا حينما كانوا يتبنون المدعوة القبلية .

اما قصة المجهودات التى بذلها الشيوعيون الفرنسيون فى وسط افريقيا فتتسم بطابع مميز ، فقد كونوا مجموعات دراسية يرجع تاريخها الى شهر فبراير من عام ١٩٤٦ م وحاولوا انشاء نقابات عمالية تابعة لحزب الاتحاد العمالى العام . وبعد ذلك أيدوا حزب التجمعات الديمقراطى الأفريقى ، كما فعلوا فى غرب أفريقيا . ولكن بمجرد أن حاولوا التدخل الايجابى عن طريق شخصية رايموند باربيه مرة أخرى كشفوا عن فشاهم فى فهم الموقف المحلى فهاجموا الحكومة الاستعمارية والزعماء التقليديين ودييجول وزعماء المقاومة المحليين ، وأدى هذا على الفور الى انبعاث حركات الولاء التى كانت سائدة اثناء فترة الحرب ووسعت الشقة بين الأفريقيين وبين الأوروبيين على السواء .

وهكذا لم يتمتع أى من الأحزاب الفرنسية التى كانت لها تأثيرات قوية بين الأفريقيين الفرنسيين فى غرب أفريقيا بأى نجاح دائم فى وسط أفريقيا . ومن جهة أخرى بالرغم من الشكوك التى كانت تكتنف رجال السياسة الجدد فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية حول مسألة الارتباط مع غرب أفريقيا الا أنهم أعطوا تأييدا له قيمته لحزب التجمعات الديمقراطى

الأفريقي . أما في تشاد فقد تمكن جابريل ليزيت الزنجي الذي وفد من جزر الأنديز الفرنسية والذي تلقى تعليمه في باريس واشتغل في الإدارة الفرنسية ولعب دورا ايجابيا في صالح فرنسا الحرة وتزوج بامرأة فرنسية ، تمكن من تأليف الحزب التشادي التقدمي ليتآلف مع حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقي محليا وسرعان ما ضمن تأييد الصفوة الأفريقية خاصة تلك التي تنتمي لقبيلة السارة أما في الكونغو الأوسط فقد ألف شيكايا الذي كان من أول الموقعين على اعلان قيام حزب التجمعات الديمقراطي الأفريقي ألف حزبا ائتلافيا يسمى « الحزب الكونغولي التقدمي » معتمدا على قبيلة القيلي ، وبالرغم من ان حزب الاتحاد الأوبانجي القائم في اوبانجي شاري كان فرعا من حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقي الا أنه كان - الى حد كبير - حزبا شخصيا لانطوان دارلان الذي تجرى في عروقة الدماء الأوروبية - الزنجية والذي كانت تميل علاقاته الشيوعية وشخصيته العدائية الى التفريق بين المؤيدين الأقوياء .

أما في جابون فلم يوطد حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقي اقدامه الا بعد ذلك بوقت طويل ، فقد كان جان أوبام يسيطر على سياسيات جابون وكان يتبع باخلاص منهاج ليوبولد سنغور ، كما انه حصل على تأييد قبيلة الفانج العظيمة الأهمية بالرغم من أن حزبه المسمى بحزب الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي الجابوني قدر له أن يواجه تحدي « ليون مبا » الذي ينتمي هو الآخر الى قبيلة الفانج وحزبه المسمى الكتلة الديمقراطية الجابونية .

ولكن في الواقع كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل من مستعمرات أفريقيا الاستوائية الفرنسية الأربع قد هبطت الى الحضيض بانتهاء الحرب لدرجة أنه لم يكن في الامكان على الاطلاق ان ينافس التطور السياسي هناك ذلك الموجود في أفريقيا الغربية الفرنسية فلم يكن عدد كبير من الأفريقيين يؤمنون فقط بوجوب استمرار سيطرة الأوروبيين على الاتجاهات السياسية هناك بل وأيضا كانوا ما يزالون يعتبرون الزعماء التقليديين هم المصادر الطبيعية للسلطات المحلية ولهذا ازدهرت منظمة اعادة تجميع الشعب الفرنسي بين الأوروبيين وبين كثير من الأفريقيين المتمدينين في حين كانت معظم الأحزاب الأفريقية التي تكونت مبكرا يسيطر عليها الزعماء القبليون وكبار السن ، ولم تستمل الحركات التقدمية الا القليلين الى جانبها كما كانت تعارضها جميع سلطات الإدارة بل وحتى في جابون التي تتمتع بثروتها المدنية وبانتشار التعليم بين أرجائها لم

تظهر فيها الحركة السياسية الحديثة الا في السنوات الخمس التالية للحرب وكان من بين الأسباب المؤدية لذلك التدهور الذي حل بشعب قبيلة الفانج المسيطرة . وحتى في اوبانجى شارى والكونغو الأوسط وتشاد فقد كانت تلك الحركة اقل وضوحا .

وبالرغم من كل هذا فقد خلقت المنظمات التمثيلية الحديثة قوة دافعة موجهة للنشاط السياسى وكان ظهور حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى بمثابة اشارة خافتة الى ان الأحزاب السياسية الأفريقية هى التى أصبحت تمسك فى يدها مفتاح المستقبل .

وبالرغم من ان كلا من الدول الأربع كانت تعاني من نقص الزعماء الأكفاء ، كما أن هؤلاء القليلين الذين انبثقوا الى حيز الوجود أمثال ليزيت وتشيكاي وأوبام قد فضلوا انتهاج السياسات الباريسية على أن يناضلوا فى أوطانهم ، الا ان الأحزاب قد تم تكوينها - لأول مرة فى أفريقيا - كما حصل الأفريقيون على حق الانتخاب ولا يبدو من المحتمل أن الأفريقيين الفرنسيين فى تلك الدول قد يشعرون نار الثورة فى أفريقيا ، الا أنهم قد حصلوا فعلا على الأداة التى تمكنهم من المشاركة الى حد ما فى الثورة السياسية الأفريقية .

الفصل السادس

الشرق الشرقية

ان شرق أفريقيا عبارة عن رقعة تمتلئ بالمتناقضات ، فساحلها يمتاز بحرارته ورطوبته وارتفاع نسبة البحر فيه ، الا أنه على بعد عدة أميال ترتفع فوهة بركان كاليمنجارو التي تكسوها الثلوج ، ويبلغ ارتفاعها أربعة أميال ، وينقسم سكانها بين رجال رعى متنقلين الى رجال مدينة ملمين بالشئون الدنيوية يشعرون وكأنهم في أوطانهم سواء كانوا في لندن أو نيويورك أو موسكو أو بكين .

ولا تشتمل الحياة الاقتصادية في شرق أفريقيا على مستويات الكفاف المعيشية فحسب ، بل وايضا تشتمل على مستويات الثراء التي يجلبها البن والقطن والماس ، أى أنك تجد الحياة المدنية الحديثة في نيروبي تقف جنباً الى جنب مع الحياة البدائية في أكواخ الفلاحين المصنوعة من اللبن . وتتراوح أراضيها ما بين صحراوات ومستنقعات الى بقعة من أخصب الأراضي الزراعية في العالم ، أما أقاليمها فقد أظهرت أشكالاً دستورية متناهية في تباينها ، فظهرت فيها الدولة الأفريقية القديمة ذات السيادة ، والمحميات ، واشباه المستعمرات ، وأقاليم الوصاية الواقعة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، والأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار ، والمستعمرات التي كانت تستعمرها إيطاليا سابقاً وهي تلك التي أصبحت في أول الأمر أقاليم خاضعة للوصاية ثم أصبحت دولة ذات سيادة . وإذا ما ادخلنا - ضمن هذا - جزر مدغشقر ، وموريتيوس وسيشيلز سيكون ، لدينا تباين أكثر اتساعاً ولكن لما كانت تلك الجزر لا تمارس الا تأثيراً طفيفاً على الحياة في القارة الأفريقية فإننا سنمر عليها من الكرام .

حقا انه من التعسف أن نضع حدود شرق أفريقيا حول تنجانيقا وزنجبار وكينيا وأوغندا والصومال واثيوبيا وارتيريا والصومال الفرنسي ولكنه أيضا شيء يبعث على الارتياح ، فبالرغم من أن هذه الدول لم تمر بتاريخ مشترك ، إلا انها تتمتع بسمات مشتركة تفصل بينها وبين دول أفريقيا الغربية الشمالية وبين الكتلة الوسطى التي وصفناها في الفصل السابق .

وبالرغم من أن معظم هذه المنطقة كانت تخضع لحكم البريطانيين وكانت تدخل ضمن نطاق الامبراطورية البريطانية ، إلا ان الشعب الأوروبي ظل لفترة طويلة يتخذ طابعاً عالمياً ، فتنجانيقا التي كان يطلق عليها أفريقيا الشرقية الألمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم تحتفظ فقط بعدد كبير من الألمان بل وأيضا بجمالية كبيرة من اليونانيين .

وبينما كان في الامكان مشاهدة البولنديين والايطاليين والاسكندنافيين في نيروبي كان مواطنو جنوب أفريقيا يشكلون عنصراً رئيسياً بين الفلاحين الكينيين . وكان الدانيمركيون يزرعون السكر في نيروبي حيث كان السويديون يعملون أيضا بينما كان عدد كبير من الايطاليين يعيشون في مستعمراتهم السابقة : الصومال وارتيريا .

ولكن كان يفوق الطبيعة العالمية التي يتسم بها المجتمع الأوروبي ذلك التغير الذي حدث في طبيعته أثناء الحرب وكان هذا ملحوظا على وجه الخصوص في كينيا ، فلقد قاست نيروبي - أثناء الحرب - لأنها لم تكن مركزا حربيا تشتعل فيه نيران الحرب وامتسلات بالمحدثين والمتأنقين الزائفين والانحلال الخلقي الذي كان يسود هذا أو ذاك . فلقد هرب عدد كبير من لواءات الجيش ويوزباشياته الذين عوضوا أنفسهم عن فترة الحرب بتكوين طبقة من النبلاء المزيفين ، هربوا من الاشتراكية البريطانية التي سادت بلادهم في فترة ما بعد الحرب لكي يصبحوا من المستوطنين أو من رجال الأعمال في دولة يمكنهم فيها الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعي ، وكان برفقتهم بعض الرتب الصغيرة وموظفوا الحكومة السابقون الذين أصبحوا تجارا أو عمالا فنيين أو مشرفين زراعيين بينما قامت فتياتهم ونساؤهم بالعمل في المكاتب الحكومية ، وهكذا حملت السنوات التالية للحرب معها ازديادا في عدد السكان البيض ، وزيقا في طبقة العلية التي سادت في مجتمع ما قبل الحرب ، وسندا قويا لتلك العناصر التي كانت تهتم باستخدام الأفريقيين كقوة عاملة رخيصة تحتل على الدوام مركزا اجتماعيا أقل شأنًا . وأصبحت نيروبي ذاتها مركزا للجماعة « المتأنقة » التي يعيش حولها عدد من المقلدين . ولقد تملكت الدهشة

هؤلاء الذين كانوا قد ذهبوا الى كينيا فأقاموا مستوطنات لأنفسهم وبذلوا جهدا كبيرا ليخلقوا مزارع شاسعة من البراري ، حينما راوا تفاهات هؤلاء الوافدين الجدد . هذا هو المجتمع الغريب ذو الألوان المزركشة الذى سيطر على الصورة البيضاء فى شرق افريقيا .

اما فى المستعمرات الأخرى فقد كانت المجتمعات البيضاء أكثر تباطؤا فى اندفاعها بالرغم من أن بعض اجزائها اتخذت من نيروبي مثالا لها ، فمشكاة ملكية الأجانب للأرض لم تصبح على الإطلاق ذات أهمية قصوى خارج كينيا وبالرغم من وجود بعض الاجراءات الخاصة بالفرقة العنصرية فى كل من أوغندا وتنجانيقا ، الا أنها لم تتخذ ذلك الطابع السيئ الذى اتخذته فى كينيا ، فلم يكن هناك على الإطلاق أى شك فى أن تصبح أوغندا دولة يحكمها الأفريقيون بمفردهم أو أن تصبح تنجانيقا دولة ذات حكم ذاتى يحتل الأفريقيون فيها الدور الرئيسى تحت حماية مجلس وصاية هيئة الأمم المتحدة ، وبالرغم من وجود عدد كبير من الإيطاليين فى اريتريا ، الا انه لم يكن يراودهم سوى مطامع سياسية ضئيلة بعد أن حاقت الهزيمة بإيطاليا . وعادة ما كانوا يقومون بأعمال وضيعة تحت الحكم العسكرى البريطانى مهما كان الوضع الذى يتخذه . وفى الواقع كان يبدو - كما هو الحال فى باقى أنحاء القارة الأفريقية - أنه كلما قل عدد الأوروبيين الذين يعيشون فى اقليم ما ، قلت نسبة التوتر العنصرى الموجود به وأنه حيثما استوطنت جاليات بيضاء لها شأنها تأزمت العلاقات العنصرية الى أبعد مدى .

وعلى أية حال لم يكن الأوروبيون هم الجماعة المهاجرة فقط لأنه كان يفوقهم فى الواقع عدد الهنود والآسيويين الذين ظهروا بعد انقسام الهند وباكستان ، ويرجع تاريخ العلاقات بين الآسيويين وساحل شرق افريقيا الى فترة ما قبل الكشف الأوروبى لهذه المنطقة بزمان طويل . فمن المؤكد أن العرب لم يكونوا هم فقط الذين اشتغلوا بالتجارة على طوال الشريط الساحلى منذ فجر التاريخ تاركين وراءهم فى زنجبار ومومباسا أماكن استيطان لها قيمتها ، ولكن من المؤكد أيضا أن الهنود أنفسهم كانوا قد عبروا المحيط الهندى قبل عودة فاسكودى جاما وهو محمل بالعبيد الأفريقيين .

وإلى مد الخط الحديدى من الساحل الى أوغندا فى تسعينات القرن التاسع عشر إلى جذب عدد كبير من العمال الهنود الى الداخل ، وباندلاع الحرب العالمية الثانية كانوا قد أصبحوا مسيطرين على التجارة الخارجية والداخلية للمستعمرات البريطانية الثلاث فى شرق افريقيا .

شرق أفريقيا

وكانوا قد وطموا أقدامهم في كل من نيروبي ودار السلام وكامبالا ، علاوة على أنهم أقاموا مخازنهم في قلب الأجسام وأدخلوا بضائعهم في القرى الأفريقية الموعلة حيث لا يمكن الحصول على مثل تلك البضائع من أى مصدر آخر . ولم يكن فى امكانهم أن يتحاشوا اثاره الشكوك حول استغلالهم واحتكارهم هذا بفرضهم اسعارا جبرية على الأفريقيين ، كما أنهم كانوا يشبهون اليهود الذين كانوا يعيشون فى أوروبا فى العصور الوسطى فى أنهم كانوا ضروريين لقيامهم بتقديم القروض والمتاجرة ولكنهم كانوا مكروهين بالنسبة للسلطة التى أعطتها لهم هذه العملية على هؤلاء الذين ينتفعون بخدماتهم .

وكان الأوروبيون يفتنون الجالية الهندية بسبب منافسة بعض أعضائها لهم فى مجالى الثروة والتعليم ، وحينما حصل الهنود فى عام ١٩٢٣ م على حق التمثيل فى كينيا قام البيض بثورة عنيفة وبعد انتهاء الحرب خاصة حينما حققت كل من الهند وباكستان استقلالها ، شاعت بين الأوروبيين تلميحات غامضة حول مطامع الهند الاستعمارية فى شرق أفريقيا ومن أنها تستخدم المقيمين الآسيويين كطابور خامس لها . وفى الواقع اهتم كل من البانديت نهرو والأغاخان (الذى لعبت طائفته الاسماعيلية دورا هاما فى شرق أفريقيا) بمسألة حث اتباعهما على اعتبار أنفسهم مواطنين فى شرق أفريقيا .

وكان الأفريقيون والأوروبيون على السواء يكرهون الآسيويين لأنه بالرغم من أن الأفريقيين الذين كانوا يتمتعون بوعى سياسى يقدرّون التأييد الذى كان يقدمه لهم الزعماء الآسيويون . كانت الشكوك تنتاب جماهير الشعب وكانوا يضجون بالشكوى من ناحيتين أساسيتين : أولاها : اتهامهم للآسيويين بأنهم يعتبرون عائقا أمام التقدم الأفريقى باحتكارهم للأعمال البسيطة وشغلهم لمعظم المناصب الحرفية البسيطة والتى تحتاج الى القليل من المهارات ، وثانيهما : اتهامهم للآسيويين بمعيشتهم داخل حضارة مقفلة . فانه نظرا لتأثير المجتمع الأوروبى السائد هناك تمكن الأفريقيون من التطور داخل اطار من النظرة الثقافية الأوروبية ، وربما حرّموا من المقدسات الداخلية التى يتمتع بها المجتمع الأوروبى ، ولكنهم كانوا يأملون فى الوصول إليها ، ذلك لأن نظمهم التعليمية والدستورية وتقدمهم الثقافى كانت قد رسمت جميعها على نمط أوروبى ، ومن ثم فقد شعروا بالاسستياء تجاه مجتمع شرقى نبتت جذوره بين ظهرايينهم ، ولكنه كان يمنعهم طبيعيا من مشاركتهم له . وقد انتقدوا بوجه خاص النظرة الآسيوية القبلية تجاه الحياة الاقتصادية حيث كان

كثير من الشركات والأعمال التجارية تقتصر فقط على توظيف أعضاء ينتمون الى جماعة عائلية آسيوية معينة متهميين من تطبيق نظام ساعات العمل أو المرتبات أو أية شروط أخرى .

وكان هذا التوتر الأفريقي الآسيوي واضحاً جداً في كل من كينيا ، وأوغندا وتنجانيقا وكان يعمل على تأزم العلاقات دائماً بآثاره الحركات التي كانت تهدف الى مهاجمة امتيازات الأوروبيين والحكم الاستعماري البريطاني ، إلا انه مع هذا لم يمنع الشخصيات الآسيوية البارزة من القيام بأدوار قيادية في الرخاء الاجتماعي والتقدم التعليمي وإسراع الخطى نحو التحرر السياسي .

ولم تكن ظروف الحياة العادية في شرق أفريقيا في إمكانها توفير موقف ثوري بعد أن وضعت الحرب أوزارها . فقد كانت الغالبية العظمى من الأفريقيين تعيش عيشة الكفاف ولم يكن لديها إلا القليل ليثير مطامحها ، وبالطبع لا يمكن للجماهير الجاهلة التي تعيش في فقر مزمن أن تثير الثورات ، فهي في حاجة الى قياديين ليشعلوا نيران الاستياء في نفوسهم وعند ذلك فقط يصبح فقرها وقوداً للثورة ، وعادة ما يوجد الزعماء بين عقلاء القوم وبين أناس يطلعون على الكتب ويرون مساندة الآخرين ويحاولون إيجاد الوسائل لإظهار تفوقهم عليهم . ولكن في الوقت الذي انتهت فيه الحرب لم يكن يوجد في شرق أفريقيا إلا عدد قليل من المتعلمين الأفريقيين ومن ثم لم تكن هناك مراكز صناعية أو تعليمية حيث يمكن أن تتركز المباحثات والتنظيمات الاجتماعية . وبالرغم من وجود كلية ماكاريري في أوغندا التي تعتبر المنشأة الوحيدة للتعليم العالي في تلك المنطقة بأجمعها ، إلا أن عدد طلابها كانوا قليلين علاوة على أن سكان شرق أفريقيا لم تتح لهم بعد فرص التعليم في لندن أو باريس أو أمريكا حيث ولدت معظم الآراء الثورية . وبدأ للعامل الزراعي القح والبدوي والفلاح القبلي الذي حطمته أجيال من الأمراض الاستوائية وأنهك قواه النقص الذي يعانيه في إيجاد الغذاء الصحي ويجهل الأحداث التي تقع في القرية المجاورة ، بل وأكثر جهلاً بما يحدث في باقي أنحاء القارة ، بدا له أن الفلاح الأبيض والحاكم الإداري الاستعماري جزء لا يتجزأ من الحياة كالشمس أو الأرض . وكرست الطاقات الجسمية والعقلية بكليتها لانتزاع ما يمكن من الإبقاء على الحياة دون أن تخلف وراءها أي فائض يمكن من التفكير في إظهار التفوق على منهج حياة الرجل الأبيض الذي يختلف عن منهجه تماماً ، أو القضاء على حاكم المقاطعة واستبداله بآخر أفريقي . ولكن بالرغم من أن هذه هي الصورة العامة التي كانت سائدة ،

الا أنه كانت هناك حركات ذات تأثيرات مضادة حتى في تلك المناطق المتناحية في بدائيتها . فمواطنو شرق أفريقيا لم يتأثروا فقط بمؤثرات فترة الحرب بل وأيضا شاهدوا المعارك الحربية ذاتها في اراضيهم ، فلقد أنزل البريطانيون الهزيمة بالايطاليين في أريتريا والصومال وأثيوبيا مع وجود عدد كبير من مواطني شرق أفريقيا بين قواتهم ، كما أدى الغزو الايطالي لأثيوبيا في عام ١٩٣٥ م الى اثاره مشاعر الأفريقيين واعتبرت عودة الامبراطور هيلاسيلاسي الى عرشه هزيمة للاستعمار الأوروبي . ولقد تمكن عدد كبير من مواطني شرق أفريقيا من مشاهدة هذا على الطبيعة ولم يفت عليهم ادراك التناقض بين استعادة دولة لسيادتها تحت حكم أحد الأفريقيين ودولة خاضعة لحكم استعماري أوروبي عند عودتهم الى بلادهم .

وقد تكون أثيوبيا بلدا بدائيا متخلفا خاضعا لطبقة اقطاعية حاكمة تحت سيطرة امبراطور ديكتاتوري النزعة ، وقد لا تكون هناك أية طرق ممهدة خارج أديس ابابا ، وقليل من المدارس ، او أنها مازالت تعتمد على المستشارين الأجانب في ادارتها الا أن شعبها عاد ثانية تحت حكم حكامه الأفريقيين — كما كان دائما — باستثناء فترة الاحتلال الايطالي فيما بين ١٩٣٦ / ١٩٤١ .

وكان للدعوة العنصرية أيضا تأثير عميق وقد يكون السواد الأعظم وفدوا من الأقطار الأخرى والذين شاهدوا — لأول مرة في حياتهم — دولة افريقية تحكم نفسها بنفسها .

وكان للدعوة العنصرية أيضا تأثير عميق وقد يكون السواد الأعظم من الشعب الأفريقي — في ذلك الوقت — قد رضی بالحكم الاستعماري كشر لا بد منه الا أنه كان هناك مصدر وحيد للألم كان يضطرم عميقا وراء المظهر الخارجي للمجتمع الأفريقي في شرق أفريقيا . ولم يكن ذلك الا مشكلة الأرض اذ أثبتت على كينيا تأثيرا مباشرا وان كانت لم تؤثر على باقي شرق أفريقيا الا بقدر معلوم نسبيا ، وليس من المهم ادعاء الفلاحين الأوروبيين بأنهم وجدوا الأرض خالية حينما وضعوا أيديهم عليها في مستهل القرن ولكن المهم هو احساس الأفريقيين بمشاعر روحية تجاه تلك الأرض وبأنه من المحال لهذا الادعاء أن يخمد نيران الاستياء . فقد فندوا هذا الادعاء بقولهم بأن الأرض كانت خالية لوقت معين فقط نتيجة للأمراض التي كانت تصيب كلا من الانسان والحيوان وان تلك الأرض — على أية حال — كانت ملكا لأبائهم ولا يمكن فصلها أبدا عن ممتلكات القبيلة . وادت حقيقة استيلاء الأوروبيين على ستة عشر ألف

ميل مربع من الأرض أى حوالى ربع الأراضى الخصبة بأجمعها فى كينيا لتكون ملكا مطلقا لحوالى أربعة آلاف من الفلاحين البيض تاركة ما يربو على الخمسة ملايين ونصف من الأفريقيين ليرتضوا لأنفسهم ملكية الأراضى الباقية ، أدت هذه الحقيقة الى فتح جرح عميق من التفرقة العنصرية فى شرق أفريقيا بأكملها . ولما كانت الحكومة الاستعمارية البريطانية قد دعمت ملكية البيض لهذه الأراضى بمختلف التشريعات بل وأيضا منعت الأفريقيين من العمل كاداريين للمزارع فى المرتفعات البيضاء فانها قد جعلت من العبارة « بريطانى » مرادفا لتلك السياسة العنصرية .

وبالرغم من أن عددا ضئيلا من الأفريقيين فقط قد حرموا من هذا مباشرة كما أنه لم يكن معظمهم من الكيكويو وكما كانوا دائما يزعمون ، إلا أن آثار الحكم الاستعماري وتدعيم مركز المستوطن كان حافزا مستمرا على ازدياد الشعور بالاستياء ، وفى نفس الوقت أدت الاجراءات الصحية وعلم الطب البيطرى الى ازدياد مستمر فى الأعداد البشرية والحيوانية . وكانت القبائل الأفريقية التى تسكن تلك المنطقة قد اعتادت الترحال قبل حلول الأوروبيين فكانت ترهق منطقة من المناطق قبل أن تتركها لتعود اليها بعد أن تنتقل الى الأخرى وعملت الحكومة الاستعمارية على استقرار تلك القبائل فى الوقت الذى كانت تتضاعف فيه أعدادها دون أن تغير من الوسائل التى تتبعها فى الزراعة ، ولهذا اضطرت الأعداد المتزايدة أن تعيش على أرض اعترتها عوامل النحت السريع دون أن تتاح لها الفرص السابقة فى التنقل الى مناطق أخرى وفى نفس الوقت كانت تنظر فى غضب الى المناطق التى كانت محجوزة لحفنة من البيض ، والأدهى من هذا أن بعض تلك الأراضى لم يتولها أحد بالزراعة .

والتفرقة العنصرية عبارة عن شعور سلبي وهى لا تخدم عملية البحث عن مجتمع حديث ، بل هى تبحث عن ايجاد مجموعة من الوجوه تختلف عن تلك الموجودة ، انها تثير الحقد والشعور بالاضطهاد اللونى ودائما ما تضع القناع على الشرور الاجتماعية الحقيقية ، ومن المأتم أن يتولد الشعور المضاد للتفرقة العنصرية فى المجتمعات مثل تلك الموجودة فى كينيا وبعض المناطق الأخرى من شرق أفريقيا حيث يظهر البيض شعورهم بالتفوق العنصرى . وسرعان ما تنتشر عدوى هذا الشعور فى الأماكن المجاورة . وهذا النوع من الاستياء يعتبر بمثابة ذخيرة خطيرة يصعب على المصلحين السياسيين استخدامها ولكنها فى نفس الوقت فى مقدورها خلق شعور جماهيرى بالاستياء لا يمكن لأى سياسى أن يتجاهله . ولقد حذر الكتاب اليقظون كينيا من ذلك الخطر منذ عشرينات القرن التاسع عشر

وقدر للأحداث التي وقعت في كينيا أن تؤثر بعمق على النظرة العامة في شرق أفريقيا بأكمله .

ومن أهم الأمثلة المتميزة التي تدل على هذا التأثير الكيني تلك التي أمكن مشاهدتها بعد انتهاء الحرب مباشرة . فقبل انتهاء الحرب قررت الحكومة البريطانية وضع دساتير من شأنها المحافظة على أوجه التعاون بين مستعمرات أفريقيا الشرقية الثلاث وهو ذلك التعاون الذي تطور أمره أثناء الحرب وأصبح من المقدر إقامة جمعية اقليمية مشتركة لكي تيسر الاستشارات السياسية ومن ثم تم تقديم المقترحات الخاصة بانشائها على مذكرة حكومية بيضاء بعد انتهاء الحرب . واشترطت هذه المقترحات المساواة في التمثيل السياسي في النواحي العامة غير الرسمية فيما بين الأوروبيين والآسيويين والأفريقيين . وبالرغم من حقيقة أن عدد الممثلين الأفريقيين يعتبر ضئيلا إذا ما قيس بنسبة عدد الأفريقيين إلى عدد السكان العام إلا أن زعماءهم قبلوا هذا التنظيم باعتباره تحسنا طرا على الماضي وأملا من أجل المستقبل ، ولكن الأوروبيين المستوطنين بكينيا صاحوا صيحة عالية متهمين فيها الحكومة البريطانية بخيانتها لمصلحة الرجل الأبيض . وخشى المكتب الاستعماري البريطاني - على الرغم من أنه كان تحت إشراف وزير دولة عمالي - من الاعتراضات الأوروبية ، وعمل بنصيحة الحاكم السير فيليب ميشيل وبعد مضي ثمانية عشر شهرا أصدر مذكرة بيضاء أخرى في عام ١٩٤٧ م تقترح نظاما انتخابيا واختياريا للجمعية من بين الأقاليم الثلاثة أكثر تعقيدا من ذي قبله وكان من نتيجته أن حصل الأوروبيون على عدد أكبر من المقاعد يفوق ما حصل عليه أي جنس آخر . وكان حتما أن يؤدي ذلك إلى إثارة الشعور بالاستياء المرير بين غير الأوروبيين في جميع أرجاء أفريقيا الشرقية .

وكان هذا النوع من سياسة التفرقة العنصرية هو الذي يثير - على الدوام - مسألة اتخاذ اتجاه عنصري في تناول المسائل السياسية ، وكذلك كان يزيد من شعور الاستياء تجاه الملكية العقارية الأوروبية .

وكانت هناك أيضا سمات ينطبع بها اقتصاد شرق أفريقيا لا تخفى على الفاحص المدقق ، وكان من المحتمل أن تؤدي هذه السمات إلى أحداث بعض المتاعب اللهم إلا إذا أمكن القضاء عليها في السنوات التالية للحرب مباشرة . أما حركة ادخال المدنية ذاتها فلم تكن تعتبر مشكلة مباشرة بالنسبة لشرق أفريقيا تضارع في جسامتها آثار نفس هذه المشكلة في الانحاء الأخرى من القارة الأفريقية بسبب عدم وجود عدة

مدن كبيرة في حين أن المنطقة بأكملها كانت زراعية بوجه عام ، إلا أنه - بالرغم من هذا - فقد انبثقت تلك المشكلة وارتبطت بالمشاكل المتزايدة المتعلقة بالأراضي الزراعية وحملت معها بذور الشعور بالاستياء في المستقبل .

وارتفع عدد عمال المصانع في كينيا الى حوالي عشرة آلاف عامل أثناء الحرب يتركزون أساسا في نيروبي ولكن لا ينعدم وجودهم أيضا في مومباسا . وقد أنشئت محكمة فض المنازعات الحرفية في عام ١٩٤٢ م وصدرت التشريعات الخاصة بتكوين النقابات العمالية في السنة التالية . وتفجر عدد من الاضرابات بين عمال السكك الحديدية في ذلك الوقت وأصبح واضحا بانتهاء الحرب أن العمال الأفريقيين المتمدينين قد أصبحوا عاملا له وزنه في اقتصاديات كينيا . وكان يعيش ما يقرب من سبعين ألف أفريقي في ضواحي نيروبي وحدها في ذلك الحين .

وكان هذا الموقف يبشر حتما بظهور المنظمات المدنية المعتادة على الاضطرابات الصناعية والسياسية . ولكن المشكلة ازدادت عمقا ، إذ أن أصحاب الأعمال اعتبروا الأفريقيين قرويين أساسا ومن ثم كانوا يدفعون لهم أجورهم على أنهم عزاب لا يمكنون في المدن الا وقتيا . ولم تشيد فقط مساكنهم المدنية على أنها مخصصة للعزاب ، بل درجة أنها أصبحت بالضرورة أحياء شعبية قدرة نتيجة لتدفق الناس من المعازل المزدهمة بالسكان ، بل وأيضا أصبح أمنهم الاجتماعي بأكمله يقوم على الافتراض القائل بأن لكل منهم ممتلكات في أرضه الزراعية . وأصبح من المتوقع أن يقيم الفلاح الأفريقي أود عائلته من عائد أرضه الموجودة بالمعازل كما أنه أصبح من المفروض أيضا أن تيسر له هذه الأرض سبل الحياة والطمأنينة إذا ما أصابه المرض أو الشيخوخة ، ونتيجة لهذا عانى النظام من الانهيار الاجتماعي المستمر والتأخر الاقتصادي ، إذ أنه أدى الى تركيز عدد كبير من الرجال وعدد ضئيل من النساء في المناطق القريبة من المدن ، تاركا الكثير من العمل الزراعي لتقوم به النساء والشيخوخ والأطفال . وفي نفس الوقت وقف ضد تطور شعب متمدين مستقر ، أساسه العائلة ويمتلىء بالمهارات والتدريب والتجربة التي لا يمكن أن تتأتى الا نتيجة للتوظيف المدني الدائم ، ولم يكن عمال كينيا الأفريقيون عمالا زراعيين أو عمالا صناعيين بل كانوا مزيجا من الاثنين تعوزه الكفاءات . وكان من المقدر أن تؤدي هذه الفرائل الموضوعة أمام التقدم في الحصول على المهارات ، والانتاج ، والأجور ، الى أحداث متاعب ، وقليل من الأوروبيين الذين كانوا يعيشون في شرق افريقيا كانوا يهتمون ببذور هذه المتاعب العميقة الجذور ، بل كانوا أكثر اهتماما بخلق جنة للرجل الأبيض ، ولكي يحققوا هذا حاولوا تبني السياسة التي يتبعها

أبناء عموماتهم في كل من روديسيا الشمالية والجنوبية وجنوب أفريقيا ، واعتقدوا في أنه لو أمكنهم إقامة نوع من العلاقة بين المستعمرات البريطانية الثلاث والتخلص من حكم المكتب الاستعماري ، فإنه سيتمكنهم حينذاك أن يهربوا من منطق النسب العنصرية والاحتفاظ بالحكم الأبيض الى ما لا نهاية . ولكن نقطة الضعف في تقليد المطامح التي تحققت في جنوب أفريقيا هي ضالة عددهم بشكل واضح ، ففي جنوب أفريقيا كان البيض يكونون ٢٠ ٪ من اجمالي السكان ، أما في شرق أفريقيا فقد كانت نسبة البيض الى الأفريقيين ١ : ٢٥٠ بل أن الأوروبيين في كينيا يشكلون أقل من ١ ٪ من عدد السكان . ولكن المستوطنين لم يعترفوا بأن هذه الحقيقة تعتبر من العوائق التي لا يمكن التغلب عليها ، وبالرغم من رفض بعثة أورمزي - جور التي ذهبت الى هناك في عام ١٩٢٧ م . لهذه الفكرة ، إلا أنهم استمروا في سعيهم وراء تحقيق هدف الاتحاد الفيدرالي أو أي شكل آخر من الوحدة الوثيقة من أجل تأكيد سيادة الرجل الأبيض ، وبعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة عقد اجتماع سرى مع زعماء كل من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية من أجل مناقشة إمكانية تأليف اتحاد أكثر اتساعا تحت السيطرة البيضاء وأدت مثل هذه التحركات الى جعل الأفريقيين المتفهمين للسياسة في حالة دائمة من الشك الذي يشوبه التوتر ذلك لأن شرق أفريقيا ووسطها البريطاني بأكمله كانا يضعان نصب أمنيتهما الدرس الذي تعلماه من جنوب أفريقيا لدرجة أن تكوين مستعمرة التساج البريطانية في شرق أفريقيا في عام ١٩٤٨ م كان موضع شك عميق من جانب الأفريقيين لهذا السبب بالذات ، بالرغم من أن هذا الاتحاد كان يختص فقط بالخدمات المشتركة بين المستعمرات الثلاث ..

ولهذا - بالرغم من أنه لم يكن هناك أي تهديد مباشر بالثورة ضد النظام القائم في شرق أفريقيا ، إلا أنه بعد الحرب مباشرة كانت جذور النضال - خاصة في كينيا - تمر بحالة من النمو .

واعتقدت الحكومة البريطانية في أن التطور البطيء في دساتيرها التمثيلية في المناطق التي تسيطر عليها قد تكون كافية لمواجهة أية مطالب قد تحدث في المستقبل القريب وأصبح من المقدر ادخال الأفريقيين تدريجيا في كل من الحكومة المحلية والوطنية على أن يتم اختيارهم في بادئ الأمر بواسطة الإدارة لأنه لم يكن من المعتقد أنه في مقدور الجماهير الجاهلة أن تجرى أية انتخابات . ولكن السياسة البريطانية كشفت عن فجوتين كبيرتين ، إذ أنها لم تفكر - تفكيرا نهائيا ، في الهدف النهائي ،

ومن ثم لم تستطع اظهاره أمام الشعب كما ان الخطوة التى اتخذت من اجل التقدم التمثيلى كانت بطيئة جدا لدرجة لا يمكنها مواجهة السرعة التى تسير بها السياسة فى فترة ما بعد الحرب علاوة على أن المستوطنين البيض كانوا دائما يعوقونها بوضع العوائق أمامها . وعلى هذا بدت كل خطة تتخذ نحو التقدم الافريقى وكأنها قد خرجت بالكاد عن حكومة استعمارية مترددة وكانت تبدو وكأنها تضع على وجهها قناع تفضيها ترك الأوروبيين مسيطرين على الموقف .

الا أنه - مع هذا - استهل البريطانيون - عندما انتهت الحرب - حركة مفاجئة سريعة نحو التمثيل الافريقى على نحو ما كانوا يفعلونه فى المستعمرات الأفريقية الأخرى ، وكان يرجع هذا - جزئيا - الى اعتلاء حكومة عمالية كراسى الحكم فى بريطانيا ، وكانت تلك الحكومة متأثرة بشدة فى سياستها الاستعمارية بالمفكرين الفابيين الذين كرسوا جانباً كبيراً من أبحاثهم لدراسة الموقف فى المستعمرات البريطانية فى فترة ما بعد الحرب ولكنه كان يرجع أيضاً - لآثار الحرب على الجو السياسى ذلك . لأن مجموعة كبيرة من تلك الاصلاحات كان قد أعدها - فى الواقع - أوليفر ستانلى السكرتير الاستعمارى المحافظ قبل أن تضع الحرب أوزارها .

وكانت هناك فى تنجانيقا مؤثرات أخرى تعمل نحو تمثيل أفريقى يفوق التمثيل الراهن . فيما أنها كانت اقليما تحت الانتداب فقد كان يشرف على ادارتها اللجنة الدائمة لأراضى الانتداب . وبعد انتهاء الحرب - حينما انتهى نظام الانتداب بانتهاء عصبة الأمم - أصبحت اقليما يخضع لوصاية هيئة الأمم المتحدة ، وكان يقوم بزيارة تنجانيقا وفد من مجلس الوصاية كل ثلاث سنوات من اجل تدقيق النظر فى ادارتها وسماع آراء سكانها وكتابة تقارير عنها تشتمل على توصيات الوفد .

وحدث كل من هاتين المنظميتين العالميتين بريطانيا على زيادة التمثيل الافريقى وحاولت لجنة الأقاليم الخاضعة للانتداب حث الحكومة البريطانية على ادخال الافريقيين ضمن المجلس التشريعى الذى أنشئ فى عام ١٩٢٦ م ، الا أن الحاكم السير دونالد كامرون كان يدافع على الدوام بأنه لا يوجد أى ممثلين افريقيين ، قادرين على المشاركة فى مناقشات المجلس ، وفى الواقع كان المثل الأعلى لدى كامرون هو تطور الأجناس الذى يسير جنبا الى جنب بحيث ينتهى أخيراً بتكوين مجلسين يمثلان الافريقيين وغير الافريقيين ، ولهذا كان المجلس التشريعى - حتى

عام ١٩٤٥ م - يتكون من رجال الحكومة الرسميين ، وعدد من الاعضاء الاوروبيين والهنود ، الذين اختارهم الحاكم .

ولكن مع هذا فقد اتضح في سنة ١٩٤٥ م موقف المكتب الاستعماري البريطاني الجديد - الذي اتخذه في فترة ما بعد الحرب - بتعيينه عضوين افريقيين في المجلس ، وكان كلاهما يشغل منصب زعيم كما انهما كانا محبوبين لدى الادارات الاستعمارية بينما لم يكن يوجد في الواقع أية طبقة متعلمة في الامكان اختيار الاعضاء الممثلين من بين اعضائها .

وكانت الخطوة التالية هي منح الافريقيين حق دخول المجلس التنفيذي الذي - وان كان مجلسا استشاريا فقط بالنسبة للحاكم - الا انه كان يلعب دورا في حكومة لم تتعد دور التكوين ، ولم يتحقق ذلك الا في عام ١٩٥١ م حينما أصبح زعيم افريقي آخر أول عضو افريقي في هذا المجلس ، هذا بغض النظر عن كونه شابا نال قسطا من التعليم وفي نفس الوقت كان المستوطنون الأوروبيون في ذلك الاقليم يشقون طريقهم السياسي، قدما الى الامام . ففي عام ١٩٤٨ م أصبح ممثلوهم في المجلس التشريعي أعضاء ذوي سلطات فردية وهي مرتبة أقل قليلا من مرتبة الوزير ولكن يميل الانسان دائما الى أن يضعهم تدريجيا في مركز الوزير .

وفي تلك الأثناء ، كانت البعثات الزائرة التي تفد من مجلس الوصاية تمارس ضغطا أكثر قوة مما كان من قبل مطالبة بمزيد من التمثيل الافريقي . فعلى سبيل المثال انتقدت البعثة التي وفدت في عام ١٩٤٨ م التقدم السياسي البطيء الذي كان يحرزها الافريقيون وطالبت بزيادة الوسائل التعليمية من أجل تمكين المزيد من الافريقيين من الدخول في كل من المجالات السياسية والادارية . وأشارت بريطانيا اجابة على هذا النقد على ان خطة السنوات العشر التي استهلتها في عام ١٩٤٧ م قد خصصت ما يزيد على خمسة ملايين من الجنيهات الاسترلينية من أجل التعليم الافريقي ولكنها صممت على وجوب سير عملية تطوير الدساتير الديمقراطية بين الافريقيين تدريجيا ، وكانت تلك البعثة هي ذاتها التي أوصت بوجوب اعطاء الافريقيين مقاعد في المجلس التنفيذي ولكن البريطانيين كانوا مازالوا يصممون على الرأي القائل بعدم وجود الافريقيين المناسبين الأكفاء .

ولكن كانت هناك بعض الدلالات على ان بريطانيا كانت مهتمة بخدمة التقدم الدستوري اذ تم تعيين افريقيين آخرين في المجلس التشريعي . وفي عام ١٩٤٩ م تم تعيين جميع الاعضاء غير الرسميين بالمجلس واعتبارهم

مكونين للجنة تهتم بدراسة التطور الدستوى وكان ينصب همهم على وضع التوصيات من أجل التطورات الدستورية المستقبلية في الاقليم . وكانت تلك اللجنة هي ذاتها التي أوصت بوجوب تعيين واحد من الأفريقيين في المجلس التنفيذي بل واقترحت أيضا إعادة تنظيم المجلس التشريعى حتى يصبح في الامكان أن يشترك فيه عدد متزايد من الأعضاء غير الرسميين مع الاحتفاظ بأغلبية الأعضاء الرسميين ، مع تطبيق نظام التمثيل المتساوى من كل من الأوروبيين والآسيويين والأفريقيين .

وكان في الامكان مشاهدة تقدم بطيء يشبه الى حد كبير النظام التمثيلى في السنوات القليلة الأولى التالية للحرب ولكن لم تكن توجد حركة افريقية جادة تدفع بعجلة التقدم ، ذلك لأنه لم يكن يوجد الا عدد ضئيل من المتعلمين الأفريقيين علاوة على أن معظم هؤلاء المتعلمين كانوا متناثرين في أرجاء الدولة المترامية الأطراف القليلة السكان ، ومن جهة أخرى لم تكن هناك أية حركة سياسية حقيقية من جانب الأوروبيين ذلك لانهم كانوا خليطا من الجنسيات المختلفة ولا يزيد عددهم عن عشرين الفا ويدخل ضمن هذا العدد رجال الادارة الأوروبيون . وكانوا يعلمون انهم لو حتى تمكنوا من اقناع الحكومة البريطانية فان هيئة الأمم المتحدة لن تسمح لهم على الاطلاق بأن يحكموا تنجانيقا المستقلة . ولهذا سعوا وراء الابقاء على أغليبتهم في التمثيل في جميع المناقشات الدستورية وكانوا يتشدقون بالمطالبة باتحاد أكثر تماسكا بين دول شرق افريقيا ولكن في الحقيقة لم تكن تمتلئ قلوبهم بشعلة الحماس السياسى .

وكانت الحالة السياسية في تنجانيقا مرآة انعكاس لركود الحالة الاقتصادية بها فلم تكن نسبة الأراضى القابلة للزراعة تمثل سوى ٣٤ ٪ . من مجموع الأراضى الموجودة هناك ولم يسمح للفلاحين البيض الا بجزء يسير منها في حين كان الأفريقيون يحافظون على حقوقهم في الأرض محافظة شديدة . وكان نبات السيزال ومنجم ويليامسون لاستخراج الماس يشكلان مصدر الثروة الوحيد الهام هناك ، ولم يكن يتطلب أى منهما تركيزا اجتماعيا من القوى العاملة الافريقية ، ومن ثم لم يكن هناك دافع مدنى للتفكير السياسى يضارع ما كان يحدث في بعض أجزاء أخرى من أفريقيا . وكانت قبيلة تشاجا الواقعة الى الشمال قد بدأت في تطوير الجمعيات التعاونية لزراعة البن ولكنها كانت بعيدة جدا عن دار السلام الواقعة على سفوح كليمانجارو . وابتدأت محاولة الحكومة البريطانية في زراعة كميات ضخمة من الفول السودانى في عام ١٩٤٨ م

ولكنها باءت بالفشل بحلول سنة ١٩٥٠ م نتيجة لقصور الاستعدادات المناسبة ووسائل البحث حتى بعد أن وضع المشروع لفترة من الوقت تحت ملاحظة شركة يونيليفر المسماة بشركة أفريقيا المتحدة .

ولهذا غرقت تنجانيقا في سبات عميق مع استفاقتها لفترات قصيرة من حين لآخر حينما توخزها بعثة من قبل الأمم المتحدة أو أفكار تقدمية أمثال تلك التي نادى بها الحاكم السير « ادوارد تويننج » أو حركات نشطة عبر الحدود الكينية ولهذا اتسم الجو الاجتماعي بالتسامح الذي تشوبه الهمهمات بين الأجناس وكان يلزمه درجة خفيفة من حسن الطبع وطيب المودة ولكن الدولة كانت في انتظار الأفكار والمطامح والزعامة ، وكان الانسان الذي قدر له أن يملأها بكل هذا ما يزال يدرس التاريخ في هدوء بين جدران جامعة ادنبرة العتيقة .

وكان في الامكان أيضا ايجاد جو مماثل من العلاقات المتسامحة في أوغندا ولكن في ظروف مختلفة تمام الاختلاف . وقد كانت الدولة تعتبر غنية اذا ما قيست بمقاييس أفريقية . فكان قطنها وبنها من الصادرات المؤكدة على الدوام ، ونتيجة لتضافر وجود ذبابة تسمى « تسي تسي » مع اتباع منهج سياسى متعمد تجاه الأوروبيين لم يسمح لهم بالاستيطان مما أدى الى دخول الثروة الى جيوب الأفريقيين ومن ثم كانت المعركة الحقيقية تدور رحاها بين عامة الشعب وحكامهم الأفريقيين الاقطاعيين .

وحدث أول احتكاك في هذا الصراع قبيل انتهاء الحرب اى في بداية عام ١٩٤٥ م . وبالرغم من عدم وجود أماكن استيطان بيضاء الا أنه كان هناك شك مستمر يراود عقول أفريقيي أوغندا من أن السيطرة الأوروبية قد تظهر من حيث لا يتوقعون . ولقد طرح اقتراح يرى بوجوب الحصول اجباريا على بعض مساحات الاراضى التى يمتلكها بعض الافراد لقاء تعويضات تدفع لهم وذلك من أجل المنفعة العامة بما فى ذلك ايجاد موقع مناسب لإنشاء مكاريرى . ولكن حركات التمرد التى قامت فى وجه هذا الاقتراح قد دعمها بعض المضربين بمطالبتهم باجور باهظة من أجل مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة فى فترة الحرب ، وتركزت حركات المعارضة فى يوغندا التى تعتبر بحق أغنى مديريات المحمية حيث انبثق فيها نتيجة لممارسة سياسة الحكم غير المباشر ، وهى تلك التى كانت سائدة منذ فترة عقد الاتفاقيات الأصلية بين الزعماء ، نظام كهنوتى مستقل لحكومته وبرلمانه . وكان الكاباكا الشاب المدعو موتيسا الثانى على استعداد للتعاون مع حكومة المحمية الاستعمارية فيما يتعلق بمشكلة الأرض هذه ولكن المعارضة العامة أجبرته على تغيير رئيس وزرائه الذى يطلق عليه

« الكاتيكورو » ولكن سرعان ما اتهم البريطانيون هذا « الكاتيكورو » الذى تم تعيينه حديثا بالجنون وأعفوه من منصبه ، وحينما انتاب خلفه الرغبة فى التعاون مع الادارة الاستعمارية اغتاله الشعب . وتلا ذلك اقضاء عدد من رؤساء الوزارات عن الحكم خاصة من يميل منهم الى التمرد والعصيان حتى أعلنت الادارة الاستعمارية عن موافقتها على نظام الحكومة القائم فى نهاية المطاف .

وكان لهذا الوميض المفاجئ للتعبير الجماهيرى نتيجة واحدة مباشرة وهى أن برلمان الكاباكا المعروف باسم « اللوكيكو » قد امتلأ بممثلين تقليديين يسيطر عليهم بلاط الملك . ولكن الكاباكا وافق حينذاك على وجوب انتخاب ستة وثلاثين عضوا من بين أعضائه البالغ عددهم تسعة وثمانون وان كان ذلك باتباع نظام الفئات الانتخابى غير المباشر .

وأدت هذه المسألة أيضا الى ظهور أول حزب سياسى حقيقى فى أوغندا ويطلق عليه « الباتاكَا » وكان اسم هذا الحزب يشير الى حق الفلاحين القديم فى الدفن ، إلا أن هذا الحزب أقام دعائم سياسية على أساس الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وهاجم ممتلكات البعثات المسيحية التى يضعون أيديهم عليها فى الأراضى المترامية الأطراف . ولم تمض فترة طويلة حتى أعطت الحكومة الاستعمارية نفسها سلطة تقييد حرية الصحافة وتحديد الاجتماعات التى تعقد فى الأماكن العامة . وفى نفس الوقت ظهر شكل آخر من الاتحاد السياسى . تحت اسم « حزب اتحاد الفلاحين الأفريقى » . وعملت المنظمتان متعاونتين تعاونا وثيقا فيما بينهما وكانت كلتاهما تحارب سيطرة الزعماء التقليديين وتطالب بزيادة عدد أعضاء اللوكيكو المنتخبين من ستة وثلاثين عضوا إلى ستين عضوا . وفى عام ١٩٤٩ م نظموا مظاهرة عامة وأضربوا لمدة ثلاثة أيام تأييدا لمطالبهم وأدى هذا إلى ازدياد اجراءات الأمن وعمليات القاء القبض والمحاكمات . وفى نهاية المطاف أوقفت الحكومة الاستعمارية نشاط هاتين المنظمتين وأبقت « كومومولامبا » زعيم الباتاكَا فى لندن فى حين أنها أحالت « اجناتىوس موساذى » زعيم حزب اتحاد الفلاحين الى الاستيداع فى منزله .

وبدا أن السلطات الاستعمارية التى كانت تسيطر على حكومة المحمية باستثناء يوغندا كانت تستخدم سلطتها فى الإبقاء على السلطة التقليدية . أما فى أوغندا فقد كان الكاباكا يتمتع بسيطرة روحية على رعاياه كما أن بلاطه كان يسيطر على جميع الوظائف الحكومية . أما فى الممالك الثلاث

الأخرى المسماة : « تورو » ، « واتكولى » ، « وبونيورو » فقد كان نفوذ حكامها على رعاياهم أضعف بقدر قليل عن نفوذ حكام يوغندا ولكن حينما ابتدأت جماعة من الشباب المتعلمين في التمرد على هذا الحكم الاستبدادى وسدت الباب في وجه الطبقة الحاكمة وجدت أنها ليست مضطرة فقط الى مواجهة حكامها التقليديين بل وأيضا السلطات الاستعمارية .

ولكن لم يكن هذا هو كل ما فى الأمر اذ ان الحاكم السير «جون هول» أعلن بجلاء فى عام ١٩٤٧م أن أوغندا ستتطور كدولة أفريقية أصيلة وبأنها لن تتخذ شكلا اتحاديا ومن ثم فانه من الواجب عمل اجراءات خاصة للابقاء على تلك المملكة . وفى عام ١٩٤٥م شاهد مجلس المحمية التشريعى لأول مرة وقوف أعضاء أفريقيين بجانب الهنود والأوروبيين . وكان هؤلاء الأفريقيون قد عينتهم السلطات التقليدية بما فى ذلك الكاباكا وقد كانوا جميعا من الزعماء ، ولكن مهما كانت الأحوال فقد انفتحت الأبواب على مصاريعها ، فقد زاد عدد الأعضاء الأفريقيين فى عام ١٩٤٩م ثم ازداد مرة أخرى فى عام ١٩٥٠م معطيا لأوغندا طابعها المميز فى المساواة العنصرية وهو تكافؤ عدد الأعضاء الأفريقيين والأعضاء غير الأفريقيين وعلى هذا أصبح فى المجلس ثمانية أعضاء أفريقيين الى جانب أربعة من الأوروبيين ومثلهم من الآسيويين وكانت تفسر المساواة فى تنجانيقا بأنها المساواة بين الأعداد التى تمثل كل جنس على حدة أما فى كينيا فقد كانت تفسر ، بأنها المساواة بين الأوروبيين وغير الأوروبيين .

ولكن الحكومة الاستعمارية كانت ما زالت تسيطر على السلطة التشريعية بتعيينها ستة عشر عضوا حكوميا فى الكفة المقابلة للستة عشر عضوا غير الحكوميين مع اعتبار الحاكم رئيسا لهذا المجلس . وكان الأعضاء غير الحكوميين يتم تعيينهم عن طريق الحاكم ولكنه كان يستشير عدة منظمات لكل قبل أن يقدم على هذا . وفى عام ١٩٥٠م كذلك تم تعيين أول عضو غير أوروبى ينتمى الى الجنس الآسيوى الا وهو السيد المحترم « أ . م . ميني » عمدة كامبالا ، عضوا فى المجلس التنفيذى . ولم يكن هو فقط أول زجل غير أوروبى بل وأيضا أول عضو غير حكومى ذلك لأنه حتى ذلك الحين لم يدع ممثل غير أوروبى للالتحاق بهذا المجلس .

وعلى ذلك بالرغم من استمرار تأثير ارث الحكم غير المباشر على رجال الادارة ، البريطانيين بتأييدهم للسلطات التقليدية الا أنهم كانوا فى ذات الوقت يقيمون منظمات تمثيلية فى الامكان أن تصبح فيما بعد أداة

تخدم الديمقراطية وسواء أكانت ستستخدم من أجل هذا الغرض أم لا فإن ذلك سيعتمد إلى حد كبير على ما ستمخض عنه المعركة بين القوى التقدمية الجديدة والقوى التقليدية ولقد وجهت حوادث الشغب والتمرد التي وقعت في سنة ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ م ضد اقطاع حاشية الكاباكا وأذئابهم أصحاب الأراضي وليست ضد السلطة الاستعمارية . ولكن في الواقع أبدى اللوكيكو الذي كان مازال تحت سيطرة الزعماء التقليديين معارضته ضد تقدم الديمقراطية وذلك برفضه تعيين أعضاء من الباجندا في المجلس التشريعي في عام ١٩٥٠ م ، هذا بالرغم من أن الكاباكا قد فعل ذلك بنفسه فيما بعد . وعلى هذا كان على الحركة القومية في أوغندا أن تحارب أولا ، ضد السلطة التقليدية في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الاستعمارية بما لها من سياسة تعمل على التطور الدستوري مضطرة إلى حل التعقيدات الكامنة في الممالك الاقطاعية التي يسود فيها ما يشبه الحكم الذاتي .

وكان يكتنف هذا المسرح السياسي المعقد جو من الروح التجارية . ففي أوغندا كانت المسائل المتعلقة بسعر القطن والشكوك التي تحوم حول تكديس الآسيويين له في مخازنهم المبنية من الطين ، وسيطرتهم على محالج القطن ، والشئون التجارية وأعمال البنوك ، كانت كلها مسائل تفوق في أهميتها مشكلة الحكم الذاتي أو الحصول على الاستقلال . فلقد كانت أوغندا أساسا مجتمعا بورجوازيا تجاريا بالنسبة لكل من الأفريقيين والأوروبيين والآسيويين ، إلا أنها كانت في الواقع تعطي النصيب الأكبر لأفريقييها أكثر مما تعطي لمستوطنينا الأوروبيين الذين كانوا أكثر اهتماما بالروابط المدرسية أو الجامعية ، وأنشأ الأفريقيون غرفة تجارية خاصة بهم ، كما امتلكوا عددا كبيرا من المحلات التجارية ، وأقاموا جمعيات تعاونية ، فانبثق عنهم طبقة ثرية خاصة بهم ، واذن فإن يشير دهشتنا أن لا تنبثق أية ثورات سياسية واضحة في الفترة التالية للحرب في وسط هذا الخليط العجيب من النظام الكهنوتي الأفريقي الاقطاعي والرخاء التجاري ووجود الفئة الحديثة علاوة على حكومة استعمارية طبيعتها التقليدية تأييد السلطات الاقطاعية .

وبالرغم من أن هذه الأحداث في كل من تنجانيقا وأوغندا كانت مثيرة إلا أنها ابتدأت في تغيير نظرة الأربعة عشر مليونا من الشعب الذين يعيشون في كل من الاقليمين وسيكون لها تأثير عميق على شرق افريقيا بأكمله في المستقبل ، فلقد كانت كينيا هي مركز الأعصار الرئيسي في المنطقة كلها . وليس هناك من شك أن الأسباب التي أدت إلى هذا كانت

هى آثار الاستيطان الأبيض هناك ، فلقد كانت أوغندا دولة أكثر ثراء من كينيا كما أنه كان يوجد فى يوغندا أبناء ذوو مستوى اجتماعى أعلى بكثير من أى مستوى آخر عرفته كينيا كما أن تنجانيقا أيضا كانت دولة أكثر اتساعا وكان يوجد بها مستوطنون من البيض ولكن ابتداء من عشرينات القرن العشرين حتى أواسط خمسيناته كان الاهتمام البريطانى والعالمى بأحداث شرق افريقيا يتركز على كينيا كلية .

وكانت حقيقة تشكيل البريطانيين لنسبة كبيرة من بين الفلاحين الأوروبيين وكذلك خروج عدد كبير آخر من بين البريطانيين للعمل فى البنوك والتجارة والادارة والعمل الفنى الذى يحتاج الى مهارات تشكل فقط جزءا يسيرا من ذلك الاهتمام الموجه الى الأمور المتعلقة بكينيا ذلك لأنه بانتهاء الحرب كان ما يزال يوجد فى كينيا ما لا يزيد عن ثلاثين ألف أوروبى وكان قد وفد جزء من هؤلاء الأوروبيين اما من الدول الأوروبية الأخرى أو من جنوب افريقيا . وتزايدت الاعداد بسرعة مذهشة بعد الحرب الا أنها لم تزد بدرجة تجعل من الضرورى زيادة الاهتمام الموجه لذلك المجتمع . وان ما كان يتطلب الاهتمام حقا هو علاقات الأوروبيين العامة وليست أعدادهم المتزايدة . فقد استغلت فئة من المستوطنين يؤيدها الوافدون الجدد الى نيروبي بعد الحرب ، كل فرصة لنشر شكواها ووجدت تأييدا لها فى كل من الجرائد البريطانية والبرلمان . ومن الممكن للاضطرابات المتطرفة التى تقوم بها هذه الجماعة أن تريحها بعض الشيء من مخاوفها وأسباب صراعها فى الوقت الذى تمد فيه الصحف البريطانية بنسخة فوق العادة وتعطى لكثير من الافريقيين مادة تسمع وتقرأ ، وكان حتما أن يثيروا ردود أفعال افريقية ضدهم .

ولكى نفسر العقد العاطفية والسياسية والاقتصادية والانثروپولوجيا الاجتماعية المتشابكة التى جعلت من كينيا أعظم مسرحيات افريقيا البريطانية سحرا وان كانت معظمها تراجيدية فى السنوات التالية للحرب مباشرة يجب أن نبسطها ولكن مع مخاطرة بالتبسيط الزائد عن الحد . فقد كانت تلك الدولة التى تعتبر بعض أجزائها من بين أعظم المناطق خصبا فى العالم يسكنها ما يربو على خمسة ملايين نسمة . وعادة ما كانت الاحصائيات الخاصة بالتعداد السكانى فى افريقيا احصائيات تقريبية ذلك لأنه لم يجر بها سوى القليل من الاحصائيات التى يمكن الاعتماد عليها . (وكلما رجعت الأرقام الى تاريخ قديم كانت أقل صحة فى بياناتها) . وكان من بين هذا العدد ما يربو على عشرين ألف أوروبى عندما انتهت الحرب ومائة وعشرين ألف آسيوى غالبيتهم من الهنود ، ولكن يدخل

ضمن هذا العدد أيضا حوالي أربعة وعشرون ألفا من العرب وعدد لا بأس به من سكان جزيرة جاوة . أما الباقون الذين كانت تبلغ نسبتهم ٩٧٪ فقد كانوا من الأفريقيين . وكان يعيش بعضهم في مجتمعات قبلية تقليدية في حين أن الآخرين كانوا شبه خارجين عن قبائلهم ويعيشون في ضواحي المدن . وكان تأثير كل من المستوطنين الأوروبيين والحكومة أعظم بكثير مما تدل عليه أعدادهم . فلم يقتصروا فقط بكل بساطة على إقامة مزارع ومنازل فاخرة لهم في المرتفعات بل انهم تمكنوا أيضا بفضل ازدياد أعمالهم التبشيرية وأوجه نشاطهم الاقتصادية والإدارية من التأثير المباشر على حياة الأفريقيين حيثما يعيشون .

ومن الخطأ أن يعتقد الأنسان مثلما يعتقد كثيرون من سكان كينيا البيض وآخرون غيرهم في أن المجتمع الأفريقي كان مجتمعا فوضويا متوحشا قبل مجيء الرجل الأبيض ، فبالرغم من أن معظم هذا المجتمع كان بدائيا ، إلا أنه كان غاية في التنظيم . وقد تبدو بعض العادات في صورة همجية وليس ثمة شك في أنها قد كانت سببا في انزال الآلام والمعاناة إلا أنه حتى الآن لم يجد أي مجتمع الوسيلة التي تمكنه من منع عاداته من أحداث الآلام لبعض أعضائه فقد لعبت القوى غير الطبيعية دورا كبيرا خاصة تلك المتعلقة بعبادة الأقدمين ولكن كانت تلك القوى شائعة بين عدد كبير من المجتمعات الأخرى خارج القارة الأفريقية . حقا كانت تدور هناك رحي حروب قبلية عديدة ولكن عدد الموتى الذين وقعوا على أرض معاركها لم يصل على الإطلاق إلى ذلك العدد الذي تمخضت عنه المذابح الأوروبية .

وكان طبيعيا بل وضروريا أن تحاول البعثات التبشيرية القضاء على تلك العادات التي وجدت فيها نوعا من الوحشية أو اللااخلاقية ، فهاجمت عملية استخدام النساء في حمل أحمال ثقيلة وهاجمت أيضا عادة ختانهن . وتعتبر ممارسة هاتين العادتين في قبيلة الكيكويو - على سبيل المثال - وحشية إذا ما قيست بأية معايير إنسانية ، ذلك لأن الأعمال التي تحدث آلاما غير ضرورية تعتبر من الناحية الاصطلاحية وحشية ، ولا يقلل من طبيعته هذه الوحشيته الدفاع عنها بالقول بأنها جزء من عادات اجتماعية تقليدية ، ولكن ضاع الجزء الأعظم من الناحية الإنسانية التي تكمن في دعوة البعثات التبشيرية ، فلم يكن حاملوا رسالتها علماء اجتماعيين أو حتى نفسانيين ، ولهذا لم يتمكنوا من فهم مغزى الأشياء التي كانوا يواجهونها . ونتيجة لهذا استنكروها بعماء فكانوا عادة ما يشيرون رد فعل عكسي لتعاليمهم أكثر مما يحولونهم إلى المسيحية علاوة

على ذلك لم يكن في مقدورهم الا تقديم شكل آخر من العقائد فوق الطبيعية لتحل محل الخرافات القبلية ، بينما كان يبدو لكثير من الأفريقيين أن قبول مبدأ الفردية الذي يكمن في المسيحية من شأنه أن يهدم القوة التي يتمتع بها المبدأ القبلى ، وعلى هذا بينما حملت البعثات التبشيرية المسيحية معها العناصر اللازمة لاقامة اسس نظام تعليمى ، وأدخلت بعض الاجراءات الخاصة بالمحافظة على الصحة ، وتمكنت فى بعض المناطق من تعديل بعض العادات الوحشية ، الا أن تأثيرها على المجتمع الأفريقى كان هداما دائما .

ولم يكن هذا سوى واحد من الآثار التى أحدثها الأوروبيون على المجتمع الأفريقى وكان ذلك العامل هو الذى يهدم العلاقات القائمة بين الأجناس فى كينيا ، فقد كان كل من المجتمعين يعيش قريبا جدا من الآخر لدرجة أنه لم يكن فى إمكان أى منهما تحاشى اتصاله الوثيق بالآخر أو تحاشى البراهين الدائمة التى تدل على آثاره . ووجد كل من « الكيكويو » و « اللو » انهما يرعيان قطعان ماشيتهم التى كانت تتزايد باستمرار فى أرض محدودة وغير خصبة ، بينما كان جيرانهم من الفلاحين البيض يمتلكون أراضى ومزارع شاسعة . وكانت تلك البعثات التبشيرية تحارب أعمال السحر وعبادة الأجداد السالفين ، وعادات القبائل التقليدية ، بينما برهنت هذه المعتقدات القديمة على عجزها فى الصمود أمام قوة الرجل الأبيض ، ولهذا ثار الجيل الصاعد على النظم القديمة وانكشبت أمامه سلطة الزعماء ، الا أن المعتقدات والمبادئ الحديثة التى كانت البعثات التبشيرية تنشر تعاليمها كان من الواضح أن البيض أنفسهم لا يتبعونها . وبالرغم من أن الحياة الأفريقية كانت موضع احتقار شديد ، الا أنه حينما كان الأفريقيون يحصلون على تعليم أوروبى كانوا يجدون أنفسهم ما يزالون مبعدين عن دائرة الامتيازات المفضلة ، وعادة ما كانوا يعاملون باحتقار عدائى يزداد فى شدته عن ذلك الموجه ضد اخوانهم الأميين .

ولهذا رأى الأفريقيون مجتمعهم يتحطم أمامهم دون أن يحصوا على أى شىء آخر أكثر جاذبية أو أكثر تفرقا من مجتمعهم ، وشعر معظم الأفريقيين بهذا الشعور بدرجات متفاوتة . ولكنه شعور كان يتسم بالمرارة خاصة بين الكيكويو ، فقد كانوا يعيشون بجوار المرتفعات البيضاء ، كما كانت نيروبى بشرواتها ومباهجها بعيدة المنال عنهم بالرغم من وقوعها على عتبهم ، وحصل الكثيرون على مهارات أوروبية ولكنهم نبذوا نتيجة لهذا .

علاوة على هذا ، كان الكيكويو هم الذين سمعوا وقرأوا عن ادعاءات العناصر المستوطنة الصاخبة ضد الحكومة الاستعمارية ، وكانوا هم أيضا الذين كانوا يسمعون على الدوام هذه الجماعة وهي تعلن عن تخلف الأفريقيين ، وانحطاط درجة ذكائهم ، وانحطاط غرائزهم . وكان في أماكنهم سماع رجال السياسة البيض وهم يلعنون الحكومة الاستعمارية لرفضها التنازل لهم عن سلطتها ، وكذلك قراءة الخطابات المثيرة المكتوبة في الصحافة المحلية ومشاهدة الضغط المفروض على الحكام وموظفيهم الحكوميين ، وكان الكيكويو هم أيضا الذين شاهدوا مباشرة إيمان بعض الزعماء البيض المتعجرف بتملك المجتمع الأبيض لكينيا وبأنها سرعان ما ستصبح تحت حكمهم .

ولهذا فتح الكيكويو جبهة دفاع لمواجهة هجوم البيض بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، فتكون « الاتحاد المركزي للكيكويو » في عام ١٩٢٢ م بزعامة هاري ثوكو الذي أصبح فيما بعد معارضا قويا ضد استخدام القوة ، وكان جومو كينيا تا سكرتيرا عاما لحزب الاتحاد المركزي للكيكويو . وقد كان أفريقيا متعصبا ، وكان يركز أعماله على المشاكل المتعلقة بالمرتفعات البيضاء ، وكان يستخدم في بعض الأحيان حملات دعائية ضد البيض ، وكان الكيكويو يردون صفعات الرجال البيض الذين كانوا يحتقرونهم ويدمرون دعائياتهم الاجتماعية وعلى هذا كان الاتحاد المركزي للكيكويو هو الذي يحارب ضد حملات البعثات التبشيرية التي تدعو لالغاء ختان الفتيات ، هذا بالرغم من دعاياتهم المفرضة الى حد ما ، ولم يكن مدهشا أيضا أن نجد أن الكيكويو هم الذين استهوا نظامهم التعليمي نتيجة لنقص عدد المدارس المخصصة للأفريقيين ، وكذلك من أجل محاربة تعاليم المدارس التبشيرية الخاصة بالمواضيع التي تتعلق بتعدد الزوجات أو ختان الفتيات ، ولكي يوفر « بيتر (مبيبو) كوينانجي » الذي كان يتمتع بسمعة مشرفة في مجتمع الكيكويو ، المدرسين اللازمين للعمل في مدارس اتحاد الكيكويو المستقل ، أنشأ كلية لتدريب المعلمين في جيئو نجوري ، وهي تلك الكلية التي أصبح كينيا تا دعامة رئيسية فيها .

وإثناء الحرب أوقف نشاط حزب « الاتحاد المركزي للكيكويو » ولكن أدت عودة جنود شرق أفريقيا الى أراضيهم منذ عام ١٩٤٥ م فصاعدا الى الاسراع في انهيار السلطة القبلية وفي نمو الوعي السياسي . فلقد ظل هؤلاء الجنود بعيدين عن المجتمع القبلي لفترة طويلة للدرجة أنه لم يكن من السهل أن يعودوا ثانية الى تقبل عاداته في الوقت الذي تشبعوا فيه بالأفكار الجديدة الخاصة بالعلاقات الانسانية التي كانت سائدة في

البلاد الأخرى التى كانوا يشتمون فيها رائحة شئ شبيه بالثورة ضد السلطة الاستعمارية القائمة .

ولهذا حينما كُنت مجموعة من الأفريقيين ذوى الوعى السياسى حزباً جديداً فى عام ١٩٤٤ م سرعان ما وجدت لديها احتياطياً كافياً من الشعور بالاستياء يمكنها الاعتماد عليه عندما تعوزها الحاجة ، وفى نفس العام تم تعيين أول أفريقى فى المجلس التشريعى ، ولم يكن ذلك سوى اليود ماثو ، الذى تم اختياره من بين قائمة الأسماء التى اقترحتها المجالس الوطنية المحلية ، وقرر « ماثو » هو وجماعة من الزعماء البارزين كان من بينهم أبولو أوهانجا ، وجيمس جيرميا ، و ج.ج. تشيما لان انه يجب عليهم أن يكونوا حزباً سياسياً حتى يمكنهم العمل على أساس دستورى ويعوضوا الأفريقيين عن الآلام التى حاقت بهم - وأطلقوا على حزبهم الجديد اتحاد كينيا الأفريقى ، وبهذا يكونون قد استخدموا اسماً وطنياً بدلاً من الاسم القبلى ، وطالب الحزب بالحكم الذاتى الأفريقى ، مع المحافظة على حقوق الأقليات ، وبإدخال التعديلات على المجلس التنفيذى حتى يشتمل على عدد أكبر من الأعضاء الأفريقيين ، وبمعارضة التمثيل العنصرى غير المتكافئ فى الجمعية المركزية لشرق أفريقيا ، وباعطاء المزيد من الأرض والتعليم للأفريقيين ، وبتوفير ظروف اجتماعية أفضل يدخل ضمنها وضع نهاية « لنظام كياندى » الخاص بعقد العمل .

وكان هذا البرنامج اصلاحياً ، وكانت الخطة الاستراتيجية التى يتبعها هى استخدام نفس القوانين القائمة ، وزيادة المشاركة الأفريقية فيها تدريجياً ، ولهذا لم تكن تتطلب أية تغييرات قد تحتاج الى تأييد أصحاب الفكر التحررى فى بريطانيا ، كما أنه لم يقترح اتخاذ أية اجراءات ثورية . ولم يتم استنتاج أية مفاهيم ثورية الا فيما يتعلق بالأهداف الأوروبية ذلك لأن الاجراءات الاصلاحية التى اقترحها حزب اتحاد كينيا الأفريقى كانت لا تتمشى مع سيطرة الأوروبيين على كينيا .

وسيطر هذا الصراع الدائر بين الأبيض والأسود على الحياة العامة فى كينيا ، واذا لم يكن المكتب الاستعمارى يشعر بتجمع سحب العاصفة فإن ذلك كان يرجع الى ان موظفيه الرسميين كانوا يتجاهلون تحذيرات طلاب كينيا أمثال نورمان ليز ، ومارجرى برهام ، ونيجلى فارسون وهؤلاء لا يتعدون مجرد عدد قليل من بين الكثيرين غيرهم ، ولكن على ما يبدو لم يكن المكتب الاستعمارى قد قرر بعد عما اذا كان سيقدم تأييده للأوروبيين أو الأفريقيين ، ولعب نفس الدور البريطانى المميز وهو محاولة تهدئة كلا الجانبين بالرغم من تنافر مصلحة كل منهما .

ولهذا بالرغم من اشتراك أول أفريقي في المجلس التشريعي في عام ١٩٤٤م أدخل في العام التالي نظام العضوية « في المجلس التنفيذي » الذي كان يشبه الى حد كبير النظام الوزاري ، وعليه أصبح البكباشي « كافندش - بنتنك » أول مستوطن أوروبي مسئول عن الزراعة . وفي عام ١٩٤٧ م دخل أفريقي آخر يدعى أبولو اوهانجا في الهيئة التشريعية ، ولكن في عام ١٩٤٨ م حصل الأعضاء غير الحكوميين في المجلس التشريعي والذين كان يسيطر عليهم الأوروبيون ، على حق الأغلبية على الأعضاء الحكوميين . وفي نفس العام زيد التمثيل الأفريقي فأصبح أربعة أعضاء بعد انضمام كل من جيرمايه وشيملان ، الا انهم كانوا مايزالون جميعا خاضعين لنظام التعيين ، بينما كان يطبق النظام الانتخابي على أحد عشر عضوا أوروبيا وخمسة أعضاء آسيويين وعضو عربي واحد (ولكن كان يتم تعيين عضو عربي آخر وبهذا يصبح عدد الأعضاء الأوروبيين أحد عشر عضوا ومثلهم من غير الأوروبيين) . وفي عام ١٩٥٠ م تم تعيين مستوطن أوروبي آخر يدعى أ.أ. فاسي في المجلس التشريعي ، وفي عام ١٩٥٢ م انضم أول أفريقي ويدعى ماثو الى ذلك المجلس .

وكان كل من الحاكم السير فيليب ميتشل والمكتب الاستعماري يتخبطان في طريقهما باعطاء امتيازات لكل من قوى الضغط المتصارعة من أجل تطبيق نظام أطلقوا عليه النظام المتعدد الأجناس . وأصبح من المقدر لهذا النظام أن يشتمل على أعضاء من جميع الأجناس في كل من منظماته التشريعية والتنفيذية ، ولكن هذا النظام لم يكن يراعى المبدأ أو التماسك الاجتماعي فالقد كان الأوروبيون يهدفون الى تكوين حكومة متحررة من سيطرة المكتب الاستعماري وسيطرون عليها هم أنفسهم في حين طالب الأفريقيون بتمثيل ديموقراطي يعطيهم حق القوة المسيطرة بفضل أعدادهم التي تفوق الأوروبيين ، ومن الممكن لكل من المطلب الأول الخاص بتكوين « حكومة متحضرة » والمطلب الثاني الخاص بتكوين « حكومة ديموقراطية » أن يكونا بمثابة الأسس التي قد يقوم عليها المبدأ ، ولكن محاولة تكوين حكومة تعتمد على ميزان القوى بين جميع الأجناس في أي وقت من الأوقات سيكون مجرد عمل يميل للسياسة أكثر من الحكمة .

وفي تلك الأثناء استمر ظهور الأزمات في المستعمرة نتيجة لهذه الامتيازات والامتيازات المضادة لها ، اذ كان يراود الأفريقيين الشعور بالخوف تجاه الحكومة التي كانوا يعتمدون عليها في فرض حصار حول الأوروبيين حتى يتمكنوا هم من استجماع قواهم لئلا تتنازل هي عن سلطاتها وتمنحها للأوروبيين ، بينما كان يرى المستوطنون أن ادخال

الافريقيين في المنظمات التمثيلية كان يضارع في خطورته تشجيع ادعاءات قلة من مثيرى الشغب تستميل اليها الجماهير البدائية .

وفي عام ١٩٤٧ م وقعت اضطرابات خارج نيروبي عندما رفضت إحدى شركات تصنيع لحم الخنازير أن تطرد كاتبها رفض المساهمة في أحد الصناديق السياسية ، وفي العام التالي حدث المزيد من الاضطرابات في أحد معازل الكيكويو من أجل معارضة مشروع حكومي يهدف الى ادخال بعض التحسينات على الزراعة ، وفي عام ١٩٤٩ م وقع اضراب عام بفضل نمو النقابات العمالية وتأييد بعض الآسيويين .

وعاد في وسط هذه الاضطرابات المتأزمة الرجل الأفريقي الوحيد الذي تمكن من أن يربط بين امكانية استحالة المذهب الأفريقي التقليدي وبين الزعامة الحديثة التي كان يتطلبها الجيل الأفريقي الجديد ، اذ انه في عام ١٩٤٦ عاد من لندن جومو (الرمح المشتعل) كينيا تا باحيته السوداء ، وخاتمه الأحمر الكبير وعصاته ذات الرأس التي تشبه الفيل . وكان جومو قد عاش يتيما بعد ولادته مباشرة في نهاية القرن الماضي ثم تولت رعايته البعثات التبشيرية الاسكتلندية هناك ، وسرعان ما أعطته شخصيته العظيمة حق زعامة الاتحاد المركزي للكيكويو ، بينما أجهد قلمه في كتابة عدد من الجرائد الصادرة بلغة الكيكويو ، ثم عاش من عام ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٤٦ م في أوروبا حيث كان يقوم بدراسة الانثروبولوجي . . (الدراسات البشرية) في مدرسة الاقتصاد بلندن تحت اشراف البروفيسور مالفينوسكي ، كما درس أيضا في جامعة موسكو حيث ألف كتابا عن عادات وتقاليد الكيكويو اسماء « في مواجهة جبل كينيا » واثناء الحرب وبعدها مباشرة أصبح واحدا من بين جماعة لندن التي نظمت مؤتمر منشستر للدول الأفريقية جمعاء وكان من بين هذه الجماعة « كوامي نكروما » « وجورج بادامور » « وبيتر براهامز » « وبيير جاردت دي بواه » . وتعرف أيضا على أعمال المكتب الاستعماري الفابي والحزب العمالي المستقل وبعض المنظمات الاشتراكية المثالية الشبيهة بهذا . وعاد الى كينيا متأثرا بهذه الآراء ، وسرعان ما أصبح رئيسا لاتحاد كينيا الأفريقي وزعيما لمدارس الاتحاد المستقلة ، وعميدا لكلية التدريب . وكرس نفسه كلية لمحاربة الحاجز اللوني وجميع أشكال التفرقة الموجهة ضد الأفريقيين ، وكان يجعله عدد كبير من الكيكويو هذا علاوة على تأثيره المغناطيسي الذي كان يمارسه على الجيل الصاعد الذي يعيش في المعازل وفي نيروبي . وجذب اليه أيضا عددا - وان كان ضئيلا - من الأتباع من بعض القبائل الأخرى ، ذلك لانهم قبلوه زعيما للقومية الكينية .

وكان يتوقف المستقبل على ما اذا كان كينياتا سيحصل على فرصة زعامة شعبه عبر السبل الدستورية حتى يصل الى اهدافه الديمقراطية ، وعمما اذا كانت ستبدل بعض المحاولات من اجل سد مثل هذه السبل بوضع العراقيل السياسية ، واذا كان الامر كذلك فهل سيعتمد على الأسرار القبلية الفامضة أم على الوسائل السياسية الحديثة في ازالتها .

ولسنا في حاجة الى شغل بالنا بزنجبار في هذه المرحلة بالذات ، ذلك لأنه بالرغم من انها تشكل جزءا من شرق أفريقيا ، الا انها لم تبرز داخل الاطار الأفريقي الا بعد مضي فترة من الوقت ، فلقد استمر سكانها الذين يتكونون من خليط من العرب أصحاب الأراضي الزراعية والآسيويين الذين يقومون بالأعمال التجارية والعمال الأفريقيين ، استمروا في زراعة القرنفل وبيعه في فترة ما بعد الحرب دون أن تزعجهم السياسات الأفريقية ، فلقد استمرت الصنادل العربية في إبحارها داخل الميناء قبل هبوب الرياح الموسمية تماما مثلما كانت تفعل منذ قرون مضت ، وان كانت في ذلك الوقت أصبحت تقوم بمقايضة قرنفلها في مقابل البلح والسجاد والبعر بدلا من العبيد على غرار ما كانت تفعل حينما كانت زنجبار تعتبر بحق أكبر سوق لتجارة العبيد في العالم ، واستمر السلطان يمارس حكمه التقليدي بالرغم من أن الشريط الذي يمتد لمسافة عشرة أميال عبر الساحل الأفريقي المقابل قد استأجره لبريطانيا . وكان المقيم البريطاني يقوم بتقديم « النصائح اليه » وأنت العلاقة البريطانية بنتائجها في عام ١٩٤٨ م حينما تم تعيين أول أفريقيين في المجلس التشريعي ، ويشاركهم ثلاثة من العرب واثنان من الآسيويين وأوروبي واحد مع احتفاظ الموظفين الحكوميين بالأغلبية . وظل المجلس التنفيذي يتكون كلية من الأعضاء الحكوميين . وحتى ذلك الوقت لم يمس هذا الكيان الرومانسي الذي ظل محتفظا بطابع العصور الوسطى ، أية اضطرابات سياسية بالرغم من أن بعض السكان قد ضجوا بالشكوى من النفوذ البريطاني المتطرف السائد في محميتهم .

وتعتبر مدغشقر التي تحتل المرتبة الرابعة بين أكبر جزر العالم ، ذات أهمية تفوق زنجبار على الرغم من أنها حتى ذلك الوقت لم تتورط في المشاكل الأفريقية . فلقد أثرت الحرب على المالاجاشيين لأنه بعد تمسك ادارتها بحكومة فيشي بعد انهيار فرنسا ، قامت بريطانيا باحتلال مدغشقر حتى تمنع وقوعها في أيدي اليابانيين ، وعوملت هذه الجزيرة بعد الحسب بنفس الطريقة التي عوملت بها المستعمرات الفرنسية الأخرى ، فانتخبت أربعة نواب عنها لمجلس النواب الفرنسي عن

طريق نظام الفئتين الانتخابي ، وكان يوجد بمدغشقر أيضا جمعياتها الداخلية مثلها في ذلك مثل المستعمرات الافريقية الفرنسية الأخرى .

ولكن المالاغاشيين لم يكونوا افريقيين ، فلقد كانوا مزيجاً من البولينزيين والمالاويين والافريقيين ، يعيشون جنباً الى جنب مع عدد لا بأس به من السكان الأوروبيين ، وكانت ثقافتهم ولبثهم متميزة ومتقدمة . ولهذا واجهت المحاولات الفرنسية التي ترمى الى تطبيق سياسة الاستيعاب مركزاً صلباً من الوطنية المحلية لشعب متقدم يبلغ تعدادة حوالي خمسة ملايين نسمة .

وكانت الروح القومية قد تطورت في وقت مبكر مما مكنها من الدخول في صراع ضد السياسة الفرنسية وكان ينتمي ثلاثة أعضاء من بين النواب الأربعة الى الحزب القومي الرئيسي المسمى « الحركة الديمقراطية للثورة المالاغاشية » . ولكن رجال الادارة الفرنسيين كانوا يفضلون حزباً منافساً آخر ، واستغلوا نفوذهم ، مثلما كانوا يفعلون في مستعمراتهم الأخرى ، في توجيه الإجراءات الديمقراطية الرسمية بالطريقة التي يرغبونها ، وبلغ الاحتكاك ذروته في عام ١٩٤٧ م على الرغم من ان سبب الانفجار الحقيقي كان غامضاً . فلقد اندلعت نيران الثورة في ذلك العام وألقى الفرنسيون اللوم على الوطنيين وأخمدوها بأقصى أنواع القسوة ، ولم يكن أحد يعلم الى أية نهاية تسير الأمور هناك ، اذ قتل عدد كبير من المزارعين ورجال الادارة الفرنسيين علاوة على هؤلاء المالاغاشيين الذين كانوا يتعاونون مع الادارة . وادعى القوميون المالاغاشيون أن ما يقرب من ثمانين ألف شخص قد لاقوا حتفهم ولكن الفرنسيين اعترفوا بأن عدد القتلى كان يزيد فقط عن أحد عشر ألفاً . وتم تدمير جزء كبير من الدولة في حين أن النواب الوطنيين الثلاثة الذين كان من بينهم الكاتب جاك رايمانانا جارا قد زج بهم في أحد سجون فرنسا بعد أن حكم عليهم بالاعدام وكانت تنتشر أخبار هذا التمرد وأخبار عدد القتلى عبر البحار ببطء شديد لدرجة أنه لم يكن لها سوى تأثير مباشر ضئيل على أفريقيا ، ولكن بالرغم من أن القومية المالاغاشية قد جبرت لفترة من الوقت بفعل الضرورة ، إلا أنها لم تتحطم ، وقدر لها أن تعود فيما بعد الى أفريقيا متمسكة بالاتحادات الافريقية الطبيعية الأخرى .

وتقع جزيرة موريتيوس في المحيط الهندي على بعد شاسع من القارة الافريقية وبالرغم من أن سكانها البالغ عددهم نصف مليون من النسمات لا يتمتعون الا بقدر ضئيل من الدم الزنجي بين عناصرهم

الهندية والفرنسية والبريطانية ، الا أن تطور الجزيرة السياسى كان يحمل بين طياته بعض العلاقات الطفيفة بالمشاكل الافريقية ومن المحتمل أن تزداد هذه العلاقات فى المستقبل .

وكان يعتمد اقتصاد الجزيرة اعتمادا كليا على زراعة قصب السكر ، وقد طوروا نظام مزارعهم طبقا لهذا . وحصل المزارعون الفرنسيون والبريطانيون على العمال الهنود بإبرام العقود معهم ، وكان هؤلاء العمال يظاون فى الجزيرة بعد فترة انقضاء عقودهم ليدخلوا ضمن القوى العاملة بالجزيرة ، وحدث اختلاط متبادل على نطاق شاسع فانبثقت عنه أنواع متباينة من الأجناس .

واستمر المزارعون الأوروبيون متمسكين بزمام الأمور السياسية فى السنوات الأولى للتطور الدستورى ، وكان الحق الانتخابى محدودا بكفاءات تتعلق بالملكية ومقدار الدخل ولكن الموظفين الحكوميين البريطانيين الاستعماريين تمكنوا من المحافظة على تشكيالهم للأغلبية فى كل من المجلس التشريعى والتنفيذى حتى بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن فى عام ١٩٤٨ م اشتركت موريتيوس فى الاجراءات التحررية الدستورية التى أثرت على معظم الامبراطورية البريطانية . فأدخلت تعديلات على الكفاءات المتطلبة للاشتراك فى الانتخابات وأعطى للنساء حق الإدلاء بأصواتهن لأول مرة فى تاريخ الجزيرة . وخصص من بين مقاعد المجلس التشريعى البالغة خمسة وثلاثون مقعدا ، واحد وثلاثون للأعضاء غير الرسميين وكان يتم انتخاب تسعة عشر من بينهم ويتم تعيين الاثنى عشر الباقين . وسمح لهؤلاء الأعضاء غير الرسميين باختيار أربعة من بينهم ليعملوا الى جانب الأعضاء الحكوميين الثلاثة الذين يعملون فى المجلس التنفيذى ، وبعد ذلك بثلاث سنوات اشتركوا مع المصالح الحكومية من أجل الاستعداد لادخال النظام الوزارى هناك .

ويتضح من هذا أن الحكومة التمثيلية كانت تنمو على الدوام ، وكانت المشكلة الحقيقية التى تسبق هذا النمو هى من المجموعات السياسية . ستحصل على السيطرة على المنظمات الحديثة ، وكان يراود الأمل كلا من المستوطنين الفرنسيين والبريطانيين على السواء فى الاحتفاظ بسلطتهم عن طريق نفوذهم السياسى ، ولكن بمجرد أن تمكنت الطبقة العاملة الموريتينية من القضاء على شكوكها العنصرية الداخلية ، وتجنيد طاقتها بطريقة منظمة كانت اما أن تحصل على السلطة واما أن تلك الحكومة التمثيلية ستتخذ اتجاهها عكسيا من أجل الضغط

عابها وكبح جماحها ، ولكن على أية حال فإنه يبدو من المؤكد أن الصراع السياسي والاجتماعي والعنصري كان يقترب بسرعة عظيمة .

ولسنا محتاجين الى قضاء وقت طويل في الحديث عن الدول الواقعة في الشمال الشرقي في هذه المرحلة بالذات . فلقد استرد اهل اثيوبيا وطنهم من أيدي الايطاليين في عام ١٩٤١ ووضعوا نهاية لسنوات الحكم الأجنبي التي لم تمض على تاريخ أرضهم سنوات مثلها على الاطلاق ، وكان الامبراطور هيلاسلاسي هو الذي استرد وطنه بعد ان حصل على شهرة عالمية بفضل اعتراضاته القيمة التي قدمها ضد الغزو والاحتلال الايطالي في عام ١٩٣٥/١٩٣٦ .

ولقد ظلت اثيوبيا بعد الحرب مثلما كانت قبلها دولة شديدة التخلف ، وكان الايطاليون قد أقاموا بعض المباني ولكنهم أهملوا التعليم كما لم تكن توجد أية طرق معروفة في الدولة التي لم يكن شعبها في عزلة فقط عن باقي أجزاء افريقيا بفعل موقع دولته الجغرافي بل وكان أيضا في عزلة عن بعضه . ولم تكن السياسة الحزبية أو النقابات العمالية معروفة لديهم على الاطلاق ، وتمركزت الادارة بأكملها بين يدي الامبراطور الذي مكنته طاقته وشخصيته من السيطرة على أية طوائف متأخرة ، وكانت الطبقة الحاكمة وحوالي نصف السكان يؤمنون بالمذهب القبطي المسيحي وهو المذهب الذي لعب دورا عظيما في الحكومة . أما باقي السكان فكانوا إما يدينون بالاسلام أو ما يزالون على وثنيتهم ، أما التقديرات الخاصة بعدد السكان فهي غير مؤكدة بالمرّة لدرجة أنها تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ مليوناً من النسمات .

وكان الامبراطور يقوم باختيار وتعيين مجلسه الأعلى من بين النبلاء ، وهؤلاء النبلاء بدورهم يشتركون مع الزعماء في تعيين المجلس الأدنى ، أما الحكومة ذاتها فهي تعتمد على خدمات عدد كبير من المستشارين الذين أتت بهم من جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية ، وفي الواقع كان يتمتع الأمريكيون بشعبية تفوق تلك التي يتمتع بها البريطانيون بالرغم من قضاء الامبراطور فترة عزله القصيرة في باث ath . ولا تقتصر خدمات الأمريكيين على مساهمتهم بالمعونات الاقتصادية عن طريق النقطة الرابعة فقط بل أن الاثيوبيين يذكرون لهم وللاتحاد السوفيتي فضل عدم اعترافهم على الاطلاق بالاحتلال الايطالي مثلما فعل البريطانيون والفرنسيون . ومنذ عام ١٩٤٧ م أيضا قدم الأمريكيون مساهمتهم التي لا تقدر بمال ، وذلك عن « طريق الخطوط الجوية العابرة للعالم » التي قامت بتسيير خط طيران اثيوبي فعال لأول مرة في تاريخ

اثيوبيا ، وبهذا ادخلت في الدولة وسائل حديثة للمواصلات داخليا وخارجيا .

ومن هذا يتضح ان اثيوبيا كانت قد ظلت في عزلة عن المجتمع الافريقى في السنوات القلائل التالية للحرب مباشرة - وكانت تمتاز بعض أجزاء الدولة بوفرة خصبها كما انها كانت تنتج بعض أنواع البن الممتاز ، ولكن نادرا ما كنت ترى أى نوع من التطور الاقتصادى أو الاجتماعى ، ولهذا ظل المجتمع بدائيا ، ولا يتعدى بناءه الاجتماعى أكثر من كونه مجتمعا اقطاعيا حتى في أكثر قطاعاته تقدما ، وليس في الامكان اصدار أى حكم على ارادة الشعب وطباعه لأنه لم تكن لديه أية وسائل للتعبير عن نفسه ، وكان الامبراطور يؤمن ببعض الوسائل الحديثة في تطوير الاقتصاد ، وكان يعتمد اعتمادا عظيما على هذه الوسائل في اجراء اصلاحاته التى يجزها ولم تكن هذه الوسائل سوى التوسع في النظم التعليمية .

ولكن ما زال هناك وقت طويل امام الشعب الاثيوبى ليجد الوسائل التى تمكنه من الاستفادة بالأحداث التى تجرى في بقية أنحاء القارة ، وسيحتاج أيضا الى مثل هذا الوقت حتى يتمكن من المشاركة فيها .

ويرتبط مستقبل مليون من سكان اريتريا ارتباطا وثيقا بمستقبل اثيوبيا ، فلقد ظل ذلك الشريط الساحلى الذى لم يقع على شاطئ البحر الأحمر والذى يابى اثيوبيا مباشرة ، ظل تحت الادارة البريطانية عندما انتهت الحرب بعد أن كان مستعمرة ايطالية سابقة . وتصارعت الدول الأخرى التى يهملها الأمر وتضاربت آراؤها . فالإيطاليون يرغبون في استعادة اريتريا في حين أن الاتحاد السوفيتى والكتلة العربية يدافعون عن استقلالها لأسباب أخرى . أما ايرنست بيثن فقد اقترح تقسيمها بين اثيوبيا والسودان ، أما الاثيوبيون فقد فضلوا التدرع بالصبر ، اذ أنهم كانوا يرغبون في ضم اريتريا اليهم لأن مينائها : مصوع وعصب سيعطيانها مخرجين الى البحر أفضل من جيبتوى التى أجبروا على الاعتماد عليها في الماضى .

وفي نهاية المطاف تم الاتفاق في عام ١٩٥٢ م على اتحاد اريتريا واثيوبيا فيديراليا . وتنازلت للاثيوبيين عن شئونها الخارجية ، وشئون دفاعها ، ومالياتها وجماركها ، ووسائل مواصلاتها ، ولكنها احتفظت بجمعيتها التى كانت تنقسم بين المسلمين والأقباط بالتساوى ، كما كانت تنتخب رئيسا تنفيذيا لادارة الشئون الحكومية . وكانت أرض

أريتريا وشعبها فقراء ، ولكن شعبها ابتداءً تحت الإدارة البريطانية في إصدار جرائده الخاصة به ، وأجراء انتخابات حرة ، وابتداءً في تكوين أحزاب سياسية . وكان البريطانيون يأملون في أن يؤدي هذا التعليم التدريجي إلى تمكينهم من إقامة نظام تعليمي لأنه بالرغم من أن الإيطاليين كانوا قد أقاموا بعض المباني في العاصمة أسمرة وأدخلوا عنصر الحداثة على المدينة ، إلا أنه لم يكن لديهم أي اهتمام بتعليم الأريتريين . ونتيجة لهذا عم شعور عام بالاستياء نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة بعد تكوين الاتحاد مباشرة .

وأخيراً ، كان هناك المليونان والنصف من الصوماليين المبعثرين بين عدد من الأقاليم يتجولون بينها دون أي تمييز عنصري ، ولكن بالرغم من انتشار النزاعات بين الجماعات الإسلامية المتنازعة كان يسرى بين جميع الصوماليين شعور مشترك بانتمائهم لمجتمع واحد . وفي الواقع كانت توجد أربعة أقاليم صومالية ، الصومال الفرنسي وهو عبارة عن جيب صغير حول جيبوتي حيث كان يشكل الصوماليون غالبية السكان ولكنهم ليسوا السكان الوحيدين فقط ، ومحمية الصومال التي تخضع لحكم بريطانيا ، والصومال التي كانت مستعمرة إيطالية . وأقليم هود الواقع في أوجادن داخل الحدود الإثيوبية ولكن بريطانيا تقوم بإدارته . وكانت توجد أيضاً جالية صومالية تعيش في شمال شرق كينيا وكان هدف القوميين الصوماليين هو توحيد هذه المجتمعات الخمس داخل دولة صومالية واحدة .

وكانت فرنسا تتبع في مستعمراتها الصومالية نفس الأسلوب الذي كانت تنتهجه في مستعمراتها الأخرى ، فلقد أرسل سكان الصومال الفرنسي البالغ عددهم ستون ألفاً من النسبات نائبا وشيخا ليمثلوهم في باريس .

أما البريطانيون فقد احتفظوا في أول الأمر بالإدارة الحربية التي كانت موجودة في فترة الحرب على كل من محمياتهم والصومال التي انتزعوها من إيطاليا أثناء الحرب ولكن حينما استؤنفت الإدارة المدنية في المحمية في عام ١٩٤٨ م اتبعت نفس المنهج الذي كانت تتبعه في فترة ما قبل الحرب . وظل الحكم هو المصدر الوحيد للسلطة التشريعية والتنفيذية على سبعين ألفاً من السكان المسلمين . وكان له مجلس استشاري ينتخب بعض أعضائه إلا أنه لم يكن يتمتع بأية سلطات ولم يكن في استطاعته أن يفعل شيئاً سوى أن يقدم نصائحه .

وبعد مشاحنات عديدة أصبح كل من الصومال والصومال الايطالى - سابقا - فى عام ١٩٥٠ تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة وتديرهما إيطاليا ، وتقرر أن تحصل الدولة على استقلالها فى عام ١٩٦٠ ، وكان معظم السكان البالغ عددهم ١/٤ مليون من النسب من البدو الرحل مثلهم فى ذلك جميع الصوماليين الذين يعيشون فى المستعمرات الأخرى، والذين ينتقلون باستمرار بحثا عن المراعى . وكان يبدو من المستبعد أن يكونوا فى حالة تسمح لهم بتحمل المسئوليات الحكومية بعد مضى عشر سنوات . الا ان الايطاليين استهلوا برنامجا فاشلا فى تدريب رجال الادارة ليتمكنوا من ادارة الدولة فى نهاية الفترة وابتدأوا فى ادخال الدساتير التمثيلية . وكانت هذه المستعمرة تتناقض تماما مع الادارة البريطانية المجاورة التى بالرغم من وجود ظروف مشابهة فيها وشعب مماثل الا انها استمرت تغط فى نومها دون أن توقظها الأحوال الجديدة فى افريقيا .

ولكن اتضح أنه بالرغم من أن الصوماليين كانوا شديدي التخلّف ، يرسفون فى بدائيتهم ومشتتين ، الا أنهم ساهموا فى الحياة العامة . فلقد تأسس حزب « جماعة الشباب الصومالى » فى عام ١٩٤٣ م فى الصومال . وأصبح حزبا شعبيا حديثا . وأصبحت له فروع منظمة وادارة تحافظ على صلاتها مع جماعات شبيهة فى الأقاليم الأخرى . وادى وجود قوات كينيا الافريقية وكذلك الفنيين أثناء فترة الحرب الى حث هذا الحزب على القيام بأوجه نشاط مختلفة . فتطور الى حزب قومى تقدمى منظم تنظيما دقيقا . وكانت دعوته الرئيسية تنادى بالقومية المشتركة بين الصوماليين جميعا وأظهر أحد زعمائه المدعو عبد الله عيسى سفسطة الحزب بذهابه الى هيئة الأمم المتحدة لى يبدى اعتراضه ضد الادارة الإيطالية التى اتهمها باضطهاد أعضائه .

ولهذا كشفت الصومال عن شكل آخر من المذهب القومى الذى ظهر فى افريقيا بعد انتهاء الحرب ، وبالطبع كانت قوة الدفع القومية أكثر قوة بين الجماعات المتمدينة الكبيرة حيث تقوم الأحزاب السياسية على أساس منظمات سياسية وصناعية ، ولكن من الممكن أيضا أن تظهر فى شكل حركة جيدة التنظيم بين البدو الرحل البدائيين .

وكانت وسائل المواصلات بين هذه الأقاليم المختلفة الواقعة فى شرق افريقيا مازالت فى مرحلة بدائية جدا فى السنوات التالية للحرب مباشرة ،

وقليل من بين الزعماء من قام بزيارة أى من الاقاليم الأخرى كما أنه لم تكن توجد أية قوة موحدة مثل حزب التجمعات الديمقراطية الإفريقي في إفريقيا الفرنسية أو حتى مثل الحركة المفككة التي قام بها حزب « الأفريقيين جميعا » في إفريقيا الغربية البريطانية ، وكان هناك نوع من التفاهم بين أفريقيي شرق إفريقيا البريطانية وبين الشعور القومي الغامض الذي يشعر به الصوماليون ، ولكن في الواقع لم تكن توجد أية علاقة بين شرق إفريقيا البريطانية وبين الشمال بالرغم من أن جومو كنياتا قد أظهر اهتمامه بالمشاكل الإثيوبية حينما كان في لندن . وظل كل معنى له مفزاه يتعلق بمجتمع شرق إفريقيا سواء أكان ذلك من جهة آسيا أم شعوبها لا يزيد عن أنه مجرد احتمال غامض قد يحدث في المستقبل .

الفصل السابع

الشمال العربي

تتكون المنطقة الأخيرة من هذه الدراسة المتعلقة بقسارة أفريقيا من الدول الشمالية الواقعة على شواطئ كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ودائما ما حذفت هذه الدول من الدراسات الأفريقية لاعتبار انتمائها الى تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ أوروبا أكثر من انتمائها لتاريخ أفريقيا ، ولكن الأحداث الجارية كشفت عن خطأ هذا الزعم ، ولم تعد الصحراء الكبرى حاجزا يقف بين شمال أفريقيا وباقي أجزائها ، ومهما كانت أوجه الاختلاف القائمة سواء اكانت في التجربة الثقافية أم التاريخية أم الاثنولوجية (البشرية) فان الأقاليم الشمالية أصبحت تعتبر الآن - بل وتعتبر نفسها - جزءا لا يتجزأ من القارة الأفريقية .

والسمات المشتركة التي تجمع هذه الشعوب هي شخصيتها العربية ودينها الاسلامي ولكن هاتين السمتين لا تنطبقان بشكل جامع مانع ذلك لانه توجد بعض الأقليات الهامة مثل قبائل البربر في الشمال الغربي والزنوج الجنوبيين في السودان بل ان المصريين أنفسهم ليسوا عربا تماما ولا تخلو أية دولة من وجود المسيحيين والوثنيين ، الا أن المؤثرات المسيطرة كانت ولا تزال عربية واسلامية .

وقد تركت الحرب العالمية الثانية أثرا هاما على هذه المنطقة اذ أن الجيوش المتحاربة كانت تحارب ضد بعضها في الجزء الأعظم من هذه المنطقة ، وأصبحت القاهرة واحدة من أكبر المراكز العسكرية في هذا الصراع . ولم يكن الصراع بين المستعمرين المتنافسين يمثل هذا الوضع في أي جزء آخر من القارة الأفريقية ، الا أنه سرعان ما تلاشى أي أمل في أن ترهق أي من الدول الاستعمارية المتصارعة الدولة الأخرى وأن تفك

قبضتها الاستعمارية عن مستعمراتها في شمال أفريقيا اذ أن المستعمرين المهزومين كان يحل محلهم المستعمرون المنتصرون بكل بساطة ، فالقد وجد الجزائريون والمراكشيون والتونسيون عددا من رجال الادارة الفرنسيين بينهم في عام ١٩٤٥ يضا هي نفس العدد الذي كان بينهم في عام ١٩٣٩ ، كما أن عددا من الفرنسيين والبريطانيين حلوا محل الايطاليين في ليبيا ، وكان ما يزال يحكم السودانيون حاكم بريطاني عام في حين ان القوات البريطانية بقيت في مصر ، وما من شك أن الحرب قد أضعفت القوى الاستعمارية وأثارت قوى المقاومة الوطنية ، ولكن لم تكن هناك الا دلائل لا تكاد تذكر على ضعف القوى الاستعمارية في عام ١٩٤٥ .

وبنهاية الحرب قدمت مصر صورة كلاسيكية لمجتمع يتحرك نحو الثورة بقوة لا تلين . حقيقة أن الدولة كانت تحكمها فئات عديدة من الأجانب لفترة تربو على خمسة وعشرين قرنا من الزمان فحكمها الأتراك والعرب والرومان واليونانيون والفارسيون وترك كل منهم أثره ، هذا علاوة على تسرب الدم النوبي أيضا الى عروق الدماء المصرية ، الا أنه على الرغم من كل هذا فانه لسبب لا نعرفه لم يفقد المصريون على الاطلاق شعورهم بقومييتهم ذلك لأن الشعور بتاريخ الدولة القديم وبأن الأسرات الحاكمة كانت سليله أجناس أجنبية كان ضئيلا للغاية في حين أن الشعور بالاستياء الذي شعر به المصريون تجاه النفوذ البريطاني قد تجمع وأصبح شعورا بالكراهية العميقة .

ولقد ظهر الاستعمار البريطاني في مصر في أحط صورته ، فبالرغم من أن النفوذ البريطاني قد أدخل حقيقة عنصر الحداثة على الادارة والاقتصاد في مصر ، الا أنه في الواقع كانت بريطانيا قد دخلت مصر وظلت فيها من أجل مصالحها الاستعمارية فقط ، ولم تضم بريطانيا مصر على الاطلاق الى مستعمراتها كما أن مصر لم تكن بالمرّة مستعمرة بريطانية ولهذا لم يشعر البريطانيون على الاطلاق ولو حتى بشعور غامض من المسؤولية للأخذ بيدها نحو الحكم الذاتي النهائي كما هو الحال في المستعمرات الأخرى ، وكان الهدف الأساسي لوجود البريطانيين في مصر هو السيطرة على قنال السويس علاوة على بعض الاعتبارات الاستراتيجية في كل من البحر المتوسط والسودان . وحينما أصبحت المقاومة القومية عنيفة بشكل مزعج بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى منحها بريطانيا « استقلالاً كاذباً » ، ولكن شروط معاهدة سنة ١٩٢٢ كانت بمثابة سخرية موجهة للعبارة « استقلال » لأنها تركت الساطة المطلقة في أيدي البريطانيين ، بل وحتى معاهدة ١٩٣٦ التي كان من المفروض أن تمنح مصر استقلالها الكامل كانت

ما زالت تسمح للقوات البريطانية بالبقاء فيها . ولكن سرعان ما أنكشفت الطبيعة الكاذبة التي اتخذها الاستقلال المصرى حينما احتلت القوات البريطانية والأمريكية مدينة القاهرة بكل بساطة عندما احتاجت اليها أثناء الحرب بالرغم من حياد مصر رسميا .

وكان يراود عددا كبيرا من الوطنيين المصريين بما فى ذلك شباب ضباط الجيش الذين قدر لهم أن يصبحوا ذوى أهمية بعد الحرب ، كان يراودهم الأمل أن ينجح رومل فى أن يطرد البريطانيين من القاهرة ثم يطردهم نهائيا من جميع أنحاء مصر . ووصلت كراهيتهم الى حد الحمى حينما حاصرت الدبابات البريطانية قصر الملك فاروق فى القاهرة وأجبرته على تغيير رئيس الوزراء ، وبالرغم من شعور الاحتقار الذى شعروا به فيما بعد تجاه « الالعوبة » فاروق الذى كان يباع ويشترى ، الا ان كل وطنى كان يتذكر دائما تلك الاساءة البذيئة التى وجهت ضد السيادة المصرية .

ولهذا حينما وضعت الحرب أوزارها شعر المصريون بنفس شعور الكبرياء القومى الذى لطخته الاهانة وهو الذى شعرت به الدول التى حاقت بها الهزيمة ، ولم يؤد استمرار وجود القوات البريطانية الا الى اثاره مثل هذه المشاعر .

وعلى هذا تحول الشعور بكراهية الأجانب الى موقف اجتماعى مظهرا لكل عنصر مثير لقيام الثورة ، ولم تكن مساحة الأراضى القابلة للزراعة والسكنى تتعدى ٥٪ من اجمالى مساحة الأراضى فى مصر . ويعتبر وادى النيل هو مصدر الحياة الوحيد فى هذه الصحراء الشاسعة ، ولكن لم يكن فقط ٨٥٪ من التسعة عشر مليوناً من السكان لا يمتلكون شيئا من الأرض بل وأيضا كان ما يزيد عن ثلث مساحة الأراضى القابلة للزراعة يمتلكها فقط ما لا يزيد عن نصف فى المائة من مجموع السكان ، وكان يبلغ اجمالى ملاك الأراضى ٢٧٠.٠٠٠ شخص ، وكان من بينهم ما يزيد عن مليونين يمتلك كل منهم ما لا يزيد عن نصف فدان ، وكان الفلاحون المصريون من بين أشد الشعوب استعبادا فى العالم فكانوا يقضون حياتهم القصيرة البائسة بين الوحل والقذارة تحطمهم الدوسنتاريا والبلهارسيا والرمم الحبيبي ، وهبطت حياة جماهير الشعب المصرى الى أحط درجات البهيمية فى التجربة الانسانية ولكن الطبقة الحاكمة والباشوات المالكين للأرض الذين أتوا من سلالة الأتراك والذين لم يكن يهمهم مصلحة الدولة التى أغدقت عليهم الثروات كانوا من بين أشد الناس رخاء فى سائر أنحاء العالم . وكان الملك فاروق أكثرهم غنا وأكثرهم بدانة وأكثرهم جشعا .

واذن كان ذلك هو الستار الخلفى ولكنه فى حد ذاته لم يكن من المحتمل أن يثير أكثر من مناظر قصيرة ضئيلة من مظاهر العنف اليائس ، ذلك لأنه كان فى استطاعة قلة من الرجال الاثرياء الأقوياء أن يحافظوا على استبدادهم للجماهير الأمية الفقيرة فى جميع حقب التاريخ الانسانى ، فى مقابل عدة ثورات تقع من آن لآخر فى أماكن متفرقة ويتم القضاء عليها بسهولة ولهذا فانهم يحتاجون الى عوامل اضافية حتى يكملون قصة الثورة .

وكانت هذه العوامل الأخرى متوفرة فى مصر فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد كانت مصر اذا ما قيست بالمقاييس الأفريقية تعتبر دولة دنيوية حيث يتوفر فيها شبكة فعالة من الخطوط الحديدية وعدد لا بأس به من الطرق الجيدة ، وتجارة تجرى على نطاق واسع وصحف يومية وإذاعة . وتعتبر القاهرة بسكانها البالغ عددهم ٢ ١/٢ مليون نسمة أكبر مدن أفريقيا والاسكندرية بسكانها الذين يزيدون على المليون أيضا ثانى مدنها أو ثالثها من جهة عدد السكان ، وكان يوجد بالقاهرة جامعتان أولاهما جامعة الأزهر الإسلامية وثانيهما جامعة فؤاد العلمانية التى تم تغيير اسمها فيما بعد وأصبح جامعة القاهرة ، وكان يدرس بهاتين الجامعتين ما يزيد عن ٢٠ ألفا من الطلاب .

اذن كانت توجد هناك أسس دولة تستحق الانتقال من أيدي الطبقة الحاكمة العقيمة الجشعة ولكن هل كان يوجد بها جماعة قادرة على التعبير عن مطالبها ، يكتنفها الطموح والمثالية ويعتريها الشعور بالاستياء بدرجة تمكنها من توجيه الجماهير وقيادتها ؟ .

ولكى نجيب على هذا السؤال فائنا يجب أن نتوقف لحظة حتى نعود بنظرنا الى مسرح التاريخ السياسى فى مصر فى الماضى ، ومن الطبيعى أن يبحث الانسان عن زعامة ثورية بين حزب سياسى أو جماعة كرسست نفسها للقضاء على نظام الحكم المتدهور . واذا ما عدنا الى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى مباشرة سنجد هذا العامل . اذ أصبح حزب الوفد بزعامة زغلول باشا رأس حربة للثورة الجماهيرية التى شبت ضد البريطانيين وانتهت بأول اتفاق للاستقلال عام ١٩٢٢ وفى العام التالى مكنت الانتخابات التى أجريت فى ظل الدستور الجديد حزب الوفد من أن يهز طبقة النبلاء الحاكمة من جذورها بحصوله على نصر انتخابى كاسح لفظهم بعيدا عن مناصبهم التقليدية . ولكن فيما بين عام ١٩٢٣ والحرب العالمية الثانية تغيرت طبيعة الحزب القومى تغيرا جذريا اذ انه بعد أن كان حزبا يتزعمه طبقة المتعلمين وتؤازره الجماهير ، أصبحت تسيطر

عليه نفس طبقة ملاك الأراضي التي كان قد خلق أساسا لمعارضتها ، وبعد أن كان البؤرة الأساسية المناوئة لمجهودات البريطانيين أصبح حزبا قام بإعداد معاهدة أخرى للاستقلال الزائف ووقع عليها هو وبريطانيا في عام ١٩٣٦ تاركا للقوات البريطانية الحق في احتلال البلاد ، وقد ظهرت أقصى درجات السخرية في عام ١٩٤٢ حينما فرضت الدبابات البريطانية على الملك فاروق قبول حكومة من الوفد .

اضف الى ذلك أنه بانتهاء الحرب ، كان قد تحطم تماما ايمان المصريين في الاجراءات الديمقراطية . وفيما بين عام ١٩٢٣ وبداية الحرب كان حزب الوفد يحصل على غالبية شعبية ساحقة حينما أجريت الانتخابات، ولكن مع هذا كان في كل مرة - يقوم الملك او الساطات البريطانية بطرد الحكومة بأقصى سرعة واستعادة الطبقة الحاكمة القديمة . وفي السنوات السابقة للحرب مباشرة أدت كل من تلك الهزيمة التي كانت تثار بهذه الطريقة ، والفشل المتتالي الذي كانت تلاقيه النظم الديمقراطية المطبقة في أوروبا الغربية ، الى دفع الوفد ومعارضيه الى تنظيم أنفسهم في شكل جماعات عسكرية شبيهة بالفاشستية . كما أدى افتضاح أمر الفساد والانتهازية وعملية الكسب غير المشروع من وراء العجز الذي كانت تعانيه الدولة في فترة الحرب ، أدى الى اكمال الشعور المصرى بخيبة الأمل في الديمقراطية السياسية . ولهذا كان من غير المحتمل في تلك الظروف التي كانت تسود فيها عدم المساواة المتناهية والبؤس الجماهيري - عندما انتهت الحرب - أن تأمل الجماهير المصرية في ايجاد زعامة ثورية بين رجالات السياسة فيها .

كما أنه لم يكن في امكان مهضومي الحقوق في مصر أن يلجأوا الى الطبقة البورجوازية . أو الحرفية أو النقابات العمالية طمعا في زعامة أي منها ، ذلك لأن معظم رجال التجارة والصناعة كانوا من بين طبقة ملاك الأرض ، وكان الكثيرون منهم يحتفظون بتجارتهم المتعلقة بالأرض ، كما أنهم كانوا يعتمدون الى حد كبير على الشركات الرأسمالية الأجنبية التي كانت تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية . وكانت الطبقة الأرستقراطية مالكة الأرض تقبل بينها كبار الطامحين من بين رجال الحرف اما عن طريق الزواج أو المال ، أما النقابات العمالية فقد كانت محرمة شرعا على العمال الزراعيين في حين أن العمال الصناعيين كانوا يعانون من الضعف المستمر بسبب ضخامة عدد العمال العاطلين .

ولكن حدث أن غيرت قوى الاستنكار اليائسة اتجاهها لفترة من الوقت ووجدت لنفسها مخرجا شبه ديني . فباستثناء السلطة المستبدة التي

كانت تمثلها الطبقة الحاكمة ، كانت العقيدة الاسلامية تعتبر أقوى العوامل المضادة للثورة في مصر الحديثة . فيما أن الاسلام يعتبر ديناً منزلاً ينظر الى الماضي ويحكم على جميع الأحوال في الحاضر بالرجوع الى ذلك الماضي فقد أصبح المسلمون المتعصبون يتمتعون بتأثير قوى مناوئة لعملية التجديد . وفي نفس الوقت كان الانجليز هم الذين يدخلون عناصر الحداثة في المجتمع التي كانت تعد معادية للاسلام ، ونتيجة لهذا كانت الحركة الاسلامية ذات طابع قومي صلب ومعارضة للأجانب . وكان من أوضح المتناقضات أن تكونت الحركة القومية من عنصرين متعارضين وهما طبقة المتعلمين المحدثين الذين كانوا يحاربون ضد الطبقة الاقطاعية الحاكمة والاستعمار الدخيل والمسلمين المحافظين الذين كانوا يحاربون النفوذ التجديدي الذي أتى به البريطانيون والفرنسيون .

وتم تنظيم الميول الاسلامية على أيدي الاخوان المسلمين الذين كانوا قد أسسوا جماعتهم في عام ١٩٢٨ ، وبرزوا في بداية الأمر في الاضطرابات التي اجتاحت فلسطين في عام ١٩٣٧ . . واستهلت هذه الجماعة دعوتها بنشر المبادئ الدينية والأخلاقية ، ولكن بمجرد ما ان كشفت عن نواياها الاجتماعية والسياسية التي تتسم بها الحركات الاسلامية ، ابتدأت في الاعلان عن اتجاهاتها السياسية . فحملت هؤلاء الذين يعانون من الفقر مسؤولية جماعية ترمى الى توفير الرخاء ، أما من الناحية السياسية فقد كانت تطالب بإقامة حكم اسلامي قائم على القرآن ، وبالنسبة للجماهير التي أعياها تلاعب رجال السياسة الذين يبحثون عن مصلحتهم الذاتية ، والتي كانت تشن تحت حمل البؤس الذي كانت تعانيه ، فقد وجدوا في صلوات الجماعة التي تقوم بها جماعة الاخوان المسلمين شعوراً بالاطمئنان الوقتي الذي كان بمثابة المرفأ الوحيد الذي يرحبون بالرسو فيه ، أما الشباب فقد راوا في دعوة الجماعة مثالية خالية من جميع الشوائب تقف في وجه الانحلال الذي حل بالمجتمع المصري ، بينما اعتقد القوميون في أن هذه الجماعة جاءت خلفاً وطنياً لحزب الوفد زميلهم في الجهاد ، في حين أن الانتهازيين بحثوا عن أهدافهم الخاصة داخل تنظيمات هذا الحزب .

وفي أثناء الحرب سنحت لجماعة الاخوان المسلمين فرص وفيرة لاستغلال دعوتها المعارضة للأجانب . وبعد الحرب ازدادت ذخيرتها بشكل عظيم بما تتمتع به من تأثير قومي واجتماعي بكافة أشكاله . وكانت الحرب قد حلت مشكلة البطالة ، ولكن لتجعلها أكثر تضخماً بمجرد أن وضعت أوزارها . وكانت المدن قد اجتذبت اليها عدداً كبيراً جداً من

الناس ولكن ما ان توقفت الصناعات والخدمات المتعلقة بالحرب حتى تضاعفت صفوف العاطلين ممن يسكنون في الأماكن القذرة . صحيح أن عددا من الناس قد أثروا من وراء احتياجات الحرب ، ولكن زيادة السكان السريعة خفضت في الواقع من المستوى المعيشي بين السكان مع ملاحظة معاناة جماهير الفلاحين بدرجة تفوق غيرهم .

وبعد انتهاء الحرب مباشرة بذلت عدة محاولات من أجل تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا ولكن شعور الجمهور القومي بالمرارة قد ظهر واضحا حينما رفض الشعب كل جهد تبذله الحكومة من أجل عقد اتفاق للتسوية ، ذلك لأنهم لم يكونوا ليرضوا بأي حل أقل من طرد جميع القوات الأجنبية من أراضيهم . ومن ثم استهلت الحكومة سياسة أخرى ترمى الى تحويل اتجاه الشعب بعيدا عن الظروف الاجتماعية وأعلنت عن وعدها بتقديم المساعدات للعرب الفلسطينيين في ثورتهم ضد قرار التقسيم الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ م وبناء على ذلك أثارت الحكومة المصرية حماس الجماهير القومي من أجل الحرب بجانب اخوانهم المشتركين في الجامعة العربية وبهذا شجعت المتطوعين في الوقت الذي كانت تعد فيه الأسلحة والمؤن ، وبعد ذلك ألقت بجيشها الحقيقي بين نيران المخاطرة ولكن الهزيمة التي تلت ذلك علاوة على انكشاف فضيحة الفساد والأسلحة الفاسدة التي أدخلت ضمن ذخائر الجيش هزت النظام القائم من جذوره ، ولم يعد في الامكان تحويل نظر المصريين بعيدا عن الحياة الداخلية التي كانت تنمو فيها الشرور الاجتماعية وتترعرع .

وفي تلك الأثناء كانت جماعة الإخوان المسلمين تستحوذ على السلطات بين قبضتيها بسرعة عظيمة في وسط هذه الفوضى وأصبح لديها حينذاك الأسلحة والقوات المدربة ، كما أن وجود أفضل قوات الجيش بعيدا عن العاصمة منحها الفرصة التي تعجبت بقبولها ، وبعد أن قضت فترة في بث الرعب والفرع بين قلوب الصهيونيين حولت قواتها ضد الأجانب ثم بعد ذلك قامت بمهاجمة البوليس ، وتمكنت الحكومة في نهاية المطاف من استجماع قواها وشجاعتها وأصدرت أمرا بإيقاف نشاط المنظمة حينما بدا لها أنها على وشك القضاء على الحكم القائم ، ولكن الحكومة لم تستطع في ذلك الوقت أن تلقى القبض على زعمائها . ونتيجة لهذا تلا هذا العمل اغتيال رئيس الوزراء حينذاك على أيدي الإخوان المسلمين ليس نتيجة لعمليات القاء القبض والمحاكمات بل كعمل انتقامي لاغتيال زعيمها .

ومع تدهور حالة الحملة الفلسطينية وازدياد الأزمة الاجتماعية

ونشاط جماعة الإخوان المسلمين أصبح الموقف ميثوسا منه في نهاية عام ١٩٤٨ م فقرر الملك حينذاك - وهو الذى كان يتمتع بالسيطرة على كل من أعضاء مجلس الشيوخ الأقوياء البالغ عددهم مائة عضو وأعضاء مجلس النواب البالغ عددهم مائة وخمسون عضوا - قرر اجراء انتخابات جديدة ، وكان قد قام قبل ذلك بطرد حكومة الوفد في عام ١٩٤٤ م ولكنه قدر حينذاك في أن المصاعب الخطيرة التى اعترضت الحكومة التالية لها قد تقضى عليها نهائيا . وقد كان على حق ، ولكنه لم ير بعينيه الا جانبا واحدا فقط من النتائج ، فلقد كسب الوفد الانتخابات وفضح امر معاهدة عام ١٩٣٦ م علانية في محاولة أخيرة ويأيسة من أجل انقاذ الموقف وفي نفس الوقت وجه قوات الفدائيين ضد القوات البريطانية في منطقة السويس ، وفي نفس الوقت أعاد لجماعة الإخوان المسلمين حق الاعتراف بوجودها شرعيا وذلك لتمكينها من المشاركة في المعركة القومية ضد الاحتلال الأجنبى ولكن باءت محاولة توجيه غضب عامة الشعب ضد البريطانيين بالفشل ، واندلعت في ذلك الوقت ثورات وطنية واجتماعية وتدفقت مشاعر الجماهير الفاضبة بعد ان ادت خطة الحكومة غير المحكمة الى قتل عشرات من رجال الشرطة في منطقة القنال وتمكن الملك من اقالة حكومة الوفد حسب الخطة التى وضعها ، وهذا من روع الوطنيين بانتحاله لقب « ملك مصر والسودان » ولكنه لم يعد في استطاعته توجيه مشاعر الجماهير اذ ان جماهير الشعب وجهت ثورتها ضد كل من الأجانب والباشوات ، وحينما أشعلت الحرائق في مدينة القاهرة وعاث فيها السلب والنهب انفجرت الثورة الوطنية الاجتماعية ضد نظام الحكم القديم والنفوذ الأجنبى في وقت واحد .

واعب مفهوم « وحدة وادى النيل » التى تلخصت في القب الجديد الذى انتحله الملك فاروق دورا هاما في القومية المصرية فمند فترة اعادة غزو السودان على ايدى القوات الانجليزية - المصرية اعتبرت مصر السودان تحت سلطانها الشرعى ولكنها شعرت بامتهان كرامتها حينما طرد البريطانيون جميع رجال الادارة المصريين بعد اغتيال الحاكم العام في عام ١٩٢٤ م وأصبح في مقدورها فقط ان تراقب السودانين وهم يدخلون بين صفوف رجال الادارة رويدا رويدا . وبالرغم من انه كان من المفروض ان يكون السودان تحت الحكم المصرى - الانجليزى الثنائى الا ان البريطانيين هم فقط الذين كانوا منفردين بالحكم الفعلى . وأعطى الاستهزاء بقرارات الادارة المصرية دافعا جديدا لمشاعر الوطنيين المصريين المعادية للبريطانيين كما حثهم على أن يدخلوا ضمن مطالبهم استئناف الحكم المصرى في السودان في نفس الوقت الذى طالبوا فيه برحيل القوات

البريطانية من مصر . ودعم هذا المطلب - بالطبع - ادراك المصريين أن السيطرة على مياه النيل في السودان تؤثر تأثيرا حيويا ومباشرا على مصالح مصر الاقتصادية .

ولكن السودانيين - انفسهم - لم يكونوا متاكدين تماما من رغبتهم في استئناف الحكم المصري ، فأولا وقبل كل شيء كانت حرب التحرير التي شنوها بزعامة المهدي موجهة ضد المصريين ولولا الجنرال جوردون وتأيد القوات البريطانية الذي تلا ذلك لما كان في امكان المصريين ان ينتقموا لأنفسهم في ام درمان في عام ١٨٩٨ م .

وقد انشقت الحركة القومية السودانية على نفسها في فترة الحرب ، وكانت قد انبثقت هذه الحركة من منظمة كانت ذات طابع ثقافي في الأصل ومسماة « بمؤتمر الجامعيين العام » التي تأسست في عام ١٩٣٧ م ، وكان بداخل تلك المنظمة حركة تعرف باسم « حركة الأشقاء » تطالب بالاتحاد مع مصر وكان يتزعمها اسماعيل الأزهرى وأخذت هذه الحركة في النمو منذ عام ١٩٤٢ م فصاعدا . وكانت هذه الحركة ترتبط برباط واهن مع الطائفة الاسلامية المعروفة بالختمية التي يتزعمها السيد على الميرغنى ولكن تكونت أيضا في عام ١٩٤٥ م بداخل المؤتمر طائفة منافسة للطائفة السابقة تسمى « بالأنصار » وهى عبارة عن حركة مهدوية حديثة بزعامة السيد عبد الرحمن المهدي يساعدها حزب الأمة بزعامة عبد الله خليل ، التي كانت تهدف الى استقلال السودان وانفصاله عن مصر . وساندت الادارة البريطانية - بشكل واضح - الطائفة الميرغنية - في أول الأمر - ضد المهديين . ولكنها انقلببت بعد ذلك لتساند المهديين ضد دعوة حزب الأشقاء الذي يطالب بالاتحاد مع مصر .

وحملت الادارة البريطانية - الى السودان - النظام والاستقرار والنزاهة وشيئا من التقدم الاقتصادى وما زالت الخدمة المدنية والمشروع التعاونى لزراعة القطن في أرض الجزيرة يعتبران من الخدمات الدائمة التي طرحها البريطانيون لصالح المجتمع السودانى ولكن بالرغم من أن الخدمة المدنية السودانية كانت ممتازة في كثير من نواحيها ، إلا أنها كانت في نفس الوقت تتكلف أبهظ النفقات وتقف أمام اشتراك الشعب في الادارة . وعلاوة على ذلك لم تبذل الادارة أى جهد في سبيل توحيد الشمال العربى الاسلامى مع الجنوب المسيحى أو الوثنى الزنجى بل ان الحكم البريطانى عمل على توسيع الهوة واعاقة التبادل المشترك بين الجانبين والابقاء على سياسة الحكم غير المباشر في الجنوب وأدخلت في تقديرها

الابقاء على تخلف شعوب تلك المنطقة وإبعادهم عن مشروعات التنمية الحديثة التى تجرى فى الشمال .

ولكن مع هذا فقد أدى التقدم الاقتصادى الى ظهور طبقة متوسطة من رجال الحرف والتجار والفلاحين ورجال الأعمال البسطاء الذين كان يتزايد اهتمامهم باستمرار بالحياة العامة ، كما أنه خلق طبقة عاملة تعمل بالأجر كان من شأنها خلق حركة نقابية قوية . وقد استهل هذه الحركة عمال السكك الحديدية ولكن نمو المنظمة المركزية المعروفة باسم « اتحاد نقابات العمال السودانيين الفيدرالى » ونجاحها فى دعوتها الى الاضراب العام فى عام ١٩٤٧ م أدى الى الاعتراف بوجود النقابات العمالية . وظلت هذه النقابات بعيدة بشكل واضح عن المعركة السياسية قبل عام ١٩٥١ م ، الا أن عملية التنظيم والمرور بتجربة النشاط النقابى ساءدا - بدون شك - على نمو الوعى الشعبى بالقضايا السياسية . وأنشأت الحكومة البريطانية مجلسا تشريعيا يتمشى مع سياستها التى ترمى الى تطوير النظم الدستورية وكان ذلك هو أول شكل للهيئة التمثيلية يعرفه السودان تحت الحكم البريطانى ذلك لأن الحاكم العام كان يتمتع فى الماضى بسلطة مطلقة ولا يأخذ الا بمشورة مجلسه الصغير . وفى الواقع كان المجلس الجديد استشاريا أيضا الا أنه كان يضم أربعة وعشرين عضوا سودانيا من بين أعضائه علاوة على أربعة أعضاء يمثلون المصالح الأجنبية . وقد كان فى الامكان أن نصفه بأنه جمعية تشريعية تتصف بالكفاءة الحقة الا أن أعضاء هذا المجلس كانوا منتخبين فقط من الشمال الأكثر تطورا وسفسطائية ، بينما ظل الجنوب تحت حكم زعمائه التقليديين .

وبعد الحرب مباشرة ، أى فى شهر أبريل سنة ١٩٤٦ م تم انعقاد مؤتمر خاص من أجل تقديم المقترحات الخاصة بإجراء مزيد من التطورات الدستورية . فقد اقترح تكوين جمعية تشريعية حقيقية علاوة على انشاء مجلس تنفيذى يختار بعض أعضائه من بين أعضاء هذه الجمعية ، وبعد اجراء بعض التعديلات تحت الضغط المصرى تم اقرار قيام هاتين المنظميتين دستوريا فى عام ١٩٤٨ م بحيث تتكون الجمعية من خمسة وسبعين عضوا والمجلس التنفيذى من أربعة عشر عضوا . وكان حق الانتخاب مقصورا على الذكور فقط الذين يتمتعون بملكية خاصة وبدخل معين ، وكان يتم انتخاب عشرة أعضاء مباشرة من المناطق المتمدينة بينما يتم انتخاب اثنين وأربعين عضوا عن طريق الدوائر الانتخابية الموجودة فى المناطق الأقل ازدهاما بالسكان فى حين يقوم الزعماء باختيار ثلاثة عشر عضوا واختيار المجالس فى المديرىات الجنوبية . أما العشرة

الباقون فيقوم الحاكم العام بتعيينهم . وفي المجلس التنفيذي يتم اختيار سبعة أعضاء من بين أعضاء الجمعية التي تنتخب زعيما من بينها ليكون رئيسا للوزراء وهو الذي بدوره يقترح أسماء الأعضاء التنفيذيين الباقين ويقدمهم للحاكم العام . ومن المقرر أن يكون السبعة أعضاء الآخرين من بين الموظفين البريطانيين ومن بين من يتم تعيينهم . وظلت السلطات النهائية بين يدي الحاكم العام الذي كان يحتفظ لنفسه بشئون الدفاع والشئون الخارجية لتكون تحت سيطرته الخاصة . وأجريت الانتخابات الأولى طبقا لهذا الدستور الجديد ، بالقرب من نهاية عام ١٩٤٨ م ولكن حزب الأشقاء قاطع هذه الانتخابات وانشق بين عدد كبير من الشباب الوطنيين في المدن الذين كانوا يؤيدون الأشقاء نوع من الشعور الوطني الذي كان يكتنفه الشك في العروض الدستورية البريطانية بينما يكمن فيه التعاطف مع القومية المصرية المناوئة للبريطانيين . ورفضت هذه الجماعة التعامل على وجه الإطلاق بالدستور الجديد لمعتمة بدلا من ذلك على القيام بمجهودات قومية مشتركة مع المصريين من أجل طرد الانجليز من منطقة وادي النيل بأكملها . ونتيجة لهذا فاز حزب الأمانة الذي كان يتسم بميوله التحفظية ووقوفه في جانب الغرب مع وجود روابط قبلية قوية بين جماعاته أثناء غياب منافسته الأساسي وأصبح عبد الله خليل أول رئيس للجمعية التشريعية .

وإدى هذا بشكل أو بآخر إلى إنهاء الصراع . وكان في الإمكان أن تؤدي المنافسة الدينية إلى استمرار هذا الصراع بأشكال من الأشكال ، إلا أن مشكلة العلاقات مع مصر أكدت حقيقة أن القومية السودانية مازالت منشقة على نفسها . واستنكرت بريطانيا إعلان حكومة الوفد من جانب واحد عن تلقيب فاروق « بملك مصر والسودان » إلا أن هذا الإعلان أثار المزيد من الجدل في السودان . وفي الوقت الذي ابتدأت فيه بريطانيا إعداد مشروع قانون من أجل إدخال نظام الحكم الذاتي في السودان انفجرت الثورة المصرية وبيرت تلك الظروف تغييرا جذريا . وفقط حينما انبثق الحكم المصري الحديث من بين نيران حرائق القاهرة ، أصبح في الإمكان تخيل المستقبل الذي ينتظر شعوب السودان .

وقبل أن تكمل صورة أفريقيا العربية بتوجيه نظرنا إلى المغرب يجب علينا أن نقضى عدة دقائق مع ليبيا ، تلك الأرض الجرداء التي تشكل الصحراء الجزء الأعظم منها .

وبالطبع كانت القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية والألمانية والإيطالية تمسح أرض ليبيا جيئة وذهابا أثناء الحرب مرات عديدة .

وقد كانت في الماضي مستعمرة ايطالية ولكن حصل البريطانيون على مساعدة عظيمة من جانب الملك ادريس الذي كان في المنفى منذ عام ١٩٢٣م اثناء خوضهم غمار حرب الصحراء ومع طرد قوات المحور نهائيا في عام ١٩٤٣م عاد الملك ادريس الى دولته ، وبما أنه كان زعيما للطائفة السنوسية الاسلامية فقد أصبح أيضا الزعيم الديني والدنيوي لشعبه .

وكانت ليبيا تتكون من ثلاث مقاطعات هي : طرابلس وبرقة وفزان ، وبانتهاء الحرب خضعت مقاطعتا طرابلس وبرقة لحكم الادارة البريطانية العسكرية بينما خضعت مقاطعة فزان للحكم الفرنسي ودارت مناقشات مستمرة بين الدول الكبرى وكذلك في قاعة هيئة الأمم المتحدة عن كيفية ادارة هذه المقاطعات ، وكانت السياسة البريطانية تميل في اول الامر الى تقسيم الدولة الى دولتين تتركزان حول طرابلس وبرقة ، الا أنه بعد اقتراح كل من أرثست بيفن ووزير خارجية ايطاليا المدعو « سفورزا » تطبيق نظام الوصاية على الأقاليم الثلاثة مع اعلان كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا أوصياء على الأقاليم الثلاثة ، وكان الأمريكيون يحبذون أيضا تطبيق نظام الوصاية لمدة عشر سنوات لكن على أساس وصاية جماعية تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة في حين ارتأى الروسيون أحقيتهم بالوصاية على طرابلس .

ولكن شيئا من هذه المقترحات لم يكن مقبولا بوجه عام وفي نفس الوقت لم يتجزأ الا القليل لصالح الدولة . وكان الايطاليون قد شيدوا طرابلس وجعلوا منها مدينة لطيفة ومدوا خلالها بعض الطرق الجيدة الا أنهم قتلوا الشعور بالقومية ولم يفعلوا شيئا من أجل التعليم ، أما بريطانيا فقد كان عليها أن تنفق مبالغ هائلة على ادارتها ولكن طوال المدة التي كان يجري فيها الصراع حول مستقبل تلك الأقاليم لم تستطع بريطانيا او فرنسا تطبيق سياستهما الاستعمارية على الليبيين .

ومن المشكوك فيه أيضا ما اذا كانت توجد فكرة « ليبيا المتحدة » بين شعبيها ذلك لأن تلك المقاطعات كانت غير متشابهة فكانت طرابلس تتكون من البربر أساسا علاوة على أنها متقدمة نسبيا وتتمتع بدرجة من الرخاء وكانت تستعمل على ثلثي السكان بما في ذلك خمسة وأربعون ألفا من الايطاليين أما برقة وهي موطن السنوسية فقد كانت متطورة بقدر ضئيل وتتسم بأحيائها الشعبية القلدة ، أما فزان فقد كانت واحة صحراوية تستعمل على البدو الرحل وكان الضغط القومي فيها ضئيلا للغاية اللهم الا ذلك القدر الضئيل الذي ظل على قيد الحياة من بقايا حركة معارضة الحكم الايطالي ، وكان قد نشأ أساسا بين السنوسيين في برقة الا أنه

قد تكون في طرابلس حزب سياسي من جميع الطبقات في غضون عام ١٩٤٧م. وكان يسمى بحزب « المؤتمر القومي » ويتزعمه ياشين السداوي وكان ينتقد كلا من الملك ادريس ونفوذ بريطانيا وأمريكا بكل عتف .

واتخذت بريطانيا الخطوة الاولى نحو توحيد الدولة في عام ١٩٤٩م باعترافاها بالملك ادريس اميرا على برقة . وبعد ذلك بعدة شهور قررت هيئة الأمم المتحدة نهائيا اتخاذ قرار باعلان استقلال ليبيا بانتهاء عام ١٩٥١ م وبارسالها لمبعوث من قبلها ليعد دستورا للاستقلال ، وفي العام التالي اعلنت الجمعية التأسيسية القومية تتويج ادريس ملكا على ليبيا بأجمعها بالرغم من وجود حركة معارضة عنيفة ضد هذا الاعلان في طرابلس . ولكن الأمم المتحدة استهلت برنامجا يتسم بالاندفاع لخلق ادارة لدولة مستقلة في فترة لا تزيد عن اثني عشر شهرا . وفي الرابع والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٥١ حصلت ليبيا على سيادتها واستقلالها.

ومن ذلك الوقت وقع العبء الأكبر على عاتق الملك والموظفين المدنيين البريطانيين الذين ظلوا بعد الاستقلال وعلى العلاقات القائمة مع الدول الكبرى ، فيم او قدر لليبيا أن تظل على استقلالها . طبقا للدستور الفيدرالي الجديد كان يوجد في ليبيا مجلس الشيوخ يتم انتخاب نصف أعضائه بينما يقوم الملك بتعيين نصفهم الآخر كما أنه كان يوجد مجلس لنواب وكان لكل مقاطعة أيضا مجالسها التنفيذية والتشريعية وكان للملك يقوم بحكم الدولة الجديدة عمليا . وكان يبارك القوانين الجديدة ويقوم باعلانها علاوة على أنه كان يمارس سلطاته عن طريق وزرائه . وفي نفس الوقت استمرت بريطانيا في سد العجز الذي يظهر في الميزانية وتقديم مشورتها للإدارة بينما ساهم الأمريكيون بمبالغ ضخمة نسبيا لذا ما قيسست بعدد السكان الذين لا يزيدون عن المليون وذلك عن طريق برنامج النقطة الرابعة في الوقت الذي كانت تحتفظ فيه بقاعدتها الجوية خارج طرابلس . ويتضح من هذا أنه قد ظهرت الى حيز الوجود دولة افريقية حديثة تتكون أساسا من البدو الرحل الا أن بقاءها يعتمد اعتمادا كبيرا على ما تقدمه الدول الخارجية من هبات .

أما المنطقة الباقية من شمال أفريقيا فهي معروفة باسم المغرب ، والمغرب كلمة عربية تعني الغرب . انها ساحل البربر القديم الذي كان محط أطماع قراصنة البحر المتوسط لقرون طويلة . وقد كان يسكنه البربر ثم العرب وأصبح الآن خليطا من الجنسين مع سيادة كل من اللغة العربية والبربرية جنبا الى جنب . انه الحزام الساحلي الذي كان موطنًا لمعظم العشرين مليونًا أو ما يزيد من شعوب الأقاليم الثلاثة المعروفة باسم

المغرب والجزائر وتونس . وكانت هذه الدول الثلاث تخضع لحكم فرنسا في العصور الحديثة مع استيلاء الاسبانيين على جزء من المغرب علاوة على وجود منطقة دولية في طنجة .

وهناك عاملان رئيسيان قاما بربط الأقاليم الثلاثة ببعضها وأعطاهما شمة مشتركة وهما الحكم الفرنسي والحكم الاسلامي . ففي هذه المنطقة من شمال أفريقيا ظهر لأول مرة شكل تقليدي من الدعوة القومية التي تهدف الى إعادة قيام دولة واحدة تاريخية . وبالرغم من أن مصر كانت قد مرت بتجربة تاريخية قديمة تستحق بكل جدارة أن يعيد شعبها النظر اليها الا انها خضعت للحكم الأجنبي لدرجة أن عنصر الحنين الى الوطن الذي يكمن في الدعوة القومية كان لا وجود له بالمرّة . في حين أن ذلك الشعور كان أكثر وضوحا في السودان الا أن تقسيمه الى مجتمعين متباينين خفف من تأثيره . أما في المغرب فقد كان غاية في الوضوح .

فالاحتلال الفرنسي لم يدمر على الإطلاق الشعور بالمجتمع القومي في أي من الدول المغربية الثلاث . ومن المحتمل أنه لم يكن في وسعه على الإطلاق أن يفعل ذلك مهما طال به الزمن ذلك لأنه من المعتقدات الأساسية في العقيدة الاسلامية عدم حكم الكافرين للشعوب الاسلامية على الإطلاق . ويسر الحكم الفرنسي روحا من السفسة مكنت الزعماء الوطنيين من تعلم فنون المقاومة الحديثة وضمان التأيد في فرنسا ذاتها واستمالة الرأي العالمي الى جانبهم . وفي نفس الوقت كان وجود ما يزيد على المليون ونصف المليون من المستوطنين الفرنسيين وماكيتهم لأفضل الأراضي واحتكارهم للخدمات الاجتماعية ونبدهم للوطنيين المسلمين من الأعمال التي تحتاج الى مهارة ومناواتهم عسكريا لجميع الاصلاحات الديمقراطية ، كان كل هذا يقدم امتهانات ملموسة ضد المشاعر القومية .

ونعود مرة أخرى لنقول ان الحرب قد تركت أثارا عميقة ، صحيح انه كانت توجد حركات مقاومة قبيل الحرب مثل حزب الدستور الجديد برعامة الحبيب بورقيبة في تونس وحزب الشعب الجزائري برعامة « مصالي الحاج » الا أن هذه الحركات كانت تتكون أساسا من الجماعات المتعلمة ، أما الحزب فقد أثرت على جميع قطاعات المجتمع فأيقظت الجماهير من غفوتها لأول مرة وعانت فرنسا خسارة فادحة في مركزها الدولي نتيجة لهزيمتها . بينما حدث نوع من العلاقات بين شعوب المغرب والقوات البريطانية والالمانية ، واكتسب الكثيرون منهم عدة تجارب من الجيوش الفرنسية في حين أن الاذاعة كانت تنشر الدعايات من كل صنف وتوع ، فكانت تحمل الدعايات من فيشي وديجول ومن الايطاليين

والشيوعيين والعرب والبريطانيين والأمريكيين . وفوق هذا وذاك استمعوا الى الدعوة التي نادى بها ميشاق حلف الأطلنطى ، وأدركوا مدى ارتباط مبادئه بظروفهم التي يعيشون فيها . وكانت فرنسا قد وجهت لومها الى اجتماع تم انعقاده بين الرئيس روزفلت وسلطان مراكش أثناء مؤتمر الدار البيضاء الذى انعقد فى فترة الحرب وذلك لتحويل السلطان الى مذهب الايمان بالقومية . وتم القضاء على عزلة العرب الذين يعيشون فى أفريقيا الفرنسية عن الأفكار التي يؤمن بها العالم الخارجى . فبنهاية الحرب علموا أن الانتداب الفرنسى فى كل من سوريا ولبنان قد أتى الى نهايته وأن الجامعة العربية قد تم تكوينها . ولهذا كانت مغريات التخلص من ملابس الطفولة التي البستها لهم فرنسا تتزايد باستمرار .

ولم يقتصر تأثير الحرب على الاثارة السياسية فلقد انبثق عن الظروف السائدة فى فترة الحرب طبقة عمالية جديدة دفعت بالضرورة عجلة النمو الاقتصادية والتصنيع كما أن طبقة المتعلمين قد ازدادت عددا نتيجة للنظم التعليمية الحديثة وكانت هذه الطبقة لها علاقتها بالآراء غير الفرنسية وغير الاسلامية كما أدت ظروف الرخاء التي عمت فى وقت الحرب الى توظيف عدد كبير من العمال لم يسبق له مثيل ، كما أن المرتبات المنتظمة بثت فيهم احتياجات جديدة ولكن بنهاية الحرب حملت معها الكساد المباشر وهولت من أمر التضخم المالى والجفاف .

ونتج عن هذه الأزمة الاقتصادية التي عمت دولا كان يسودها مجتمعان متناقضان تماما : أولهما دخیل له ما له من امتيازات ويتمتع بتأييد الادارة ويدين بالمسيحية ويتسم بالثراء وثانيهما : خاضع لهذا الدخیل ، ويدين بالاسلام ويكتنفه الفقر ويعانى من الاضطهاد . نتج عن هذه الأزمة موقف يدعو الى الثورة العلنية ، وبالرغم من كل ما حققته الادارة الفرنسية فى مجالات التنمية الاقتصادية والكفاءة الحكومية والنظام التشريعى لم يكن فى امكانها أن تعوض هذه المتناقضات الاجتماعية المثيرة .

وظهرت بوادر الثورة أول ما ظهرت فى الجزائر فى مايو من عام ١٩٤٥م وفى أمسية النصر انتهزت الجماهير الملتفة فى بلدة ستيف بالقرب من قسطنطينة فرصة الاحتفال بانتهاء الحرب لاطهار الاعلام القومية . ووقف البوليس أمام وجوههم وفى أثناء حوادث الشغب التي وقعت بعد ذلك لقى ما يقرب من مائة أوروبى وعدد كبير من المسلمين حتفهم وقد اعترف الفرنسيون بأن عدد القتلى كان قد بلغ حوالى ١٥٠٠ قتيل فى حين قدر الجزائريون عددهم بأنه يتراوح ما بين عشرين وثلاثين ألفا .

وأظهرت هذه المذبحة للفرنسيين كنه المشاعر الثورية العنيفة التي تكمن تحت السطح في مستعمراتهم في أفريقيا الشمالية . فالبرغم من أن الجزائر كانت تخضع للحكم الفرنسي منذ عام ١٨٣٠ م إلا أنه كان من الواضح أن الإدارة الفرنسية لم تكن مقبولة لديهم ولو بالشكل الأخير الذي اتخذته .

وقد كانت الأقاليم الشمالية من الجزائر تعتبر جزءا من فرنسا ذاتها ولهذا لم تكن مؤهلة لأن تصبح أقاليم من أقاليم ما وراء البحار له الحق في أن يحظى بتطبيق نفس الدستور الذي منحته فرنسا لمستعمراتها الغربية والاستوائية . ولكن - بالرغم من هذا - فإن فرحات عباس الذي خدم في الجيش الفرنسي واقترب بامرأة فرنسية وكان ينظم « حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » ، قد ذهب للجمعية التأسيسية في باريس . وقد حصل حزبه الجديد على أحد عشر مقعدا من بين الثلاثة عشر مقعدا في الجمعية التأسيسية الثانية التي تكونت في عام ١٩٤٦ ، وقد كان يدافع عن فكرة الاعتراف بدولة جزائرية اسلامية تتحد فيدراليا مع فرنسا ثم قدم في ذلك الوقت هذا الاقتراح الى الجمعية ولكنها تجاهلته ، إلا أنه - مع هذا - استمر في اتجاهه المعتدل المتسم بالطابع الغربي عن طريق تنظيمه الحزبي .

ولكن بدلا من هذا منحت فرنسا للجزائر دستورا في عام ١٩٤٧ م يحمل بين طياته بعض أوجه الشبه لتلك الدساتير التي وضعت لأقاليم ما وراء البحار . وقد كانت الدولة تخضع فيما سبق لإدارة حاكم عام يعاونه مجلس استشاري يتكون من خمسة عشر موظفا حكوميا ومجلس أعلى يتكون من ستين عضوا ، وقد أرسلت الدولة عنها ثلاثة شيوخ وعشرة نواب الى باريس بالرغم من أنه لم يتم انتخاب أول ممثلين مسلمين إلا في عام ١٩٤٦ م ولكن الدستور زاد عدد النواب الى ثلاثين نائبا كما أنه زاد عدد الشيوخ الى أربعة عشر ، كما أنه فتح الطريق أمام ثمانية عشر عضوا للاشتراك في جمعية الاتحاد الفرنسي . وكان من المقرر أن يكون نصف كل فئة من هذه الفئات من المسلمين ، وفي نفس الوقت أنشئت جمعية خاصة بالجزائر بمفردها عرفت باسم الجمعية الجزائرية وكانت تتكون من فئة اسلامية بحتة ينتخبها ٣٠٠.٠٠٠ من الناخبين، علاوة على فئة تتكون من خليط من المسلمين - الأوروبيين ويبلغ عدد الناخبين فيها من الأوروبيين ٣٧٠.٠٠٠ بينما يبلغ عدد المسلمين الذين تم استيعابهم داخل المجتمع الأوروبي ٦٠.٠٠٠ ، وأعطيت تلك الجمعية حق السيطرة على الشؤون المحلية المختلفة بما في ذلك الميزانية المحلية

مما دعا الى سرور المستوطنين الفرنسيين او المستعمرين ، وكان المليون مستوطن من الأوروبيين يمتلكون ثلثى الاراضى الخصبة كما أنهم كانوا يسيطرون على صناعة النبيذ المربحة ولم تعد سيطرة باريس على شئونهم المالية تروق لهم ومثلهم في ذلك مثل المستوطنين البيض الآخرين الموجودين في القارة الأفريقية وقد كانوا واثقين من أن الادارة ستنظم الانتخابات طبقا لتلك القوانين المستحدثة بطريقة تمكن من انتخاب المرشحين المتحدين معهم ، ولقد بررت الأحداث ثقتهم تلك .

ولكن بحلول ذلك الوقت كانت الحركة القومية تزداد في طابعها العسكري فلقد حاول كل من فرحات عباس ومصالى الحاج العمل سويا في عام ١٩٤٤/١٩٤٥ م ولكن لم يكن كلا الرجلين متناافرين فقط بل ، وأيضا كانت وسائلهما متباينة جذريا . وفي عام ١٩٤٥ أدت منظماتهم المتآلفة المسماة اصدقاء البيان والحرية الى احلال الحاج محل فرحات عباس في مركز الزعامة كما أنها نبذت سياسة الاتحاد الفيدرالى مع فرنسا وأعلنت أن الجزائر دولة حرة لها حرية التصرف في سياستها الخارجية . وفي العام التالى تقدم فرحات عباس ليخلق من جديد الاتحاد المسمى « بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » في حين أنه بالرغم من نفى مصالى الحاج ، الا أن مؤيديه حولوا حزبه المسمى « الحزب الشعبى الجزائرى » الى « حركة انتصار الحرية الديمقراطية » .

واستمرت المناقشات والمهاترات بين رجال التشريع والرجال الثوريين في داخل الحركة القومية ذاتها الا انه في نفس الوقت كانت هناك جماعة صغيرة من بينها بن بيللا وبلقاسم كانت قد ابتدأت منذ عام ١٩٤٨ في تكوين ما أسموه « المنظمة السرية » وقامت بجمع الأموال والسلاح من أجل رفع راية العصيان في المستقبل ولكن في عام ١٩٥٠ تمكن البوليس من اكتشاف بعض مخابىء هذه المنظمة ، الا أن الادارة الفرنسية والمستعمرين لم تعر أيا من هذه المنظمات شيئا يذكر - واستجمعت « حركة البعث القومية الجزائرية » قوة دافعة مستترة في حين أن الدولة كانت تبدو من الناحية الظاهرية غاية في الهدوء وأنها في قبضة كل من باريس والمستوطنين الفرنسيين .

أما كل من المغرب وتونس وهما الاقليمان الآخران اللذان يقعان تحت سيطرة فرنسا في الشمال الأفريقى فكانا يتسمان بحالة اجتماعية تختلف عن تلك السائدة في الجزائر فقد مرتا بتأثيرات متشابهة مثيرة للقلق في فترة الحرب الا أنهما كانتا محميتين وليس جزءا لا يتجزأ من فرنسا ، وقد حرمهما ذلك من التمثيل في باريس ولكن في نفس الوقت

تركهما يطبقان دستورهما الوطنى . ولكن مع ذلك كانت تلك الدساتير تسيطر عليها فرنسا بكل شدة كما أن كلتا الدولتين لم تكونا تتوقعان المشاركة فى التطورات الدستورية التى حصلت عليها باقى افريقيا الفرنسية ، وفى الواقع حصل كل منهما على حالة دستورية داخل الاتحاد الفرنسى يطلق عليها « شريك متضامن » الا أن كلا منهما رفض هذه الحالة لأنهما وضعاً نصب أعينهما الاستقلال التام .

وأعتقد أنه من الواضح لو أن السياسة الفرنسية كانت مختلفة ، لكان كل من هاتين المحميتين قد أسعدها الاستمرار فى اتخاذ شكل ما من المشاركة مع فرنسا ولو لفترة معينة على الأقل ، ولكن حتى فى فترة ما قبل الحرب كان الفرنسيون يكتفون على أنفاس الصحف القومية ويتجاهلون الاقتراحات الخاصة بالإصلاح الاجتماعى المعتدل ، وينفون الزعماء ويحلون الأحزاب القومية ويمنعون تكوين النقابات العمالية ، والأهم من هذا وذاك أنهم تمكنوا من اقناع طبقة المثقفين بتصميمهم على هدم الاسلام خاصة فى الناحية التعليمية واستبداله بثقافة تتسم بالتعاليم المسيحية .

وكان العامل المهيج الأخير هو الزيادة السريعة التى انتابت الهجرة الفرنسية والدور الإيجابى المناوئ للإصلاح الذى اتخذته المهاجرون الجدد وفيما بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٤٧ ازداد عدد المقيمين الفرنسيين فى المغرب من ٧٤ ألفا الى ما يزيد عن ٣٠٠ ألف بين مجموع السكان البالغ عددهم حوالى تسعة ملايين نسمة وقد كانت تلك النسبة أقل بكثير عنها فى الجزائر التى يبلغ عدد السكان الأوروبيين فيها مليوناً من النسيمات من بين مجموع السكان الذى يكاد يقارب ذلك الموجود فى المغرب ، كما أنها كانت أقل منها فى تونس حيث كان عدد السكان الأوروبيين ٢٥٠ ألفاً من بين مجموع السكان البالغ عددهم ٣/٤ مليون من النسيمات : ولكن الآثار كانت متشابهة فى الدول الثلاث بأجمعها فلقد استولى الأوروبيون على أفضل الأراضى كما أن رؤوس الأموال قد تم استثمارها فى تجارتهم وصناعاتهم كما أنهم صمموا على وجوب ارتباط السياسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تلك البلاد بعجلة المصالح الأوروبية .

ولكن بانتهاء الحرب نمت الحركات القومية فى هاتين المحميتين وصممت على تحطيم سلطة المستوطنين والاستيلاء على السلطة من أيدي الفرنسيين وكانت كل من الدولتين تتمتعان بتاريخ قومى أكثر وضوحاً وتميزاً عن تاريخ الجزائر ولم تكن المسألة سوى مسألة وقت تنتشر فيه الروح القومية ، وتصل الى جماهير السكان المسلمين .

وفي تونس حيث كان التطور أكثر تقدما وطبقة المتعلمين أكثر سفسطائية عنهم في أي مكان آخر من المغرب قام حزب الدستور الجديد هناك منذ عام ١٩٣٤ م وكان ذلك الحزب حزبا مجددا وعسكريا ويرتبط تمام الارتباط بالاتحاد العام للعمال التونسيين الذي كان عبارة عن نقابة عمالية قوية جيدة التنظيم لعب زعيمها فرحات حشاد دورا هاما في التنظيم السياسي والصناعي . أما حزب الدستور نفسه فهو من صنع الحبيب بورقيبة المحامي الصحفي الذي تلقى تعليمه في جامعة السوربون ولكن موقف الفرنسيين من بورقيبة كان غاية السوء في التقدير لأنهم جعلوه يقف ضدهم ولهذا وضعوه في السجن منذ عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٣٦ م ثم أعيد سجنه حينما أوقف نشاط حزبه . وفي أثناء الحرب تم تسليمه الى حكومة فيشي حيث تمكن الألمان من اطلاق سراحه أثناء احتلالهم لفرنسا ، وتم تسليمه بعد ذلك للايطاليين فأطلقوا سراحه آملا في استخدامه ضد الحلفاء ، ولكن بورقيبة رفض أن يكون أداة لدعاية دول المحور بالرغم من سوء معاملة الفرنسيين له فخيب آمالهم بذلك ، وفي عام ١٩٤٣ م عاد الى تونس وساعد الحلفاء بأن حث شعبه على مساعدة الفرنسيين ولكن بشرط أن يخلقوا له عالما جديدا بعد الانتصار ، الا أن فرنسا الحرة كانت تبدو أقل احتراما تجاه هذا الزعيم القومي أكثر مما كانت تكنه له فرنسا فيما قبل الحرب . وفي عام ١٩٤٥ م ترك دولته مرة أخرى وذهب الى القاهرة بحثا عن المساعدة حيث كانت الجامعة العربية في مستهل نشأتها وكان يأمل في أن يحصل على تلك المساعدة من الشرق الأوسط والشرق الأقصى وأمريكا . وفي أثناء غيابه كلف صالح ابن يوسف بزعامة حزب الدستور الجديد .

وفي عام ١٩٤٩ م عاد بورقيبة الى تونس وجدد ضغطه على الفرنسيين فور وصوله . وفي العام التالي ذكر وزير خارجية فرنسا روبر شومان العبارة « استقلال » ضمن بيان له عن الأهداف الفرنسية في تونس . واستقبل بورقيبة هذا التعبير بصدور رجب وقرر حزبه الاشتراك في الحكومة على هذا الأساس . واستهل عدة حركات نحو حصول الدولة على حكمها الذاتي الداخلي . وكانت تلك الحركات خطوات رائعة الى الأمام . وقد كانت تونس تحت الحكم العسكري منذ الحرب ولم يكن لها على الإطلاق أي مشرعين منتخبين كما أن الحريات المدنية كانت غير معروفة إطلاقا . حقا لقد كان يوجد مجلس للوزراء يضم وزراء تونسيين الا أن كل وزير كان يشرف عليه مدير فرنسي . ولهذا كان من المفروض على كل حكومة مستقلة أن تجند الطاقات القومية من أجل التقدم الدستوري .

ومرة أخرى حطمت السياسة الفرنسية الفرصة أمام أى اتفاق سلمى ذلك لأن جالية المستوطنين كانت تمارس ضغوطا مختلفة ضد الإصلاحات بينما عبرت الإدارة الجزائرية عن اهتمامها بالنتائج التى قد يحدثها هذا على المسلمين الجزائريين . وتراجعت الحكومة الفرنسية ثم أوقفت المباحثات الخاصة بالإصلاح ثم أعادت الكرة مرة أخرى ضد القوميين . وفى مستهل عام ١٩٥٢ م منعت حزب الدستور الجديد من عقد مؤتمر وبعد ذلك بيومين ألقت القبض على بورقيبة مرة أخرى ، وعلى هذا بدلا من أن تكمل الحكومة الفرنسية بناء الجسور التى كانت قد استهلكت بنائها ابتدأت مرة أخرى فى تدمير الأساسات التى كانت قد وضعتها . ولما شعر التونسيون بالضيق من هذه الترهات انفجروا فى معارضة عنيفة وعليه اختفت جميع الفرص المتعاقبة باستعادة أية روابط فرنسية - تونسية اختفاء لا رجعة له .

وكانت تونس تتمتع بطبقة مستنيرة تتزعم حركتها القومية لها ما لها من أهدافها وأساليبها الفنية التى تمكنها من استمالة الجماهير اليها . وكانت الدولة فى نفس الوقت تتمتع بتقدم اقتصادى فى الناحية الزراعية كما كان يوجد بها طبقة برجوازية سفسطائية علاوة على أنها كانت قد خرجت من مرحلة الاقطاع الإسلامى .

ومن جهة أخرى كانت المغرب دولة اسلامية قحة يحكمها سلطانها سيدى محمد الخامس الذى يلتف حوله الباشوات الاقطاعيون علاوة على موقفها المحافظ تجاه النساء بوجه عام والإصلاح الاجتماعى .

ولهذا كانت أمام جماعة التقدميين والذين يطالبون بالتغيير أن يواجهوا الحكم الاقطاعى الوطنى فى نفس الوقت الذى يواجهون فيه السلطة الاستعمارية الفرنسية ، الا أنه كانت توجد فى نفس الوقت طبقة عاملة توسع من نطاقها على مهل وتتركز فى منطقة التعدين بالقرب من «أوجدة» حيث كانت الثروة المغربية يتم استخراجها بمساعدة رأس المال الأمريكى . وقد كانت تلك الطبقة يزداد عددها فى المدن . ولكن العمال لم يسمح لهم بتكوين نقاباتهم العمالية الخاصة بهم فى حين أنه كان من المسموح لهم الالتحاق بالنقابات الأوروبية ولما كانت معظم هذه النقابات تتبع الاتحاد الفرنسى العام للعمال الذى يسيطر عليه الشيوعيون فإنه مما يدعو الى السخرية أن تحريم الفرنسيين انشاء مثل هذه النقابات على المغريبيين أدى الى مساعدة قيام التنظيم الشيوعى فى المغرب ، وكانت توجد أيضا مجموعة قليلة من المثقفين التى كانت تعمل على ايجاد بعض الفرص

التعليمية - في فرنسا عادة - كما أنها ابتدأت في انتهاز فرصة نمو الدولة اقتصاديا أثناء فترة الحرب .

وقد كانت تلك الجماعة هي التي أسست الحزب القومي الرئيسي المسمى « بالاستقلال » في عام ١٩٤٣ م وقد تزعم هذا الحزب علال الفاسي الذي لم يسمح له بالعودة الى وطنه ، الا في عام ١٩٤٦ م بعد قضائه تسعة أعوام في المنفى ، وتزعمه أيضا أحمد بلافريج ، وأعلن الحزب على الفور عن أهدافه بإصداره بيانا يطلب فيه إلغاء معاهدة الحماية والاعتراف بحق المغرب في إقامة دولة مستقلة تحت حكم السلطان . ولم يكن القوميون يشعرون بأي حجب تجاه النظام الاقطاعي التقليدي الا أنهم أدركوا أنه يجب أن يكون هدفهم الأول القضاء على الحكم الفرنسي وقد كانوا في حاجة الى القيام بمجهود قومي متحد من أجل تحقيق هذه المهمة ولهذا بدلا من مخاربتهم للسلطان وبلاطه الذي كان يتمرغ بين أحضان النعيم خطبوا ود السلطان وبلاطه ، وبدلا من محاولتهم ادخال عنصر التجديد على الاقطاع الاسلامي التقليدي استغلوا تمسكهم الشديد بالاسلام لكي يعبئوا جميع القوى الاسلامية ضد النفوذ الأجنبي الكافر ، بل انهم وافقوا أيضا على موضوع ابقاء حالة النساء على ما هو عليه لئلا يسيئوا الى اناس يحتاجون الى استمالتهم اليهم . كما أنهم لم يقصروا مجهوداتهم على المدن بل بدلوا جهودا فائقة في ربط الحركة الحضارية التقدمية بجماعة الفلاحين من البربر الذين يعيشون بين الريف والجبال . وكون الدولة كانت تئن تحت نير الحكم العسكري منذ عام ١٩١٤ م مع عدم وجود أية حقوق مدنية على وجه الاطلاق أعطاهم الدخيرة الكافية ليحققوا أغراضهم .

ولاقت هذه السياسة التي انتهجها القوميون مساندة من جانب السلطان ، ففي فترة ما قبل الحرب كان يلين أمام رغبات الفرنسيين في حين أنه أصبح يعطف على موقف القوميين علانية في فترة ما بعد الحرب . انه بالطبع لم يكن تقدما ذلك لانه كان يتمتع بحياة البدخ التي يعز عليه أن يهجرها ، ولكنه في نفس الوقت أعطى للدعوة القومية ذلك التأييد اللازم لتزويد الحركة بسمات قومية أصيلة . أما اذا كان تغير وجهة نظره تلك قد حدث بدافع من مآدبة الغذاء الشهيرة التي تناولها مع الرئيس روزفيلت ، فهذا أمر لن يمكننا التحقق منه على الاطلاق . ولكنه بعد تلك المأدبة مباشرة أظهر اهتماما حقيقيا تجاه مستقبل شعبه حينما ساهم هو بنفسه بعشرين مليونا من الفرنكات في نهاية الحرب ، قدمها لحملة جماهيرية كانت قد انبثقت من أجل نشر التعليم . وكانت اجابة

الفرنسيين على هذا - هؤلاء الفرنسيون الذين كانوا يقطعون شرايين الحياة ذاتها - هو منع افتتاح المدارس الخاصة ، ولكن السلطان أجاب على هذا بأن وضع موضع التنفيذ « اضرابا ملكيا » . ولكن لما كانت ما زالت في مراكش الفكرة الوهمية القائلة بأن مراكش ما زالت دولة مستقلة تحت الحماية الفرنسية فقد كان توقيع السلطان بصفته رئيسا للدولة متطلبا من أجل اعطاء القوانين شرعيتها ولكن محمد الخامس رفض التوقيع بكل بساطة .

وفي عام ١٩٤٧ أعلن السلطان عن نفسه بوضوح للعالم أجمع ، فلقد ألقى خطابا أثناء زيارته لطنجة أعلن فيها عن تأييده للاستقلال وتمسكه بسياسة الجامعة العربية . وطلب منه الفرنسيون أن يكف عن تشجيعه للاضطرابات المعادية للفرنسيين ، في الوقت الذي كانوا قد ابتدأوا فيه يدركون اضطرابهم لمواجهة حركة قومية وملكية سياسية - دينية . ولهذا حولوا وجوههم شطر المقترحات المتعلقة بالإصلاح كما فعلوا من قبل في تونس . ولكن القوميين سرعان ما نبذوا تلك المقترحات ؛ لأنها لم تكن تشتمل على أى حق لهم فى الاستقلال .

وبدل السلطان جهدا شخصيا عنيفا لكى يتحاشى وقوع صراع مكشوف بينه وبين الفرنسيين . وفى عام ١٩٥٠ م قام بزيارة باريس ليطالب بعقد معاهدة حماية جديدة على أساس ادخال بعض التعديلات فى شروطها ، الا ان تلك الوجهة التى اتخذها نبذها الفرنسيون . ولهذا لجأ هو والقوميون الى الراى العام العالمى طلبا للتأييد . وقد كان غلال الفاسى فى القاهرة بينما ذهب بيلافريج الى نيويورك حيث تمكن من وضع القضية المراكشية على بساط بحث كل من هيئة الأمم المتحدة والشعب الأمريكى . وكان رد الفعل الأمريكى ذا أهمية خاصة وذلك لأن أمريكا كانت تتمتع بقاعدة عسكرية ضخمة وعدد من القواعد الجوية فى مراكش ، ومن ثم كان من بين شكاوى الوطنيين حدوث مفاوضات خاصة بتلك القواعد بين كل من الفرنسيين والأمريكيين دون الرجوع الى الراى العام المراكشى وفى الواقع حينما تم انشاء تلك القواعد كانت الاعلام الفرنسية هى التى قد رفعت على منشاتها .

وحينذاك ازدادت الأزمة تفاقمًا بازدياد انتشار الشعور القومى فى الوقت الذى ازداد فيه موقف كل من الحكومة الفرنسية والمستوطنين صلابة وعنادا . وكان هذا الصراع يتضمن أيضا الاتجاهات السياسية الداخلية فى مراكش اذ ان بعض الباشوات المحافظين قد ازداد رعبهم بسبب قوى القوميين المتزايدة التى يساندها السلطان وكان الجلاوى

باشا حاكم اقليم مراکش متأمرا مع الفرنسيين الذين أصبح من الضروري الحصول على تأييدهم من أجل المحافظة على النظام القديم ، وقام الجلاوى بتهديد السلطان في عام ١٩٥٥ م ولكن السلطان تمكن من احباط فعلته . وعندئذ ظن المقيم الفرنسي العام المارشال جوين أنه في امكانه استخدام هذا العداء البربري من أجل التخلص من محمد الخامس . وعلى هذا وجه اليه انذارا نهائيا في عام ١٩٥١ يطالبه فيه أن يسوى سمعة حزب الاستقلال ويهدده بتنحيته عن العرش اذا رفض ذلك . ولكن تلك الأزمة انحسرت عن السلطان . ولكن عندما تجمهرت خيالة الجلاوى باشا البرابرة خارج فزان والرباط وضع جوين خطة لاستغلال تلك الفرصة في نفى السلطان الا أن الحكومة الفرنسية رفضت أن تمنحه تأييدها .

ولكن الغضب اشتد أواره في قلوب الشعب وتلا ذلك عدة اضرابات وحوادث شغب في حين أن السلطان ازداد تحديه للفرنسيين بطريقة مهذبة ، ولكن أدى اغتيال الزعيم التونسي المجاور فرحات حشاد في ديسمبر عام ١٩٥٢ م على ايدي منظمة المستوطنين البيض الى اشغال المزيد من حوادث الشغب في الدار البيضاء ودعت النقابات العمالية الى القيام باضراب عام وتظاهرت الجماهير في الشوارع بينما أرسلت قوات البوليس الى الحي الاسلامي من أجل القاء القبض على الزعماء الوطنيين وترتب على هذا أن اندلعت نيران المعركة مع استخدام القوات الحربية للمدافع بينما كان العرب يستخدمون السكاكين . ولقيت حفنة من الأوروبيين وزمرة عديدة من العرب حتفها . وتردد صدى الاعتراضات من جميع الجهات في باريس وفي غيرها من الأماكن الأخرى مع القاء معظم اللوم على المستوطنين الفرنسيين ، ولكن الحكومة الفرنسية استمرت في ضغطها ، واعتبر حزب الاستقلال خارجا على القانون وتم تدمير منظمته فوجد السلطان نفسه معزولا بدون مؤيديه القوميين .

وفتح الفرنسيون الباب أمام ثورة البربر التقليدية ضد السلطان بقضائهم على الحركة القومية ووجد الجلاوى الفرصة سانحة أمامه ، وبحلول شهر مايو سنة ١٩٥٣ م تمكن من تحريض ما يقرب من ٢٧٠ من الباشوات والقواد (حكام قبليين محليين) على التوقيع على التماس للحكومة الفرنسية يطلبون فيه وجوب طرد السلطان ، ومرة أخرى انهالت فرسان البربر المثلثين على كل من فزان والرباط ، وقامت القوات الفرنسية بالدفاع عن قصر السلطان الا أن الإدارة - تحت ضغط المستوطنين المتناهي - قدمت شروطا جديدة لاستمرار مشاركة السلطان لهم في الحكم . وكان على السلطان أن يرضخ للأمر . وعندئذ صمم الجلاوى

على أن يتقدم بجيوشه من أجل ازهاق الأرواح فطالب هو وأتباعه بوجوب تنحية السلطان محمد الخامس عن العرش وسلبوه كل سلطة روحية تربطهم به . وعلى هذا ثارت المشاعر القومية مرة أخرى بين سكان المدن وقاموا بحوادث فوضى وشغب في كل من الدار البيضاء وأوجدة . وبالرغم من أن الحكومة الفرنسية كانت منقسمة على نفسها لأنها أعطت للحاكم العام جويلم سلطة تنحية السلطان في نهاية المطاف . وللمرة الثانية حاصرت القوات الفرنسية قصره ولكن في هذه المرة تمت تنحيته رسميا ثم نفى الى جزيرة كورسيكا ومنها الى جزيرة مدغشقر فيها بعد .

وللمرة الثانية حطمت كل من الحكومة الفرنسية والسياسة التي اتتجهها المستوطنون الجسر الذي كان يربط بينها وبين الجماعات العربية . وانه لمن أهم الأحداث أن الحكومة الإسبانية التي قد مرت بتجربة الثورة القومية في اقليمها المراكشي في عام ١٩٤٨ م ، قد رفضت الاعتراف بتنحية السلطان محمد الخامس وبعملها هذا احتفظت باحترام الزعماء المغاربة الذين يعيشون في اقليمها وهم هؤلاء الزعماء الذين ظلوا على اعترافهم بالسلطان .

وفي ذلك الوقت كان الفرنسيون في صراع مكشوف مع القوى القومية في جميع أنحاء المغرب الا أن كلا من تلك القوى كانت على استعداد للتعاون مع الحكومة الفرنسية اذا ما أظهرت اى تعاطف حقيقى تجاه المطامح القومية التي كانت تحتاج الشعب العربى واذا ما قللت من تأييدها لنشاط المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يطالبون باستبقاء تلك المنطقة تحت حكم فرنسا ولما وجد الفرنسيون أنفسهم في مواجهة احد امرين أولهما اجراء تعديل دستورى يقود الى الحكم الذاتى وثانيهما تقديم مساعداتهم للمستوطنين وهى تلك المساعدة التي كانت تورطهم في حرب مع القوميين، اختاروا الاشتراك في المعركة .

الفصل الثامن

الغريب يقتود الطريق

نمتع ساحل الذهب « غانا سنة ١٩٥٧ » أثناء خمسينات القرن العشرين بنفوذ فعال في جميع أرجاء القارة الأفريقية . فلم تكن الأحداث في ساحل الذهب بغرب أفريقيا أكثر وضوحا عنها في أى مكان آخر بل وأيضا كانت اتجاهات زعمائها السياسية التي غيرت في نهاية الأمر من مجرى تاريخ بقية أنحاء هذا الاقليم تتسم بنفس هذا الوضوح . فنيجيريا تتمتع بتعداد سكانى يبلغ سبعة أمثاله في ساحل الذهب في حين أن منطقة اتحاد غرب أفريقيا الفرنسية كانت تزيد عنها اتساعا بـ ١٠ شاسع . ولكن نهاية تلك الخمسينات تبنت تسية كبيرة من النيجريين سياسة الاستقلال القومى التي كانت تنبذها في الماضى في حين أن الأفريقيين الفرثسيين قد تخلوا عن أهدافهم التي ترمى الى استيعابهم وأخذوا يتسابقون في الحصول على السيادة . وكان كوامى نكروما وزملاؤه هم الذين حددوا الطريق وحثوا الخطى .

ولكن نيجيريا كانت غير متجانسة بالمرّة ومنقسمة على نفسها لدرجة لا تمكنها من تفضية الدور القومى القيادى الذى لعبته قبل الحرب . وكان في الامكان . أن يقوم الاقليم الشرقى أو الغربى بتحقيق ذلك الا أن المجهودات التي بذلت من أجل ربط هاتين المنطقتين التقديمتين بالشمال التقاليدى عوقت بالضرورة الخطى التقدمية . وكانت أفريقيا الغربية الفرنسية ما زالت أكثر اهتماما بالحصول على المساواة مع الفرنسيين والمشاركة في السياسة الفرنسية أكثر من تحقيق الاستقلال المثالى . حقا لقد كان الأفريقيان الفرثسيان اللذان يتمتعان

بذروة السلطة ألا وهما ليوبولد سنغور وفيليكس هوفويت بويجنى ،
كانا يعارضان هدف الاستقلال معارضة تامة وان اختلفت الأسباب .

وكانت الحركة القومية فى ساحل الذهب تتمتع بميزة تمسكها
بمسألة الزعامة فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٥١ م . وأصبح
واضحا حينذاك أنه من المحتمل أن يحرز كل من نكروما وحزب مؤتمر
الشعب النصر اذا ما أجريت أية انتخابات ديمقراطية فى المستقبل
القريب . علاوة على ذلك فقد كانت قد رسخت اقدمهما فى الحكم
مما يعطيها الفرصة - بكل تأكيد - لتقوية حزب مؤتمر الشعب فى
مواجهة أية أحزاب أو جماعات أخرى . وأصبح الآن من المعترف به
أن نكروما قد أصبح زعيم شعبه المختار وأن حزبه هو الأداة الوحيدة
القادرة على ضمان تقرير المصير .

وعلى هذا بدأ ساحل الذهب بعدد سكانه الذين لا يزيدون عن
خمسة ملايين نسمة ومساحته المناسبة وراثته النسبى وحزبه الشعبى
القومى - بدأ أنه فى مركز مناسب يسمح له بحمل لواء التجارب
الرئيسية فى الحركة القومية ، وقد يقال أن النتائج كانت سارية المفعول
فقط بالنسبة لظروف ساحل الذهب الخاصة ولكن لما كان ساحل
الذهب هو أول مستعمرة افريقية سوداء تجس نبض القوة الاستعمارية
فقد أصبحت مسئولة عن ممارسة تأثيرها على كل مظهر تتخذه كل
حركة مناوئة للاستعمار .

وأعطت الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥١ لحزب مؤتمر الشعب
الذى يتزعمه نكروما فرصة إقامة منظمة مترامية الأطراف وتماسكا
برلمانيا قويا . وأصبح أمامه الآن تحقيق ثلاث مهام رئيسية ، فقد كان
عليه أن يدعم نفسه بصفته السلطة السياسية « الوحيدة » فى الدولة
وأن يخلق إدارة قادرة على أن تحل محل الحكومة الاستعمارية ، وأن
يحث أو يجبر بريطانيا على أن تسلم له السلطة .

وكان من حظ ساحل الذهب فى هذه اللحظة الحرجة من تاريخه
أن حاكمه كان يتمتع بالذكاء والخيال والروح التقدمية ، فلقد نشأت
علاقة من الثقة والتعاطف بين كل من السير تشارلز آردن - كلارك
وكوامى نكروما ، وكان السير تشارلز واحدا من بين القلة المحدودة
من الحكام الإداريين البريطانيين الاستعماريين الذين قبلوا تحمّل
مسئولية الوصاية الكاملة فى تقديم المساعدة لمن يرعى شؤونهم لكى
يغدوا أنفسهم لانتهاء الوصاية بأسرع ما يمكن ، وعلى هذا جعل فى

الامكان تحقيق تقابل القطبين المتنافرين وذلك بالعمل المشترك المتناسق بين كل من الحاكم الاستعماري والزعيم الافريقى القومى بفرض وضع حد للحكم الاستعماري . ولم يكن نكروما يكن أى شعور بالاستياء حينما وضع بين قضبان السجون بل وأعطى ثقته الكاملة للحاكم بمجرد أن أدرك صدق هدفه الذى يسعى اليه .

وبالرغم من حقيقة أن الدستور قد وضع على أساس الافتراض القابل بعدم انبثاق أى نظام حزبى صادق فلقد أثبتت نتائج الانتخابات أنه قد قام بالفعل حزب سياسى على أساس قومى . وتوقع المكتب الاستعماري أن يشتمل المجلس التنفيذى على عدد من الزعماء الافريقيين الذين اجتذبهم اليه من دروب الحياة المختلفة ويتمتعون بوجهات نظر سياسية متباينة . وقد برهن نجاح حزب مؤتمر الشعب على أن ساحل الذهب كان مهياً لقيام حكم حزبى الا أنه ان لم يتم اختيار أعضاء المجلس التنفيذى الجديد من ذلك الحزب فانه لم يكن من المحتمل أن يظل ذلك الدستور على قيد الحياة .

وأدرك الحاكم هذه الحقيقة السياسية على الفور ولهذا أطلق سراح نكروما وعرض عليه أن يجعله زعيماً للمصالح الحكومية ، وكان على نكروما أن يمر بأزمة الاختيار الصعب فيما بين استمراره فى معارضته للدستور الزائف وهى التى كان من المحتمل أن تؤدي الى المزيد من أعمال العنف ، وبين التلاعب بالاخلاص البريطانى له فى منحه المزيد من السلطات على الدوام لو أنه عمل داخل اطار ذلك الدستور ، واختار الحل الأخير وقبل الوظيفة وشغل منصباً فى المجلس التنفيذى الذى مازال يرأسه الحاكم ، والذى مازال يشتمل على ثلاثة موظفين استعماريين ولكن مع اختيار غالبية أعضائه من بين حزبه . ووضع ثقته فى الحاكم والمكتب الاستعماري طالبا منهم السماح بالسير فى سبيل الاستقلال عبر الطريق الدستورى .

ولما كان قد تمكن نكروما من الوصول الى اتفاق فى هذا الشأن مع أردن - كلارك فقد أصبح فى امكانه أن يترك مسألة الحكم الاستعماري راقدة فى سبائها فى العامين الأولين من حكمه . وأعطاه هذا الموقف الفرصة لأن يكرس ، مجهودات حكومته الأولى لمشكلتين هامتين ألا وهما ممارسة السلطة على الأمة بأسرها واقامة ادارة قادرة على تسلم زمام السلطة من ايدى الحكام الاستعماريين .

ولكن حقيقة فوز حزب مؤتمر الشعب في الانتخابات لم تعطه حق ولاء الأمة بأسرها أوتوماتيكيا ، وكان قد تم انتخاب ما يقرب من نصف أعضاء الجمعية الجديدة من بين المجالس الإقليمية التي كانت متأثرة - الى حد كبير - بالزعماء والسلطات التقليدية الأخرى . كما أن عادة الادانة بالطاعة للحكام التقليديين لم تختف لمجرد ادخال دستور جديد لارسال عدة ممثلين الى الجمعية العامة القائمة في أكرا . علاوة على أن عددا كبيرا من عائلات الزعماء وكبار السن كانوا يكونون الاحتقار لنكروما ، وكذلك شباب الشرفاء الذين أتى بهم من المستعمرة الجنوبية لم يكن لديهم أية نية في التنازل عن سلطتهم التي ورثوها طبقا لمشيئة الحكام الجدد الذين ولتهم الإدارة الاستعمارية .

وكشف أول اجراء رئيسي اتخذه نكروما عن ادراكه للموقف أيضا وعن تصميمه على فرض سلطات حكومته . وفي بحر شهور قلائل من سيطرته على الحكم من عام ١٩٥١ م ادخل نظام الحكم المحلي وأقام المجالس المحلية التي كان يتكون ثلث أعضائها من الأعضاء المنتخبين والثلث الآخر من الزعماء التقليديين . وبعد ذلك بعامين صدر تنظيم آخر يطبق نفس هذا الاجراء على مجالس المدن . وكان الهدف من هذه المجالس هو أن تحل محل نظام السلطات القومية التي أمدت الزعماء بمركز السلطة الرئيسية . ولم يكن الغرض من ادخال الغالبية المنتخبة هو تحطيم سلطة الزعماء فقط بل ولتعويد الناس العاديين الذين يعيشون في القرى على عادة التفكير بأنفسهم والمشاركة في إدارة الشؤون المحلية بدلا من مجرد الإشارة الى حادث سابق أو اطاعة ما تمليه عليهم السلطات التقليدية ، كما أنه سيفتح الباب أيضا أمام ادخال السياسة الحزبية في الحكومة المحلية وبهذا ينتشر سلطة حزب مؤتمر الشعب في مجال أكثر اتساعا .

الا أنه مع هذا يجب ملاحظة ان نكروما لم يصل الى حد شن هجوم شامل على الزعماء ، اذ أنه في الحقيقة كان دائما ما يشير الى « زعماء وشعب ساحل الذهب » . وقد كان مصمما على أن يضع أعنة السلطة القومية في أيدي الممثلين ولكنه كان يؤمن أيضا بالاستمرار في ربط السلطات التقليدية بالحكومة أثناء هذا الاجراء .

ولكن الأثر المباشر لهذا التنظيم كان سعى حزب مؤتمر الشعب الى ادخال وسائل حديثة للتمثيل الحكومي في جميع أنحاء الدولة وتشجيع الرجل العادي على تأكيد سلطته عن طريق البناء الحزبي .

أما القوى التقليدية التي كانت محافظة أساسا بطبيعتها فقد أعطيت الفرصة للتعاون في تطوير المجتمع الحديث ولكن اذا ما أحسنت استغلال تلك الفرصة فانه سيتم القضاء عليها نهائيا ، ولهذا كان عليها في هاتين الحالتين أن تفقد سلطتها من أجل حياة الشعب ذلك لأن تجديد مجتمع من المجتمعات كان يتطلب ادخال وسائل حديثة في الحكم قادرة على اشراك الجماهير في المجهودات القومية .

وكان اول اختبار عملي لقياس مدى نجاح نكروما وحزبه في الحصول على السلطة قد حدث في مناطق الكاكاو اذ أن مرضا مهلكا معروفا باسم « تضخم الجذع » هدد بالقضاء على وجود هذا المحصول الذي كان يوفر لساحل الذهب المقدار الأعظم من مصادر دخله . وفشلت الحكومة في أن تضمن تعاون مزارعي الكاكاو في اتخاذ الاجراءات اللازمة للقضاء على هذا المرض . وكانت الوسائل الناجعة الوحيدة لايقاف انتشار المرض هو بتر الأشجار الموبوءة . وألقى نكروما على كواهل منظمته الحزبية عبء توعية الفلاحين بضرورة قطع أشجارهم الممتلئة بالكنوز وقد أحرز النجاح في هذا بفضل مزج وسائل الاقناع بقوة الالزام الجبرية - وبذلك توقف انتشار هذا المرض . وليس هناك من شيء ذي دلالة عملية تفوق ما حدث ليدل على مدى الثقة التي حصلت عليها حكومة هذا الحزب الجديد في قلوب سكان ساحل الذهب ، بل وحتى في المناطق الريفية المحافظة بطبيعتها .

وكانت المهمة الرئيسية الثانية التي تقع على كاهل الحكومة هي ايجاد وتدريب هيئة الموظفين القادرة على تسلم الادارة من الموظفين البريطانيين الاستعماريين . وكان من المؤمل أن يكون الموظفون البريطانيون على استعداد لقبول مبدأ بقاء الحكومة الأفريقية ، الا أنه كان من الواضح أن كلا من السياسة والضرورة كانا يتطلبان ازديادا عظيما في عدد الأفريقيين للعمل في كل فرع من فروع الادارة خاصة في المناصب الهامة . وقد ازداد عدد الأفريقيين الذين يعملون في الوظائف المدنية الرئاسية الى أكثر من الضعف فيما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، حيث أنه قد ارتفع من ٣٥١ الى ٧٤٣ وذلك بفضل المزج بين عمليتي التدريب في الوظيفة واعطاء المنح الدراسية في دول ما وراء البحار وقد قدر لهذا العدد أن يتضاعف مرة أخرى أثناء السنوات الأربع التالية .

بمجرد أن انتهى هذان العمان اللذان يتسمان بعملية التدعيم
المركزة أصبح الطريق مفتوحا للعودة الى شن الهجوم على الحكم
الاستعماري . وسرعان ما اعترف المكتب الاستعماري بشرعية الحكومة
الحزبية التي انشئت نتيجة لانتخابات عام ١٩٥١ ، وذلك بمنح نكروما
لقب رئيس الوزراء في أوائل عام ١٩٥٢ م الا انه ظل في المجلس التنفيذي
ثلاثة من الموظفين الاستعماريين ، وقد كان ذلك المجلس مازال مسئولاً
أمام الحاكم الذي ما يزال يحتفظ أيضاً بسلطاته في مسائل الأمن
الداخلي والدفاع والشئون الخارجية .

وفي ابريل عام ١٩٥٣ استؤنفت حملة المطالبة بالمزيد من التقدم
الدستوري مع التأكيد على ضرورة استبعاد أعضاء المجلس التنفيذي
الذين احتلوا هذا المنصب بحكم وظائفهم . وفي يوليو من نفس العام
استهل نكروما حركة تطالب باقامة حكومة ذاتية تتحمل المسؤولية
الكاملة وتقوم على أساس الانتخابات المباشرة وعلى اعطاء الحق
الانتخابي لجميع الشباب . كما طالب أيضاً بوجوب اصدار الحكومة
البريطانية اعلاناً بمنح الاستقلال بمجرد تنفيذ الدستور الجديد .

وفي الحقيقة كان قوميو ساحل الذهب يدفعون بشقاهم باباً مفتوحاً
فعلاً وقد كانت انتخابات عام ١٩٥١ م بمثابة خط تقسيم المياه الحقيقي
اذ أنه بمجرد أن برهن حزب مؤتمر الشعب على أنه حزب سياسي منظم
تنظيماً قومياً وقادر على حصول تأييد انتخابي على نطاق واسع وبمجرد
ان اظهرت حكومة نكروما مقدرتها على حكم الدولة تراخت قبضة
البريطانيين عن الأعنة الاستعمارية التي يقبضون عليها . وفي ذلك الوقت
منعت التجربة الهندية السابقة أي ميول بريطانية مستترة تدفع بها الى
محاولة ممارسة الحكم الاستعماري والمحافظة عليه بمجرد أن يفصح
الشعب الذي تستعمره عن رغبته ومقدرته في الحصول على الاستقلال .
وكانت ما زالت توجد في بريطانيا ذاتها قوى تحاول المحافظة على
السلطة الاستعمارية لأطول مدة ممكنة ولكن بمجرد أن ينظم الشعب
المستعمر نفسه من أجل القيام بهجوم متحد ضد الحكم الاستعماري فإن
مثل ذلك التأثير لن يفعل شيئاً أكثر من مجرد تعويق أو تعقيد عملية
انتقال السلطة ، الا أن الخطر الجسيم الوحيد الباقي هو وجود أقلية
غير راضية عن الوضع في داخل المستعمرة ذاتها تتحالف مع الجماعة
الاستعمارية في بريطانيا وبهذا تعرض الاستقلال للخطر باعلانها أن
الشعب المستعمر لم يكن متحداً حينما طالب بالاستقلال . وبإستثناء
وجود مثل هذا الاحتمال فإن السياسة البريطانية في ذلك الوقت كانت

على استعداد لتطبيق سياسة إنهاء الاستعمار ولو على الأقل فيما يتعلق بفرب إفريقيا حتى وبعد أن حلت الحكومة المحافظة محل إدارة الحكومة العمالية بزعامة المستر آتلى فقد أصبح السكرتيران الاستعماريان ، « أوليفر ليتلتون » و « لينوكس - بويد » مؤيدين مخلصين لسياسة إنهاء الاستعمار وأدركوا أن هذه السياسة ستقود حتما إلى إقامة حكومة سوداء على الساحل الغربى ، ولم يعد ينتاب الخوف أيا منهم أكثر من خوفهم من النتائج المترتبة على منحهم السلطة للسكان البيض الذين يعيشون فى المناطق الشرقية والوسطى من إفريقيا .

ولهذا حينما انبثق مشروع دستور جديد أكثر ديمقراطية من سابقه عن البعثة التى رأسها المستر « جاستى فان لارى » قبلته الحكومة البريطانية دون ادخال أية تعديلات عليه تقريبا . وأصبح من المقرر زيادة عدد مقاعد الجمعية العمومية إلى ١٠٤ مائة وأربعة مقاعد وتنحية الوزراء الذين يشتركون فى المجلس التنفيذى بحكم مناصبهم واستبدالهم بأعضاء منتخبين ، وتحويل المجلس التنفيذى إلى مجلس للوزراء يقوم رئيس الوزراء باختيار أعضائه . وبالرغم من أن الحاكم احتفظ بسيطرته على كل من البوليس والجيش إلا أن سلطاته الباقية التى كان يحتفظ بها لم يكن ليمارسها إلا عند إعلان حالة الطوارئ . وعلى هذا فتح الدستور الباب أمام تطبيق نظام الحكم الذاتى الداخلى الكامل .

ولكى يسرى مفعول هذا الدستور الجديد كان من الضرورى إجراء انتخابات عامة أخرى ، وأصبح من الواضح حينذاك أن القوى التقليدية كانت تواجه العقبة الأخيرة . فلو قدر لحزب مؤتمر الشعب أن يكسب الجولة فى عملية انتخابية أخرى على أساس هذا النظام الديمقراطى القومى فإن الثورة الاجتماعية ستحدث من خطاها بشكل عظيم لدرجة أنها لن تترك لهم أية فرصة أخرى للدفاع عن سلطتهم . وكان حزب دانكة المسمى « بمؤتمر ساحل العاج المتحد » قد تركته الانتخابات السابقة التى أجريت فى سنة ١٩٥١م بدون أية قاعدة تمكنه من استعادة مكانته السابقة ولهذا اتحد مع الحزب القومى الديمقراطى وعدد من المنشقين على حزب مؤتمر الشعب ليكون حزب مؤتمر غانا إلا أن هذا الحزب الجديد كان عاجزا عن منافسة حزب مؤتمر الشعب ذلك لتأييد الجماهير للحزب الآخر واضطر إلى قصر نفسه على جماعات المفكرين والمهنيين والتقليديين المتحدين بزعامة الدكتور « كوفى بوسيا » عالم الاجتماع الجامعى .

وكانت ظروف المعارضة فى المستقبل أفضل كثيرا فى المنطقة الشمالية ، وفى تلك المنطقة أدت ضالة طرق المواصلات ، وسيادة الدين الاسلامى والآثار المترتبة على حكم البريطانيين غير المباشر ، أدت الى عزل جزء كبير من المجتمع عن تأثيرات القوى السياسية الجديدة الموجودة فى الجنوب . وعلى هذا احتفظ الحكم التقليدى بقبضة أكثر قوة على الشعب هناك . ولما واجه زعماء الشمال مسألة توقع اجراء انتخابات فى المستقبل من شأنها أن تعطى لزعماء حزب مؤتمر الشعب المبتدئين « فرصة السيطرة على الدولة المستقلة مع ما يترتب عليها من فقدانهم للتأييد البريطانى ، قاموا بتأليف حزب خاص بهم أطلقوا عليه « حزب شعب الشمال » وابتدأ هذا الحزب فى تعبئة ولاء سكان القرى الأميين لزعمائهم وكبار السن منهم تحت زعامة « س.د. دومبو » .

ونظم مسامو كل من « اكرا وكوماسى » أيضا حزبهم الخاص بهم وأسمياه « الحزب الاسلامى المتحد » الذى يهدف الى حماية مجتمعاتهم ضد أخطار الاتجاهات السياسية الدنيوية الجديدة . وعلى هذا أصبح حزب مؤتمر الشعب يواجه جميع العناصر المحافظة والتقليدية والتي تنتمى لفئة معينة والمعادية لاتجاهاته التجديدية . ودارت المعركة لتحديد أسس المجتمع الذى سيقوم فى الدولة المستقلة مستقبلا . ومن حسن الحظ أن الطرق كانت ممهدة لتدور عليها رحى المعركة بالوسائل الدستورية .

وفى تلك الأثناء واجه حزب مؤتمر الشعب صعوبة فى تنظيم أعضائه تفوق تلك الصعوبات التى واجهها من جراء الأحزاب المعارضة وأصبح فى ذلك الوقت تقييد شخص من الأشخاص عضوا فى حزب مؤتمر الشعب من الضمانات المؤكدة التى تفضله على غيره . أما المتصارعون الذين حاقت بهم الهزيمة فى الانتخابات فقد انتابهم التردد فيما اذا كانوا سيقبلون تلك الهزيمة بروح رياضية وفى نفس الوقت كان نكروما مضطرا لطرد واحد وثمانين عضوا من أعضاء حزبه قبل اجراء الانتخابات .

وتمكن « حزب شعب الشمال » فى ذلك الوقت من ان يجمع سلطات الزعماء التقليديين بين يديه وبهذا كسب اثنى عشر مقعدا ، فى حين أن حزب مؤتمر غانا قد فشل فشلا ذريعا فى استمالته لدائرة الأشانتى الانتخابية، ولم تحصل الا « بوسيا » على مقعد واحد فقط ، أما الحزب الاسلامى المتحد فقد حصل فقط على دائرة انتخابية واحدة بينما حصلت حركة توحيد قبيلة الايوى المسماة « بمؤتمر توجولاند » على

دائرتين انتخابيتين . وكان قد تم انتخاب عدد آخر من المستقلين ولكن بالرغم من هذا فقد أحرز حزب مؤتمر الشعب بحصوله على اثنين وسبعين مقعدا من بين مجموع المقاعد البالغ مائة وأربعة مقاعد أحرز نصرا تردد صدهاء في الآفاق وبرهن للمرة الثانية انه الحزب الجماهيري الكائن الوحيد . وفي الواقع حينما اجتمعت الجمعية العمومية رفض نكروما الاعتراف بمعارضة رسمية ذلك حينما أشار قائلا : بأنه ليست لها ثمة مكان لتكون بمثابة حكومة بديلة .

وأصبح جليا حينذاك انه من الممكن فقط ضمان السلطة عن طريق حزب جماهيري ذي تنظيم انتخابي قومي في دولة يسود فيها دستور ديمقراطي تمثيلي . وكان حزب مؤتمر الشعب هو الحزب الوحيد في ساحل الذهب الذي يتسم بتلك الصفة . فقد كان يستخدم كلا من قوته التنظيمية والحكومية في تحطيم أي مصدر بديل آخر من مصادر السلطة، كما انه كان سريع الخطى في تعليم الجماهير معنى النشاط السياسي الحديث في الوقت الذي كان يفتح لهم فيه آفاقا اجتماعية واقتصادية حديثة . وكانت صيحة الحرب التي يستخدمها حزب مؤتمر الشعب هي « الحرية » وكانت هذه الصيحة تتضمن معنى أكثر شمولاً من معنى التحرر من الاستعمار ، فقد كانت تعني أيضا التحرر من السلطة الاجتماعية التقليدية وتوفير فرص جديدة في مجالات التعليم والصناعة والحرف وتحويل المجتمع الجامد المتخلف إلى أمة تقدمية حديثة .

وعلاوة على هذا فقد كان حزب مؤتمر الشعب حينذاك قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال حتى أن ملكة بريطانيا في ذلك الوقت اشارت في رسالتها التي وجهتها الى الجمعية العمومية بمناسبة افتتاح أولى جلساتها بأن افتتاح هذه الجمعية يعتبر الخطوة الأخيرة التي تسبق هدف الاستقلال ومن ثم أصبح واضحا أن هناك أملا قويا في أن تسيطر حكومة نكروما سيطرة كاملة على الدولة في فترة قصيرة من الوقت .

ولما فشلت عناصر المعارضة في إيقاف تقدم حزب مؤتمر الشعب المندفع نحو صناديق الانتخابات أصبحت حينذاك في مواجهة أحد أمرين إما أن تقبل أمل تحقيق الاستقلال في المستقبل تحت سيطرة حكومة نكروما وإما أن تبحث لها عن وسائل أخرى تمكنها من الدفاع عن مركزها . ولكن اقتراب الاستقلال مع ما يترتب عليه من انتهاء الحماية البريطانية جعل في الامكان تحقيق ثاني الأمرين وهو توحيد

الجماعات المختلفة المعارضة للحكومة وتوحيد المجتمع الذي كانت تسعى الى بنائه .

وكان العامل المشترك الوحيد الذي يربط بين التقليديين ،والمشقيين وأرباب الحرف والطبقة المتوسطة هو كراهيتهم لحزب مؤتمر الشعب . وبعد الانتهاء من الانتخابات مباشرة أثار زعماء المعارضة مسألة اعتقدوا في أنها قد توفر العامل الموحد بينهم الذي كانوا يبحثون عنه .

وكانت لجنة تسويق الكاكاو تقوم بتسويق انتاج الكاكاو ، كما أنها كانت تجمع مقدارا احتياطيا من الكاكاو لتضمن دفع سعر ثابت للفلاحين دون التأثير بالذبدبات العالمية وبعد الانتهاء من الانتخابات حددت الحكومة سعر الحمولة باثنين وسبعين شلن . أملا في أن تستخدم الفائض في مشروعات التنمية التي تقوم بها وبالرغم من موافقة المعارضة على هذا الاعلان في الجمعية العامة الا أن زعماء جماعاتها المختلفة وجدوا في هذا الاعلان فرصتهم الذهبية في تعبئة الشعور العدائي ضد الحكومة وعلى هذا تكون حزب جديد باسم « حركة التحرير القومية » ومركزه الأشانتي حيث كان يزرع معظم الكاكاو . وجمع هذا الحزب جميع العناصر المعارضة ومزارعي الكاكاو والتقليديين والمفكرين والمنشقين على حزب مؤتمر غانا تحت مظلة واحدة هي « مجلس شعب الأشانتي » الذي يعتبر قاب السلطة التقليدية النابض .

ولم يكن قد مر على نشاط حزب مؤتمر الشعب وقت طويل بما فيه الكفاية يمكنه من تغيير التكوين الفكري لدى الكثيرين من الأشانتي وشعب الشمال وتمكن « حزب حركة التحرير القومية » من التلاعب بالآلام العقلية والاشاعات والتفرقة وعادة احترام الزعماء ، كما أنه أعاد الى الوجود عدااء الأشانتي القديم تجاه سكان الجنوب والذي يرجع تاريخه الى القرن التاسع عشر حينما كان يعتقد سكان الأشانتي أنه كان في امكانهم احاقاة الهزيمة بالمناطق الجنوبية لو لم تتدخل بريطانيا وتمكنوا من تعبئة المشاعر التي تطالب بانفصال الأشانتي وأعلنوا عن تكوين دستور فيدرالى يسمح لكل اقليم على حدة من أن يمارس سلطات قوية على شئونه الخاصة .

وسرعان ما ألقى حزب حركة التحرير القومية بنفسه في خضم المعركة الهجومية فظهر تصميمه على تعبئة الراى العام الأشانتي واشعار الحكومة البريطانية بأخطار منح الاستقلال تحت ظروف الدستور السائد ، وتمت تنحية زعماء الأشانتي الذين كانوا يؤيدون حزب مؤتمر

الشعب . وانتقلت الحكومة لنفسها بأصدارها تعديلا دستوريا يسمح بتقديم الزعماء والمنتخبين التماسات للحاكم العام . وتفاقت الأزمة بشكل يهدد بالخطر كما ازدادت أعمال العنف بين كل من الحكومة ومؤيدي حزب حركة التحرير القومية من الأشانتي ، ووجد السير تشارلز أردن - كلارك نفسه مجبرا على القيام بزيارة الى « كوماسي » .

ودعت الحكومة السير فريدريك بورن المحامي البريطاني الدستوري البارز من أجل زيارة الدولة واستشارته في اعداد دستور يلائم احتياجات الاستقلال الى اقصى الحدود في محاولة لتهدئة ثائرة الجو وتخفيف ما ينتاب الشعب من مخاوف من تدخل الحكومة في التقاليد المحلية . ولكن المعارضة قاطعت هذا المبعوث ورفضت قبول مقترحاته ، ولكن مع ذلك صممت الحكومة على ان تضع معظم مقترحاته موضع التنفيذ ذلك لأن السير فريدريك كان يشترك حزب مؤتمر الشعب في رأيه من وجوب المحافظة على طبيعة الدولة الاتحادية مع وجود حكومة مركزية قوية وان كان يقوم الى جانبها جمعيات اقليمية ذوات مجلسين تشريعيين . اذ ان كل جمعية من تلك الجمعيات كانت تشتمل على مجلس للزعماء ومجلس منتخب ، على أن تمويل الحكومة المركزية تلك الجمعيات التي تقوم بمعالجة بعض المسائل المحلية والأخذ برأيها فيما يتعلق ببعض الصور التشريعية .

وعلى هذا يبدو أن الحكومة قد أظهرت ميولها نحو التوفيق والتراضي الا أنها مع هذا أمنت حاجتها الأساسية ، فقد تمتعت بسلطة المستشار المستقل في تدعيم ادعاءاتها بممارسة سلطتها في اطلاق يدها في أهم المسائل التي تتعلق بالامة بأجمعها والاحتفاظ بنظام حكومي موحد ، أضف الى ذلك أن سيطرتها على الشؤون المالية الاقليمية جعلتها في مأمن من المطامح الانفصالية التي تنتاب الجمعيات الاقليمية .

وبالرغم من أن الاتجاه السياسي المتسم بطابع التجديد الذي اتخذه نكروما وحزب مؤتمر الشعب قد أحرز نصرا جديدا على الدعاة التقليديين المحافظين والنفوذ الانفصالي الذي نادى به معارضوه ، الا أنه دفع ثمن هذا النصر غاليا . فلقد فرض الرأي السياسي البريطاني ، بل ان بعض نواحيه كانت مازالت في حاجة الى هذا الفرض ، وحمل معه مظاهر الانقسام في دولة ساحل الذهب . فلقد كان النظام البرلماني البريطاني بما يتيح لأعضائه من فرصة اثارة أية مواضيع تحتاج الى بت عاجل وبما تتمتع به المعارضة من يقظة واجبة لدراسة السياسات الحكومية دراسة عميقة ، كان هذا النظام مجبرا على التعبير عن اختصاصاته عندما تعبر أية فئة من الشعب المستعمر عن اعتراضاتها للاجراءات الخاصة

بالاستقلال ذلك لأن الأمة التي ستنقل إليها السلطة ليست أمة معنوية بل هي جماعة من الناس . ودائما ما كان يهتم مناوئو الاستعمار البريطاني بتأكيد كلتا الناحيتين التاليتين وهما : التأكيد من أن غالبية الأمة المستعمرة هي التي تسلمت أمانة السلطات المنقولة إليها والتأكد من ضمان حقوق الأقليات . وكان ذلك الاهتمام هو النتاج الطبيعي لنفس المبادئ الديمقراطية التي ألهمت مناوئى الاستعمار .

ولهذا حينما صمم السكرتير الاستعماري على وجوب إجراء انتخاب آخر قبل الاستقلال شعر نقاد نكروما البريطانيون بالارتياح حينذاك . كما أن هؤلاء الذين كانوا يهتمون أيضا بحكم الأغلبية وحقوق الأقلية قد وافقوا على هذا الرأي .

الا أن ذلك القرار كان بمثابة لكمة وجهت الى المكانة التي كان يتمتع بها نكروما فلقد كافح في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٥٤ اعتقادا منه بأنها الخطوة السابقة للاستقلال مباشرة . أما الآن فقد وضعت الحركات التي قام بها حزب حركة التحرير القومية - قسرا - في موقف جعله يعترف ضمنا بأن الشعب ربما يكون قد غير رأيه في السنتين السابقتين ، ولم يقبل نكروما الموافقة على تجرع هذا الدواء المر الا بعد أن أجرى صديقه الحميم « كوجوبوتسيو - وكوملا جبيديمان » محادثات مع السكرتير الاستعماري « لينوكس - بويد » في لندن بخصوص هذا الموضوع ، علاوة على التضحية التي قدمتها لهم المعارضة العمالية بوجوب إجراء تلك الانتخابات .

وكان لزاما أن يخوض حزب مؤتمر الشعب غمار المعركة الانتخابية التي أجريت في عام ١٩٥٦ بخشونة بالغة خاصة في الأشانتى - الا أنه بالرغم من انتشار أعمال العنف والفرع التي تمت وترعرعت في العامين السابقين وبالرغم من الجهود البائسة التي بذلها التقليديون فيما أدركوا أنه آخر تجربة لهم ، فقد خرج حزب مؤتمر الشعب منتصرا للمرة الثانية عن حق ، باعتباره الحزب الوحيد القادر على مسك زمام الأمور في الدولة ولكنه فقد عدة مقاعد في الوقت الذي حصل فيه حزب حركة التحرير القومية على اثني عشر مقعدا في الأشانتى وحزب شعب الشمال على خمسة عشر مقعدا في الشمال ولكن مع هذا فقد حصلت الحكومة على اثنين وسبعين مقعدا من بين المائة والأربعة مقاعد من بينها ثمانية في الأشانتى . ولو قدر لنا واعتبرنا ساحل الذهب أمة متكلمة بلسانها فلقد عبرت عن رأيها بوضوح .

ووجد السكرتير الاستعماري بأنه اذا ما قامت « غالبية معقولة » في

التشريع الجديد بحركة تطالب بالاستقلال فانه سيعان عن تاريخ تصبح فيه ساحل الذهب دولة ذات حكم ذاتى وعلى هذا تقدمت تلك الحركة بطلبها . ولكن اعضاء المعارضة قاطعوا المناقشة محاولين اللعب بأخر ورقة فى ايديهم من اجل حث الحكومة البريطانية على تأخير الاستقلال فاقدموا ما يزالون يعتقدون بأنه لو أتاحت لهم فسحة من الوقت فقد يمكنهم سد الطريق أمام تقدم حزب مؤتمر الشعب نحو السلطة الا أن الأحداث وطأتهم بأقدامها فلقد تمت الموافقة على ذلك الطلب بأغلبية اثنين وسبعين صوتا مقابل لا شيء وحدد السكرتير الاستعماري السادس من مارس سنة ١٩٥٧ تاريخا لمولد غانا المستقلة . ولما كانت توجولاند الخاضعة للوصاية البريطانية والتي كانت تدار مصالحها باعتبارها جزءا من ساحل الذهب قد أدلت بصوتها فى صالح استمرار اتحادها مع ساحل الذهب أثناء الاستفتاء العام الذى أجرته هيئة الأمم المتحدة فاقدمت أصبحت دولة غانا الجديدة تشتمل أيضا على تلك المستعمرة .

وقد يكون من الصعوبة بمكان أن نبالغ فى آثار هذا النصر على باقى اجزاء القارة الافريقية . فاقدمت غانا بالنسبة للسود الأعظم من الأفريقيين أول دولة افريقية سوداء مستقلة فى حين أن كلا من اثيوبيا وليبيريا لم ينظر اليهما على الاطلاق من خلال ذلك المنظار ذلك لأن الدولة الأولى كانت منعزلة عن باقى اجزاء القارة فى حين أن الدولة الثانية كانت تعتبر من الكواكب السيارية التى تدور فى فلك أمريكا ومن ثم كان يعتبر مولد غانا بالنسبة لافريقية هو بداية نهاية الاستعمار الأوروبى فى افريقيا ومبشرا بانتهاء الحكم الأبيض ، ودائما ما كان يعلن تكمروما عن اعتباره بأن استقلال غانا ليس الا خطوة نحو تحرير افريقيا من الاستعمار والسيطرة البيضاء وترددت أصدااء كلماته المدوية فى كل ركن من أركان القارة السوداء . .

الا أن النجاح الذى حققه حزب مؤتمر الشعب فى التقديم الدستورى نحو الاستقلال لم يكن الا نجاحا فى جبهة واحدة من الجبهتين اللتين كان حزب مؤتمر الشعب يخوض معركتهما . فلم يفعل أكثر من أنه أوجد المزيد من الفرص أمام المهاجمين الوصوليين فى الجبهة الأخرى ، أما المشاكل العديدة التى كانت تكمن فى اقامة دولة حديثة من بين أنقاض مجتمعات قبلية وزراعية أساسا فقد ظلت على ما هى عليه . إذ أن حوالى ستين فى المائة من الشعب كان وما يزال يعيش عيشة قروية لا تتعدى مستوى الكفاف بينما لم يكن يتعدى عدد عمال المدن العشرين فى المائة - أما النسبة الباقية فقد كانت تتكون أصلا من مزارعى

الكاكاو وكانت الدولة ما تزال تعتمد اعتمادا كليا على دخلها من عائد الكاكاو متأثرة الى حد كبير بالذبذبات التي تعترى الأسعار العالمية .

ومنذ أن اعتلى حزب مؤتمر الشعب كراسى الحكم فى عام ١٩٥١ وحكومته تعمل على مهاجمة تلك المشكلة . وكشفت خططها الاستثمارية الأولى النقاب عن فكرتها فى تخصيص ما يزيد على ستة عشر فى المائة للخدمات الاقتصادية والانتاجية وخمسة وثلاثين فى المائة لوسائل المواصلات الضرورية للتقدم الاقتصادى وعمليات التوزيع ولقد اتسعت الخدمات الاجتماعية بشكل ملحوظ خاصة فى مجال التعليم ، الا أنه لم يخصص لها الا ثلث رأس المال المستثمر ولما كان نكروما زعيما اشتراكيا فلقد ارتأى أن أول المسؤوليات التى تواجه حكومته هو رفع مستوى المعيشة بين عامة الشعب . الا أنه أدرك أنه لا يمكن أن يتم ذلك الا على نطاق تقدمى راسخ وذلك بارساء دعائم قوية للنمو الاقتصادى وخصص مبلغا كبيرا فى الخطة لينشئ خزانا على نهر الفولتا وينتج طاقة كهربائية هيدروليكية قادرة على توفير الكهرباء لشبكة كاملة من الصناعات الا أن هذا المشروع كان ممكنا فقط بمساعدة الاستثمارات الأجنبية التى تجرى على نطاق واسع . ولقد كان ذلك نذيرا بالمتناقضات التى كان على نكروما أن يواجهها بعد الاستقلال فكيف كان يمكنه أن يمزج بين فلسفته الاشتراكية والحيادية بالرغم من احتياجه الى قدر معين من رأس المال الأجنبى الذى لا يمكن أن يتيسر الا عن طريق الدول الغربية ؟ .

ولكن غانا كانت أكثر حظا من شقيقاتها الدول الأفريقية الأخرى التى قدر لها أن تسير على نهجها نحو تحقيق استقلالها فى ناحية واحدة من نواحيها إذ أن دخلها من الكاكاو كان يأتى عليها بعائد قدره مائتى مليون من الجنيهات الاسترلينية وأمكنها تمويل عدة خطط للتنمية لها وزنها من مصادر دخلها القومى ، فباستثناء مشروعات التنمية الاستثمارية وأموال الرخاء المخصصة للتعليم كانت معظم توسعاتها الاقتصادية تمول من مصادر دخل قومية .

أما المشكلة الرئيسية الأخرى التى كانت تواجه غانا المستقلة فقد كانت مشكلة الوحدة السياسية ذلك لأن التخطيط والانشاء القومى ستقوم أمامه العوائق بشكل مريع ان لم تحل مشكلة الصراع بين المحدثين والتقليديين بأسرع ما يمكن ومن المتوقع أن تؤدى الرعاية التى تفرضها الحكومة من إيقاف عدد كبير من معارضيه عن المجهودات القومية ذلك لأن الحكومة أصبحت الآن تمسك بيديها مفاتيح تفضيل شخص على

شخص آخر علاوة على وجود وظائف كثيرة شاغرة في حاجة الى شغلها. الا أن هذه السلطة كان يكمن فيها بعض المصاعب ذلك لأنه أصبح واضحا في ذلك الجو الجديد من التوسع أنه قد ظهرت بوضوح مشاعر التحيز لذوى القربى وعوامل الفساد في الوقت الذي كان يهدد فيه الرخاء الظاهري بخلق انقسامات اجتماعية جديدة .

ولكن نكروما كان يعرف بتلك المشاكل جيدا فبالرغم من خطورتها على النضال القومي الا أنها لم تكن التهديدات الوحيدة التي كان يضطر الى الوقوف امامها وجها لوجه فأخطر المشاكل تهديدا كان يمكن مشاهدتها في الأرقام الانتخابية ؛ ففي كل من الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٦ سجلت جماعات المعارضة في صناديق الاقتراع ٣٠٠٠٠٠ صوت مقابل ٤٠٠٠٠٠ صوت سجلها حزب مؤتمر الشعب علاوة على أن عدد من ادلوا بأصواتهم لا يزيد عن خمسين أو ستين في المائة من الدوائر الانتخابية ، ولهذا كان من الواضح أن أكثر من نصف السكان لم يكن قد سلم نفسه لقيادة الزعامة الحكومية . أما فيما يتعلق بموقف العنف الذي مرت به مناطق عديدة من الدولة في السنوات التالية للاستقلال مباشرة فانه كان من الواضح أن حكومة حزب مؤتمر الشعب لم يكن في امكانها أن تشيخ بالثقة في أن دعوتها لبناء دولة حديثة كانت تلاقى تأييدا من جمهور الشعب . وادرك نكروما بما يتمتع به من علم بأن اجراء عملية تحويل في قاعدة أمة من الأمم الاجتماعية يتضمن تنظيما وتضحية ، أدرك أن أصعب المهام التي يواجهها هي أن يجذب اليه تلك القطاعات التي لم تدل بأصواتها مع المدلين ويدخلها في اطار من الوحدة القومية قادرة على بذل مجهود موحد من أجل تحقيق الأهداف المعقولة . وكان يعرف أن له اعداء حاقدين بين من لم يدلوا بأصواتهم ولم يكن من الممكن لنظام حكمه أن يظل على كراسي الحكم الا بعزلهم عن طريق حصوله على تأييد شعبي جماهيري . ولم يكن من الممكن أن تظل روحه الديمقراطية على قيد الحياة الا بالقدر الذي تكبل به قوى العنف أو القضاء عليها .

لقد تمت دراسة تاريخ تحويل ساحل الذهب الى دولة غانا بشيء من الاسهاب وذلك لأهميته بالنسبة لباقي القارة الأفريقية الا أن تلك التجربة كان لها تأثير على بعض المناطق الأخرى من أفريقيا يفوق ذلك التأثير الذي طبعته على بعض أجزاء غرب أفريقيا ذاتها . فلقد كانت هناك بعض الفئات في كل دولة من دول غرب أفريقيا التي اطلعت على التقدم الذي أحرزه ساحل الذهب وأصبحت تشعر بالكبرياء الأفريقي.

يسرى في جسدها بسرعة وصممت على أن تحذو حذوها . وعادة ما كانت تلك الفئات تأتي من بين جماعات الشباب التي تعيش في المناطق المتحضرة في حين أنها لم تكن تتمتع الا بنفوذ مباشر ضئيل في الدول الأكثر تحفظا .

ومن الصعوبة بمكان أن يتوقع الانسان أن جامبيا - على سبيل المثال - قد تجد الهاما عمليا في النجاح الذي أحرزه نكروما . حقا كان أمامها مثل يمكنها الاختداء به في الحصول على دساتير تمثيلية على نطاق واسع ، الا أن ذلك لم يكن ليحل مشكلتها الوخيمة الخاصة بعلاقاتها مع السنغال فلقد اتفق التقليديون الذين كانوا ما يزالون يتمتعون بهيئة الزعماء في المحمية ، اتفقوا مع الرجال الذين كانوا أكثر تقدما في الحياة العامة في بائاريسست والمستعمرة على موضوع واحد على الأقل ، ذلك لأنه بالرغم من اختلاف الأسباب لم تكن لديهم الرغبة في أن يصبحوا حتى ولو جزءا فيدراليا من السنغال . التقدمية المتحدثة باللغة الفرنسية . وفي نفس الوقت ذكرهم رجال ادارتهم البريطانيون بأنه من الواجب على بريطانيا أن توفر لهم المعونات وذلك بسبب ضالة ميزانيتهم ولكي تدفع رواتب الموظفين البعيدين عن بلادهم ، وبعد الفشل الذي لاقاه مشروع البيض لم يكن يبدو على الإطلاق أن هناك سببا وجيها للاعتقاد في أن هذا النوع من الاعتماد يمكن تغييره في المستقبل القريب .

ولكن كان ما يزال في الامكان احراز التقدم بالوسائل الدستورية بالرغم من أن مطالب الجامعيين بالمزيد من التمثيل السياسي ، كان عن الضروري التقليل من شأنها على قدر ما تسمح به البلاد . وفي عام ١٩٥٤ تم ادخال نظام وزارى مع اعطاء الأعضاء غير الرسميين حق الأغلبية في المجلس التنفيذي بنسبة سبعة الى خمسة ، وكان الأعضاء غير الرسميين يشكلون أيضا الأغلبية في المجلس التشريعى وكان يتم انتخاب أربعة عشر عضوا من بين أعضائهم الستة عشر مع انتخاب الأعضاء الأربعة الممثلين لبائاريسست بالأغلبية المطلقة . أما الأعضاء الباقون فقد كان يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة .

وترك هذا الوضع لمعتنقى الآراء الحديثة مسألة واحدة فقط لمواجهة فلقد ابتدأوا في التركيز على نشر النظام الانتخابى العام في بائاريسست بين الشعب بأكمله . على الرغم من معارضة المسلمين والزعماء وحمل لواء الزعامة الحزب المتحد الذى ألفه « بيرنيجي » الذى قام أساسا في بائاريسست الا أنه وجد منافسا عنيدا في حزب الشعب التقدمى الذى ألفه « دافيد چاوارا » الذى كان يلقى تأييدا في المحمية يفوق

ما يحظى به الحزب المتحد . ولهذا حينما اتخذت الخطوة الدستورية الثانية في عام ١٩٦٠ امتد حق الانتخاب الى جميع الشبان وازداد عدد أعضاء المجلس التشريعي الى أربعة وثلاثين عضوا ، وتمكن حزب الشعب التقدمي من الحصول على الأغلبية الانتخابية ولكن بعد ذلك بما لا يزيد عن عام أدت المنازعات التي قامت في حزب الشعب التقدمي ذاته من جهة علاوة على المعارضة التي واجهها من الزعماء الذين كانوا ما يزالون ممثلين في المجلس تمثيلا مباشرا من جهة أخرى أدى الى منح الفرصة « لتيجي » في سلب السلطة من جاوارا ، ولكن لينعكس موقفهما مرة أخرى في العام التالي . وفي نفس الوقت كان يجري المزيد من التقدم الدستوري الذي يسمح بتعيين رئيس للوزراء يتم اختياره من المجلس التشريعي تاركا المدعى العام ليظل الموظف الرسمي الوحيد في المجلس التشريعي ، وفي مايو من عام ١٩٦٢ حصلت جامبيا على حكمها الذاتي الداخلي وفي عام ١٩٦٤ انعقد مؤتمر من أجل الاستعداد للحصول على الاستقلال الكامل في عام ١٩٦٥ .

وترك لشعب جامبيا حق تقرير مصيره في المستقبل كما أجرت هيئة الأمم المتحدة دراسة للعوامل المتعلقة بإجراء شكل من الاتحاد بينها وبين السنغال ، وبالتدريج أدخلت تعديلات على معارضة فكرة الاتحاد مع السنغال ذلك لأنه أصبح من الواضح أن الحكم الاستعماري كان يتلاشى بسرعة من القارة الأفريقية بأجمعها . ولو أن كلا من السنغاليين وتجار الفول السوداني بالمحمية قاموا باستخدام كل من النهر وميناء باثاريشت لظهرت قيمة هذا النهر وأهمية هذا الميناء العظيم . ورويدا رويدا ابتدأت الحكومة التمثيلية في حمل شعب جامبيا على مواجهة حقائق دولته الاقتصادية المرتبطة بموقعها الجغرافي .

* * *

وبالرغم من أن جامبيا كانت بعيدة جدا عن مجرى السياسة الأفريقية الرئيسي لدرجة لا تجعلها تتأثر بالتقدم الذي أحرزته غانا نحو الاستقلال إلا أنه قد يتوقع الإنسان أن سيراليون قد شعرت برد الفعل بقوة تفوق شعور جامبيا به . ولكن في الواقع لم يحدث هذا على الإطلاق ففي فترة من فترات الزمن كانت سيراليون في مقدمة المعركة القومية وكانت كليتها المسماة « فوراه باي » تغذي عددا كبيرا من زعماء غرب أفريقيا المرموقين بتعاليمها في فترة شبابهم هذا علاوة على أن والاس جونسون كان وليدها الشهير وقد كان والاس رفيقا لآزيكوي رئيس دولة نيجيريا أثناء حركته القومية التي قام بها في غرب أفريقيا في فترة ما قبل الحرب وفترة ما بعد الحرب مباشرة . إلا أنه حدث خلط من العوامل الاجتماعية والسياسية

أدى بدوره الى ترك سيراليون فى مؤخرة الركب التقدمى أثناء خمسينات القرن العشرين .

ومن الناحية الدستورية سارت الدولة فى طريق صبغه الفانيون بطابعهم . فبعد الانتخابات التى تلت ادخال دستور عام ١٩٥١ الجديد انتقلت سلطات الادارات الحكومية تدريجيا الى الأعضاء المنتخبين ، وفى عام ١٩٥٣ تم ادخال نظام وزارى كامل وفى العام التالى تم تعيين الدكتور ملتون مارجاى فى منصب « كبير الوزراء » . وفى عام ١٩٥٦ صدر دستور جديد آخر زاد من عدد أعضاء الهيئة التشريعية وبعد ذلك بعامين أصبح الدكتور مارجاى رئيسا للوزراء له مجلس يتكون من تسعة وزراء أفريقيين . وبعد ذلك بعامين أيضا فى عام ١٩٦٠ وافق المؤتمر المنعقد فى لندن على أن تصبح سيراليون دولة مستقلة بحلول ابريل عام ١٩٦١ وقد سلم الحاكم مهمة رئاسة المجلس التنفيذى الى رئيس الوزراء أثناء فترة الانتقال . وقد حصلت سيراليون على استقلالها فى التاريخ المتفق عليه .

وكانت تلك السلسلة من الأحداث تعتبر مثلا كلاسيكيا فى انتقال السلطة من أيدي المكتب الاستعماري البريطانى الى الممثلين الأفريقيين بوسائل سلمية تطويرية الا أنه فى الواقع لم يكن له أى تأثير على حياة السكان الذين ظلوا يرزحون تحت نير الفقر والجهل وتلقى بهم الخرافات فى حيرة دائمة ويكنون الاحترام للزعماء التقليديين . وقد تمكن عدد ضئيل من الشخصيات البارزة من تحقيق ثروات طائلة من مناصبهم الجديدة ولكن جمهرة الشعب ظلت دون أن تتأثر اللهم الا أن الادارة الجديدة كانت أقل كفاءة وأكثر فسادا . ومن المحتمل أن الحكم الذاتى والاستقلال قد حدث بسهولة بالغة ولكن لم يكن لدى البريطانيين أية أسباب تدعوهم للبقاء فى الحكم ذلك لانهم بعد أن واجهوا ما حدث فى غانا لم يكونوا فى حاجة الى ضغط مبالغ فيه حتى يسلموا السطات التى تحت أيديهم اذا ما طلب منهم ذلك .

وعلى أية حال فقد كانت عملية الانتقال هذه تتم لصالح أصدقائهم التقليديين الذين كانوا يتوقعون منهم أن يحترموا مصالحهم وليست لصالح الكتل المتدافعة الثائرة فى اكرا . وقد كان حزب الدكتور مارجاى المسمى بحزب شعب سيراليون الذى أمسك بزمام الحكم منذ تأسيسه فى عام ١٩٥١ حتى الحصول على الاستقلال كان يقوم - الى حد كبير - على تأييد زعماء المحمية . وكان الطرد هو مصير كل زعيم يحيد عن الطريق .

وبالطبع كان يوجد عدد من الأحزاب المتنافسة التي تكونت أثناء تلك الفترة إذ أن الحزب التقدمي المتحد دخل في صراع ضد حزب مارجاي « حزب شعب سيراليون » في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٥٧ وكسب لنفسه تسعة مقاعد من بين التسعة والثلاثين مقعدا . ومن جهة أخرى تعاون البرت شقيق مارجاي مع الزعيم العمالي «سيباكا ستيفنز» ليكون « حزب الشعب القومي » في عام ١٩٥٨ متخذا معظم مؤيديه من بين الأعضاء المنشقين على حزب شعب سيراليون . وحاول حزب الشعب القومي أن يحقق الاتجاهات السياسية في سيراليون بعنصر أكثر تقدمية وذلك بمطالبته بالاستقلال الفوري ، إلا أنه مع هذا لم يحصل على الإطلاق على تأييد جماهيري . ولكن حزب مؤتمر الشعب العام الذي أسسه كل من ستيفنز والاس جونسون - بعد أن اشتركت جميع الأحزاب الأخرى في جبهة إقليمية متحدة قبل الاستقلال مباشرة - كان أكثر تقدمية وحصل حزب مؤتمر الشعب العام على بعض التأييد من الشباب في المدن ومن الحركة النقابية العمالية ومن عمال استخراج الماس الساخطين وطالب بإجراء انتخابات قبل إعلان الاستقلال ولكن زعماءه وضعوا في السجن أثناء احتفالات الاستقلال ، وظل هذا الحزب هو الحزب المعارض الخطير بعد الاستقلال .

ولكن كانت تخيم على المسرح السياسي بأكمله سحب كثيفة من الاحترام الاجتماعي والاذعان لوجود البريطانيين وتبجيلهم . أما الحركات الشاردة الضئيلة التي حدثت في داخل هذا الإطار فلم يكن لها أي مغزى سياسي ، وبالرغم من حدوث اضطرابات عمالية في فريتاون في عام ١٩٥٥ وانتشار مشاعر السخط على مستوى أوسع الجماهير حينما بدلت عدة محاولات من أجل إيقاف عمليات الحفر من أجل البحث عن الماس بوسائل غير مشروعة وكذلك إيقاف بيعه بعد ذلك بعامين ، إلا أنه لم تصبح أي من تلك المسائل ذات أثر سياسي خطير .

وحقيقة ذلك الموقف أن التقاليد الاجتماعية في سيراليون كانت قد وضعت بأيدي مزيج من الزعماء التقليديين في المحمية والكريول معتنقي المذهب الفيكنتوري في فريتاون ومما يدعو للانتباه أنه حينما حاقت الهزيمة بالدكتور ملتون مارجاي وحرمه أخوه البرت من زعامة الاجتماع البرلماني التمهيدى الذي عقده حزب شعب سيراليون ثم تغيير هذا القرار في نفس الليلة لأنه قيل أنه باحاقة الهزيمة بالدكتور لم تطبق العدالة .

ولهذا حينما وفد عمال المحمية إلى فريتاون بحثا عن العمل وابتدأوا في الانفصال عن بيئتهم القبلية لم يجدوا نقابات عمالية ذات طابع حزبي

أو اتحادات اجتماعية أو جماعات ثقافية أو سياسيين تقديمين في انتظارهم من أجل الترحيب بهم ، بل على النقيض من ذلك فقد وجدوا المبادئ المحافظة التي يؤمن بها الشعب الكريولى الصميم الذي استخدم مميزاته الاقتصادية والتعليمية ليغدق بها على الحرف مع احتقاره للعمل اليدوى ، ولقد قلد هذا المجتمع المتكلف بعماء انجلترا القرن التاسع عشر ناظرا الى المجتمع الافريقى بازدراء معتبرا اياه فى درجة اجتماعية أدنى منه .

وحينما فرضت الدساتير التمثيلية على شعب الكريول وابتدا أفريقيو المحمية الولوج فى الحياة السياسية كانت السمة المميزة فى الأفق القومى الاحتفاظ بأثنى عشر مقعدا فى المجلس التشريعى لكبار الزعماء . وقد استمر هذا التمثيل الخاص الذى يتمتع به الزعماء فى فترة ما بعد الاستقلال .

وعلى هذا اخترق الشعور بالحنين الى تكوين مملكة الكريول وتأثير الساطة التقليدية متآزرين ، اخترقا الحياة الاجتماعية والسياسية . كما أنهما أعاقا أية حركة قومية أصيلة عن التطور وطوقا الخناق حول أى مفهوم يرمى الى التغيير من العلاقات الاجتماعية ، أو التوسع الاقتصادى المخطط أو الارتباط بالأفكار السياسية الديناميكية التى تنمو فى بقية أنحاء القارة . وعلى هذا استمرت سيراليون فى سياستها مع استبدال الوجوه البيضاء بوجوه سوداء ولكن دون أحداث أى تغيير فى حياة السواد الأعظم من الشعب .

ولم يكن فى الامكان أيضا أن يتوقع الانسان أن تشعر ليبيريا - أقدم دول غرب افريقيا المستقلة - بتأثير له وزنه نتيجة للأحداث الخطيرة التى وقعت فى غانا فلقد أظهر رئيس الجمهورية « تايمان » اهتمامه منذ أوائل عام ١٩٥٣ بالتطورات الحديثة التى وقعت فى غانا ، ودعا نكروما للقيام بزيارة رسمية الى ليبيريا كما أنه أرسل يخته الخاص لاحضاره . ومن الأحداث الجديرة بالاهتمام أن نفقات هذا اليخت قد كلفت ليبيريا أكثر من واحد فى المائة من ميزانيتها القومية . وفى الواقع كان يخصص لإدارة شؤون رئاسة الجمهورية ما يزيد على ٦٪ من الميزانية العامة .

ولكن النقد الذى كان يوجه الى البلذخ الجمهورى علانية كان قليل الشأن وبعد قضاء الرئيس تايمان لفترتى الحكم القانونيتين التى تمتد كل منهما لمدة أربع سنوات تم تعديل الدستور فى عام ١٩٥١ لتمكينه من الدخول فى الانتخابات مرة أخرى ، وقد مكنته سيطرته الشخصية

وسلطته التنفيذية من استمراره في الحكم بعد نجاحه في الانتخابات دون مواجهة أية معارضة لها شأنها .

إلا أنه بالرغم من أن هذه الرئاسة قد أصبحت نتيجة لهذا دكتاتورية شخصية فقد كان من آثارها تغيير الحياة في الدولة - وإن كان بطيئا - وليس مجرد الحفاظ على الحالة القائمة . ولم يكن راضيا عن اعتماده على تأييد الأمريكيين الليبريين الذين يعيشون على الساحل والذين كانوا يشكلون واحدا في المائة من السكان البالغ عددهم مليوناً ونصف مليون من التسمات الذين كانوا يحكمون الدولة حكما تقليديا . كما أنه ذهب إلى الظهير القاري من أجل التحدث مع الزعماء وحمل معه بعض الأشخاص من الداخل وأشركهم في الحكومة . ومنذ عام ١٩٥٠ فصاعداً اشتركت كل من مساعدات النقطة الرابعة التي تقدمها أمريكا والعشرون في المائة من الميزانية القومية في تنفيذ برنامج تنمية يرمى إلى حل المشاكل المتفاقمة المتعلقة بالصحة العامة والزراعة والطرق والتعليم . وتم اقناع شركة « مطاط فايرستون » بدفع ٢٥٪ كضريبة دخل على أرباحها لكي تساعد في تمويل التنمية ، كما تم تشجيع السويديين على السير في مجالات اهتمامهم المتعلقة بالبحث عن خامات الحديد مما ترتب عليه أن تفوقت قيمة إنتاج الحديد في نهاية المطاف على قيمة المطاط .

ولهذا بالرغم من أنه لم تحدث أية تغييرات تتسم بالطابع الدرامي أو الجذري شبيهة بتلك التي حدثت في ساحل الذهب إلا أنه كان يلوح في الأفق أمام سكان ليبيريا الأمل في حياة أفضل . ولأول مرة اشتركت شعوب المناطق الداخلية في شئون الأمة وحصلت النساء على حق التصويت كما لاحت في الأفق برامج تنمية اقتصادية واجتماعية حديثة . واستمرت مونروفييا في سيطرتها على الدولة إلى درجة تدعو إلى الاعتلال في الوقت الذي كان فيه التطور الاقتصادي يميل بشكل واضح إلى إقامة المشروعات السكنية في العاصمة . وكان حتما أن يجذب التقدم الاقتصادي أعدادا متزايدة من سكان ليبيريا نحو مدينتهم الوحيدة وأن تزداد أسباب التوتر الاجتماعي والاقتصادي حدة هناك .

أما السؤال الذي نطرحه الآن للمستقبل هو عما إذا كان في وسع نظام تابمان الجمهوري مواجهة التحديات التي أثارها إصلاحاته التدريجية أو أن بعضا من صفار الضباط الذين استهوتهم الأحداث التي وقعت في غانا سيطالبون بأحداث تغيرات عاجلة تتسم بالطابع التقدمي .

ونيجيريا هي الدولة الوحيدة في غرب أفريقيا التي يمكن مقارنتها - عن حق - بساحل الذهب إذ أن حجم الدولة - سواء أكانت من ناحية مساحتها أو تعدادها السكاني - يفوق كثيرا ساحل الذهب حتى أنها تبدو من ناحية امكانياتها دولة لها تأثيرها على المجتمع الأفريقي يفوق تأثير ساحل الذهب ، كما أنها قامت - على أسوأ الفروض بدور في الحركة القومية الأولى حتى حوالى عام ١٩٥٠ يضارع في أهميته دور ساحل الذهب حتى أنه أصبح من المتوقع لها أن تنال استقلالها بنفس الخطى السريعة التي حصل بها كل من نكروما ورفاقه على استقلال ساحل الذهب .

ولكن التطور الدستوري في نيجيريا لم يجر في طريق ممهد ويسير أثناء خمسينات القرن العشرين إذ أن عددا من العوامل قد وقفت حجر عثرة أمام حركة زحف ديناميكي تماثل تلك التي حدثت في ساحل الذهب ، كما كان المركز الاجتماعي الاقتصادي بأكمله أكثر تعقيدا من ذلك الذي واجهه نكروما . فلقد كانت القوى التقليدية في الشمال أقوى نفوذا علاوة على أنه كان يخضع لسيطرة هذه القوى نصف مجموع السكان تقريبا ، كما أن مبدأ المحافظة الإسلامي كان يسهل للزعماء والأمراء فرض أنفسهم على الشعب . أما في الغرب فلقد تحالفت الزعامة التقليدية مع طبقة تجارية انبثقت من التجار الأفريقيين مكونة فئة برجوازية شديدة النفوذ تقوم على دعائم صور تقليدية . وبالرغم من أن تلك الحالة قد تسمح بإجراء الإصلاح إلا أنه لم يكن في إمكانها أن تستهل حركة زحف تقدمي بين الجماهير تشبه تلك التي قام بها حزب مؤتمر الشعب في غانا . أما الشرق فقد كان ذا اتجاه تقدمي إلا أنه دائما ما كانت تمزقه حركات الصراع التي كانت تندلع بين جوانحه وهي تلك الحركات التي كانت تقف عقبة كؤودا أمام أي أمل في أن يصبح حزبا قوميا أصيلا .

ولكون نيجيريا أكثر فقرا بمقارنتها بساحل العاج فإن ذلك لن يشجع على قيام الاتجاه التقدمي ، أضف إلى ذلك أن الانتهازية والفساد والتحيز لدوى القربى التي تلازم بالضرورة السلطات المتزايدة أدت إلى إعاقة التقدم أكثر مما تعوقه في الدول الأكثر غنى ، كما أنه لم يكن من المحتمل انطلاق صيحة إصلاحية ضد مثل تلك الأعمال في دولة اعتادت على تقديس حكامها بدرجة تفوق مثيلتها في المجتمعات الأقل تقليدية .

ولكن أخطر العوائق التي تقف أمام أي تقدم قومي ديناميكي هي الانقسامات الفائرة بين طبقات الشعب المتباينة فبالرغم من الجهد الجبار

الذى بذله أزيكوى أثناء فترة الحرب وبعدها مباشرة الا أنه لم يظهر في نيجيريا في أوائل خمسينات القرن العشرين أى شعور أصيل بالقومية النيجيرية . كما أنه ليس من الدقة فى شيء أن تلقى اللوم كله - فيما يتعلق بهذا القصور الذاتى - على عاتق الحكم الاستعماري البريطانى : حقيقة أن رجال الادارة البريطانيين كانوا يميلون الى محاكاة التقليديين ولكنهم جمعوا شمل العناصر المختلفة المكونة للدولة لأول مرة فى تاريخها فى عام ١٩١٤ كما قدر لهم أن يوحّدوا بين هذه العناصر من الناحية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية .

وحقيقة الأمر أن المجتمعات المتباينة التى نشأت سويا فى داخل نيجيريا لم تكن تشترك الا فى القليل فى طبائعها كما أنها كانت تتبادل نظرات الشك المستفيضة علاوة على أن كلا منها كانت غفيرة العدد لدرجة تجعل من المستحيل أن تسيطر عليها جماعة أخرى كما حدث أثناء الزحف التوحيدي فى ساحل الذهب ، وكان نكروما قد واجه مشاكل شبيهة بتلك ولكن لم تكن على الإطلاق على مثل هذا النطاق الواسع ، ولقد كانت غانا متماسكة بدرجة تمكنها من أن تصبح دولة موحدة بالرغم من الاختلافات القائمة بين مجتمعاتها . أما نيجيريا فلقد كانت متناهية فى الكبر وفى التشتت أيضا .

ولقد وضحت هذه الحقيقة بعد الخوض فى تنفيذ دستور عام ١٩٥١ مباشرة علاوة على أن الدستور ذاته كان عبارة عن مزيج لا يمكن أن يكون بين عنصرين متناقضين كما أن البريطانيين أرادوا أن يسيروا بنيجيريا الى طور الدولة الموحدة ولكن دون منح السلطة لسكان الجنوب التقدميين . ولهذا فقد كانت تلك السياسة تشتمل على عوامل متناقضة فلم يكن من الممكن للجنوب أن ينجح فى خلق وعى قومى مشترك بشيء اقل من قيامه بزحف تجديدي راسخ الأقدام ولهذا حينما وضع الدستور الصادر فى عام ١٩٥١ موضع التنفيذ لم يكن مقبولا لدى كل من التقليديين والمحدثين . وكان يهدف هذا الدستور الى منح سلطات لها وزنها فى الحكومة المركزية ولكنه اطمأن الى تأكيد السيطرة الاقليمية على الهيئة التشريعية المركزية حتى يتخاشى خطورة تدفق العناصر الوطنية على تلك الهيئة التشريعية بدرجة تزيد عن حاجتها كما حدث فى أكرّا . وكان يتم انتخاب مجلس الممثلين المركزى عن طريق الهيئات الاقليمية التشريعية التى كان يتم انتخابها عن طريق الفئات الانتخابية بطريقة غير مباشرة ، زد على ذلك أن الشمال معقل التقليديين قد خصص له ثمانية وستون مقعدا فى مقابل الأربعة والثلاثين مقعدا التى خصصت لكل من الاقاليم الجنوبية وهذه أرقام تعكس بالتالى المعدلات

السكانية وكان يتم اختيار أربعة أعضاء أيضا عن كل اقليم من اجل الاشتراك في مجلس الوزراء وبذلك تسد الطريق امام قيام شكل حكومي له صفة قومية بحتة .

ولهذا فان الدستور الذي اعطى للحكومة المركزية سلطات أقوى من تلك التي اعطاها للحكومات الاقليمية قصر استخدام تلك السلطات على النفوذ الاقليمي واحتفظ بعنصر قوى من السلطة التقليدية على الانتخابات .

وكان تأثير هذا الدستور هو الذي حول انتباه ذوى الوعي السياسى الى حد ما - تجاه المجهودات الاقليمية اكثر مما حولها تجاه المجهودات القومية وكان كل من آزيكوى وأوبافيمى آوولوى يحبذان قيام نوع من الاتحاد الفيدرالى للقضاء على الروح المحافظة العميقة الجذور المتأصلة في الشمال . والآن قد أدركوا خطورة دستور ماكفرسون الذى اعطى للشمال سلطات كاملة ليقرر السياسة القومية اذا ما وجد له مؤيدين قلائل في الجنوب . وكان رد الفعل متشابها لدى الجبهتين ذلك لانهما كانتا تركزان مجهوداتهما للحصول على المزيد من السلطات لاقليميهما وتنظيم أحزابهما على اساس اقليمي بحت .

وعلى هذا بالرغم من أن حزب آزيكوى المسمى « بالمجلس القومى لنيجيريا والكاميرون » لم ينكر على الاطلاق كونه حزبا قوميا الا أنه وجد أنه لا يمكنه الحصول على تأييد جماهيرى الا في الاقليم الشرقى الذى يسيطر عليه شعب « الايبو » أما آوولوى فقد اقام صرح حزبه المسمى « بحزب الحركة » على دعائم « اليوروبا » القائمة في الغرب . في حين أن أهل الشمال أقاموا حزبهم المسمى « بحزب مؤتمر شعب الشمال » وتزعمه شعب الساردونا الذى يعيش في « سكوتو » وحاول زعماء كل حزب الحصول على السلطة في الجمعيات تاركين الهيئة التشريعية المركزية لمن هم اقل منهم شأنًا وفي الواقع أدت هذه الحقيقة ذاتها الى انقسام حزب آزيكوى . وحينما قرر حزب « المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون » معارضة الدستور وجد أن وزراءه في المجلس الفيدرالى لم تكن لديهم الرغبة في الاستقالة . ولما وجد هؤلاء الوزراء تعصيذا لهم من جانب بعض الأعضاء الآخرين تركوا حزب « المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون » ليكونوا حزبا جديدا هو « حزب الاستقلال القومى » .

ولكن سرعان ما أدت العداوات القائمة بين الشمال والجنوب الى تحطيم الدستور ففي عام ١٩٥٣ حاول سكان الجنوب حث المجلس الفيدرالى على اقتراح رسمى يطالبون فيه بالحكم الذاتى في عام ١٩٥٦

ولكن أهل الشمال سددوا عليهم الطريق لأنهم لم يكونوا ليوافقوا على مطلب الاستقلال الا « بمجرد أن يصبح عمليا » وأهينت كرامة الأعضاء الشماليين في لاجوس في الوقت الذي أدت فيه حالة التوتر التي حدثت حول تحركات أهل الجنوب في « كانو » الى اندلاع حوادث الشغب . ولهذا اجريت مناقشات جديدة بين الأحزاب الثلاثة جميعها ذلك لأن تلك الأحزاب - وان اختلفت الأسباب - كانت مصممة على قيام دستور فيدرالى مع وجود ميزان للقوى بين الأقاليم المختلفة . ولكن الشمال كان يحدوه الخوف لئلا يعمل أهل الجنوب الذين يفوقونهم تعليما وسفسة على الانفصال وممارسة سيطرتهم على مجتمعهم في حين أن الجنوب سواء أكان في الأقاليم الغربية أو الشرقية كان يخشى أن يقف الشمال المحافظ في طريق الزحف التقدمى نحو الحكم الذاتى والاستقلال . وكانوا يعلمون جميعا أن ساحل الذهب قد حصل حينذاك على حكمه الذاتى الداخلى .

وبحاول اكتوبر عام ١٩٥٤ انبثق دستور جديد عن تلك المناقشات وكان من الواضح حينذاك انه دستور فيدرالى صريح . فاقدر كان لكل اقليم مجالسه التنفيذية وجمعياته العمومية مع تعيين وزرائه عن طريق أحزاب الأغلبية كما أن كل اقليم كان يتمتع بسلطات عظيمة على شئونه الاقليمية وقد حصل الكاميرون الجنوبى على دساتير مماثلة بالرغم من أن الكاميرون الشمالى استمر في ادارة شئونه كجزء لا يتجزأ من الاقليم الشمالى من نيجيريا ، وكان للاتحاد الفيدرالى - الذى يضم تلك الأقاليم الثلاثة والكاميرون الجنوبى - مجلس النواب خاص به يتم انتخابه عن طريق الدوائر الانتخابية الفيدرالية وذلك باجراء انتخابات مباشرة في الجنوب في الوقت الذى كان فيه الشمال مازال يطبق نظام الفئات الانتخابية . وكان المجلس الذى يتكون من مائة وأربعة وثمانين عضوا يشتمل على اثنين وتسعين عضوا عن أهل الشمال واثنين وأربعين عضوا عن كل من الغرب والشرق وستة أعضاء عن الكاميرون الجنوبى واثنين عن لاجوس وكانوا يقفون في مواجهة معارضة الاقليم الغربى الذى كان من المنتظر أن يكون اقليما فيدراليا . وكان للاتحاد أيضا مجلس للوزراء يتم اختيار ثلاثة منهم من كل اقليم على حدة وواحد من الكاميرون الجنوبى .

وأرضى هذا الدستور الجديد رغبة القوميين في ادخال نظام السياسة الحزبية على خشبة المسرح ولكنهم أكدوا أيضا وجوب تركيزهم - منذ ذلك الوقت فصاعدا - على أوجه النشاط الاقليمى أساسا .

وتمكن كل حزب رئيسى اقليمى من كسب الانتخابات في اقليمه وكون

حكومته الاقليمية فكان الوضع كما يلي : حزب مؤتمر شعب الشمال في الشمال وحزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون في الشرق وحزب الحركة في الغرب ، ولكن تمكن حزب مؤتمر شعب الشمال من كسب عدد كبير من المقاعد في الانتخابات الفيدرالية أكثر مما حاز عليه الحزبان الآخران ذلك لان نصف عدد الدوائر الانتخابية كانت موجودة في الاقليم الشمالى ، وبالرغم من محاولات الأحزاب الأخرى اليائسة نحو تهديد مركز حزب مؤتمر شعب الشمال الا أن ايا من تلك الأحزاب لم يتمكن من التصدى لحزب شعب الشمال في اقليمه بشكل خطير . وأظهر حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون الومضة الأخيرة من مطامحه كحزب قومى بحصوله على عدد أكبر من المقاعد الفيدرالية في الغرب يفوق ما حصل عليه حزب الحركة . وأدى هذا الى حدوث موقف شاذ اضطر فيه الحاكم العام أن يعين ستة وزراء من حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون ثلاثة من الشرق وثلاثة من الغرب بينما لم يتم تعيين سوى ثلاثة وزراء من حزب مؤتمر شعب الشمال .

الا أن زعماء الحزب كانوا مايزالو باقين في أقاليمهم حيث أصبحوا رؤساء وزارات اقليمية وبدأ في ذلك الوقت أن قيام دولة نيجيريا المتحدة بعيد المنال بشكل لم يسبق له مثيل اذ ان كل اقليم من أقاليمها كان يسير في طريق منفصل . فالإقليم الشمالى كان وما زال اقطاعيا يدير شؤونه أمراء الفولانى - الهوسا بينما كانت النساء محجبات ومحرومات من الادلاء بأصواتهن أما جماهير الشعب فقد كانت تغط في سبات جهلها وتقديسها لحكامها التقليديين . وكانت دلائل الاصلاح التدريجى في كل من مجال التعليم والمواصلات والحياة الاقتصادية من القلة بحيث يندر ادراكها ونادرا ما كانت تؤثر ولو تأثيرا طفيفا على سطح العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وحاولت جماعة من جيل الشباب أن ترفع لواء تحدى العالم الحديث بتكوينها حزبا مغارضا يسمى « حزب الاتحاد التقدمى لعناصر أهل الشمال » بزعامة « امينو كانو » الا أنه وضع على كاهله عبئا ضخما في تحديه لقوة المبادئ الاسلامية التقليدية القائمة منذ أمد بعيد .

أما الاقليم الشرقى فقد كان دائما يتسم بطابع الديناميكية السياسية الا أنه كان فقيرا من الوجهة الاقتصادية فلقد خلقت الحكومة الاقليمية بعض التطورات التقليدية خاصة في التعليم وفي بعض المشروعات الاقتصادية المركزة ولكن دائما ما كان يحدث الانشقاق السياسى ويسود الفساد المالى ، بل وان أزيكوى نفسه اضطر الى الازعان لاستجواب وجه

اليه فى أمور تتعلق بمعاملاته مع البنك العقارى الافريقى فى عام ١٩٥٦ .
وفى العام التالى واجه ثورة عارمة ضد زعامته لفشله فى ادخال التعليم
الجامعى المجانى الذى كان قد وعد به . أما شعب « الايبو » فقد وجد
وظائف له فى الأقاليم الثلاثة بأجمعها الا ان أصابع الشك والاثهام التى
كانت موجهة نحو طبيعتهم الطموحة عاقتهم عن فتح أية ثغرات لها
خطورتها فى النظام الاجتماعى القائم .

ولكن معظم مظاهر التقدم قدر لها ان ترى فى الغرب ذلك لأن الغرب
كان منطقة الكاكاو وكان يتمتع بثروة كافية تجعله يفكر تفكيرا جديا فى
اقامة صرح دولة حديثة . وتمكن الغرب من قيادة الطريق فى مجالات
التعليم والتجارة والانتاج ولكن ذلك أدى الى خلق طبقة برجوازية أكثر
مما أدى الى خلق مجتمع تقدمى . وكان مجتمع اليوروبا يسيطر على
حزب الحركة ومن جهة أخرى أدت سيطرة الحكومة على الاقتصاد الى
اتساع مجال الفرص الوظيفية واثارة الحوافز العامة فى مجالات النشاط
الاقتصادى . ومنح الفرصة لبعض الناس فى تجميع ثروة لها شأنها ، إلا أن
المجتمع الذى انبثق عن ذلك كانت تسيطر عليه الطبقات الحرفية والزعماء
التجارىون ولم يكن فى إمكانه أن يوفر الزعامات للأقاليم الأخرى لأن
الظروف التى ازدهر بين احضانها لم تكن متوفرة فى الأقاليم الأخرى ولم
تكن هناك سوى دلائل قليلة على أن هذا المبدأ التجارى الناجح قد يؤدى
الى المزيد من التحول التقدمى لمجتمع من المحتمل أن يؤثر على حياة الرجل
العادى .

ولما وجد قوميو الشرق والغرب أنفسهم محصورين بين السبل
الاقليمية الضيقة دخلوا فى معركة هجومية مزدوجة لضمان الحكم الذاتى
الاقليمى . ولقد تحقق هذا الغرض سريعا فى عام ١٩٥٧ م حينما تمت
الموافقة فى احدى المؤتمرات الدستورية على أن يصبح الاقليمان ذوى
حكم ذاتى نتيجة لتلك المسائل المتعلقة بالاختصاصات الاقليمية .

وكان الشمال مازالت تملكه الرغبة فى المحافظة على الادارة البريطانية
لعدة سنوات ولكن فى الواقع كان أهل الشمال قد ادركوا حينذاك كنه
حياة المستقبل التى لا يمكن تحاشيها . ولدهشة الجميع اشترك سكان
الشمال فى حركة جماعية فى مارس عام ١٩٥٧ م فى المجلس الفيدرالى
يطالبون بتحقيق الاستقلال القومى فى عام ١٩٥٩ م ، وفى اغسطس من
نفس العام تم تعيين رئيس وزراء فيدرالى وسرعان ما ادخل فى مجلس
وزرائه عضوين من حزب العمل لكى يكون تآلفا قوميا حقيقيا . ولم يكن
رئيس الوزراء الجديد واحدا من بين زعماء الحزب الثلاثة الرئيسيين بل

كان يعمل « سردونا » لدى ضابط « سكوتو » الحاج أبو بكر تفاو باليو أحد مصلحي الشمال والذي كان يعمل وزيرا فعلا في المجلس التنفيذي والذي قبل حينذاك في هذا المنصب لأنه بات واضحا أن أحد رجال الشمال هو الذي يستطيع فقط أن يمسك زمام الأقاليم الثلاثة دفعة واحدة .

وكانت تلك هي نقطة التحول . ففي عام ١٩٥٧ أصبح واضحا لأول مرة أن الأقاليم النيجيرية ستظل مرتبطة مع بعضها في نفس الأمة وأن الدولة النيجيرية الحديثة ستصبح اتحادا فيدراليا . وتمكنت الحقائق الاقتصادية متأثرة مع الرغبة الحقيقية في إقامة وحدة نيجيرية ، من التغلب على العناصر الانقسامية ؛ فقد كان من الممكن للأقاليم الغربية بما يعود عليه من دخل الكاكاو وبما له من شريط ساحلي طويل أن ينجح في خلق دولة قائمة بذاتها . أما الشمال فبالرغم من اتساع رقعته إلا أنه لم يكن يتمتع بمنفذ لصادراته ، في حين أن الشرق كان فقيرا جدا ، إلا أن الغرب ذاته كان يعتمد اعتمادا عظيما على مدى جودة محصول الكاكاو وأسعاره . وفي نفس العام تلقى الغرب درسا لا ينسى في مدى تعرضه لهجمات مؤثرات خارجية عن نطاق سيطرته ؛ فلقد أدى سوء حالة الطقس إلى تقليل إجمالي محصول الكاكاو من ١٣٠ ألف طن إلى ٨٠ ألف طن ولكن في نفس ذلك العام ارتفعت محصولات الشرق من نخيل الزيت والشمال من القطن . وتشكل هذه المحصولات علاوة على الفول السوداني الذي يأتي من الشمال على الدوام وجوز النخيل الذي يأتي من الشرق تشكل صادرات نيجيريا الرئيسية ويتأثر أغلب هذه الصادرات من قطاع الزراعة الذي يعمل فيه حوالي ٨٠٪ من الشعب النيجيري ، ولقد أدرك كل إقليم أن احتياجات التنمية الاقتصادية والتأثير العالمي كانا يتطلبان أن يتآزروا سويا .

ولكن مطامح تلك الأقاليم المباشرة قد اعترأها الشلل في المؤتمر الدستوري المنعقد في عام ١٩٥٧ م قام تقبل بريطانيا طلبهم فيما يختص باستعدادهم للحصول على الاستقلال بحلول عام ١٩٥٩ م ولهذا تم تأجيل المؤتمر من أجل تقديم المزيد من التقارير فيما يتعلق بالخطوات العملية التي يجب اتخاذها ولم يعد هذا المؤتمر إلى الانعقاد حتى سبتمبر من عام ١٩٥٨ . ولقد انقضت تلك الفترة في أفضل ما يفيد ، ذلك لأن الرعاة النيجيريين أدركوا حينذاك أنه لا يمكن الحصول على الاستقلال إلا إذا وصلوا إلى اتفاق موحد فيما يتعلق بالمسائل الأساسية التي كانت مازالت تفصل بينهم ولهذا فلقد أظهر هذا المؤتمر عند استئنافه روحا من التقارب

والتعاون . وطالب الأقليم الشمالى بالحكم الذاتى ابتداء من مارس عام ١٩٥٩ م ، أما مسألة الأقليات فقد حلوها برفض الالتماسات المقدمة التى تطالب بخلق أقاليم جديدة على أن تترك الوسائل التى قد تؤدى الى خلق تلك الأقاليم فى المستقبل ، وتم الاتفاق على تكوين قوة بوليسية موحدة ولكن مع اعطاء الأقاليم شيئاً من السيطرة والأحقية فى تجنيد أبنائها . وتمت الموافقة أيضاً على تقسيم السلطات بين الحكومات الاقليمية والفيدرالية علاوة على وضع أسس نظام انتخابى موحد على أن يشترك فيه جميع أفراد الشعب ، وقد تمت الموافقة عليه أيضاً ولكن على شرط ألا تحصل نساء الشمال على حق الادلاء بأصواتهن فى الوقت الحاضر على الأقل . وقسم المجلس الفيدرالى الى ٣٢٠ دائرة انتخابية تقوم على أساس شعبى على أن يخصص ١٧٤ مقعداً للشمال ، ٦٢ للغرب ، ٧٣ للشرق ، ٨ للكاميرون الجنوبية ، ٣ للاجوس . وفى نهاية المطاف وافق السكرتير الاستعماري البريطانى على أنه لو طالب المجلس بالاستقلال بعد اجراء الانتخابات الفيدرالية الجديدة فإنه سنيمنحه ذلك الحق فى أول أكتوبر من عام ١٩٦٠ م .

وأجريت الانتخابات الفيدرالية فى ديسمبر من عام ١٩٥٩ وأسفرت عن حصول حزب مؤتمر شعب الشمال على ١٤٢ مقعداً ، وحزب الاتحاد التقدمى على ٨ مقاعد وحزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون على ٨٩ مقعداً وحزب العمل على ٧٣ مقعداً . وعمل كل من حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون وحزب العمل على كسب مقاعد خارج اقليميهما فحصل حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون على ٢١ مقعداً فى الغرب وحزب العمل على ٢٤ مقعداً فى الشمال ، ١٤ فى الشرق ولما كان كل من آزيكوى « وآولولو » قد اختارا ترك أمور حكومتيهما الاقليمية فى مقابل الحصول على مقاعد فى المجلس الفيدرالى بدا فى الأفق أن هناك أملاً فى تأكيد تضال الروح الاقليمية .

وكان من المنتظر فى بادىء الأمر أن يكون هذان الزعيما الجنوبيان تآلفاً تقديمياً ذلك لأن التوحيد بين ما حصل عليه من مقاعد يعطيها حق الأغلبية ، ولكن بالرغم من أن كلا من آزيكوى وآولولو كانا يزغبان فى هذا إلا أن رحى المعارك الدائرة بين أتباعهما كانت شديدة الضراوة ، فقد فضل وزراء حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون السابقون الاستمرار فى العمل مع أبى بكر الذى ينتسب الى الشمال وعلى هذا تكون تحالف بين حزب مؤتمر شعب الشمال وحزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون وحزب الاتحاد التقدمى لعناصر أهل الشمال

وأصبحت تتكون الحكومة من ٩ وزراء من حزب مؤتمر الشمال ، ٧ من حزب المجلس القومى لنيجيريا والكاميرون مع تزعم آوولو لحزب العمل باعتباره حزب المعارضة الرسمى .

أما آزيكوى نفسه فلقد رفض قبول احدى الوزارات مفضلا عليها أن يصبح رئيسا لمجلس الشيوخ (ولقد أصبح حاكما عاما بعد الاستقلال ثم رئيسا للجمهورية فى عام ١٩٦٣) .

وفى ذلك الوقت كانت هناك بعض مشاعر الاضطراب حول ما قد يحدث بالنسبة لكل من الكاميرون الشمالى والكاميرون الجنوبى ، فالكاميرون الجنوبى لم يشترك فى الانتخابات الفيدرالية ذلك لأنه قد فاز فى انتخاباته المحلية « الحزب الديمقراطى القومى الكاميرونى » وهو الحزب الذى كان يعارض الاتحاد مع نيجيريا وقررت هيئة الأمم المتحدة وجوب اجراء استفتاء عام فى كل من اقليمى الكاميرون ولقد أجرى هذا الاستفتاء العام فى فبراير سنة ١٩٦١ م ولقد كان من المتوقع أن الشمال الأكثر تخلفا قد ينضم الى جمهورية الكاميرون الحديثة التى تكونت من اراضى الانتداب الفرنسية فى حين أن الكاميرون الجنوبى الأكثر تقدما قد ينضم الى نيجيريا . ولكن الواقع عكس الآية إذ أن الشمال أدلى بصوته على الاستمرار فى صالح مشاركته مع أهالى نيجيريا أما الجنوب فاقد أصبح جزءا من الجمهورية .

وحينذاك أصبح المجلس الفيدرالى مستعدا لتقديم التماسه السابق بالحصول على الاستقلال ، وبعد اجراء المزيد من المناقشات الدستورية تحقق هذا الفرض فى وقته فى الأول من أكتوبر من عام ١٩٦٠ م الا أن هذا الاستقلال كان يشتمل على معاهدة دفاعية انجلونييجيرية ولقد لاقت نقدا لاذعا من جانب الشباب النيجيرى . ولقد وضعت أكبر دولة افريقية التى يفوق تعداد سكانها عن خمسين مليوناً نهاية للحكم الاستعمارى وأصبحت دولة ذات سيادة ولكن كان ما يزال أمامها أن تصبح أمة موحدة ذلك لأن شعور الولاء الاقليمى ظل أعمق من أى شعور آخر بالقومية النيجيرية . وكان عليها أن تحقق مهام اجتماعية واقتصادية هائلة ذلك لأن شعبها كان معظمه من المزارعين الفقراء فى حين أن نصف سكانها كان ما يزال يعيش فى المجتمعات الاقطاعية . أما مستقبل نيجيريا وتأثيرها على العالم الخارجى فهو يعتمد على ما اذا كانت ستتمكن من التغلب على مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية دون أن تتحطم الدولة الى طوائف شبه قبلية أو بيئية . ولهذا فإن الاستقلال لم يوفر شيئا أكثر من تلك الفرصة التى منحها لأهالى نيجيريا ليقرروا هذا الموضوع بأنفسهم .

وأنه لمن الأسهل أن نتتبع مجرى الأحداث في أفريقيا الفرنسية أكثر من تتبعها في المستعمرات البريطانية ذلك لأن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت دائما تتخذ شكلا واحدا . فبالرغم من تباین الاتجاهات التي ظهرت في المواقف المحلية في الوقت الذي كانت فيه المحميات وأراضي الانتداب والأقاليم الخاضعة للوصاية تعامل كل منها معاملة خاصة إلا أنه قد تحقق التقدم الدستوري بنفس السرعة وفي نفس الوقت في جميع أنحاء المستعمرات . ولهذا فإنه بدلا من اتباع المستعمرات الفرنسية للنمط الذي لا يتسم بالانتظام في التاريخ البريطاني الاستعماري مع ذهاب ممثلي المستعمرات المختلفة كل عام الى لندن من أجل اجراء المباحثات الخاصة بها وتقدم كل منها طبقا لشبكة معقدة من العوامل المختلفة ، اتبعت المستعمرات الفرنسية نفس الخطوات بنفس النظام وحصلت جميعها على نفس الحقوق ونفس الدساتير التي طبقت عليها جميعا .

وفي بعض الأحيان كان يعتبر النصف الأول من خمسينات القرن العشرين فترة من فترات الركود السياسي في أفريقيا الغربية الفرنسية إلا أن هذا القول فيه بعض المبالغة ففي عام ١٩٥١ م على سبيل المثال خففت شروط التأهيل للدخول في الانتخابات مما أدى الى ازدياد مجموع المرشحين من ٧٦٣ إلى ٣٦٢ في عام ١٩٤٦ م الى ٦١٠٠٢٥ . في ذلك العام . ولما أعطت الحاجة لتنظيم الانتخابات دافعا وقتيا للنظام الحزبي حينذاك تزايدت اليقظة السياسية بسرعة واضحة ثم عبثت من أجل العمل السياسي . وعلاوة على ذلك فإن رجال البرلمان الأفريقيين في كل من المجالين المحلي والباريسي كانوا يتلقون دروسا في فنون مناصبهم بل أن عددا قليلا منهم قد حصلوا على الخبرة بتعيينهم وكلاء وزاريين بالحكومة الفرنسية نفسها . وكانت النقابات العمالية أيضا تتعلم بمساعدة النقابات العمالية الفرنسية قيمة استخدام سلاح الاضرابات والضغط الصناعي ، ولقد كللت مجهوداتهم بالنجاح وكوفئوا على ذلك باصدار قانون العمل في عام ١٩٥٢ م الذي منح العمال الأفريقيين حدا أدنى للأجور وقليل من ساعات العمل ومنحهم علاوات للأعباء العائلية وإجازات يتقاضون عنها أجرا وفوق هذا وذاك أعطاهم المساواة الجماعية .

إلا أنه بالمقارنة بالتقدم الملحوظ في كل من غانا ونيجيريا كانت أوجه التقدم هذه تبدو ضئيلة فيما يتعلق بالمسؤولية السياسية وعلاوة على هذا بدت وكأنها ليست لها غاية تصبو اليها . ولما كان قد أعلن عن الاستقلال في عام ١٩٤٦ م لم يكن من الممكن لأية درجة من الزيادة في الحقوق السياسية أن تؤدي الى انتقال السلطات التنفيذية فبدت السياسة الفرنسية وكأنها تتحرك في طريق سياسي مسدود .

علاوة على اتساع مجال حقوق التصويت وحقوق تكوين النقابات العمالية فقد كان هناك عامل اقتصادي يبعث على اليقظة السياسية وقامت الحكومات الفرنسية بتخصيص رؤوس أموال لها وزنها في فترة ما بعد الحرب من أجل زيادة الإنتاج ورفع مستويات المعيشة وزيادة وسائل الراحة الاجتماعية خاصة في الناحية التعليمية وذلك محاولة منها في تأكيد فكرة أن منح حق المواطنة الفرنسية للأفريقيين سيصاحبه بلوغ هؤلاء الأفريقيين للمستويات المعيشية المناسبة . وفي أبريل من عام ١٩٤٦ م أنشئت منظمة أطلق عليها اسم « مؤسسة الاعتمادات الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » لفرنسا فيما وراء البحار وقد اشتهرت هذه المؤسسة باسم FIDES . وبعد ذلك بثلاث سنين وبعد توجيه الانتقادات التي تقول بأنه لا يبدو وكأن الأفريقيين يرون أية فوائد مباشرة من تلك المنظمة تم إنشاء منظمة أخرى عرفت باسم FERDES أي مؤسسة المعدات الريفية والتطور الصناعي والاجتماعي ، وكان الهدف من تلك المؤسسة تطوير الوسائل العملية للحياة الريفية مثل أجهزة المياه والمدارس الابتدائية والأسواق والخزانات والطرق . ولقد أنفق الفرنسيون مبالغ ضخمة على تلك المشروعات تفوق ما أنفقه البريطانيون على نفس المشروعات التنمية الاستثمارية الشبيهة وعلى صناديق الرفاهية الاجتماعية . وقد أنفق ما يربو على اثنين في المائة من الدخل القومي الفرنسي على مساعدات أقاليم ما وراء البحار وكانت أفريقيا الغربية تحصل على نصف ذلك المبلغ تقريبا .

ومع تشييد الجامعات والمدارس الحديثة ورفع مستوى الصناعة والزراعة والتجارة أصبح من الزم الأمور أن ينمو الوعي العام . ولقد شوهد أثر ذلك حينما بطأت حركة الاستثمارات والتنمية فجأة في عام ١٩٥٢/١٩٥٤ م حيث انتشرت الاضرابات في جميع أنحاء أفريقيا الغربية الفرنسية في عامي ١٩٥٤/١٩٥٥ م .

ولهذا فانه كان يكمن تحت هذه الحالة من الهدوء الظاهري بعض أوجه النشاط بل وربما بعض مظاهر الاستياء المتزايدة تجاه الحالة الراهنة . وكان على هو فويت بويجنى أن يقوم بعمل شاق ألا وهو تخليص حزبه المسمى بحزب « التجمعيات الديمقراطية الأفريقي » RDA من عناصره الشيوعية ثم يقوم بإعادة بناء حزبه من أجل تدعيم سياسة التوفيق التي ينتهجها . ولقد فقد في خلال هذه العملية قوة لها وزنها حتى في وطنه ساحل العاج . أما في فولتا العليا فقد حل حزب شعوب الموسيقى جمعاء وحزب الاتحاد القولتي بزعامة الدكتور

جوزيف كونومبو متآلفين مع حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار محل حزب « التجمعات الديمقراطية الأفريقي » باعتباره الحزب الرئيسى فى الدولة ، ولكن صفوة المتعلمين من الشباب وجدوا ان التقليديين شركاء يصعب مجاراتهم فى ذلك الحزب وتسببوا فى حله فى عام ١٩٥٥ م .
وحينما استبدل كونومبو هذا الحزب بحزبه الآخر المسمى بالحزب الاشتراكى لتعليم الجماهير الأفريقية أصبح فى امكان ذلك الحزب الجديد السيطرة على الجمعية الإقليمية دون الاعتماد على تأييد شعوب الموسيقى الصادة . أما فى السودان فان الاضطرابات التى كانت تقع فى حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى قد خذلت حزب الاتحاد السودانى المتآلف بزعامة مامادو كوناتى الذى استمر فى خروجه من الانتخابات على يد حزب فىلى سيسوكو المسمى بالحزب السودانى التقدمى المتآلف مع الحزب الاشتراكى الفرنسى . الا ان كوناتى استمر فى تنظيم الشعب المتمدين فى الوقت الذى كانت تتحطم فيه التقليدية تدريجيا ولهذا تمكن حزب الاتحاد السودانى من الحصول على المزيد من القوة . وبحلول عام ١٩٥٦ م حينما انشق الحزب السودانى التقدمى على نفسه كان حزب الاتحاد السودانى مستعدا للاستيلاء على الحكم بالرغم من وفاة كوناتى . وقد ظلت كل من موريتانيا والنيجر متخلفتين سياسيا الاولى تخضع للزعماء المغاربة التقليديين فى حين ان الثانية كان يتزعمها « حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار » المتآلف حتى عام ١٩٥٦ م حينما تم انتخاب الزعيم العمالى هامانى ديورى وفقد مرشحو حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار مقاعدتهم . وفى داهومى كانت الكاثوليكية القوية ينتابها الشك تجاه حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى وكانت الاتجاهات السياسية تميل الى تحاشى التطرف من أى طرف من الأطراف . وظل كل من سورون آبىشى وهوبرت ماجا الشخصيتين السياسيتين البارزتين .

وبينما كان هوفويت بويجنى مشغولا فى محاولته ضم شتات الأحزاب المتآلفة مع حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى سويا تحت هذه الضغوط المتناهية فى القوة كانت السنغال تعاني من مشاكلها الخاصة . وبعد الانشقاق الذى حدث بين عضوا الحزب الاشتراكى الفرنسى العجوز « لامين جوييه » وبين الشباب « سنفور » فى عام ١٩٤٨ م قام كل من سنفور الكاثولىكى « ومامادو ضيا » المدرس المسلم بتكوين حزب الكتلة الديمقراطية السنغالية مؤكدين على وجه الخصوص القيم الأفريقية مثل القيم الخاصة بالشعب العائلى وبأسس المجتمع القبلية . ولكن الاستحالة المباشرة كانت تتركز على المسائل

العملية مثل الأسعار والرخاء الاجتماعى والجمعيات التعاونية . وبهذا تمكنا من الحصول على تأييد متشعب الأطراف فى المناطق الريفية . واستطاع حزب سنغور من ايقاع الهزيمة بلامين جوييه فى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥١ م للاشتراك فى الجمعية الوطنية . وتمكن فى العام التالى من احاقه الهزيمة به فى الانتخابات التى أجريت للاشتراك فى الجمعية الاقليمية .

ولكن فى الواقع لم يظهر كل من سنغور وأصدقائه مكانتهما من الحياة السياسية فى غرب افريقيا حتى عام ١٩٥٣ م ففى ذلك العام قام حزبهم المتآلف المسمى « بحزب الدول المستقلة فيما وراء البحار » والذى يعتبر المنظمة الاقليمية المشتركة (التى يشترك فيها أكثر من اقليم) والمنافسة لحزب التجمعات الديمقراطية الافريقى - قام بعقد مؤتمر فى قولتا العليا . وفى ذلك المؤتمر عبرت الجماعة التى يتزعمها سنغور لأول مرة عن سياستها البديلة لخطط هوفويت بويجنى التى كانت ترمى الى تكوين اتحاد منفرد بين كل دولة افريقية فرنسية والجمهورية الفرنسية ؛ اذ وضع سنغور الحل البديل الذى يتناقض تناقضا تاما مع خطط هوفويت اذ أنه ارتأى تكوين جمهورية فيدرالية افريقية داخل الاتحاد الفرنسى . وبعد ذلك بفترة قصيرة اوضح هذا الاقتراح بتقديم اقتراح آخر يرى ضرورة تقسيم افريقيا الغربية الفرنسية الى اتحادين فيدراليين تكون قاعدة الاتحاد الأول داکار (التى تتبعه) فى حين تكون قاعدة الاتحاد الثانى آبدجان (التى تتبع هوفويت) على أن يكون كل منهما جزءا من الاتحاد .

وعلى هذا وضعت أسس النظريتين المتناقضتين الخاصتين بتقديم الرجل الأفريقى الفرنسى فى وقت مبكر ، فقد كان يرى هوفويت بوجوب وجود ثمانى دول ذات حكم ذاتى تقوم كل منها بعلاقات فردية مع باريس ، فى حين كان سنغور يعمل على تكوين وحدات أكبر تتخذ شكل اتحادات افريقية فيدرالية داخل الاتحاد الفرنسى ولكن كل منهما ارتأى ان استمرار العلاقات مع فرنسا كانت أساسية للتطور الأفريقى .

وبالرغم من ذلك الهدوء النسبى الذى اتسمت به الفترة الواقعة بين ١٩٥٠/١٩٥٥ كان الضغط الأفريقى يتزايد من أجل اجراء تعديلات تقدمية لدستور عام ١٩٤٦ م ، فلقد ظهرت آثار نتائج تأثير هيئة الأمم المتحدة فى توجولاند فى عام ١٩٥٥ م حينما أعطت فرنسا لهذا الاقليم الذى كان يخضع لوصايتها حقه فى الحكم الذاتى الداخلى . واعتقد الفرنسيون أنهم بسيطرته على النظام الانتخابى علاوة على وجود

نيكولاس جرونتسكى فى الحكم سيتمكنون من حث شعب توجو على الدخول فى الاتحاد الفرنسى . كما أنه تم وضع دستور جديد أيضا لاقليم الوصاية الآخر المسمى بالكاميرون وبالرغم من المخاوف التى أثارته حوادث الاضطرابات العنيفة التى وقعت فى « دوالا » اشتمل هذا الدستور على مادة خاصة باجراء انتخابات عامة .

ومع هذه الأمثلة على التقدم الدستورى فى اقاليم الوصاية الأفريقية الفرنسية أصبح من غير المستطاع مقاومة ضغط المستعمرات الأفريقية الغربية الأخرى من أجل المطالبة باقامة دستور جديد . وكانت الصعوبة الأساسية تكمن فى عدم ايجاد حكومة فرنسية قوية تمتاز بالقدرة على التحمل الكافى لتوجيهها اهتماما جديدا ومدعما نحو اجراء صفقة استعمارية جديدة ، ولم تتحقق هذه الشروط الا بعد أن كون جى موليه حكومته الاشتراكية فى عام ١٩٥٥ م وأدى وجود كل من هوفويت بويجنى وجاستون دى فير عمدة مرسيليا الاشتراكى فى مجلس وزراء موليه ، أدى الى توفير الدافع والمعرفة المحلية اللازمين لوضع مشروع قانون جديد للأقاليم الاستعمارية ، وأصبح يعرف هذا القانون باسم « القانون العام » أو « الهيكل العام » ، ذلك لأن اللائحة الصادرة فى يونيو من عام ١٩٥٦ كانت فى الواقع لائحة مانحة للسلطات اذ أنها أعطت للتفسيرات التى تتخذ شكلا دستوريا جديدا الحق فى وضع أسسها بالطرق القانونية .

وكانت هذه اللائحة تعتبر خطأ فاصلا فى تاريخ فرنسا الاستعماري اذ أنها نبذت المبدأين الأساسيين اللذين كانت تشتق منهما السياسة الاستعمارية الفرنسية الا وهما : « مبدأ الاستيعاب » و « مبدأ المركزية » فاقدم تم نبذ الفكرة التى ترى بوجوب تحول الرعايا المستعمرين الى مواطنين فرنسيين كما نبذت أيضا فكرة الاعتقاد بوجوب انبثاق الحكومة الاستعمارية الفرنسية من باريس أصلا . وقد أصبحت فرنسا تدرك الآن - بدلا من مفاهيمها السابقة - أن مصير الأفريقيين الفرنسيين يكمن فى تكوينهم دولا مستقلة تحكم نفسها بنفسها محليا الا أنه كان هناك بصيص من الأمل فى بقاء تلك الدول فى اتحاد مع الجمهورية الفرنسية وعلى هذا تستمر فى وجودها كجزء من العالم الفرنسى ، الا أن فكرة خلق فرنسا العظمى سرعان ما اندحرت فى نهاية المطاف .

وتحت طائلة هذه اللائحة الجديدة فقد تفككت أجزاء كل من الاتحادين العظميين المسميين بأفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا

الاستوائية الفرنسية وانتقلت معظم سلطاتهما الى الأقاليم المنفصلة التي حصلت كل منهما على حكومة شبه مسئولة . وأصبح من المفروض تكبير نطاق الجمعيات الاقليمية وانتخاب هذه الجمعيات عن طريق اجراء انتخابات عامة تشترك فيها النساء حتى في المناطق الاسلامية . وكان على تلك الجمعيات بعد ذلك ان تختار قوائم المرشحين للمراكز الوزارية وأن تدلى بأصواتها تجاههم . والناجحون من هؤلاء المرشحين يكونون مجلس الوزراء على ان يصبح الشخص الحاصل على غالبية مجموع الأصوات نائبا لرئيس الجمهورية ، ومن ثم رئيسا للوزراء لما يتمتع به من تعييد . وأصبح من المقرر ان يصير رئيس كل اقليم الذي كان ما يزال يتم تعيينه بواسطة فرنسا - رئيسا للجمهورية ولكن كان عليه ان يستشير نائب رئيس الوزراء ويأخذ بنصيحة مجلس الوزراء في الشئون التي تقع داخل نطاق مسؤوليته . وظلت المجالس العليا التي كانت في كل من الاتحادين السابقين على ما هي عليه الا أنها سلبت معظم سلطاتها وأعيد تسمية كل اتحاد سابق باسم « مجموعة الأقاليم » وأصبح الحاكم العام السابق يتخذ اسم « الرئيس » مع احتفاظ فرنسا ببعض السلطات على قوات البوليس والشئون الخارجية والدفاع . وكان عليه ان يستشير المجلس الأعلى ولكن بما ان ذلك المجلس كان يتم انتخابه بواسطة كل اقليم على حدة فان شئونه لم تكن تزيد عن أنها مجرد عملية تنسيق للشئون العامة .

وكان أيضا من المقرر تنظيم الانتخابات الخاصة بمجالس المدن مع الغاء نظام الفئات الانتخابية التي كانت متبعة عند اجراء الانتخابات للاشتراك في البرلمان الفرنسي في حين أدخل نظام الانتخابات العامة مع تطبيق نظام الانتخابات المباشرة .

وكان القانون العام الذي أصدرته فرنسا يمثل ثورة في العلاقات الفرنسية الأفريقية . ومن الجدير أن ندرس الأسباب التي دعت فرنسا الى قلب جميع سياساتها السابقة رأسا على عقب في تلك اللحظة بصفة خاصة . فلقد ازداد الضغط الأفريقي من أجل المطالبة بالاصلاحات بل وأصبح مطلبها اجماعيا . أما الحكومة الفرنسية فقد كانت من المؤكد تظهر مواطن ضعفها بل وانكماشها من مواجهة مستقبل تنتشر فيه الثورات الاستعمارية . ولقد أظهرت لها الهزيمة التي لاقتها في الهند الصينية أي نوع من الكوارث ينتظر سياسة تتسم بالصلابة والعناد تجاه مطالب الدول المستعمرة . ومن جهة أخرى كانت كل من تونس ومراكش قد حصلت على استقلالها حديثا نتيجة للمقاومة القومية في الوقت الذي

كانت فيه الحرب الجزائرية تهدد بأقحام القوات الفرنسية في حرب استعمارية أخرى . وشعرت حكومة جى مولييه في مواجهة تلك الضغوط بأنها مجبرة على ممارسة المبادئ الاشتراكية التي تتعلق بحق تقرير المصير وذلك من أجل المصلحة القومية الفرنسية . وقدر « لجاستون دى فير » أن يضع هذه المبادئ موضع التنفيذ لمساعدة هوفويت بويجنى .

الا أن القانون العام قد لاقى ترحيبا عظيما من جانب جميع الزعماء الأفريقيين والفرنسيين إذ أنه كان يمثل مفهوم هوفويت بويجنى عن التقدم أكثر مما كان يمثل ذلك المفهوم الذي كان ينادى به سنغفور ومؤيدوه . ولكن كان هناك قدر كبير من الشك حول تفاصيل ذلك المشروع إذ أن الكثيرين كانوا يعتقدون بأنها قد وضعت على أساس سياسة « فرق تسد » ، مع وجود شك مريب في إيجاد مؤامرة ترمى إلى الاحتفاظ بقبضة مصالح الرأسمالية الفرنسية على المستعمرات .

وقد كان سنغفور هو الذي شن حملة من النقد اللاذع على هذا القانون ذلك لأنه بدا بالنسبة له أن الخطة التي وضعت ستؤدي إلى بلقنة الأقاليم الأفريقية كما أنه ارتأى أن تفكك الاتحادات الفيدرالية يعتبر بمثابة خطوة تفهقرية إلى الخلف تؤدي إلى إضعاف قيام قوة جماعية أفريقية في المستقبل . ولقد حدد انتقاداته في جملتين تتعلقان بالمستقبل في مجلة لوموند الفرنسية . . فقد قال « أنه في داخل إطار جمهورية فيدرالية فرنسية يمكن لأفريقيا الغربية الفرنسية التي يبلغ تعداد سكانها عشرين مليونا من النسمات أن تكون في مواجهة العاصمة الفرنسية مجموعة متوازية معها وأن تعمل على تأكيد شخصيتها ، أما ساحل العاج أو السنغال الذي يبلغ تعداد كل منهما مليونين من النسمات فلا يستطيعان أن يعملوا شيئا بمفردهما » . إلا أنه بالرغم من مخاوف سنغفور القائمة التي تتسم بواقعيته فقد خلاص في نهاية المطاف إلى أنه من الممكن أن يكون القانون العام أداة تحررية لو أرادها الأفريقيون أن تكون هكذا .

وكان قد تم إصدار القانون العام عن طريق البرلمان الفرنسي بحصوله على غالبية ساحقة في عام ١٩٥٦ م وقد صدرت اللوائح التي تضعه موضع التنفيذ في عام ١٩٥٧ م . وقدر للآثار المترتبة عليه أن تثير المزيد من النشاط السياسي في أقاليم أفريقيا الغربية في الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات من أجل إجراء الانتخابات الجديدة . وفي ذلك الوقت أصبح كل فتى يهتم اهتماما مباشرا بتلك الانتخابات في الوقت الذي أدت فيه معرفة المرشحين بأن من سيتم انتخابه منهم سيكون له السلطة في

تكوين حكومات تشرع القوانين الخاصة بالمسائل المتعلقة بالتصرفات اليومية التي يقوم بها المجتمع بأسره مما أدى بالضرورة الى ازدياد اهتمام الشعب بأسره بالدستور الجديد الذي أصبح بوجه عام بمثابة الحصن الحصين الذي تلاوذ به الأحزاب الجماهيرية تاركا المنظمات الفرعية والقبلية ليعتمل الضعف فيها تدريجيا .

الا أن المعركة السياسية التي دارت حول ماهية أفضل العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها ، وبين تلك الدول وبين فرنسا لم تكن قد انتهت بعد . وكانت قد تركت هذه المعركة بين المنظمين السياسيين الاقليميين ألا وهما : حزب التجمع الديمقراطي الافريقي الذي تقوم أركانه على اكتاف ساحل العاج وحزب الدول المستقلة فيما وراء البحار الذي قدر لحزب المؤتمر الافريقي أن يحل محله أولا ثم لحزب اعادة التجمع الافريقي ثانيا . وكانت السنغال تقود كل هذه الاحزاب جميعا . وقد حمى وطيس المجادلات بوجه خاص حول ما يجب ان تكون عليه العلاقة مع فرنسا في المستقبل ذلك لأنه كان من المعترف به بوجه عام أن « القانون العام » ليس الا مجرد خطوة واحدة نحو وضع حل مستقر أكثر شمولاً في المستقبل .

وفي سبتمبر سنة ١٩٥٧ م اجتمع حزب التجمع الديمقراطي الافريقي في « باماكو » وكان يسيطر عليه عوامل الصراع فيما بين جبهتين مختلفتين احدهما يرأسها « هوفويت بويجني » وحلفاؤه من ساحل العاج ومؤيده « ليون مبا » عن جابون وثانيتهما وتمثل غالبية المبعوثين بزعمامة سيكوتوري عن غينيا وموديبو كيتا عن السودان (مالي) وكانت المناقشة تدور حول ما اذا كان من الأفضل أن تجرى علاقات المستقبل مع فرنسا عن طريق الاتحادين اللذين تشترك فيهما الدول الافريقية أم عن طريق كل دولة على حدة . وباستثناء بعض شباب المبعوثين الذين اتخذوا وجهة تقاوم الاستعمار بالعنف وتركوا المؤتمر من أجل تكوين حركة استقلالية ، فقد قبالت جميع الوفود التي اجتمعت في باماكو فكرة الحاجة الى اقامة نوع من الوحدة الأفروفرنسية ، وعلى هذا انكشف - للمرة الثانية - التناقض الواضح بين كل من النظرة التي يراها الافريقيون - البريطانيون والافريقيون - الفرنسيون في ذلك الوقت . فبالرغم من أن السير نحو الاستقلال في الأقاليم البريطانية كان يرى دائما داخل اطار من العبارات التي ترى وجوب الدخول ضمن مجموعة دول الكومنولث الا ان هذه العضوية المتضمنة في هذا الاستقلال كدت تتضمن هي الأخرى دخول الدولة في هذه المجموعة باعتبارها دولة ذات سيادة كاملة على قدم المساواة

مع الدول الأخرى . أما في المستعمرات الفرنسية فقد كان الهدف يرمى إلى خلق اتحاد يقبل احتفاظ الفرنسيين بالسلطات الرئيسية لفترة طويلة على ألا تطالب الدول الأفريقية المشتركة فيه بأى حق من حقوق السيادة . وحتى الزعماء التقدميون أمثال سيكوتورى وموديبوكيتا قبلوا هذا الادعاء الذى يعتبر بحق تناقضا صريحا لاتجاهات كل من كوامى تكتروما وأزيكوى بل وحتى لاتجاهات القوميين الأكثر اعتدالا فى كل من ساحل الذهب ونيجيريا .

وقد تباينت الدوافع التى كانت تكمن فى نفوس هؤلاء الذين قبلوا استمرار الزعامة الفرنسية . فمن المؤكد أن كلا من هوفويت بويجنى الذى كان عضوا داخل نطاق حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى وسنغور الذى كان خارجا عن نطاقه قد شعرا بحنين تجاه الحياة والثقافة الفرنسية ، وكان كل منهما يعتقد - بطريقته الخاصة - فى أن كلا من الفرنسيين والأفريقيين يتمتعون بأشياء يمكنهم المساهمة بها كل تجاه الآخر من شأنها أن ينتج عنها ثقافة قرانكو - أفريقية أصيلة ، ومن الانفصال عن فرنسا قد يقضى على إمكانية تطور مثل هذه الفرصة ، ومن جهة أخرى فقد كان سيكوتورى يفكر داخل إطار من المعايير الاستراتيجية دون تمتعه بأية تجربة عميقة عن فرنسا . وكان يعرف أن جميع المستعمرات الفرنسية كانت فى حاجة إلى استمرار المساعدة الاقتصادية الفرنسية لها لسنوات عديدة وكان على استعداد أن يدفع ثمن هذه المساعدة سياسيا . وعلى هذا كان يأمل فى أن يستغل الخدمات الفرنسية لكى يؤكد فكرة أنه حينما تحصل الدول الأفريقية على استقلالها ستكون لديها أسس اقتصادية حديثة وصلبة . وكان موديبوكيتا يشترك معه فى وجهة نظره هذه وأو جزئيا على الأقل ، ولكن مع وجود قدر كبير من الشك عما إذا كان الفرنسيون سيوافقونه على قيام اتحاد حقيقى أصيل .

وإثناء المناقشة التى دارت بين أعضاء حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى باماكو دفع كل من « هوفويت بويجنى » « وليون مبا » بوجوب حصول كل إقليم مستعمر على حكم ذاتى منفصل ومشاركته فى علاقة اتحادية فيدرالية مع فرنسا . ونادا بوجوب منح المنظمات الفيدرالية سلطات معينة فى بعض المسائل مثل الشؤون الخارجية والدفاعية والاقتصادية . ومن المحتمل أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن هذين الزعيمين كانا يمثلان أغنى دولتين فى أفريقيا الفرنسية ألا وهما ساحل العاج وجابون . وقد كان يسود هاتين الدولتين شعور الاستياء عندما كانا يتوقعان تقديم معونتيهما إلى المستعمرات الأفريقية الأقل منهما ثراء وهى

تلك المستعمرات التي كانا يرتبطان بها في كل من اتحاد افريقيا الغربية
الفرنسية و افريقيا الاستوائية الفرنسية .

واتخذ كل من سيكوتورى وموديوكيتا موقفا يكاد يكون مشابها
لوقف سنغور - اذ انهما ادعيا بأن الاتحادين ما زالا قائمين وبأنهما يجب
اخضاعهما تحت سيطرة ديمقراطية ، واعتقدا بأن الاتجاه الصحيح هو
الحصول على السلطة للأفريقيين على الشؤون الداخلية لكل اتحاد تاركين
الشؤون الأخرى - ولو في الظروف الراهنة على الأقل - في ايدى
الفرنسيين . ولقد ارتأيا أن ذلك كان بمثابة خطوة جديدة نحو تحقيق
الاستقلال التام لكل اتحاد على حدة . أما أوجه اختلافهما مع سنغور
فقد كانت تكمن في أنهما لم يقبلا أى اتحاد مع الفرنسيين باعتباره هدفا
دائما في حين أن سنغور كان يعتقد بأن قيام مجتمع أفرو - فرنسى كان
يكمن فيه قيمة جوهرية .

وكان كل من سيكوتورى وكيثا يجذبان غالبية وفود حزب التجمع
الديمقراطى الأفريقى الى عجلتهما ، الا أنهما لم تكن تراودهما الرغبة فى
فقدان خدمات هوفويت بويجنى . وبالرغم من أنه لم يحضر المناقشات
التي دارت فى اليومين الآخرين - عن قصد - وبالرغم من انه لم يدل
بصوته الا أن المشاعر النهائية التي كان يكنها الأعضاء كانت تتحاشى أى
مظهر من مظاهر احاقاة الهزيمة بهم بالاضافة الى انه احتفظ بمنصبه
كرئيس للمؤتمر .

وبعد ذلك بأشهر قلائل اتحدت جميع الاحزاب الخارجية على حزب
التجمع الديمقراطى الأفريقى تقريبا فى عام ١٩٥٨ م داخل اتحاد آخر
اشتركت فيه جميع الأقاليم وأطلقوا عليه حزب اعادة التجمع الديمقراطى
الأفريقى . وللمرة الثانية يأتى عنصر المبادرة من جانب سنغور الذى
كان قد اتحد للمرة الثانية فى السنغال مع لامين جوييه فى الاتحاد التقدمى
السنغالى . وساند حزب اعادة التجمع الأفريقى دفاع سنغور عن قيام
اتحاد فيدرالى صلب فى غرب افريقيا له مجلسه التنفيذى الذى فى امكانه
أن يتفاوض حول اقامة علاقات جديدة مع فرنسا باعتباره وحدة واحدة .

وفى مايو من عام ١٩٥٨ م انهارت الجمهورية الرابعة فى فرنسا واعتلى
شارل ديغول كرسى الحكم وعلى الفور كون بعثة لوضع مشروع دستور
فرنسى جديد ، وعلى هذا فقد أصبح الأفريقيون حينذاك مجبرين على
اتخاذ قرارات سريعة حول نوع الخطط التي يجب عليهم أن يقدموها
لتحديد دورهم الذى سيقومون به فى الجمهورية الخامسة الوليدة .

ولما أدرك كل من حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي وحزب إعادة التجمع الديمقراطي الإفريقي أهمية تقديم جبهة متحدة لمجابهة هذه المسألة الفاصلة اشتركوا في مناقشات مشتركة في يوليو من عام ١٩٥٨ م . وقد برهن الاستفتاء العام الذي انبثق عن هذه المناقشات على قوة هوفويت بويجنى بالرغم من أنه يتخذ موقف الأقلية في غرب إفريقيا . ودعا الاجتماع المشترك الى قيام جمهورية فيدرالية تشترك فيها دول ذات حكم ذاتي ، تاركا مسألة التجمعات بين الدول لتقررهما كل دولة على حدة ، وبالرغم من أن حزب إعادة التجمع الديمقراطي الإفريقي قبل هذه الخطة باعتبارها ممثلة لأعلى عامل مشترك للاتفاق الا أنه لم يكن راضيا على أن يظل مكلفا فقط بأجراء مشروع ينيل مطلبهم الأساسي باقامة اتحاد فيدرالى له مجلسه التنفيذى الخاص به ، وبعد ذلك مباشرة عقد مؤتمرا خاصا به في مدينة « كوتونو » في داهومى حيث وضع سياسته المميزة . اذ أنه طالب بالاستقلال الفورى وبقيام جمعية تأسيسية من الإفريقيين . يعهد اليها باقامة اتحاد كونفيدرالى مع فرنسا (طالب فيه بوجود اتحاد فيدرالى إفريقي يتمتع بسيادة تقوم على أسس المساواة مع فرنسا) ويعهد اليها أيضا باقامة ولايات متحدة إفريقية تربط جميع الدول المستعمرة سابقا داخل اطار اتحاد فيدرالى كبير . وكان من الواضح أن هذا البرنامج يقوم على أساس أكثر خيالا من ذلك الذى ارتآه هوفويت بويجنى اذ أن اقتراحه الأخير قريب الشبه الى حد كبير بنظرة كوامى . نكروما فلقد كان يعتبر الحل البديل الذى وضعته الكونفيدرالية بدلا من الفيدرالية والذى سرعان ما تم تطبيقه . ولقد اتخذ هوفويت بويجنى الطريق الذى ارتآه جريا على العادة .

وحينما أصبح دييجول يمسك زمام السلطات عين هوفويت واحدا ضمن وزراء دولته الأربعة وعلى هذا أصبح في مركز يمكنه من التأثير على المقترحات الاستعمارية فى الدستور الجديد . وراقت أفكاره لدييجول الذى رأى بأنه لى يحافظ على روابط قوية مع إفريقيا كان عليه أن يعضد مطمحه فى استعادة السلطة الفرنسية فان ذلك يزيد عدد السكان الذين يقعون تحت حكمه ويمده بالمعادن بل وربما بالبترول من الصحراء فى الوقت الذى يوسع فيه من حدود الحضارة الفرنسية .

وكانت تلك هى الأفكار التى كانت تكمن وراء الخطط التى وضعت لقيام المجتمع الفرنسى ،والتي قدمت من أجل الموافقة عليها فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ م . ولم تعد الأقاليم الإفريقية تتمتع بمجرد التمثيل فى البرلمان الفرنسى بل وأيضا لها الحق فى الاشتراك فى انتخابات الرئاسة .

وأصبح من المقدر لهذه المجموعة الفرنسية أن يكون لها مجلسها التنفيذي الخاص بها ويرأسه رئيس الجمهورية ويتكون هذا المجلس من رؤساء حكومات الاقاليم الأعضاء علاوة على الوزراء المهتمين بالمسائل الداخلة ضمن نطاق المجموعة الفرنسية . أما مجلس شيوخها فيمثل برلمانات كل عضو بنسبة عدد سكانه ويناقش المسائل المشتركة قبل مناقشتها في البرلمانات الفرنسية والأفريقية . وعلى هذا تكون هذه المنظمة قد حصلت فقط على سلطات استشارية ولكل عضو اقليمي الحق في تغيير حالته الاجتماعية عندما تطلب هيئته التشريعية ذلك مؤكدة ذلك باستفتاء عام .

وكان مفهوم المجموعة الفرنسية يمثل اتفاقا تجاهل الحقائق السياسية اذ أنه نبذ مبدأ قيام مركز تشريعي لكل من فرنسا ومستعمراتها في باريس ذلك لأن البرلمان الفرنسي أصبح من الواجب عليه أن يقصر نفسه فقط على التشريع لفرنسا ذاتها . كما أنه نبذ بنفس القوة قيام حالة فيدرالية كاملة تحصل فيها منظمات المجموعة على حق السلطات التشريعية . الا أنه مع هذا كان قاصرا عن اعطاء السيادة للأقاليم الاستعمارية في اتحاد ايراذي مثل الكومنولث . وبدا أن مثل هذا البناء الشاذ من غير المحتمل أن يواجه تحديات عهد القومية .

الا أنه مع هذا فانه باستثناء جيكو باكارى في النيجر وأحد وزراء السودان (يقصد مالي) . وسيكوتورى في غينيا - قد دعا جميع زعماء كل من حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي وحزب إعادة التجمع الأفريقي الى الموافقة على الدستور حينما عرض للاستفتاء العام في الأقاليم الأفريقية خلال شهر سبتمبر في عام ١٩٥٨ م . واتبعت جمهرة الهيئة الانتخابية زعماءها وذلك باستثناء النيجر . ففي النيجر - بعد أن حاول باكارى أن يقضى على نفوذ الزعماء الذي كان قد حصل على السلطة في العام السابق بفضل تأييدهم وجد أن نصيحته قد قوبلت بالرفض . فالزعماء لم يكونوا مستعدين للتفكير في الاستقلال واعطاء حق السيطرة لرجل كان من الواضح أنه يرمى الى تحطيم السلطة التقليدية . وعندما أجرى التصويت على نطاق ضيق اتبع سبعة وعشرون في المائة خطوات باكارى في نبذهم للمجموعة في حين أن الغالبية العظمى دانت بالطاعة لزعمائها . وحل « هاماني ديورى » زعيم حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي « محل باكارى » زعيم حزب إعادة التجمع الأفريقي . أما في السودان (مالي) فقد اعتقد موديبوكيتا بأنه من الأفضل له في الوقت الراهن أن يتبع منهج كل من هوفويت بويجنى وسنغور ، وذلك اعتمادا

على حقيقة واحدة ، ذلك انه أدرك أن اقتصاديات دولته تعتمد على خروجها الى البحر عبر السنغال . أما غينيا فقد تم تركها باعتبارها الدولة المنشقة الوحيدة .

وكان التحدى الذى أعلنه سيكوتورى يهدف الى أن يكون منهجا فى المستقبل اذ انه كان يأمل فى أن تلحق به الأقاليم الأخرى فى حصولها على الاستقلال قبل تكوينها نوعا معينا من الاتحاد الفيدرالى . وبالرغم من أن أحدا لم يفعل هذا الا أن كلا من سنغور فى السنغال وآيشى فى داهومى أعلنوا على الفور بعد اجراء الاستفتاء بأنهما يعتبران هذا القرار بمثابة خطوة نحو الاستقلال التام .

وامسك سيكوتورى بأعنة الزعامة فى غينيا بعد وفاة ياسين دياللو فى سنة ١٩٥٤ . وأدى الرخاء الفجائى الذى حدث فى صناعتى تعدين البوكسيت والحديد الى خلق طبقة جديدة عاملة فى غينيا تمكن سيكوتورى من جذبها اليه بفضل ما يتمتع به من كفاءة باعتباره أحد منظمى النقابات العمالية ، ووجد بين أوجه نشاطه النقابية وبين زعامته فى حزب غينيا الديمقراطى الذى يعتبر حزبا تابعا لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . الا أنه كان حزبا يقوم على أساس رأى شعبى أكثر وضوحا مما تقوم عليه الأعضاء الأخرى المشتركة فى هذا الحزب . وبعد اصدار القانون العام أصبح نائبا لرئيس مجلس غينيا وسرعان ما ابتداء فى تحطيم المعارضة التى تقف فى مواجهة حزب غينيا الديمقراطى . وعلى وجه الخصوص فقد وضع بدلا من سلطة الزعماء المحليين موظفين مدنيين يتلقون المشورة من المجالس المنتخبة وكان هدفه هو التوحيد بين شخصية الحزب والحكومة واضعا كليهما على أساس تأييد شعبى يجرى على نطاق واسع . وأظهر فى مجال النقابات العمالية نظريته الأفريقية الشاملة وذلك بتكوينه الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء باعتبارها اتحاد نقابات أفريقيا الفرنسية مستقلا عن التبعية الخارجية .

وبمجرد أن اتبع شعب غينيا نصيحة سيكوتورى وذلك بادلائهم بأصواتهم بنسبة ٧٩٪ ضد دستور ديغول وجدوا أنفسهم منبوذين ومبعدين عن الفرنسيين . وقد أدى التوقف الفجائى للمساعدة الاقتصادية والانسحاب الجماعى للاداريين الفرنسيين الذين قام بعضهم بتمزيق الملفات التى كانوا يمسكونها وكذلك بتحطيم معداتهم . بل وأيضا بانتزاع المصابيح الكهربائية ، أدى كل ذلك الى ترك الدولة فى حالة شديدة الخطورة . الا أن العرض الفورى الذى تقدمت به غانا من أجل تقديم معوناتها بل والاتحاد معها كان لهما أثر نفسى يفوق أثرهما العملى ،

ووجد سيكوتورى نفسه في حالة تسمح له بايجاد المعونة الاقتصادية
أيضا أمكنه ذلك الا أنه دائما ما كان يواجه المصاعب من جانب اصدقاء
فرنسا في الغرب . وبالرغم من أن هذا فتح له باب الدعوة العلانية
للكتلة الشيوعية الا أن مساعداً تلك الكتلة كانت تقدمها قولا أكثر
مما كانت تقوم بها عملا وفعلا . وبالرغم من كل هذا فقد مهدت غينيا
الطريق أمام الحصول على الاستقلال واستمرت مناجمها من البوكسيت
في جذب رأس المال العالمى خاصة من أمريكا . وبالرغم من وجود فراغ
إدارى حتمى تلا الإنسحاب الفرنسى الا أنه كان ما يزال باقيا في حيز
الوجود قاعدة لنمو هيكل اقتصادى حديث .

ولم يؤد فشل خطط سنغور من أجل استعادة اتحاد غرب أفريقيا
الى ثنيه عن عزمه في شعوره بضرورة مثل هذا النظام ، إذ أنه بعد
اجراء الاستفتاء بثلاثة أشهر أى بانتهاء عام ١٩٥٨ م دعا الى انعقاد
مؤتمر في باماكو لمناقشة المستقبل وكان هدفه اقامة اتحاد فيدرالى
جديد ولقد وافق المبعوثون الذين أتوا الى المؤتمر من كل من السنغال
والسودان (مالى) و فولتا العليا و داهومى على الاشتراك معه في
مغامرته ولكن مع هذا لم يمض وقت طويل قبل أن تمارس كل من
فرنسا وهوفويت بويجنى ضغطيهما للتأثير على كل من فولتا العليا
وداهومى لسحب وعودهما . وكان موريس ياميجو أحد أعضاء حزب
التجمع الديمقراطى الأفريقى فى فولتا العليا قد نجح لتوه فى الحصول
على الرئاسة بعد وفاة كولياى مباشرة . وبسرعان ما تأكد له ان دولته
تعتمد على مخرجها الى البحر عبر ساحل العاج عن طريق خط
آبيدجان - « أوجادوجو » الحديدى . ومن ثم خضع لضغط هوفويت
وفقد مؤيديه من حزب إعادة التجمع الأفريقى وكون حزبا جديدا اسماه
« الاتحاد الديمقراطى الفولتى » U.O.V. وأمكنه بسهولة احراز النصر
فى الانتخابات العامة .

وفى داهومى لم يكن سورون آيشى متحمسا على وجه الاطلاق لذلك
الاتحاد خاصة وأن كلا من النيجر وفولتا العليا لم تكونا عضوين فيه .
ولقد حصلت داهومى على نصيب هام من دخلها لقاء مرور تجارة
هاتين الدولتين عبر موانئها . ومن جهة أخرى كان آيشى عضو حزب
إعادة التجمع الأفريقى يلقي معارضة قوية من جانب القسم التابع لحزب
التجمع الديمقراطى الأفريقى . ونتج عن موضوع الاتحاد الفيدرالى
حدوث اضطرابات فى داهومى أدت الى اجراء انتخابات جديدة ولقد
حدث المزيد من الاضطرابات نتيجة للاتهامات الموجهة بالتدخل فى

الاجراءات الانتخابية مما اضطر هوفويت الى التدخل مرة أخرى .
وفي نهاية المطاف وافق كل من آبيشي وحزب التجمع الديمقراطي الأفريقي
على أن يصبح « هوبرت ماجا » زعيم حزب ثالث من الشمال رئيسا للوزراء
وعلى هذا ظلت داهومي خارج نطاق الاتحاد الجديد .

وأدى هذا الى ترك كل من السنغال والسودان (مالى) فقط في الاتحاد .
ولكن حقيقة أن السنغال كان يحكمها حزب إعادة التجمع الأفريقي في
حين ان السودان (مالى) كان يحكمها قسم تابع لحزب التجمع الديمقراطي
الأفريقي كان يشير الى مدى نفاذ مسألة الاتحاد الفيدرالى عبر المنظمين
الأقليميتين ، فقد كانت مسألة الاتحاد مرتبطة الى حد كبير حينذاك
بمنافسة كل من داكار وآبيدجان وسنغور وهوفويت .

ولهذا فانه في أبريل سنة ١٩٥٩ بزغ الى حيز الوجود اتحاد مالى
ويتكون من كل من السنغال والسودان (مالى) وأصبح سنغور رئيسا
للجمهورية وكيئا رئيسا لمجلس الوزراء وأصبح لهذا الاتحاد جمعية وطنية
مشتركة . وكان كل من زعيمها يؤمن تماما بأن أول هدف يجب أن يكون
هو الحصول على الاستقلال للدولة الفيدرالية الجديدة داخل المجموعة
الفرنسية . وكان ديجول في ذلك الوقت قد أقحم في المسألة الجزائرية .
وأظهر بعض اعتراضاته ، ومما يدعو للدهشة ان هوفويت وافق أيضا على
هذا . وفي أول عام ١٩٦٠ م أدخل تعديل على دستور المجموعة لكي
يسمح بعضوية الدول ذات السيادة وفي يونيو من نفس العام تم الاعتراف
بمالى دولة مستقلة بالرغم من انها مازالت عضوا في المجموعة .

وفي الواقع لم يظل الاتحاد على قيد الحياة الا لمدة ثلاثة أشهر بعد
استقلال مالى اذ ظهر مبدأ سنغور في التطور التدريجى وحبه لفرنسا
في تناقض حاد لتقدمية موديبوكيتا ونظرته الأفريقية العالمية . وبعد
أغسطس سنة ١٩٦٠ استعادت السودان (مالى) اسمها « مالى » وعادت
السنغال الى حالتها الفردية السابقة والى اسمها القديم وانهار الاتحاد
مع فقدان شيء من الكرامة .

وفي ذلك الوقت كان هوفويت قد نبذ اعتراضاته القوية لمبدأ الاتحاد
الفيدرالى اذ أنه بعد أن أدرك أنه من المتوقع ان يسيطر سنغور على
أفريقيا الغربية الفرنسية اذا ما انتعش الاتحاد في حين أن الدول الضعيفة
كانت في حاجة الى زعامة ومساعدة اقتصادية ، قام بتجميع قولتا العليا
والنيجر وداهومي حول دولته ساحل العاج في اتحاد سماه « اتحاد
الساحل - بينين » ولقد برهن هذا الاتحاد على أنه اتحاد أكثر تفككا من

اتحاد مالي اذ لم تكن له جمعية فيدرالية بل مجرد مجلس يتكون من رؤساء الوزراء الأربعة ومبعوثين من كل جمعية وطنية . ولكنه وافق على تنسيق سياسات الدول فيما يتعلق بالخدمات العامة المختلفة ، كما انه أقام اتحادا جمركيا علاوة على صندوق مشترك قام ساحل العاج عن طريقه بتقديم معونات لمشروعات التنمية في الدول الثلاثة الأخرى .

أما الاقليم الباقي وهو موريتانيا الذي كان يتزعمه « ولد دادة » فقد ظل منعزلا عن كل من الاتحادين ، اذ أن السكان المغاربة الذين كانوا يعيشون في شماله لم تكن لديهم الرغبة لأن يخضعوا للحكم الزنجي فقد فضلوا الاعتماد على الادارة الفرنسية ونادوا بالحصول على وجود قومي لهم معارضين بذلك المطامح المراكشية .

وكانت قوى الدفع من أجل الحصول على الاستقلال تستجمع قواها . فلقد أصبح « سيلفانوس أوليمبيو » بعد سنوات من الجمود - وهي تلك السنوات التي أبعده في الادارة عن مناصب الحكم - أصبح رئيسا لوزراء توجولاند في حين آتة في الكاميرون تكونت حكومة مستقرة برئاسة « أحمدو أهيدجو » بعد حدوث صراع طويل الأمد ضد آدم نيوبى « وفيليكس مومى » وحزبهما المسمى « اتحاد الشعوب الكاميرونية » وكان نيوبى أحد الموقعين الأوائل على ميثاق حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي ورفض اتباع طريق هوفويت المعتدل الجديد حينما انشق على الشيوعيين . وحاول حزب اتحاد الشعوب الكاميرونية أن ينظم نفسه كحزب وطني الا أنه استبعد من الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٥٦ ، ولهذا خاض غمار حرب فدائية . أما نيوبى نفسه فقد لقي حتفه على أيدي قوات الحكومة في عام ١٩٥٨ م ليحل محله زعيم آخر هو فيليكس مومى الذي كان في القاهرة حينذاك . الا أنه حينما أصبح أهيدجو رئيسا للوزراء ، تمكن من أن يحطم الكثير من القاعدة التي كان يقف عليها حزب اتحاد الشعوب الكاميرونية وذلك بمطالبة الفرنسيين بالاستقلال القومى . وكان من الصعب على أهيدجو أن يمثل دولة الكاميرون معتمدا اعتمادا كليا على مساهمى الشمال في تأييده الشخصى . ولكن الأحزاب الأخرى كانت على استعداد للاتحاد والوقوف خلفه في تقدمه نحو الاستقلال تاركين مسألة مبدئه المحافظ وتعاطفه مع التقليديين لمناقشتها فيما بعد - وقد أكد من شعبيته برنامجا الذى وضعه من أجل الاستقلال والاتحاد مع الكاميرون البريطانى .

ولهذا ذهب كل من أوليمبيو وأهيدجو الى باريس للتفاوض في أمر الاستقلال ولقد أعطى موقفهما كزعماء لأقاليم خاضعة للوصاية وزنا له

قيمتها لمطالبهما . وحينما قامت هيئة الأمم المتحدة بمناقشة الموقف لم تعبر عن أدنى شك سوى أنه اذا ما كان يجب اجراء انتخابات جديدة في الكاميرون قبل الحصول على الاستقلال ، فقررت انه في امكان أهيدجو أن يتزعم حكومة تمثيلية بالقدر المعقول ، وبحلول عام ١٩٦٠ م أصبحت كل من الدولتين مستقلتين .

وبحلول ذلك الوقت أصبح هوفويت تحت ضغط شديد وأصبح من الواضح أن الاستقلال لن يؤدي الى ابعاد أية دولة لا من عضويتها في المجموعة الفرنسية ولا من استمرار المعونات الاقتصادية الفرنسية . وأصبح واضحا أن كلا من اتحاد مالي وتوجولاند والكاميرون كانوا على وشك الحصول على سيادتهم وأن يصبحوا أعضاء في هيئة الأمم المتحدة . ولم يكن من المستطاع لأية مناقشة يجريها هوفويت مهما كانت قيمتها أن تقنع المتحالفين معه بأنه في الامكان كسب أى شيء مادي باستمرارهم في حالتهم الاعتمادية على فرنسا . ولو أنهم أرادوا الإبقاء على مساواتهم مع كل من مالي وأقاليم الوصاية فانه من الواجب عليهم أن يسيروا على نهجهم .

وفي نهاية المطاف اضطر هوفويت بعد تردد أن يوافق على ان الأحداث قد تمكنت من القضاء على سياستهم . وفي يونيو من عام ١٩٦٠ م قدمت دول مجلس التوفيق وهي : ساحل العاج والنيجر وقولتا العليا وداهومى التماسا الى فرنسا تطالب فيه بمنحها الاستقلال في أغسطس ولم يكونوا مضطرين حتى الى البقاء في المجموعة الفرنسية . وبمجرد أن تبنت فرنسا مسألة عضويتهم في الأمم المتحدة أصبح من الواجب عليهم أن يكونوا مستعدين للتفاوض حول اتفاقات المساعدات الدفاعية والاقتصادية والمسائل الثقافية مع حكومة باريس . وعلى هذا فانه بالرغم من المراوغات والشكوك والعوائق التي وضعت عن قصد فانه قد أمكن تحقيق الناحية المنطقية في القانون العام ، اذ ان المجموعة الفرنسية قد انهارت واقعا وفقا لما كانت تنذر به المتناقضات الكامنة فيها .

وفي عام ١٩٦٠ اتخذت ثمانى دول جديدة من أفريقيا الغربية الفرنسية مقاعدها في قاعة هيئة الأمم المتحدة (وأصبحت تلك الدول تسعة حينما تركت السنغال اتحاد مالي وتم الاعتراف بها كدولة مستقلة . أما الدولة العاشرة فقد كانت موريتانيا وهي التي قدمت التماسا بالاستقلال الا ان باب هيئة الأمم المتحدة قد أوصد وقتيا - في وجه عضويتها وذلك نتيجة لمعارضة المغرب التي اعتبرتها ملكا لها) . وقد أدت عوامل الضغط الداخلية المتشابكة التي انبثقت بالضرورة عن حكومة

ديمقراطية قامت في عصر القومية علاوة على الحملات التي تنادى بالوحدة الأفريقية الشاملة التي قام بها كل من كوامي نكروما وأحمد سيكوتوري، أدت إلى إجبار الزعماء الأفريقيين الفرنسيين إلى المطالبة بوضع اجتماعي كان معظمهم ينبذه في العهد السابق . إلا أنهم ظلوا جميعا يعتمدون اعتمادا عظيما على المساعدة الفرنسية الاقتصادية والدفاع العسكري . وقدر لهاتين السمتين أن تصبحا مميزتين لاستقلال تلك الدول وهو ذلك الاستقلال الذي كان يدعو دائما إلى توجيه النقد من جانب الداعين للوحدة الأفريقية الشاملة ، وكانت معظم حكوماتهم تعتمد على تأييد التقليديين ، فأصبح ذلك هدفا آخر لهجمات الشباب التقدميين الذين كانوا يتوفرون بوجه خاص في النقابات العمالية المتزايدة النمو وكذلك في الدول الأفريقية العسكرية الحديثة أمثال غينيا وغانا ومالي . ولكن مهما بلغ قدر الإرث الذي تركته الحضارة الفرنسية فلقد حملت تلك الدول الأفريقية التي ظهرت حديثا في غرب أفريقيا إلى مسرح القومية الأفريقية بالرغم من التردد الذي انتاب بعض شخصياتها البارزة ومن ذلك الوقت فصاعدا سيصبح من المقدر لشعوب تلك الدول أن تبحث عن مصيرها في هذه المنظمة الأفريقية .

الفصل التاسع

الحصون الأخيرة

اكتسح مد الدعوة الأفريقية السوداء افريقيا من شمالها وغربها أثناء خمسينات القرن العشرين ، وبالرغم من أن كلا من الجزائر وكينيا كانت مازالت جزائر بيضاء بارزة تمكن المد من غسلها وان لم يتمكن من اغراقها الا أنه كان من الواضح أنه في أماكن أخرى في كل من الشمال والغرب والشرق أنه بانتهاء خمسينات القرن العشرين كانت القوى الافريقية اما انها تمكنت من اكتساح الحكومات الاستعمارية أو انها على وشك أن تفعل ذلك . وكانت تلك هي نقطة مواجهة القومية الافريقية ضد القوى الدفاعية في افريقيا الجنوبية . ففي ذلك المكان واجهت القومية الافريقية نوعا آخر من المقاومة اذ أنها لم تعد تواجه مجرد حواجز استعمارية واهنة - وقد كانت كل من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند تخضع جميعها اسميا تحت الحكم البريطاني الاستعماري ولكنها كانت عمليا تخضع لحكم الأقلية البيضاء فيها . وكانت تلك الحكومات هي خطوط الدفاع الخارجية اما فيما وراء ذلك فكانت تقع الأقاليم البرتغالية وأنجولا وموزمبيق ومستعمرات التاج البريطانية وجنوب غرب افريقيا ، وأخيرا جنوب افريقيا ذاتها . ولقد ارتفعت في ذلك المكان رايات الخطوط الدفاعية الأخيرة ضد الدعوة الافريقية . ولهذا فانه قبل ان يعتبر افريقيو القارة الافريقية أنفسهم أنهم قد تحرروا كلية يجب عليهم القضاء على هذه الخطوط الدفاعية أولا وانه سيتم كتابة الفصل الأخير في تاريخ الثورة السياسية الافريقية حول هذه المعركة الطاحنة .

وكانت تتسم الحصون الدفاعية البيضاء في افريقيا الجنوبية بنضخامتها وارتفاعها الشاهق ، الا أنها لم تتخذ طابعا موحدا ، فلقد كشفت المناطق الواقعة في داخل تلك المنطقة عن تناقضات حادة فكانت

المستعمرات البرتغالية تعتبر أقاليم برتغالية بحتة . وفي بعض الأحيان كان يشجع فيها الاختلاط الجنسي بين الأجناس المختلفة وهي سياسة ينبذها جيرانهم الذين يعيشون في جنوب افريقيا . في حين أن جنوب افريقيا كان مازال يخضع للدعوى القائلة في هيئة الأمم المتحدة بأنه مسئولية عالمية ورثتها (أى هيئة الأمم المتحدة) من هيئة انتداب عصبة الأمم المتحدة . وبالرغم من اندماجه في داخل جنوب افريقيا الا أنه أظهر دلائل على أنه يلعب دور حصان طروادة . ومن الممكن لمستعمرات التاج البريطانى أن تلعب نفس الدور ولكن من زاوية مختلفة ذلك لأنها مازالت تخضع لحكم الحكومة البريطانية التى تعتبر مسئولة أمام هيئة انتخابية اتجهت - بتردد - حينذاك للوقوف ضد الروح التى يتسم بها المستعمرون - وأدى هذا الى الإبقاء على اتحاد جنوب افريقيا ذاته باعتباره النواة الحقيقية للقومية الافريقية البيضاء .

ولكن افريقى الجنوب لم تكن على أبصارهم غشاوة تجاه ما يدور في النصف الجنوبى من القارة . وكانت معظم الجبالية المتحدثة باللغة الانجليزية مازالت غير متأثرة أو مهتمة بوجه خاص بما كان يحدث . ولهذا استمر أفرادها في استثمار أموالهم وقضاء حياتهم في سلام اعتقادا منهم بأن مثل تلك الأحداث لا يمكن لها ان تؤثر على مجتمعهم على وجه الإطلاق . وعلى النقيض من ذلك كان الافريكانرز يفهمون الأوضاع بوعى عميق . اذ أن استقلال الهند في عام ١٩٤٧ قد أشعرهم بصدمة خاصة حينما كان مالان مضطرا الى أخذ صورة له وهو بجانب البانديت نهرو في اجتماعات الكومونولث ولكن الهند كان يفصلها المحيط عن بلادهم . وحينما حصل ساحل الذهب على وعد بالاستقلال في نفس القارة التى يعيشون فيها أصبح شعورهم بالفرع كما لو أنه كان جرحا في جسددهم . وخلال أعوام قلائل تلا ذلك ازدياد في قوة الدفع نحو الاستقلال الافريقى . اكتسح افريقيا الى ما يقرب من نهر الليمبوبو .

وأدرك الأفريكان أنه عندما يرى السكان الأفريقيون في جنوب افريقيا الرجال السود في الاتحاء الأخرى من القارة يحكمون بلادهم بأنفسهم ، سيزدادون استياء لابعادهم عن أى نوع من المشاركة في حكومة جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت أدرك الحزب القومى أنه كان يمثل أقل من نصف الجبالية البيضاء في جنوب افريقيا . وفي أوائل خمسينات القرن العشرين على وجه الخصوص ، كان ذلك الحزب يعيش في رعب دائم لئلا يتم تنحيته عن الحكم عن طريق الحزب المتحد المعارض أو نتيجة لمعاونة عوامل الانشقاق بين صفوفه وهى تلك السمة التقليدية التى كانت

تتسم بها سياسات جنوب أفريقيا . وازداد هذا الخوف نتيجة لاعتقاد الأفريكان بأنه من المحتمل أن تمنح الجالية المتحدة بالانجليزية امتيازات لغير الأوروبيين فتفتح بهذا انشقاقا في الجبهة البيضاء تؤدي بالضرورة الى السيطرة السوداء .

وكانت الأحداث في النصف الشمالي من القارة تعتبر بمثابة برهان مخيف على حقيقة هذا التهديد .

ولكن القوميين عرفوا بالضبط ما يجب أن يفعلوه وكانت تلك هي ميزتهم العظيمة التي يتفوقون بها على معارضتهم سواء من البيض أو السود . فبينما كان الآخرون يتناقشون ويبحثون ويجربون كان القوميون يركزون نظرهم مباشرة على أهدافهم ويرفضون أن ينحرفوا عن طريقهم بفعل الشكوك أو الانتقادات أو المعارضة .

وكان هدف القوميين ذا حدين ، فكان عليهم أولا : أن يدعموا أقدامهم في السلطة بدرجة تجعل من المحتمل بقاء الحد الأدنى من احتمال الهزيمة في المستقبل ممكنا فقط . وترتب على هذا تعبئة جميع قوى القومية الافريكانية ضد الجالية المتحدة بالانجليزية من أجل جعل كفة الميزان الدستوري في جانبهم الى أقصى حد ممكن ، مستغلين الحد الأقصى من السلطات في معاملة هؤلاء الذين قد يقللون من شأن سيادة الجنس الأبيض . وثانيا : كانوا يهدفون الى وضع استراتيجية ينتهجونها في السياسة العنصرية من شأنها أن تمكنهم من ازالة تهديد الادعاءات السياسية الافريقية التي بدونها يمكنهم تحطيم القوى العمالية الافريقية التي كان يعتمد عليها المجتمع الأبيض .

وبنهاية عام ١٩٥٠ م كانت قد وضعت الأسس اللازمة إذ أن قانون تجميع المناطق وقانون تسجيل السكان وقانون حق المواطنة وقانون الزواج المختلط وتعديل قانون الدعارة وقانون الضغط على الشيوعيين كانت كلها بمثابة قاعدة راسخة يمكن الانطلاق منها . وأعطيت للحكومة المزيد من السلطات على الجماعات المعارضة وأفراد المواطنين تفوق مثلتها في أية دولة أخرى تدعى بأنها دولة ديمقراطية . ووجهوا تحذيرا واضحا بأن جنوب افريقيا سيصير أساسا مجتمعا أفريكانيا وأنه سيتم الفصل التام بين المجموعات العنصرية التي تعيش فيه وأصبح من المقدر أن يتم الاعتراف بالأفريكان على أنهم سكان جنوب افريقيا الأصليين ، ولا ينطبق هذا على جميع الأفريكان بل على هؤلاء فقط الذين يقبلون العقائد الأساسية للدولة الافريكانية التي وضعها كل من الحزب وحكومته . أما الباقون وهم

المتحدثون بالانجليزية ومحاربو البدع الأفريكانية والأفريقيون والملونون والآسيويون فيعتبرون مجرد مقيمين في الدولة وتخضع حياتهم الفردية والجماعية لارادة المملكة الأفريكانية .

ومن الناحية السياسية كان هناك نوع من العوائق الذي يقف بين القوميين الأفريكان وأهدافهم . اذ ان المعارضة الرسمية التي كان ينظمها الحزب المتحد كانت تتكون من عناصر متباينة متصارعة لم يكن من المحتمل أن تكون حاجزا موحدا مهما كان له من صفات في مواجهة سياسة السيادة البيضاء التي كانت تكمن تحت جميع الاجراءات التي كان يتخذها القوميون . وكانت وجهات النظر التقدمية والتحررية تروق لنسبة ضئيلة فقط من الهيئة الانتخابية، البيضاء، في حين أن وجهات النظر غير الأوروبية لم يكن لها في الواقع أية وسيلة دستورية تعبر بها عن نفسها .

وكان العائق الرئيسي الذي يقف أمام تقدم القوميين عائقا قانونيا أكثر مما كان سياسيا ، اذ أن الأفريكان كانوا يكونون احتراماً عميقاً لتقاليدهم القانونية الرومانية الهولندية . ولكن كانت تلك الفكرة لدى الكثيرين منهم لا تنطبق الا على المجتمع الأبيض . أما مبدأ حكم القانون الذي حمله معهم البريطانيون الى جنوب افريقيا في أوائل القرن التاسع عشر وتطبيقه على جميع المواطنين بغض النظر عن اللون كان يعتبر غريباً عن التقاليد الأفريكانية . ولم يكن يعترف بهذا القانون الا بريطانيو جنوب افريقيا الذين وجدوا فيه حماية كاملة لمصالحهم الاقتصادية كما اعترف به الأفريكان الذين كانوا يدركون المبادئ القانونية الديمقراطية الغربية . أما بالنسبة للقوميين الذين وجدوا أن حكم القانون يعوق معتقداتهم العنصرية الأفريكانية فقد وجدوا من الواجب القضاء على هذا المبدأ . وعلى هذا قضت حكومتهم خمسينات القرن العشرين في استقلال مستمر لسلطاتها السياسية في تغيير أى قانون قد يعترض طريقها ، وفي وضع التشريعات التي توفر لها السلطات التي تمكنها من السيطرة على تصرفات دور القضاء .

وأوضح مثل على هذا التصميم على استخدام سياسة القوميين الاندفاعية لاجتياز جميع العقبات يمكن مشاهدته في المجهودات الطويلة الأمد التي بذلت من أجل شطب أسماء ناخبي مدينة الكاب الملونين من قوائم الانتخابات . ولقد قوى موقف القوميين من تصميمهم هذا نتيجة لفعل الجاذبية التي اتسمت بها المميزات السياسية متحدة مع الأيدولوجية والعنصرية .

ولقد تدعم حق غير الأوروبيين في مقاطعة الكاب في الادلاء بأصواتهم بنفس الشروط التي يدلى بها الأوروبيون بأصواتهم وذلك بإصدار قانون البرلمان الانجليزى في عام ١٩٠٩ م الخاص بإنشاء اتحاد جنوب افريقيا . وكان على كل مقاطعة أن تحافظ على حقها في اصدار قوانينها ولم يكن يوجد في مقاطعة الكاب أية تفرقة عنصرية فيما يختص بالكفاءة اللازمة من أجل التصويت . وكان حق الانتخاب مفتوحا أمام جميع الرجال الذين يتمكنون من اجتياز شروط خاصة بالملكية والحالة التعليمية . وحينما أعطيت النساء الأوروبيات حق الادلاء بأصواتهن وألغيت جميع الكفايات المطلوبة من الناخبين الأوروبيين من الرجال في بداية ثلاثينات القرن العشرين تم الاحتفاظ بالقيود الموضوعة على غير الأوروبيين ، فلم يمتد الامتياز ليشمل النساء الأفريقيات أو الملونات في حين كان على الرجال غير الأوروبيين أن يحققوا الكفايات المطلوبة سابقا .

وبالرغم من حقيقة أن إعفاء الناخبين الأوروبيين من شرط الكفايات ومنح النساء الأوروبيات تلك الامتيازات الانتخابية مما أدى الى ازدياد نسبة الناخبين الأوروبيين الى حد كبير بالنسبة لغير الأوروبيين فإنه مع هذا لم تخمد جهود الحملة التي تهدف الى إلغاء قيد الناخبين الأفريقيين، ومما هو جدير بالملاحظة في هذه المرحلة أن كلا من هيرتزوج بوصفه زعيما للقوميين ورئيسا للوزراء ومالان الذى تلاه في الحكم كانا مصممين على التأكيد للجالية الملونة بأنهما لن يخاطرا أبدا بحقوقهما الانتخابية . وكان كل من الرجلين يعتقد بأن الملونين يشكلون الطبقة الدنيا من المجتمع الأوروبى .

وبلغت الحملة التي شنت ضد ادلاء الافريقيين بأصواتهم ذروتها في عام ١٩٣٦ م حينما أدى الاتفاق الذى تم بين كل من هيرتزوج وسمطس الى تمكين البرلمان الأبيض من شطب جميع الافريقيين من الجداول الانتخابية العادية . وتعويضها لهذا سمح لأفريقيى مقاطعة الكاب بانتخاب ثلاثة أعضاء من البيض في جدول انتخابى منفصل . وقد تم تحقيق هذا التعديل الدستورى بنفس الطريقة التي وضع بها القانون ، أى أثناء حضور غالبية تقدر بثلاثى أعضاء المجلسين في اجتماع مشترك .

وبحلول خمسينات القرن العشرين كانت التأكيدات التي كانت قد أعطيت في الماضى للملونين قد أصبحت في طى النسيان بالنسبة لمعسكر القوميين . وكان هدف الحزب القومى هو إبعاد كل نفوذ غير أوروبى عن البرلمان سواء أكان ذلك ناتجا عن اختلاط غير الأوروبيين بالأوروبيين أو نتيجة للتمثيل المباشر للأفريقيين . ولكن حركته قد شلت وقتيا بعد .

انتخابات عام ١٩٤٨ م نتيجة لاعتماده على حزب الأفريكان بزعامة هافنجا، ولكن بعد انتصاراته التي أحرزها في الانتخابات التي أجريت في جنوب غرب أفريقيا في عام ١٩٥٠ م وامتصاصه فيما بعد لحزب الأفريكان أصبح مستعدا للتقدم نحو أهدافه . ولما كان معظم الناخبين الملونين يؤيدون الحزب المتحد المعارض فإن شطبهم كان يعنى في نفس الوقت تقوية مركز القوميين الانتخابي وإزالة الإهانة الموجهة ضد المجتمع الأبيض .

وكانت الصعوبة تكمن في أنه لم يكن هناك احتمال ضمان غالبية الثاين التي كنت مطلوبة . ولم يكن الحزب المتحد يهتم روحيا عما إذا كان الملونون سيدلون بأصواتهم أم لا ولكنه كان يعرف بأنه سيفقد بعض مقاعد مقاطعة الكاب إذا ما شطب أسماء الناخبين الملونين . ولهذا أصبح من المتوقع لأعضاء الحزب المتحد أن يمنعوا القوميين من ضمان الأغلبية المطلوبة دستوريا .

وبمجرد ما أن أصبح معلوما في أوائل عام ١٩٥١ م أن القوميين كانوا يبحثون عن الوسائل التي يحتالون بها على ان عبارات الدستورية الحصينة أصبح واضحا أن هناك اهتماما أكثر عمقا بين الجمهور الأبيض بوجه عام يفوق ذلك الاهتمام الموجود في الحزب المتحد ذاته . ومما لا شك فيه أنه كان هناك بعض الخوف من أنه لو أحرزت تلك الحركة القومية النجاح فإنها ستفتح جبهة جديدة لمهاجمة مساواة اللغة الانجليزية باللغة الأفريكانية ذلك لأن المساواة اللغوية كانت محصنة بنفس الطريقة التي حصن بها الاعتياز . وأصبح واضحا أيضا لدى الجالية البريطانية أنه بمجرد ما أن يمسك القوميون بزمام الحكم ويتمتعون بسلطان تنفيذ القانون فإنه لن يبقى لديهم أية حماية لمصالحهم الخاصة .

وعلى هذا انبثقت على الفور حركة غير حزبية هدفها حماية الدستور وأصبحت تلك الحركة معروفة باسم « حامل لواء الشعلة » بزعامة أحد المحاربين البحريين المسمى « البحار ملان » وأحد رجال البوير المحنئين القداسي القائد أ.ج. ديلاراي . وكانت رسائل تلك الحركة هو تنظيم مواكب ضخمة ومظاهرات دفاعا عن الدستور . وسرعان ما حصلت على تأييد عظيم حتى أن زعماء الحزب المتحد انتابهم الخوف من أن تنافسهم . إلا أنه بالرغم من استمالتها للجماهير وبالرغم من التأييد المالي الذي تحصل عليه من شركة تعدين « أوبنهيمر » الضخمة لم تحقق « حامل لواء الشعلة » أية نتائج عملية إذ أنها سرعان ما وقعت في فخ من القيود، وذلك بتوقيعها اتفاقا وديا أدى الى شل أي حركة معارضة . وكان الموظفون الحكوميون السابقون يتوقعون السير في مسيرة شعبية في ذكرى

العلمين الا أن هذا العرض قد رفض . ولما كان زعماء حزب حامل لواء الشعلة يخشون لثلا تشاهد آثار اجحاف المجتمع الأبيض في معاملتهم مع غير الأوروبيين مما دفعهم الى اقامة الحصون والمناورات فانهم كانوا يفقدون على الدوام شعور الاحترام من كل من صديقهم وعدوهم على السواء . وكشف حزب « حامل لواء الشعلة » عن وجود اهتمام متفشي حول موقف القوميين من الدستور كما سيبدو في الحركة التالية التي قام بها نساء الشاش الأسود ، الا ان الحكومة لم تشبط همتها مثل هذه المظاهرات بل ومن المحتمل أن آثارها الباقية الدائمة كانت عبارة عن ازدياد ادراك دول ما وراء البحار لشعور اللامبالاة الذي يكنه القوميون تجاه المبادئ الديمقراطية .

وكان مازال امام حكومة مالان أن تتغلب على الحواجز القانونية ، فحينما اقترحت مشروع قانون الفصل بين الناخبين في التمثيل السياسي في عام ١٩٥١ م ثم تمكنت من اصدار القانون الخاص به عن طريق الاجراءات البرلمانية التي تمت بفضل الحصول على الغالبية البسيطة . وجدت محكمة الاستئناف أن هذا القانون يتعدى مجال سلطاتها وعلى الفور ادعت الحكومة بأن اصدار هذا الحكم قد قلل من شأن سيادة البرلمان وبعثت في الأذهان الشكوك القائلة بأن سلطات جنوب أفريقيا كانت مقيدة بالقانون البريطاني . ولهذا قام الدكتور ت.أ. دونجى وزير الداخلية حينذاك والمسئول عن شطب أسماء الناخبين الملونين - قام بتقديم مشروع قانون المحكمة البرلمانية العليا في سنة ١٩٥٢ م من أجل اعطاء البرلمان السلطات التي تمكنه من ممارسة حكمه على محكمة الاستئناف . وللمرة الثانية أعلنت المحكمة أن هذا القانون غير شرعى على أساس أن هدفه الوحيد هو الاحتيال على مسؤوليات الحكومة الدستورية .

وبدا أن مالان كان يميل الى قبول حكم المحكمة عند هذه المرحلة بالذات وقد كان مالان قوميا من مقاطعة الكاب أقل تعصبا في العادة من قومى الترانسفال أو دولة أورانج الحرة . زد على ذلك أنه قد أصبح حينذاك رجلا عجوزا تسيطر عليه الخرافات وأكثر اهتماما بالرأى الخارجى عن زملائه الأصغر منه سنا . وقد خاض فمار المعركة الانتخابية في سنة ١٩٥٣ م وجعل مسألة « سيادة البرلمان » تحتل دورا هاما في هذه المعركة . الا انه في العام التالى فانه نتيجة لنصره الانتخابى الذى تمكن القوميون عن طريقه من زيادة كل من عددهم ومقاعدهم وأصواتهم، اعتزل مالان الحكم . وبعد قيام معركة بين قومى الشمال والجنوب

تمكن جوهانز ستريجدون الترنسفالى من احاققة الهزيمة بـ ت. ا. دونجى من مقاطعة الكاب فى معركة تولى الحكم . ولم يكن من المحتمل « لاسد روترسبرج » المكش عن انيابه والحاد الانفعالات (لان تلك كانت سماته) أن يلقى بالا للدقة القانونية بنفس القدر الذى كان يلقيه سلفه الأكثر لينا . فلقد كان جمهوريا حازما لخص وجهة نظره العنصرية فى جملة مختصرة ألا وهى « اما أن يسيطر الرجل الأبيض واما أن يحل محله الرجل الأسود ... » .

وسرعان ما انتهى ستريجدون المعركة مع دور القضاء فشد من أزر محكمة الاستئناف وزاد اعضاءها من خمسة الى أحد عشر وبعد ذلك عضد من مركز الشيوخ فضخم من عدد أعضائه الى أكثر من الحد اللازم فجعلهم تسعة وثمانين عضوا بدلا من ثمانية وأربعين عضوا وقد مكنه هذا من عقد اجتماع مشترك من المجلسين ، وضمان الغالبية المطلوبة بنسبة ثلثى الأعضاء والحصول على الموافقة القانونية من محكمة الاستئناف على ما يقوم به من أعمال . وشطب أسماء الملونين من القائمة الانتخابية العادية وحصلوا على قائمة خاصة بهم تعطيهم الحق فى انتخاب أربعة أعضاء من البيض لتمثيلهم فى الجمعية كما أعطوا الحق فى تكوين مجلس شئون الملونين تحت رعاية ادارة فرعية لشئون الملونين تابعة لادارة شئون المواطنين الأصليين . وأصبح ملونو مقاطعة الكاب معزولين عزلا تاما عن المجتمع الأوروبى الذى كان مسئولاً عنهم . وأصبح حينذاك فى الامكان إعادة مجلس الشيوخ الى حجمه السابق فى حين أن الحزب المتحد كان مضطرا الى أن يكيف نفسه مع مستقبل يفقد فيه عددا من مقاعد مقاطعة الكاب لصالح القوميين فى الانتخابات التالية .

وهذه المعركة التى دارت حول الدستور لها مغزاها العميق لأنها كشفت لأول مرة طبيعة تصميم القوميين الصلبة نحو تكوين مجتمع جنوب أفريقيا بالصورة التى يرونها ولقد فشلت المعارضة المنظمة فى مواجهة هذا التحدى وفقدت روحها السياسية وبما أنها قد برهنت عن عجزها فى اقامة جبهة دفاعية عسكرية لها مبادئها حينما كان كل من الدستور والقانون وحقوق المواطنين تأكلها النيران خرجت من المعركة وقد أصابها العجز . ولم يكن فى امكانها على الاطلاق أن تقوم بأية معارضة جادة فى مواجهة خطط القوميين . وحينما حان الوقت الذى ازداد فيه القوميون تقدما ضد الحصون البيضاء الواهنة الباقية لم يكن يسمع الانسان حتى ولو مجرد همس من المعارضة - وكان يشمل الحق الانتخابى البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فى عام ١٩٥٨ ، وفى ١٩٦٠ شطب أسماء الأعضاء الممثلين.

لأفريقيين وفي عام ١٩٦١ تمكن الأفريكان من اكتساب جمهوريتهم وإخراج دولتهم من مجموعة الكومنولث في نفس الوقت ولما كان القوميون يقومون على الدوام بإقامة أسس التعليم الأفريكاني القائم على ماكانوا يسمونه بالمثالية المسيحية القومية ، بل وتصميمهم في بعض المناطق على إرسال الأطفال إلى المدارس التي تبث مبادئ الأفريكان في الوقت الذي كانت فيه كنيسة الإصلاح الهولندية ذات الصبغة الدينية المتزمتة «الضعيفة الأفق تزيد من سيطرتها على السياسة الاجتماعية القومية أصبح من الواضح أن جنوب أفريقيا يتحول إلى مجتمع كامل من الأفريكان . وكان يقف خلف الكواليس جمعية البرويديبوند القوية وهي تلك الجمعية السرية التي تعهدت بفرض ممارسة المثل الأفريكانية والتي احتفظت بالسيطرة المنفردة على السياسة العامة عن طريق عضويتها التي كانت تشتمل على أبرز الشخصيات الذين يحتلون مناصب لها سلطانها .

ولهذا فلقد كان الأفريكان يقلبون بسرعة مذهشة نتائج حرب البوير رأسا على عقب من كل من الناحيتين السياسية والاجتماعية - أما من الناحية الاقتصادية فقد كانت أئنة الأمور مازالت تقبض عليها الأيادي البريطانية بقبضة من حديد مع وجود نصيب كبير من السيطرة النهائية في كل من لندن ونيويورك ولقد أدرك الأفريكان هذا التناقض وبالرغم من أن اهتمامهم الرئيسي ظل يتركز على الزراعة إلا أنهم بذلوا أيضا جهودا ايجابية لكي يوطدوا أقدامهم في كل من المال والصناعة .

ولقد أظهر بنك الفولكسناكز الأفريكاني وشركات التمويل مثل شركة « السامبو » بالاشتراك مع بعض المصانع الصغيرة وشركات التأمين أظهرت المجهودات التي بذلها مجتمع الأفريكاني من أجل تخطيط السيطرة الاقتصادية البريطانية ، ولكن لم يحصلوا إلا على نفوذ ضئيل ذلك لأن الأفريكاني الصميم ظل أساسا عضوا في مجتمعه المنعزل البعيد يراوده الشك في علاقاته مع الناس الذين لا يقبلون وجهة نظره في الحياة الضيقة المتعصبة .

ولم يبدل الحزب المتحد الذي يمثل المعارضة الرسمية إلا القليل من الجهود في إعاقة السيطرة المتزايدة للمثل الأفريكانية على المجتمع الأبيض . ولهذا فإن هذه القطاعات من المجتمع الأبيض ، التي كانت تتمتع بدرجة من النظرة التحررية قد أجبرت على البحث عن وسائل أخرى للمعارضة . وبمجرد ما أن اقتنع التحرريون بالنتائج التي أسفرت عنها انتخابات عام ١٩٥٣ م في أنه ليست هناك أية فرصة في الرجوع إلى الوسائل التي استخدمها كل من سمطس وهوفمير ، هؤلاء التحرريون

الذين كانوا قد أيدوا الحزب المتحد في الماضي ، قرروا بأنه يجب عليهم إنشاء حزب منفصل اسمه « حزب الأحرار » واستهلت مارجريت وويليام بالينجر اللذان كانا يمثلان الأفريقيين في البرلمان والكاتب « آلان باتون » الحركة الأولى إلا أنهم لم يجدوا إلا استجابة ضئيلة من غير الأوروبيين فقد كان الوقت متأخرا جدا لمبدأ التحرر . وبدأ حق الانتخاب المعدل الذي اقترحه الحزب الجديد لكل من البيض وغير البيض على السواء بمثابة خطة فائقة بمقارنتها بسياسة الانتخاب العام . وكان بعض البيض - وعلى وجه الخصوص حزب مؤتمر الديمقراطيين الذي كان يتكون معظمه من أعضاء سابقين أو متعاطفين مع الحزب الشيوعي كانوا يؤيدون فعلا المطالب الخاص بحق انتخاب الشباب زد على ذلك أن معظم أعضاء حزب الأحرار كانوا من عائلات ثرية بيضاء ، ولم يكن متوقعا منهم أن يتعاطفوا مع الأفكار الشبيهة بالاشتراكية التي أصبحت تسرى الآن بين غير الأوروبيين . وبعد عدة مشاجرات خاصة بين قطاعي مقاطعة الكاب ومقاطعة الراند تقدم حزب الأحرار بحلول عام ١٩٥٩ نحو قبول حق الانتخاب العام . ولكن بالرغم من أنهم كانوا يشكلون واحدة من الهيئات التي تكشف النقاب عن استبداد سياسة التفرقة العنصرية إلا أنهم لم يصلوا على الإطلاق على اتفاق مع القوى التقدمية الحديثة التي انبعثت بين غير الأوروبيين كرد فعل طبيعي لسياسة التفرقة العنصرية .

وفي ناتال تكون أيضا حزب جديد بوحى من هيتون نيكولز عضو مجلس الشيوخ السابق والرجل الدبلوماسي ولكن حزبه المسمى بحزب الاتحاد الفيدرالي الذي كان يقوم على احياء فكرة اقامة بناء فيدرالى بين المقاطعات ، لم يمارس على وجه الإطلاق نفوذا عظيما على سياسيات جنوب افريقيا ، وفي ذلك الوقت كان حزب العمال القديم يشهز بسرعة عظيمة بعد ان ادار ظهره عن ماضيه العنصرى . وقام كل من أليكس هيبيل وايلولوفيل بشن أعنف الهجمات البرلمانية تأثيرا ضد الحكومة إلا أن هذا الاتجاه أدى الى فقدهم التأييد الانتخابى . وبعد انتخابات عام ١٩٥٨ لم يعد فى البرلمان أى أعضاء عماليين على الإطلاق .

ولكن مع هذا استمر بذل المحاولات من أجل التوحيد بين حملات الهجوم على مبادئ التفرقة العنصرية وبين الحصول على التأييد الانتخابى . وفي عام ١٩٥٩ انشقت حفنة من الأعضاء الأكثر تحورا عن الحزب المتحد لتكون حزبا تقدميا ولقد وقفوا من أجل نفس الآراء تقريبا التى كان يقف من أجلها حزب الأحرار أساسا خاصة فيما يتعلق بالكفاءة المتطلبة للحق الانتخابى . ولكنهم جميعا فقدوا مقاعدهم فى الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٦١ باستثناء مسز « هيلين سوزمان » .

ولهذا فانه بنهاية خمسينات القرن العشرين كان القوميون قد سيطروا
يقبضة من حديد على جنوب افريقيا البيضاء وكان كثير من قوانين
تفرقتهم العنصرية ونظم استناب الامن التى اتخذوها تفتصب حرية
المواطنين الشخصية بل وحتى حرية المواطنين البيض . ولكن لم تكن
هناك أية قوة منظمة متحدة لمعارضتهم بالرغم من أن كثيرين من الشجعان
والشيوعيين ورجال الدين والأحرار والاشتراكيين والاكاديميين رفعوا
أصواتهم بالمعارضة وحاولوا تحسين الظروف لغير الأوروبيين ولكن
القوميين كانت لديهم الصحافة الكافية فى أنهم لم يتحرشوا على الاطلاق
بشكل جدى بالحياة الاقتصادية التى جعلت جنوب افريقيا البيضاء فى
أيدى مجتمع أريستوقراطى وذلك لحاجتها للطاقة العاملة والهيئة الفنية
والرأسماليين . ولما كان الاقتصاد يعتمد على الذهب الذى كان من
الممكن استخراجة بواسطة جماهير محدودة المهارة ، لم تكن هناك ضرورة
لايجاد قوة عاملة تمتاز بالكفاءة والأفكار الثاقبة كما هو الحال فى الدول
الصناعية الأخرى . . ولكن كان من الممكن التعايش مؤقتا بين الصناعة
الرأسمالية والنظام الاجتماعى الاقطاعى .

وفى نفس الوقت الذى كانت تخطو فيه القومية الافريكانية بخطى
لا تلين نحو فرض سيادتها على المجتمع الأبيض كانت تعمل على الدوم
على اجبار المجتمعات غير الأوروبية على اتخاذ موقف التبعية الذى كانت
تحتفظ به لهم داخل اطار التفرقة العنصرية . ومنذ عام ١٩٥١ فصاعداً،
كشفت قوانين سلطات البانتو المتعددة النقاب عن تفكير القوميين
الأساسى حول المكان الصحيح للأفريقيين فى جنوب أفريقيا ، فقد خلقت
السلطات القبلية عمداً فى محاولة لاستعادة المجتمعات القبلية المنفصلة
والنظم التقليدية . وأصبح من المقدر أن تمتد سلطاتهم الى هؤلاء
الأفريقيين الذين يعيشون فى المدن ويعملون بها والذين أصبح من المقدر
لهم أن يتم تجميعهم فى مجموعات تتخذ تقسيمات قبلية بقدر الامكان .
ولقد دعم قانون تعليم البانتو الصادر فى عام ١٩٥٤ هذه الردة الى الحياة
القبلية ، فحطم مدارس الارساليات الخاصة التى كانت تعلم الأفريقيين
أفكاراً خطيرة مثل المساواة البشرية وفرضت تعليماً خاصاً للأطفال
الأفريقيين عن طريق توجيهات الحكومة وهم فى أماكنهم فى مجتمع التفرقة
العنصرية . وأوضح الدكتور هذريك فيرورد وزير شؤون المواطنين
هذه الأفكار بكل برود اثناء مناقشة مشروع قانونه فى عام ١٩٥٤ م حينما
قال : « اننا نود أن نشبع المدرسين (والأطفال) - اذا كان لا بد من
استخدام التعبير - . . بروحنا نحن فليس لهم ان يعتقدوا أنهم بمجرد
ما ان تعلموا يمكنهم هجر شعبهم بحثاً عن المساواة مع الأوروبيين . . »

وعلى هذا كان المنهج الدراسى يتركز على مواضيع فنية وتعاليم دينية وقبلية ولغتين قوميتين علاوة على « مكانة البانتو من مجتمع جنوب افريقيا » وكانت النتيجة المنطقية التى ترتبت على هذا هو ان منع قانون ابعاد التعليم الجامعى الصادر فى عام ١٩٥٩ قبول المزيد من غير الأوروبيين. فى جامعتى الكيب تاون « والويت ووتر ساند » اللتين كانتا تزاولان سياسة التفارقة العنصرية العمياء فيما يختص بتقييد الطلبة فيهما ، واقام جامعات جديدة ليس فقط لكل جماعة غير أوروبية بل وأيضا لكل قبيلة على حدة وأصبح التاريخ القبلى واللغات والحضارة اسسًا للتعليم فى كل معهد يخضع خضوعا كاملا لسيطرة الوزير .

وبالرغم من سياسة العودة الى الكفور هذه علاوة على محاولة السيطرة على عقول الجيل التالى كان القوميون يدركون تماما أن عددا كبيرا من الافريقيين سيظلون على علاقة شخصية بالمجتمع الأبيض لأنه مهما أصدرت من قوانين لن يمكن الاستغناء عن القوى العاملة الافريقية. الجماهيرية الموجودة فى المدن اذا ما قدر لاقتصاديات المجتمع الأبيض أن تظل على قيد الحياة ، ولكن الاتصال بالمجتمع الأبيض حمل معه الشعور بالاستياء وبث افكارا خطيرة فى نفوس الافريقيين - ولهذا وجب فرض الانفصال ولو على الأقل خارج ساعات العمل .

أولا : كان من الضرورى تحطيم آخر تراث مما لايزال باقيا من القانون البريطانى اذ أنه كان من المعترف به قانونا السماح بالفصل بين وسائل العيش على شرط تيسير تسهيلات متساوية للأجناس المتباينة ولكن لم يكن لدى القوميين أية نية فى توفير تسهيلات متساوية حينما فرضت اجراءات التفرقة العنصرية التى اتبعوها بالانفصال بالقوة . ولهذا تغلبوا على العائق القانونى باصدار قانون جديد آخر عام ١٩٥٣ اطلق عليه « قانون الفصل بين وسائل المعيشة » سمح لهم بتوفير تسهيلات منفصلة للأجناس المختلفة دون الضرورة الى جعلها متساوية .

وبعد أن خلق القوميون هذه الحماية القانونية الجديدة أصبح فى امكانهم شن هجوم على عادة الاتصال الاجتماعى بين كل من الافريقيين والأوروبيين فى المدن . ولقد بذل أعظم مجهود يستحق الملاحظة فى مدينة جوهانسبرج حينما تم ازاحة مجتمع افريقى كامل كان يعيش لسنوات عديدة فى المدينة المعروفة باسم مدينة صوفيا - تم ازاحتهم بالقوة الى منطقة جديدة يطلق عليها « ميدولاندز » أى اراضى الحشائش . حقيقة ان وسائل العيش فى المقاطعة الأخيرة كانت أكثر نظافة وأكثر حداثة وأكثر اتساعا بوجه عام عما كانت عليه فى مدينة صوفيا ولكن بينما كان مسموحا بالملكية الحرة فى المدينة القديمة كانت محرمة فى المدينة الحديثة كما ان

أراضى الحشائش كانت أكثر بعدا عن أماكن العمل وعملية النقل كانت إجبارية . ومن المحتمل فوق هذا وذاك ان مدينة صوفيا قد طورت طبيعتها بحيث أصبح يمتزج فيها الهنود والمالونون بالافريقيين ليكونوا برهانا حيا على امكانية وجود مجتمع متمدين من غير الأوروبيين المنفصلين عن قبائلهم وكانت تلك الحقيقة بالنسبة للقوميين تهدم نظرية التفرقة العنصرية بأكملها كما أنها كانت تشجع على حدوث اضطرابات خطيرة ، ومن ثم استبدل فيرورد هذه المدينة بصفوف من المنازل النظيفة المتشابهة الضيقة التي يسهل السيطرة عليها وحراستها وقد كان ذلك هو مفهومه عن المكان الذي يجب أن يسمح فيه بحياة الافريقيين المتمدينين .

ولكن طالما أن الافريقيين كانوا ما يزالون في المدن فانه كان هناك خطر دائم من احتمال حصول اتصال اجتماعي بين البيض والسود . وقد كان من أحد الأسباب التي أدت الى طرد الافريقيين من مدينة صوفيا هو ان المدينة كانت تنفصل عن منطقة البيض بطريق واحد فقط ، وكانت منطقة البيض هذه يسكنها أناسا فقراء من الافريكانرز الذين يحاولون أن يغيروا حياتهم من حياة الريف الى حياة المدينة . ولم يكن بعض هؤلاء البيض يقتصرون فقط على حشد سكان المنازل القليلة المحدودة التي تفضل منازلهم في مدينة صوفيا بل انهم أيضا وجدوا انه من الأفضل لهم اقتصاديا أن يعبروا الطريق من أجل شراء احتياجاتهم . وبدأ هذا التصرف بالنسبة للقوميين على أنه يضع شعبهم في مكانة لا تزيد عن مجرد المساواة مع غير الأوروبيين . ولكنهم كانوا أكثر اهتماما بالاختلاط الاجتماعي الذي حدث في منازل قليل من الأثرياء البيض الذين كانوا يعتقدون في وجهات نظر تحررية متباينة . ولقد بدل في هذا المكان محاولة مقصودة لممارسة المساواة الاجتماعية التي لم تكن منبوذة لدى المؤمنين بسياسة التفرقة العنصرية فقط بل انها قد تقود الى تنظيم عملية تقويض النظام السياسي .

وكان يكمن مباشرة تحت سطح هذا العداء الموجه ضد الاختلاط الاجتماعي بين الاجناس خوف الافريكانرز الجنسي المتعمق الجذور . فلقد شعر مجتمع الافريكانرز بالضيق بعد اصدار التعديل الخاص بقانون الدعارة الذي يحرم الاتصال الجنسي بين كل من البيض وغير البيض مما كان من شأنه أن أدى الى تعريض الافريكانرز بدرجة تفوق ما يتعرض له البريطانيون من تحطيم هذا القانون ، وازدادت المحاكمات تدريجيا وبلغت في المتوسط ما يزيد عن ثلاثمائة محاكمة سنويا . وكان ذلك برهانا

واضحاً على ما كان شائعاً في جنوب افريقيا من أن عدداً كبيراً من الرجال البيض لم يكونوا فقط بعيدين عن ممارسة سياسة التفرقة العنصرية في حياتهم الخاصة بل وأيضاً كانوا يتمتعون بعلاقات جنسية مع النساء غير البيض - وأن معظم هؤلاء الرجال كانوا من الافريكان بل وأن بعضهم كان من القوميين . وفي الواقع كان يبدو كما لو أن هناك نوعاً من العلاقة بين الازدراء الصارخ الذي يكنه القوميون تجاه غير البيض وبين اجتذابهم نحو نسائهم من أجل قضاء متعة جنسية وقتية .

وحاولت الحكومة أن تغطي هذه اللوحة الواضحة في طبيعة مجتمعها الحقيقية بتوجيهها اللوم إلى التحرر في ممارسة العلاقات الاجتماعية المختلطة التي تؤدي إلى التهجين . وحصلت الحكومة على سلطات منع الاتصال الاجتماعي بين البيض والسود بإصدار تعديل في عام ١٩٥٧ لقانون الوطنيين الأصليين ، وفي نفس الوقت وسعت من مفهوم التهمة الاجرامية بحيث غيرتها من الاتصال الجنسي الحقيقي إلى أي عمل اباحي أو عمل يخرج عن اللياقة .

واهتمت الحكومة أساساً أيضاً بمركز قطاع الافريكان الأكثر فقراً الذي كان يحث الحكومة القومية على توسيع حوزة الانفصال في توظيف كل من العمال الأوروبيين والافريقيين . فمنذ عشرينات القرن العشرين استغلت الحكومات سلطاتها في الخدمات العامة وضغطها على أصحاب الأعمال الخاصة لحل مشكلة « فقراء البيض » واقامة حوزة لا يمكن اقامة جسر عليها بين الوظائف اليسيرة لكل من العمال البيض والسود . ولكن مع تقدم التصنيع بزغ إلى حيز الوجود خطورة احتمال برهنة بعض العمال السود على تفوقهم في الذكاء والمهارة على بعض العمال البيض . ولهذا أصبح أصحاب الأعمال يفضلونهم في شغل المناصب الأفضل . وأزال قانون التوفيق الصناعي الصادر في عام ١٩٥٦ م هذا الخطر بمنح وزير العمل سلطة الاحتفاظ كلية بفئات معينة من الوظائف لجماعة جنسية واحدة . وعمل نفس هذا القانون على التفارقة الاجبارية بين عمال البيض والملونين في نقابات عمالية منفصلة . ولما لم تكن النقابات العمالية الافريقية قد تم الاعتراف بها رسمياً في حين أن قانون عمل الوطنيين الأصليين في عام ١٩٥٣ نص على اعتبار اضراب الافريقيين تهمة اجرامية . فلقد أصبحت كرامة العمال البيض في أمان تام . وبالرغم من ضرورة العمال الأفريقيين والملونين والآسيويين بالنسبة للمجتمع إلا أنهم لم يكونوا يحصلون على تلك الفرصة الخطيرة التي تمكنهم من تنظيم أنفسهم كقوة عمالية حديثة .

وكانت قصة محاولات غير الأوروبيين في إيقاف هذا التقدم القومي، نحو السلطة المطلقة تهتم أساسا بالبحث عن وسائل العمل السياسية . وقد كانت دولة جنوب أفريقيا البيضاء دولة مسلحة بأسلحة أكثر من طاقتها كما أن خطوط دفاعها كانت منظمة بحيث تحقق الأمن الداخلى . وكانت السلطات التى اتخذتها الحكومة لنفسها في معاقبة هؤلاء الذين يعارضونها في منتهى القوة . وحيثما تبين عدم قوة هذه السلطات وكفايتها . كانت تشرع الحكومة لنفسها بكل بساطة المزيد من السلطات . واستلزم التحدى المكشوف وجود روح من التضحية والاستشهاد وقد كانت تلك الروح واضحة بين قليلين من الزعماء غير الأوروبيين . علاوة على هذا كان الشعب الأفريقى المتمدين الذى كان المنبع المعتاد للثورة كان يتكون من عدد كبير من المجموعات المتباينة تشتمل فيما بينها على أشخاص من مستعمرات التاج البريطانى ومن روديسيا ونياسبالاند ومن الأقاليم البرتغالية ، ذلك لأن الأجور المرتفعة التى كانوا يحصلون عليها في المجتمع الصناعى المتطور كانت تجذب أفراد هذا الشعب بعيدا عن حياة الكفاف التى يعيشونها في بلادهم . وكانت نفس هذه الأجور المرتفعة نسبيا هى التى تعمل على فرض حالة عظيمة من الجمود السياسى أكثر مما كان مقبولا بوجه عام . ذلك لأنه حينما علم الأفريقيون بالظروف المعيشية في معظم الأجزاء الأخرى من أفريقيا أدركوا أنهم سيضطرون الى فقدان بعض حقوقهم في جنوب أفريقيا .

وقد انبعث شعور قوى بالاستياء بين الطبقة المتوسطة أساسا ، وكان من القوة ما يكفى لاشعال نيران الثورة . اذ انبثق من بين كل من الآسيويين والملونين طبقة تقليدية من البرجوازيين تتمتع ببعض الثروة والكفاءات المهنية . ولكن الطبقة المتوسطة الأفريقية كانت كلها تقريبا من الحرفيين والمدرسين والمحامين والأطباء والصحفيين ، الا أنه لم يكن فيها الا حفنة ضئيلة جدا من رجال الأعمال الذين يستطيعون أن يوفرُوا لها القوة الاقتصادية . وكانت الفوضى الاجتماعية تؤذى بوجه عام الى انزال الملونين الذين كانوا يدخاؤون عادة في معارك طاحنة بين بعضهم البعض ولكن الآسيويين أعطوا للحركات الأفريقية كلا من التأييد الاقتصادي والفكرى .

وحتى نهاية خمسينات القرن التاسع عشر كان حزب المؤتمر القومى الأفريقى يسيطر كاية على حقل المعركة بأكمله وكان يؤيده حزب مؤتمر الديمقراطيين البيض وحزب المؤتميات الهندية في الترانسفال ونااتال . وكانت له اتصالات تتم من آن لآخر مع حزب الأحرار وحزب العمال

بالرغم من أن هذه الاتصالات لم تكن تتم على الإطلاق على أساس من الثقة التامة .

وكان حزب المؤتمر القومى الإفريقى يتمتع بتأييد جماهيرى من الناحية النظرية لأنه كان يمثل آمال الإفريقيين فى كل من المدن والمعازل . إلا أنه لم يستطع على الإطلاق إيجاد الوسيلة لتعبئة القوى المؤيدة له . ومما لا شك فيه أن الظروف الاقتصادية التى كانت لا يفرقها عن حالة الانمحاء التام إلا قدر شعرة كانت تعتبر عائقا أمام تحقيق هذه التعبئة الى حد ما . هذا بالرغم من أن كل مسح تم إجراؤه فى المناطق المتمدينة أو المعازل دل على أن جمهرة الإفريقيين كانوا يعيشون تحت مستوى خط الفقر . وكان يرجع هذا الفشل فى جزء منه أيضا الى المضايقة المستمرة من الحكومة لكل زعيم بارز وعادة ما كانت تبعده عن الحياة العامة . ولكن تلك الأسباب لا تشكل إلا جزءا واحدا فقط من التفسير الشامل لعدم امكانية التعبئة ذلك لأنه فى الظروف المماثلة فى مواطن أخرى كان يتم تدبير الثورات والمؤامرات ضد سلطات قد تكون أكثر عنفا وقسوة .

ومنذ عام ١٩٥٠ فصاعدا قامت محاولات متعددة من أجل تطبيق فكرة « يوم الاحتجاج » الذى تطلب من كل فرد أن يظل فى منزله بعيدا عن العمل . ولقد لاقت تلك الفكرة نجاحا محدودا فى بعض المناطق إلا أنها لم تحصل على الإطلاق على موافقة وطنية أصيلة . وفى عام ١٩٥٢ انسح نطاق هذه الفكرة وأصبحت بمثابة حملة مقاومة سلبية متعددة ، حيث أمكن تحريض المتطوعين على تحطيم قوانين التفرقة العنصرية والقضاء القبض على المتهمين وحجزهم رهن التحقيق وتحريضهم كذلك على قوانين السجون . وربما كانت هذه الحالة هى ذروة ما وصلت اليه المقاومة . وفى أثناء النصف الأخير من عام ١٩٥٢ دخل مايزيد عن ثمانية آلاف من غير الأوروبين السجون طواعية واختيارا . إلا أنه بالرغم من هذا لم تكن هناك أية خطورة من انهيار الإدارة . وكانت تلك المظاهرات مؤثرة باعتبارها صرخة تعبر عن الاحتجاج إلا أنها لم تستطع على الإطلاق أن تصير حركة ثورية خطيرة لأنه لم يكن لديها أهداف أو خطة استراتيجية أو تكتيكية واضحة المعالم .

ولقد تم القضاء على هذه الحملة بإصدار قانونين فاسدين هما : « قانون الأمن العام » الذى منح الحكومة سلطات طارئة ، وقانون « تعديل قوانين الجنايات » الذى يفرض أحكاما بالسجن التعسفى وفرض الغرامات والجلد لكل من يتحدى السلطات . ووقفت قوانين العقوبات هذه حجر عثرة فى طريق بذل المزيد من المحاولات فى استخدام هذه الوسيلة من

المقاومة . ولكن — فى الحقيقة — كان من المؤكد أن هذه القوانين لم تكن تبلغ فى قسوتها ما بلغته تلك الصادرة فى روديسيا الجنوبية بعد عام ١٩٦٠ م .

وفى عام ١٩٥٥ تبنى حزب المؤتمر القومى الإفريقى برنامجا تقديميا لأول مرة منذ تأليفه . فحتى تلك اللحظة كانت أهدافه تنصب على تحقيق الآمال البرجوازية التقليدية التحررية الخاصة بحرية الانتقال ، وحق الملكية والمتاجرة والمساواة السياسية . ولقد أصبح حق الانتخاب العام لأول مرة هدفا محدودا فى « ميثاق الحرية » الذى تبنته حركة « المؤتمر المشتركة » فى عام ١٩٥٥ . وتحولت الأهداف الاقتصادية من الملكية الخاصة الى « ملكية الشعب بأسره » للثروة المعدنية والبنوك والصناعة ، واقتسام الأراضى بين العمال الزراعيين ووضع حد أدنى للأجر القومى . ولقد أظهرت الحكومة مدى خطورة هذا التطور الذى حدث فى المؤتمر بالقاء القبض على ١٥٦ زعيما بانتهاء عام ١٩٥٦ . واتهمتهم بالخيانة واستمرت فى محاكمتهم فى أوقات متفاوتة لمدة بلغت أربع سنوات وتم اطلاق سراحهم جميعا الا أنهم قد حرموا بشكل قاطع من الاشتراك فى التنظيم السياسى اثناء تلك الفترة .

وبحلول ذلك الوقت انتقلت زعامة هذا « المؤتمر » من أيدي رجال الطبقة المتوسطة امثال الدكتور اكروما والدكتور موروكا الى أيدي ألبرت لوثولى . ولم يكن لوثولى هذا رجلا ثوريا الا أن المثل الذى أقامه بتحديه للحكومة وبتنحيته نتيجة لهذا من زعامته فى ناتال ، واعتقاده المسيحى البسيط فى الحاجة الى معارضة التفرقة العنصرية ، ومبادئه التى لاتتسم بالفنفا أدى الى سريان شعور جديد بالرسالة المنوط بها حزب المؤتمر . وتمكن حزب المؤتمر لفترة من الوقت أن يكتسب تماسكا لم يحققه من قبل على الإطلاق وذلك بفضل ولترسيزيلو الذى وفد من جوهانسبرج ليكون الزعيم الفكرى المنظم للحزب .

وبالرغم من ازدياد التماسك الداخلى ظلت حركة المقاومة تتخذ موقفا دفاعيا . وأدى تكرار عملية عزل زعمائه بما فى ذلك لوثولى وسيزيلو الى تصدع كيان الحزب التنظيمى فى الوقت الذى ضيقت التشريعات المتزايدة فى تزمته من نطاق حقل العمل الذى يتحرك فيه . وفى عام ١٩٥٧ كشفت عملية مقاطعة ركوب الاتوبيسات نتيجة لارتفاع الأجور بما مقداره بنس واحد ، كشفت عن قوة ايرادية جماهيرية حينما فضل الأفريقيون الذين يقدرون بمئات الآلاف السير من وإلى جوهانسبرج على دفع هذه الأجور المتزايدة . وللمرة الثانية بذلت محاولات الاضراب العام لمدة يوم واحد

ألا أنها فشلت في قلقلة الحكومة واضطراب الصناعة وازداد الأمر جلاء في أنه ليس أقل من القيام بمؤامرة ثورية للتمكن من تدمير الحصن الحكومي المنيع ، ولكن الثورة نفسها كانت فرصتها في النجاح ضد قوات الأمن في منتهى الضالة اللهم الا اذا تمكنت من الحصول على مساعدة خارجية . وكانت مذبحه شاربفيل هي التي أسرعت بكل من الحركة نحو الثورة وفرص الحصول على المساعدة الأجنبية ، ففي مارس عام ١٩٦٦ قام بوليس ترانسفال ، باطلاق النيران على ٦٩ افريقيا بمدينة شاربفيل أثناء مظاهرة سلمية كانت متجمهرة ضد قوانين المرور . وانتشر صدى الشعور بالرعب الذي أحدثه ذلك العمل في جميع أنحاء العالم حتى أنه في جنوب افريقيا ذاتها قام اضراب عام احتجاجا على هذا العمل في المدن الرئيسية وقد لاقى نجاحا عظيما . أما في الخارج فقد اعترف الرأي العام اخيرا في العالم الغربي بأن كلمات الاقناع ليست كافية لابعاد القوميين عن طريقهم الاستبدادي ومن المؤكد أن هذا العمل قوى من تصميم دول الكومنولث في مواجهتها لموضوع استمرار عضوية جنوب افريقيا في هذه المنظمة . وفي العام التالي عندما أصبحت الدول الافريقية التي حصلت حديثا على عضويتها ، وتنجانيقا التي كانت على وشك الحصول على حق عضويتها في هذه المنظمة أعلنتها واضحة أنها ستخرج من هذه المنظمة لو أنه تم السماح لحكومة جنوب افريقيا العنصرية بالاستمرار في عضويتها فيها ، ومن ثم استغلوا التغير الجوهرى الذى حدث في دولة جنوب افريقيا بتحويلها الى جمهورية باعتباره سببا لمناقشة هذه المشكلة ذلك لأنه ترتب عليه ضرورة تقديم جنوب افريقيا طلبا بتجديد عضويتها بحالتها الدستورية الراهنة . وبعد المعاملة الجافة التي واجهتها جنوب افريقيا في مؤتمر رؤساء الوزارات وبعد ادراكها بأنه لن يتم قبولها عضوا في منظمة الكومنولث خرجت من تلك المنظمة عندما أصبحت دولة جمهورية في مايو عام ١٩٦١ .

الا أن التعاطف المتزايد الذى كانت تكنه مجموعة دول الكومنولث والعالم بأسره لغير الأوروبيين لم يكن ليثنى الحكومة القومية عن تجديد هجماتها على هؤلاء الذين يشتركون في المقاومة وبعد فترة التراخى القصيرة التي مرت بها قوانين المرور عندما بدأ خوف الحكومة أن لا تكون مذبحه شاربفيل قد قضت على صبر الافريقيين اتخذت اجراءات أكثر وحشية من أجل تحطيم منظمة غير الأوروبيين ، وأعلنت حالة الطوارئ وتم القبض على ثير الأوروبيين بالآلاف والقلّة الضئيلة من مؤيديهم البيض ووضعوا في السجون بدون محاكمات ، بل لم يتم الاعلان عن اسمائهم ، وتم ايقاف الحزبين الافريقيين السياسيين الرئيسيين .

وكان لهذه السياسة العنيفة أثرها على نفوس الأفريقيين ، ففي عام ١٩٥٩ م انشقت فعلا إحدى الجماعات عن حزب المؤتمر القومي الأفريقي لأنها اعتبرت أن سياسته كانت غاية في الاعتدال وغاية في الاعتماد على الأوروبيين وآسيويين وكونوا منظمة منافسة سميت بحزب مؤتمر الأفريقيين جميعا بزعامة روبرت سوبوكوي المدرس الترانسغالي وكان ذلك الحزب هو الذي نظم حملة مناوئة لقانون المرور الذي أدى الى مذبحه شاريفيل . وألقى القبض على سوبوكوي وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات في حين أوقف حزب مؤتمر الأفريقيين جميعا وكذلك حزب المؤتمر القومي الأفريقي (وحينما حان الوقت للافراج عن سوبوكوي اعتقلته الحكومة لأجل غير مسمى في جزيرة بعيدة عن كيب تاون . ولو ظل القوميون في الحكم فإنه من المحتمل أن يقضى باقى عمره هناك) .

ولقد اتهم حزب مؤتمر الأفريقيين جميعا على نطاق واسع بأنه منظمة عنصرية لأنه وجه نقده الى منظمة حزب المؤتمر القومي الأفريقي والحزب الأوروبي المسمى حزب مؤتمر الديمقراطيين ، وحزب المؤتمرات الهندية . ومما لا شك فيه أنه قد حدثت استمالة من نوع معين للعناصر السوداء المشتركة في الحركة المناهضة بالعنصرية ولكن هذا لم يفسر الدوافع التي تكمن وراء هذا الحزب تفسيراً كاملاً ، فلقد كان هدفه الأول خلق شعور باعتماد الأفريقيين على أنفسهم وليس هدفه العزلة العنصرية . وكان يعتقد زعماءه أن الأفريقيين لن يستطيعوا إعادة تأكيد كرامة الشعوب الأفريقية الا بعد أن يجذ الأفريقيون الوسائل للتخلص من أسيادهم البيض دون مساعدة الأجناس الأخرى ، وثانيا كانوا يعتبرون سياسة لوثولى المسيحية التي تعتمد على العنف ستؤدي الى الاسترخاء في مواجهة العنف الأبيض .

وعلى هذا فإنه بحلول مذبحه شاريفيل كان الصبر الأفريقي قد نفذ وأصبحت تدوى في الآفاق شروط أكثر عنفا . ولقد تفاقم هذا الجو نتيجة لسلسلة الأحداث التي وقعت عقب حادثة شاريفيل مباشرة . ولقد قام أحد الرجال البيض بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء كما اندلعت ثورة في « لانجا » إحدى المدن الأفريقية الراقعة بالقرب من كيب تاون اصطفتها أعمال عنف لها أثرها ، كما ثارت الحرب المدنية في المعازل وقوبلت باعلان حالة الطوارئ في « بوندولاند » بمقاطعة الترانسكي بل وان بعض أعضاء المؤتمر القومي الأفريقي ابتدأوا في الشعور باليأس من سياستهم التي لا تنسم بالعنف والتي كانوا ينتهجونها دائما تجاه القوانين الصارمة ووحشية البوليس وقوات الأمن القوية التابعة لحكومة

القوميين . ووقعت عدة أعمال تخريبية احتجاجا على هذا مع ازدياد عدد المقبوض عليهم والموقوفين وازدياد السلطات الخاصة بسجن المتهمين دون محاكمات وتحريف أدلة المساجين ، ولكن مع ازدياد قوة قوات الأمن بدرجة تفوق أى وقت مضى ومع ازدهار اقتصاديات المجتمع الأبيض شعر هذا المجتمع بأنه يستطيع أن يتصدى لموجات اللوم والنقد التى تثار فى هيئة الأمم المتحدة وكذلك أمام تهديدات الدول الافريقية المتزايدة .

ولكن القوميين اذعنوا فقط لانتقاد واحد واجهوه من أقاليم ماوراء البحار اذ أنهم ابتدأوا فى مواجهة الاستنكار الدولى لسياسة التفرقة العنصرية وذلك بوصفهم سياستهم بأنها محاولة لمنح الأفريقيين العدل والحكم الذاتى . ولكنهم يفعلوا ذلك أعادوا احياء المفهوم المثالى للتفرقة العنصرية الذى « وصفه ستيلينبوش » فى أربعينيات القرن العشرين مدعين بأن تلك السياسة لا تصور شيئا أكثر من إقامة حكومات ذاتية لكل جنس على حدة .

وأصبح موقف الحكومة الجديدة الآن محتملا وذلك بازدياد الطمأنينة التى أصبح يشعر بها الآن الأفريكانرز القوميون . وكان الهدفان الأساسيان لأول رئيسين للوزارة فى فترة ما بعد الحرب - وهما « ناثانيل مالان » و « جوهانز ستريجيدوم » - كانا تأمين سلطة القوميين الدائمة وتحصين الموقف السياسى الذى يتمتع به الجنس الأبيض . ولقد تحقق هذان الهدفان الى حد كبير بحلول عام ١٩٥٨ حينما توفى المستر ستريجيدوم . ولهذا فان خلفه الدكتور هندريك فيرورد الذى كان محررا صحفيا سابقا ومعاديا للسامية سابقا ومتعاطفا مع النازية والذى تمكن بصفته من أهل الشمال باحاقة الهزيمة « بدونجس » فى انتخابات الرئاسة، وأصبح قادرا على المزيد من التفكير وهى الناحية الانشائية لسياسة القوميين . وتمكن من السير بالدولة الى الامام نحو المثالية الافريكانية الخاصة بالجمهورية متمتعا بموافقة الغالبية على اجراء استفتاء عام . وأصبح قادرا على التفكير فى كيفية خلق نوع معين لمجتمع قائم بذاته يتكون من غير الاوروبيين باعتباره حلا بديلا للسياسة السلبية التقليدية التى تحاول بكل بساطة طردهم من المدن .

وفى عام ١٩٥٩ كان قانون انشاء حكومة ذاتية للبانى قد فتح الطريق لقانونيا امام هذه السياسة اذ أنه الفى المقاعد الثلاثة المخصصة للممثلين الافريقيين البيض فى الجمعية واقترح اقامة دول من البانى تحكم نفسها ذاتيا وتقوم على المعازل الموجودة فعلا . أما مسألة عما اذا كانت ستصبح تلك المعازل دولا ذات سيادة فقد كانت مازالت مسألة يعجرى البحث

فيها بالرغم من أن هذا السؤال قد ظهر متخذا طابعا افتراضيا نتيجة لأن تطور هذه المعازل كان في قبضة حكومية بحثة .

وفي عام ١٩٥٥ قامت بعثة توملينسون التي عينتها الحكومة للبحث في امكانية اجراء تفرقة عنصرية ايجابية ، قامت بنشر تقريرها . فقدرت مبلغ مائة وأربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية لانفاقها في المعازل على مدى عشر سنوات بالإضافة الى الاستثمارات الخاصة لو إقدر لهذه المعازل أن تسنح لها الفرصة لأن تصبح وحدات اقتصادية حية . وسرعان ما أوضحت حكومة فيرورد أن مفهومها للتفرقة العنصرية لم يكن يتوقع هذا النوع من النفقات ، وان رأس المال الأبيض لا يجب استثماره داخل مثل هذه « البانتوستانات » ، علاوة على أن التطور الصناعي قد أصبح محصورا داخل الحدود حيث يمكن جذب الطاقة العاملة . ومن ثم فلقد قدر للنفقات العامة أن تصبح فقط مجرد جزء من الحاجة التي كشفت عنها بعثة توملينسون .

ولم يعلن فيرورد عن خطته بإنشاء أول بانتوستان في الترانسكي إلا في عام ١٩٦٢ ، وهو ذلك النظام الذي يستحق دراسته بجدية . ولقد وضعت خطة لاقامة جمعية تشريعية تتكون من ١٠٩ أعضاء (وأجريت أول انتخابات في نوفمبر من عام ١٩٦٣) وكان من بينهم ٦٤ زعيما بحكم وظائفهم ، أما الـ ٤٥ الباقون فقد كانوا ينتخبون . وكان أعضاء قبائل الترانسكي سواء أكانوا يقيمون في المعازل أو المدن أو في المزارع البيضاء كانوا يتمتعون بحق الادلاء بأصواتهم . وكانت السلطات التشريعية لهذه الجمعية محدودة وذلك لاستثنائها لمواضيع لها أهميتها مثل مسائل الدفاع والتسليح والشئون الدولية والمواصلات والاعمال المصرفية والنواحي القضائية العليا - وكانت القوانين التي تصدرها هذه الجمعية داخل اطارها المحدود تقضى الضرورة بتقديمها لرئيس جمهورية جنوب افريقيا الذي كان وزيرا قوميا سابقا والذي كان يعتمد عليه في عدم تصرفه على الاطلاق بشكل يتناقض مع رغبات الحكومة البيضاء . علاوة على هذا طبقت جميع قوانين جنوب افريقيا الموجودة فعلا على الترانسكي وبهذا امكن الاحتفاظ بالسيطرة البيضاء بطريقة فعالة في الوقت الذي كانت فيه الدعايات الموجهة الى دول ما وراء البحار تتخذ مظهرا خادعا براقا .

إلا أن ظهور أول بانتوستان كان له بعض الأثر على المجال السياسي، إذ أن حكومة فيرورد أصبحت تتوقع امكان سيطرتها على جميع الزعماء لأنها كانت تدفع لهم مرتباتهم . وفعلا ضمنت مساعدة الزعيم

« كايوزماتانزيمما » لأنه كان يعتقد اعتقادا راسخا في سياسة التفرقة العنصرية - متضمنة نيل جميع الأوروبيين من الترانسكي وهو هذا الاعتقاد الذي من المؤكد أنه سيكون بمثابة صدمة بالنسبة لسكان جنوب أفريقيا البيض . أما الزعيم «. ساباتاد الينديبيو » زعيم قبيلة التيو ، والزعيم « فيكتور بوتو » زعيم قبيلة البندوس فقد كونا تحالفا فيما بينهما لاستخدام الجمعية الجديدة بهدف تحقيق شكل حكومي متعدد الأجناس . وبالرغم من أن ماتانزيمما بمساعدة غالبية الزعماء قد أصبح أول رئيس للوزراء إلا أنه كان يبدو أن بانتوستان فيرورد قد قدر له أن يصبح حصان طروادة الذي يشتمل على صراع متزايد بين الجمعية الجديدة والحكومة البيضاء .

وبالطبع سارت سياسة البانتوستان مباشرة في مواجهة الحقائق الاقتصادية في جنوب افريقيا . إذ أن القوى الاقتصادية لم تتأثر بكلمات أو بمشاعر مجتمع الأفريكانرز . فلقد سار التصنيع قدما في المدن متطلبا عددا كبيرا من العمال للدرجة لا يمكن الإيفاء به إلا عن طريق المجتمع الأفريقي . وفي نفس الوقت كانت أراضي المعازل التي اعترتها عوامل التعرية تزداد في برهنتها على عجزها في توفير الغذاء للشعب الريفي المتزايد . وعلى الرغم من النظريات السياسية والاجتماعية والأسطورية الغامضة التي كان ينادى بها الزعماء البيض كانت هاتان القوتان الماديتان تجاذبان بلا هوادة المجتمع الى نفس الطريق . فلقد تأكلت الممرات المؤدية من المعازل الى المدن وكانت تزايد الأقدام التي تطؤها مع بداية كل عام .

ومنذ فترة حكم سيمطس الى فترة حكم فيرورد رفض الحكام البيض الاعتراف بأنه لم يعد في امكانهم أن يحولوا تيار القوى الاقتصادية الى ما كان عليه مثلما عجز « كانيبوت » عن مقاومة الأمواج . إلا ان هذا الانقسام الثنائي الذي كان قائما بين التطور السياسي والاقتصادي لم بلغ بالضرورة محاولات القوميين في خلقهم مجتمعا تسود فيه التفارقة العنصرية . وقد أصبحت سياسة الحكومة تحت حكم فيرورد أكثر تضليلا دون ما شفقة أو رحمة . فقد تمت الموافقة على حاجة البيض للطاقة العاملة الافريقية ولكن في نفس الوقت اتخذت اجراءات الانفصال العنصري بين السكان بمزيد من القسوة والعنف كما أن كل محاولة تبذل لمعارضة السيطرة البيضاء كان يتم القضاء عليها بطريقة وحشية . أضف الى ذلك أن التنبؤات التي كانت تدور حول الانهيار الاقتصادي لم تتحقق . وطالما ظل الذهب بمثابة الدعامة التي يستند اليها الاقتصاد

فانه يبدو من المحتمل أن كلا من الرخاء الأبيض والعبودية السوداء سيستمران - في وجودهما - جنباً الى جنب .

وعلى هذا فانه يبدو بقدر ما يتعلق الموضوع بالموقف الداخلى أن حكومة فير فورد قد استجمعت سلطات كافية لترجمة فلسفة القوميين عن الحياة بحيث تتخذ شكلاً عملياً . أما الأفريقيون فانهم سيتعلمون أو سيضطرون الى تقبل المبدأ القائل بأن حقوقهم المحدودة تنبع فقط من معازلهم الوطنية « . وانهم سيعاملون سواء اكانوا في المراكز أو المدن أو المزارع البيضاء باعتبارهم غرباء » . وقد كان لهم الحق في التصويت في حكومات البانتوستان ولكن لم يكن في امكانهم الادعاء بأن لهم أية حقوق مدنية أو المطالبة بحمايتهم في الأماكن التي يعيشون ويعملون بها فعلاً . هذا مع العلم بأن تلك المناطق التي كان يتدفق منها الغالبية العظمى من ثروة جنوب افريقيا مثل مناطق التعدين والمناطق الصناعية وغالبية الأراضي الزراعية ، كان يمتلكها المجتمع الأبيض . ولكي تضمن حكومات الأفريكانرز القومية استمرار وجود هذا المجتمع المجند القائم على الطائفية فانها يجب أن تعمل على الاحتفاظ بجميع منابع القوى تحت سيطرتها مع اضافة المزيد الى تلك القوى حيثما ظهر أى تهديد جديد - وقد تم الانفصال التام بين العمال البيض وغير البيض مع اعتماد رخاء العمال البيض بشكل واضح على المحافظة على الحاجز اللوني الصناعي . وقد تم أيضا الفصل بين الطبقات الحرفية بدرجة مماثلة بفضل الحواجز العنصرية التي اقامها القانون في حين أن الانقسام القبلى داخل المجتمع الأفريقى نفسه لاقى تشجيعاً عظيماً كما سنت له القوانين . كما أن السلطات التقليدية اقد منحت سلطات تنظيمية ، أما في الجهات التي لم يكن يوجد بها تلك السلطات فلقد خلقت فيها وبدأ أن منابع الإصلاح أو التمرد التقليدية كانت مقفلة بأحكام في حين أنه كان يجثم فوق صدر الكيان الاجتماعى بأكمله قوة حديثة عسكرية هائلة قادرة بكل وضوح على قمع أية ثورة تندلع ضد هذا النظام المفروض دون هوادة وبدأ أنه ليس من الممكن الا للتدخل الخارجى فقط أن يتمكن من تحطيم السلاسل التي قيدت بها القومية الأفريكانية جميع المجتمعات الأخرى في افريقيا .

وظلت جنوب غرب افريقيا هى المنطقة المعرضة لهجمات التدخل الدولى في جنوب افريقيا . ففي تلك المنطقة تم تطبيق سياسة التفرقة العنصرية في كل من السياسة الحكومية والاجتماعية وذلك سيرا على نهج ادعاء القوميين بالسلطة في عام ١٩٤٨ م . وكانت انتخابات أعضاء الجمعية الاقليمية التي كانت تتكون من ثمانية عشر عضواً كانت مقصورة فقط على الناخبين البيض . وبنفس الطريقة حينما حصلت جنوب

افريقيا على حق التمثيل في برلمان جنوب افريقيا في عام ١٩٥٠ كانت الهيئة الانتخابية التي تتقدم للاشتراك بستة أعضاء في مجلس الجمعية وبعضوين يتم انتخابهما بطريق غير مباشر وبعضوين آخرين يتم تعيينهما في مجلس الشيوخ ، كانت هذه الهيئة مقصورة أيضا على المجتمع الأبيض . وامتدت قوانين جنوب افريقيا لتشمل أيضا الاقليم الذي كان خانعا لنظام الانتداب سابقا في الوقت الذي فرض فيه نظام التفرقة الاجتماعية بنفس الطريقة . وطوال خمسينات القرن العشرين كانت حكومة جنوب افريقيا ترفض دوايما أن تأخذ في اعتبارها الأوامر التي كانت تصدرها لها هيئة الأمم المتحدة على الدوام أيضا ، والتي كانت تطالبها فيها بالتخلي عن سياسة التفرقة العنصرية ووضع جنوب غرب افريقيا تحت نظام الوصاية .

وكان المعارض الرئيسي لسياسة جنوب افريقيا في هذه الدولة هو « هوسياكوتاكو » الزعيم الأعلى لشعب « الهيريرو » فانقد طلب من « كوتاكو » أن يدرس مسألة إعادة توطين قبيلته منذ سنة ١٩٤٦ ، ذلك لأن سكان جنوب افريقيا كانوا يرغبون في تخصيص منطقتهم القبلية للمستوطنين البيض . الا أنه رفض ترحيل شعبه علاوة على أنه قاوم المحاولات التي بذلها سكان جنوب افريقيا من أجل حثه على قبول ادماج دولته داخل الاتحاد . وبدلا من هذا قدم التماسا الى هيئة الأمم المتحدة يطلب فيه إنهاء ادارة جنوب افريقيا لشعبه ووضع اقليمه تحت سيطرته الخاصة واعتباره اقليم وصاية . وأصبح يكرر هذا الالتماس في فترات عديدة خلال السنوات الخمس عشرة التالية . وقد كانت التماسات كوتاكو تلك التي كان يقدمها لهيئة الأمم المتحدة تلاقى تأييدا دائما من السيد المحترم « ميشيل سكوت » رجل الدين الانجيليكي الذي اعتبر مسألة جنوب غرب افريقيا مسئوليته الخاصة في هيئة الأمم المتحدة .

وبالرغم من التمثيل المستمر لقضية جنوب غرب افريقيا في « مؤتمر البحيرة » والاشارة اليه لمرات عديدة أمام المحكمة الدولية ظلت حكومة جنوب افريقية لا تحرك ساكنا . الا أنه بالرغم من هذا كان يتضح تدريجيا أن تلك المسألة كانت نقطة الضعف التي تعاني منها جنوب افريقيا في علاقاتها الدولية . ذلك لأن ذلك الاقليم كان يخضع أصلا لانتداب عصبة الأمم ، ومن ثم فإن المسئولية الدولية تجاهه ظلت كما هي . وقد مكن هذا الأمم المتحدة من التحري عن السياسة العنصرية التي تنتهجها ادارة جنوب افريقيا وذلك دون تدخل هيئة الأمم المتحدة في المسائل الداخلية للدولة العضو . كما أن هيئة الأمم المتحدة اضطرت حكومة جنوب افريقيا

الى المثل أمام منصة الرأي العام الدولي وأجبرتها على الدفاع عن سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها . وبما أن عددا كبيرا من الدول الإفريقية قد حصل على استقلاله فإنه قد أمكن استقلال عضوية هذه الدول في الأمم المتحدة بدرجة متزايدة في إيجاد الوسائل لشن الهجمات على سياسة جنوب إفريقيا وكانت جنوب غرب إفريقيا بمثابة أفضل الطرق لتحقيق هذا الغرض .

وبعد إجراء عدة مناظرات واستقصاءات وتحريات في أكتوبر عام ١٩٦١ قررت اللجنة الخاصة بجنوب غرب إفريقيا التابعة لهيئة الأمم المتحدة عدم صلاحية جنوب إفريقيا لإدارة ذلك الإقليم وطالبت بوجوب سحب حكومة جنوب إفريقيا لجميع اقواتها من جنوب غرب إفريقيا واقترحت اشراف الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على هذا الإقليم الخاضع للانتداب . ولكن حكومة فيرفورد مثلها في ذلك مثل سابقتها من الحكومات ، كانت مازالت تتجاهل هذا التحدي ، بالرغم من أنها تلاعبت بالأفكار الخاصة بدعوة الدول الغربية من أجل إنقاذها من مواجهتها المباشرة مع هيئة الأمم المتحدة ، ولكن مع هذا فقد ظلت هذه المسألة واحدة من مواضيع الصراع الدولية الهائلة مع أخذ الدول الإفريقية في اعتبارها عن عمد كيفية استخدام أفضل الوسائل لاستغلال ذلك الموضوع في مضايقة حكومة جنوب إفريقيا وفي هدم سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها .

والمشكلة الدولية الثانية التي وضعت القوميين في موقف معارض - بدون رغبة منهم - للرأي الخارجى هي مشكلة الأقاليم الخاضعة للتاج البريطانى إذ أنه في خمسينات القرن العشرين استمر القوميون يحدوهم الأمل الى حث الحكومة البريطانية أو اجبارها في نهاية المطاف على تسليمها تلك الأقاليم الثلاثة الى الاتحاد ولم يشهم عن مطمعهم هذا تلك البيانات المباشرة التي صدرت في مجلس العموم البريطانى والتي اشتملت على بيان قدمه السير ونستون تشرشل بعزم واصرار عن عدم تنازل الحكومة البريطانية عن مسؤولياتها تجاه تلك الأقاليم الثلاثة الى جنوب إفريقيا دون استشارة سكان تلك الأقاليم . وكان المتحدثون البريطانيون يتحاشون كلمة « قبول » لأن ذلك قد يتضمن استخدام حق الفيتو في جميع الظروف الا أنه بالرغم من هذا فقد أصبح واضحا أنه ليس في امكان أية حكومة بريطانية - عمليا - التنازل عن سلطاتها التي تمارسها في الأقاليم الثلاثة الى أية حكومة تحكم جنوب إفريقيا وتمارس سياسة التفرقة العنصرية اللهم الا اذا كان هناك طلب واضح يتقدم به الشعب

بنفسه من أجل تحقيق هذا العمل . وكذلك كان واضحا بنفس الدرجة أن الأفريقيين في تلك الدول لم تكن تراودهم أية رغبة في الانضمام إلى أخوانهم الذين يقفون فيما وراء حدودهم ليضيفوا أنفسهم إلى قائمة ضحايا سياسة التفرقة العنصرية . إلا أنه بالرغم من هذا فقد دفعت حكومات جنوب افريقيا منذ حكم حكومة مالان فصاعدا بأنه في إمكان الحكومة البريطانية استشارة سكان تلك الأقاليم دون الالتزام بتحقيق رغباتهم بالضرورة . وفي الواقع انهم قد أشاروا بهذا عن - سوء نية - في أن ذلك هو ما حدث بالضبط في تكوينهم للاتحاد الأفريقي الفيدرالي المركزي .

وبالرغم من أن الأحزاب البريطانية كانت لديها الرغبة الكامنة في الاحتفاظ بأقاليم التاج البريطاني بعيدا عن سياسة التفرقة العنصرية لم يكن في الامكان التهرب من حقيقة أن كلا من تلك الأقاليم كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على جنوب افريقيا فقد كانت باسوتولاند محاطة من كل جانب بدولة جنوب افريقيا كما أنها كانت ترسل ما يقرب من نصف رجالها الأشداء للعمل في مزارع ومناجم الاتحاد . وكان الجزء المرسل من أجور هؤلاء الرجال إلى وطنهم يعتبر بمثابة عامل فعال يساهم في اقتصاد باسوتولاند القومي . بالإضافة إلى ذلك كان عدد كبير من العمال يقد إلى جنوب افريقيا من كل بتشوانالاند وسوازيلاند . وكان كل من تلك الأقاليم يعتمد اعتمادا كبيرا في دخله على البضائع التي تمر خلال أقاليم الاتحاد . فقد كانت المواد الغذائية والبضائع المصنعة في جنوب افريقيا من جهة والأسواق الموجودة في جنوب افريقيا من جهة أخرى تلعب دورا حيويا في اقتصاديات كل دولة .

وكانت السياسة البريطانية المتبعة تجاه تلك الأقاليم تختلف عن تلك التي تستخدمها في مستعمراتها الأخرى وكان ذلك مرجعه - في جزء منه - إلى السبب السابق ذكره وفي الجزء الآخر إلى الادعاء التاريخي بأن الأقاليم الثلاثة يجب أن تصبح في نهاية المطاف جزءا من جنوب افريقيا . وبدلا من أن يعمل البريطانيون بهمة ونشاط في خدمة تطور تلك الأقاليم حتى تصل إلى الحكم الذاتي فإنها قد احتفظت بها داخل دائرة اختصاص إدارة علاقات الكومونولث والمبعوث السامي البريطاني في جنوب افريقيا تاركة كلا من تلك الأقاليم لتغط في سبات سياسي عميق لأكثر فترة ممكنة . علاوة على هذا لم تبذل الحكومة البريطانية أي مجهود له شأنه لتطوير اقتصاديات كل إقليم على حدة أو لتخدم التعليم أو تساهم في الرخاء الاجتماعي . وقد ظلت الحكومة البريطانية في جميع تصرفاتها

مدركة تماما لاعتراضات جنوب افريقيا لآى شىء يبدو أنه من شأنه أن يساعد جيرانها الافريقيين للولوج فى العالم الحديث .

ولكن أصبح من المستحيل فى نهاية المطاف عزل أقاليم التاج البريطانى عن التطورات التى تجرى فى الامبراطورية الاستعمارية خاصة فى باقى أنحاء افريقيا . وفى اوائل عام ١٩٥٢ م أسس « نيتوموكهلى » حزب « مؤتمر باسوتولاند الافريقى » . وفى الواقع كانت تميل باسوتولاند حقا الى أن تخطو فى طريق التطور السياسى ذلك لأن عددا كبيرا من رجالها كانوا يعيشون معظم حياتهم فى جنوب افريقيا وكانوا مرتبطين هناك بالقوميين الافريقيين . ولهذا كانت باسوتولاند هى أول اقليم يجرى فيه أول استفتاء دستورى شامل حينما ذهبت بعثة « مور » الى هناك لكتابة تقرير حول التطور الدستورى فى عام ١٩٥٤ م وعلى الفور أثبت حزب المؤتمر وجوده . وقد كان من المتوقع على نطاق واسع - بل وكان من المؤمل أن توصى بعثة « مور » بتكوين مجلس تشريعى يحل محل مجلس باسوتولاند الوطنى الاستشارى . ولكن هذا الأمل لم يتحقق وأوصت البعثة فقط بتطوير شكل من الحكومة المحلية ولكن المجلس الوطنى الذى كان يتكون جزء منه من أعضاء معينين والجزء الآخر من أعضاء منتخبين - قد رفض مقترحات مور تحت ضغط حزب المؤتمر وقرر تعيين البروفيسور د . ف . كوين الأستاذ بجامعة كيب تاون مستشار البعثة الدستورية .

وبحلول عام ١٩٥٨ م كان البروفيسور كوين مستعدا لتقديم توصياته التى اشتملت على تكوين مجلس تشريعى يتكون من ثمانين عضوا ومجلس تنفيذى يتكون من أربعة بريطانيين وأربعة افريقيين ومن الرئيس الأعلى والمقيم البريطانى . وفى الواقع كان الدستور الجديد الذى تمت الموافقة عليه فى العام التالى يشتمل نوعا شبيها بذلك التشريع ، فقد قسم أعضاؤه بين زعماء وأعضاء معينين بواسطة الرئيس الأعلى وأعضاء يتم انتخابهم من مجالس المقاطعات التى كانت بمثابة دوائر انتخابية . وكان المجلس التنفيذى يشتمل على ثلاثة أعضاء من المجلس التشريعى وأربع أعضاء رسميين وواحد يتم تعيينه عن طريق الرئيس الأعلى . وظهر ذلك النفوذ الذى جمعه حزب مؤتمر باسوتولاند الافريقى - والذى أصبح يسمى الآن بحزب مؤتمر باسوتولاند - حينما حصل على ثلاثة وسبعين مقعدا من مائة واثنين وستين مقعدا من مقاعد مجلس المقاطعة فى الانتخابات الأولى التى أجريت فى عام ١٩٦٠ م ، وحينما أجريت الانتخابات للمجلس الوطنى بعد ذلك بشهرين حصل حزب المؤتمر على تسعة وعشرين مقعدا من الأربعين المنتخبين . وبالرغم من هذا النجاح

الانتخابى فقد ابتدأت الانقسامات فى الظهور داخل الحزب وانفصل زعيماه الرئيسيان المسميان موكهلى وماكولا خاكىلا وكون الزعيم الثانى منهما حزب تحرير باسوتولاند - ومالت الاتجاهات السياسية الى الانشقاق بعد استهلال النظام الانتخابى ، الا انه بالرغم من كل هذا فقد كان معظم الزعماء السياسيين يتفقون فى وجوب سير باسوتولاند نحو الاستقلال الذى قد تم تحقيقه فى باقى أنحاء القارة . وقد تم الاتفاق أثناء أول مؤتمر للإستقلال تم عقده فى سنة ١٩٦٤ م على أنه لو طالب المجلس التشريعى الذى سيتم انتخابه بعد المجلس الحالى بالاستقلال خلال عام من انتخابه فان الحكومة البريطانية ستقوم بالتفاوض لتحقيق هذا الهدف . أما مسألة كيفية بقائها والدفاع عن نفسها كدولة مستقلة داخل حدود دولة جنوب أفريقيا فلم تحز الا على القليل من الاهتمام ولكن مبعوثى الباسوتو قد اظهروا تفهما واقعيا للمشاكل التى قد يواجهونها بعد الاستقلال وقد كشفوا عن ثقتهم فى قدرتهم على التفاوض مع الدكتور فيرغورد .

وكانت سوازيلاند أكثر ثراء من الاقليمين الآخرين الخاضعين للتاج البريطانى فلقد وفر لها فحمها وحديدها طاقة عظيمة تمكنها من التطور التدينى الذى قد يحمل معه دخلا له شأنه اما غاباتها « خاصة تلك التى افتتحها » اتحاد التطور الاستعمارى « فقد أضافت كلا من الأخشاب ولحاء الأشجار الى ثروة سوازيلاند فى الوقت الذى وفرت فيه زراعتها رأس مال ضخمة اشتركت به جنوب افريقيا من أجل الاستثمار وقد صحب هذا المال المستثمر مستوطنون من جنوب افريقيا قضوا حياتهم بين الجالية البيضاء

وكانت سوازيلاند أكثر تقليدية فى ادارتها عن الاقليمين الآخرين وكان رئيسهما الأعلى سوبهوزا الثانى يسيطر على الحياة السياسية والدستورية بما فى ذلك المجلسين التقليديين المسميين « اللىكوكو » « والليباندا هلا » . وكان للجالية الأوروبية التى تقل عن عشرة آلاف أوربى بعد قليل مجلسها الاستشارى مع تقربها من المبعوث البريطانى المقيم .

وقد ابتدأ التقدم الدستورى على مستوى الحكومة المحلية مع انشاء مجالس المقاطعات الريفية فى عام ١٩٥٦ م ولكن لم يقدر لسوازيلاند أن ينشئ بها أول حزب سياسى حقيقى الا بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ . وقد سمي هذا الحزب باسم « حزب سوازيلاند التقدمى » وانشأه جون نيكوكو . وكان نيكوكو قد تجول فى مناطق شاسعة فى السنوات القليلة

الماضية وتحدث مع عدد كبير من رجال السياسة في كل من أوروبا وأمريكا
واقد كان نيكوكو عضوا في اتحاد سوازيلاند التقدمي الذي كان أساسا
منظمة ثقافية تشترك فيها الصفوة المتعلمة ويتلقى مساعدة سرية من
كل من الادارة البريطانية والرئيس الأعلى ولكن انشاء الحزب التقدمي
كان مع هذا استهلالا للبرنامج السياسي الذي يهدف الى تحقيق الحكم
الداتي وتحقيق الاستقلال في نهاية المطاف . ولم يكن التطور الحديث
للآراء السياسية يحظى بقبول لدى الزعيم سوبهوزا . وبالرغم من أنه
كان قد عين عضوين للمشاركة في المناقشات الخاصة بالاصلاح الدستوري
في عام ١٩٦٠ م الا أنه سرعان ما بات واضحا أن كلا من السياسات
الحديثة والآراء التقليدية المتعلقة بالسلطة لا تتفقان في شيء على الاطلاق -
وقد استمرت المناقشات الدستورية بين كل من الحكومة والأوروبيين
والرئيس الأعلى ومؤيديه لدرجة أن الشلل انتاب تفكير رجال السياسة .

وكان الحزب التقدمي قد حصل على نصيحة نفس ذلك البروفيسور
كوين فيما يختص بهذه المسألة وهو ذلك البروفيسور الذي لعب دورا
حيويا في تطور باسوتولاند الدستوري . الا أنه مع هذا فقد أوصت لجنة
سوبهوزا في أوائل عام ١٩٦٢ م بوجوب انشاء مجلس تشريعي يشترك فيه
الموظفون الرسميون البريطانيون والممثلون الأوروبيون والأعضاء
المسؤولون أمام مجلس سوازيلاند الوطني التقليدي . وسرعان ما عجل
هذا بوقوع أزمة بين رجال السياسة وهؤلاء الذي يؤيدون السلطة
التقليدية . فقد طالب رجال السياسة بوجوب منحهم حق المشاركة
في المناقشات وتقديم مقترحاتهم .

وفي نفس الوقت ابتداء الحزب التقدمي في توسيع مجالات الصراع
بداخله اذ أن سكرتيره العام « امبروز زواني » تشاجر مع نيكوكو فابتدأ
الانشقاق . الا أنه كان هناك توافق بين الزعماء السياسيين المتنافسين
حول المطالبة المشتركة بوجوب اشمال الدستور الجديد على شكل
معين من الانتخاب التمثيلي الديموقراطي . ولكن ترك الامر في نهاية
المطاف للحكومة البريطانية لتتقدم بمقترحاتها فأوصت باجراء تقسيم
ذى ثلاثة أوجه بين الممثلين التقليديين والأعضاء الذين يتم انتخابهم على
أساس جدول انتخابي مشترك يتطلب كفاءات معينة ويشمل هذا الجدول
الممثلين الأوروبيين ، والفئة الثالثة هي الأعضاء الذين يتم انتخابهم
مباشرة . واستمر الصراع بين التحالف الذي تم بين التقليديين
والأوروبيين المحافظين وبين رجال السياسة المحدثين الذين كانوا يرون
الى تطوير دولة سوازيلاندية تقوم على اقتصاد تقدمي ومنهاج سياسي .
وبعد أن مكنت انتخابات عام ١٩٦٤ م الزعيم سوبهوزا من تأييد وطني

ظاهري على نطاق واسع بدت الأحزاب السياسية وكأنها قد خسرت الجولة الأولى بل انه قد بدا أن سياسة سوبهوزا التي يؤيدها المستوطنون الأوروبيون المنظمون الذين تعطف عليهم جنوب افريقيا ان الدكتور فيرثورد قد يستخدمها كدعاية تعود بالفائدة على آرائه المنادية بالـ « بانتوستان » . الا انه مع هذا يبدو أنه من غير المحتمل أن تظل هذه الآراء التقليدية المحافظة على قيد الحياة في مواجهة قوى القومية الافريقية التي تطورت داخل جنوب افريقيا ذاتها وفي مستعمرة موزمبيق البرتغالية التي تجاورها . ولكن دلت الانتخابات أنه على سوازيلاند ان تسير في طريق طويل قبل أن تدخل في عالم السياسة الافريقية الحديث . وكانت مستعمرة التاج البريطانى الثالثة المسماة بتشوانالاند تعتبر أكثر الأقاليم الثلاثة مئارا للاهتمام من وجهات عديدة . فهي لم تكن فقط البؤرة التي التفت حولها انظار العالم نتيجة لمشكلة « سريتزي كاما » بل ان مساحتها وموقعها الاستراتيجى وتكوينها الاجتماعى أعطوها أهمية خاصة ؛ فهي إقليم ممتد الأطراف يتكون معظمه من الصحراوات والمستنقعات في عرض الطريق المؤدى من جنوب افريقيا الى الشمال عبر كل من روديسيا الجنوبية والشمالية الى افريقيا التي يحكمها أهلها السود . وكان كل مجتمعاتها التي كانت تكاد تتخذ شكلا قريبا منهمكة في ايجاد طريق سلمى نحو اقامة حكومة حديثة .

ولم يتم حل مشكلة سريتزي الا في الربع الثالث من عام ١٩٥٦ اذا اضطر كل من سريتزي وزوجته البيضاء « روث » الى الحياة في الخارج بعد نفيهما فقد أقاما في لندن املا في نجاح احدى المحاولات العديدة التي يبذلانها في ضمان حقهما في العودة الى وطنهما . ولكن حينما حلت حكومة المحافظين محل حكومة العمال في عام ١٩٥١ م بدا أنها قد قفلت الباب على هذا الأمل اذ أنها أعلنت عن عدم عودة سريتزي على الإطلاق الى باسوتولاند حتى تقوم قبيلته المسماة البامانجواتو بانتخاب زعيم جديد . ولم تكن لدى القبيلة أية نية في احلال شخص آخر محل سريتزي بل انه حتى حينما عينت الحكومة البريطانية ابن سريتزي المسمى « روزهولاي » في مركز جديد أسمته « السلطة الوطنية » لم تقبل القبيلة على الإطلاق هذا الحاكم الجديد ليكون زعيما بديلا .

ولم يأخذ الموقف في التغير الا بعد أن نظرت حكومة العمال التي كانت تتخذ موقف المعارضة حينذاك في قضية سريتزي بشكل رسمى - فبعد أن أجرت استقصاء للحقائق ابتدا حزب العمال في الضغط على الحكومة لقبول حل وسط يسمح لسريتزي بالعودة الى وطنه والمشاركة في حياته القبلية ، وأخيرا أعلن المتحدثون العماليون رسميا اثناء المحادثات التي

أجريت في مجلس العموم في شهر أغسطس من عام ١٩٥٦ عن أنهم عندما يعودون إلى كراسي الحكم سيسمحون لسيرتزي بالعودة إلى شعبه . وادى هذا التصريح إلى انهيار القاعدة الصلبة من تحت أقدام الحكومة فلقد علمت قبيلة البامانجواتو حينذاك بأنه بمجرد ما أن يكسب حزب العمال الانتخابات في بريطانيا سيصبح في مقدور سيرتزي العودة إليهم . وعلى هذا لم يكن لديهم ما يحفزهم على تغيير آرائهم فيما يختص بمعارضتهم في انتخاب زعيم آخر . وبعد ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ كفت الحكومة عن محاولتها في إجبار القبيلة وغيرت من سياستها وعاد سيرتزي بالطائرة إلى بتشوانالاند وبعد أسابيع قليلة لحقت به زوجته وأطفاله ولم يسمح له بالتلقب بلقب الزعيم ولكن بالنسبة لمكانته بين القبيلة سرعان ما أصبح زعيمها المقبول فعمل بمساعدة الأعضاء البارزين الآخرين على تحطيم الانقسامات التي تلت نفيه .

ولم تبدل أية محاولة جديدة في بتشوانالاند - مثلها في ذلك مثل الأقاليم الأخرى - لدراسة التطور الدستوري إلا في نهاية خمسينات القرن العشرين وكان المبعوث البريطاني المقيم يتلقى الاستشارة من مجالس ثلاثة أحدها أفريقي بحث والآخر أوروبي والثالث بين هذا وذاك . وكانت تلك المجالس تعمل بتناسق مشترك وفي عام ١٩٥٨ م طالب كل من الأفريقيين والأوروبيين بوجوب اتخاذ إجراء تقديمي نحو إقامة حكومة أكثر تحملاً للمسئولية وأكثر ديمقراطية وبعد عام من ذلك تم إنشاء لجنة لدراسة مشاكل الإصلاح الدستوري ، وقبيل نهاية عام ١٩٥٩ م قدمت اللجنة تقريرها وفي يوليو من عام ١٩٦٠ تم الاعلان عن دستور جديد آخر . وبناء على هذا الدستور يتم تشكيل مجلس تشريعي يتكون من الموظفين الرسميين ومن عدد متساو من المنتخبين الأوروبيين والأفريقيين ومن عضوين أوروبيين غير رسميين ، وعضوين أفريقيين يتم تعيينهما بواسطة المبعوث البريطاني المقيم وعضو آسيوي منتخب . أما المجلس التنفيذي فيتكون من ستة موظفين رسميين وعضوين أوروبيين غير رسميين وعضوين أفريقيين غير رسميين . وكان من الواضح أن هذا الدستور كان يهدف إلى أن يؤدي تدريجياً إلى تحقيق التمثيل الديمقراطي النهائي .

وبمجرد أن تم اعلان ذلك الدستور تكون حزب سياسي اسمه « حزب شعوب بتشوانالاند » لينظم وعى السكان السياسى . وكان مؤسس هذا الحزب هو كجاليمان موتسبتى المدرس الذى بعد أن رفض طلبه للترشيح في المجلس التشريعي أسرع وقلب حزبه ضد الدستور .

ولكن شبیه بما حدث فی الأقالیم الأخری لم یمض وقت طویل قبل أن یتنازع الحزب مع الطوائف المختلفة الأخری وكان من أحد أسباب هذا النزاع انعکاس جو المنافسة بین « حزب المؤتمر القومی والأفريقی » و « حزب مؤتمر الأفريقیین جميعا » فی جنوب أفريقيا . ومع هذا فقد كان معظم شعب « بتشوانالاند » مازال يعتبر حکامه التقليديین هم مصدر الزعامة وظل « سیرتزی کاما » هو الشخصیة المسيطرة علی توجيه ودراسة التطور الدستوری فی المستقبل .

ومنذ عام ١٩٦٠ فصاعدا غیرت الحكومة البريطانية موقفها بالنسبة لأقالیم التاج الثلاثة . ففی عام ١٩٦١ م نقلت مسؤولیات تلك الأقالیم من « إدارة علاقات الكومنولث » إلى المكتب الاستعماری ، وبمجرد ما أن خرجت « جنوب افريقيا » من الكومنولث بذل المیزد من المجهودات من أجل خدمة الحكومات التمثيلية وفي حمل الأقالیم الثلاثة - علی الأقل - إلى هامش السياسة الاستعمارية البريطانية . وقد أوصت بعثة « مورس الاقتصادية » بتقديم مساعدة اقتصادية لها وزنها لتطویر حياة تلك الأقالیم بالدرجة التي تقلل من اعتمادها علی « جنوب افريقيا » . ولكن فی نفس الوقت كان كل من الأقالیم الثلاثة مشغولا بتدفق تيار اللاجئين السياسیین الهاربين من « جنوب افريقيا » الذي أثر علی موقفها السياسي الداخلي وجعلها أكثر قربا من واجهة مسرح السياسة العالمی وقد أصبحت بتشوانالاند بوجه خاص طريق الهرب الرئيسی للاجئين السياسیین الهاربين من سياسة التفرقة العنصرية والدين يشقون طريقهم شمالا اما إلى « تنجانيقا أو غانا أو أوروبا » . وفي نفس الوقت قفلت حكومة فيرورد المر ذا الاتجاهين الذي يقع عبر الحدود كما أنها أقامت أجمة من الأشجار وأنشأت مراكز للرقابة وهددت بتحديد عدد عمال مستعمرات التاج البريطاني الذين تسمح لهم بدخول « جنوب افريقيا » وتزايدت حرب الأعصاب وأصبحت مستعمرات التاج البريطاني أكثر تيقظا من أي وقت مضى لموقفها الذي جعلها عرضة للهجوم فی مواجهة « جنوب افريقيا » . وقد زاد من خطورة هذا الموقف قصور التطور الاقتصادي الجدی الذي اتسمت به الإدارة البريطانية فيما مضى . وفي الواقع أصبح الأمر أكثر وضوحا فی أن تلك الأقالیم الثلاثة قد دفع بها إلى مقدمة الخطوط الأولى من الصراع الدولي فی أوائل ستينيات القرن العشرين حول مسألة التفرقة العنصرية فی « جنوب افريقيا » وهو موقف يؤثر بالضرورة علی تطورها الداخلي .

وتتكون المستعمرات الافريقية الأخيرة من القطع المتناثرة الجنوبية من

المستعمرات البرتغالية وهى « أنجولا وموزمبيق » ولهذه المستعمرات أهمية خاصة ذلك لأن ادارتها كانت فريدة من نوعها ولكن المفزى العميق الكامن فيها يتجلى فى الدور الذى قدر لها أن تلعبه الى جانب « جنوب افريقيا » فى دفاعها الأخير عن سلطة الرجل الأبيض فى افريقيا .

فى يونيو من عام ١٩٥١ م لم تعد الأقاليم البرتغالية تسمى رسميا بالمستعمرات وتحولت الى « أقاليم ما وراء البحار » ، وقد عكس هذا القرار الذى اتخذته « لشبونة » مطمح البرتغال فى استعادة قوتها الوطنية التى فقدتها منذ زمن طويل . فلقد أهملت « أوروبا » البرتغال وتجاهلتها لفترة طويلة لدرجة أن الدكتور « سالازار » زعيمها الديكتاتورى ومستشاريه أدركوا أن فرصتهم الوحيدة هى أن يعودوا مشارا للاهتمام وذلك بانشائهم ما يمكن أن يطلق عليه « البرتغال العظمى » . ومن ثم فانه أصبح من المقدر أن تشتمل دولة البرتغال على المستعمرات البرتغالية باعتبارها أقاليم تتساوى مع أقاليم الدولة الكبرى . وبالطبع كان هذا المفهوم شبيها بذلك المفهوم الذى اعتقدت فيه فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية .

وكانت هناك بعض أوجه الشبه الأخرى بين السياسة البرتغالية فى افريقيا وكل من السياسات الاستعمارية الفرنسية والبلجيكية ، وكانت نظرية البرتغال الاستعمارية تقوم على فكرة المساواة العنصرية مع عدم المساواة الثقافية ، وبالطبع قد روعيت هذه الفكرة نظريا أكثر مما كانت تراعى عمليا . فلقد سمح البرتغاليون للافريقيين المتعلمين بالحصول على حق المواطنة وذلك باستيعابهم « أسيميلادو » ولكن فى سنة ١٩٥٠ م لم يحصل على هذا الحق فى أنجولا سوى ثلاثين ألفا من بين عدد سكانها البالغين أربعة ملايين ، أما فى موزمبيق فلم يحصل الا ٤٣٥٣ على هذا الحق من بين عدد سكانها الذين يزيدون على ٧٠٠.٠٠٠ نسمة ولم تكن لدى عدد كبير من الافريقيين المتعلمين أية رغبة فى أن يصبحوا برتغاليين اما بسبب ارتفاع الضريبة التى تتبع هذه الحالة أو بسبب خطورة انفصاله عن المجتمع الذى ينتمى اليه . ولكن كانت السياسة البرتغالية على أية حال تتحاشى تعليم الافريقيين بدرجة كبيرة خاصة التعليم العالى بل انهم ان لم يكونوا قد تبناوا مثل هذه السياسة عن عمد فان وجود ما يقرب من أربعين فى المائة من الأوروبيين بين شعب البرتغال ذاته لا يجعل من الصعب انتهاج أى برنامج تعليمى جدى فى المستعمرات . ولكن ما كان يفرق بين سياسة البرتغال وسياسة كل من فرنسا وبلجيكا هو اعتقادها فى وجودها الدائم . فقد كانت هناك فكرة غامضة مبهمه فى كل من باريس

وبروكسل في أن الأفريقيين سيصبحون مسئولين في نهاية المطاف عن مستقبلهم . أما هذه النظرة فلم تشترك فيها لشبونة على وجه الإطلاق فالأفريقيون بالنسبة للبرتغاليين يعتبرون جزءا من البرتغال ولا يرى البرتغاليون ثمة داع يدعو الشعوب المستعمرة الى رغبتها في التنحي عن مثل هذا الشرف ..

وكانت هناك بعض الآثار الحميدة لهذا التغير على الحالة الإقليمية ، فقد مكن المستعمرات الأفريقية من المشاركة في خطة التنمية القومية التي أدت الى التوسع في انشاء الطرق والكبارى والخزانات بطريقة ملموسة في خمسينات القرن العشرين كما أنها حسنت الموانئ وأوجدت بعض صور الانتاج التعاوني . ولكن بالرغم من هذه التحسينات استمرت كل من أنجولا وموزمبيق في اعتمادها الى حد كبير على الدخل الذي تحصل عليه من زيادة المرور عبر موانئها وكذلك بتصدير طاقتها العاملة الى جنوب افريقيا . ففي كل عام كانت ترسل موزمبيق ثلاثمائة ألف عامل ، وأنجولا مائة ألف عامل الى مناجم جنوب افريقيا . وكانت كلتا المستعمرتين تحصلان على دخل له وزنه من تلك التعبئة وكانتا تتأكدان من أنه ان لم يوجد العدد الكافي من المتطوعين فإنها « تحت » العمال الأفريقيين على الاشتراك في صفوف التعبئة . وفي الواقع بالرغم من ادخال بعض التعديلات في قوانين العمل استمر العمل الاجباري في توفير الأسس اللازمة لحياة اقتصادية نشطة في كلا الاقليمين .

وكانت خمسينات القرن العشرين أيضا هي الفترة التي نجحت فيها الحكومة البرتغالية في حث شعبها المتضخم على الهجرة الى افريقيا في أعداد كبيرة فتمكنت بهذا من حل مشكلة البطالة البرتغالية . وفيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٩م ازداد عدد البيض في أنجولا من تسعة وسبعين ألفا الى ما يزيد عن مائة وسبعين ألفا . وفي تلك الفترة أيضا ازداد المستوطنون الأوروبيون في موزمبيق من ثمانية وأربعين ألفا الى حوالي خمسة وثمانين ألفا .

وأدت حركة العمال الأفريقيين التي كانت تتم عن طريق تشريعات العمل الاجبارية وعن تعبئة القوى العاملة الى جنوب افريقيا وعن العمل في الموانئ التي تم توسيعها علاوة على تدفق البرتغاليين البيض أدت الى خلق بعض المشاكل الرئيسية الموجودة في أماكن أخرى من افريقيا الجنوبية والوسطى في فترة ما بعد الحرب . وكانت عملية التمويل تزداد على الدوام بينما ابتدأت النظم القبلية في الانهيار ، والأفكار الحديثة التي تتعلق بالمجتمع في الظهور ، والبطالة في الازدياد ، كما أدت المنافسة القائمة

بين العمال البيض والسود الى ازدياد الاضطهاد اللوني والتفرقة العنصرية - التي كانت تعتبر بمثابة عامل جديد في افريقيا البرتغالية ولما كان معظم المهاجرين البيض فقراء وأمييين لم يكن في الامكان تحاشي ازدياد التوتر علاوة على أن التنافس على العمل زاد من خطورة هذا التوتر .

ومن بعض الدلالات على الطبيعة الديكتاتورية البرتغالية انه حينما قام أحد المفتشين الاستعماريين الحكوميين المدعو « هنريك جالفاو » بكتابة تقرير عن الظروف التي يسودها الفساد ، وعن العمل الاجباري ، وعن سوء الادارة في المستعمرات الافريقية وجد نفسه مقبوضا عليه بواسطة البوليس السياسي ثم زج به في السجن او وضع في احدى المستشفيات لعدة سنوات . الا أن شعور الاستياء في تلك الأقاليم قد ظهر خلال منفلد بسيط واحد وذلك عندما سمح للمواطنين البرتغاليين في عام ١٩٥٨ م بالادلاء بأصواتهم في انتخابات الرئاسة البرتغالية فلقد حصل « هامبرتو ديجادو » المرشح المعارض للحكومة ، حصل في الواقع على غالبية الأصوات في كل من مينائي « بيرا وموزمبيق » كما حصل على تأييد له وزنه في المدن الافريقية الأخرى . ولقد أظهرت الانتخابات أن المعارضة ضد الحكومة البرتغالية المركزية وخاصة ضد استقلال الأقاليم المستعمرة لتكون بمثابة سند لاقتصاديات البرتغال ذاتها كان يستنكره كل من المستوطنين الأوروبيين والافريقيين المتعلمين .

ولكن مع هذا لم تصبح مشاعر الثورة المتزايدة جلية واضحة الا في عام ١٩٥٩ م اذ انتهت احدى الاضطرابات التي قامت مطالبة برفع الأجور في « بيساو » عاصمة غينيا البرتغالية بقتل البوليس لعدد من العمال الافريقيين . فالبرغم من أن غينيا البرتغالية تقع في غرب افريقيا الا انها كانت مرتبطة سياسيا واداريا بالمستعمرات البرتغالية التي تفوقها مساحة والواقعة في الجنوب . وكانت قوات البوليس وقوات الجيش قد ابتدأت في محاصرة المعارضين لنظام الحكم القائم في أنجولا بما في ذلك الطبيب الشاعر الأفريقي « اجوستينهو نيتو » الذي كان قد أنشأ حركة قومية سرية أسماها « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » ، وتمكنت قوات الجيش من قتل عدد من المتظاهرين وتحطيم القرى أثناء حركات الاحتجاج التي قامت احتجاجا على عملية القيص عليهم وفي نفس الوقت كان القمع قاسيا جدا في موزمبيق لدرجة أن هجرها أسقف بيرا .

وبالطبع لم يعد في الامكان حينذاك عزل الأقاليم البرتغالية عن نمو القومية في جميع أنحاء القارة الافريقية فقد قدر للتقدم الذي حدث في الحكومات التمثيلية الدستورية في الأقاليم الاستوائية الفرنسية وحصول

تلك الحكومات على استقلالها في عام ١٩٦٠ م ثم استقلال الكونغو البلجيكي في نفس العام أن تترك أثرا عميقا على أنجولا ففي أوائل عام ١٩٦١ م وقعت الحادثة المرموقة التي بدت وكأنها هي التي يسرت وجود العامل المساعد لحدوث حركات المقاومة ضد الحكم البرتغالي إذ أن الكابتن « جالفاو » الذي كان قبطانا للسفينة البرتغالية سانتا ماريا جعل من هذا العمل احتجاجا فعلا على الديكتاتورية البرتغالية . وكانت خطته أساسا هي الإبحار الى جزيرة التوابل المسماة فرناندوبو التي تقع الى الغرب من ساحل أفريقيا ومنها الى أنجولا . ولكن بالرغم من النجاح الذي لم يدم طويلا فقد كان لحركة « جالفاو » تأثيرها على الرأي العام العالمي بكل تأكيد .

ويبدو أيضا انه كان لتلك الحركة بعض الأثر في أحداث الاضطرابات الأفريقية التي وقعت في أنجولا بعد ذلك بأيام قلائل . وبعد ذلك بشهور قلائل اندلعت نيران التمرد والعصيان في جميع أنحاء المستعمرة وصحبتها وحشية فظيعة بين القوات البرتغالية والأفريقيين وجماعات المستوطنين البيض وانهارت السياسة الأخوية التي كانت قد نشرتها البرتغال وأعلنت عنها في وجه القومية الأفريقية وبالرغم من خضوع الدولة النهائي بواسطة التعزيزات العسكرية البرتغالية التي كانت قد دعت وقتيا للنزول في أرض أنجولا واستيطانها مثلما فعل جنود كرمويل من قبل فلقد أظهر الأفريقيون الذين يخضعون للحكم البرتغالي للعالم أجمع أن شعورهم تجاه الحكم الأوروبي لا يختلف كثيرا عن ذلك الشعور الذي يشعر به الأفريقيون في باقي أنحاء القارة .

وأصبح من الواضح أيضا أنه في أثناء ذلك التمرد والعصيان كان في إمكان الأفريقيين أيضا الذين يعيشون في الامبراطورية البرتغالية أن ينظموا حركات سياسية . وفي الشمال كان حزب « اتحاد الشعب الأنجولي » بزعامة « هولدين روبرتو » قد تم انشاؤه منذ عام ١٩٥٤ م وقد بلغ عدد أعضائه حوالي أربعين ألفا . ولكن الحزب الأكثر تقدمية المسمى بحزب « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » المتآلف مع الزعماء نيتو ، وإيليدو باشاندو ، وماريوبنتودي آنلرادي قد قلاموا بدور رئيسي في تنظيم الجبهة الثورية الأفريقية التي تهدف الى استقلال المستعمرات البرتغالية . وكانت تلك الجبهة تشتمل على بعض البيض « والخلاسين » وتمتد عبر الحدود القبلية . وكان حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا يحاول إقامة حركة واحدة ضد الاستعمار البرتغالي ولهذا فقد تألف مع حركة المقاومة في غينيا البرتغالية ومع الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا من أجل تحقيق هذا الغرض .

وكان لتلك الأحداث آثار لها وزنها على رد الفعل العالمى تجاه البرتغال . ولقد كان البرتغاليون يعتمدون في بداية الأمر على تأييد معظم الدول الغربية عندما تواجه البرتغال هجوما في الأمم المتحدة ثم بعد ذلك كانت تعتمد على حيادها على الأقل . وكان رأس مال الدكتور سالازار الذى يعتمد عليه في حركته هو مساهمته في حلف شمال الاطلسي وفي القواعد الأمريكية الموجودة في « جزر الأزور » . ولكن الثورة التى اندلعت في أنجولا علاوة على تزايد الدلالات على ازدياد المقاومة ضد الحكم البرتغالى قد واجهت العالم الغربى باختيار احدى طريقين : إما أن يساعد البرتغاليين ويشوه وجهة النظر الافريقية وإما أن يصبح ناقدا للامبراطورية البرتغالية . ولكن أوائل ستينات القرن العشرين ابتدأت في الكشف عن ميل نحو اتخاذ الطريق الأخير خاصة في أمريكا .

ولهذا فانه في أوائل ستينات القرن العشرين كانت افريقيا الجنوبية قد تركت لتكون بمثابة آخر نقطة استطلاعية في نظرية السيطرة البيضاء وتطبيقها على الشعوب الافريقية . وكان ذلك التصميم على الاحتفاظ بالسيادة البيضاء هو العامل المشترك بين البرتغاليين ومستوطنى جنوب افريقيا . فاقدم صممت البرتغال على الاحتفاظ بكل من أنجولا وموزمبيق في داخل اطار البرتغال العظمى على الرغم من أنها لا يراودها الا أمل ضئيل في الاحتفاظ بغينيا البرتغالية التى أصبحت تحوطها الآن الدول الافريقية الحديثة الاستقلال . أما مستوطنو جنوب افريقيا فلقد شيدوا أعظم القوات العسكرية والبوليسية قوة في القارة بأجمعها وتصر اصرارا كاملا على استخدام تلك القوات في الدفاع عن الشكل الاجتماعى الذى فرضوه على دولتهم . ويبدى كل من مستوطنى جنوب افريقيا والبرتغاليين استعدادهم لتبادل المساعدات لو لزم الأمر لتحقيق هذا الغرض المشترك فلقد شاهدوا دلالات متزايدة على أن افريقيا السوداء المستقلة تقوم بوضع استراتيجية تهدف الى تحطيم آخر حصن من حصون البيض ولقد أجبر الأفريقيون وهم في عقر ديارهم على القيام بثورة عنيفة مع ازدياد « قيامهم بأعمال التخريب » الاحتجاجية في نفس الوقت الذى ازدادت فيه المحاكمات واصدار أحكام الاعدام . اذ أن كلا من « وولتر سيزلو » و « نلسون مانديلا » - الشعب الأسود علاوة على عدد كبير من قرناتهم اعترفوا علانية بأن أعمال التخريب الاحتجاجية قد أصبحت تستخدم الآن باعتبارها السلاح الأخير في المعركة من أجل الحرية . وأصبحت بقية دول العالم تواجه على الدوام في كل من الأمم المتحدة والجمعيات العالمية الأخرى مشكلة الاختيار بين الوقوف الى جانب الجنوبيين البيض او الحرية الافريقية . الا أن

البيض كانوا يعتقدون أن قوتهم العسكرية كافية للمحافظة على سيطرتهم
العنصرية في المستقبل القريب . ومن المحتمل أن تلعب كل من مستعمرات
التاج البريطانى وجنوب غرب أفريقيا دور حصان طروادة ودائما
ما دفعهم الى القيام بهذا الدور هؤلاء الذين صمموا على تحطيم البقايا
الآخرة من الحكم الأبيض . ولسنا فى حاجة الى نفاذ فى البصيرة للتنبؤ
بتجمع سحب الصراع العنصرى ذلك الصراع الذى ستواجه فيه افريقيا
السوداء السادة البيض للمرة الأخيرة فى معركة حاسمة لتقرر فيها
ما اذا كان الحكم الأبيض سىكون له أى مكان فى افريقيا أم لن يكون .

الفصل العاشر

المثلث الأوسط

من الممكن أن نقول أن وسط افريقيا يتكون من ثلاثة أقاليم تقابلت فيها قوى استعمارية مختلفة كما شاهدنا في الفصول السابقة ، فخط الفرنسيون رجالهم في افريقيا الاستوائية الفرنسية والبلجيكيون في الكونغو « ورواند - أورووندي » والبريطانيون في روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند ، واشترك كل من هؤلاء في تطوير هذه الأرض الوسطى التي تعتبر بمثابة قلب القارة الافريقية . وتم الاصطلاح على تسمية هذه الأقاليم الثلاثة بوسط افريقيا وذلك لسبب بسيط الا وهو أن كلا من تلك الأقاليم كانت تحكمها الدول الاستعمارية المختلفة كوحدات قائمة بذاتها .

وهناك سبب آخر يضاف الى هذا السبب الإداري يبرر اعتبار هذه الأقاليم الثلاثة وحدة واحدة تسمى بوسط افريقيا ، فأوجه نشاط وافكار الشعوب التي تعيش تحت الحكم الفرنسي والبلجيكي والبريطاني كانت تتبادل التأثير فيما بينها . وكان أوضح مثل على ذلك هو تقسيم قبيلة الباكونجو بين كل من الكونغو البلجيكي والكونغو الأوسط تحت الإدارة الفرنسية (بينما قسم ثالث من تلك القبيلة كان يعيش في أنجولا البرتغالية) . ونجد أن كلا من مدينة برازافيل وليبولدفيل تواجه كل منهما الأخرى عبر النهر وكان حتما أن يحدث تبادل مزدوج بين سكانهما وكثيرا ماتدخلت كل منهما في شئون الأخرى . ثم نجد من وجهة أخرى أن حزام النحاس قد تم تقسيمه الى قسمين وذلك بواسطة الحدود التي تفصل بين كل من الكونغو وروديسيا الشمالية ، وكانت الحركة عبر هذه الحدود مألوفة وكان يصاحبها ازدياد مستمر في المعرفة المتبادلة بين

الشعوب التي تعيش على جانبيها . ومن المحتمل ، أن الأهم من كل هذا أن هذه المنطقة بأكملها تقع بين كل من غرب افريقيا وشرقها من ناحية وجنوبها من ناحية أخرى ومن ثم كانت تعتبر نوعا من الأرض الخلاء التي تتصارع عليها سياسات متنافسة من القومية السوداء والبيضاء . وبالرغم من أن كل اقليم كان يختلف عن الآخر كما أنه كانت توجد في الواقع مواقف متناقضة عديدة في داخل الأقاليم فاتها إلا أنه يمكن أن نقول بوجود وحدة بشكل ما ومشاكل مشتركة بين المنطقة بوجه عام .

ودائما ما كانت تعتبر افريقيا الاستوائية الفرنسية بأنها لا تزيد عن كونها الجار الفقير لافريقيا الغربية الفرنسية ، ولكن ما هذه الا صورة زائفة ذلك لأن الدول الاستوائية لها طابع تختص به وحدها . صحيح أن نفس التشريع الذي وضعته باريس قد تم تطبيقه في اقليم وسط افريقيا تماما مثلما تم تطبيقه في اقليم الغربى ، وحقيقة أيضا أن دستور عام ١٩٤٦ واتساع الدائرة الانتخابية في عام ١٩٥١ ، والقانون العام الصادر في عام ١٩٥٦ كانت كلها اجراءات مشتركة تم تطبيقها في الاقليمين إلا أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي عانته البلدان الاستوائية ، وغيرتهم من أبناء عموماتهم الذين يعيشون في افريقيا الغربية ورد الفعل المترتب على هذا علاوة على اشتداد اقبضة شركات الامتياز الفرنسية والادارة الفرنسية بدرجة أعظم في وسط افريقيا قد نتج عنه دائما تناقض حاد بين الاقليمين .

وشعب الأقاليم الاستوائية اذا ما أخذناه بأكمله موضع الاعتبار سنجد أنه قد ظل أكثر ادراكا في ولائه للقبيلة وسلطانها من ادراك شعب افريقيا الغربية لهما ولقد شاهدت الفترة التالية للحرب مباشرة تغيرات جذرية في موقف الادارة الفرنسية تجاه رعاياها في وسط افريقيا ، إذ أن ولاءهم لأهداف فرنسا الحرة أثناء الحرب غير تماما من موقف باريس تجاههم إذ تم القضاء على العمل الاجبارى قانونيا - على الأقل ، كما أن الدستور الجديد يسر لكل من المواطنين الافريقيين والاوروبيين شكلا محددا من التمثيل السياسى . وكان ذلك اتجاها جديدا من نوعه ولكنه - بالطبع لم يمح على الفور ارث الماضى . وكان الافريقيون في كل من التمثيل المحلى والتمثيل في المنظمات الاقليمية وفي انتخابات البرلمان الفرنسى ما يزالون ينظرون بشكل واضح الى الاوروبيين على أنهم الشعب الذى يفهم بدرجة تفوقهم مسئوليات الحكم ، وكانوا يميلون هم أنفسهم الى أن يظلوا مهتمين أساسا بشئونهم القبلية .

وحتى في خمسينات القرن العشرين ، وبعد توسيع الدائرة الانتخابية



في عام ١٩٥١ ونمو المنظمات الحديثة وتوفير أشكال أكثر اتساعا من التمثيل السياسي لم تتغير هذه النظرة الا ببطء شديد . كما أن عملية التمويل التي كانت تعتبر عاملا له قيمته في غرب افريقيا قد حدثت في البلدان الاستوائية بشكل فيه مزيد من التعديل وحدثت بعض الزيادة في أعداد العمال في جميع الأقاليم المستعمرة الأربعة (١) ولكنها كانت بنسبة أقل . ففيما بين عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٩ لم يزد عدد العمال الإجمالي في الأقليم بأكمله الا بمقدار يتراوح بين ١٥٠.٠٠٠ عامل و ١٩٠.٠٠٠ عامل أو أقل . وهذا كان يمثل فقط حوالي ٦٪ من مجموع السكان .

علاوة على هذا كان التنظيم النقابي بين الطبقة العاملة ضئيلا للغاية . وحاولت الحركة النقابية الفرنسية أن تمد تنظيمها الى البلدان الاستوائية كما فعلت في غرب افريقيا . ولكن بالرغم من أن جميع الاشتراكيين والشيوعيين والكاثوليكين قد حاولوا الزيادة من عضوية الأفراد النقابيين في وسط افريقيا ، الا أيا منهم لم يحرز نجاحا عظيما ، ولم يكن يتعدى على الإطلاق عدد الأعضاء النقابيين أكثر من ١٠٪ من مجموع العمال ، وإن ما كانت تحرزه النقابات من تقدم كان يحدث عادة على أسس قبلية أكثر مما يرتبط بالمنظمات الافريقية .

وهذه الحالة تركت دعائم ضعيفة لنمو الحركات السياسية . ففي الواقع يمكن ايجاد المنظمات السابقة للأحزاب السياسية في ذلك الإقليم بين الطوائف الشبه دينية المعارضة أكثر مما نجدها بين النقابات العمالية . ونتيجة لهذا كانت الأحزاب السياسية تتلون أيضا بدرجة كبيرة بالولاء القبلي وكانت تميل الى العودة لاستخدام وسائل العنف التي كانت سائدة فيما بين القبائل أكثر من تركيزها على النشاط السياسي الحديث . وأدى عدم وجود أي مجتمع متعلم له وزنه الى عرقلة الجهود المبذولة من أجل خدمة التنظيم الحديث بشكل واضح . فكان التعليم ملقى في زوايا الإهمال في فترة ما قبل الحرب وبالرغم من بدل الكثير من الجهد والمال فيما بعد الا أنه كان ما يزال هناك حائل ثقيل يجب ازالته . وتباينت الخدمات التعليمية بشكل كبير في المنطقة فكان يوجد أفضلها في الكونغو الأوسط ، ولكن المنطقة بوجه عام كانت تعاني من قلة عدد الملمين بالأساليب الدنيوية وذوى التجارب الذين يصلحون كزعماء بمقارنتهم بالأشخاص البارزين والمجتمعات التي تحيط بهم في افريقيا الغربية .

أما في النواحي السياسية فقد أدى ازدياد بعد المسافة من باريس الى

(١) جابون ، والكونغو الأوسط ، وأوبانجي شاري ، وتشاد (المترجم) .

اعاقة الأحزاب الفرنسية عن احراز نفس التأثير الذى كانت قد احرزته في افريقيا الغربية ولكن حزب تجمع الشعب الفرنسى كان هو الحزب الرئيسى الذى استفاد من هذا البعد . فاقدر استغل شعبية ديجول العظيمة وارتباط اسمه بالحزب في افريقيا الاستوائية . كما ان ذلك الحزب كان له تأثير جبار بين رجال الادارة ولهذا أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بصفوط الادارة الفرنسية واستغلالها للانتخابات . ولكن استغلال الحزب لشعبية ديجول وارتباطه الوثيق بالادارة أدى في نهاية المطاف الى تنفير عدد كبير من الافريقيين وأصبح حزبا اوروبيا الى حد كبير .

أما الاشتراكيون فلم يتمكنوا على الاطلاق من أن يحرزوا نجاحا عظيما عن طريق حزب القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى في جذب عدد من الأعضاء اليهم بالرغم من أن الأحزاب الممثلة لهم في كل من الكونغو الأوسط وتشاد قد أصبح لها بعض النفوذ . ولم تمارس الأحزاب الاشتراكية أى تأثير خطير الا بعد أن ابتدأت في ربط نفسها بالتنظيمات القبلية .

وكان حزب التجمعات الديمقراطية الافريقى يمارس أقوى نفوذ في المنطقة بالرغم من أنه كان منظما بنفس الدرجة التى نظم نفسه بها في الغرب . ولم يجد هذا الحزب على الاطلاق زعماء بارزين يشبهون هؤلاء الذين بزغوا في اقاليم افريقيا الغربية ، الا ان جبريل ليسيت الذى ولد في جزر الهند الغربية وعاش في تشاد أخذ دورا رئيسيا في منظمة الحزب المركزية يلى في مرتبته دور هوفويت بويجنى . وكان هناك خوف دائم لئلا يمثل حزب التجمعات الديمقراطية الافريقى الاقاليم الغربية حقيقة مع وجود بعض الشك في أن الغرب كان يحاول السيطرة على سياسات وسط افريقيا . وكان ذلك ملحوظ بوجه خاص بعد اصدار القانون العام في سنة ١٩٥٦ ورفض سكان وسط افريقيا المشاركة بشكل جدى في المناقشة التى قسمت حزب التجمعات الديمقراطية الافريقى على نفسه بشكل عميق وبالرغم من أن « ليسيت » كان يقصد هوفويت وكان هناك اجماع عام على نبد الاقتراح الخاص بالابقاء على الكيان الفيدرالى . ولكن بمجرد ان ابتداء الناس في الاعتقاد بأن هوفويت ومؤيديه كانوا يحاولون أن يعوضوا أنفسهم في وسط افريقيا عما فقدوه من تأييد عند معارضتهم للوحدة الفيدرالية داخل حزب التجمعات الديمقراطية الافريقى في الغرب ، حدث رد فعل مباشر لما كان يعتبره الناس محاولة أخرى نحو السيطرة الغربية .

ولكن السياسة في وسط افريقيا الفرنسية ظلت ترتبط الى حد كبير

بالمشاعر المحلية القائمة على الأسس القبلية والاقليمية سواء أكان ذلك داخل حزب التجمعات الديمقراطي الإفريقي أو بين أتباع منظمات سنغور التي يمثلها جان أوبام في جابون أو بين الأحزاب الأخرى الاقليمية البحتة. ولم تظهر على الإطلاق أية مجموعة تقدمية قوية حقاً في أى مكان ومن ثم لم يكن الصراع الاجتماعى بين المحدثين والتقليديين فى السياسة واضحاً فى أى جزء من هذه المنطقة ولكن مع هذا كانت هناك أوجه اختلاف عديدة بين الأقاليم الأربعة التى تتكون منها إفريقيا الاستوائية الفرنسية ومن ثم فإن النظر إلى كل إقليم على حدة سيساعدنا على فهم هذه الأقاليم وكذلك على تقدير ردود الفعل لدى سكانها تجاه التغيرات السياسية العميقة التى وقعت فى خمسينات القرن العشرين .

* * *

وكانت جابون أصغر الأقاليم الاستوائية الفرنسية ، ولكن يعتبر تاريخها الحديث أكثرها رسوخاً وقامت فى خمسينات القرن العشرين بتطوير قوة الدفع الاقتصادية القوية الوحيدة فى المنطقة . وكانت تعتمد فى أول الأمر على صادرات الأخشاب إلى حد كبير علاوة على تعدين بعض الذهب وزراعة القليل من الكاكاو . وأمكنها عن طريق هذه المصادر الثلاثة اظهار الميزان التجارى الوحيد الذى فى صالحها من بين الأقاليم الأربعة ، وفيما بعد أدى اكتشاف المنجنيز والبتروى فى خمسينات القرن العشرين إلى اعطاء جابون امكانيات اقتصادية لا مثيل لها فى المنطقة بأجمعها ، كما أنهما قد مكنا الدولة من زيادة طلبتها العاملة بمعدل يفوق غيره فى أية دولة مجاورة على الرغم من أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة فى قوة منظمات نقاباتها العمالية .

وكانت قبيلة الفانج تسيطر إلى حد كبير على الدولة سياسياً ، وهذه القبيلة كانت تضم حوالى ربع الإجمالى العام للسكان بالرغم من أن عدداً كبيراً من أعضائها يعيشون فى الكاميرون وغينيا الأسبانية بقدر يفوق هؤلاء الذين يعيشون فى جابون ذاتها - ومنذ الوقت الذى أنشئت فيه المنظمات التمثيلية الجديدة بعد الحرب أصبح جان أوبام العضو الكاثوليكي فى القبيلة الزعيم المعترف به . وكان جان أوبام قد أسس الحزب المعروف باسم الاتحاد الديمقراطى والاشتراكي الجابونى فى عام ١٩٤٨ وبالرغم من أن ليون مبا أحد أعضاء القبيلة قد حصل على تأييد منافس لأوبام فى ليبرفيل إلا أنه لم يصبح ذا أهمية سياسية إلا فيما بعد .

وفى أوائل عام ١٩٥٠ ابتدأت جابون فى اظهار بعض الجموح والعناد حول مكانتها كجزء من الاتحاد الاستوائى . فقد كان يبدو بالنسبة لعدد كبير من الشخصيات الجابونية البارزة أن ثروتها تستخدم من أجل اعانة

أعضاء الاتحاد الأكثر فقرا وبأن شعبها سيستفيد اقتصاديا من الانفصال . وبالرغم من المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع فقد رفضت مقترحات أوبام الخاصة بفصل جابون ، وإن كانت قد عادت لتظهر ثانية إلى حيز الوجود فيما بعد في خمسينات القرن العشرين .

وكان أوبام في حد ذاته ينزع إلى الفردية وعلى الرغم من أنه كان يحدو حدو سنغور إلا أن تألفه مع حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار كان عميقا . وبنفس الطريقة نظر « مبا » تجاه حزب التجمعات الديمقراطية الإفريقي إلا أن حزبه لم يتآلف مع هذا الحزب تألفا وثيقا على الإطلاق .

وإلى الرخاء النسبي الذي كانت تتمتع به جابون إلى المحافظة على هدوء الحالة السياسية ، وكانت العلاقات القائمة بين الزعماء السياسيين في الجمعية الإقليمية والإدارة الفرنسية تقوم على أساس التعاون عادة في حين أنه كان هناك توتر ضئيل بين الإفريقيين والأوروبيين كرؤساء للجمعيات الإقليمية ومقررين للجانها الرئيسية .

وقضى أوبام قدرا كبيرا من وقته في باريس وفي منتصف خمسينات القرن العشرين تغلب عليه « مبا » في شعبيته ، وقد أصبح مبا عمدة للبيرفيل في عام ١٩٥٦ وأبتدأ في اجتذاب التأييد من خارج قبيلة الفانج ، بل وأيضا أدخل بعض الأوروبيين ضمن مرشحي حزبه الذي أصبح يسمى الآن حزب الكتلة الديمقراطية الجابوني . وتلا إعلان القانون العام إجراء الانتخابات في مارس ١٩٥٧ من أجل اختيار أعضاء الجمعية الإقليمية التي اتسع نطاقها حديثا وازداد سلطانها . وحصل كل من حزب أوبام المسمى بالاتحاد الديمقراطي الاشتراكي الجابوني وحزب مبا المسمى بحزب الكتلة الديمقراطية الجابوني ، على عدد متساو من الممثلين ولكن مبا هو الذي وجد نفسه قادرا على تكوين حكومة بتعزيد من بعض الأعضاء المعارضين ، وشغل منصب نائب رئيس المجلس الحكومي .

وكانت الأسباب التي أدت إلى انفصال الحزبين عبارة عن أوجه صراع محلية وشخصية بحتة . ولكن هذا الصراع لم يصل إلى الدرجة التي تمنع التعاون بينهما على الرغم من وجود بعض التوتر السياسي في عام ١٩٥٨ بين جماعات الطلبة المتنافسة . ولكن استمرت الحكومة بشكلها الائتلافي برئاسة مبا وعضوية بعض رجال أوبام كوزراء .

وكشفت العلاقات بين الرجلين وحزبيهما والمنظمات الخارجة عن النطاق الإقليمي عن قوة موقفها المشترك تجاه مصالح جابون . وانتهج

أوبام منهج سنغور فانتقل من حزب الدول المستقلة فيما وراء البحار الى حزب المؤتمر الافريقى ثم الى حزب اعادة التجمع الافريقى ، وحضر مؤتمر حزب اعادة التجمع الافريقى فى كوتونو عام ١٩٥٨ ولكنه لم يقبل السياسة التى وافق عليها المؤتمر الخاصة بطلب الاستقلال وتجديد الاتحاد الفيدرالى . وشببه بذلك انه بالرغم من أن مبا كان مايزال يسير على نهج حزب التجميعات الديموقراطى الافريقى كما انه حضر مؤتمر باماكو فى عام ١٩٥٧ ، الا انه كان واحدا من الأقلية التى يتزعمها هوفويت بويجنى والتى كانت تقاوم هدف الأغلبية الذى يرمى الى انشاء اتحاد فيديرالى متين . وفى الواقع كان كل من الرجلين يعكس نظرة جابون الانفصالية والتى كانت تدافع عن الارتباط بفرنسا ، واعتقد كلاهما بأن شعبهما قد يجنى المزيد بأن يصبح ذا حكم ذاتى فى الوقت الذى يحتفظ فيه بروابط قوية مع فرنسا مما لو أصبحت جابون جزءا من اتحاد فيديرالى أو حصلت على استقلالها .

وفى الوقت الحاضر تم اكتشاف الحديد والمنجنيز والبتروول ، ولا تنتاب الجابونيين أية رغبة لاقتسام الأرباح التى يتخيلونها مع جيرانهم . ولقد تم انشاء شركة فرنسية اميريكية تعرف باسم شركة أجوى للتعدين . وتتكون هذه الشركة من ٤٩ ٪ مملوكة لشركة صلب الولايات المتحدة و ٥١ ٪ لفرنسا مقسمة بين الشركات الخاصة والحكومة الفرنسية . . ودخل الفرنسيون والالمانيون أيضا من أجل المشاركة فى استثمار خام الحديد فى الوقت الذى بدأ فيه استغلال مناجم اليورانيوم .

وعمل ظهور هذه الثروات الى ازدياد تقارب الحزبين ، ولم يؤد الى انقسامهما الى سياسات متصارعة حول كيفية استغلالها . ووافق الزعيمان فى سبتمبر عام ١٩٤٨ على نصيحة مؤيديهم على الادلاء بأصواتهم فى جانب الحكم الذاتى والعضوية فى المجموعة الفرنسية عند الاستفتاء . وبالرغم من أن حزبا صغيرا جديدا قد عارض فكرة التصويت بالإيجاب فلقد صوت ٩٧ ٪ « بنعم » .

واستمر التآلف مع وجود مبا رئيسا للجمهورية ثم رئيسا للوزراء فيما بعد . وبالرغم من أن الجابونيين كانوا يعارضون الوحدة الفيدرالية الا أنهم لم يكونوا معادين لقيام شكل من الوحدة الاقتصادية مع جيرانهم . ولهذا فانه فى يناير عام ١٩٥٩ أجريت مفاوضات حول اقامة اتحاد جمركى وتجارى وكذلك فى النقل بين الدول الاستوائية الأربعة والتى اشتركت فيه جابون . وراق هذا النوع من المشاركة الأغراض الجابونية دون تعريض حكمها الذاتى الى درجة الدخول فى اتحاد فيديرالى ضمنى .

واستمر مبا رئيسا للوزراء حتى اشتركت جابون في الاندفاع نحو الحصول على الاستقلال في عام ١٩٦٠ . واصبحت الدولة مستقلة في أغسطس من ذلك العام وأصبح مبا رئيسا للحكومة . ولكن ، بحلول ذلك الوقت ، ظهرت دلالات على التوتر في داخل حزبه خاصة حول موقفه المحيد لوجود فرنسا . ولم يمض وقتا طويلا بعد الاستقلال حتى وضع في السجن عددا كبيرا من أعضاء حزبه بما في ذلك رئيس الجمعية العامة . وبالرغم من أن التطور الاقتصادي في جابون كان ما يزال يرتبط بالمبادئ التقليدية والولاء القبلي إلا أن هذا التطور بما يلزمه من زيادة في عدد العمال يشير إلى أن هذا التآلف المحافظ اللطيف سيقابل تحديا من جانب القوى الأكثر تقدمية .

* * *

أما كل من أوبانجي - شاري وتشاد التي تعتبر واحدا من الاقليمين الشماليين المشتركين في المنطقة الاستوائية فلم يجدا نفس الفرص الاقتصادية المواتية التي تمتعت بها جابون وقد كانت أوبانجي - شاري دولة أكثر فقرا تعتمد اعتمادا كاملا على انتاج القطن في حياتها الاقتصادية، وكان ما يقرب من ربع سكانها مشغولون في هذا المجال .

وظل معظم السكان يمارسون حياتهم الزراعية ، وادت الحاجة الى التطور الاقتصادي الى الابقاء بالضرورة على المجتمع التقليدي . ولم تكن الدولة تعاني فقط من ضالة عدد السكان بل وأيضا لم يظهر شعبها الا أثره المشاعر تجاه الهدف القومي في العمل من أجل التحسينات . ولقد بلغ هذا الشعور حدا جعل من الضروري فرض الحكومة الافريقية شكلا من العمل الاجباري بالرغم من إلغاء الحكومة الفرنسية العمل الاجباري بعد الحرب مباشرة ، وكان الشكل الذي أعطته الحكومة لهذا النوع من العمل هو المعسكرات وفرض العقوبات على من يرفضون العمل . ونتج عن رواسب أعمال السلب والنهب التي تولدت عن حكم شركات الامتياز في فترة ما قبل الحرب - توتر عنصري عنيف في أوبانجي شاري يفوق مثيله في معظم المستعمرات الفرنسية الأخرى ونتيجة لهذا حدث صراع مستمر بين السكان الافريقيين والادارة الفرنسية في فترة ما بعد الحرب .

ويفسر تخلف شعب أوبانجي - شاري ولو جزئيا على الأقل مدى سيطرة الأفراد على الحياة السياسية ، إذ أن بارثلمي بوجندا الذي كان قد تدرب وتمرن على حياة القسوسة الكاثوليكية حتى تزوج بسكرتيرته الفرنسية قد تمكن من أن يخلع بالقوة أنطوان دارلان - أول زعيم للمعارضة في فترة ما بعد الحرب - ويحل محله في أوائل خمسينات القرن العشرين .

ولقد استمر بوجندا ، الذى كان قد تم انتخابه أصلا بتأييده من حزب الحركة الجمهورية الشعبية ، فى اتباع تقليد دارلان فى مهاجمة الإدارة الفرنسية التى كان يسيطر عليها الى حد كبير حزب تجمع الشعب الفرنسى حتى أواسط خمسينات القرن العشرين ، ثم أدرك بعد ذلك بأنه لو تمكن من ضمان المساعدة الفرنسية التى يحتاجها لتطوير دولته فسيكون نجاحه عن طريق التعاون المشترك أكثر احتمالا . وبعد الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥٢ لعب حزبه دورا رئيسيا فى الجمعية الإقليمية التى كانت قد ازدادت فى عدد أعضائها على الرغم من أنه كان يساويه فى الكفة الأخرى من الميزان مرشحو حزب تجمع الشعب الفرنسى اللذين كان تم انتخابهم من الفئة الأولى علاوة على عدد من المستقلين . ولكن مع هذا كانت السياسة فى أوبانجى شارى مازالت بدائية لدرجة أنها سمحت لحزب بوجندا المسمى - حزب التطور الاجتماعى بأفريقيا السوداء MESAN بسيطرة حقيقية على الشؤون المحلية . وكان هذا الحزب - كما يشير إليه اسمه - يصبو الى أن يصبح حركة ذات مجال أكثر اتساعا ولا تقتصر على مجرد إقليم واحد . وفى الواقع استغل بوجندا المركز الذى وصل إليه باعتباره الشخصية البارزة فى وسط إفريقيا ورئيس المجلس الأعلى الفيدرالى ليقتراح تكوين الولايات المتحدة لإفريقيا اللاتينية مشتملة جميع الأقاليم الفرنسية والكونغو وأنجولا . ولم يحرز الا تقدما يسيرا فى هذا المخطط العظيم الا أنه حاول على الدوام حث اخوانه من الزعماء فى الدول الاستوائية على إعادة تكوين اتحادهم . وفى الواقع برز بوجندا على أية شخصية أخرى فى وسط إفريقيا الفرنسية أثناء الخمسينات ونظم حزبه مبتعدا عن أى تآلف وذلك من أجل السيطرة على الحياة السياسية فى أوبانجى - شارى .

وبعد أن أصبح القانون العام شارى المفعول حاول بوجندا أن يحث الاتحاد الاستوائى على أن يصبح دولة عضو فى المجموعة الفرنسية . ولكنه لم ينجح فى هذا مثله مثل سنغور فى الغرب . ولما كان يتمتع بهذه الشخصية البارزة فقد كان حتما أن يثير الفيرة بين معاصريه كما أنه لاقى معارضة قوية من حزب التجمعات الديمقراطية الأفريقى . ولكنه مع هذا دعا شعبه لتأييد عضوية جابون فى المجموعة فى الاستفتاء الذى أجرى فى عام ١٩٥٨ وظهر قوة قبضته عليهم حينما عمل ٩٨٨٨ بنصيبه . وبعد ذلك أصبح رئيسا للوزراء وجدد محاولته فى إقامة اتحاد من الدول أكثر اتساعا . ولم يتمكن من إيجاد أى تأييد له من يولو فى الكونغو الأوسط أو أوبام فى جابون . كما أن ذلك التأييد الذى لاقاه من كل من أوبانجولت وتشيكايا فى الكونغو الأوسط كان غير كاف لتحقيق حلمه . وأخيرا فإنه

بالرغم من اعلان قيام جمهورية وسط افريقيا في ديسمبر عام ١٩٥٨ واعتبارها دولة عضوا في المجموعة ، فانها لم تكن تتكون الا من أوبانجي شارى وأصبح بوجندا رئيسا للجمهورية ودافيد داکو وزيرا للداخلية وحكم الجمهورية الجديدة نوع من الحكومة غاية في المركزية ذلك لأن بوجندا أصبح يؤيده حينذاك جمعية عامة تكاد تتكون جميعها من أعضاء حزب التطور الاجتماعى بافريقيا السوداء . ولكن كان ما يزال يبدو في الأفق قليل من الدلالات على المقاومة الا أن جميع المحاولات التي بذلت من أجل تنظيمها قد باءت بالفشل وذلك بسبب الفرع الذى بثته أغلبية الحزب الواحد .

ولقد انقضت الفترة المبكرة من عام ١٩٥٩ في الاعداد من أجل الانتخابات الجديدة ولقد لقي بوجندا حتفه في حادث سقوط طائرة أثناء هذه الجملة الانتخابية وبهذا فقدت البلاد حجر الأساس الذى تقوم عليه سياستها .

وبالرغم من هذه الكارثة حصل حزب التطور الاجتماعى بافريقيا السوداء على مقاعد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة الا أنه كان ما يزال مضطرا الى البحث عن زعيم جديد له . وبعد الانتهاء من الانتخابات اختارت الجمعية الجديدة دافيد داکو ابن غم بوجندا والمولود في نفس القرية التى ولد بها ، خلفا لهذا الرجل العظيم . ولكن بالرغم من أنه قد حصل على تأييد يكاد يكون اجماعيا في الجمعية الا أنها لم تعظه نفس السلطات غير المحدودة التى كانت قد أعطيتها لسلفه . وفى الواقع اندلعت نزاعات طائفية في داخل الحزب ذاته ولكن بالرغم من أن هذا الحزب ظل متماسكا حتى حصلت أوبانجي شارى التى كانت معروفة حينذاك بجمهورية وسط افريقيا على استقلالها وسيادتها في أغسطس عام ١٩٦٠ فقد أصبح التوتر واضحا جدا . ولم تمض اشهر قلائل على الاستقلال حتى تم إيقاف الحزب المعارض الرئيسى وهو الذى تكون نتيجة لانشقاقه عن حزب التطور الاجتماعى بافريقيا السوداء ، وألقى القبض على زعمائه بما فيهم نائب بوجندا المدعو الدكتور آبل جومبا .

والاقليم الشمالى الاستوائى الآخر هو تشاد ، ويزيد عدد سكانها على نصف مجموع سكان وسط افريقيا الفرنسى . ولكن هذا العدد لا يكفى بالمرة احتياجات دولة كبيرة مترامية الأطراف كهذه . ولقد لعب التقسيم بين المسلمين الرحل الذين يعيشون في الصحراء الشمالية والذين ينتمون لنفس الأصل السلالى لقبائل نيجيريا الشمالية من جهة ، وزنوج الجنوب

الذين يدينون أساسا بالمسيحية من جهة أخرى - لعب دورا هاما في التطور السياسى للاقليم واستغل أهل الشمال ماشيتهم ليس فقط كمجرد دواب للحمل بل وأيضا كمصدر لتصدير اللحوم ، وهذه سمة غير عادية في هذا الجزء من افريقيا . والمحصول الرئيسى الآخر الذى يوجه للتسويق هو بذور القطن الذى يزرع في منطقة شاسعة وإن كان يتركز أساسا في الجنوب الغربى . ولقد ظلت الروح التقليدية بين كل من القبائل الرحل في الشمال وقبائل السارة القوية في الجنوب هى العامل الاجتماعى المسيطر هناك ، وتفسر هذه الحال الى حد ما طبيعة التطور السياسى المهتزة اثناء خمسينات القرن العشرين .

وحتى العام السابق للاستقلال ، كان جبريل ليسيت الزنجى الفرنسى الذى ولد في بناما وأصبح زعيما للحزب التشادى التقدمى المتألف مع حزب التجمعات الديموقراطى الأفريقى هو الذى يتحكم في جزء كبير من التاريخ السياسى لتشاد وإن لم يكن يسيطر عليه . ولكن كان يقف دائما وراء ليسيت شخصية أحمد كولامالاه القوية المحبة للاستطلاع ، والاشتراكى المتحدث دائما باسم بعض قطاعات المجتمع الاسلامى في الشمال . وبالرغم من أن أهل الشمال كانوا جميعا مسلمين وتقليديين إلا أنهم كانوا منقسمين دائما بين عدد متباين من المذاهب الاسلامية . إلا أنهم حيثما اختاروا أحدا ليتحدث باسمهم فقد كانوا يختارون كولامالاه الذى كان من أتباع لامين جويه الاشتراكيين والذى كان يؤكد دائما علاقاته بحزب القسم الفرنسى من حزب العمال العالمى .

وعادة ما كان ليسيت يسير على نهج هوفويت بويجنى ، وفي عام ١٩٥٠ تحول من الموقف التقدمى السابق الذى كان يتخذه حزب التجمعات الديموقراطى الافريقى الى تبنى نظرة هوفويت الأكثر اعتدالا . وبالرغم من هذا التغير تمكنت الحكومة الفرنسية من منع إعادة انتخابه نائبا في العام التالى . وضمنت احلال مرشحي حزب تجمع الشعب الفرنسى بدلا منه حتى عام ١٩٥٦ حينما استعاد ليسيت كرسيه كنائب . وفي نفس الوقت قضى وقته في الجمعية الاقليمية . إلا أن حزب تجمع الشعب الفرنسى قد ظل مسيطرا على الانتخابات الاقليمية كما كان يسيطر سيطرة كاملة على الجمعية المحلية وذلك بتأييد من الادارة . وكان من نتيجة هذه الانتخابات والشك القاتل في أن الادارة قد زيفتها أن اندلعت أعمال العنف في عام ١٩٥٢ في منطقة « اللوجونى » وبعد أن لقي ليسيت هزيمته السياسية في عام ١٩٥٢ عاد ثانية الى الارتباط بكولامالاه الذى كان متآلفا معه في الماضى . وفي السنوات القليلة التالية حدثت بعض التحركات والمناورات المستمرة بين الأحزاب السياسية المختلفة ، مما أعاق بزوغ

أى حزب قومي ، ولكن بالرغم من هذا أدت هذه التحركات والمناورات الى تقوية المعارضة الافريقية ضد الادارة الفرنسية . وكان من دلالات التغير التى حدثت فى الدولة أنه بينما كانت تشاد فى عام ١٩٤٧ هى الامة الافريقية الفرنسية الوحيدة التى تؤيد الاحتفاظ بنظام الفئتين الانتخابى، تحولت فى عام ١٩٥٥ لتؤيد بقوة نظام الفئة الواحدة .

وبحلول عام ١٩٥٦ كان حزب ليسيت المسمى بالحزب التشادى التقدمى يكسب تأييد الغالبية فى منطقة السارة الجنوبية موقعا الهزيمة بمرشحي الادارة وهؤلاء الذين يؤيدهم الزعماء . وأصبح الآن واضحا ان ليسيت والحزب التشادى التقدمى كانا على وشك انتزاع سيطرة الدولة من الادارة الفرنسية وحزب تجمع الشعب الفرنسى . وأصبح ليسيت نفسه عمدة لفورت لامي ، كما أنه فى اثناء الانتخابات التى أجريت بعد اصدار القانون العام حصل الحزب التشادى التقدمى الذى أصبح يؤلف حينذاك تآلفا مع الأحزاب الصغيرة والذى كان يقود حملته « ضد الرجل الأبيض والزعماء » - حصل على غالبية ساحقة فى الجمعية الجديدة التى زيد من عدد أعضائها . وأصبح ليسيت رئيسا للوزراء وبالرغم من أن تآلفه لم يبق لفترة طويلة ، فقد ظل الشخصية البارزة فى التحالفات العديدة التى تمت بين الأحزاب المختلفة فى العاميين التاليين .

ولم يتمكن على الاطلاق ليسيت وحزبه التشادى التقدمى من تشكيل مجلس للوزراء يقتصر عليهم كلية ذلك لأنهم سحبوا تأييدهم كلية تقريبا من زنوج الجنوب الغربى القرويين . وكان لابد من القيام على الدوام بنوع من التكليف مع المجموعات الأخرى بما فى ذلك بعض جماعات الشمال . وكانت هناك أيضا انتقادات عديدة موجهة ضد ليسيت ولم يكن يقل عنها تلك الموجهة ضد مولده غير الأفريقى وتآلفه مع هنود أفريقيا الغربية . وكان عليه دائما أن يواجه معارضة كولاماللة الذى بالرغم من هزيمته فى انتخابات عام ١٩٥٧ كان مايزال قوة سياسية لها وزنها . وفى الواقع حينما ادعى كولاماللة بتزوير الانتخابات فى احدى المناطق صدر الأمر بإجراء انتخابات أخرى . وفى تلك الانتخابات التى أجريت فى عام ١٩٥٨ أحرز كولاماللة النصر وكون تآلفا اشتراكيا ضد حكومة ليسيت .

وتحالف ليسيت مع هوفويت بويجنى فى المناقشات التى دارت فى مؤتمر باماكو المنعقد فى عام ١٩٥٧ . وبالرغم من أن ليسيت كان يعطف الى حد ما على الأفكار الفيدرالية التى كان ينادى بها بوجندا فى أوبانجى - شارى ، فقد أصبح يؤيد الآن هوفويت فى موقفه ضد تكوين مجلس تنفيذى فيديرالى قوى وفى صراعه ضد سيكوتورى .

وفي العام التالي أصبح على تشاد أن تقرر موقفها تجاه عضويتها في المجموعة الفرنسية مثلها في ذلك مثل باقي افريقيا الفرنسية . وكان ليسيت وكولاماللة في تعارض تام تجاه هذا الموضوع ، فبالرغم من ان ليسيت لم يندفع وراء رغبته العاطفية نحو اعادة تكوين الاتحاد الا أنه أراد أن ينتهز فرصة تحقيق الحكم الذاتي مع البقاء كعضو داخل المجموعة الفرنسية ومن جهة أخرى كان كولاماللة تنتابه الرغبة في الابتعاد بقدر الامكان عن باقي افريقيا الاستوائية الفرنسية بل وحتى يحتفظ بحالة اقليم فيما وراء البحار « مثل الصومال الفرنسي » ولكن الجمعية قررت أن تقدم نصيحتها في صالح العضوية داخل المجموعة ، ولقد أظهرت نسبة الـ ٩٨٪ التي أسفر عنها الاستفتاء مدى السيطرة التي تمارسها على جماعة الناخبين .

وأصبحت تشاد جمهورية ، ودولة عضوا في المجموعة الفرنسية . وفي عام ١٩٥٩ اشتركت في الاتحاد الجمركي والتجاري والمواصلات مع بقية وسط افريقيا الفرنسية ، وظل لدى ليسيت سلطة مرنة بما فيها الكفاية لتقرير مايجب أن يكون عليه التعاون في المستقبل بين جيرانه . وكانت تشاد ترغب بل وتحتاج الى الاستثمار في تلقى مساعدات مالية وفنية فرنسية .

ولكن بحلول ذلك الوقت كان كل شكل من الوحدة داخل التآلف الحكومي يسير في طريقه السريع نحو التفتت . ولقد انتهزوا فرصة وجود ليسيت في باريس لقبول الاستقالات الوزارية فسقطت حكومته على الفور . وبعد أن استمر عدد من حكومات الاقلية على التوالي في الحكم لفترات قصيرة كون فرنسوا تشومبالا باي - زميل ليسيت والزعيم النقابي السابق - ادارة جديدة . وحاول تشومبالا باي محاولة جديدة تجميع الدولة تحت لواء واحد بعد أن كادت تشل حركتها سلسلة من الأزمات الحكومية المتوالية والتزاعات داخل الجمعية . ولما كان الحزب التشادي التقدمي مايزال يتمتع بشعبيته في انتخابات عام ١٩٥٩ فقد حصل على ٥٧ مقعدا من بين الخمسة والثمانين . الا أن الاضطراب استمر وأثبتت جميع الجهود التي بذلت لخدمة الوحدة فشل جدواها . وبعد الانتخابات بوقت قصير اندلع القتال واستمر العمل على تأليف تحالفات حزبية . وحينما اتجهت الأحزاب الاسلامية المتعددة الموجودة في الشمال نحو تكوين منظمة مشتركة في اوائل عام ١٩٦٠ تسمى بالحزب القومي الافريقي ، بدا لفترة من الوقت أن الدولة قد تنقسم الى شطرين . وشاهد تشومبالا باي الخطر جاسما أمام عينيه فأسرع الى استهلال محادثات مع

الزعماء المسلمين في العام التالي ، نتج عنها انصهار الحزب الاسلامي الجديد داخل الحزب التشادي التقدمي القديم .

وفي نفس الوقت اتبعت تشاد نفس منهج الاقاليم الافريقية الفرنسية الأخرى وحصلت على سيادتها في أغسطس من عام ١٩٦٠ . وبحلول ذلك الوقت كان كولاماللة قد شجع تشومبالاباي على التخلص من ليست من مجلس وزرائه وابعاده خارج البلاد . واحتل هو نفسه منصب رئيس الجمهورية الجديدة ، ولما كان يدرك حاجيات الدولة المقفلة من جميع جهاتها اظهر تعاطفا كبيرا على مبدأ إعادة احياء الاتحاد يفوق كل من سبقوه . ولكنه كان من الواضح تماما في فترة الاستقلال هذه ان مستقبل تشاد كان مرتبطا بالحاجة الى فرض نوع من الوحدة الحقيقية بين المسلمين الرحل في الشمال والزنوج الأكثر استقرارا في الجنوب . ولكن ليس من المتوقع تحقيق شيء من التقدم الاجتماعي والاقتصادي في دولة تعاني من فقر متوطن كهذا الا ببذل مجهود صادق يقوم على أساس الوحدة القومية ، ولن تكون هناك أية فرصة في إثارة الروح القومية الا بعد اقامة جسر يربط بين الانقسامات الاجتماعية والاثنولوجية والدينية المتأصلة مما يعطى بعض الفرصة في التماسك السياسي .

* * *

كان يسيطر على تاريخ الكونغو الأوسط في خمسينات القرن العشرين الجماعات القبلية المتنافسة الثلاث . ففي الشمال كان يتزعم قبيلة المبووشي جاك أوبانجولت في حزبه المسمى « الحركة الاشتراكية الافريقية » والذي كان يتبناه حزب القسم الفرنسي من حزب العمال الذي أسسه في الأصل رجل فرنسي . وعلى الساحل في بوانت نوار كان جان فيليكس تشيكاي أول عضو افريقي في الجمعية الوطنية يتزعم الحزب الكونغولي التقدمي الذي يؤيده أعضاء قبيلة الفيلي ويتبناه حزب التجمعات الديموقراطية الافريقي . ومنذ منتصف خمسينات القرن العشرين وما بعده أعطت مجموعة البلالي في قبيلة الباكونجو الضخمة لأبيه فولبرت يولو فرصة لتحدي مكانة الزعيمين الأكبر منه سناً . وكانت الدولة فقيرة ، ونصفها الشمالي تغطيه الغابة الكثيفة التي يعيش فيها حوالي ثلث المجموع العام للسكان في قرى صغيرة ومواردها الطبيعية اقليلة وتعتمد الى حد كبير على وسائل المواصلات الحديدية والنهرية في حين أن صادراتها تتكون كلية من المنتجات الزراعية . ولكن بدلا من أن تنمي الدولة اندفاعا قوية نحو التقدم الاقتصادي ، قضت معظم وقتها في الصراع بين المجموعات السلالية الذي كان ينتج عنه دائما أعمال عنف غاية في القسوة وعدد من الموتى .

وحتى منتصف العقد السادس احتفظ الحزب الكونغولي التقدمي
بزعامة تشيكايا بسيطرة الغالبية في الجمعية مع وجود حزب الحركة
الاشتراكية الافريقية كمجموعة تمثل الاقلية . وانتقدت الجمعية الادارة
لتجاهلها قزاراتها ، كما هو الحال في اجزاء اخرى من وسط افريقيا
الفرنسي الا انه في ذلك الوقت كان النشاط السياسي الجدى ضئيلا جدا .
ولم تبدأ هذه الحالة في التغير الا في انتخابات عام ١٩٥٦ وبزوغ نجم يولو .
فلقد تدرب يولو على اعمال القسوة مع بوجندا الذي ينتمى الى اوبانجى
شارى ، وبالرغم من ان الكنيسة الكاثوليكية كانت قد طردته فقد استمر
في ارتداء الزى الكهنوتى والاحتفاظ باللقب آبيه (القس) . وقرر الوقوف
ضد تشيكايا وأوبانجولت التي اجريت من اجل الجمعية وضمن تأييد
معظم البلالى ولقد قبله بعضهم باعتباره الخليفة المسيحى لمانسوا (١) ،
وسرعان ما أصبح واضحا أن الانتخابات كانت تتلون بطعم قبلى ودينى .
وفى يوم الانتخابات ذاته حدثت مشاغبات بين مؤيدى المرشحين المختلفين
وعندما أعلنت النتائج كانت حادثة الادلاء بالأصوات مازالت قريبة جدا
لدرجة انه بالرغم من ان تشيكايا كان ما يزال يحتفظ بمقعده ، لقد طلب
كل من البلالى والمبوتشى بالغاء الانتخابات واستمر تأييد يولو في التزايد
ذلك لأنه تم انتخابه فى نوفمبر من نفس العام عمدة لبرازافيل ، وتمكن
مرشحوه بالتحالف مع اشتراكى اوبانجولت من احراز نصر ساحق على
الحزب الكونغولى التقدمى فى بوانت نوار .

وبحلول ذلك الوقت كان التأييد الذى يتلقاه تشيكايا فى تضاؤل
مستمر ، بينما نصح بعض الأوروبيين يولو ليكون حزبه المسمى « الاتحاد
الديموقراطى للدفاع عن المصالح الافريقية » ووضع استمالته للشعب
على أساس الحاجة الى اصلاح اجتماعى ووحدة وطنية ، على الرغم من
وجود نوع من السخرية فى الادعاء الأخير .

(١) مانسوا : هو اندريه مانسوا الباكونجى - حارب فى الحرب العالمية الاولى
وحملة الريف فى عام ١٩٢٤/١٩٢٥ . اشتغل فى باريس وحصل على حق المواطنة
الفرنسى . كون جمعية المحبة لمؤسى ا . س . ف . واجتذبت عددا كبيرا من
الباكولجو اليها . وبعد هذا ابتدا فى توجيهه الاحتجاج الى الحكومة الفرنسية
لما تقوم به شركاتها من اعمال فى ا . س . ف . وللركود الاقتصادى هناك فقامت حملة
مقاومة تولاهما ابيه فالتقى القبض عليه وحوكم فى برازافيل . فارتفعت أسسهم
المانسوانية بعد هذا لانها كانت تهدف الى توحيد الكونغو كما اتجهت نحو المقاومة
السلبية ضد المستعمرين . وفى ابريل عام ١٩٤٠ حينما اعادت الحكومة القبض على
مانسوا بتهمة نشر الدعاية النازية ووفاته بعد ذلك بعامين فى السجن (مات ميتة
طبيعية) ظن ابيه انه قتل وعلى هذا أصبح قديسا وشهيدا فى نظر الشعب
(المترجم) .

وفي انتخابات مارس سنة ١٩٥٧ التي تلت اصدار القانون العام انفصل كل من يولو وحليفه القديم أوبانجولت وتصارعا على الانتخابات فيما بينهما . وفي ذلك الوقت كان الحزب التشادي التقدمي قد اختفى تقريبا بينما حصل كل من حزب يولو المسمى بالاتحاد الديمقراطي للدفاع عن المصالح الافريقية وحزب أوبانجولت المسمى بالحركة الاشتراكية الافريقية على واحد وعشرين مقعدا من بين الخمسة والأربعين ، في حين ان الثلاثة الآخرين قد حصل عليها المستقلين . وتكونت حكومة ائتلافية بزعامة أوبانجولت الذي تمكن من ضمان تأييد اثنين من بين المستقلين الثلاث .

وأدرك يولو حينذاك الحاجة الى الاتحاد مع واحدة من الحركات السارية بين الأقاليم كلها وعلى هذا تقارب من حزب التجمعات الديمقراطية الافريقي . ومما يدعو الى السخرية ولكن بنظرة فيها واقعية ، تخلى حزب التجمعات الديمقراطية الافريقي عن تشيكايا المستضعف وقبول يولو حليفا . وأصبح واضحا الآن أن المعركة من أجل الزعامة الوطنية أصبحت تنحصر بين القسيس الذي خلع عنه لباسه الكهنوتي ومنافسه الاشتراكي أوبانجولت .

وقبل نهاية عام ١٩٥٧ استقال وزراء حزب الاتحاد الديمقراطي للدفاع عن المصالح الافريقية بعد ظهور مقال مسمم في صحيفة أوبانجولت، وعرض خطاب مجهول على أعضاء الجمعية يستنكر الوزراء الأربعة . وبعد حدوث بعض التوتر اتفق كل من أوبانجولت ويولو على العمل سويا . وذلك من أجل شيء واحد وهو أن الفرنسيين في تلك اللحظة كانوا يدرسون بناء خزان هيدروليكي لتوليد الكهرباء على نهر كويلو ومن الواضح أنهم سيترددون في الزام أنفسهم بهذا المشروع . وسط هذا التوتر السياسي وبمجرد أن تم التوقيع على اتفاق اقامة الخزان حتى انقض كل من مؤيدي هذين الزعيمين على رقبة الآخر . واندلعت أعمال الشغب مرة أخرى . وحينما حاول يولو مناقشة تحديد الاجراءات مع منافسه رفض أوبانجولت ان يستقبله . وعلى هذا استمر هذا الائتلاف المضطرب ، في الوقت الذي اجريت فيه الاعدادات للاستفتاء حول عضوية المجموعة الفرنسية . وكان هناك قليل من النزاع حول هذا الموضوع وصوت الكونغو - الأوسط بنسبة ٩٩٫١٪ لصالح الارتباط بالمجموعة الفرنسية .

وبمجرد أن أعلنت الجمعية عن عضويتها في المجموعة أعلن أحد أتباع أوبانجولت عن انتقاله الى يولو . وسرعان ما طالب الأخير بحقه في أن يصبح رئيسا للوزراء ويكون حكومة جديدة . واندلعت الفوضى وقام

الجمهور بغزو مبنى الجمعية وحاول البوليس دون جدوى إعادة النظام. وفي نهاية المطاف أمكن اخراج العضو الذى حول ولاءه الى يولو من القاعة تحت حماية مسدس يولو وطار بسرعة عائدا الى برازافيل . واستمرت اعمال الفوضى ، ولكن حزب الاتحاد الديموقراطى للدفاع عن المصالح الافريقية لم يكن يتمتع الا بأغلبية ضئيلة ولهذا نقل على الفور العاصمة من حصن أوبانجولت فى بوانت نوار الى برازافيل المناصرة ليولو وأصبح يولو الآن ثابتا فوق السرج (١) بالرغم من أغليته الضئيلة . ولكن أعمال العنف استمرت على فترات وكان قد أثارها وهيجها المتاعب التى ثارت فى اوائل عام ١٩٥٩ فى ليوبولدفيل التى تقع عبر النهر فى مواجهة برازافيل . وفى الشهر التالى حينما قدم يواو ميزانيتها الأولى وصلت اعمال العنف الى درجة جديدة من الوحشية حينما لاقى مايزيد عن خمسمائة شخص حتفهم ، ولم يمنع المزيد من المذابح الا ظهور القوات الفرنسية . واستغل يولو هذه الفرصة فى تحطيم منافسه تماما وذلك بوضعه فى السجن مما ترتب عليه تحطيم حزبه . ولهذا عندما عقدت الانتخابات التالية فى يونيو ضمن حزب يولو واحدا وخمسين مقعدا من الواحد والستين . ولكن بالرغم من هذا تم ترشيح أوبانجولت حتى وان كان مايزال موضوعا فى السجن وبعد ذلك بوقت قصير أطلق سراحه دون محاكمة .

وكانت حركة يولو التالية هو جعل الجمعية تمنح الحكومة سلطات لتمنع الاجتماعات ولتفرض حظر التجول وتنشئ محكمة خاصة لها سلطة فرض حكم الاعدام على أى شخص يتهم باثارة القلاقل . وتقدم بعد ذلك نحو ضمان دستور جديد يسمح له بأن يصبح رئيسا للجمهورية وللوزراء معا . وأصبحت أعنة السلطات السياسية الكاملة فى قبضة يده الآن . وحينما وصل فى عام ١٩٦٠ الى اتفاق مع أوبانجولت من أجل مزج حزبيهما مع تعيين منافسه السابق (أوبانجولت) وزيرا للدولة تحت امرته ، فان ذلك مكنه بكل بساطة أن يزيد من احكام قبضته .

وفى عام ١٩٦٠ تلاعب يولو لفترة من الوقت بفكرة إعادة تكوين اتحاد فيديرالى استوائى وتقدم بطلب باستقلال هذا الاتحاد كمجموعة فيديرالية . ولكن معارضة جابون وموقف الزعماء الآخرين الفاتر منع هذه الخطة من الوصول الى مرحلة النضوج . وفى ذلك الوقت أوحى الاتجاه نحو الاستقلال عبر النهر فى الكونغو البلجيكي بفكرة جديدة . فلقد ارتأى يولو بأنه لو تمكن من توحيد قبيلة الباكونجو فى كل من دولته

(١) يقصد كرسى الحكم : (المترجم) .

والكونغو البلجيكي وأنجولا فانه يمكن بذلك تكوين نواة منطقة أكثر غنى وأكثر قوة بل وربما تشتمل على جابون الفنية وتصل الى الفكرة الخيالية التي كان ينادى بها بوجندا وهى « الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية » .
الا ان رئيس الجمهورية يولو لم يبرهن على أنه زعيم للباكونجو له نفس القوة التي يتمتع بها الرئيس كازافوبو في الكونغو . وكان على يولو أن يرضى نفسه بأن يتبع نفس النمط المتبع في بقية افريقيا الفرنسية وأن يمسك بيد جمهورية الكونغو ويقودها نحو الاستقلال في أغسطس عام ١٩٦٠ . ومازال أمام الزمن أن يبرهن أكانت هذه السيادة كافية للتغلب على القوى المدمرة للصراع القبلى الذى سيطر على الحياة في هذه الدولة في السنوات العشر الأخيرة .

* * *

تعتبر وسط افريقيا الفرنسية مثلاً لمنطقة أصبحت مستقلة نتيجة لضغوط خارجية وليس بإرادتها هى . وكانت كل واحدة من الجمهوريات الأربع متعودة على الاعتماد على الارشاد والتوجيه الأوروبى لدرجة أنه لم يحدث الا ضغطاً وطنياً ضئيلاً جداً من أجل الحكم الذاتى . وفى الواقع لم يعارض الزعماء الافريقيين نظام الفئتين الانتخابى إلا فى أواخر خمسينات القرن العشرين . وذلك لأنهم لمدة تكاد تبلغ العشر سنوات منذ انتهاء الحرب كانوا سعداء فى قبول منظمات تمثيلية يحتفظ الأوربيون عن طريقها بتأثير سياسى قوى وذلك بتعيينهم فى الفئة الأولى .

ولم يختلف النفوذ القوى الا بعد اصدار القانون العام فى سنة ١٩٥٦ وهو قانون يدين قليلاً فى إصداره الى ضغط وسط افريقيا . وحتى فى ذلك الوقت لم يطرد الأوربيون من المجال السياسى بل انهم تركوه تطوعاً . وبعد عام ١٩٥٦ اعتقد معظمهم أن مسئولياتهم تكمن فقط فى المجالات الفنية الاقتصادية . والقلة التى كانت مازالت تحتفظ بالاهتمام السياسى كانت تفعل ذلك عن طريق مناصبها الاستشارية للزعماء الافريقيين أكثر مما كانت تمثل المصالح الأوروبية بذاتها .

وحتى بعد عام ١٩٥٦ كان معظم الزعماء الافريقيين يفضل الاحتفاظ بصلات قوية مع فرنسا أكثر من اتخاذ طريق الاستقلال الكامل . وكان بوجندا بما له من مشروعات فيديرالية طموحة هو الاستثناء الرئيسى ، ولكنه لم يجد الا القليل من التأييد سواء فى وسطه أو غرب افريقيا . وكان كل من الأقاليم يدرك على الدوام سواء بدرجة كبيرة أو ضئيلة بضعفه الاقتصادى وقلقه الشديد نحو الاحتفاظ بتأييد فرنسا الاقتصادى والفنى والعسكرى . وحاولت ثلاث من بين الدول الأربع بكل قوة تدعيم قوتها بروابط مشتركة - وكانت جابون التى تفوقهم ثراء هى الاستثناء

الوحيد . ونجحوا في أواسط عام ١٩٥٩ في تكوين اتحاد جمركى وفي المحافظة على خدمات مشتركة معينة ، وحتى جابون ذاتها أدركت مساوىء الانفصال التام عن جاراتها . الا أن معارضة جابون كانت كافية لمنع بعث الاتحاد الاستوائى بالرغم من اقتراح الدول الثلاث الأخرى شيئا شبيها بهذا يسمى « اتحاد جمهوريات وسط افريقيا » .

وكان من الواضح أنه لا يمكن خلق وحدة اقتصادية حية في هذه المنطقة لشيء أقل من اتحاد فيديرالى . ولكن مع هذا فقد كانت قوى الطرد المركزية أقوى من المعنى الاقتصادى المشترك ، فلم تكن جابون هى وحدها التى عارضت هذا الاتحاد الوثيق بل كان يوجد فى الكونغو الأوسط أيضا عدد كبير من قبيلة الباكونجو القوية يحدوهم أمل أكبر عبر النهر تجاه اخوانهم فى القبيلة الذين يعيشون فى الكونغو البلجيكي وتجاه هؤلاء الذين يعيشون فى أنجولا أكثر مما يحدوهم تجاه جيرانهم الافريقيين فى افريقيا الاستوائية الفرنسية .

ولهذا فانه فى عام ١٩٦٠ اجتاحت الدول الأربع التى أصبحت الآن منفصلة ولكنها مرتبطة باتفاقات فيما بينها حول الخدمات المشتركة والجمارك والدفاع ، اجتاحتها حمى الاستقلال التى انتابت افريقيا الغربية ودفعتها الى الحصول على « حق السيادة » وقليل منها من كانت تريد الحصول عليه حقيقة . وكانت لهم آمال كبار فى الاتحاد مع باريس ولقد أكد لهم وزراء دييجول أن المساعدة الفرنسية ستستمر . وفى الواقع استمر الفرنسيون فى توفير معدل مرتفع من المساعدة الاقتصادية يفوق بريطانيا واحتفظوا باتفاقات دفاع أكثر إقوة . وحصلت دول وسط افريقيا الأربع على استقلال ذاتى فى أغسطس عام ١٩٦٠ الا أنها ظلت دولا افريقية فرنسية أساسا تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الفرنسية . والسؤال المحير الهام المتروك للمستقبل ليجيب عليه هو مدى استمرار قبول الرأى الشعبى للجماعات القيادية فى كل من هذه الأقاليم بما لها من ارتباطات قوية بفرنسا باعتباره تطورا اقتصاديا . وهذا قد يعتمد على الشهرة التى حققتها الزعامة القائمة فى مجتمعاتهم المحلية وآثار الآراء والدعايات الآتية من الأنحاء الأخرى بافريقيا .

وان كانت وسط افريقيا الفرنسية قد أصيبت بفوضى عاتية بسبب اتخام سياستها فان الكونغو البلجيكي المجاور لها كان يعانى من المرض المضاد وحتى أواسط خمسينات القرن العشرين ظلت تسيطر عليها السياسية البلجيكية لتحكمها من بروكسل ولم يشترك شعب الكونغو ذاته الا بأقل إقدر من النصيحة ، وكان كل من الشعب الأبيض والأسود فى

الكونغو مبعدين عن التمثيل السياسى أو أى نشاط له خطورته ، وكانت النظرية البلجيكية هى أنه لكى تقيم نظاما سياسيا ديموقراطيا سليما يتطلب ذلك أولا أساسا اقتصاديا واجتماعيا سليما . ولهذا ركز البلجيكيون اهتمامهم على التطور الاجتماعى والاقتصادى . وكانوا يعتقدون نظريا أنه فى نهاية المطاف سيتمنحون الافريقيين نظاما سياسيا تمثيلى (نيابيا) ولكن ظل ذلك الأمل سحابا غير واضح فى الأفق البعيد . وكانوا مايزالون يفكرون داخل اطار يتراوح بين ثلاثين وأربعين عاما من التطور ، وكانت هناك قوتان رئيسيتان تسببتا فى حدوث انقلاب شامل فى جميع الخطط البلجيكية .

أولا : كانت تقوم السياسة البلجيكية على أساس فكرة وهمية ، واعتقد رجال الادارة البلجيكيين الاستعماريين الذين يتمتعون بالذكاء والتفكير انه فى الامكان خلق مجتمع افريقى ذى قشرة خارجية من العمال الفنيين المهرة بجانب المجتمع الأبيض الذى يحصل افراده على أجر مرتفع يلمون بالأساليب الدنيوية بينما كانوا ما يزالون يعزلون كلا من البيض والسود بعيدا عن السياسة ، ولهذا فانه بعد الحرب تم الاسراع فى عملية تقديم المكاسب الاجتماعية وخدمة التطور الاقتصادى واستمرت هذه السياسة حتى أواسط خمسينات القرن العشرين . ولقد نجح الكونغو فى التوصل الى محو الأمية بين ٤٢٪ من سكانه وهذا الرقم يعتبر أكبر من أى رقم آخر فى القارة ، الا أن الكونغو لم ينشئ أول جامعة له الا فى عام ١٩٥٦ وسماها « جامعة لوفانيوم الكاثوليكية » بإشراف جامعة لوفان البلجيكية . ولم يتم انشاء أول جامعة حكومية فى اليزابيث فيل الا بعد ثلاث سنوات . وكانت كل من الحكومة والشركات تقدم للعاملين بها خدمات مدنية رائعة وأرباحا اضافية ، ومساكن ، ومعاشات وتأمينات صحية ، ومنح عائلية الا انها لم تسمح عمليا باقامة أية نقابات عمالية أصيلة . علاوة على هذا فإن الشركات الكبيرة مثل اتحاد معادن كاتنجا العليا وشركة زيوت الكونغو البلجيكي قد رفعت الأجور بنسبة عالية بعد الحرب وأعطت للافريقيين تدريبا فنيا رائعا ، الا أن عدد الافريقيين الذين تم ترقيةهم الى مناصب ادارية عالية كان ضئيلا جدا .

وفى نفس الوقت احتفظ البلجيكيون بسياستهم السابقة فيما يختص بهجرة البيض . ولقد وضعوا عمدا قيودا على الهجرة حتى لا يذهب الى الكونغو الا العمال المهرة ولم يكن هناك احتمال ظهور مشكلة « الفقراء البيض » . كما لم تكن هناك أية فرصة للمنافسة بين الأبيض والأسود فى الفئات الدنيا من العمل الذى يحتاج لمهارة ، او فى الأعمال والتجارة فى داخل السوق الافريقى . وفى الواقع لم يكن الافريقيون فى الكونغو مجرد

عمال فنيين مهرة مسئولين عن الآلات واستخدام الأدوات التي تتطلب مهارات معينة بل وأيضا كانوا يمتلكون معظم المتاجر الصغيرة في مدنها ، في حين أن عددا كبيرا منهم كان يعمل ككتبة في المصالح الحكومية ومن جهة أخرى فإنه باستثناء جماعة المدرسين الأفريقيين لم يكن يوجد تقريبا أي رجال حرفيين أو أطباء أو محامين أو موظفين مدنيين ذوي مناصب عالية من بين الأفريقيين .

وقد كانت تلك هي أول بدعة مضللة لأن إبعاد الأفريقيين عن الدراسات الأكاديمية وعلى وجه الخصوص من الحياة الفكرية الجامعية في أوروبا لم يمنعهم من تنمية الأفكار السياسية كما أن ذلك لم يساعد شخصية الجالية البيضاء على تفادي الصراع العنصري . وكان حتميا أن يتبدى الأفريقيون خاصة بعد حصولهم تدريجيا على المزيد من المال وكذلك المزيد من المهارات في السنوات العشر التالية للحرب ، أن يتبدؤوا في دراسة فكرة إدارة دولتهم بأنفسهم ، ولما كانت الجالية البيضاء قد ازدادت تماسكا كما أنها أدركت العلامات الدالة على اتساع مطامع الأفريقيين فكذلك ابتدأت في التصرف كما تتصرف جاليات المستوطنين البيضاء في أي مكان آخر .

اذن فإن السياسة الاستعمارية البلجيكية ذاتها هي التي أنارت مطلع الحركة القومية الأفريقية في الكونغو . وإن محاولة الاستمرار في نفس سياسة ما قبل الحرب وذلك بمنع قيام نشاط سياسي في نفس الوقت الذي يطورون فيه من حالة الأفريقيين اقتصاديا لن يؤدي إلا إلى خلق أبخرة سياسية متجمعة مضغوطة من المحتمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الانفجار .

والبدعة المضللة الثانية قادت إلى نفس النتائج التي قادت إليها البدعة الأولى فلقد كانت السياسة الاستعمارية البلجيكية تقوم أساسا على النظرية التي تفترض بوجود فراغ اجتماعي سياسي . ولم تكن تدرك الأحداث أو الآثار الآتية من أنحاء القارة الأفريقية الأخرى إلا أنه بحلول أواسط خمسينات القرن العشرين اعتادت الأقاليم الفرنسية التي لم يكن يفصلها عن ليوبولد فيل سوى النهر على ممارسة مسؤوليات سياسية منذ ما يقرب من عشر سنوات . ولقد عمل القانون العام الصادر في عام ١٩٥٦ على زيادة هذه المسؤوليات إلى درجة الوصول إلى الحكم الذاتي . وفي نفس الوقت أدت العداوة الماثرة بين الأفريقيين عبر الحدود الأخرى في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية تجاه اتحاد وسط أفريقيا - أدت إلى نمو الأحزاب القومية الأفريقية وإلى وقوع أحداث سياسية حاسمة ومناظرات سياسية حامية الوطيس . وبحلول أواسط خمسينات القرن

العشرين أيضا أعلنت بريطانيا عن عزمها في منح ساحل الذهب استقلاله في أوائل عام ١٩٥٧ م . وكان من المستحيل الإبقاء على افريقيي الكونغو في جهل تام عن هذه التطورات التقدمية في باقى أنحاء القارة الافريقية وعلى هذا أصبح من المحتم أن يتسدىء الكونغوليون في التمرد على رفض البلجيكيين المستمر بمنحهم فرصا سياسية شبيهة بتلك التى حصل عليها جيرانهم . وفي الواقع أدت السياسة البلجيكية ذاتها - منطقيا - الى وجود مطالب سياسية ولو أن الرعايا المستعمرين في الكونغو قد أعطوا - على حد قول البلجيكيين - تسهيلات اقتصادية واجتماعية أفضل مما حصل عليها الافريقيون في المستعمرات الأخرى فانهم سيكونون من المؤكد أفضل اعدادا لحكم دولتهم بأنفسهم .

وعلى هذا فان التربة كانت قد تم اعدادها منذ أواسط خمسينات القرن العشرين فصاعدا من أجل نمو النشاط السياسى الافريقى في الكونغو . ويرجع تاريخ أول تعبير سياسى له قيمته الى نشر مقالة بقلم البروفيسور أ . ج . فان بيلسن في عام ١٩٥٤ بعنوان : « خطة ثلاثين عاما لتحرر افريقيا البلجيكية » . وكانت الأفكار الواردة في هذا المقال قد قام بها مجموعة من المفكرين الكونغوليين الذين كانت تعاضدهم الارشاليات الكاثوليكية منذ عام ١٩٥٣ في نشر جريدة تسمى « الضمير الافريقى » وفي أواسط عام ١٩٥٦ نشروا عددا خاصا من هذه الجريدة في شكل استفتاء يدعو لاستقلال الكونغو الكامل وكانوا مازالوا يعتقدون - كما كان يعتقد البروفيسور فان بيلسن - أن اقامة دولة ذات سيادة في افريقيا البلجيكية سيستغرق عشرات السنين - وكان مفهومهم لمثل تلك الدولة أن تشمل على مواطنين بلجيكيين وافريقيين ولكن على أسس من المساواة وعدم التفرقة العنصرية . وبالرغم من اعتدال اهداف الافريقيين الا أن ظهور مبادئ المطامح السياسية بين الافريقيين بهذا الشكل الجدى العلنى قد جعل الادارة البلجيكية في حالة من الدعروفي الامكان تقدير مدى قصر نظر كل من رجال الادارة والمستوطنين البلجيكيين تجاه الحقائق الافريقية من حقيقة أن هذا الاستفتاء اللطيف جدا قد تسبب عن انخفاض شديد في الاحتياطى المخزون لدى المستعمرين وعن استعداد عدد كبير من المستوطنين البيض في الكونغو لبيع مالههم ومغادرة المستعمرة . الا أنه في الحقيقة لم يتصفح هذا الاستفتاء بامعان حتى هؤلاء الذين كانوا يؤيدونه . وبالرغم من أن م . اليو قدر له أن يحقق بعض الشهرة السياسية بعد عام ١٩٦٠ الا أنه لم يقدر لقلة قليلة من هذه المجموعة أن تصبح ذات تأثير سياسى فعال .

ومن ناحية أخرى ، فقد حددت تلك اللحظة نهاية عزلة الكونغو عن

باقى الداعين للقومية الافريقية . ومنذ عام ١٩٥٠ تكون اتحاد من الباكونجو يعرف باسم الاباكو وظل قائما من أجل المحافظة على ثقافة قبيلة الباكونجو وتطويرها . ولقد حث كل من البيان المنشور ونتائج القانون العام الفرنسى بين أعضاء نفس القبيلة عبر النهر فى الكونغو الأوسط حث الاباكو على القيام بالمزيد من أوجه النشاط المختلفة . ولقد اتبعوا البيان بتأكيدهم لمطالبهم بطريقة أكثر تصميما . ولقد ارفقوا ، بوجه خاص ، بمطالبهم الخاص بالاستقلال حقهم الفورى فى تكوين أحزاب سياسية . وأصبح جوزيف كازافوبو هو القوة المتزعمة للاباكو وقدر له أن يكون منافسا لفولبرت يولو على زعامة الباكونجو فى الكونغو الأوسط .

وبحلول ذلك الوقت أيضا ابتدا بعض المفكرين الكونغوليين فى ادراك ان الانقسامات الموجودة بداخل المجتمع الأبيض كانت تؤثر على موقف الكونغو - وأدت الانتخابات البلجيكية التى أجريت فى عام ١٩٥٤ الى أن يستولى على السلطة تآلف بين الأحزاب الليبرالية والاشتراكية . وبالرغم من أن ذلك لم يدخل الاضطراب بشكل جدرى على هدوء النسق الذى تتبعه السياسة الاستعمارية البلجيكية الا أنه أثار موضوعا جديدا نسبيا . فلقد مال كل من الليبراليين والاشتراكيين الى اتخاذ منهج مضاد للكهنوتية وذلك بمنع الاعانات المالية عن مدارس الارساليات الكاثوليكية وباقامة معاهد شعبية منفصلة عن هذه الارساليات . وكان من جراء ذلك أن اهتز على الأقل استقرار التحالف القائم بين الكنيسة والدولة فى الكونغو ، وتلاه ازدياد فى عدم الثقة بين الدولة والشركات - وان كان من المحتمل أن ذلك بقدر أقل - ولقد تفاقمت هذه الحالة بوجه خاص عندما اتجهت الحكومة الى أمريكا من أجل الحصول على رأس المال اللازم من أجل تطوير القوى الكهربائية المائية هناك - ومما لا شك فيه أنه بحاول ذلك الوقت قد تنبأ عدد كبير من أعضاء الحزب الاشتراكى البلجيكى الذى جعل من المستعمرات موضع اهتمامه الخاص بأن موقف الابوة البلجيكى لا بد وأنه آت الى نهايته . وكان الشعور فى هذه الدوائر يتزايد فى الاعتقاد بأنه وان لم يحدث تغير جدرى فى السياسة الاستعمارية البلجيكية فإنه يبدو فى الأفق انفجار وشيك الوقوع .

وببداية عام ١٩٥٧ أجريت الانتخابات فى المجالس البلدية على اساس نظام تمثيلى محدود . وكانت تلك هى بوادر الاجابة البلجيكية على الضغط الافريقى السياسى المتجمع . ولقد أجريت الانتخابات فى ليوبولدفيل واليزابيثفيل وتفيل بادىء ذى بدء ، وكان يتم تقسيم كل مدينة الى دوائر أوروبية وافريقية . ولقد تقرر أن يكون عمر الذكور الناخبين

خمسة وعشرين عاما حتى يتمكنون من الاشتراك في المجالس العامة ، التي بدورها لها الحق في اختيار العمدة، وان كانت مازالت تخضع لحق الاعتراض أو الرفض الذي يتمتع به الحاكم الاقليمي . ولقد صورت هذه الانتخابات حقيقة أن شعب الباكونجو قد أصبح أكثر تماسكا وأفضل تنظيما تحت زعامة الآباكو عن أي من القبائل المنافسة الأخرى . وبالرغم من أنهم كانوا يشكلون عددا يزيد قليلا عن نصف عدد الناخبين فقد حصلوا على ١٢٩ مقعدا من بين المائتين وسبعين مقعدا في ليوبولدفيل . وكانت جميع المدن الثلاث تسير على أساس قبلي وتكرر هذا الاتجاه في العام التالي عندما أجرى المزيد من الانتخابات في المناطق المتمدينة الأخرى .

ولم يفت هذا الدرس على منافس الباكونجو . ففي عام ١٩٥٨ تصدرت قبيلة البانجالا - التي تعتبر منافسهم الأساسي - الصفوف بتنظيمها حزبا سياسيا منافسا أطلق عليه الحزب القومي الكونغولي . إلا أن هذا الحزب لم يكن مجرد تحالف قبلي ، ذلك لأنه لأول مرة يدرك بعض زعمائه خاصة باتريس لومومبا أنه لو قدر للكونغو أن ينظم نفسه من أجل السعى الموحد نحو الاستقلال، فإن الروح القبلية لا يمكنها أن تشكل الأساس لقيام الأحزاب السياسية . وعلى هذا فقد كرس الحزب القومي الكونغولي نفسه منذ البداية لإنشاء منظمة على مستوى الأمة بأجمعها على أن يكون هدفها الأساسي هو الحصول على الاستقلال .

وبحلول ذلك الوقت كانت العلاقات السياسية بين بلجيكا والكونغو تتطور بسرعة عظيمة . وكانت هناك مؤثرات تكمن تحت السطح السياسي جعلت البلجيكيين يقررون اتخاذ سياسة جديدة تماما تقوم على إنهاء الاستعمار . وتمخض عن هذا الانقلاب الذي حدث في السياسة البلجيكية التقليدية نشاطا سياسيا محموما كاد يصل إلى حد الرعب والفرع .

والعامل الرئيسي الذي أفقد البلجيكيين ثقتهم في مصيرهم الاستعماري هو الانهيار الفجائي الذي حدث في أسعار النحاس في عام ١٩٥٧ . وفجأة اتضح اعتماد الدولة على صادرات النحاس الذي ترتب عليه تزعزع قيمة الكونغو بالنسبة لعالم رجال الأعمال البلجيكيين . وسرعان ما نصبت الاستثمارات ، وبظهور بشائر المطامح القومية النسامية بين الكونغوليين أنفسهم قلبت كل من الحكومة الاستعمارية وعالم الأعمال موقفهما السابق رأسا على عقب بشكل فجائي يدعو للدهشة . وأصبح من المسلم به أنه لا يمكن المحافظة على المصالح البلجيكية في الكونغو إلا بالتقدم السريع نحو الاستقلال . ووضعت هذه السياسة الجديدة موضع التنفيذ على يد عدد متتال من الوزراء الاستعماريين . ففي منتصف عام ١٩٥٨

سقط التحالف الليبرالي - الاشتراكي في بلجيكا وأمسك بزمام الحكم حكومة ائتلافية جديدة تحت رئاسة جاستون آيسسكنز - وأصبح ليوبتيلون وزيرا استعماريا ، كان قد اكمل لتوه فترة حكمه كحاكم عام في الكونغو . وكان بتيلون يعتقد في التطور الدستوري وان كان على أسس محافظة . وأعلن على الفور أنه سيتم اتباع سياسة إنهاء الاستعمار ثم خصص جماعة من العاملين لدراسة ما يجب ان توصى به من اصلاحات دستورية . ولكن لم تمض فترة طويلة حتى حل محل بتيلون وزير أكثر ليبرالية ينتمى للحزب الاشتراكي المسيحي ويدعى مورييس فان هيملرجك وقد استمر في سياسة سابقة الخاصة بالاصلاح ، وقبلت الحكومة المقترحات التي قدمتها جماعة العاملين . وكان لا بد وأن تحقق جميع التشريعات بروح جديدة من الديمقراطية التي أصبح طبقا لها - ولأول مرة - للمجالس المنتخبة الحق في ممارسة بعض المسؤوليات التنفيذية بدلا من مجرد التصرف داخل الاطار الاستشاري .

ومهما يكن من أمر فلقد اشتهر المستر هيملرجك في عام ١٩٥٩ بأنه يعمل لمصالح الافريقيين ونتيجة لهذا أصبح من جهة أخرى غير محبوب بين المستوطنين البيض في الكونغو الذين كانوا في ذلك الوقت يقيمون الحوائل السياسية أمام التقدم الدستوري الافريقي . ولهذا الأسباب اجبر المستر هيملرجك على الاستقالة في سبتمبر من عام ١٩٥٩ وذلك لأن زملاءه في مجلس الوزراء كانوا يشعرون بأنهم لا يستطيعون قبول الخطوات السريعة التي كان يتخذها نحو الحكم الذاتي في الكونغو وحل محله أوجست سكريبجر الذي استمر هو الآخر في انتهاج سياسة سلفه ، وأعلن اجراء الانتخابات المحلية في نهاية العام ثم انشاء المجالس القروية في الربيع التالي ووضع التشريعات المركزية قبل نهاية عام ١٩٦٠ .

وحينذاك كادت الخطوات ان تتخذ شكلا جنونيا ، وبحلول شهر يناير سنة ١٩٦٠ دعى لعقد مؤتمر مائدة مستديرة في بروكسل ، وفي خلال اسبوع واحد من انعقاد ذلك المؤتمر تم اعلان منح الاستقلال للكونغو . ولقد استغرق البلجيكيون اقل من ثلاث سنوات منذ أن راودهم الشك لأول مرة فيما يعود عليهم من سياستهم الاستعمارية التي كانت موضع فخر لهم طيلة خمسين عاما ، حتى قبلوا قلبها رأسا على عقب .

وبينما كانت هذه التغيرات السريعة تجري في بروكسل تفجر الفيضان السياسي في الكونغو بعد أن ظل طيلة تلك المدة محجوزا خلف السدود . وبانتهاء عام ١٩٥٨ قام باتريس لومومبا بزيارة اكرامبعوث المؤتمر الافريقيين جميعا . وفي اكرامقابل مع زعماء الأحزاب القومية الاخرى في

افريقيا واستمع لمناقشات حول اندفاع القارة نحو الاستقلال الوطنى الكامل - وعند عودته الى ليوبولدفيل فى مستهل يناير سنة ١٩٥٩ أعلن مباشرة أن هدفه هو الاستقلال الفورى .

وكان قد اذاع اعلانه وسط ظروف كانت على حافة الثورة . وتسبب الانسحاب فى احداث بطالة على نطاق واسع اثرت بوجه خاص على عمال المناطق المتمدينة . ولم يكن فى استطاعة ليوبولدفيل ذاتها أن تجد عملا لأكثر من حوالى ٥٠.٠٠٠ افريقى فى حين أن سبعة أمثال هذا العدد كانوا يعيشون فى المدينة . وعلى اثر اعلان لومومبا الغاء السلطات لأحد اجتماعات الأباكو ، وقيام العاطلين بمسيرة عبر المدينة اشتعلت أعمال الشغب والسلب والنهب التى استمرت لعدة أيام . ولقى خمسون افريقيا على الأقل حتفهم بينما أصيب عدد مماثل من الأوروبيين ولكن لم يلق أى أوروبى حتفه وذلك راجع فى جزء منه الى الحماية التى منحها اياهم بعض الافريقيين . ولكن مع ذلك لقد اظهرت هذه الاضطرابات عداء افريقيا مستحكما تجاه الأوروبيين وممتلكاتهم فى حين أن السلطات من جهة أخرى اظهرت رغبتها فى محاصرة الرعب والفزع وذلك بنشر اقواتها . وبعد ذلك بأيام فلائل القى القبض على جوزيف كازافوبو مع المسئولين الآخرين فى حزب الأباكو ثم بعد مضي فترة قصيرة تم إيقاف الحزب ذاته .

وبالرغم من هذه الاضطرابات استمرت اجراءات وضع الاصلاحات الدستورية ووضعت موضع التنفيذ فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . وقبلتها الأحزاب السياسية جميعا باستثناء الأباكو الذى أعيد تشكيله بعد عودة كازافوبو فى مايو سنة ١٩٥٩ . وفى الواقع ، لم توجه أية تهمة الى كازافوبو شخصيا بل انه بدلا من محاكمته أرسلوه الى بلجيكا فى رحلة تحت رقابة الحكومة . وعندئذ كان يطالب آباكو بقيام دولة منفصلة فى اقليم الكونغو الأدنى .

وشجع انبعاث الانتخابات وظهور النشاط السياسى الفجائى فى أماكن لم يكن موجودا فيها من قبل ، شجع المجموعات القبلية المتباينة على تكوين أحزاب خاصة بها . وازدادت الفوضى تفاقم نتيجة لاندلاع الصراع ما بين القبائل ، وأعمال النهب فى سبتانلى فيل ، والحرب القبلية فى كاساي ، وحملات العصيان المدنى فى الكونغو الأدنى .

وبانتهاء العام اتخذ كازافوبو منحصر المبادأة فى محاولته تجميع بعض الجماعات والأحزاب لكى يتحاشى الانهيار الكامل . فحصل على تأييد أنطوان جيزنجا وحزبه المسمى « حزب التضامن الافريقى » وفرع كاساي من الحزب القومى الكونغولى بزعامة البرت كالونجا وبعض الجماعات

الأخرى التى تؤيد الكيان الفيدرالى وقاد كازافوبو هذه الجماعة المتحدة الى مؤتمر المائدة المستديرة فى بروكسل فى يوليو عام ١٩٦٠ .

وحضر المؤتمر ممثلون عن أربعة عشر حزبا كونغوليا ، ومبعوثون من الزعماء التقليديين وأعضاء من الحكومة البلجيكية وممثلون للحزب الاشتراكى . وسرعان ما وصلوا الى قرار خاص بالاستقلال ، ولكنه أصبح واضحا حينذاك أن الموضوع الرئيسى هو « ما هو الشكل الذى يجب أن يكون عليه دستور الاستقلال » . فكان كازافوبو ومؤيدوه يطالبون بدولة فيدرالية ، وبممثلين (نواب) عن الجماعات القروية والقبلية فى حين أن الحزب القومى الكونغولى وجيزنجا كانا يطالبان بنظام مركزى . وفى نهاية المطاف اتخدوا بالنظام الأخير بعد أن انسحب كازافوبو من المؤتمر ، ويعمل هذا الدستور على قيام مجلسين تشريعيين مركزيين وحكومات للمقاطعات وجمعيات تتمتع بسلطات محدودة فى المسائل المحلية . وتم اعلان الدستور باصدار القانون الأساسى فى مايو سنة ١٩٦٠ .

وتم الاتفاق على اجراء المزيد من المناقشات حول المسائل الاقتصادية ووضع معاهدة للصداقة بين بلجيكا والكونغو الحديث الاستقلال . ووافقت الحكومة البلجيكية على تقديم مساعدة مستمرة للكونغو وذلك بامداده بهيئة من الاداريين والقضاة والعسكريين ورجال الثقافة والتعايم بينما تركت القوات البلجيكية فى الكونغو لاستخدامها فقط تحت طلب الحكومة الكونغولية ، وأصبح من المؤمل اقامة جسر على الهوة الفاغرة التى أصبحت الآن واضحة بين ماتحتاج اليه الدولة المستقلة والعدد المتوفر لديها من الأشخاص المدربين فعلا . وأدت السياسة البلجيكية الخاصة بتدريب الصناع دون أن تخلق طبقة حرفية ، وتقييد رعاياها الافريقيين بالحدود الدنيا لجميع أشكال الحياة القومية ، الى ترك الدولة فى حالة فراغ فيما يتعلق باحتياجات دولة فتية . ولم يكن يوجد أى ضباط عسكريين افريقيين ولا موظفين مدنيين افريقيين ذوى مناصب عالية ، ولا أطباء افريقيين ، هذا باستثناء ثلاث فئات فقط - ذوى الحرف الأساسية فى المجتمع القومى . ولما كان البلجيكيون قد تحاشوا عمدا التفكير اطلاقا فى امكانية الحكم الذاتى الافريقى طوال فترة حكمهم الاستعمارى ، فقد تجاهلوا الآن حقيقة أنهم لم يفعلوا شيئا من أجل امداد الكونغو بالاحتياجات الأساسية اللازمة لبقائه مستقلا . فبمجرد أن ابتدأت ثقتهم فى التزعزع فى عام ١٩٥٧ اندفعوا بقوة وقد صعقهم الفرع متخلين عن كل مسئولياتهم المترتبة على سياستهم السابقة .

ولم يخدم موقف الزعامة الافريقية هذا الانتقال الى حالة الاستقلال .

ولقد أجريت انتخابات مجلس النواب في مايو سنة ١٩٦٠ وكان من المحتمل أن تتمخض عن حصول حزب لومومبا المسمى الحزب القومي الكونغولي على الغالبية ولكن تحالفات الأعضاء المنتخبين كانت غير محددة بالضبط لدرجة أنه لم يمكن لأي أحد أن يقرر بالضبط ماذا ستكون النتيجة « النهائية » . وطلبوا من لومومبا في أول الأمر أن يشكل حكومة ، ولكنه فشل في الحصول على الثقة من المجلس . كما أن كازافوبو لم ينجح أيضا لأن الحزب القومي الكونغولي برئاسة لومومبا طالب بإشراك زعيمه في الحكومة . وتكونت الحكومة في نهاية المطاف في الثاني عشر من يونيو أي قبل الاستقلال بثمانية عشر يوما فقط وذلك بقيام تآلف بين كازافوبو كرئيس للجمهورية ولومومبا كرئيس الوزراء .

ولكن في هذه الأيام الأخيرة السابقة على الاستقلال أصبحت ظلال مأساة قادمة تخيم على سياسة الكونغو . وطالب الأباكو بقيام حكومة ذاتية في الكونغو الأدنى ولكن مويس تشومبي الذي كون حزبا يؤيد الكيان الفيدرالي، وأسماه « الاتحاد الفيدرالي لجماعات كاتنجا الاثنولوجية » واختصاره الكوناكات CONAKAT ، أرسل برقية إلى البرلمان البلجيكي يطالب فيه بإعادة صياغة الدستور . وكل من هذين الحزبين علاوة على الأحزاب الأخرى التي تمثل الجماعات القبلية كان عليها أن تحاول المطالبة بالانسحاب خلال أسابيع قلائل من الاستقلال .

وفي أثناء التمرد الذي استخدمت فيه القوة العلانية وانتشار أعمال العنف التي تفشت بعد الحصول مباشرة على الاستقلال في الثلاثين من يونيو التجأ الشعب الكونغولي الذي لم يكن لديه أية تجربة في الإدارة القومية أو أية مشاعر بالولاء القومي إلى ملاذه الوحيد الذي يشعر فيه بالأمن - فقد عادوا إلى مراكزهم القبلية لأنهم كانوا يشعرون غريزيا أنهم سيجدون هناك فقط الحماية ضد قوى العنف الفاضلة التي اندلعت بينهم . ولم يكن في الامكان التعبير عن الفشل الذريع للمبادئ الاستعمارية البلجيكية بشكل يفوق في وحشيته ما حدث .

واعترف البلجيكيون أنفسهم بفشل سياستهم في الكونغو وتعلموا شيئا من هذا الدرس عندما تعاملوا مع المستعمرة المجاورة لهم - رواندا اوروندي - ولقد استفادت هذه المستعمرة التي تخضع لوصاية هيئة الأمم المتحدة من رعاية الأمم المتحدة تماما مثلما استفاد غيرها من أقاليم الوصاية الأخرى . وكان البلجيكيون تواقين إلى اظهار أنفسهم كإداريين استعماريين تقديميين أمام العالم الخارجي . وكانوا يعتقدون لفترة طويلة أنهم كانوا يفعلون ذلك في سياستهم الشاذة التي كانوا

يتبعونها في الكونغو . ولكنهم كانوا مضطرين في رواندا - أورووندى الى الرد على مجلس وصاية هيئة الأمم المتحدة الذى كان يرسل بانتظام بعثات زائرة لتقدم تقاريراتها عن ادارتهم .

وكانت مساحة هذه المستعمرة محدودة ومكتظة بالسكان وغاية في الفقر ، بل وكانت في الواقع حملا على الاقتصاد البلجيكى ، وظلت تحت النظام الاقطاعى الى حد كبير تحت حكم ملكين عرف كل منهما باسم موامى . وظل جميع الناس تقريبا يعملون بالزراعة ، والبن هو المحصول الهام الوحيد الذى يتم تصديره ويذهب معظمه الى أمريكا .

وبالرغم من هذا التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى تعانيه رواندا استخدمها البلجيكيون لتطبيق مشروعاتهم فى التطور الدستورى التى يتم تطبيقها فيما بعد فى الكونغو ، بل وان السماح بالانتخابات فى رواندا - أورووندى فى وقت مبكر عنه فى الكونغو ذاته نتج عنه شعور بالاستياء فى الكونغو كما ساعدت على إثارة النشاط السياسى هناك . وفى عام ١٩٥٦ وهو العام السابق لاجراء أية انتخابات فى الكونغو ، أجرى البلجيكيون تجارب على انتخابات المجالس الاستشارية المختلفة فى اوزومبورا ، التى تعتبر المنطقة المتمدنة الوحيدة فى رواندا - أورووندى ، وكذلك فى المقاطعات الريفية . وحتى ذلك الوقت كان الحكام الاداريون البلجيكيون يحكمون الدولة حكما غير مباشر ، بل انه يكاد يكون حكما تاما عن طريق سلطة الملكين والزعماء . وبالرغم من هذا ، فانه بمجرد أن عرضت الوسائل الانتخابية الحاذقة على الشعب الذى مازالت غالبيته على أميتها ، أظهر هذا الشعب اهتماما سياسيا له وزنه .

الا أنه مع هذا ، مازالت الاتجاهات السياسية تنبع من الولاء القبلى . والتوتسى التى تعتبر احدى القبيلتين الرئيسيتين ، ويأتى منها الحكام التقليديون للدولة تشكل فقط حوالى ١٢٪ من مجموع السكان - أما قبيلة الهوتو فهى التى تشكل الغالبية العظمى ، وتقوم بكافة الأعمال ، وعلى هذا كانت تعامل كالعبيد . وفى رواندا تزايد التوتر بين القبيلتين ، ولكن فى أورووندى نجح الموامى موامبوتسا الحكيم اللطيف الشعبى الذى حكم البلاد منذ ١٩١٥ فى الجمع بين القبيلتين فى حياة تعاونية . وفى أواسط عام ١٩٥٩ توفى موامى رواندا فجأة ، وحل محله كيجيرى الخامس الذى اختاره رجال القبائل بأنفسهم . وكان كيجيرى أقل شعبية بكثير عن سابقه الذى كان يبذل بعض الجهد لرفع مستويات شعب الهوتو . وأعقب انتخابه حربا قبلية عنيفة جعلت البلجيكين يهربون بالجملة . واستمر سلب وحرقت قرى التوتسى وقتل الكثيرين

منهم واصابتهم أو هربهم الى أوغندا . وانتشر في جميع أنحاء رواندا مطلب ينادى بعزل الموامى الجديد .

وفي نفس الوقت أوصت إحدى البعثات الزائرة من الأمم المتحدة في عام ١٩٦٠ بإجراء الانتخابات في العام التالي ومنحها الاستقلال بعد ذلك بفترة قصيرة . ولما كان البلجيكيون قد تعلموا الدرس في الكونغو ، فلقد أسرعوا جدا في تدريب الأفريقيين ليتولوا إدارة دولتهم ، وكذلك منحوهم حق الحكم الذاتي قبل الاستقلال بستة أشهر كإجراء يعبر عن حرصهم وحذرهم .

ولكن بالرغم من حث الأمم المتحدة والبلجيكيين لهم وبالرغم من المصالح الاقتصادية الواضحة المتضمنة في ذلك فلقد قرر كل من قسمي إقليم الوصاية هذا أن يصبحا مستقلين على أن يكون كل منهما منفصلا عن الآخر . وكان هناك بعض الأمل في أن إعادة الوحدة مع تنجانيقا قد يتبع الاستقلال ، ذلك لأن كل هذه المنطقة كانت متحدة تحت اسم « إفريقيا الشرقية الألمانية » حتى قيام الحرب العالمية الأولى . ولكن هذه الآمال لم يكتب لها التحقيق .

أما في رواندا فلقد نجحت ثورة الهوتو في السيطرة على الدولة وهرب موامى كيجيرى من الدولة . ولهذا فانه عندما حل الاستقلال سلم البلجيكيون السلطة إلى الدولة التي أعيد تسميتها باسم رواندا تحت نظام جمهوري برئاسة الرئيس كايباندا الزعيم الصارم الذي تنحى عن التظاهر الموجود في أجزاء أخرى من إفريقيا المستقلة ، والذي صمم على إقامة نظام صارم لأعضاء الحكومة وكذلك بين الشعب - وكان يؤيده حزب البارمهوتو الذي كسب الانتخابات ودعم بقوة سيطرة الهوتو .

أما في بوروندي المجاورة - وهو الاسم الذي اتخذته عند الاستقلال - فلقد أمكن الاحتفاظ بحكم الموامى بتأييد من حزب « الأبرونا » الذي يتزعمه ابن الموامى نفسه البرنس لويس ، حتى اغتيال الموامى في عام ١٩٦١ .

وعلى هذا أمكن تحقيق الاستقلال في هاتين المستعمرتين بحلول عام ١٩٦٢ بقدر من الاضطراب يقل بكثير عنه في الكونغو المجاور . وظل البلجيكيون في هاتين الدولتين يعملون كفنيين وإداريين ومستشارين عسكريين ومستشارين لرجال الشرطة بعد الاستقلال . وبالرغم من أن هاتين الدولتين كانتا تعانيان من عجز الميزانية وانهيار الانتاج خاصة انتاج البن فإن المخاوف التي كانت تنتابهما لئلا تتكرر مأساة الكونغو

برهنت على عدم وجود ما يبررها - ولكن على الرغم من هذا فان توقع حدوث أحداث اقتصادية أكثر قسوة ووجود ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ لاجئ من التوتسى فى الدول المجاورة جعل علامات الخطر تهدد السلام فى المستقبل .

* * *

خلال خمسينات القرن العشرين وأوائل ستيناته حدثت تغيرات عميقة وجذرية فى الحياة الدستورية فى كل من وسط افريقيا الفرنسية والبلجيكية . ولقد أثرت هذه التغيرات السياسية فى كثير من الأحوال تأثيرا حيويا على حياة السكان العاديين ، حتى ولو بقدر ما نتج عنها من أعمال العنف والفوضى فى مجتمعاتهم . ولكن مع هذا فان خطر صراع على وجه الإطلاق قد وقع فى وسط افريقيا البريطانية ، لأنه هنا فى المنطقة الواقعة بين حصون الحكم المطلق الأبيض جنوبى الليمبوبو والحكم الأسود الذى تتسع دائرته على الدوام الى الشمال والغرب من البحيرات العظمى وصل الصراع بين القوميتين الافريقيتين المتصارعتين الى ذروته . وقد ترتب على نتائج المعركة القائمة بين حكومة الاقليات البيضاء ودعاة القومية السوداء عوامل تتعدى بكثير طبيعة الحكومة فى كل من روديسيا (الشمالية والجنوبية) ونياسالاند . فكانت المشكلة الحقيقية فى هذا الصراع هى هل هذه الدول التى انشئت فيها مجتمعات المستوطنين البيض فى عشرينات القرن العشرين سيقدر لها ان تشارك فى الاتجاه الجديد نحو الحكومة الديموقراطية النيابية فى افريقيا المستعمرة أم ستسير على غرار ما حدث فى جنوب افريقيا والمستعمرات المستقلة القديمة التى حصلت فيها الجاليات الأوروبية المهاجرة على حكمها الذاتى . ولو قبلنا بأول هذين الحلين البديلين فان ذلك سترتب عليه بالضرورة معركة عنصرية قاسية وان كان من المحتمل أنها قد تقتصر أساسا على الوسائل السياسية . وقد ينبىء هذا الطريق للنهاية المحتمة لسيطرة حكومات الاقليات البيضاء فى جميع انحاء افريقيا اما اذا ماساد الحل البديل الثانى فان بقية القارة ستعتبره اهانة للقومية الافريقية تعادل تلك التى تسببها سيادة الحكم الأبيض فى جنوب افريقيا والمستعمرات البرتغالية - انه لن يهدأ لهم بال الا بعد ازالة الحكم الأبيض ، ومن المحتمل انه لن يمكن تحقيق ذلك الا باستخدام بعض اشكال العنف - وقد تصبح من المؤكد حادثا عالميا قاسيا يتعدى فى خطورته أحداث الكونغو .

واستهلت أول معركة حول « اتحاد وسط افريقيا » فى عام ١٩٥١ . ولم تنته الحرب حتى آخر يوم من عام ١٩٦٣ . وكانت المشكلة الملقاة على بساط البحث قد خلقت فى اجتماع لمؤتمر الموظفين الحكوميين فى لندن

أثناء عام ١٩٥٠ . وكانت الروح المحركة في هذا المؤتمر هو السير اندروكوهين الذى قدر له أن يصبح فيما بعد حاكما لأوغندا . وكان كوهين الشخصية المثقفة البارزة في وزارة المستعمرات . ويتعاطف تعاطفا عميقا تحرريا مع الافريقيين . الا أنه اتضح بعد ذلك من بين ما قام به من أعمال في المؤتمر ومن تأثيره الذى مارسه على الوزراء في حكومة الأحرار وخاصة على الوزير الاستعماري جيمس جريفيث أنه كان يعوزه الفهم الحقيقى للحقائق المرة الضرورية للصراع العنصرى وعلى هذا فان الخطة الفيدرالية التى انبثقت عن مؤتمر الموظفين الحكوميين كانت بلاشك إقد صممت لكى تربط بين التقدم الاقتصادى والتطور التدريجى للسلطة السياسية الافريقية . الا ان حقيقة الأمر هو أن ذلك المشروع نفسه قد يسر للجالية البيضاء تلك الفرصة التى كانت تبحث عنها من أجل تثبيت سيطرتها السياسية بشكل دائم على منطقة وسط افريقيا البريطانية بأجمعها . وكانت القوة التى أعطيت للجالية البيضاء بمقارنتها بتلك التى يتمتع بها الافريقيون هائلة جدا لدرجة أن الافريقيين لم يأملوا في تحطيم سيطرة المستوطنين البيض الا بشن حرب عنصرية . ويبدو أن حقيقة هذا الموقف السياسى في وسط افريقيا قد فاتت على كل من كوهين وزملائه .

وأمسك كل من السير جودفرى هوجنز رئيس وزراء روديسيا الجنوبية وروى ولنسكى الشخصىة الأوروبية البارزة في روديسيا الشمالية بالنشرة الخاصة بالمشروع الفيدرالى الذى اقترحه مؤتمر الموظفين الحكوميين باعتباره الفرصة السائغة التى كانوا يبحثون عنها . وكانوا حينذاك قد تخلوا عن فكرة الضم بعد أن أدركوا الاستحالة الحقيقية في حث أية حكومة بريطانية على تأييدها . ولكن مع هذا فان الاتحاد الفيدرالى قد أمدتهم بمعظم ما كانوا يبحثون عنه الى جانب احتمال ضمان تأييد الحكومة البريطانية .

ولقد رأى هذان الزعيمان أن قيام شكل ما من الاتحاد الوثيق بين كل من روديسيا الجنوبية والشمالية يعتبر حتميا من أجل المحافظة على الزعامة البيضاء واتاحة الفرصة أمام تطوير الامكانيات الاقتصادية للمنطقة . وكانا مستعدين علاوة على ذلك لقبول انضمام نياسالاند ، ذلك لأنه بالرغم من ضالة ثروة تلك المستعمرة الصغيرة توجد بها أيد عاملة غزيرة يحتاج اليها سكان روديسيا الجنوبية بوجه خاص . وبحلول ذلك الوقت كان المهاجرون البيض يتدفقون على روديسيا الجنوبية بمعدل ستة عشر ألفا في العام وبالرغم من وجود هجرة لها وزنها من بين البيض

خارج روديسيا ازداد السكان البيض في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية بأعداد هائلة منذ الحرب . وتفاقت المشاكل الاقتصادية في روديسيا الجنوبية نتيجة للاعدادات التي كانت تبذل للمقيمين البيض الجدد . وقد أصبحت روديسيا الجنوبية حينذاك تعاني عجزا مستمرا في الميزانية ومشاكل وخيمة في مواردها الاجتماعية . فلو وجدت الوسائل لربط صناعات روديسيا الجنوبية الآخذة في الاتساع بالثروة النحاسية لروديسيا الشمالية فانه سيصبح في الامكان حل هذه المشاكل وتوقع مستقبل اقتصادي مزدهر . ولقد أدرك هوجنز بوجه خاص هذه الاحتمالات ذلك لأن الأمريكيين قد منحوه قرضا كبيرا من أجل انشاء خط حديدي كما أنه رأى امكانية توليد طاقة كهربائية على نطاق واسع من مياه الزمبيزي .

أما في روديسيا الشمالية فلم يكن هناك نفس الحماس بين الجالية البيضاء ، إذ أن عمال المناجم النحاس الذين يحصلون على أجر مرتفع هناك والذين يشكلون إقطاعا كبيرا من المقيمين الأوروبيين ذوي الكلمة لم تكن لديهم أية رغبة في اعانة اخوتهم في الجنوب . لكن مع هذا اتفق المجتمع الأبيض في كل من البلدين على وجود خطر رئيسي يهدد مستقبلهم ففي روديسيا الشمالية تمكنت الحركة النقابية الافريقية بمساعدة مؤتمر النقابات العمالية البريطانية وبتأييد من حكومة العمال البريطانية أن تنمي قوة تفوق غيرها في أي مكان آخر من القارة . وأصبحت نقابة عمال المناجم الافريقية تضم الآن حوالي ٢٥ ألف عامل في الوقت الذي كون فيه المدرسون وعمال السكك الحديدية وخدم المنازل نقابات عمالية - ولأول مرة ينعقد مؤتمر النقابات العمالية خلال عام ١٩٥١ وتنتسب اليه سبع نقابات عمالية افريقية . وشكلت قوة التنظيم الصناعي الافريقي تهديدا مباشرا لاستمرار قوة البيض يفوق في قوته أي نشاط سياسي . وكانت الجاليات البيضاء في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية تتوقع مستوى معيشي مرتفعا وحالة اجتماعية تفوق كل ما يمكن توقعه في بريطانيا ذاتها وكان عمال المناجم البيض في حزام النحاس يتمتعون بالأمن الى حد ما في الوقت الحالي ، ذلك لأنهم انتهزوا فرصة نقص الأيدي العاملة في فترة ما قبل الحرب والظروف التي كانت سائدة في فترة الحرب في ضمان الحماية لهم بمقتضى عقود العمل التي تمكنهم من الاحتفاظ بمرتباتهم الكبيرة وبالحواجز التي تقيهم من احلال الافريقيين محلهم في المستقبل القريب الا أنهم مع هذا كانوا يعلمون أن واحدة من شركات النحاس الكبيرة المسماة بشركة « روديسيان سليكشن ترست » التي يقف وراءها رأس المال الأمريكي كانت مهتمة بتعطيم الحاجز اللوني في الصناعة لكي تضمن

قدرة أكثر فاعلية في طاقتها العاملة . وبالرغم من أن الشركة الأخرى المسماة « الأنجلو - أمريكان كوربوريشن » لم تشترك في هذه النظرة التقدمية لأنها كانت متأثرة بعنف سياستها التي تتبعها في تجارتها في جنوب افريقيا إلا أن كثيرا من عمال المناجم البيض كانوا يخافون أن تهدد سلامة أرستقراطيتهم العمالية أن يحصنوا بسرعة سلطتهم السياسية .

وكان هذا التهديد أعظم بكثير في روديسيا الجنوبية حيث كان السكان البيض الذين يعملون في عدد متباين من الصناعات أكثر عرضة للهجوم بالرغم من أن العمال الافريقيين لم يكونوا منظمين بشكل يجعلهم يماثلون البيض في قوتهم .

وهذا المزيج من المصالح الاقتصادية والدفاع الاجتماعي - السياسي ضد تهديد التقدم الافريقي أقنع غالبية السكان البيض في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية بأن الاتحاد الفيدرالي هو الذي يقدم أفضل الحلول لمشاكلهم ، وألقى الجمهور الأوروبي الضئيل العدد في نياسالاند بثقله مع هذا الاتجاه . اعتقادا منه بأن مستقبله سيكون أكثر أمنا إذا ما أصبح جزءا من مجتمع فيديرالي أكثر اتساعا مما لو عاش في عزله . ولكن كان هناك بعض المتشككين ليس فقط بين سكان روديسيا الشمالية الذين كانوا يعترضون على استخدام جزء من ثروتهم من أجل إعانة الدولة الفيدرالية بل وأيضا في روديسيا الجنوبية حيث كانت نسبة كبيرة من الأفريكانرز الذين أتوا من جنوب افريقيا قد امتزجت بالمهاجرين البريطانيين أساسا . وكان هؤلاء الأفريكانرز الذين كانوا قد شكلوا لفترة من الوقت حزبا خاصا بهم ، ومن دواعي السخرية أنهم أطلقوا عليه الحزب الديمقراطي ، كانوا يأملون في أن تتبع روديسيا سياسة التفرقة العنصرية بل وربما ترتبط بالاتحاد الواقع الى الجنوب من الليمبوبو .

لكن مع هذا فقد سار كل من هوجنز وولنسكي نحو هدفيهما وعادة ما كانت تؤيدهم مواطن النفوذ الرئيسية في المجتمع الأبيض . وبعد نشر المقترحات الخاصة بإصدار دستور فيديرالي في أواسط عام ١٩٥١ ، أقر كل من وزيرى الدولة العماليين : جيمس جريفث الوزير الاستعماري وباتريك جوردون ووكر وزير الكومنولث القيام بزيارة تلك المستعمرات من أجل اتخاذ رأى موحد هناك . فذهب جريفث الى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية وجوردون ووكر الى روديسيا الجنوبية . وتأثر كل من الرجلين بمشاعر متباينة إذ أن جريفث قد تأثر بقوة المعارضة الافريقية للاتحاد في حين أن جوردون ووكر قبل بصدر رحب وجهة النظر التي ترى بأن ذلك الاتحاد سيؤدي الى مكاسب اقتصادية هامة . وتقرر وجوب

عقد مؤتمر عند شلالات فيكتوريا تمثل فيه المستعمرات الثلاث والحكومة البريطانية من أجل مناقشة مسألة الاتحاد بأكملها وكان المؤتمر ذاته غير مقنع ذلك لأن حفنة المبعوثين الأفريقيين كانت تعارض المشروع كما أن الوزراء البريطانيين كانوا غير ملزمين بشيء ، ولكن بعد ذلك مباشرة في أكتوبر عام ١٩٥١ عندما أجريت الانتخابات العامة البريطانية حلت الهزيمة بحزب العمال وعاد ونستون تشرشل إلى الحكم وكان أوليفر ليتلتون الوزير الاستعماري في حكومة تشرشل مؤيدا متحمسا للفكرة الفيديرالية واتخذ على الفور اتجاهها أكثر ايجابية من سابقه . وسار شوطا كبيرا في المناقشات والمؤتمرات التي نتج عنها في نهاية المطاف دستور فيديرالى تمت مناقشته في البرلمان البريطانى في ربيع وصيف عام ١٩٥٣ .

وفي نفس الوقت تزايدت المعارضة الأفريقية للاتحاد فعبا « المؤتمر القوميون » في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند الآراء ضده وبالرغم من ضالة مواردهما إلا أنهما وجدا قدرا كبيرا من التأييد بين الزعماء خاصة في نياسالاند . وتم ارسال مبعوثين للمعارضة الى بريطانيا حيث أحسن استقبالهم بوجه خاص في سكوتلاندا لأن الكنيسة الاسكوتلاندية لها مصلحة أبوية في شئون نياسالاند منذ زمن طويل . ومن المحتمل أن أخطر ما يهدد مكانة السيطرة البيضاء هو البرهان المتزايد على امكانية تنظيم رجال النقابات العمالية الأفريقية لأنفسهم بطريقة من الممكن أن تكون موضع حسد في أجزاء أخرى من العالم . ولقد أصبح ذلك جليا بوضوح في أكتوبر عام ١٩٥٢ عندما قادت نقابة عمال المناجم الأفريقيين في حزام النحاس وعددهم ٣٧.٠٠٠ عامل افريقى للأحزاب من أجل زيادة الأجور . وكان النظام الذى أظهره الأفريقيون في فترة اضرابهم التي بلغت ثلاثة أسابيع وعودتهم الجماعية الى عملهم بمجرد اعلان النقابة عن نجاحها في ضمان التحكيم هو أسطع برهان على النظام الجديد الذى أقام صرحه الزعماء الأفريقيون . وفي العام التالى اندلعت أعمال العنف في نياسالاند حيث لقي عدد من الأفريقيين حتفهم ولكن في هذه المرحلة كان التنظيم الصناعى الأفريقى وليس نشاطهم السياسى هو الذى يتحدى السيادة البيضاء بشكل خطير للغاية .

وببداية عام ١٩٥٣ تم عقد المؤتمر الفيديرالى النهائى في لندن وكان جميع أعضائه من البيض وكانوا يشتملون على ممثلين من الحكومة البريطانية والمستعمرات الثلاث المكونة له ولم يكن هناك افريقى واحد في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند يمكن حثه على حضور المؤتمر كما أنه لم توجه الدعوة الى أى واحد في روديسيا الجنوبية .

ونص الدستور الفيدرالى على قيام جمعية عمومية تتكون من خمسة وثلاثين عضوا يتم انتخاب ستة وعشرين منهم ، وتسعة يمثلون المصالح الافريقية . وقد تم تخصيص أربعة عشر عضوا من بين الستة وعشرين عضوا المنتخبين لروديسيا الجنوبية وثمانية لروديسيا الشمالية وأربعة لنياسالاند . ويقوم ثلاثة أعضاء لتمثيل مصالح الأفريقيين عن كل إقليم ويقوم كل مجلس نيابى باختيار عضوين وتعيين أوروبى واحد فى الأقاليم الشمالية وانتخاب أفريقيين وأوروبى واحد فى روديسيا الجنوبية . وعلى هذا يكون فى الجمعية الجديدة تسعة وعشرون أوروبيا وستة أفريقيين على الرغم من أن اثنين من هؤلاء الأفريقيين المنتخبين فى روديسيا الجنوبية سيمثلون ناخبين أوروبيين أكثر مما يمثلون ناخبين أفريقيين . وتقرر إنشاء لجنة للشئون الافريقية كحماية ضد التفرقة العنصرية ، يقوم حاكم كل إقليم بتعيين ستة أعضاء فيها وذلك من أجل فحص الأعمال التشريعية وإرسال تقارير عنها الى الحكومة البريطانية اذا ما اعتبرت مؤدية الى أعمال التفرقة على أسس عنصرية . وكانت حقوق الانتخابات فى المكان الأول هى نفس الحقوق المطبقة فى الانتخابات الإقليمية فى كل من روديسيا الجنوبية والشمالية ولكن بما أنه لم تكن هناك أية انتخابات فى نياسالاند فلقد تم وضع لائحة انتخابية جديدة هناك كانت فى صالح الأوروبيين بشكل كبير . وفى الحقيقة فإنه بالرغم من أن اجمالى السكان فى الأقاليم الثلاثة فى ذلك الوقت كان يشتمل تقريبا على ٢٠٠ ألف أوروبى وستة ملايين أفريقى الا أنه لم يراود الشك أحدا فى أن السيطرة التشريعية للاتحاد الفيدرالى الجديدة كانت توجد بأكملها فى أيدي الجالية البيضاء .

وفى إبريل من عام ١٩٥٣ طلب الى الناخبين فى روديسيا الجنوبية أن يوافقوا على الدستور بإجراء استفتاء هناك . وفى ذلك الوقت كان عدد الناخبين فى روديسيا الجنوبية يبلغ تقريبا حوالى ٥٠٠.٠٠٠ ناخب بينهم مالايزيد عن خمسمائة أفريقى . وبالرغم من معارضة قسم الأفريكائز من الجالية البيضاء ومعارضة هؤلاء الذين كان يشابههم الخوف أن يؤدى هذا الاتصاد الفيدرالى فى نهاية المطاف الى نظام الأفرقة فقد تمت الموافقة على الدستور بغالبية ٢ : ١ .

وانتقل المسرح حينذاك الى وستمنستر . لأنه بحلول ذلك الوقت اعترفت الحكومة العمالية - بالرغم من أنها تعتبر المسئولة عن المشروع الأسمى - اعترفت بالمعارضة العنيفة التى يشنها الشعب الأفريقى ضد هذا المشروع ، وبالرغم من استخدام اللفظ « المشاركة » لوصف المبدأ الذى كان من المفروض أن تقوم عليه العلاقات فى الاتحاد الفيدرالى

الجديد فلقد أعرب الأفريقيون بوضوح عن اعتقادهم بأن ذلك المشروع الجديد هو فرض اجبارى صارخ لحكم المستوطنين البيض . وعارض أفريقيو الأقاليم الشمالية بوجه خاص بكل قوة وضعهم تحت أية سيطرة تفرضها روديسيا الجنوبية . وكان الكثيرون منهم قد عمل لفترات مختلفة في روديسيا الجنوبية ، وكانوا يعلمون مدى تأثير قوانين المرور البغيض في هذه الدولة وكيف أن قانون تخصيص الأراضي قد فرض تفرقة عنصرية ، وكانوا يعلمون أيضا أية سخيرة للتمثيل الديمقراطي كانت متوفرة في النظام الانتخابى . لقد كانوا معتادين على أشكال مختلفة من التفرقة الاجتماعية في بلادهم مثل استخدام المداخل المنفصلة في المحلات التجارية ومكاتب البريد على سبيل المثال الا أنهم راوا أن التفرقة التشريعية المطبقة في روديسيا الجنوبية كانت ذات سمة أكثر استقرارا ورسوخا .

ولهذا نبذ الحزب العمالى حينذاك فكرة الاتحاد الفيدرالى على أساس عدم وجوب فرض دستور ما على شعب مستقل ضد ارادته . الا أن قسما ضئيلا من الحزب - وان كان يضم شخصيات بارزة أمثال جوردون ووكر - اتخذ وجهة نظر مختلفة تقوم على الاعتقاد بأن المميزات الاقتصادية للاتحاد التى ستظهر الى حيز الوجود سترجع كفتها على كفة المساواة السياسية الجوهرية . والحقيقة السياسية القاسية التى أهملوها الى حد كبير فى وستمنستر هى أنه بمجرد ما ان يمنح قسم من المجتمع الاستعمارى سلطات قوية على باقى أقسام هذا المجتمع فانه سيكون من الصعب جدا اجراء أية تغييرات الا بوسائل ثورية . ولقد علمتهم جمهورية جنوب افريقيا هذا الدرس .

ومهما يكن من أمر فان حكومة المحافظين كانت فى ذلك الوقت قد تبنت الفكرة الفيدرالية بشكل جذرى وبعد اجراء عدد من المناظرات تمت موافقة البرلمان نهائيا على الدستور فى يوليو عام ١٩٥٣ . وأصبح سارى المفعول فى سبتمبر وأمكن للحزب الفيدرالى برعامة جودفرى هوجنز وروى ولنسكى الحصول على أربعة وعشرين مقعدا من بين الستة والعشرين فى أول انتخابات أجريت من أجل الجمعية الفيدرالية . ولم يذهب الا مقعد واحد الى الحزب المعارض للاتحاد الفيدرالى والمسمى بالحزب المتحالف فى حين أن المقعد الآخر حصل عليه أحد المستقلين .

وعلى هذا أحرز هوجنز ولنسكى ومؤيدوهما النصر فى نهاية المطاف فى المعركة التى كانوا يشنونها منذ ما قبل الحرب . وأقاموا نظاما سياسيا أعطاهم سلطة تدعيم قبضة الرجل الأبيض على تنمية رؤوس

الاموال وعلى العمال والعلاقات الاجتماعية والسلطة السياسية . واصبح
تأييد الحكومة البريطانية يشد من ازهرهم حينذاك .

وفي أثناء تلك المرحلة المبكرة من الاتحاد الفيدرالى لم يكن هناك
الا عدد ضئيل من الافريقيين فى الأقاليم الثلاثة ذوى خبرة أو قدرة
سياسية تمكنهم من تنظيم عمل سياسى معين . وكانت الفرص الدستورية
من أجل القيام بأوجه نشاط سياسية نادرة جدا . ففي روديسيا الجنوبية
أظهرت الجالية البيضاء نواياها فى المستقبل عندما رفعت فى عام ١٩٥١
متطلبات التصويت من التمتع بملكية قيمتها ١٥٠ جنيهها أو الحصول
على دخل سنوى قيمته مائة جنيه الى ملكية قيمتها ٥٠٠ جنيه أو دخل
سنوى قيمته ٢٤٠ جنيهها وكان النظام الانتخابى فى روديسيا الجنوبية
يقوم على مبدأ الكاب القديم الذى يرى بالامتيازات غير العنصرية فيما
يختص بالملكية والكفايات التعليمية . وبمجرد ان بذل الحزب العمالى
لروديسيا الجنوبية محاولة لتنظيم تسجيل الافريقيين فى السجلات
الانتخابية انتاب الخوف حكومة هوجنز وأدخلت هذه الاضافات الجذرية
فى الكفايات المطلوبة لحق الانتخاب ولم يكن سرا أن الهدف من هذه الحركة
هو ابعاد الافريقيين عن السجل الانتخابى وبالرغم من استقالة هوجنز
من منصب رئيس وزراء روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٣ لى يصبح
رئيسا فيديراليا للوزراء واحلال بدل منه زميلا آخر أكثر تحررا الا وهو
المبشر « جارفيلد تود » كان من المشكوك فيه ما اذا كانت أية سياسة
أقل اجحافا بحقوق الافريقيين ستحصل على تأييد الناخبين البيض .
وفى روديسيا الشمالية كان حق الانتخاب مقصورا على الرعايا البريطانيين
ولهذا لم يكن لأى افريقى فى روديسيا الشمالية الحق فى التصويت ،
لدرجة أنه حتى عام ١٩٥٧ لم يكن مقيدا فى قائمة الناخبين سوى أحد
عشر افريقيا . أما المقاعد الافريقية الأربعة فى المجلس التشريعى فلقد
تم شغلها باجراء انتخابات غير مباشرة عن طريق المجلس النيابى الافريقى،
كما أن الاثنى عشر مقعدا المنتخبين شغلت جميعها بأوروبيين تم انتخابهم
كلية بواسطة الجالية البيضاء .

ولم يكن يوجد فى نياسالاند أية انتخابات على الاطلاق من أجل المجلس
التشريعى قبل عام ١٩٥٦ ، فحتى ذلك التاريخ كان أعضاء المجلس غير
الرسميين يتم تعيينهم جميعا بواسطة الحاكم .

ولهذا لم يكن هناك أى نشاط سياسى دستورى أمام الافريقيين وكان
لكل اقليم مؤتمره الافريقى ، بالرغم من أنه كان يحتضر عمليا فى روديسيا
الجنوبية . أما فى نياسالاند فإن الزعامة كانت مازالت تعتمد اعتمادا كبيرا

على النصيحة التي كان يقدمها الدكتور هيستنج باندا الذي كان يمارس الطب في لندن والذي لم يعد الى الدولة لمدة عشرين عاما أو تكاد . أما في روديسيا الشمالية فلقد حصل المؤتمر الذي يتزعمه « هاري نكومبولا » على بعض القوة نتيجة لتطور النقابات العمالية المنظمة بالرغم من أنه لم يكن يوجد في أول الامر أى تآلف مباشر بين التنظيمات السياسية والاجتماعية .

وكانت المسألة الفيدرالية بمثابة الحافز الذي حفز جميع المؤتمرات لممارسة نشاطها الا أنها لم يكن في يدها الا الشيء الضئيل الذي يمكنها أن تفعله حيال هذه المسألة اللهم الا تقديم الاعتراضات وارسال المبعوثين الى لندن وعقد الاجتماعات . وعندما تم اختيار الأعضاء الأفريقيين للجمعية الفيدرالية الأولى في الأقاليم الشمالية بواسطة المجالس النيابية وفي روديسيا الجنوبية بواسطة النخبين الأوروبيين أساسا كانوا لا يمثلون المجتمع الأفريقي الى حد كبير . حقيقة أنه كان يوجد نقاش مستمر في الدوائر السياسية حول ما اذا كان يجب شغل المقاعد الفيدرالية الأفريقية أو مقاطعة النظام الفيدرالي بوجه عام وفي نياسالاند بوجه خاص انقلب « المؤتمر » ضد التمثيل الفيدرالي في وقت مبكر وأدان بقوة هؤلاء الأفريقيين أمثال « مانوة شيروا » الذي وافق على شغل المقاعد الفيدرالية .

وشاهدت السنوات الأولى في حياة الاتحاد الفيدرالي اشكالا متنوعة لتأثيرات دائمة التناقض أثناء نشاطها . والاتحاد الفيدرالي نفسه لم يرض أحدا من سكانه ، فالزعماء السياسيون الأوروبيون كانوا يهملون بضيق على الدوام فيما بينهم بأن الاحتفاظ بحالة المحمية في الاقليمين الشماليين يقيم حائلا أمام تحقيق الاستقلال الكامل ، كما كان هناك عدد من معارضي البيض أمثال ج. ف. م. فان ايدن وجون جونت من روديسيا الشمالية لم يقبلوا الاتحاد الفيدرالي على الاطلاق معتقدين بأنه قد يحطم السيطرة البيضاء ، وابتدأ بعضهم في اقتراح الحل البديل الخاص بالتقسيم الى دولة سوداء ودولة بيضاء . وكان الأفريقيون مقتنعين بأن الاتحاد الفيدرالي قد فرضته عليهم الحكومة البريطانية لكي تبقى على الحكم الأبيض الى الأبد . واستمر الخوف ينتاب الاقليمين الشماليين لئلا تتجاوز الأعمال المطبقة في روديسيا الجنوبية الحدود ، ودائما ما كانوا يشكون في أن توسع الحياة الاقتصادية التي تلت الاتحاد الفيدرالي كان موجهها لصالح الصناعة في روديسيا الجنوبية على حساب اقتصاديات كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند الأقل تطورا . ولقد ازدادت هذه

الشكوك عندما فضلوا مشروع الطاقة الكهربائية الهيدروليكية في كاريبا الواقعة على الجانب الروديسي الجنوبي من الزمبيزي على مشروع الكافيو في روديسيا الشمالية .

وفي نفس الوقت ازداد الصراع في كل من الأقاليم حول النواحي الاجتماعية من العلاقات العنصرية . وبالرغم من أن المشاركة العنصرية هي السياسة التي أعلن عنها الاتحاد رسميا فإن قليلا من السكان البيض في أي من الأقاليم كان مستعدا لقبول هذه المشاركة التي تتضمن المساواة، وفي روديسيا الجنوبية كان عدد كبير من الأوروبيين يراقب انشاء كلية جامعية متعددة الاجناس في ساليزبوري بشكوك قاتلة . وكان أي اقتراح باحتمال تعديل « قانون تخصيص الأراضي » الذي تقوم عليه التفرقة الاجتماعية كان يثير عنصرية قوية . وفي عام ١٩٥٨ تم عزل رئيس الوزراء جارفيلد تود للشكوك التي حامت حول ليبراليتها وحل محله السير ادجار هويت هيد .

وفي روديسيا الشمالية قام المؤتمر الافريقي باتخاذ اجراء ضد الحاجز اللوني الاجتماعي في الوقت الذي خاض فيه عمال المناجم معركة ضد التفرقة الصناعية ، ونظم « المؤتمر » عملية مقاطعة المحلات التجارية وصالات البيرة بل انه حاول تحطيم التفرقة في « كنيسة الاصلاح الهولندية » . وكنتيجة لجهود هاري نكومبولا رئيس المؤتمر وكينث كواندا سكرتيره العام انهما وجدا نفسيهما في السجن . وكانت شركات النحاس تعطف على عمال المناجم خاصة شركة « روديسيان سلكتشن ترست » . في محاولتهم تحطيم الحاجز اللوني الصناعي وقد ظهر ذلك بتوفير الفرصة للافريقيين على التدريب على الأعمال التي تحتاج لمهارات . كما انهم ضمنوا تأييد « ماين وركرز انترناشيونال » أي « عمال المناجم العالمي » ، الذي قدم ممثله العضو البرلماني العمالي رونالد ويليامز ارشاداته القيمة . وكانت نقابة عمال المناجم البيض هي التي تشكل العشرة الرئيسية ومضت سنوات عديدة بعد تشكيل الاتحاد قبل امكان حث عمال المناجم البيض على السماح بالتقليل من قيمة القليل من الأعمال التي تحتاج الى مهارة حتى يتمكن الافريقيون من المشاركة فيها .

وفي نياسالاند استمرت معارضة « المؤتمر » للاتحاد دون التقليل من شأنها وكانت تتركز طوال الوقت على المطالبة بالانسحاب والعودة إلى الحكم البريطاني . وفي نفس الوقت كان النياسالانديون يشددون من حملتهم من أجل ادخال ممثلين منتخبين في مجلسهم التشريعي .

وأجريت أول تغييرات دستورية بعد تشكيل الاتحاد الفيدرالى فى نياسالاند . فى عام ١٩٥٥ تم تقديم دستور جديد ينص لأول مرة على الانتخابات المباشرة وكان من المقرر أن يتم انتخاب ستة من بين أعضاء المجلس الاستشارى البالغين اثنين وعشرين عضوا على أساس الدوائر الانتخابية ، الا أن حق الانتخاب كان مقصورا على الأوروبيين والآسيويين أما الأعضاء الأفريقيون الخمسة فى المجلس فكانوا ينتخبون بطريقة غير مباشرة عن طريق مجالس المقاطعات . وبالطبع أثار هذا غضب الأفريقيين الذين يتمتعون بوعى سياسى والذين نبذوا المشروع بأكمله . اذ انهم لم يطالبوا بحكومة نيابية كاملة بل طالبوا ببساطة - مؤقتا - بتمثيل متساو بين المليونين ونصف من الأفريقيين من ناحية والتسعة آلاف من الأوروبيين والآسيويين من ناحية أخرى .

وبعد ذلك بعامين جاء دور روديسيا الجنوبية فلقد تم هنا ادخال كفاءات جديدة من أجل الحصول على الحق الانتخابى مع وجود قائمتين انتخابيتين . فكانت القائمة العادية أو القائمة العليا تتطلب كفاءات عالية جدا من أجل التسجيل ، هذا وإن كان البرهان على الحصول على تعليم ثانوى كانت تصحبه كفاءات نقدية منخفضة ؛ أما القائمة الانتخابية الخاصة أو « الدنيا » فقد منحت حق الانتخاب لهؤلاء الذين يحصلون على دخل يبلغ ٢٤٠ جنيهها سنويا أو ١٢٠ جنيهها سنويا مصحوبا بشهادة تدل على قضاء عامين فى التعليم الثانوى . ولا يسمح على الإطلاق بأن يتعدى عدد الناخبين فى القائمة الدنيا خمس عدد الناخبين فى القائمة العليا . وكانت توجد هنا محاولة صريحة للربط بين تظاهر أجوف من المشاركة العنصرية وبين المحافظة الواقعية على السيطرة البيضاء . وفى الامكان أن يتأهل عدد معين من الأفريقيين كناخبين الا أنه لن يكون هناك أية خطورة فى أن يفقد برلمان روديسيا الجنوبية الذى يتكون من البيض كلية سمته الأوروبية .

وفى ذلك الوقت أيضا ابتدأت المناقشات الدستورية فى روديسيا الشمالية الا أنها تأخرت كثيرا قبل أن تؤتى ثمارها . وفى نفس الوقت كان الاتحاد الفيدرالى يدعم من سيطرته على شئونهم ويخلق نظاما انتخابيا جديدا يرمى الى الاستمرار فى حماية سيطرة الجالية البيضاء .

أولا : فى ابريل عام ١٩٥٧ عقد السير روى ولنسكى الذى حل محل السير جودفرى هوجنز أثناء شغل اللورد مالقرن لمنصب رئيس الوزراء الفيدرالى حينذاك - عقد مؤتمرا مع البريطانيين تمت الموافقة فيه على عقد اتفاق طبقا له وعدت الحكومة البريطانية بعدم التشريع للاتحاد

الفيديرالى الا حسب رغبته - وعلى هذا حصل الوزراء الفيديراليون على تأكيد بإمكانية تسير شئونهم دون تهديد أو تدخل من لندن . وفى نفس العام أيضا تم اقتراح دستور جديد للاتحاد الفيديرالى على أساس نفس المبادئ العامة التى وضع عليها دستور روديسيا الجنوبية ، على أن تكون هناك قائمتان انتخابيتان ، وقائمة عليا وقائمة دنيا على نمط تلك الموجودة فى روديسيا الجنوبية ، وأن يزداد أعضاء الجمعية الفيديرالية من خمسة وثلاثين عضوا الى تسعة وخمسين يتم انتخاب أربعة وأربعين عضوا منهم من القائمة العادية أو العليا ، ويمثل أربعة وعشرون من بينهم روديسيا الجنوبية وأربعة عشر روديسيا الشمالية وستة نياسالاند . وكان هؤلاء الأعضاء جميعا من الناحية العمالية أعضاء أوربيين - وكان من الضرورى الاحتفاظ بالأعضاء الأفريقيين المنتخبين من الفئة الخاصة من الاقاليم الشمالية الى جانب الأعضاء الأوربيين الثلاثة ليمثلوا المصالح الأفريقية . علاوة على ذلك كان من الضرورى أيضا اضافة ثمانية أعضاء أفريقيين جدد ، أربعة من روديسيا الجنوبية واثنان من الاقليمين الشماليين . وتقوم الفئتان الانتخابيتان مجتمعين بانتخاب الأعضاء الأفريقيين الجدد فيكونون قد أعطوا بهذا للناخبين الأوربيين نفوذا وسيطرة على انتخابهم . وبالاختصار تكون الجمعية الفيديرالية من سبعة وأربعين أوروبيا واثنى عشر أفريقيا ويعتمد ثمانية من بين الأعضاء الأفريقيين على الاختيار الأوروبى .

ثانيا : رسموا صورة لظهور المشاركة المتعددة الأجناس ولكنهم فى حقيقة الأمر لم يحتفظوا فقط بالسيطرة الأوروبية بل وأيضا قوا من شوكتها . والآن انتفضت لجنة الشئون الأفريقية وتقدمت باقتراح تقول فيه بأن هذه الحالة توجب على بريطانيا أن تقرر ما اذا كانت التفرقة العنصرية تكمن فيها . ودارت مناقشات حامية فى وستمنستر ، ولكن تم استغلال أغلبية حكومة المحافظين لتطأ بأقدامها مخاوف لجنة الشئون الأفريقية وتوافق على الدستور الجديد . وفى الانتخابات التى أجريت طبقا لهذا الدستور فى نوفمبر عام ١٩٥٨ أحرز فيها ولنسكى وحزبه الفيديرالى المتحد النصر بسهولة ، أما الأفريقيون فقد عبروا عن اعتراضهم بانتهاجهم سياسة المقاطعة .

وفى تلك الأثناء وبعد اجراء مناقشات طويلة وحدث تأخيرات أعلنت الحكومة البريطانية عن مقترحاتها الدستورية لروديسيا الشمالية . للمرة الثانية ، بذلت محاولة لتقديم بعض البراهين على التقدم الأفريقى نحو التأثير السياسى ، الا أن الضغط الذى مارسه المستوطنون البيض

والحكومة الفيدرالية كان كافيا لتأكيد أن السيطرة البيضاء مازالت باقية دون أن يمسهها أدنى ضعف . وكان من المفروض أن يشتمل المجلس التشريعي الجديد على اثنين وعشرين عضوا منتخبين ، وكان من الضروري أن يختار اثني عشر عضوا من بين هؤلاء من الدوائر الانتخابية التي تقع أساسا بجانب الخط الحديدي حيث كان الأوروبيون يستوطنون هناك بأعداد كبيرة ، وأن يخصص ستة آخرين للدوائر الانتخابية الأخرى في باقي أنحاء الدولة . وكان هذا يعني من الناحية العملية انتخاب اثني عشر أوروبيا وستة أفريقيين . علاوة على ذلك كان من المقدر انتخاب عضوين أوروبيين من المناطق الأفريقية أساسا وعضوين أفريقيين من المقاطعات الأوروبية . وكان هذا يوجب أيضا وجود قائمتين انتخابيتين واحدة لدوى الكفاءات العالية وأخرى لدوى الكفاءات الدنيا في كل من مجالات الملكية والدخل والتعليم .

وإذا كان المقصود من هذا التهجين من التنظيم السياسي أن يكون بمثابة اتفاق تراض بين مطالب الأوروبيين والأفريقيين ، فلقد فشل كلية . اذ رفضه كل من الأوروبيين والأفريقيين على السواء ، فالأوروبيون رفضوه لأنه يعطى للأفريقيين أكثر مما يستحقون ، بينما رفضه الأفريقيون لعدم كفايته اطلاقا على الوفاء بمطالبهم الخاص بالتمثيل الديموقراطي ، كما اعترض الأفريقيون بقوة على الفقرة التي تنص على وجوب حصول المرشحين الأفريقيين على موافقة ثلثى زعماء المنطقة الموجودين بها قبل السماح لهم بترشيح أنفسهم . ولما كانت الحكومة هي التي تعين الزعماء ، فانه كان من الواضح أن تلك كانت محاولة ساذجة للسيطرة على السياسة الأفريقية وحرمان الزعماء السياسيين من الحصول على نفوذ برلماني .

وكان لدستور روديسيا الشمالية الصادر في عام ١٩٥٨ مفزى عميق . ففي عام ١٩٦٠ كان من المقرر عقد مؤتمر لاعادة النظر في الدستور الفيدرالي ، وكان من المفروض أن يتم اختيار وفد روديسيا الشمالية لهذا المؤتمر من بين المجلس التشريعي الجديد . وكان واضحا من هذه المقترحات الدستورية أن هذا الوفد سيسيطر عليه الأوروبيون الذين يؤيدون السير روى ولنسكى في مطلبه الخاص بأن يكون الاتحاد ذا سيادة . وعلى هذا أدرك أصحاب الرأي الأفريقي بأن تلك هي آخر فرصة لتحطيم السيطرة البيضاء . وأجمعوا رأيهم حول النداء القائل « صوت واحد ، للرجل الواحد » وأعدوا أنفسهم ليدخلوا في معارضة أكثر جوهرية ضد الدستور الجديد . ولكن أوجه الخلاف في السياسة العملية المقترنة بالنفور الشخصي قاد الحركة القومية الأفريقية الى الانقسام في تلك

اللحظة الحرجة من تاريخها. فلقد انشق كينيث كواندا عل هاري نكومبولا
وكون بمساعدة الذين ضاقوا ذرعا بزعامة نكومبولا حزبا جديدا يعرف
باسم « حزب مؤتمر زامبيا القومى » . وكان نكومبولا مستعدا لخوض
غمار هذه المعركة الانتخابية المعقدة ، بينما أعلن كواندا مقاطعته التامة لها.

وحينذاك أصبح من الواضح أن مقياس الوقت السياسى كان يجرى
بسرعة عظيمة . ففي يوليو من عام ١٩٥٨ كان هيستنجز باندا قد عاد
من رحلته الطويلة فى الخارج ، واستقبلته جموع شعبه استقبالا
القدسيين ، وأصبح رئيسا للمؤتمر القومى . وكان تكتيكه المباشر يرمى
الى زيادة الضغط على الحكومة البريطانية من أجل اصدار دستور جديد
يسمح للأفريقيين بانتخاب مباشر للاشتراك فى المجلس التشريعى . واعتبر
الأفريقيون هزيمة « جارفيلد تود » فى روديسيا الجنوبية والحلال السير
ادجار هوايت هيد بدلا منه بمثابة نهاية لاية فرصة أمام أى موظف حكومى
ليسير الى . أما فى روديسيا الشمالية فكانت الحملة ضد الدستور الجديد
غير الديموقراطية تستجمع قوة دفع جديدة . ولكن المحاولات التى كانت
تبذلها العناصر الليبرالية فى الجالية الأوروبية فى كل من روديسيا
الجنوبية والشمالية من أجل اقامة جسر على الهوة العنصرية بتكوينهم
أحزابا متعددة الأجناس لم يكن لها سوى تأثير طفيف .

وثارت العاصفة فى أوائل عام ١٩٥٩ . ففي روديسيا الجنوبية تم
اعلان حالة الطوارئ فى فبراير وألقى القبض على زعماء المؤتمر القومى
الأفريقى . وتصادف أن كان الرئيس جوشوا نكومو فى الخارج وبهذا
فانت فرصة ايداعه السجن ببقائه منفيا . وقامت الحكومة بالتحاذا
اجراءات عنيفة من أجل السيطرة على النشاط السياسى وأوقفت
« المؤتمر » . ووقعت فى نياسالاند أعمال عنف واضطرابات فى نفس الوقت
وأعلنت حالة الطوارئ فى مارس . وأوقف المؤتمر وأرسلت القوات
الفيدرالية ، ولقى مايزيد عن خمسين أفريقيا حتفهم . وقررت الحكومة
البريطانية تعيين واحد من قضاتها يدعى المستر جتس دقلين ليفحص
الموقف بأكمله . أما فى روديسيا الشمالية فانه بالرغم من عدم اعلان حالة
الطوارئ فقد وقعت اضطرابات سياسية ، صحبها ايقاف حزب مؤتمر
زامبيا الذى يتزعمه كواندا ومعاقبة زعمائه بإبعادهم الى مناطق نائية .
أما كواندا نفسه فلقد قضى فى السجن فترة أخرى .

وأصبح واضحا أن مستقبل الاتحاد بأكمله كان فى كفة الميزان . وكان
الزعماء البيض يعتقدون بأنه بمجرد أن تخبر البوادر الأولى للمعارضة ضد
المشروع فانه سيصبح فى مقدورهم حث عدد كاف من الأفريقيين على

العمل كضباط صغار ويضمنوا قبول النظام الجديد بين عدد كاف من اتباعهم لعزل رجال السياسة الافريقيين . واصبح الآن واضحا انهم فشلوا في هذه المحاولة وان هؤلاء الافريقيين ممن حصلوا على جانب من التعليم او على جانب من الثراء والذين كانوا يعتمدون عليهم في تأييدهم قد انتهجوا الطريق القومى كلية . ومن ثم لم يكن فى الامكان الابقاء على ذلك النظام الا بالقوة او بعمل تعديلات جذرية لأسسه السياسية . ولكن من الواضح ان الحل الأخير سيفرض بالضرورة دولة فيديرالية يسيطر عليها نهائيا أعداد السكان الافريقيين التى تفوق الأوروبيين . ولكن كان من المشكوك فيه أن يوجد فى أى من الدول الثلاث عدد من الأوروبيين الليبراليين الذين يجعلون مثل هذا الاتجاه ممكنا . وعلى أية حال لم يكن الزعماء السياسيون الأوروبيون على استعداد لقلب سياستهم السابقة ، ومن ثم كان عليهم أن يعتمدوا على القوة ، وكانت الحكومة البريطانية تؤيدهم فى موقفهم هذا فى تلك الفترة .

وعندما قدمت بعثة دلفن تقريرها عن الاضطرابات فى نياسالاند وأعلنت أن نياسالاند قد أصبحت فى تلك الفترة « دولة بوليسية » رفض آلان لينوكس بويد الوزير الاستعماري البريطانى حكم البعثة التى كان أقدم عينها بنفسه . بل ان رأى المحافظين ذاته كان قلقا بسبب هذا الموقف الذى يدعو الى السخرية من جانب الحكومة البريطانية والبرهان المتزايد على أن الصراع العنصرى فى الاتحاد قد وصل الى حد خطير .

وبالرغم من أن المحافظين قد أحرزوا النصر فى الانتخابات العامة التى أجريت فى اكتوبر عام ١٩٥٩ ، إلا أنهم قد تنبهوا اثناء فترة اجراء الانتخابات الى أن قطاعات عديدة من رأى العام البريطانى كانت تعتبر السياسة الاستعمارية أضعف عنصر فى رئاسة المستر ماكميلان ، فالقتال الدائر فى قبرص وفضيحة « هولا كامب » فى كينيا والبراهين التى اتى بها دلفن حينذاك بدأت فى بث بعض المخاوف حول السمعة البريطانية فى العالم . ولما كان ماكميلان براجماتيا (تجريبيا) دائما فقد قام - بعد نجاحه فى الانتخابات - بتغيير كل من وزيره الاستعماري وسياسته الاستعمارية ، فاستبدل لينوكس بويد بايان ماكلويد ، وقام رئيس الوزراء بنفسه بعمل جولة فى افريقيا البريطانية ، انتقد خلالها سياسة التفارقة العنصرية فى جنوب افريقيا وأشار الى هبوب « رياح التغيير » فى القارة الافريقية .

وكانت هذه بمثابة نقطة تحول جذرى فى السياسة البريطانية ، فلقد أدى شغل ماكلويد لمنصب وزير المستعمرات الى وضع نهاية للسياسة

السابقة التي كانت تؤيد ادعاءات البيض في افريقيا مهما بلغ الثمن . ولكن منطقة التنداب ماكلويد كانت تمتد فقط الى روديسيا الشمالية ونياسالاند. اما في روديسيا الجنوبية فقد انتهج السير ادجار هوايت هيد سياسة مزدوجة تتأرجح بين الخطب الليبرالية وبين اعطاء نفسه سلطات استبدادية ليقمع نشاط الافريقيين السياسى . وتلا هذه السياسة اضطرابات في سالزبورى في عام ١٩٦٠ حيث لقي فيها اثنى عشر افريقيا حتفهم واستقال قاض القضاة الفيديرالى احتجاجا على قوانين هوايت هيد البالغة القسوة وعلى « قانون المنظمات غير القانونية وقانون المحافظة على القانون والنظام » .

وسرعان ما أظهر ماكلويد في الدول التي أمكنه القيام فيها بعمل تنفيذى ان سياسة لينوكس ماكلويد ستقلب رأسا على عقب . ففي الأول من ابريل اطلق سراح هيسستنجز باندا وعباد باندا الى منزله منتصرا ليكون زعيما « لمؤتمر مالاوى » وهو المؤتمر الذى حل محل « المؤتمر القومى » الموقوف . وبعد ذلك بأربعة اشهر كان ماكلويد يناقش دستورا جديدا مع باندا في لندن . وادى هذا العمل الى القضاء تماما على الورطة التي كانت قد أحكمت القبضة على نياسالاند منذ الاتحاد . وبالرغم من نية ادخال نظام الفئتين الانتخابى هنا كما هو الحال في الأقاليم الأخرى ، فانه كان من المقرر أن يمثل عشرين عضوا من بين الثمانية والعشرين عضوا في المجلس التنفيذى ناخبى الفئة الدنيا ، ولا تنتخب الفئة العليا سوى ثمانية أعضاء . وبما أن الكفايات المطلوبة في الناخب كانت اقل هنا بكثير عنها في الأقاليم الأخرى فانه كان من الواضح أن الافريقيين سيضمنون غالبية لها وزنها هذا على الرغم من أن الأوروبيين سيزالون قادرين على التمتع ببعض النفوذ في الحياة السياسية . وكان من المقرر أن يعمل في المجلس التنفيذى خمسة أعضاء غير حكوميين يختارون من المجلس التنفيذى ، وبهذا يضعون الافريقيين في مراكز تحمل المسؤولية منذ بداية النظام الجديد .

وفي أوائل عام ١٩٦٠ أرسل مجلس الوزراء البريطانى بعثة تشتمل على أعضاء فيديراليين برئاسة اللورد مونكتون ، لكى تتجول في أقاليم وسط افريقيا . وكان على هذه البعثة اعداد تقرير يكون بمثابة أساس للمناقشات التي ستجرى في « مؤتمر مراجعة الدستور » الذى كان من المقرر عقده قبل نهاية العام . وفي سبتمبر ١٩٦٠ نشرت بعثة مانكتون تقريرها معلنة أن غالبية أعضائها تعتبر أن لكل اقليم مكون للاتحاد الفيديرالى الحق في الانسحاب في الوقت الذى يجب فيه زيادة الممثلين

الافريقيين بسرعة . وفي الشهر التالي أعلنت الحكومة البريطانية ان مؤتمر مراجعة الدستور سيعقد بلندن في شهر ديسمبر وأنه ستعقد في نفس الوقت مؤتمرات لمناقشة التغييرات الدستورية في كل من روديسيا الجنوبية والشمالية .

وأدت هذه المبادرة الجديدة التي اظهرها ماكلويد الى تغير الموقف تماما في وسط افريقيا وبالرغم من بقاء الشكوك في روديسيا الشمالية حول توقع حث الجالية البيضاء القوية للحكومة البريطانية على تحاشي التقدم الديموقراطي الذي منح لنياسالاند فان الاتفاق الذي تم بين ماكلويد وباندا ، واستتباع « تقرير مونكتون » له والتعبير عن نية مناقشة التغييرات الدستورية قد برهن على أنه تم الاعتراف بفشل السياسة السابقة .

ولم يكن من الممكن لأحد أن يتنبأ الى أي اتجاه تسير شعوب وسط افريقيا بالرغم من أنه قد أصبح واضحا الى حد كبير حينذاك أن نياسالاند ستصبح دولة يحكمها الافريقيون الا أنه على ما يبدو ان المحاولة التي كانت تبذلها الزعامة البيضاء لكل من روديسيا الجنوبية والشمالية لتقييم سيطرة دائمة على وسط افريقيا البريطانية كانت على وشك الانهيار . فلقد اظهروا انفسهم غير قادرين على الحصول على ثقة الشعوب الافريقية ، وأصبح حينذاك واضحا للحكومة البريطانية أن أية محاولة لتكرار شكل الحل النهائي الذي حدث في جنوب افريقيا سينتج عنها انهيار الكومنولث وتوجيه نقد لاذع الى تلك المحاولة في الأمم المتحدة . بل انه من المحتمل قيام ثورة مسلحة في وسط افريقيا — والمشكلة الحقيقية التي تواجه الوزراء البريطانيين الآن ، هي كيفية تخليص انفسهم من موقف قادوا فيه سكان وسط افريقيا الى الاعتقاد بأنهم سيؤيدون وجود الاتحاد الفيدرالي على الدوام بغض النظر عن طبيعته السياسية .

وعندما تقابل جميع زعماء وسط افريقيا مع الوزراء البريطانيين في لندن في نهاية عام ١٩٦٠ ، تأجلت مسألة التغييرات التي سيجرونها في الدستور الفيدرالي حتى يضعوا أولا حولا لشئون كل اقليم على حدة . ولقد تأجل المؤتمر الخاص بدستور روديسيا الجنوبية ثم استؤنف في سالزبوري في فبراير عام ١٩٦١ . اذ قدمت هناك مقترحات دستورية جديدة بمساعدة دتكان ساندز سكرتير الكومنولث تشتمل على زيادة في اعضاء الجمعية التشريعية من ثلاثين عضوا الى خمسة وستين مع الاحتفاظ بخمسة عشر مقعدا لناخبي الفئة الدنيا . وكان هذا يعنى في الحقيقة منح الافريقيين خمسة عشر مقعدا والاوروبيين خمسينا . وبما ان

التغييرات الدستورية المقبلة كانت تتطلب غالبية الثلثين فان هذا التنظيم لم يترك للأوروبيين مجرد السلطة السياسية المباشرة بل وأيضا السيطرة على المستقبل . وبعد الاعتقاد لفترة من الوقت بأن جوشوا نكومو الزعيم القومى الإفريقى الذى كان حاضرا فى المؤتمر ، قد قبل المقترحات فانه قد عارضها بشدة هو وحزبه القومى الديمقراطى (الذى حل محل المؤتمر) ووعد هوايت هيد ناخبه بأنه سيسمح لهم باتخاذ قرار حول الدستور الجديد وذلك بإجراء استفتاء عام ، وعندما تم هذا الاجراء فى يوليو عام ١٩٦١ تمت الموافقة على الدستور الجديد بأغلبية ساحقة . ونظم الإفريقيون استفتاء خاصا بهم كانوا قد أعدوه فى الحال ليكون جزءا من حملتهم ضد الدستور الجديد وبرهنوا على أن جماهير المجتمع الإفريقى أقبلت سارت على نهج زعامتها فى نبد المقترحات .

ولكن كان يبدو دائما أن مصير الاتحاد قد تقرر أن يرسخ أقدامه فى روديسيا الشمالية أما نياسالاند فكان من المؤكد أنه سيحكمها زعماء إفريقيون لأنه لم يكن يوجد هناك ببساطة مستوطنون أوروبيون يمكنهم تحدى سلطتهم . أما روديسيا الجنوبية فكان يوجد بها مجتمع أوروبى قوى لدرجة أنه كان يبدو من المقدر له أن يستمر فى سيطرته لسنوات عديدة . وكانت روديسيا الشمالية هى اللفر الحقيقى ، فهل كان فى امكان خمسة وسبعين ألفا من السكان الأوروبيين الذين تحصن الكثير منهم فى نقابة تعدين النحاس القوية أن يبقوا على علاقتهم بروديسيا الجنوبية وبهذا يعوقون قوة اندفاعه الاعداد الإفريقية من أن تخترق الصفوف وتصل الى السلطة ؟

وكان إفريقيو روديسيا الجنوبية يتمتعون بقوة تنظيم نقاباتهم كما كانت امامهم مكافأة غالية يستحقون كسبها . وكان من الواضح أن روديسيا الشمالية فى مقدورها - بما لها من ثروة نحاسية - أن تقف بمفردها والا تطرح الصعوبات الناتجة عن الفقر أمام ادارة إفريقية من المؤكد أنها ستواجهها بعد الاستقلال بزعماء الدكتور باندا فى نياسالاند . وكان موطن الضعف الذى حدث فى موقف الإفريقيين هو التصدع الذى أصاب الحركة القومية وترتب عليه أن أصبح كواندا يتزعم الآن حزب الاستقلال القومى المتحد الذى حل محل « مؤتمر زامبيا » ، فى حين أن نكومبولا كان مازال ينافس كزعيم لحزب المؤتمر القومى الإفريقى .

الا ان كلا الرجلين وحزبيهما قد تعاونا فى المؤتمر الدستورى الذى افتتح فى ديسمبر عام ١٩٦٦ وبعد واقوع عدد من التجرعات التكتيكية بين الزعماء الإفريقيين من جهة والقسم الروديسى الشمالى من حزب

ولنسكى بزعامة جون روبرتس من جهة أخرى بما في ذلك حدوث اضراب للعمال أصبح واضحا أيضا للحكومة البريطانية أن ذلك هو لب المشكلة الفيدرالية . وأن ما تقرر في الدستور الجديد لروديسيا الجنوبية هو الذى سيقدر ما اذا كانت ستظل كل من روديسيا الجنوبية والشمالية معا مهما حدث لنياسالاند . وأصبح الآن مؤكدا بما لا يدعو مجالا للشك أنه يمكن الاحتفاظ بهما كوحدة واحدة بالقوة ولهذا فإنه أصبح من المقدر لدستور روديسيا الشمالية أن يقرر مسألة السلام أو الحرب في وسط افريقيا .

ولم يكن في إمكان ماكلويد أن يلقى بقراره دفعة واحدة بنفس الطريقة التى فعلها زميله سانديز في سالزبورى . وهدد عمال المناجم البيض في حزام النحاس بحمل أسلحتهم الى الشوارع لو منح الافريقيون السلطة ، أما الافريقيون أنفسهم فقد اظهروا ضجرهم بقيامهم بعدة اضطرابات خاصة في المقاطعات الشمالية .

ولهذا فقد تريت ماكلويد في قراراته فقدم مقترحاته على دفعتين . ففي فبراير سنة ١٩٦١ أعلن أول مقترحاته الدستورية التى نصت على قيام مجلس تشريعى جديد من خمسة وأربعين عضوا وستة موظفين رسميين ، على أن يتم تقسيم الأعضاء المنتخبين بالتساوى بين الفئة العليا والفئة الدنيا والدوائر الانتخابية القومية - ومن المحتمل أن الخمسة عشر مقعدا الخاصة بالفئة العليا ستذهب الى الأوروبيين ، ونفس العدد سيذهب الى الافريقيين ولكن كان هناك أمل في أن المقاعد القومية ستجبر كل من الأوروبيين والافريقيين على أن يدلوا بأصواتهم سويا ، مع احتمال كسب الأوروبيين أو الافريقيين للانتخابات .

وهذه المحاولة التى ترمى الى ايجاد وسيلة انتقالية من السيطرة الأوروبية الى السيطرة الافريقية بالربط بين المجتمعين لأغراض انتخابية لم ترض الافريقيين بالرغم من استعدادهم لتنفيذ هذا النظام ، ولكنها أثارت نائرة الأوروبيين . ونتيجة للانذار العنيف الذى وجهه السير روى ولنسكى ، وتهديدات المجتمع الأوروبى ، والتوبيخات التى وجهها اللورد سالزبورى وواحد أو اثنان من المؤيدين للسياسة الاستعمارية المحافظة القديمة وجد ماكلويد نفسه تحت ضغوط سياسية غاية في الثقل . وفي يونيو أعلن مقترحاته الإضافية التى عدلت الى حد ما من مقترحاته السابقة . وكان من الواضح أن تعديلاته ترمى الى تهدئة الضغط الأوروبى وضغط المحافظين . وأصبح من المقرر الآن انتخاب ثمانية من الأعضاء القوميين في الدوائر الانتخابية ذات العضوية المزدوجة ، حيث

يكون عضو افريقى والاخر اوروبى. علاوة على هذا فقد كان على المرشحين فى جميع الدوائر الانتخابية القومية فيما عدا الدائرة التى احتفظ بها للناخبين الآسيويين والمالونين ، كان عليهم الحصول على الأقل على ١٢.٥٪ من اصوات كل جنس أو أربعمئة صوت من كل جنس . ولما كان عدد المرشحين الأوروبيين ضئيلا ، وقليل منهم من كان مستعدا للدلاء بصوته لصالح الافريقيين القوميين ، فان ذلك كان يعنى أن جميع القوميين تقريبا سيعجزون عن الحصول على المقاعد القومية . ومن المحتمل أن تلك المقاعد قد تظل خالية لتعذر امكانية أى من المرشحين التمتع بهذه الكفايات وان كان الأوروبيون سيتمتعون بفرصة أفضل . ولهذا استمرت المجادلات مع وجود المزيد من القلاقل فى المناطق الشمالية وابتدأ الافريقيون حينذاك يفقدون الثقة فى ماكلويد . وعلى أية حال فلقد تم استبدال ماكلويد نفسه فى عام ١٩٦١ بـ ريجينالد مودلينج الذى قام على الفور بزيارة روديسيا الشمالية ونياسالاند لى يقف على الموقف بنفسه . وبعد أن اكد لانياسلانديين بأن لهم حق الانسحاب من الاتحاد توجه الى روديسيا الشمالية ليتحدث الى جميع من يهمهم الأمر .

وللمرة الثانية تأخر القرار البريطانى . ولم تتم الموافقة النهائية على الدستور الا فى عام ١٩٦٢ م واعترف مودلينج بشرعية بعض اعتراضات الافريقيين ، ولهذا قلل النسبة المئوية المطلوبة فى الدوائر الانتخابية القومية من ١٢.٥٪ الى ١٠٪ كما أنه ألغى الحل البديل الذى ينص على الحصول على ٤٠٠ صوت . وفى نهاية المطاف أمكن اجراء الانتخابات تحت هذا الدستور الجديد فى نهاية اكتوبر سنة ١٩٦٢ . وكما كان متوقعا ظل الكثير من المقاعد القومية خاليا ذلك لأن الانتخابات كانت غير مجدية ولم يحصل أى مرشح على عدد الأصوات المطلوب من الجنس الآخر . وحدثت أيضا عدة مناورات قبيل انتهاء العام ، قبل موافقة كواندا ونكومبولا على تكوين حكومة ائتلافية ، وكان الحل البديل متيسرا لنكومبولا فكان فى امكانه الاتحاد مع جون روبرتس ومرشحيه البيض الذين يمثلون الحزب الفيدرالى المتحد . ولقد وصل نكومبولا فعلا الى اتفاق مع روبرتس أثناء الانتخابات ، ولكنه حينما أدرك مدى غضبة الافريقيين لو أنهم منعوا من الحصول على سيطرة الغالبية فى الحكومة الجديدة ، وافق أخيرا على أن يلقى بحظه فى نفس جعبة كواندا .

وفى هذه الأثناء استمر هوايت هيد فى سياسته « الساخنة - الباردة » تجاه الافريقيين . ففى ديسمبر عام ١٩٦١ أوقف الحزب القومى الديموقراطى ، ليجد نكومو بعد ذلك بأسبوع يقوم بتكوين حزب جديد ،

يعرف باسم « اتحاد شعب زمبابوى الافريقى » . ولم يقدر للحزب الجديد البقاء طويلا . ففي سبتمبر عام ١٩٦٢ واجه نفس مصير الأحزاب السابقة واعتبر خارجا عن القانون وألقى القبض على زعمائه مرة أخرى . وفي هذه المرة أكد هوايت هيد بالطرق القانونية عدم احلال أى حزب آخر محل هذا الحزب يتبع نفس السياسة وله نفس الزعامة . ومن جهة أخرى أعلن رئيس وزراء روديسيا الجنوبية عن عزمه إلغاء قانون تخصيص الأراضي والقضاء على التفرقة العنصرية حيثما أمكن ذلك .

وبنهاية عام ١٩٦٢ أثبتت سياسة هوايت هيد فشلها . فلقد حاول في نفس الوقت الذى كان يعمل فيه على اقناع الناخبين الأوروبيين بمقدرته على السيطرة على مظاهر رجال السياسة القوميين الافريقيين ، أن يخلق درجة كافية من التقدم الافريقى لكى يمنع وقوع انفجار قومى . والدليل على أن هذه السياسة لم تقنع الناخبين البيض قد ظهر في انتخابات روديسيا الجنوبية التى أجريت في ديسمبر عام ١٩٦٢ عندما وجد هوايت هيد نفسه مهزوما . لقد انتصر عليه فلاح يزرع الطباق ويدعى ونستون فيلد زعيم حزب الجبهة القومية الروديسية الذى جاء خلفا لكل من الحزب المتحالف وحزب الدومنيون وبعض أحزاب المعارضة اليمينية للحزب الفيديرالى المتحد بزعامة ولنسكى وهوايت هيد . ووجد هوايت هيد نفسه في موقف يدعو للسخرية تحت النظام الانتخابى الجديد فلقد حصل على أربعة عشر مقعدا أوروبيا وأربعة عشر مقعدا افريقيا (وكانت كلها لم تحظ الا بأصوات ضئيلة لأن القوميين قد قاطعوا الانتخابات) ومقعدا عن الملونين . أما فيلد فلقد أحرز انتصارا ساحقا في الدوائر الانتخابية الأوروبية ولهذا حصل على أغلبية كافية لتمكنه من تشكيل حكومة جديدة . ولقد أصبح واضحا أن السياسة في وسط افريقيا قد أصبحت مستقطبة بالقدر الذى تسمح به الدساتير المختلفة .

وكان عام ١٩٦٣ هو عام اتخاذ القرار الحاسم في وسط افريقيا البريطانية . وفي ديسمبر عام ١٩٦٢ كان د. ا. بتلر الوزير البريطانى الذى كان قد انتزع شئون وسط افريقيا من أيدي وزارة الكومنولث والوزارة الاستعمارية ، كان قد منح نياسالاند فعلا حق الانسحاب من الاتحاد الفيديرالى . وكان ذلك بمثابة التصدع الحاسم في جبل الجليد الفيديرالى فأدى بالضرورة الى الانهيار الكامل . واذا ما أصبح في امكان نياسالاند ان تنسحب فإنه لن يكون هناك أى اعتراض مقبول يمكن اشتهاره أمام امتداد نفس الحق الى روديسيا الشمالية . ولقد أدرك كل من ولنسكى ومؤيدوه هذا المنطق السياسى . وشنوا حربا ضروسا ضد

الوزراء البريطانيين من أجل المحافظة على المبدأ القائل بعدم حق الانسحاب بدون موافقة جميع حكومات وسط افريقيا الأربع . ولكن نقطة حسم الخلافات قد وصلت الى نقطة اتخاذ القرار حول دستور روديسيا الشمالية ففي عام ١٩٦١ تنبأ ولنسكى بأنه بمجرد السماح للأفريقيين بدخول قاعات السلطة في روديسيا الشمالية فإن الكيان الكامل للاتحاد سيكون معرضا للخطر . وسيكون الدافع السياسى مجبرا على اعطاءهم سلطات دائمة الازدياد تؤدي في نهاية المطاف الى مطالبتهم بالانسحاب . وقد يتم تخفيف الحمل عن ظهر نياسالاند من أجل انقاذها ولكن لو أن روديسيا الشمالية سارت في نفس الطريق فإن أيام الاتحاد ستصبح معدودة ، وفي تلك اللحظة العصبية كانوا يفكرون في القيام بعمل عسكري في الاتحاد ولكن الحكومة البريطانية قضت على هذه الخدعة بقيامها باستعدادات عسكرية . وبمجرد أن فقد الاتحاد هذه المعركة الفامضة فإنه كان لا يمكن انقاذه الا باحداث تغييرات دستورية جذرية تعطى للأفريقيين النصيب الأكبر من السلطة . وكان هذا يعنى فقدان الأوروبيين للسبب الرئيسى لوجود النظام الفيدرالى الا وهو الابقاء على طريقة حياتهم المتميزة وتوسيع نطاقها ، ولهذا لم تكن موضع تفكير لحكومة ولنسكى . ولكن الحكومة البريطانية أدركت انه فى الامكان الآن العودة الى خدعة قيام المستوطنين البيض بثورة مسلحة ، ولن يكون لتهديدها نفس الأثر مرة ثانية .

ولهذا كان فى امكان ولنسكى أن يعترض بجنون على الخيانة المثلة فى اعتراف بريطانيا . بحق نياسالاند فى تقرير مستقبلها ، الا أنه لم يستطع أن يفعل شيئا ذا تأثير ليقوم بعمل مضاد . وكان فى امكان الحكومة البريطانية أن تنهى وعودها السابقة التى منحها اياه بكل مالدتها من سخرية وماتمتع به من حصانة .

وعلى أية حال فإنه فى بداية عام ١٩٦٣ وجد ولنسكى نفسه منعزلا بدون أية سلطات فى الأقاليم الثلاثة . ففي روديسيا الجنوبية أوقع حزب فيلد المسمى بالجبهة الروديسية الهزيمة بفرع حزب ولنسكى الذى يتزعمه هوايت هيد . وفى روديسيا الشمالية تمكن فرع حزب ولنسكى بزعامة روبرتس أن يشكل فقط جبهة المعارضة للحزب المتآلف برعامة كواتندا - تكومبولا . وفى نياسالاند كان الدكتور باندا يسيطر سيطرة تامة . وظل ولنسكى مسيطرا على حكومته الفيدرالية وبرلمانه الذى حصل فيه على مقاعده فى انتخاب قاطعته المعارضة .

وعلى هذا فقد كان واضحا أن القومية الإفريقية قد قصمت ظهر

المقاومة في الاقليمين الشماليين وقد ساعدها بدرجة عظيمة في تحقيق هذا الأمر تحطيم القلعة البيضاء المقدسة في كينيا في « مؤتمر لانكستر هاوس » المنعقد في عام ١٩٦٠ ولكن تكتيكاتها الحربية المدعمة علاوة على النظام الذي بدا واضحا في حزب كل من دكتور باندا وكينيث كاوندا فقد اكدا تفوقهما على القوى البيضاء المضطربة والمفككة التي تحارب بدون دفاع كاف ضد حركة المد الافريقى الجارف .

ولهذا فلقد حققت نياسالاند حكما ذاتيا داخليا في فبراير وأصبح الدكتور باندا رئيسا للوزراء وفي الشهر التالى وافق المستر بتلر على طلب تقدم به كينيث كاوندا وهارى نكومبولا ومؤيدوهما يطالبون فيه بضرورة منح روديسيا الشمالية نفس حق الانسحاب الذى تتمتع به نياسالاند . وقد كان ذلك بمثابة نهاية الطريق امام الاتحاد وأصبح فى امكان ولنسكى وهؤلاء الذين يتعاطفون معه فى حزب المحافظين البريطانى ان يرفعوا للمرة الثانية أصواتهم بالاعتراض فى الوقت المناسب ، الا انه لم تعد لديهم السلطة ولو حتى فى تأجيل موت الاتحاد . ولقد اثار المشروع الفيدرالى الاصلى العداوة فى قلوب الافريقيين واساء اليهم عندما فرض عليهم ، كما اثار غضبهم توقعهم استمرار حكم الحكومة الفيدرالية التى يسيطر عليها البيض ، ولقد استفلوا الفرص التى اتاحتها لهم علاقتهم مع بريطانيا ، واستراتيجيتهم السياسية التى تتسم بدكاء خارق لكى يحطموا السيطرة البيضاء وقيموا صرح دولهم الافريقية . كما كانوا محظوظين لأن مجهوداتهم توافق وقت حدوثها مع ثورة الاستقلال الافريقية الرائعة التى كانت تكتسح القارة . وتمكنوا من احراز النصر فى معركتهم .

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا كان كل الذى تبقى هو تقسيم اصول وخصوم ومسئوليات الاتحاد حتى يسمح لكل من نياسالاند وروديسيا الشمالية بالتقدم نحو الاستقلال القومى ومواجهة المشاكل الخطيرة المتبقية فى روديسيا الجنوبية . وتم الاتفاق فى المؤتمر المنعقد عند شلالات فيكتوريا (١) فى شهرى يونيو ويوليو على تقطيع أوصال الاتحاد الفيدرالى ووضع الترتيبات الخاصة بوفاته فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٦٣ . وعلى هذا أفسح الطريق أمام نياسالاند لكى تسير فى الخطوات التدريجية التقليدية فى حكومة محلية ذات حكم ذاتى التى دولة مستقلة تماما تتمتع بسيادتها، كما مهد الطريق أيضا أمام روديسيا الشمالية لتسير فى نفس الطريق وان كانت متخلفة عنها بعض الشيء .

(١) تقع على نهر الزمبىزي .

وفي نهاية المطاف حققت نياسالاند استقلالها في السادس من يوليو عام ١٩٦٤ متخذة اسم « مالاوي » . وحينذاك تحمل كل من الدكتور باندا ووزرائه مسئولية العمل الرائع باقامة صرح سياسة اقتصادية قادرة على توفير مستوى معيشي حديث لشعبهم الذي يزيد على الثلاثة ملايين في دولة مغلقة من جميع الجهات (لا تطل على البحر) وتعتمد اعتمادا كليا على الزراعة . ويسر لهم حزبهم المسمى بحزب مؤتمر مالاوي حركة قومية قادرة على تعبئة الجهود من أجل التنمية مبتدئا من القرية بل وان حكومة باندا كانت مستعدة للتفاوض مع البرتغاليين لكي يسهلوا وصول صادراتهم الى الشواطئ . ولكن بعضا من رجال باندا اليافعين كانوا يتحدثون في الخفاء عن سياسة افريقية اكثر تقدمية على مستوى القارة ، وذلك لأنهم حاربوا من أجل القومية قبل عودة الدكتور باندا ، وليس من الضروري ان يتبعوا دائما زعامته ذات الاتجاهات الغربية .

وفي نفس الوقت تقدمت روديسيا الشمالية في نفس الطريق الدستوري . ومكنها الدستور الجديد من اجراء انتخابات أخرى في يناير عام ١٩٦٤ حيث كسب حزب الاستقلال القومي المتخذ بزعامه كينيث كواندا الانتخابات بأغلبية ملموسة فحصل على خمسة وخمسين مقعدا من الخمسة والسبعين . وكان مخصصا للأوروبيين عشرة مقاعد في الجمعية الجديدة وقام حزب الاستقلال القومي المتحد بمحاربتهم جميعا بما لهم من مؤيدين بيض . ولكن كانت مائزات الغالبية الأوروبية التي كانت لسوء حظها ينتابها الخوف نتيجة للتمردات التي يقوم بها سكان شرق افريقيا والتي تصادف حدوثها أثناء اجراء الانتخابات ، كانت مازالت ترفض مساندة كواندا .

وكسب الحزب القومي التقدمي بزعامه جون روبرتس جميع المقاعد المحتجزة وكان هذا الحزب هو الفرع القديم لحزب ولنسكي المسمى بالحزب الفيدرالي المتحد ولكن هذا الفرع اتخذ لنفسه هذا الاسم الجديد . وكان هذا الرفض لتأييد حزب الغالبية الافريقي والتعاون في بناء حكومة قومية جديدة تمثل جميع الأجناس بمثابة فال سييء للعلاقات العنصرية السياسية بعد الاستقلال . ولكن بالرغم من هذا فإن حقيقة عدم قيام الأوروبيين بأي اعتراض جدي ضد التقدم نحو الاستقلال تحت سلطة الحكومة الافريقية كانت تمثل في مظهرها ثورة شبيهة بتلك الموجودة في كينيا . وكان هناك أيضا من الأسباب مايدعو الى التفاؤل باختفاء الصراع القائم بين الافريقيين في فترة وجيزة . ولم يكسب حزب

تكومبولا المسمى « بالوثمن القومى الافريقى » سوى عشرة مقاعد توجد اساسا فى الجنوب فى مقاطعة تونجا . وبدا من المحتمل انه بمجرد ان تصبح روديسيا الشمالية مستقلة فان مجهودات كواندا التى يبذلها من اجل تحاشى الانقسام القبلى قد تلقى النجاح فى حث التونجا على المشاركة فى المجهودات الخاصة باقامة صرح الأمة خاصة اذا ما وجد تكومبولا بصفته واحدا من الرواد القوميين الأوائل - مكانا بارزا فى حياة الأمة الجديدة .

وعلى هذا أصبح كواندا رئيسا للوزراء وحصلت حكومته على سلطات الحكم الداخلى وفى الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤ أصبحت روديسيا الشمالية هى الوحدة الثانية من الاتحاد المندثر التى تحصل على استقلالها تحت حكم حكومة افريقية . واتخذت لنفسها اسم زامبيا لتصبح أول دولة تطبق النظام الجمهورى عند الاستقلال وابتدأت الدولة تبنى حياتها القومية وتراودها آمال أفضل بكثير مما يراود معظم الدول الافريقية الأخرى وذلك لما تتمتع به من مواردها النحاسية الفنية والعلاقات العنصرية المتحسنة ووجود نوع من الثقة بين كواندا وشركات النحاس الرئيسية علاوة على تاريخها النقابى الطويل . وكان لا بد من احداث تعديلات كثيرة فى التعليم والتدريب الفنى والادارى وتنمية المناطق الريفية حيث كان معظم الشعب ما يزال يعيش هناك الا أن كواندا وتابعيه كانوا قد أدركوا فعلا هذه الاحتياجات واستعدوا لمواجهتها واقعيًا . كما أنهم أدركوا أيضا القوة التى قد تحدثها العلاقات العالمية فى نطاق أوسع كما أنهم فتحوا الطريق أمام علاقات أكثر توطدا مع تنجانيقا . وبدا أن دولة زامبيا الجديدة تتمتع سواء من ناحية القوة الاقتصادية أو النضوج السياسى بموارد تسمح لها بأن تكون ذات نفوذ قوى فى الاستشارات التى تقدمها للقارة .

وهذا جعل روديسيا الجنوبية تظل المشكلة المترسبة الوحيدة من الاتحاد : فقد قاسى سكان روديسيا الجنوبية لوقوعهم على خط الحدود بين كل من افريقيا السوداء وسياسة التفرقة العنصرية . وكان الشعب الأبيض يفوق تعداده أى جزء آخر يقع الى شمال حدودها فى افريقيا باستثناء الجزائر . فكان يوجد بها ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ألفا من المستوطنين الأوربيين عندما قضى على الاتحاد وكانت نسبة كبيرة منهم وهى التى تمثل الجيل الثالث أو الرابع تتمتع بالجنسية الروديسية . ولم يكن من المحتمل أن يقبلوا الحكومة الافريقية بنفس السهولة التى قبلها الستون ألفا من البيض فى كينيا أو الخمسة والسبعون ألفا فى روديسيا الشمالية . علاوة على هذا كانوا قد طردوا فعلا رئيس وزرائهم

جأرفيلدتود ، وادجار هوايت هيد لاقتراحهما التقدفم بتنسازلات زائدة
عن الحد للافريقيين .

ملاوة على هذا كان المستوى المعيشى المرتفع الذى تتمتع به روديسيا
الجنوبية هو الذى يلاقى معظم التهديدات المباشرة نتيجة لانتفاء الاتحاد .
فكان أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد ربط الثروة النحاسية فى الشمال
بالصناعة والتجارة الناجحة فى الجنوب . وقد أعقب اقامة الرابطة
الاتحادية اقامة مشروعات ضخمة فى كل من سالزبورى وبولاوايو .
وتضاعفت الجالية البيضاء ، وبدت آمال الإبقاء على هذه المكانة الممتازة
فى كل من مجالات الأعمال والمهن وكذلك بين الصناع . بدت مشرقة .

وعندما وقعت الواقعة وتلاشى الاتحاد وتولت الحكومات الافريقية فى
الشمال هجر عدد كبير من الأوروبيين الدولة ليستقروا عادة فى جنوب
افريقيا . وارتفع عدد العاطلين بين الأوروبيين والافريقيين على السواء
بشكل خطير وتوقف البناء وبدت الدعامات التى تكمن تحت المستويات
المعيشية التى يتمتع بها البيض على وشك التصدع ، وأصبح الشعور
الفجائى بعدم الأمن والطمانينة يؤثر تأثيرا خطيرا على الجو السياسى .

وأصبح ونستون فيلد فى موقف يائس وعندما حصلت روديسيا
الشمالية على حق الانسحاب من الاتحاد طلب هو وولنسكى على الفور
بوجوب منح الاستقلال لروديسيا الجنوبية . وادعى بأن روديسيا
الجنوبية كانت تحكم نفسها ذاتيا داخليا منذ عام ١٩٢٣ ، كما أنها
أظهرت مقدرتها على توفير حكومة جيدة أكثر وضوحا من الحكومات
الافريقية الحديثة فى الشمال ، وكان من الممكن لها أن تصبح مستقلة
فى الماضى لو لم يخلق هذا الاتحاد .

ولكن الحكومة البريطانية شعرت حينئذى بأثر الرأى الافريقى
والاسيوى على موضوع حكم الغالبية فى الدول الافريقية وكان قد عبر
عن هذا الرأى داخل كل من الكومنولث والأمم المتحدة دول افريقية
يمكنها الاعتماد على التأييد الأمريكى بقدر ما يمكنها الاعتماد على التأييد
الشيوعى فى موضوع من هذا النوع . وحاول المستر بتلر حث رئيس
وزراء روديسيا الجنوبية على وجوب تعديل دستوره اذا ما أراد أن
يتوقع من بريطانيا منحه الاستقلال حتى يسمح للافريقيين بسلطة أكبر
من تلك التى يتمتعون بها نتيجة لشغلهم فقط لخمس عشرة مقعدا من
بين الخمسة والستين .

وكان ونستون فيلد قد تقدم بتعهد انتخابى بعدم تغيير الدستور

طوال حياة ذلك البرلمان ، وكان يعلم أيضا أن معظم وزرائه قد يعارضون أية سياسة من هذا النوع ، وأن غالبية الأوروبيين يصممون بقوة مماثلة على مقاومة الامتيازات التي رأوا بأنها تقود مباشرة الى قيام حكومة افريقية وكانوا يفضلون كثيرا سير الحكومة في نفس طريق العنف الذي كان قد انتهجه هوايت هيد تجاه الافريقيين - وهو الذي ينص على حكم الاعداء الفوري على كل من يلقي قنابل الموتولوف ، والجلد والسجن مدى الحياة . وحيدت فئة من البيض في روديسيا الجنوبية فكرة اعلان الاستقلال من جانب واحد تحديا لرفض بريطانيا . ولكن ذلك كان معناه التمرد كما أنه سيحدث ضررا بليغا في ولاء القوات المسلحة ويؤدي الى الطرد من الكومنولث بما له من افضليات امبراطورية هامة يتمتع بها الطباقي الروديسي كما أنه قد يؤدي الى التدخل الايجابي للأمم المتحدة . وأثار هذا الاقتراح الدهر بين رجالات الأعمال وان كان بالرغم من جميع أخطاره ، ظل شعبيا لدى فئة كبيرة من الجالية الأوروبية .

وفي اثناء الخمسة عشر شهرا التالية لانتخاب المستر فيلد بذل مجهودات جبارة ليحث الحكومة البريطانية على منحه الاستقلال . بل انه وافق على حضور مؤتمر شلالات فيكتوريا وعلى التعاون على تفكيك الاتحاد على الرغم من أنه جعل الاستقلال شرطا لحضوره . ولكن بريطانيا لم ترضه الا بالقليل . وفي الواقع فانه بعد ان حل السير اليك دوجلاس - هيوم محل هارولد ماكميلان كرئيس لوزراء بريطانيا في اكتوبر عام ١٩٦٣ كان رأى المحافظين في بريطانيا يميل الى التشدد تجاه قضية البيض في روديسيا . وبالرغم من أن السير « اليك » كان قد وقف في الماضي الى جانب المعارضة ضد الاتجاهات الليبرالية في حزبه فانه وضع حينذاك التزامات اكثر تحديدا من سابقه . ولم تحدد الحكومة البريطانية متطلبات بعينها من أجل منح الاستقلال لئلا تستغلها حكومة روديسيا الجنوبية في تعبئة تأييد البيض من أجل اتخاذ عمل من جانب واحد على نفس نهج « حفلة شاي بوسطن » . ولكنها من المؤكد أظهرت الحاجة لتوسيع قاعدة حق الانتخاب الافريقي وزيادة عدد المقاعد الافريقية . وكانت قلقة على وجه الخصوص في التأكد من أن الافريقيين يتمتعون بالحد الأدنى من المقاعد وهو ثلث المجموع العام المتطلب لاعاقة اجراء أية تغييرات دستورية .

وفي نفس الوقت احتلت قضية روديسيا الجنوبية أهمية متزايدة بين الدول الافريقية فقد عرضوها أمام الأمم المتحدة كما أن تلك الدول التي كانت أعضاء في الكومنولث انتهزت الفرصة في الضغط على بريطانيا

للتخذ عملا حاسما بدرجة أكبر من أجل زيادة حقوق الأفريقيين وحماية القوميين . واثار غضب هؤلاء الأعضاء بوجه خاص سياسة فيلد المستمرة في سلب ونهب القوميين وكان جوشوا نكومو ، « ندادبا ننجي سيثولي » المحترم ههما الضحيتان الرئيسيتان للاضطهاد والاعتقال .

ولكن كان من الممكن أن يزداد الضغط الأفريقي والبريطاني قوة من أجل المطالبة بحقوق الأفريقي لو كان القوميون أكثر اتحادا ويتسمون بالحكمة السياسية . الا أن نكومو لم يكن زعيما مفرطا في مهارته وكان قد فقد الكثير من الاحترام بين قرنائه نتيجة لكثرة تغيبه عن الدولة اثناء أزماتها . وقد أدى هذا في نهاية المطاف الى حد حدوث انشقاق في معسكر القوميين ، مع انفصال عدد من الشخصيات البارزة عن نكومو لتكون حزبا منافسا له أطلقوا عليه الاتحاد القومي الأفريقي الزمبابوي بزعامة « ندادبا ننجي سيثولي » المحترم . وبعد أن أوقف هوايت - هيد حزب نكومو المسمى اتحاد شعب زمبابوي الأفريقي كان نكومو مترددا في تكوين حزب جديد وكانت لديه جميع الأسباب التي تجعله يتوقع مواجهة نفس مصير أحزابه الأخرى ولكنه خلق الآن « مجلس حراس الشعب » كبديل للحزب . وقام مؤيدو كل من سيثولي ونكومو بشن هجمات عنيفة كل على الآخر خاصة في المدينتين الأفريقيتين « هراري » « وهاي فيلدز » اللتان تقعان في ضواحي سالزبوري - ومال نكومو الى الاحتفاظ بتأييد الجماهير في حين أن سيثولي كان يروق أكثر للمثقفين وحاول زعماء بعض الدول الأفريقية الأخرى العمل على التثام هذا الجرح ولكن دون جدوى في احراز نجاح مباشر . بل انه بدا هناك خطر حدوث انقسامات بين الدول الأفريقية حول اختيار تأييد أيهما - ولكن من المؤكد أن هذا الاتفاق جعل من الأسهل على حكومة الجبهة الروديسية رفض جميع الامتيازات . وفي امكان الشعب الأبيض هناك أن يشير الى هذا العنف المتبادل بين الأفريقيين انفسهم كدليل على أن وجود حكومة أفريقية من شأنه أن يؤدي الى تكرار كارثة الكونغو .

ولهذا فقد تركت روديسيا الجنوبية الى جانب كل من جنوب أفريقيا وأنجولا وموزامبيق كواحدة من المشاكل التي يجب حلها بعد أن تكون ثورة الاستقلال قد أمسكت بزمام بقية أجزاء القارة . وكان تعداد الجالية الأوروبية هناك أقل من عشر السكان الأوروبيين في جنوب أفريقيا ، ولم يكن من المتوقع لها أن تصمد طويلا هكذا أمام القومية الأفريقية . وكان من الأمور الهامة انه بالرغم من توصلات كل من ولنسكي وفيلد رفض الدكتور فيرغورد الزام نفسه بمساعدتهم .

فلم تكن لديه أية رغبة في توسيع نطاق خطوط دفاعه وإضافة ثلاثة ملايين آخرين من الأفريقيين إلى مشاكله . وكان الأوروبيون الروديسيون مسلحين جيدا نسبيا وكانت لديهم قوة عسكرية وجوية ، كما كان هناك تصميم عظيم على مقاومة عمل أى اتفاق مع القومية الإفريقية ، بل أن ونستون فيلد ذاته قد طردوه في أبريل عام ١٩٦٤ لافتقاره إلى الشدة . ولكنه حتى وإن كان الأمر كذلك فإن ذلك إقلا جعل مهمة خلفه إيان سميث أكثر صعوبة . فلقد أدت الشدة إلى تعميق الانقسام في المجتمع الأبيض الروديسي ذاته بين هؤلاء الذين قد يرغبون في التضحية بجميع الآمال الاقتصادية على مذبح التفرقة العنصرية وهؤلاء الذين لديهم الاستعداد للاتفاق لكي يتحاشوا مواجهة عنيفة . وقد أصدر رئيسا الوزارة السابقان وهما جارفيلد تود ، والسير أدمار هويت هيد علاوة على السير روبرت تردجولد رئيس القضاة الفيديرالى السابق ، تحذيرات علنية ضد الأخطار الكامنة في إصدار إعلان بالاستقلال من جانب واحد . بل إنه كانت هناك بعض الإشاعات حول استدعاء السير روى ولنسكى لتزعم جبهة معارضة متحدة ، ولكن هذا بالطبع أثار مشكلة عدم ليبراليته السابقة وعدم شعبيته بين الأفريقيين . وبدد الموقف المتدهور المزيد من عطف المحافظين في بريطانيا ، ولكن حتى لو أن الربع مليون من البيض قد اتحدوا بأجمعهم فإنه لن يتوفر ببساطة العدد الكافى منهم من أجل القيام بمقاومة على نفس نمط تلك الموجودة في جنوب افريقيا . وسيضطرون في نهاية المطاف قبول حكومة افريقية إذا ما ظلت بريطانيا متمسكة بسلطانها الدستورية النهائية ، ووقوف باقى افريقيا والرأى العام العالمى ضدهم . والمشكلة الحقيقية هى ما إذا كانوا سيتفقون في الوقت المناسب لكي ينفذوا فرصة التعاون فيما بين الأجناس أو يحطمون مستقبلهم بمعاداتهم للأفريقيين على الدوام .

وحتى نهاية عام ١٩٦٤ لم يصلوا إلى اتخاذ هذا القرار الحاسم . وقد وضع تأييد البيض المتزايد لإيان سميث في الهزيمتين المتلاحقتين اللتين حلتا بالمعارضة في الانتخابات الفرعية . ففي إحدى هذه الانتخابات نخاب أمل السير روى ولنسكى ، الذى انتزع الآن منصب زعامة المعارضة من هويت هيد ، نخاب أملة في محاولته العودة إلى الحياة البرلمانية . وحصل سميث أيضا على توقيع من الزعماء الأفريقيين المسئولين لكي يقنع الحكومة البريطانية بأنهم يؤيدون مطالبه بالاستقلال ، ولكنه بالرغم من أنهم عبروا عن تأييدهم كان كل واحد يعلم بأنهم لم يسمعوا سوى وجهة نظر الحكومة وبأنهم كانوا تحت سيطرة الحكومة ، وكانوا تواقين إلى

اعاقة القوميين . وكانت الجالية البيضاء بمفردها هي المشكلة في الاستفتاء الذي خرج يطالب بالاستقلال بالاجماع .

وفي عام ١٩٦٤ وجه هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانى الجديد ، تحذيرا علنيا الى سكان روديسيا الجنوبية البيض بأنهم اذا أعلنوا الاستقلال من جانب واحد فان ذلك قد يصل الى حد التمرد ويؤدى الى الطرد من الكومنولث بكل ما يترتب عليه من نتائج اقتصادية ولقى ويلسون تأييدا فى كل من واشنطن وعواصم الكومنولث . وأصبح سميث حينذاك فى موقف يائس . فلو أنه أختار رأسه فسيواجه نفس مصير فيلد ، ولو استمر فى الضغط فسيجد نفسه وحيدا ضمن زمرة جنوب افريقيا والبرتغال .

ولهذا لم يتقرر الاختيار بعد . فهل سيحاول سكان روديسيا الجنوبية البيض اقامة مجتمع غير عنصرى متناسق مع كل من زامبيا ومالاوى ، أم انهم سيقامرون بالتحالف مع كل من جنوب افريقيا والبرتغال ، ليصبحوا حصنا ضد المد القومية الافريقية السائر فى اتجاه الجنوب ؟

الفصل الحادى عشر

صراع وقرار في الشرف

كان شرق افريقيا في خمسينات القرن العشرين وأوائل ستيناته مسرحا لصراع ذي أهمية قصوى للقارة بأجمعها . ودارت رحى المعركة أساسا في كل من كينيا وتنجانيقا ، وإن كان لها أصداء في جميع أنحاء افريقيا الشرقية البريطانية . وكان جوهر المشكلة بكل بساطة يدور حول ما إذا كان في إمكان الافريقيين تحقيق قوة سياسية في الدول التي استقرت فيها جاليات أوروبية لها شأنها . وكان هناك سؤال ثانوى متضمن في هذا السؤال وهو إذا حصل الافريقيون على السلطات فهل في إمكان الأوروبيين الاستمرار في الحياة الآمنة في مزارعهم أو في المدن التي أقاموا صرحها أم لا . وهل في إمكانهم اجراء التعديل السيكولوجى العميق المتطلب من أجل الحياة تحت سيطرة الحكومات الافريقية ؟ .

وكان من نتائج هذا الصراع التأثير على الاتجاهات والأحداث بمدى يتعدى شرق افريقيا ذاته . فلم يكن لهذا الصراع أهمية عملية فقط في تقرير المستقبل الدستورى لكل من كينيا وتنجانيقا وأوغندا . بل كان له بنفس الدرجة مغزى رمزى عميق . فمنذ فترة الحرب العالمية الأولى كانت كينيا تعتبر حجر الزاوية بالنسبة لمكانة المستوطنين البيض في كل من افريقيا المتعددة الأعناس وبريطانيا . فكانت الجالية البيضاء التي كانت تتمتع بسلطات المنتصرين الخاصة تحكم روديسيا الجنوبية من الناحية العملية ، ولم يتنبأ أى شخص بحدوث أى تحدٍ خطير لسلطاتها في المستقبل القريب . وظلت روديسيا الشمالية بحالتها البربرية دون أى تطور اللهم الا في حزام النحاس الذي كانت تحكمه الشركات المهاجرة اليه ، بل ان تنجانيقا التي كانت في الماضى مستعمرة ألمانية سابقة ،

وأصبحت الآن تخضع جزئيا لسلطة هيئة الأمم المتحدة ، وليس بها سوى عدد ضئيل فقط من السكان البيض ذوي الجنسيات المختلفة ، نادرا ما كانوا يفكرون كدولة ذات استيطان أبيض . أما أوغندا فلقد كانت أقل من أن تمر بمرحلة الاختبار البيضاء ، لأن الأفريقيين فيها كانوا يتمتعون ببناء اجتماعي في غاية التطور وبنصيب كبير من الثروة في حين أن قليلا من الأوروبيين من اتخذها كوطن دائم له .

وعلى هذا فقد ظلت كينيا بؤرة الجدل ، يحيط بها دفاع وهجوم أكثر حدة من أية دولة أفريقية أخرى ، فلم يتحول انتباه العالم ويتركز على كل من روديسيا الجنوبية والشمالية والجزائر وجنوب أفريقيا إلا في عام ١٩٦٠ الحاسم . فلقد أثرت ذبذبات معركة كينيا على تطور الأحداث في كل من هذه المستعمرات ، إذ أن القرار الحاسم الذي اتخذ في عام ١٩٦٠ دل قبل الأوان على المصير النهائي الذي ينتظر بقية أجزاء القارة الأفريقية المتعددة الأجناس .

والسمة الثانية التي اتسم بها شرق أفريقيا أثناء تلك الفترة هو ازدياد الاتصال تدريجيا بين الأجزاء المكونة له . فكما علقنا في الفصل السادس يعتبر هذا التخطيط لمستعمرات شرق أفريقيا تخطيطا تعسفيا إلى حد ما . حقيقة أنه في أوائل الخمسينات كانت هناك علاقة محدودة بينها ، إلا أن معظمها كان قد ابتدأ فعلا في تطوير شكل ما من العلاقات فيما بينها قبيل انتهاء تلك الفترة ، وكانت هذه العلاقات إما علاقات صداقة أو عداوة . وفي أوائل الخمسينات انتاب عددا كبيرا من الأفريقيين ذوي الوعي السياسي ، الخوف لئلا يكون لدى رجال سياستهم الأوروبيين مطمح إقامة نفس النوع من الاتحاد الفيدرالي الذي كانوا قد أقاموا صرحه حينذاك في وسط أفريقيا . وكان ذلك الخوف واحدا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى أزمة أوغندا في عام ١٩٥٣ ، ذلك لأن رجال السياسة الأفريقيين طالبوا بوجوب معاملة كل دولة كوحدة منفصلة . ولكنه بالرغم من هذا فإنه بانتهاء ذلك العقد كان الزعماء الأفريقيون يبحثون عن الوسائل لخلق اتحاد فيدرالي خاص بهم . ولم يكن يوجد من الناحية الواقعية أية اتصالات بين كل من كينيا من جهة واثيوبيا والصومال من جهة أخرى حتى أوائل الستينات . إلا أن خطط الاتحاد الفيدرالي كانت تتضمن احتمال أن تصبح كل من اثيوبيا والصومال دولتين عضوين في الاتحاد في الوقت الذي كان الصراع العنيف بين كل من الصومال وجنارتيها الآخرين يزداد حدة . وبالرغم من أن زنجبار كانت تخضع للحكم البريطاني مثلها في ذلك مثل الأقاليم الأخرى الواقعة في القارة إلا أنه

لم يكن بينها وبين كل من تنجانيقا أو كينيا الا علاقات طفيفة اللهم الا تلك الروابط القائمة بينها وبين الشريط الساحلى الكينى ولكنها رغم ذلك كله كانت تفكر أيضا فى أن تصبح عضوا فى الاتحاد المقترح . وكانت موريتيوس تتلاعب أيضا بنفس الفسكرة ، بالرغم من ندرة وجود أية علاقة بينها وبين بقية شرق افريقيا . أما مدغشقر فكانت الاستثناء الوحيد لتلك القاعدة ، اذ أن اتجاهاتها كانت تميل الى الانحرافات تجاه الدول الافريقية المتكلمة بالفرنسية ، لكن على أن يكون ذلك بعد الاستقلال فقط . وبالرغم من أن مثلها قد اختلطوا بالمبعوثين الافريقيين فى باريس بعد الحرب الا أن أوجه نشاطها القومى قد تطور بشكل مستقل الى حد كبير عن أوجه النشاط القومى الافريقى ، ومع وجود هذا الاستثناء شاهدت أواخر الخمسينات وأوائل الستينات شعورا بوحدة الجماعة ينمو ببطء بين هذه الدول التى وضعناها سويا داخل اطار شرق افريقيا .

* * *

قضت مدغشقر معظم الخمسينات فى بلد الجهود لاصلاح الدمار الشامل الذى أحدثه تمرد عام ١٩٤٧ ومحاولة قمعه . وكان الدمار قد حل بمناطق بأكملها ، ولما لم تكف على الاطلاق المحاصيل التصديرية مثل البن والأرز والطباق لدفع أكثر من نصف ثمن الواردات ازدادت الحاجة للمساعدات الخارجية بشكل كبير . وكان الفرنسيون يقومون بتمويل عجز الميزانية الضخم والعمل من أجل إعادة البناء والتنمية الحديثة ، وأصبحت الجزيرة حملا ماليا ثقيلا على دافع الضريبة الفرنسى .

ولقد كشف المالاغاشيون عن واحدة من القوميات الوطنية الأصيلة فى الفلك الافريقى . فالملايين الخمسة من السكان يتمتعون بلغتهم الخاصة وثقافتهم وشخصيتهم . ولكونهم يعيشون فى جزيرة فان ذلك منحهم وحدة جغرافية لا تدين بشئ للقرارات الامبريالية . وان ما دفعهم الى الرغبة فى وضع نهاية للنجم الفرنسى ليس هو مجرد خوفهم السلبي من الغرباء بل هو مطمح ايجابى فى توفير سلطات لدولتهم تمكنها من السيادة .

وعلى هذا فانه بالرغم من الكارثة التى نزلت بالأرواح وانتشار الدمار الذى ترتب على التمرد لم يكن فى الامكان على الاطلاق اخضاع القومية المالاغاشية بل كانت ما زالت أقل قمعاً . وأكدت الادارة الفرنسية أن الممثلين التى توافق عليهم يتم انتخابهم بباريس ، ولكن القانون العام يسر فرصة إعادة توكيد الدعوة القومية . وقد تركزت هذه الدعوة حول شخصية فيليبورت تسيرانانا المدرس الفرنسى التعليم والمحاضر فى مادة

التربية • ولقد ذاع صيت تسيرانانا عن طريق عضويته في مجلس الماجونجا القروي ، ثم أصبح نائبا في مجلس النواب الفرنسي في بداية عام ١٩٥٦ ، وهناك التحق بالقسم الفرنسي من حزب العمال العالمي أثناء فترة حكم حكومة « جيه موليه » وتمكن بمساعدة هذا الحزب أن يشكل حزبه الاشتراكي في مدغشقر وأطلق عليه الحزب الاشتراكي الديمقراطي • وأقام القانون العام شيكلا من الحكومة الفيدرالية في الجزيرة لها منظمات قروية ومركزية • وأصبح تسيرانانا رئيسا لجمعية القروية في الماجونجا ونائبا لرئيس حزبه الفيدرالي وحصل حزبه على تأييد واسع النطاق بسرعة في الريف بالرغم من مواجهته معارضة لها وزنها في المدن •

وعلى هذا فقد كان تسيرانانا في مركز يسمح له بأن يعطي رأيا قاطعا في استفتاء ديجول لعام ١٩٥٨ • فلقد قرر بأن الوقت لم يحن بعد للاستقلال الكامل لأنه كان يخاف من العواقب الاقتصادية الوخيمة الشبيهة بتلك التي حدثت في وسط افريقيا الفرنسية لو أنه قطع العلاقات مع فرنسا • ولكن مع هذا فانه في المدينتين الرئيسيتين المسميتين تاناناريف وتاماتافى دعا كل من القوميين والاشتراكيين والشيوعيين من بين صفوف الشباب المتعلمين من أجل عدم الادلاء بأصواتهم والمطالبة بالاستقلال التام • وقد خلت المشاعر القبلية أيضا من الانقسام بين وجهتي النظر لأن عددا كبيرا من هؤلاء الذين يؤيدون الانفصال عن فرنسا ينتمون الى قبيلة الهوفا وهم الحكام التقليديون بمدغشقر والذين لا تفضل سمعتهم - بين غير الهوفا - سمعة الفرنسيين •

واتبع نصيحة تسيرانانا ٧٧٪ من الناخبين وأصبحت مدغشقر « جمهورية مالاجاش » داخل المجموعة الفرنسية • ولقد حصلت الجمهورية الجديدة على المزيد من السلطات التي تفوق أعضاء المجموعة الآخرين إذ سمح لها برفع علمها الخاص واستخدام نشيدها الوطني • علاوة على ذلك قامت الجمعية التأسيسية بوضع دستور رئاسي شبيه بدستور ديجول ، يمنح الرئيس سلطة اختيار وزرائه وحل الجمعية ، وكان مجلس الشيوخ يقدم له المشورة مع العلم بأن أول هذه المجالس كان يتكون كلية من مؤيدي تسيرانانا • وتم انتخاب تسيرانانا نفسه كأول رئيس في عام ١٩٥٩ وكان عليه أن يستغل على الفور السلطات التي منحت له في الدستور لكي يعالج الآثار المدمرة التي أحدثتها الأعاصير والفيضانات التي دمرت جزيرته • ولم تؤد هذه المآسي الا الى ازدياد اعتماد الجمهورية اقتصاديا على المساعدة الفرنسية لأنه كان من الواضح أن اقتصاديات

الجزيرة الواهية قد تستغرق سنوات لتعود ولو الى مكانتها السابقة
المزعزعة .

وبالرغم من هذا البؤس ، استمر تسيرانانا فى الجرى وراء هدفه
الخاص بالحصول على الحكم الذاتى مع الارتباط بالفرنسيين . وكان يقظا
دائما الى أنه يكمن وراء ظله شبح عودة النواب القوميين الثلاثة المنفيين
فى فرنسا منذ التمرد . وفى نفس الوقت كانت المعارضة تحاول دائما
تجميع قوتها بلم شملها تحت زعامة القسيس البروتستنتى الشعبى
ريتشارد اندريامانجاتو عمدة تاناناريف . وتمكن من تكوين حزب
ذى سياسة قومية واشتراكية متناسقة تقوم على المطالبة بالاستقلال الفورى
وتأميم الصناعات . وحصل الحزب على شعبية لها وزنها بين العمال
التمدين الا أنهم لم يكونوا كثيرين بما فيه الكفاية حتى يحصلوا على
أكثر من حقة من المقاعد البلدية والبرلمانية .

وتناول تسيرانانا هذه المشاكل بشيء من المهارة . فقد كان هو والحزب
الاشتراكى الديموقراطى يحافظان على برنامج اشتراكى معتدل غامض
يقوم أساسا على مبدأ المساواة ، وركزوا منظمتهم على السكان القرويين
الذين يكونون غالبية السكان وتقدموا للتفاوض مع الفرنسيين من أجل
الاستقلال التام . وكانت سياستهم غاية فى النجاح . فلقد تمت الموافقة
على استتقلال جمهورية مالاغاشى فى السادس والعشرين من يونيو
عام ١٩٦٠ ، فوضعوا النمط الذى يجب أن تسير عليه افريقيا - الفرنسية .
ولم يكن يتضمن ذلك الاستقلال ترك المجموعة الفرنسية وان كان هذا
الاتحاد سرعان ما اعتراه الذبول . وشعر تسيرانانا بأن لديه من القوة
ما يمكنه من منح العفو للمنفين الثلاثة .

ثم أظهر بعد ذلك مهارته السياسية فى تشجيع أشهر هؤلاء الثلاثة
وأكثرهم شعبية الشاعر جاك رايمانانجارا على الاشتراك فى حكومته .
وفى انتخابات سبتمبر التى أجريت بعد الاستقلال حصل الحزب الاشتراكى
الديموقراطى على ٧٥ مقعدا من بين ال ١٠٧ ، وليس من المحتمل أن تحدث
معارضة عنيفة للحزب أو للرئيس تسيرانانا حتى تتطور المناطق المتمدنية
الى شيء أقرب الى المساواة مع الشعب القروى الغفير العدد .

قد يبدو من النظرة الأولى أنه من البديهي للجزيرتين الصغيرتين
روينيون وموزيتيوس ، المجاورتين لمدهشقر ، أن ترتبطا بالتطور الذى
حدث فى جمهورية مالاغاشى ، فإن هذه الجزر الثلاث جميعها بعيدة عن

الطرق التجارية الرئيسية ، ومنعزلة عن تقدم اليابسة الافريقية ، ومن الواضح أنها محتاجة اقتصاديا الى الاتحاد مع منطقة أكثر اتساعا ، الا أن التكوين العنصرى المتباين لسكانها منع دراسة هذا الحل بشكل جدى على الاطلاق ، وكشف العنصر الفرنسى الضخم الموجود داخل سكان روينيون عن اتحاد وثيق مستمر مع باريس . وأصبحت الجزيرة ادارة فيما وراء البحار تابعة للجمهورية الفرنسية وممثلة داخل المنظمات الفرنسية . أما موريتيوس فقد تعلقت برباطها البريطانى . وظل جمهورها الهندى الغفير معارضا كلية للارتباط بالحكم الفرنسى فى مدغشقر أو بجمهورية مالاغاشى المستقلة .

وبالرغم من هذه المعارضة فقد ظلت الثقافة الفرنسية تمارس نفوذا قويا فى المجتمع الموريتيوسى وكانت الفرنسية الدارجة هى أكثر اللغات شيوعا ، فى حين أن الموريتيوسيين الفرنسيين قد احتفظوا بمكانة اقتصادية وسياسية قوية فى الجزيرة . وفى الواقع كان الجانب الأكبر من تاريخ الخمسينات يتكون من الصراع بين زراع قصب السكر الموريتيوسيين - الفرنسيين والهنود المتمدنين من ناحية وعمال السكر الذين يستأجرون فقط لفترة من العام وينقسمون بين المعسكرين من ناحية أخرى .

وطبقا لدستور عام ١٩٤٨ تعدل حق الانتخاب ، فأصبحت الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء ، وكان يتم الانتخاب بغالبية ضئيلة ، وكسب « حزب عمال موريتيوس » انتخابات عام ١٩٥٣ وحصل على ثلاثة عشر مقعدا من بين التسعة عشر مقعدا المنتخبين فى المجلس التشريعى واشترك الأعضاء غير الرسميين فى المجلس مع الأعضاء الرسميين فى المجلس التنفيذى وتم توحيدهم مع ادارات الحكومة فى نظام شبه وزارى .

ولكنهم ادعوا بأن حزب العمال بزعامة الدكتور س . رامجولام حزبا هنديا ، وشعر عدد كبير من زراع قصب السكر بتهديده لسيطرتهم الاقتصادية . وفى الواقع كانت عضوية الحزب متعددة الاجناس الا أنها كانت تتكون بالطبيعة من الهنود أساسا الذين كانوا يشكلون جمهرة السكان وغالبية العمال اليدويين والكتابين والحرفيين . الا أن هذا الادعاء أثر على وزارة المستعمرات البريطانية التى حاولت فى عام ١٩٥٦ أن تدخل نظام الصوت الواحد الانتخابى المتنقل فى الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء على أساس القوائم لتحل محله طريقة الغالبية الضئيلة . وكان من الطبيعى أن يثور حزب العمال فقد أشار الى أن مثل هذا النظام سيشجع السياسة الشعبية بشكل ايجابى بكل ما تتضمنه من أخطار

على السلم الاجتماعى . فى الوقت الذى يمنع فيه تشكيل حكومة قوية قادرة على الايفاء بالاحتياجات الاقتصادية فى الجزيرة .
وأحرز حزب العمال نصرا مشهودا . وفاصرت احدى اللجان المستقلة وجهة نظره ، وتم تقسيم الجزيرة الى أربعين دائرة انتخابية مع تعيين اثنى عشر عضوا اضافيا لتوكيد التمثيل المناسب لجميع الجاليات .
وبرهن الحزب العمالى على التأييد الشعبى له بحصوله على ثلاثة وعشرين مقعدا فى انتخابات عام ١٩٥٩ . وأصبح تسعة من بين أعضائه وزراء ، وفى عام ١٩٦١ تم وضع الشرط الخاص بمنصب رئيس الوزراء .

ولكن ، بالرغم من هذا النجاح المتوالى فقد واجه الحزب العمالى والحكومة التى شكلها صعوبات هائلة ، اذ أن المتاعب الداخلية والاحتكاك بجماعات عمالية نقابية معينة أضعف من تماسكه داخل مجتمع جزيرى ما زالت عقليته غاية فى الضيق . كما وقع اعصاران عنيفان ولم يكن يفصل بينهما سوى أسابيع قلائل فى عام ١٩٦٠ وأنزلا بالمشروعات الاقتصادية دمارا عنيفا ، وهددت زيادة السكان التى كانت تحدث فى جزيرة صغيرة يقطنها فعلا ما يزيد عن نصف مليون من النسمات ، هددت بعرقلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ولقد بذلت مجهودات بطولية من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على السكر ، ولكن عندما بذلت محاولات لادخال عيادات تحديد النسل فى عام ١٩٦٠ طغت المقاومة الدينية على الاحتياجات الاقتصادية ، وبالرغم من أنه حينما طلب الى كل من البروفيسور « ميد » و « تيموس » الأستاذين بجامعة لندن دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الجزيرة ، واقترح كيفية تحقيق مستوى معيشى أفضل أكد كليهما أن تحديد النسل هو العامل الجوهرى الوحيد . وكان الاختيار صعبا ، اما تحديد النسل أو مستويات معيشية أكثر انخفاضا . وكان ازدياد عدد العاطلين وشبه العاطلين يحمل البرهان على هذا .

ولكن أعمق مشاكل المستقبل كان يكمن فى المصير الدستورى لموريتيوس ، بل ان الحكم الذاتى الداخلى قد تأجل لأنه كان يبدو من المستحيل لهذه الجزيرة الصغيرة أن تحقق ذروة الاستقلال المثالى . ولكن التطورات التى حدثت فى أماكن أخرى ، والوعود التى بذلت لكل من جزر الهند الغربية وجزر البهاما ومالطة ابتدأت فى تغيير هذه النظرة - الا أن موريتيوس كانت تعرف أنه مهما بلغ نجاح تخطيطها الاقتصادى الحيالى ، فان أية آمال حقيقية عن الرخاء الاجتماعى كانت تعتمد على قدرتها فى الاشتراك مع وحدة كبيرة . وابتدأوا فى الحديث بالفاظ تنم

عن تقربهم من اتحاد شرق افريقيا الذى كان ما يزال على وشك التكوين .
وفى نفس الوقت ركز الدكتور « رامجولام » وزملاؤه على التخطيط من
اجل التقدم الاقتصادى فى جزيرتهم مؤملين فى ظهور آفاق جديدة فى
المستقبل .

* * *

كان هناك رجل واحد فى تنجانيقا يسيطر على أحداثها فى خمسينات
القرن العشرين بدرجة لا مثيل لها فى افريقيا باستثناء ساحل الذهب .
فى أثناء ذلك العقد حولت الثورة الدستورية الدولة من حالة من
السيطرة البريطانية الكاملة الى عتبة الاستقلال تحت حكم حكومة
افريقية . وكانت جميع الخطوات المبكرة التى اتخذت فى هذا الاتجاه
يحركها جوليوس نيريرى ، كما أن جميع الخطوط التى اتخذت فيما بعد
كانت تسير بتوجيه منه . وعندما ابتداء حملته السياسية كان يقف
بمفرده تقريبا ، وعندما شاهدها وهى تصل الى درجة الازدهار كان قد
أقام صرح بناء من الرفاق لهم تجربة راسخة . ولكن الشك لم يكن
يرأود أى فرد فى أن كلا من ثقة دول « فيما وراء البحار » والأمن الداخلى
كانا يعتمدان على استمرار وجود نيريرى كقوة مؤثرة موجهة .

وكانت ثورة تنجانيقا بحذافيرها ثورة سياسية . ولم تحدث
الا تغييرات طفيفة فى حياة سكانها البالغين التسعة ملايين نسمة اللهم
الا أنهم وجدوا المزيد من الوجوه السوداء تجلس على مقاعد الادارة .
وبالطبع كانت هناك فرصا دائمة الاتساع أمام عدد ضئيل من السكان
ليحصلوا على المكانة والسلطة وامتيازات الوظائف . الا أن هذه الفرص
لم تؤثر الا على قلة ضئيلة ، كما أنها كانت على أية حال أكثر ندرة وأقل
جزاء عنها فى أى مكان آخر من القارة . وازدادت فرض التعليم ببطء
مع تحمل الأفريقيين المزيد من المسؤوليات فى الحكومة ، ولكنها كانت
ما زالت تؤثر فقط على نسبة من السكان غاية فى الضآلة .

وظلت الحياة على بدائيتها بالنسبة لمعظم التنجانيقيين ، فهم يقومون
بمجرد البحث عن الطعام الكافى من أجل اشباع جوعهم . ولكن التغيير
الحقيقى الوحيد الذى حدث هو نمو الشعور بالكرامة الافريقية ،
وبالمسئولية تجاه الشئون المحلية والقومية لدولتهم ، وبزوغ نوع من
الادراك بأن الحكام البيض لم يكونوا سوى ظاهرة وقتية فى المجتمع
التنجانيقى .

وكان هذا التغيير العميق الذى حدث فى وجهات نظرهم يرجع

بحذافيره الى نيريري فقط ، فلم تكن توجد في تنجانيقا أية قوى قادرة على احداث ثورة اجتماعية أو اقتصادية أو حتى رفع مستوى الثورة السياسية الى أكثر من مستوى التبرم بالوضع الاقتصادي أو الاجتماعي . ولم يكن يتعدى عدد العاملين على الاطلاق أكثر من ٤٠٠ ألف عامل معظمهم يعملون في الزراعة بينما يعمل نصفهم على أساس عمل وفتى . وازدادت النقابات العمالية بسرعة في النصف الثاني من العقد السادس من القرن العشرين ولكنها لم تتعد أكثر من حوالي ٨.٠٠٠ عامل نقابى . وفي الواقع حدث النمو في تنظيم الطبقة العاملة لاحقا للنشاط السياسى وليس سابقا له . علاوة على ذلك كان يميل الى خلق انقسامات اجتماعية داخل المجتمع الافريقى ، لأنه بالرغم من سوء الرواتب التى تحصل عليها الفئة الضئيلة من العمال فى المجتمع الا أنها كانت تصل الى مستوى معيشى مرتفع يفوق بكثير مستوى الغالبية العظمى من المجتمع ، ولهذا فلقد اكتشفوا أن ضغطهم المنظم من أجل زيادة مرتباتهم قد أدخلهم فى صراع مع الجماهير التى تقاوم نمو أرستقراطية عمالية أما ملاك الأراضي القليلون وأصحاب رعوس الأموال فقد كانوا ينتمون الى جنس آخر ، ودائما غرباء ، ومنعزلين عن المسرح الاجتماعى الافريقى لدرجة كبيرة تجعلهم بعيدين عن أى تحد محتمل وقوعه . وكان البن الذى ينمو حول « موشى » على منحدرات كليمانجارو يحمل معه الثراء الى قبيلة التشاجا ولكن دون أن يؤثر على أكثر من هوامش الحياة الاجتماعية القومية . أما مزارع السيزال التى كان يعتمد عليها معظم تجارة الصادرات ، ومناجم الماس فقد كانت جميعها فى أيدي غير الافريقيين ، ولما كان التدريب الفنى الافريقى ما زال فى مهده ، فإن فكرة الاستيلاء على هذه المناجم كانت غير واقعية . على الرغم من أن الحركة النقابية قد أظهرت بشائر نضوجها لقيامها باضطرابات من أجل توفير ظروف أفضل فى هذه المناجم .

ولهذا كانت البؤرة التى تلتقى فيها الجهود الافريقية تقتصر فقط على التغيير السياسى . وقليل من الزعماء الأكثر تفكيرا من يعتبر أن الثورة السياسية بشير جوهري لتوفر ظروف اجتماعية واقتصادية جديدة . ولكن الدعوة الى معارضة الاستعمار هى الشعور الذى حرك جماهير الشعب الافريقى . بل وإن هذه الدعوة ذاتها هى التى خلقت الالهام الوحيد تقريبا للقيام بالحركة القومية . وكان جوليوس نيريري هو الذى خلق هذه الحركة وألهمها وسيطر عليها فى كل مرحلة من مراحل نموها .

وكان نيريرى قد تلقى تعاليمه أثناء الحرب فى ماكاريرى - جامعة أوغندا - وظهرت ميوله السياسية المبكرة عندما أنشأ فى الجامعة فرع « جمعية تنجانيقا الافريقية » الذى كان عبارة عن مجموعة جدلية ابتدأت فى الاهتمام الايجابى بالسياسة بعد الحرب . ولما كان نيريرى كاثوليكيًا ورعا عمل مدرسا فى احدى مدارس الارساليات الكاثوليكية الرومانية فى تابورا حتى أصبح فى عام ١٩٤٩ أول طالب افريقى تنجانيقى يلتحق بجامعة بريطانية . وذهب الى ادنبرة حيث وجد هناك اهتماما حيا بالمواضيع الاستعمارية وبالشئون الافريقية بوجه خاص ، وبعد أن حصل على شهادته الجامعية بعد ذلك بثلاث سنوات عاد ثانية الى وطنه ليستأنف التدريس فى المدرسة الكاثوليكية خارج دار السلام . ولكنه كان فى ذلك الوقت قد أصبح مقتنعا برسالته السياسية ، وعندما كان فى ادنبرة أعد نفسه فكريا وعاطفيا لمهمة تنظيم وتزعم شعبه نحو الاعتماد على النفس مما جعل هدفه النهائى حكم الشعب لنفسه ، وابتدأ على الفور فى اتباع واجباته التدريسية والسير يوميا مسافة اثني عشر ميلا الى دار السلام للمشاركة فى أوجه النشاط السياسى ليعود نفس المسافة ليستهل يومه التالى فى المدرسة .

ونتيجة لهذا العمل سرعان ما تم انتخاب نيريرى رئيسا لجمعية تنجانيقا الافريقية ، الا أن هذه المنظمة بما لها من تقاليد فكرية بحثة لم تكن تبدو بالنسبة له أنها قادرة على تحقيق الثورة التى كان يرجوها فى الحياة القومية . ولهذا عندما أنشأ اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى فى السابع من يوليو عام ١٩٥٤ كان غرضه خلق حزب جماهيرى يقوم بتخصيب جذور المجتمع التنجانيقى بأفكاره القومية .

ولما كان نيريرى رجلا سياسيا أصيلا ، فقد رأى فقر وبؤس شعبه كشرور كان من الواجب عليه تغييرها . وعندما كان يحضر مؤتمر حزب العمال فى بريطانيا تعلم شيئا عن الصراع الاجتماعى والاقتصادى هناك . وفى هيئة الأمم المتحدة ، حيث وقف باسم شعبه أمام مجلس الوصاية تحدث هو ووفده عن ثلثى العالم المحتاجين . واعتاد البقاء فى نيويورك مع أحد زعماء النقابات العمالية الذى كان مشغولا جدا بظروف الطبقة العاملة الأمريكية .

ولكن ، بالرغم من أن نيريرى كان يشعر باحتياجات شعبه وبالرغم من أنه جعل نفسه مثلا للزعماء الافريقيين الآخرين بأن عاش حياة معتدلة مقتصدة فى الطعام والشراب ، الا أنه وافق أساسا على نظرية نكروما التى تقول : « ابحث أولا عن الملكة السياسية » . ولم يكن نيريرى

متوهما ان الاستقلال السياسى قد يخل فى حد ذاته أيا من مشاكل شعبه اللهم الا تلك الكرامة التى سيضيفها عليه . ولكنه كان يعتقد بأن التنجانيقيين لم يجربوا على الاطلاق شعور الديناميكية القومية الذى يعتبر ضروريا لتغيير ظروفهم الاجتماعية الا اذا تخلصوا من الحكم الاستعمارى ولهذا كرس نفسه لمهمة تحطيم السلطة الاستعمارية وقيادة شعبه الى الصراع من أجل حق حكم نفسه بنفسه . فعندئذ فقط يستطيع ويستطيعون معه الحصول على فرصة مهاجمة الفقر من جذوره .

ولقد وجد نيريرى أن العائق الرئيسى هو نظام الحكم الأبوى الذى كان يفوق السيطرة الاستعمارية ، فكان البريطانيون يحكمون الدولة على أساس الحكم غير المباشر ، فمنحوا سلطات للزعماء ، وحيثما لم يكن يوجد الزعماء كانوا يقومون بتعيينهم ، وكانوا يشجعون الزعماء على تشكيل مجالس استشارية من المحتمل أن تصبح نواة لحكومة محلية . وعندما دخل الافريقيون فى الحكومة القومية عن طريق تعيينهم فى المجلس التنفيذى . قامت الادارة مرة أخرى باجتذاب الزعماء ، وكان هؤلاء الزعماء رجال متأنقون أمثال الزعيم « كيداها » ليقوموا بأدوار قيادية . ولكن رجال الادارة الاستعماريين اعتمدوا على تعاون التقليديين أو الزعماء الذين عينتهم الحكومة وكانوا يشكون على الفور فى رجال السياسة الافريقيين الذين تراودهم مطامح تحطيم مثل هذا التعاون عن طريق تشكيل أحزاب سياسية .

ولهذا عندما تم وضع الدستور فى عام ١٩٥٥ وهو الدستور الذى كانوا قد أوصوا به قبل ذلك بأربعة أعوام ، لم يحصل نيريرى ورفاقه السياسيون على حق تشكيل الحكومة . وكان هذا الدستور قد وضع على أساس أن يصبح تنجانيقيا بوجه خاص ، ومثل ذلك ، التمثيل المتكافئ للأجناس الرئيسية الثلاثة . وقام الحاكم بتعيين ثلاثين عضوا فى المجلس التشريعى ؛ عشرة افريقيين ، وعشرة آسيويين ، وعشرة أوروبيين ، بعد استشارة مجتمعات كل منهم على التوالى واشتركوا فى هذا المجلس مع سبعة عشر عضوا رسميا وأربعة عشر عضوا غير رسميين تعهدوا جميعا بتأييد الحكومة . وكان كل من الأجناس الثلاثة يمثلها عضوان غير رسميين فى المجلس التنفيذى أيضا .

وبالطبع انتهز كل من نيريرى وحزبه المسمى باتحاد تنجانيقا القومى الافريقى (تانو) فرصة وجود هذا النظام وجعلوه أول هدف لهجومهم . فانتقدوا عدم العدالة المتمثلة فى أن نفس عدد الأعضاء يمثل ٩٠٠٠٠٠٠ افريقى و ١٠٠٠٠٠٠ آسيوى ، ٢٠٠٠٠٠ أوروبى على التوالى ، علاوة على

ذلك تمسكوا بالانتقادات التي وجهتها بعثة الأمم المتحدة الزائرة التي حثت الادارة البريطانية ، دون جدوى ، على أن تعلن بأن تنجانيقا دولة افريقية وأنه سيحكمها في نهاية المطاف حكومة افريقية أساساً . وكان الدليل على اعتدال مطامح نيريري ، بل وعلى أنه لم يكن يدرك ادراكاً كاملاً مدى القوى التي حركها ، أن الطلب الذي أرسله الى الأمم المتحدة في مارس سنة ١٩٥٥ كان لمجرد أخذ ضمان الاستقلال في مدة عشرين أو خمسة وعشرين عاماً .

ولكن نيريري وحزب اتحاد تنجانيقا القومي الافريقي كانوا حانقين على الحكومة وانتشر الحزب على نطاق واسع في جميع أنحاء الريف المترامي الأطراف في هذه الدولة الشاسعة بما لها من وسائل مواصلات ضئيلة . . . وكان من المحتم بل ومن المؤكد أنه سيكون من الصعب على المنظمة التنفيذية المركزية السيطرة على أعضاء الفروع وموظفيها الرسميين ، وأصبح من المتوقع أن يتصرف بعضهم دون اكتراث بالمسئولية . ووجهت الحكومة وبعض رجال الصحافة اللوم الى كل من حزب اتحاد تنجانيقا القومي الافريقي ونيريري الى أن كلمة السر الاستعمارية الخفية « القانون والنظام » قد أصبحت مهددة بالخطر ووصفوا نيريري بأنه « مثير خطر » وأوقف بعض فروع حزب اتحاد تنجانيقا القومي الافريقي .

ومن المحتمل أن الحاكم تويننج وبعضاً من رجال ادارته كان ينتابهم سرور خفي بهذا التقدم المتسم بتحمل المسئولية الذي كان يحرزه كل من نيريري وحزبه ، الا أنهم بالرغم من هذا قد التزموا بميزان سياسي متعدد الأجناس ، وقد صمم حزب اتحاد تنجانيقا القومي الافريقي على قلب هذا الميزان رأساً على عقب . وكانت الاستراتيجية التي رسمها تويننج ترمي الى محاولة القيام باجراء تطوري يعود كلا من الأوروبيين والآسيويين تدريجياً على التمثيل الافريقي دون اثاره العداوات العنصرية التي شاهدها في كينيا المجاورة ووسط افريقيا . الا أن المفهوم غير الواقعي لهذه الخطوة التطورية يمكن ادراكه من الاحتجاجات المحمومة التي شنوها ضد اعلان نيريري الذي يعرب فيه عن أمله في تحقيق الاستقلال في ربع قرن .

وفي نفس الوقت ، شجع بعض رجال الادارة في عام ١٩٥٦ على تكوين حزب منافس أطلقوا عليه حزب تنجانيقا المتحد ، ذي عضوية متعددة الأجناس ، ويؤكد احترامه للحكومة القائمة والمشاركة بين المجتمعات العنصرية المختلفة . وحصل حزب تنجانيقا المتحد على عشرة آلاف عضو دفعة واحدة وكان ثلثاهم من الافريقيين - أما حزب اتحاد

تنجانيقا القومى الافريقى فسرعان ما وصل عدد أعضائه الى مائة ألف
كلهم من الافريقيين .

وفى تلك المرحلة اعتقد بعض الناس داخل وخارج تنجانيقا أن سمة
تعدد الأجناس التى يتميز بها حزب تنجانيقا المتحد ستميزه على حزب
اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى . وكان نيريرى نفسه يؤمن بالاتجاه غير
العنصرى وأكد لمجلس الوصاية فى عام ١٩٥٧ بأن حزبه على وشك فتح
أبوابه لغير الافريقيين ، الا أنه واجه معارضة عنيفة من داخل حزب اتحاد
تنجانيقا القومى الافريقى لدرجة أنه اضطر الى تأجيل هذا الاجراء .
وحقيقة أن الافريقيين كانوا يعاملون كجنس منحط لمدة طويلة جعلهم
ولو مؤقتا يتمسكون بأمنهم المترتب على قصر حزبهم على أنفسهم فقط .
وعندما يقنعون أنفسهم بأنهم ضمنوا المساواة كأفراد ، والتفوق كمجموعة
نتيجة لكثرة أعدادهم فانهم عندئذ فقط يمكنهم التفكير فى اللاعنصرية
الأصيلة .

ولكن حزب تنجانيقا المتحد قد برهن على أنه لا يزيد عن مجرد حدث
لا مغزى له فى التاريخ التنجانيقى ، فبالرغم من القيود والعوائق التى
فرضت على نيريرى ورفاقه سرعان ما أصبح حزب اتحاد تنجانيقا القومى
الافريقى هو حزب الشعب بدرجة ينذر رؤياها فى افريقيا ، فمنذ البداية
عمل يدا فى يد مع النقابات العمالية والتعاونيات التى تعتبر الجماعات
المنظمة الوحيدة الأخرى فى الدولة . وبكل بساطة لم يكن يوجد من
الأوروبيين ما يكفى لمقاومة قوة القومية الجارفة التى اجتاحت كل مدينة
وكل قرية وكل كوخ . فباستثناء رجال الادارة الذين يعتبرون الجزء
المستقر من الجالية الأوروبية فان عددا ضئيلا من الآلاف الأوروبية من
جعل من تلك الدولة موطنها له . وبالرغم من أن بعضا من أغني أثرياء
الآسيويين قاموا بتعزيد حزب تنجانيقا المتحد لفترة من الوقت فان
طبقة المتعلمين الآسيويين سرعان ما أدركت الحقائق السياسية . وقدمت
تأييدا له قيمته لزعماء حزب تنجانيقا القومى الافريقى .

واستمر التظاهر بتطبيق نظام تعدد الأجناس طوال عام ١٩٥٧ ،
ففى أثناء ذلك العام عين الحاكم كل من نيريرى والرجل النقابى راشيدى
كواوا فى المجلس التشريعى أملا فى ضمان تعاون القوميين . ولكن حينئذ
دفع الباعث السياسى الحزب الى المطالبة باجراء انتخاب عام مع المساواة
بين الافريقيين وغير الافريقيين فى المجلس التشريعى . وقدموا تاريخ
الحصول على الاستقلال الى عام ١٩٥٩ . ولما وجد نيريرى أنهم رفضوا

هذه المقترحات التي تدعو الى التوفيق ، استقال من المجلس . ولكن عندما قبلت الحكومة المقترحات الدستورية البديلة التي وضعتها لجنة برئاسة البروفيسير ماكنزى الأستاذ بجامعة منشستر أظهر نيريرى ثائية روحه التعاونية بحته رفاقه على تطبيقها بينما كان ما يزال يحتفظ بحق النقد . وكان ماكنزى ما يزال يحاول خلق وسائل تؤدي الى جعل الناخبين من كل جنس يفكرون فى أفراد الجماعات الأخرى فى نفس الأمة . ولهذا اقترح تقسيم الدولة الى عشر دوائر انتخابية وتقوم كل دائرة بانتخاب ثلاثة أعضاء افريقى ، وآسيوى ، وأوربى ، واجبار كل ناخب على انتخاب ثلاثة مرشحين ينتمى كل منهم الى جنس مختلف . وعارض حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى بكل قوة مبدأ الأصوات الثلاثة الاجبارى الا أن نيريرى حث رفاقه على تطبيق هذا النظام الثلاثى وفضله على مقاطعة الانتخابات .

وكانت تلك هى اللحظة الحاسمة فى التاريخ السياسى لتنجانيقا ، فاتخاذ قرار بالمقاطعة سيؤدى حتما الى حدوث ثفرة بين كل من حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى والحكومة ، والذي قد ينتج عنه نفس الصراع السياسى الذى حدث فى روديسيا الشمالية والجنوبية - وبدا حينذاك أنه من المستحيل تطبيق مبدأ التفاوض السلمى الذى وضعته تنجانيقا ببقية شرق افريقيا البريطانية . والواقع أن هذا الاجراء كان يعتمد على شجاعة نيريرى وذكائه فى أنه أدرك كيف يستخدم قوته دستوريا لكي يحصل على مكانة يستطيع عن طريقها ممارسة المزيد من الضغط دون امكان مقاومته . لأنه عندما أجريت الانتخابات التى كان نصفها الأول فى عام ١٩٥٨ والثانى فى عام ١٩٥٩ استطاع حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى أن يكتسح مجلس الوزراء حقيقة . وبمجرد أن يبرهن حزبه بهذه الطريقة على أنه يمثل بحق جمهرة الشعب ، وبالتالي لا يمكن لاية حكومة بريطانية أن تنكر عليه أنه نظام تمثيلى ديموقراطى لا يعلى عليه .

ولكن قبل وقوع تلك اللحظة بقليل حدث تغيير آخر له قوة تأثيرية . فلقد حل ريتشارد تيرنبل محل السيد ادوارد تويننج فى أواسط عام ١٩٥٨ وكان تويننج قد وضع أسس الاتصال بين الأجناس ، وتعلمت الأجناس الثلاثة كيف تتحدث مع بعضها بالفاظ معقولة تحت ارشاداته ولكنه لم ير على الاطلاق فيما هو أبعد من النظام المتعدد الأجناس ، ومن المحتمل أن الذى شجعه على قصر نظره هذا سكرتيره الاستعمارى آلان لينوكس بويد ، لأن السكرتير الاستعمارى كان يعتقد اعتقادا راسخا

بوجوب مشاركة كل مجموعة جنسية في السلطة السياسية وليس بفضل لون جلودها - لأنه لم يكن على الإطلاق متحاملا على اللون - بل بفضل مكانتها وقد كان أريستقراطيا :

وابتدأ تيرنبل بأحداث تفاوت بالغ في الميزان . فقد كان مسئولاً شخصياً عن الاجراءات العديدة التي اتخذت ضد حركة الماوماو في كينيا المجاورة - الا أنه تغلب على الشكوك التي راودت بالضرورة الأفريقيين في تنجانيقا - وبرهن بالضبط على أنه الرجل الصحيح الذي أنقذ الدولة من نظام تعدد الأجناس الذي دعا اليه تويننج الى عهد اللاعنصرية . وكانت نقطة ضعفه الوحيدة التي لم يكن هناك شك في أنه اكتسبها من تجربته في كينيا ، هي حساسيته المفرطة تجاه أخطار الأمن ، ونتيجة لهذا كان تنظيم حزب تنجانيقا القومي الأفريقي مازال يعاني من بعض التدخل حينما بدا أن نشاط الفرع كان يقوض السلطة المحلية ، الا أن تيرنبل لم يسمح على الإطلاق لمخاوفه بأن تحوله عن اعتقاده بوجوب ازدياد مسئوليات الأفريقيين بسرعة وبأنه من المقدر لتنجانيقا أن يحكمها الأفريقيون أثناء فترة حكمه .

وكان كل من الحاكم والدولة سعداء الحظ لأنه في العام التالي لوصوله حدث تغيير أيضا في وزارة المستعمرات البريطانية . وأدى تولى ايان ماكلويد بعد لينوكس بويد عقب الانتخابات البريطانية التي أجريت في عام ١٩٥٩ الى ازالة آخر حاجز أمام التمثيل الديموقراطي في تنجانيقا . وكان يبدو في عام ١٩٥٩ أن ذلك التقدم الذي تم في تنجانيقا نحو الديموقراطية اللاعنصرية الكاملة والذي أصبح تقبله جميع الأجناس هناك ، يجب كبح جماحه لئلا يهدم الاحتذاء به سياسة روى ولنسكى المختلفة القائمة على تعدد الأجناس في الاتحاد . فعلى سبيل المثال ، منعت لجنة ما بعد الانتخابات في عام ١٩٥٩ برئاسة السير رتشارد راميج - منعت بقوة من دراسة انتخابات الشباب العامة . وكان لينوكس بويد مؤيدا عن اقتناع لسياسة ولنسكى بل انه كان هناك أيضا شيء من الفتور بين كل من الحاكم تيرنبل وسكرتيره الاستعماري حول هذه المسألة - الا أن صعود ماكلويد الى وزارة المستعمرات قد أزال هذه العقبة .

وكانت أول خطوة اتخذها تيرنبل ، بل انها أهم خطوة اتخذها على وجه الإطلاق ، هي أن ينحز على ثقة نيريري . وقام نيريري بحركة مذهلة ليمد يد الصداقة الى الحاكم الجديد ففي لحظة وصول تيرنبل كان نيريري

متهما باثارة الفتنة . وكانت جميع التجارب الافريقية تشير الى ميزة التقديس التي يجنيها الفرد الذي يزج به في السجن ، ولكن نيريري كان يدرك أن سجنه قد يسوء بداية فترة حكم تيرنبل وقد يحرم الحاكم الجديد من أية فرصة في أن يوحد جهوده مع التقدم الافريقى . ورضى بأن يدفع الغرامة بشهامة ملحوظة . ومنذ تلك اللحظة أصبحت العلاقة بين كل من تيرنبل ونيريري تشبه تلك القائمة بين كل من آردن - كلارك وونكروما فى ساحل الذهب ، مع وجود نفس النتائج الطيبة المماثلة لصالح التطور السلمى فى الدولة .

وكان التقدم الدستورى منذ لحظة وصول تيرنبل فى أواسط عام ١٩٥٨ حتى الاستقلال فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٦١ ، يجرى فى هدوء ويكاد يكون خاليا من الصراع . وأظهرت انتخابات عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ التى أجريت تحت النظام الثلاثى أن حزب تنجانيقا المتحدة لا يستطيع منافسة حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى فى أى مكان بمجرد أن يمنح عددا معقولا من الأفريقيين حق الانتخاب . كما أنها أظهرت أن حزب المؤتمر القومى الافريقى المفكك الذى كونه زوبيرى متيفو لمعارضة تعاون حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى مع كل من الأوروبيين والآسيويين ، لم يحصل على أتباع له فى الدولة . وعلى هذا كان من الواضح أنه من الضرورى فى مثل وجود حركة اقومية تمثيلية واسعة النطاق مثل حزب اتحاد تنجانيقا القومى الافريقى اجراء تعديلات اضافية ومنح المزيد من التقدم الدستورى بسرعة .

وفى عام ١٩٥٩ دعا الحاكم خمسة أعضاء منتخبين للاشتراك مع سبعة من الرسميين فى مجلس جديد من الوزراء . كان بمثابة نواة لمجلس الوزراء . وقرر نيريري بأنه لا يجب فى هذه المرحلة أن يصبح وزيرا لأنه أراد أن يكون حرا ليستمر فى ممارسة الضغط من أجل نظام تمثيلى أكثر شمولاً يقوم على حق الانتخاب العام للشباب ، الا أنه وافق على أن يقبل ثلاثة أعضاء من حزب اتحاد تنجانيقا القومى علاوة على عضو آسيوى وآخر أوروبى ممن يؤيدون الحزب ، مناصب وزارية . ولقد تلقى وعدا فعلا بالمزيد من التعديلات بمجرد أن يوضع هذا النظام موضع التطبيق .

ولهذا لم يسر مفعول هذا الدستور الجديد الا لمدة تزيد على العام عندما حل محله اول نظام تمثيلى لتنجانيقا . وهيا هذا الدستور لقيام مجلس تشريعى يتكون من واحد وسبعين عضوا منتخبين وثمانية معينين ، ومجلس للوزراء يتم انتخاب عشرة أعضاء من بين وزرائه الثلاثة عشر ،

ونخفض من شروط الكفاءات الانتخابية التي من شأنها أن تزيد عدد الناخبين زيادة كبيرة . وأصبح من المقرر الاحتفاظ بأحدى عشرة دائرة انتخابية للآسيويين وعشرة للأوروبيين من بين احدى وسبعين دائرة انتخابية بالرغم من أنه من المهم أن نعرف أن هذا التنظيم قد اقترحه الأفريقيون ضد رغبات المتكلمين بلسان الآسيويين والأوروبيين . وفي أغسطس عام ١٩٦٠ أجريت انتخابات جديدة في ظل هذا الدستور ، ولكن كانت قبضة حزب اتحاد تنجانيقا القومي الأفريقى قوية لدرجة أن ثمانية وخمسين دائرة انتخابية من بين جميع الدوائر الانتخابية جعلت الناخبين من حزب اتحاد تنجانيقا القومي الأفريقى والمؤيدين له يمشون في طريقهم دون معارضة ولم يفقد حزب اتحاد تنجانيقا القومي الأفريقى في المعارك الثلاث عشرة الأخرى سوى مقعد واحد . وبهذا تمكن من السيطرة على سبعين مقعدا من بين الواحد والسبعين في المجلس الجديد وفي سبتمبر طلب الحاكم من نيريرى تشكيل حكومة ويصبح رئيسا للوزراء . وفي خلال سبعة أشهر كان إيان ماكلويد في دار السلام من أجل المناقشات الدستورية النهائية . ولم يمض يومان على هذه المناقشات حتى تمت الموافقة على وجوب قيام الحكم الذاتى الداخلى فى أول مايو عام ١٩٦١ ، وانسحاب الحاكم من مجلس الوزراء ليصبح نيريرى رئيسا للوزراء ، مع ضرورة تحقيق الاستقلال فى ديسمبر من نفس العام . ولقد أذهلت القوى الثورية التى فك نيريرى وثاقها ونظمها ، مطالبه المتتالية بالاستقلال بحلول ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ثم بحلول ١٩٦٩ ، وأخيرا فى عام ١٩٥٩ بضرورة الحصول عليه فى عام ١٩٦٤ .

وفى نفس الوقت ظهر فى حيز الوجود عدد من المسائل الداخلية والعالمية عندما تحمل كل من نيريرى ورفاقه المزيد من المسئوليات . وفى أواخر عام ١٩٦٠ حدث صدام بين حكومة حزب اتحاد تنجانيقا القومي الأفريقى ونقابة السكك الحديدية الأفريقية التنجانيقية التى كان يتزعمها كاسنجا تومبو وتؤديها النقابات الأخرى حول مسألة اتخاذ خطوة الأفرقة فى الوظائف العامة . وظلت العلاقات بين الحكومة والنقابات متوترة خلال عام ١٩٦١ بأكمله ، ذلك لأن حزب اتحاد تنجانيقا القومي كان عليه أن يواجه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة . وكان الوزراء يعلمون بما للدولة من دخل قومى محدود وفرصة ضئيلة أمام اجراء تنمية مبكرة ، قد يؤدي اجراء زيادة فى أجور العمال المنظمين الذين يمثلون نسبة ضئيلة من الأجمالى العام للسكان ذات المستوى المعيشى الأعلى بقدر كبير من متوسط المستوى المعيشى العادى ، قد يؤدي الى تخفيض الموارد

المتوفرة من أجل الرخاء الاجتماعى والاقتصادى . وأعلن كاواوا الذى كان زعيما نقابيا سابقا وأصبح الآن النائب الأول لنييرى أنه يجب على النقابات أن تقبل الآن تحمل جزء من مسئولية بناء الدولة ، إلا أنه كانت هناك صعوبات لا يمكن تحاشيها كامنة فى عملية تحويل نشاط النقابة العمالية عن هدفها الرئيسى الخاص بتحسين أحوال أعضائها .

وواجه نييرى أيضا بعض المتاعب خلال عام ١٩٦١ حول شروط مشروع قانون حق المواطنة ، إذ أن المعارضة التى كان قد واجهها فى الماضى داخل حزب اتحاد تنجانيقا القومى الأفريقى ضد محاولته فتح أبواب حزبه لغير الأفريقيين قد انبعثت مرة أخرى بين بعض شاغلى المقاعد الخلفية بمجلس النواب حول قرار الحكومة بالسماح للمقيمين الأوروبيين والآسيويين فى التمتع بحق المواطنة . ودفع بهذا القانون الى الموافقة دون تعديل - فقط - عندما هدد نييرى بالاستقالة .

وكان تأثير نييرى على المسرح العالمى ذا سمة أكثر توفيقا . ففي عام ١٩٦٠ ألزم دولته التزاما كاملا بفكرة إقامة اتحاد شرق افريقيا مع كل من كينيا وأوغندا وزنزيبار علاوة على أية دولة أخرى ترغب فى الانضمام اليه . وكان مستعدا ليس فقط لاغراق السيادة التنجانيقية فى خضم اتحاد فيديرالى أكثر اتساعا بل وحتى تأجيل استقلال بلاده لو كان من الممكن ضمان الاستقلال لشرق افريقيا بأكمله فى وقت واحد ، ذلك لأنه أدرك بأنه من الصعوبة بمكان اذابة السيادة القومية داخل دولة فيديرالية بعد الحصول عليها بدرجة أكبر مما لو كانت قبلها . ولم ينجح نييرى فى ذلك المجهود ، نتيجة للمصاعب الموجودة فى كينيا أساسا ، ولكنه مع هذا احتفظ بمجهوداته من أجل اتحاد أوثق بين دول شرق ووسط افريقيا « المتبرعمة » عن طريق منظمة جميع القوميين التى تسمى « حركة الحرية الافريقية الشاملة لشرق ووسط افريقيا » .

وكان ظهور نييرى أعظم منظر تمثيلى على المسرح العالمى فى مارس سنة ١٩٦١ وكانت المناسبة التى حدث فيها ذلك هى اجتماع رؤساء وزراء الكومنولث فى لندن لدراسة طلب جنوب افريقيا باستمرار عضويتها بعد أن أعلنت الجمهورية . وكانت المسألة فى واقعها - كما كان يعرف كل انسان - هل يرغب بقية أعضاء الكومنولث فى استمرار عضوية دولة تتبع سياسة التفرقة العنصرية أم أنهم سينتهزون تلك الفرصة لابعاد جمهورية جنوب افريقيا برئاسة الدكتور فيرورد .

ولم يكن نييرى حاضرا فى المؤتمر لأن تنجانيقا لم تكن قد أصبحت

بعد دولة مستقلة الا أن تدخله كان حاسما ، فقد أخبر كل رؤساء الوزراء بأنه لو سمح لجنوب افريقيا بالبقاء فى الكومنولث فان تنجانيقا لن ترغب فى الاشتراك فيه عندما تحصل على استقلالها وارجح صوته كفة الميراث ، اذ أصبحت المعارضة ضد جنوب افريقيا لدرجة أن الدكتور فيرورد سحب طلبه وترك الكومنولث .

وأصبحت تنجانيقا دولة ذات سيادة فى التاسع من ديسمبر سنة ١٩٦١ وكتب دستورها بالتفصيل عن الحقوق الفردية ، ونص على الكفايات المطلوبة لحق المواطنة ، ودعم حق الانتخاب العام للشباب ، ووضع أسس واجبات دار القضاء العالى ولجنة الخدمة المدنية كما نص على اجراء تعديل دستورى بغالبية ثلثى أعضاء الجمعية الوطنية . وبهذا يكون قد اكتمل وجه الثورة السياسية (مع اجراء اضافة ثانوية باعلان الجمهورية فى عام ١٩٦٢) وصهرت الوحدة بدرجة لا يعرف مثلها فى بقية أنحاء القارة ، ولكن الصعوبات التى كانت جاثمة أمام المهام الاجتماعية والاقتصادية ازدادت ولم تنقص بعد الحصول على الاستقلال وما زال أمامنا أن نرى ما اذا كانت هذه الوحدة السياسية التى تم تنظيمها للقضاء على الحكم الاستعماري يمكن المحافظة عليها من أجل مجابهة مشاكل الشعب التنجانيقي الأساسية وهى على وجه التحديد - الفقر المروع ، وسوء التغذية المتفشى ، والأمراض المنهكة ، والجهل والخرافات ، والأهم من هذا كله ، أن ضالة موارد الثروة القومية وعدم وجود هيكل لتنظيم اقتصادى حديث يجعلان من غير الممكن توفير مستوى أفضل من الحياة للتنجانيقيين .

أظهرت أوغندا فى تلك الفترة تناقضات واضحة فى نواح عديدة مع كل من جاراتها فى شرق افريقيا البريطانية - تنجانيقا ، وكينيا . فالمشاكل التى واجهتها والسمة التى اتسم بها صراعها كانت تحمل القليل من الارتباط مع مشاكل ومجالات صراع المستعمرات الأخرى فى شرق افريقيا ، وعادة ما كانت تشبه الى حد كبير الظروف السائدة فى الجانب الغربى من القارة ، الا أن موقعها الجغرافى ووسائل اتصالها وعضويتها فى الهيئة الحاكمة لشرق افريقيا كل ذلك ربطها بالشرق مما ترتب عليه أن تأثر تقدم الدولة تأثرا بالغا فى بعض الأحيان بالأحداث التى تجرى فى المستعمرات المجاورة .

ولم تواجه أوغندا نفس مشاكل الفقر القومى الذى واجهته تنجانيقا ، ولا مطامح المستوطنين البيض الذى شاهده كينيا ، ولا المعركة

التي شنتها هاتان المستعمرتان المجاورتان لها ، بل على العكس من ذلك ، فان قطنها وبنها اللذين يدعمهما أعمال التعدين والصناعة والطاقة الكهربائية الهيدروليكية السائرة في طريق التنمية أكد الرخاء القومي تبعاً للمقاييس الأفريقية . علاوة على ذلك فان عدم وجود المستوطنين البيض وحماية الأرض من أجل استقلال الأفريقيين ، الى جانب تشجيع الانتاج والتسويق التعاوني أكد أن الكثير من ثرواتها سيجد طريقه الى جيوب الأفريقيين - صحيح أن الآسيويين قد سيطروا على قطاع كبير من الحياة التجارية ولكنهم أيضا أضافوا المزيد الى الثروة الاقتصادية للبلاد . وبهذا ساعدت على توفير الفرص الاقتصادية للأفريقيين أنفسهم .

الا أن هذا الرخاء النسبي لم يؤد الى نمو سريع لطبقة عاملة متمدينة ، فقد ظل معظم المنتجين الأفريقيين فلاحين ، وحيثما أعلنوا عن طلب عمال صناعيين كانوا يشغلون هذه الأعمال الى حد كبير بالعمال المهاجرين من خارج أوغندا . وعلى هذا نمت الحركة النقابية العمالية ، علاوة على ذلك فان طبقة المتعلمين التي تشكل قطاعا له قيمته في المجتمع كانت تتمتع بمزايا وجود مدارس عديدة مشهورة ، وجامعة ماكاريري وجدت فرصا لها حولتها بدرجة كبيرة ن من الصراع السياسي القومي - وكان لكل مديرية منظماتها وإداراتها . وكان يتم اختيار الزعماء دائما من بين الطبقة المتعلمة ، وبدا لكثير من جيل الشباب أن هناك فرصا أفضل في العمل مع السلطات التقليدية عن حمل لواء الثورة .

ولهذا ، فانه في خمسينات القرن العشرين لم يحدث في أوغندا على الإطلاق نفس الحركة القومية العنيفة التي حدثت في الدول الأفريقية الأخرى ، وفي الواقع لم تكن مشكلتها الرئيسية هي إيجاد الوسائل للقضاء على الحكم الاستعماري بل الوصول الى حالة من انشفاق مع عملية التجديد التي قدمها الحكام الاستعماريون . وكان يبدو دائما أن السياسة الاستعمارية البريطانية متقدمة اجتماعيا وسياسيا بدرجة تفوق نظرة قطاع كبير من المجتمع تجاه المستقبل خاصة هؤلاء الذين يتمتعون بأعظم نفوذ في الدولة . وباجراء أي اختبار موضوعي سنجد أن لأوغندا من الوسائل ما يجعلها أول دولة مستقلة في شرق إفريقيا البريطانية ، أما أنها لم تفعل ذلك فان ذلك مرجعه كلية الى الفرائل التي استخدمها زعماءها التقليديون عندما سنحت لهم فرصة أعظم من التمثيل النيابي وتحمل المسؤولية .

وابتداء من عام ١٩٥٠ انتهجت أوغندا نظامها الفريد من « المساواة » في التمثيل العنصري اذ أن المجلس التشريعي الجديد الذي تم تشكيله

في ذلك العام أعطى للأفريقيين ثمانية مقاعد الى جانب أربعة مقاعد لكل من الأوروبيين والآسيويين .

وكان يقابل هؤلاء الأعضاء الستة عشر غير الرسميين الذين تم ترشيحهم من المديريات المختلفة أو من جالياتهم عدد متساو من الأعضاء الرسميين . وبعد ذلك بعامين أعيد تشكيل المجلس التنفيذي على أساس مختلف من « المساواة » فأصبح يمثل كل مجموعة عنصرية عضوان من أعضائها غير الرسميين . وبعد ذلك بعامين آخرين أى في عام ١٩٥٤ وضع دستور آخر مع اضافة ظاهرة جديدة أخرى . وفي هذه المرة بينما تم الاحتفاظ بالميزان بين الأفريقيين وغير الأفريقيين في المجلس التشريعي - وذلك بترشيح أربعة عشر عضوا أفريقيا وسبعة أوروبيين وسبعة آسيويين خلقوا نوعا جديدا من العضوية . وكان من المقرر لمثل هذا العضو أن يجلس على مقعد الأعضاء المستقلين لكي يصوت أوتوماتيكيا في جانب الحكومة في المقترحات الخاصة بطرح الثقة ، أما فيما يختص بالموضوعات الأخرى فله حرية استخدام رأيه . وكان من المفروض أن يوجد أحد عشر عضوا من هذا النوع ، ستة أفريقيون ، وكان في امكانهم هم وسبعة عشر عضوا رسميا آخرين ضمان عدم هزيمة الحكومة في أى موضوع رئيسي على أيدي الأعضاء غير الرسميين اذا ما اخذوا صوتا موحدا . ولكن الفكرة الرئيسية من ادخال هؤلاء الأعضاء هو الشروع في التهرب من سياسة عنصرية بحثة في الوقت الذي يقللون فيه من العنصر الرسمي الموجود في الهيئة التشريعية .

وفي العام التالي أيضا وافقوا على المزيد من التعديلات وأصبح من المقرر حينئذ أن يزداد عدد أعضاء المجلس التشريعي الى ستين عضوا ومتحدثا واحدا ومن بين هؤلاء الأعضاء يتم انتخاب ثلاثين عضوا بطريق غير مباشر - ثمانية عشر افريقيا ، وستة أوروبيين وستة آسيويين . وتقرر أيضا أن يوجد ثلاثة عشر من الأعضاء المستقلين (الذين يصوتون الى جانب الحكومة) من بينهم سبعة أفريقيين تقوم الحكومة بتعيينهم علاوة على أربعة عشر وزيرا وموظفا رسميا وثلاثة أعضاء بحكم وظائفهم . وعلى هذا يمكن موازنة الثلاثين عضوا الممثلين بعدد مماثل من مؤيدي الحكومة . وتقرر أن يشتمل المجلس التنفيذي الذي يتكون من ثلاثة عشر عضوا على ثمانية أعضاء رسميين وخمسة غير رسميين ، على أن يكون من بين الخمسة غير الرسميين ثلاثة أفريقيين ، وأن يصبح عشرة أعضاء من المجلس التنفيذي وزراء . وأعلن في نفس الوقت أنه لن يحدث المزيد من التغييرات الدستورية لمدة ست سنوات .

ولهذا فانه بالرغم من أن أوغندا لم تتخذ نظاما انتخابيا حديثا يقوم على أساس الدوائر الانتخابية والانتخابات المباشرة حتى أواسط الخمسينات . الا انها تقدمت في فترة قصيرة من الوقت بدرجة عظيمة في الطريق نحو السيطرة السياسية الافريقية . وفي نفس الوقت كان يجري تدريب عدد متزايد من الافريقين وتعيينهم في الادارة وعلى هذا لم يكن باقيا سوى اتخاذ خطوة التمثيل المباشر حتى تشرع أوغندا في السير نحو الدائرة الأخيرة من التغيرات الدستورية التي تقود نحو الحكم الذاتي والاستقلال . ولم تكن أوغندا قد تقدمت بنفس القدر الذي تقدمت به ساحل الذهب أو نيجيريا كما أنها من المؤكد لم تعرف على الإطلاق نظاما تمثيلا مثل ذلك الذي يعرفه الافريقيون الفرنسيون ، الا أنه بالرغم من هذا حصل الافريقيون في أوغندا — بحلول أواسط الخمسينات — على نفوذ يفوق بكثير ما حصل عليه الافريقيون في أي مكان آخر في شرق أو وسط افريقيا البريطانية . فلو انهم رغبوا في انتهاز هذه الفرص الميسرة لهم لأصبح من الواضح حينذاك أن الطريق الى الحكم الذاتي يمتد واضحا أمامهم .

وعلى النقيض من ذلك كان يبدو انهم لا يريدون انتهاز فرصهم . فبينما كانت بقية افريقيا البريطانية تصاعد من هجومها ضد الحكم الاستعماري ، والافريقيون الفرنسيون على وشك الحصول على درجة كبيرة من الحكم الذاتي بفضل القانون العام (الاطاري) ، كان معظم افريقيو أوغندا مجمدين حول مشاكل ضيقة الأفق ، فكان لوكيكو بوجندا يرفض على الدوام تعيين أعضاءه في مجلس المحمية التشريعي خشية أن يصبح هذا الجهاز غاية في القوة وغاية في تمثيل الافريقين . ويرى أن عددا كبيرا من كبار السياسيين أكثر اهتماما بمقاطعة التجار الآسيويين عن الاستعداد للحكم الذاتي . وبدلا من القيام بنشاط سياسي منظم من أجل تشذيب المشاعر الوطنية كان جميع السياسيين في الواقع يركزون اهتمامهم لمدة عامين على ارسال مبعوثين الى كاباكا بوجندا المنفى ، والذي كان يعيش حينذاك في لندن على منحة معفاة من الضرائب قيمتها ٨٠٠٠ جنيه استرليني .

وكانت أوغندا تتمتع بقدر معقول من الرخاء الا أنها كانت ما زالت ترزح تحت وطأة الاقطاع . ولقد دعمت سياسة الحكم البريطاني غير المباشر من قبضة الملوك والزعماء الذين كانوا يتمتعون بقبضة قوية فعلا ، أما أثرياء الافريقين الذين يقومون بزراعة القطن أو البن كانوا راضين بقيام البريطانيين بتولي أوجه النشاط التجاري وحمايته ، بينما كانت طبقة

المتعلمين منهمكة في التعليم ، والادارة والمناصب القضائية تخضع للنظم
الاقطاعية ، والفلاحين استمروا في مقاساتهم من ساداتهم التقليديين . بل
ان عدم وجود المستوطنين البيض ، في الوقت الذي كان يتم فيه تحسين
العلاقات العنصرية ، قد نزع الحافة القاطعة من الموقف السياسي .

وبعد الارتباكات التي وقعت في الفترة ما بين ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ لم تستعد
الحركة القومية على الاطلاق تماسكها ولا قوتها المنظمة . وظلت نقطة ضعفها
الرئيسية كامنة في ضعف هدفها . ولكي تحقق أية أهداف قومية متفق
عليها كان يتطلب منها معارضة مباشرة ضد التقليديين . ولم يكن هناك
حزب قومي مستعد على الاطلاق لمواجهة العداء الذي قد تثيره هذه المعارضة
من جانب الجماهير الغفيرة المستعبدة أو أخطار الهجمات الشخصية من جانب
السلطات التقليدية . وفي عام ١٩٥٢ عاد اجناتيو موسازي الى حلبنة
السياسة بانشائه حزب مؤتمر أوغندا القومي وهو حزب غير عنصري يهدف
الى تحقيق الحكم الذاتي . وبالرغم من حصوله على بعض التأييد في قليل
من المناطق المتمدنية فان معارضة جميع السلطات التقليدية في بوجندا قد
قيدت شعبيته بنجاح .

وعلى هذا ، فانه في خمسينات القرن العشرين . لم تكن دعوة القومية
ولا المطالبة بالتقدم السياسي هما اللذان يسيطران على المسرح في أوغندا ،
ولكن ما حرك حفيظة معظم الناس هو الصراع بين الحكام التقليديين والسلطة
المستعمرة . أما فيما يتعلق بالقومية الافريقية فانه مما يدعو للسخرية ان
الادارة الاستعمارية هي التي كانت تحاول انشاء حكومة مركزية حديثة وخلق
شعور بالوحدة القومية في حين ان الزعماء الافريقيين التقليديين كانوا
يناورون باستمرار في اتجاهات ذات قوى طرد مركزية . وفي هذه الحالة
بالذات كان الافريقيون هم الذين يتبعون سياسة « فرق تسد » وكانوا
يخشون ان يفقدوا سلطاتهم في دولة ذات حكومة مركزية تتبع الوسائل
الديموقراطية في الانتخابات . ولهذا استخدموا جميع التكتيكات الميسرة
لتجميد التقدم الذي تقدمت به الحكومة الاستعمارية .

وأفضل صورة لهذه السمة الرئيسية العامة في اوغندا وآثارها
على الحركة القومية نجدها في قضية كاباكا بوجندا المشهورة ، وهي قضية
سيطرت على الحياة السياسية لسنوات عديدة . فالكاباكا الشاب
فريدريك موتيسا الثاني الذي تلقى تعليمه في مدرسة عامة بريطانية
وجامعة كامبردج وكابتن الشرف في « حرس القنايل » كان سليل
عائلة عريقة من الحكام وقد ورث كيرياءهم الارستوقراطي . وكان الحاكم

السير اندرو كوهين الذى عينه الوزير الاستعماري العمالي ، كان يتمتع بشخصية متغيرة ومضطربة ، وسرعان ما وقع تصادم بين الاثنين - لأن كوهين كان قد فقد صبره تجاه الاجراءات الاقطاعية التى كانت تعوق التقدم نحو قيام حكومة تمثيلية. وكان الكاباكا يعتبر نفسه ملكا لشعبه ، أما الحاكم فليس الا موظفا حكوميا من طرف الحكومة البريطانية . ولم يكن فى الامكان أن يكون الصدام بين الشخصيتين أكثر حدة مما كان. وقد زاد من حدته التناقض الجسماني بين افريقى نجيف خفيف محافظ فى مواجهة انجليزى عريض ، طويل ، منبسط .

وبدا كوهين فى أول الأمر وكأنه يحقق نجاحا عندما حث موتيسا على أن يبر بوعوده السابقة بتقديم عدد كبير من الرجال المنتخبين الى برلمانته المسمى لوكيكو بوجندا . الا أنه فى تلك اللحظة وقعت حادثة تافهة حركت سلسلة من التفاعلات دفعت بسياسة بوجندا الى البؤس. فى العقد التالى من القرن . فعندما كان أوليفر ليتلتون ، الوزير الاستعماري البريطاني يتحدث على احدى موائد الغذاء فى لندن أشار اشارة عابرة الى امكانية تشكيل اتحاد فيديرالى لشرق افريقيا . وكان ذلك فى أواسط عام ١٩٥٣ وهى نفس اللحظة التى فرض فيها اتحاد وسط افريقيا على الأفريقيين المترددين فى قبوله فى كل من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند - وعلى الفور سرت رعشة فى جسم المجتمع الأفريقى فى الشرق خشية أن يقاسى من نفس المصير . وكان الخوف عنيفا فى أوغندا بوجه خاص . فبعد أن أفلتت أفريقيو أوغندا من الصراع العنصرى الذى ألقى بكينيا حينذاك بين قبضة صراع الماوماو ، أدركوا أن الاتحاد الفيدرالى سيضعهم تحت سيطرة المستوطنين البيض فى كينيا . فحدث نفور فورى ضد هذا المشروع أنهى التعاون بين الكاباكا والحاكم . وتقدم الكاباكا للحكومة البريطانية بثلاث مطالب فورية وهى : تحويل بوجندا من وزارة المستعمرات الى وزارة الخارجية ، والتعهد بعدم ادخال « المشاركة » العنصرية فى أوغندا ، والموافقة على استقلال بوجندا استقلالا منفصلا عن بقية المحمية .

وكشفت هذه المطالب علاوة على الهجمات التى شنوها على السياسة البريطانية فى اللوكيكو عن ارتباك شديد فى التفكير . وكان الشعور بالخوف من السيطرة البيضاء على اتحاد شبيه بذلك الموجود فى وسط افريقيا كان طبيعيا ، ولكن بريطانيا سرعان ما أصدرت بيانا ، تقول فيه . بأن الاتحاد لن يشكل ضد ارادة الشعب ، فأرضى هذا الكاباكا ووزرائه . ولو كان ذلك هو الخوف الوحيد لكانت انتهت الأمور عند هذا الحد .

ولم يقدر لها ما وقع . فمن ناحية كان هناك شعور بالكراهية تجاه وجود استعماري كان يهدد الاصلاحات الاجتماعية التقليدية بالخطر ، ومن ناحية أخرى كان هناك شعور بالخوف لئلا تؤدي التطورات الحادثة داخل المحمية الى وضع نهاية للحكم الاستعماري ، ولكنها في نفس الوقت قد تخضع السلطات التقليدية لحكومة من العامة . فلقد أصبح التقليديون في أوغندا وعدد كبير من شركائهم طوال خمسينات القرن العشرين في حالة عصبية من وقع المصير الذي لاقاه الزعماء في ساحل الذهب في النفوس ومن الحرب والتقدم الليبرالي في كينيا ومن الاتحاد الفيدرالي في روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسلاند ، ومن التقدم الدستوري في تنجانيقا .

ولهذا رفض الكاباكا رفضا قاطعا التعاون مع الحاكم كوهين ، وبهذا أخل بالاتفاق المنعقد في عام ١٩٠٠ والذي طبقا له يلزم الكاباكا بالتعاون مع الحكومات البريطانية . فطرّد كوهين موتيسا من دولته ونفاه الى إنجلترا . ووقعت الصدمة وقع الكارثة على أوغندا ، وعلى بوجندا بوجه خاص .

وباستثناء الصدمة الشخصية التي شعر بها شعب أوغندا تجاه إبعاد موتيسا عن وطنه بالقوة (فان أخته لقيت مصرعها على الفور عندما سمعت بهذه الأخبار) وبهذا كان اثر ذلك نكبة على الموقف السياسي . فركزت كل جماعة سياسية جهودها على ضمان عودته ، وتوقف النشاط السياسي الطبيعي لمدة عامين من الناحية العملية، وحتى حزب المؤتمر، سار في نفس الاتجاه العام لأنه في أثناء تلك الفترة كان كل فرد تحدوه مطامع سياسية مجبرا على أن يسير في موكب الكاباكا . ونتيجة لهذا لم تحظ المشاكل السياسية الحقيقية للدولة من الناحية العملية بأى تفكير ، وتشوهت الدعوة القومية الى شكل سلبي معارض للامبريالية ، وعظمت كرامة الكاباكا وبلاطه الاقطاعي بشكل منقطع النظير ، وترتب على هذا أن ركز القوميون اهتمامهم فقط على الاهانة التي قاسى منها الموتيسا على أيدي السلطات الاستعمارية ، في حين أن العناصر التقليدية التي كانت تشكل المقاومة الرئيسية لعملية التجديد والوحدة القومية والديموقراطية قد حصلت على عقد جديد بالحياة من معارضيهما الطبيعيين .

وسرعان ما وضحت آثار هذا التحول الذي حل بأوجه النشاط السياسي الطبيعي ولم تستطع الحكومة البريطانية الحصول على أى تأييد له وزنه لمجهوداتها التي تبذلها لضمان انتخاب كاباكا جديد ؛ وابتدأت في تمهيد الطريق لعودة موتيسا . فقامت بتعيين السير كيث هانكوك

المشرع الدستوري ليساعد على وضع خطوط اتفاقية جديدة مع شعب الباجندا . وبعد الكثير من التأجيل جعل هذا الاتفاق من الممكن لموتيسا أن يعود الى قصره في كامبالا في أكتوبر عام ١٩٥٥ . وكان من المعتقد حينذاك أنه قد تحول الى ملك دستوري لا يتمتع بسلطة سياسية الا أنه في الحقيقة سرعان ما شوهد وهو يتمتع بنفوذ يفوق على الإطلاق كل ما كان يتمتع به . واستهلت عودته طورا أكثر نضوجا في دعوة بوجندا الانفصالية مع ممارسة التقليديين الذين يعملون تحت قيادته سلطات لا يمكن تحديثها .

وقاست الأحزاب أيضا من الأفكار والأهداف السياسية المضطربة . وكان كل من موسازي وسكرتيره العام الشاب أبومايانجا خارج البلاد . لعدة سنوات اضمحل أثناءها حزب المؤتمر وابتدأ في الانقسام الى شيخ وطوائف . أما الحزب التقدمي الذي نظمه ازيدى مواليرا فلم يرق مطلقا لأكثر من مجموعة من المثقفين ، ولكن التصاقه المحموم بقضية الكاباكا قاده الى طريق سياسى مسدود . ودفع الخوف من الشيوعية الكاثوليك الرومانيين الى تشكيل حزب جديد أطلقوا عليه الحزب الديمقراطي . وحاولوا اجتذاب موالين غير كاثوليكين أيضا وقدموا أنفسهم تحت اسم المتحدثين بلسان مهضومي الحقوق . ولكن حتى بعد أن حل ماتايو موجوانيا الذي كان كبير قضاة بوجندا السابق كزعيم للحزب محل المحامي بينيدكتو كيو انوكا الذي يفوقه في أفكاره العصرية لم يستمل الحزب اليه الباجندا أكثر من أى حزب آخر . لقد كان شعب الباجندا حينذاك قد روج نفسه لروحه القبلية وطابق بين أمته بعد كارثة عزل الكاباكا وبين سلطة الكاباكا والمحيطين به .

ولهذا فانه بدلا من أن يحدث فى أوغندا تطور دستوري تقدمي نحو الاستقلال القومى ، فانها وجدت نفسها وسط مشكلة من صنع شعبها . ولم يكن فى إمكان المحمية التقدم نحو « مرحلة الأمة » دون ارتباط بوجندا بباقي مديرياتها - بوجندا التى تعتبر بحق أعظم مديرياتها تقدما ومركزا لاقتصادياتها . ولكن الباجندا قد وضعوا أقدامهم على بداية طريق انفصالي بالرغم من تأكيدات عام ١٩٥٥ . وكانوا مستعدين لاقامة التقدم الدستوري لكى يمنعوا سيطرة رجال السياسة العصريين والممثلين للشعب .

وفى عام ١٩٥٧ كان الاعلان عن تعيين « متحدث » فى المجلس التشريعى هو المبرر لتجدد معارضة البوجندا عن طريق اللوكيكو . وازتفت مرة أخرى صيغة الاستقلال الانفصالي وعندما أجريت الانتخابات فى العام

التالى من أجل اختيار أعضاء المجلس التشريعى ، رفضت بوجندا للمرة الثانية شغل المقاعد المخصصة لها . وأصبح الآن تأثير الدعوة التقليدية فى بوجندا ملموسا فى المقاطعات الأخرى حيث كانت السلطات التقليدية تحسد الكاباكا على مدى ما يتمتع به من سلطات . ولهذا فانه بالرغم من السماح بالانتخابات المباشرة للأعضاء الأفريقيين للمرة الأولى ، لم يكن فى إمكانهم أن يشغلوا سوى عشر مقاعد من بين الثمانى عشرة بهذه الطريقة . ولكن مع هذا فانه حيثما أجريت الانتخابات يظهر الاهتمام الجماهيرى للشعب بتسجيل يصل الى ثمانين فى المائة وتقييد بأعداد غفيرة فى جداول الانتخابات .

وحينذاك ابتدأ موقف بوجندا فى إثارة الحقد فى تلك الأجزاء من الدولة حيث قبضة التقليديين لم تكن لها نفس القوة . وكسب حزب المؤتمر أربع مقاعد من بين عشر مقاعد ، ولكن عقب الانتخابات شكل الأعضاء المعارضون للبوجندا حزبا جديدا أطلقوا عليه « اتحاد شعب أوغندا » ، الذى جذب اليه تأييد بعض « المؤتمر » وأصبح حزبا للأغلبية . وعانى حزب المؤتمر المزيد من الضعف عندما انفصل عنه معظم أعضائه غير البوجنديين تحت تأثير الشاب التقدمى ميلتون أوبوتى الذى تلقى دروسه السياسية فى كينيا .

وبالرغم من استمرار اعتراض بوجندا ، تسكنت الإدارة البريطانية بالتعاون مع بعض الأحزاب غير البوجندية والأعضاء المنتخبين من التقدم نحو اجراء تعديلات دستورية . وبعد الانتخابات تشكلت لجنة برئاسة السكرنير الإدارى ج . ف . وايلد ، لتوصى بالنظام الانتخابى الذى يجب اعداؤه من أجل الانتخابات التالية فى عام ١٩٦١ . ورفض اللوكيكو ترشيح أعضاء حتى لهذه اللجنة الدستورية . وفى الواقع فانه بحلول عام ١٩٥٩ وصلت المقاومة فى بوجندا ضد تشكيل حكومة ممثلة للشعب درجة جعلت كل من موساذى وموليرا يشتركان مع التقليديين فى تقديم الاحتجاجات ضد لجنة زايلد . وهاجموا قسم اللجنة الخاص بوضع شروط العلاقات والذى كان يطالب بإصدار توصيات بالتمثيل النيابى لغير الأفريقيين ونظموا مقاطعة للمحلات التجارية الأوروبية والآسيوية . وفى الحقيقة كان ذلك تكتيكا لاستغلال عدااء الأفريقيين ضد النشاط الاقتصادى الذى يقوم به الآسيويون من أجل الحصول على مكاسب سياسية . وأدت هذه الحملة الى انتشار الرعب فى بوجندا ونتج عنها موقف هذه الحركة وإبعاد كل من موساذى وموليرا الى مقاطعة نائية .

وحينذاك ابتدأت معاوضة بوجندا في تقوية تصميم رجال السياسة من غير البوجنديين على قيادة الدولة نحو الاستقلال مع التغاضي عن مدى النقد الذي قد يثار في داخل بوجندا ذاتها . وفي فبراير عام ١٩٦٠ اتحدت الأحزاب غير البوجندية تحت زعامة ملتون أوبوتى متخذة اسم « مؤتمر شعب أوغندا » مع جعل الاستقلال هدفا لها . وكانت لجنة وايلد قد وضعت توصياتها للانتخابات القادمة وكان تقرير الغالبية يقترح توسيع المجلس التشريعي ، وإجراء انتخابات إجبارية مباشرة ، وإجراء انتخابات عامة في جدول قيد عام للناخبين ، وتشكيل مجلس للوزراء مسئول عن التشريع . وأصبح شهر يوليو من عام ١٩٦١ هو هدف الاستقلال . وبالرغم من أن ايان ماكلويد الذي كان وزيرا للمستعمرات لم يقبل جميع مقترحات تقرير الغالبية ، فقد أعلن بوجوب تسهيل التقدم نحو الحكم الذاتي الداخلي عند الاستقلال بعد إجراء الانتخابات . كما أنه رشح لجنة للعلاقات لتقدم تقاريراتها عن العلاقات في المستقبل بين حكومات المديریات والحكومة المركزية .

وابتداء التقليديون يدركون حينذاك أنهم يخسرون المعركة التي يخوضونها من أجل منع حكم الدولة كوحدة واحدة بواسطة حكومة نيابية . وقاد الكاباكا وفدا من الباجندا الى لندن ليطالب بتأجيل الانتخابات حتى يتم تحديد شكل الدولة في المستقبل وتقدم حكام أنكولى وبونيورو وتورو بنفس المطالب . ولما رفض ماكلويد هذا المطالب أمرت حكومة الكاباكا الباجندا بالامتناع عن التسجيل من أجل الانتخابات في حين أن اللوكيكو تقدم بالتماس الى الملكة من أجل الانفصال وأصدر قرارا يعلن استقلال بوجندا ابتداء من عام ١٩٦١ .

ولم يعر أي فرد لهذا القرار الكثير من الاهتمام لأن الاستعدادات للانتخابات كانت تجري حينذاك على قدم وساق . وكان من المتوقع أن يكسب حزب مؤتمر أوغندا الانتخابات لأنه كان الحزب الوحيد الذي يتمتع بتأييد له قيمته خارج بوجندا في حين منافسه الرئيسي « الحزب الديموقراطي » كان يعوقه ارتباطه الوثيق بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وبرهنت هذه التوقعات على زيفها . فلقد حصل الحزب الديموقراطي على عشرين مقعدا من بين الواحد وعشرين مقعدا في بوجندا في اقتراع ضئيل جدا لأن معظم هؤلاء الذين يتمتعون بالكفاية المطلوبة للإدلاء بصوتهم لم يتقدموا لتسجيل أسمائهم بناء على تعليمات اللوكيكو . وقد تمكن الحزب الديموقراطي بفضل هذا علاوة على المقاعد التي حصل عليها في الأنحاء الأخرى من الدولة من ضمان نجاح ثلاثة وأربعين عضوا

بالنسبة الى الخمسة والثلاثين عضوا في حزب مؤتمر شعب أوغندا الذى تمكن بالرغم من هذا أن يجتذب غالبية الأصوات . وعلى هذا قام الحاكم بتشكيل حكومة بعد التشاور مع زعيم الحزب الديموقراطى « بينيدكتو كيوانوكا » الذى أصبح زعيما للمجلس الاستشارى مع لعب أوبوتى دور زعيم المعارضة .

وأصبح الآن أمامنا أن نرى ما اذا كان فى الامكان تحقيق المراحل الدستورية النهائية للاستقلال دون مجابهة بين الزعماء التقليديين وعلى وجه الخصوص الكاباكا وأتباعه الذين يفكرون بعقلية العصور الوسطى . وفى يونيو عام ١٩٦١ أوصت لجنة العلاقات بقيام حكومة مركزية قوية على أن تكون بوجندا على علاقة فيديرالية معها أما كل من بونيوورو ، وتورو ، وأنكولى فتكون على علاقة شبه فيديرالية بالمركز . ويجب انتخاب الجمعية الوطنية على أساس قيد انتخاب عام واجراء انتخابات عامة ، ويتم انتخاب اللوكيكو مباشرة وان كان له حرية الاختيار ليقرر بين الانتخاب المباشر أو غير المباشر لأعضاء البوجندا فى الجمعية الوطنية . وتم ترشيح كيوانوكا رئيسا للوزراء - فكان بمثابة مرحلة جديدة أخرى .

وعلى هذا كان الطريق عمهدا أمام انعقاد المؤتمر الدستورى التالى الذى انعقد فى لندن فى سبتمبر سنة ١٩٦١ . وكان الغرض من هذا المؤتمر هو وضع الأسس التى يمكن إقامة صرح دولة مستقلة على دعائمتها .

ولدهشة الجميع نجح المؤتمر الدستورى ، ووافق على الخطوط العامة، للمقترحات التى أوصت بها لجنة العلاقات التى حددت الأول من مارس عام ١٩٦٢ تاريخا للحكم الذاتى الداخلى والتاسع من اكتوبر عام ١٩٦٢ تاريخا للاستقلال مع اجراء انتخابات جديدة من أجل الجمعية الوطنية فى ابريل عام ١٩٦٢ .

وكان مفتاح هذا النجاح هو التكتيك السياسى الجديد التى انتهجه . ميلتون أوبوتى ومؤتمره « فعندما أدرك أنه بدون تأييد بوجندا لن يكون من المحتمل أن يوقع الهزيمة بكيوانوكا وبأن استمرار معارضة الباجندا قد يؤخر الاستقلال قرر أن يجرى صفقة مع مؤيدى الكاباكا . وكانت هذه الصفقة عبارة عن انقلاب كامل فى السياسة السابقة ، ذلك لأن حزب مؤتمر الشعب كان قد نما وترعرع على أكتاف القوى التقدمية التى اغضبها معارضة بوجندا . ولكن مع هذا كان على التكتيك الجديد أن يدفع ربحا للآخرين فى مقابل ذلك . وفى نوفمبر سنة ١٩٦١ تكونت منظمة جديدة . فى بوجندا تسمى كاباكا ييكا (الكاباكا فقط) . وتم تنظيم تحالف انتخابى .

بين الكاباكايبكا وحزب مؤتمر شعب أوغندا في انتخابات اللوكيكو في فبراير عام ١٩٦٢ جذب اليه جميع الأصوات المعارضة للكاثوليكية ، وساعده على ذلك الشكوك التي تراود هؤلاء حول تدخل القساوسة في السياسة وحصل على خمسة وستين مقعدا مقابل ثلاث مقاعد للحزب الديموقراطي . وقرر اللوكيكو الجديد حينئذ اختيار بوجندا في الجمعية الوطنية ذاتها ونتيجة لهذا سمح للكاباكا باختيارهم . وبهذا اختفت فرصة كيوانوكا في كسب مقاعد البوجندا كما كان الحال في عام ١٩٦١ . وحصل حزب مؤتمر شعب أوغندا بما له من قوة خارج بوجندا على سبعة وثلاثين مقعدا في انتخابات الجمعية التي أجريت في ابريل مقابل اثنين وعشرين مقعدا للحزب الديموقراطي وتمكن أوبوتو بمساعدة الكاباكايبكا من تشكيل الحكومة . وحصلت أوغندا على الحكم الذاتي في الأول من مارس مع شغل كيوانوكا لمنصب أول رئيس لوزراء . وهو منصب شغله لمدة تقل عن شهرين قبل أن يحل محله أوبوتي .

وعلى هذا كان في الامكان التقدم نحو المؤتمر النهائي لما قبل الاستقلال في يوليو عام ١٩٦٢ مع ازالة العوائق التي كانت تضعها بوجندا ازالة فعلية . وأظهر حكام الممالك الأخرى بعض الغيرة تجاه الامتيازات الخاصة التي منحت لبوجندا واستشاطت بونيورو غيظا بوجه خاص لأن مطالبتها بمناطق معينة كانت قد ضمتها بوجندا اليها في الماضي قد أحالوها فقط الى استفتاء يجرى في المستقبل . الا أنه لم تكن توجد بين تلك المديريات من تملك القدرة على رفع الحواجز الخطيرة التي كانت قد أقامتها باجندا سابقا . وحل الاستقلال سلميا في التاسع من أكتوبر عام ١٩٦٢ وأصبح ميلتون أوبوتي رئيسا للوزراء . أما مسألة وجود رئيس للدولة في المستقبل بعد أن أصبحت أوغندا جمهورية فقد أرجئت حينذاك لأنها قد تثير ثائرة مخاوف الباجندا فيما يتعلق بوضع الكاباكا .

وامسك أوبوتي بزمام حياته السياسية بعقد هذه الاتفاقية مع الباجندا ، وكان يقوم حزبه على أسس تقدمية فهو يعمل على اقامة دولة رخاء وقيادة أوغندا نحو التحالف مع بقية افريقيا الحديثة الاستقلال عن طريق الحركات الأفريقية الشاملة ، وكان قد اكتسب الكثير من قوته عن طريق معارضته لجوهر الدعوة التقليدية في باجندا التي تحالف معها الآن . واتضح من انتخابات عام ١٩٦٢ أن بعض مؤيديه قد أداروا ظهرهم له لتحالفه مع الكاباكايبكا . بالرغم من أنه كان قادرا على أن يعوض هذه الخسارة جزئيا بأن ييسر للتقدميين في بوجندا مأوى سياسيا جديدا . ولكن أوبوتي كان يقامر بدهاء . ولم تكن علاقة الحكومة المركزية

بكل من بوجندا أو الممالك الأخرى علاقة فيديرالية حقيقية . ونتيجة لهذا :
سمح لهم بالاحتفاظ بأساليبهم التقليدية وطقوسهم الدينية في مقابل
تحالفهم في دولة اتحادية أصيلة . وحقيقة وضع المدن الرئيسية بما في
ذلك كامبالا ذاتها تحت سيطرة الحكومة المركزية قد أمنت الحكومة المركزية
ضد أعمال الابتزاز الاقتصادي الذي كانت تقوم به باجندا في الماضي
ومما لا شك فيه أن أوبوتى كان يأمل في أن تحالفه مع الباجندا قد يمكنه
تدريجيا من تفتيت الروح التقليدية التي تمكنت منهم وجذب تأييدهم
من أجل بناء دولة مركزية حديثة . ولما كان الباجندا التقليديون مطمئنون
إلى أن أساليبهم محمية ، فانه مما لا شك فيه أنهم توقعوا أن تمكنهم حاجة
أوبوتى لتأييدهم من استعادة نفوذهم . ولم تكن مسألة الدعوة إلى العصرية
في مواجهة الدعوة إلى التقليدية قد وصلوا إلى حل فيها بمجرد عمل الاتفاق
الدستورى أو بالاستقلال ؛ ولكن يمكن الآن مناقشتها داخل دولة ذات
سيادة بعيدة عن أخطار تدخل قوى خارجية .

قضت زنزيبار معظم الخمسينات وأوائل الستينات في تطوير
منظمتها التمثيلية وفي تكوين نوع من العلاقة مع القارة الأفريقية
تدريجيا . وقد يظن أن هاتين الجزيرتين زنزيبار وبمبا اللتين تشكلان
وحدة إدارية واحدة ويبلغ عدد سكانها حوالى ثلاثمائة ألف نسمة كانت
لهما أهمية ضئيلة في هذا الوقت من ثورة القارة . ولكن في الواقع كانت
المنطقة الأفريقية بأكملها حساسة جدا أثناء تلك الفترة لدرجة أن الأحداث
التي كانت تجرى في أى مكان آخر ولو يرتبط بقدر ضئيل بالقارة سرعان
ما تتخذ لنفسها أهمية تفوق أى حد بالنسبة لجمهير الشعب الذى يهمه
الأمر نفسه . وكان هذا ينطبق بوجه خاص على المسائل الخاصة بالعلاقة
بين المجتمعات العنصرية ، مع العلم بأن كل شيء تقريبا في زنزيبار يمت
بصلة للعلاقات العنصرية . فالعرب والأنواع العديدة من الأفريقيين
والآسيويين والهندوكيين والمسلمين يعيشون جنبا إلى جنب فى مكان
محدود . وكان تاريخ تلك الفترة يهتم كلية بالعلاقات بين هذه المجتمعات
وأثر النشاط السياسى عليها .

وفي أوائل الخمسينات نادرا ما كان يوجد نشاط سياسى بالرغم من
أن العرب عادة ما كانت لهم بعض المصالح السياسية بفضل اتصالاتهم
الطويلة مع الشرق الأوسط ، ولكن زنزيبار بوجه عام كانت تغط فى
سباتها ولا تهتم إلا بتجاربها ، والدوهات (السفن) التى تقوم بزيارتها ،
وقرنفلها وكرامة سلطانها . وحيثما ابتدأت الأفكار السياسية فى النمو

فانها كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجموعات العنصرية . فتنبا كل من الهنود والعرب المسلمين والشيرازيين والجمعيات الأفريقية ببعض الآثار العنصرية التي قد تصيب السياسة فيما بعد .

وكان العرب هم الذين قاموا بأول حركات سياسية علنية . وبالرغم من ضآلة عددهم بالنسبة للأفريقيين بيون شاسع الا أنهم كانوا يتمتعون بتقليد أكثر عراقا في المناقشة السياسية كما أنهم كانوا أثرياء لأنهم يمتلكون معظم الأرض ، وكانوا في العادة أفضل تعليما . ومنذ عام ١٩٦٤ فصاعدا اتخذوا موقفا يطالبون فيه بإجراء انتخابات عامة على أساس شروط انتخابية عامة ، كما طالبوا بنظام وزارى ، وبأغلبية منتخبة في المجلس التشريعى ، وكان يبدو غريبا أن مثل هذه المطالب قد نبعت من العرب أنفسهم الذين يعتبرون أقلية دائمة بين الشعب ، ومن المؤكد أن الأفريقيين سيفوقونهم عددا عند تطبيق مثل هذا النظام ، الا أن العرب كانوا سياسيين مفرطين ، وفخورين بتراثهم القديم ومتبرمين بالسيطرة البريطانية . وكانوا يعتقدون أن بإمكانهم قيادة الدولة الى نظام فيه المزيد من التمثيل تحت سلطة السلطان الخيرة . وعندما رفض المقيم البريطاني مطالبهم وحددت نسبة الممثلين غير الرسميين فى المجلس بأربعة من الأفريقيين ، وأربعة من العرب وثلاثة من الآسيويين وأوروبي واحد ، انسحب العرب من المجلس التشريعى وجميع المنظمات التمثيلية الأخرى .

وتم وضع دستور جديد فى عام ١٩٥٦ ، رغم المعارضة العربية ، ينص على وجود ستة أعضاء منتخبين غير رسميين ، وستة يعينهم السلطان بعد اجراء استشارات مع المجتمعات العنصرية ، واثنى عشر عضوا رسميا ، وتولى المقيم البريطانى رئاسة المجلس وأصبح حق الانتخاب مقصورا على الذكور الذين يتمتعون بكفاءات اقتصادية وتعليمية معينة . وتقرر أيضا أن يلتحق ثلاثة من الأعضاء غير الرسميين بالمجلس التنفيذى .

وبحاول ذلك الوقت ابتداء عدد من الأحزاب السياسية فى الظهور . فأرست الجمعية العربية دعائم حزب زنزيبار القومى فى حين أن الجمعيات الأفريقية والشيرازية تبنت الحزب الأفرو - شيرازى . وفى الانتخابات أدلى المبدعون لحزب زنزيبار القومى بأصواتهم ضده بينما كان يبدو أن الادارة البريطانية كانت تناصر الحزب الأفرو - شيرازى الأكثر اعتدالا والأقل قومية . وكسب الحزب الأفرو - شيرازى جميع المقاعد الستة المخصصة للمنتخبين ، وانضم الى هؤلاء الأعضاء فى المجلس التشريعى أربعة من العرب واثنان من الآسيويين قام السلطان بتعيينهم .

وفى أثناء السنوات القلائل التى تلت الانتخابات مباشرة استعرت نيران السياسة الحزبية ، ولو أن تلك الحركة قد دار رحاها حول الاتجاهات السياسية لكان لها تأثير سياسى تعليمى على الشعب ، ولكنها كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالشخصيات والأجناس لدرجة أنها أصبحت على وشك الانفجار الخطير ، وكان هذا الأثر نتيجة الى حد كبير لضيق المساحة التى تجرى عليها المعركة والقرب المتناهى بين المتصارعين .

وكان حزب زنزيبار القومى قد ابتدأ كحزب جدلى ، ضرورى للحياة ، وقومى يتزعمه العنصر السياسى الكامن فى المجتمع العربى هناك . ونمت روابط وثيقة بينه وبين القاهرة فى الوقت الذى أظهر فيه بعض الشيوعيين الصينيين بعض الاهتمام به . أما الحزب الأفرو - شيرازى فقد حاول تنظيم مجموعتين أفريقيتين جاء معظمهم من الطبقة العاملة . وكان تنظيمه أضعف دائما من منافسه وكان يعاني فى أول الأمر من الشكوك التى حامت حول تأييد البريطانيين له . وفيما بعد انتقلت نفس هذه الشكوك الى حزب زنزيبار القومى وفى عام ١٩٥٩ كون بعض الشيرازيين المنشقين عن حزب الأفرو - شيرازى وهؤلاء الذين يعيشون فى بمبا ويشعرون بأن احتياجات جزيرتهم لا تنال اهتماما كافيا ، كون هؤلاء جميعا حزب شعوب زنزيبار وبمبا .

وعلى هذا كانت جميع العناصر العنصرية والاجتماعية والاقتصادية تشكل أجزاء فى هذا الموقف المشتعل . وازداد الموقف تعقيدا بتدخل الحزب القومى التنجانيقى المسمى « حزب اتحاد تنجانيقا القومى » أما نيريرى نفسه فلم يتدخل علانية على الإطلاق وان كانت بعض شخصياته البارزة قد قامت بدور ايجابى . ومما لا شك فيه ان حزب اتحاد تنجانيقا القومى يأمل فى نجاح الحزب الأفرو - شيرازى . وربما كان الحزب يشعر بقوة دفع التضامن الأفريقى ضد العرب . ولكن مهما كان نوع الجاذبية فلقد ارتكب حزب اتحاد تنجانيقا القومى خطأ تكتيكيا فى تأييده الحزب الأضعف ، ومما لا شك فيه أن بعض أعضائه قد صبوا وقودا كرىه الرائحة على النار العنصرية التى تدخن بلا لهب .

وكانت النتيجة أن ابتدأت المشاعر السياسية تصل الى درجة الغليان ، وتتخذ مظهر العنف فى كل من شوارع مدينة زنزيبار القديمة الضيقة ، وفى المقاهى ، وفى الريف وتحولت كل مناسبة شبه جماهيرية الى مظاهرة سياسية . ولم تمض فترة طويلة حتى قوطعت محلات العرب التجارية من جهة ، وهجر المستأجرون الأفريقيون الأرض التى كانوا يستأجرونها من سادة الأرض من جهة أخرى .

ولم يدركوا الآثار الوضعية الكاملة لهذا الخلط بين التوتر العنصرى والاجتماعى من جهة والسياسة من جهة أخرى حتى عام ١٩٦١ . ففى ذلك العام تم اجراء انتخابين تحت الدستور الجديد الذى اقترحه المستشار الدستورى السير هيلارى بلود . ففى الانتخابات الأولى التى أجريت فى يناير وأصبح الشبح الديموقراطى حقيقة واقعة ، حيث كان يتم انتخاب مرشح فى احدى الدوائر الانتخابية بأغلبية صوت واحد كان الميزان بين الأحزاب يعتمد على انضمام ذلك المرشح الوحيد . وقد حصل حزب الأفرو - شيرازى على عشرة مقاعد ، وحزب زنزيبار القومى على تسعة وحزب شعوب زنزيبار وبمبا على ثلاثة مقاعد فى المجلس التشريعى الذى وسعوا نطاقه وأصبح عدد أعضائه اثنين وعشرين عضوا . ولما كان أعضاء الحزب الأخير قد وزعوا ولاءهم ، حيث قام اثنان منهم بتأييد القوميين بينما قام الثالث بتأييد الأفرو - شيرازيين فقد تجمد الموقف . وتشكلت حكومة مؤقتة ووضعت الخطط لاجراء انتخابات جديدة فى يونيو ، مع اضافة دائرة انتخابية جديدة . ولم تؤد هذه الورطة التى وقعت فيها الأحزاب الا الى زيادة المشاعر التهابا مع الادعاء بتعاطف الشيوعيين وتحامل رجال الدين ضد حزب زنزيبار القومى ، واتهام الحزب الأفرو - شيرازى بالدعاية العنصرية . ومن جهة أخرى أصبح وجود المحطة الأمريكية لاقتفاء الصواريخ فى الجزيرة محل جدال مع اتجاه الشكوك الى نية استخدامها لأغراض عسكرية . ومما لا شك فيه أن حالة الهياج التى قامت حولها قد ساعدت الوطنيين ولكنها مع هذا خلقت عنصرا جديدا فى هذا الصراع .

ونتىج عن الانتخاب الثانى نفس النتيجة التى أسفر عنها الانتخاب الأول تقريبا ، ولكن بما أن القوميين حصلوا على مقعد اضافى فان ذلك جعل حزب زنزيبار القومى متساويا مع الحزب الأفرو - شيرازى حيث حصل كل منهما على عشرة مقاعد ، كما أمسك « حزب شعوب زنزيبار وبمبا » بكفتى الميزان بما له من أعضاء ثلاثة ، ويقال ان المقيم البريطانى قد توقع بأن ائتلافا قد تم بين حزب زنزيبار القومى و « حزب شعب زنزيبار وبمبا » ، عن طريق أحد أزواج بنات السلطان ، ولهذا دعى اليه على محسن الزعيم القومى ليشكل الحكومة . وكشف محسن عن حكيمته السياسية بأن دعا زعيم حزب شعب زنزيبار وبمبا ، محمد شامتى ليكون رئيسا للوزراء مع شغل مناصب الوزراء الأخرى بأعضاء قوميين . أما الأفرو - شيرازيين فانهم بعد تقديم احتجاجاتهم التى بلغت حد مقاطعة المجلس التشريعى ، أصبحوا يشكلون المعارضة ولكن بزعامه عثمان شريف . الذى

كان حينذاك أحد موظفي الحكومة السابقين ، بعد أن حل محل الزعيم السابق عبيد كرومي .

ولكن نتائج الانتخابات قد شجبت أهميتها بجانب العنف المريع الذي صاحبها ، إذ أن جميع العواطف والمشاعر المتراكمة في الأعوام الماضية انفجرت أثناء الحملة الانتخابية ولقي ثمانية وستون شخصا مصرعهم أثناء الاضطرابات التي استمرت لأيام عديدة . ولقد برهنت هذه التجربة المريعة في زنجبار - لو كنا محتاجين الى براهين - على أن الجنس والسياسة يمكن مزجهما فقط في لغم متفجر .

الا أن العداوة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين قد استمرت وان كانت قد ازدادت الآن هياجا بسبب الشك في أن القوميين هم الذين قد ابتدأوا في التحالف مع الإدارة ، في حين أن الحزب الأفرو - شيرازي قد أصبح أكثر أصالة في معارضته أما العداء المستحكم بين ملاك الأرض والعمال أو العمال الزراعيين فقد ظل تحت السطح فقط بالرغم من أنه كان واضحا من أرقام التصويت أن «حزب زنجبار القومي» كان يجذب اليه أعدادا هائلة من الأفريقيين خاصة بين سكان مدينة زنجبار . وأدت هذه العداوة المستمرة الى المزيد من تأزم الأمور في سنة ١٩٦٢ حينما حاول مؤتمر دستوري آخر في لندن اعداد دستور من شأنه أن يؤدي الى الحكم الذاتي والاستقلال . وبالرغم من أن الحكومة والأحزاب المعارضة قد وصلت الى اتفاق حول توسيع نطاق الحقوق الانتخابية وتنظيم الدوائر الانتخابية ، إلا أنهم لم يستطيعوا الاتفاق على الشروط الخاصة بالحكم الذاتي الداخلي والاستقلال . وطالب الحزب الأفرو - شيرازي المعارض بإجراء انتخابات جديدة قبل الاستقلال لأنه كان قد قرر بحكمة أنه من الأفضل له انتهاز فرصة أفضل بالحصول على السلطة تحت الحكم الاستعماري عما لو أنه حصل عليها بعد أن يكون حزب زنجبار القومي قد حاز على شرف حكم دولة مستقلة . ولا يقل عن ذلك حكمة أن حزب زنجبار القومي - بعد أن كان قد حصل على السيادة - لم ير أي سبب للتنازل عنها قبل أن يحل موعد الانتخابات التالية في عام ١٩٦٤ .

ولهذا فلقد تأجل كل من الحكم الذاتي والاستقلال لا شيء إلا لأن رجال السياسة الزنجباريين لم يستطيعوا الوصول الى اتفاق . ولم يتم اتخاذ أي قرار حتى العام التالي حيث فرضت عليهم الأحداث الخارجية قرارا . فمجرد أن أصبح واضحا في عام ١٩٦٣ أن كينيا ستحصل على استقلالها خلال أشهر قلائل ، أصبح من غير الممكن مقاومة الضغوط التي تدعو الى اتخاذ قرار في زنجبار . وكانت أول مشكلة تتطلب الاهتمام هي

مستقبل شريط كينيا الساحلى الذى كان ما يزال تحت سلطة السلطات
بالرغم من أنه كان مؤجرا لبريطانيا . وقام وزير المستعمرات البريطانى ،
« دنكان سانديز » ، بزيارة السلطان فى فبراير ، وتم تسليم الشريط
الساحلى الى كينيا فى أكتوبر طبقا لاتفاق تم بينهما .

ولما أدركت حكومة زنجبار حينذاك أن التقدم الذى أحرزته كينيا
للم يترك لها الا وقتا قصيرا ، وافقت على ضرورة اجراء الانتخابات فى
يوليو . وفى يونيو حصلت زنجبار على حكمها الذاتى الداخلى وأصبح
محمد شامتى أول رئيس للوزراء . وفى الانتخابات التى أجريت فى الشهر
التالى حصل التآلف الحكومى على غالبية المقاعد بالرغم من أن الحزب
« الأفرو - شيرازى » جذب اليه معظم الأصوات . وحصل حزب زنجبار القومى
على اثنى عشر مقعدا ، وحزب شعوب زنجبار وبمبا على ستة مقاعد وحزب
« الأفرو - شيرازى » على ثلاثة عشر مقعدا . وكان من الواضح أن التنظيم
الذى يتمتع به حزب زنجبار القومى قد مكنه من أن يضم الى تأييد العرب
والهنود التقليدى له عددا كبيرا من الأصوات الافريقية فى حين أن
الشيرازيين المحافظين فى بمبا كانوا ما يزالون يساندون شامتى - الناظر
السابق - الذى ظلت ممرسته مع حزب الأفرو - شيرازى على عنفوانها .
ولقد أحسن الحزب الأفرو - شيرازى صنعا حينما صوت على مركز القوة ،
« إلا أن غالبية الكابنة فى مقاعده قد راحت هباء بسبب تركزها » .
وان كان ما زال يتمتع بثقة معظم رجال النقابات العمالية ، إلا أن الانقسام
بين ملاك الأراضى الاقطاعيين وعمال المزارع لم ينعكس بكامل صورته فى
الأحزاب المنافسة . ولقد برهن على محسن الذى أصبح حينذاك وزيرا
للخارجية على أنه من أذكى السياسيين بل ومن المحتمل أعظم تقدمى على
وجه الاطلاق فى الجزيرة . واتخذ الحزب الأفرو - شيرازى الذى أصبح
يتزعمه الآن كرومى ، موقف المعارضة بعد أن هدا من روعه حينذاك وجود
مواد قوية فى الدستور تحمى الحقوق المدنية والسياسية ، وعقب شعوره
بالقوة لادراكه بأنه يمثل غالبية السكان .

ولهذا حصلت زنجبار على استقلالها فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٦٣
وأصبح السلطان رئيسا دستوريا للدولة وبدا فى الأفق جو يدل على وجود
تسامح عنصرى وسياسى يفوق بكثير ما كان فى سنوات عديدة مضت .
وواجهت الحكومة مهامها الاقتصادية ثقيلة ، مع كساد صادرات القرنفل
نتيجة للقيود الهندية والاندونيسية التى فرضت عليه ، كما واجهت
مصاعب عديدة قبل أن تنجح فى تنويع مزرعاتها . وبدا من المحتمل أن
مستقبل الجزر سيتأثر بقوة بعلاقاتها مع بقية شرق افريقيا وبنائج

مشروع الاتحاد الفيدرالى • وكان يراود الزنزيباريين فكرتان حول هذا الموضوع • فهم فى حاجة الى استمرار الخدمات المشتركة مع شرق أفريقيا ، والى الفرص التى تتيحها أسواقها الأكثر اتساعا ، الا أن الخوف كان ينتاب البعض من أن تسيطر عليهم أحزاب اليايسة القوية • ولكن مع هذا ، كان يبدو من المؤكد سياسيا واقتصاديا أن زنزيبار المستقلة لن يمكنها الحياة الا بايجاد دور لها على مسرح شرق أفريقيا الكبير •

ولن يكون من المدهش مع هذا التاريخ من الصراع العنصرى والاجتماعى والسياسى ، ومع ضالة قوات حفظ الأمن ألا تظل الحكومة الائتلافية بين حزب زنزيبار القومى وحزب شعوب بمبا وزنزيبار فى الحكم أكثر من أسابيع قلائل بعد الاستقلال • وقعت ثورة فى يناير عام ١٩٦٤ وضعت نهاية لعهد السلطنة ، ونفى فيها السلطان - وطردت فيها حكومة شامتى - محسن وأصبحت زنزيبار جمهورية ، وأصبح عبيد كرومى رئيسا للجمهورية ، وقاسم هانجا رئيسا للوزراء ومحمد بابو وزيرا للخارجية • وكان هانجا يتمتع بنوع من التجربة الروسية وبزوجة زنجية أمريكية كانت قد لجأت الى روسيا - وكان بابو عضوا بارزا فى حزب زنزيبار القومى ثم استقال فى يونيو عام ١٩٦٣ ليكون لنفسه حزبا صغيرا أطلق عليه « حزب الأمة » وكانت له أيضا اتصالات لها قيمتها مع العالم الشيوعى • أما الثورة ذاتها فلقد تمت بسهولة بعد القيام بغارة على مخزن أسلحة البوليس بزعامة الشخصية الغربية جون أوكيللو ، أحد أفريقي أوغندا ، الذى يتمتع بتجربة الماوماو • كما أنه كان قد قام بزيارة كوبا ، ويبدو أنهم كانوا رفضوا ترقيته فى قوة بوليس زنزيبار. ولم تبد حكومة شامتى أية مقاومة عملية لأنه لم يكن لديها جيش لتستدعيه علاوة على تفشى شعور الاستياء بين البوليس نتيجة لتدخل العرب • وكانت الثورة ذاتها عبارة عن انقلاب عسكرى وليس سياسيا ، لأن الثوريين أبقوا على كرومى ورفاقه فى مناصبهم على الرغم من أنه كان من المشكوك فيه اذا ما كانت السلطة ما زالت فى أيدي الوزراء أو « أوكيللو » والسبب فى امكانية حدوث شئ مثل هذا يرجع الى شعور الاستياء ضد العرب الذى صاحبه شعور بالاستياء الاجتماعى والاقتصادى • ولكن مهما كان نوع التعاطف السياسى الذى يدين به هؤلاء الوزراء الجدد ومهما كان نوع علاقتهم مع القائد العام أوكيللو ، فلقد ظلت مشاكلهم الاجتماعى والاقتصادية هى نفس المشاكل التى واجهت سابقهم • بل وحتى بعد أن انتشر التمرد المسلح الى كل من تنجانيقا وأوغندا وكينيا كان ما يزال واضحا أنه لا يمكن البدء فى حل مشاكلهم الا بقيام شكل من الاتحاد

فى شرق افريقيا • وبالرغم من أنه يمكن تعلم بعض الدروس من كل من التجربة الروسية والصينية فان الشيوعية فى حد ذاتها تعتبر بعيدة كل البعد عن المشاكل الأفريقية • بل وستقابل مقاومة شديدة من دول القارة التى لا ترغب فى احوال الاستعمار الشيوعى محل الرأسمالى • وقد يعتمد كل من كرومى وهانجا وبابو فى مستقبلهم على العلاقات التى أقاموها مع كل من نيريرى وكينيا وأوبوتى أو خلفائهم • وقد أدخل الاتحاد الذى تم فى عام ١٩٦٤ بين زنزيبار وتنجانيقا تحت اسم تنزانيا - أدخل زنزيبار داخل إطار اليابسة الأفريقية •

كانت الشخصية البورية لكينيا فى خمسينات القرن العشرين هى شخصية جومو تنياتا بالرغم من أنه قضى معظم تلك السنوات فى السجن • ويعتبر كنياتا من الشخصيات المثيرة للاهتمام التى تتكون من تناقضات وصراعات عديدة - وهو منطقى وغامض وتحليلى وخرافى ، إلا أنه اجتماعى منبسط • واستغل تناقضات شخصيته الى أقصى حد - فلقد اكتسب مكانة الرجل المتعلم، القادر على الاحتفاظ بشخصيته فى المجتمع الأوروبى بين شعبه من الكيكويو وذلك نتيجة لفترة اقامته الطويلة التى قضاها فى أوروبا ولتفوقه الأكاديمى ، وفى نفس الوقت فلأنه كان يمسك بقوة بجذور التقليد القبلى كان فى امكانه التحدث اليهم كواحد منهم ، يفهم ويتذوق المغزى العميق الذى تطبعه تربيتهم القبلية على حياتهم •

وعند عودة كينيا من لندن كان يراوده الأمل فى أن يشترك فى حياة كينيا السياسية بدور مباشر • ولو قدر ووجد حاكم جريء يتمتع بقدر من الخيال لعينه على الفور فى المجلس التشريعى • ولو كان قد اتخذ هذا الاجراء فى عام ١٩٤٧ لتغير تاريخ مستقبل كينيا كلية • ولكن فيليب ميشيل لم يكن لا أردن - كلارك ولا ريتشارد تيرنبل - فأمر كينيا بأن يبتدىء أولا فى الحكومة المحلية ، حيث لم يكن يوجد فى الواقع سوى فرصة ضئيلة ، لممارسة طاقته وآرائه •

وكانت الأحوال الاجتماعية فى كينيا فى ذلك الوقت قد فرضت مجال الاختيار وأصبح ينحصر بين القيام بعمل دستورى تنفيذى حاسم أو القيام بثورة • فقد بلغت البطالة وظروف ازدهام السكان والمشردين فى نيروبي الى أعلى درجات الذروة • فكان عدد كبير من المعازل بما فى ذلك معازل الكيكويو مكتظا بالسكان • وكانت هذه المعازل تمتد بجانب بعض المساحات الجرداء المكونة من المرتفعات البيضاء وكان اجهاد التربة وعمليات النحت يجعلان من المستحيل لمساحات افريقية عديدة أن تقيم أود الشعوب

المتزايدة . وعندما تضاف التوترات السياسية الى هذه الشرور الاجتماعية . فان من الواضح أنهم كانوا على حافة موقف متفجر . وكان لا مفر من ان وجود ممارسة الاجحاف اللوني على نطاق واسع والاحتفاظ بأشكال تشريعية عديده من التفرقة العنصرية علاوة على عدم وجود غير أربعة أعضاء أفريقيين — من بين الاثنين وعشرين عضوا غير الرسميين في المجلس التشريعي — يمثلون شعبا بأسره يبلغ تعدادة خمسة ملايين — لا مفر من أن يوفر كل هذا الظلم الوقود اللازم للفليان السياسى ، ولقد منحوا السلطات للزعماء ، كما قام الموظفون الاداريون بالتدخل في أوجه نشاط الأفريقيين السياسى ، ومن تحريم الاجتماعات وتحريم المظاهرات ، وبهذا اضافوا المزيد من النيران الى التدمير الذى تضطرم ناره سرا .

علاوة على كل هذا كانت الحكومة فى نظر الكثير من الأفريقيين تنطبق على المستوطنين البيض . وكان من المعتقد أنها تحمى ممتلكاتهم من الأراضى التى قد تمس ، وتحمى مركزهم السياسى المتميز الذى يمنحهم حق التمثيل بأحد عشر عضوا فى المجلس التشريعي وعلى هذا ، فانه حتى حينما قامت الحكومة باتخاذ عمل علاجى مثل تنظيم المصاطب الزراعية ووسائل حفظ التربة لتحسين الزراعة لم تكن الثقة الأفريقية كافية لحثهم على التعاون . . وفى الواقع كان عدد كبير من الأفريقيين فى الريف يعتقدون فى أن تلك التحسينات سيتلوها استيلاء الفلاحين الأوروبيين على اراضيهم بمجرد أن تصبح منتجة .

ومن ناحية أخرى كان هناك بعض الأوروبيين الذين أدركوا أخطار المستقبل وحاولوا أن يتصرفوا فى الوقت المناسب ليتحاشوها . وكان عددهم ضئيلا ، ويتكونون أساسا من الموظفين المدنيين والفنيين والمعلمين . وبعض رجال الأعمال فى نيروبي . وكانت الشخصية التى تتزعمهم هو المبتتر ارنست (فيرى) فازى ، الذى أصبح واحدا من الأعضاء غير الرسميين فى المجلس التشريعي بعد أن كان عمدة لنيروبي ، ولقد حاول أن ينظم التعاون بين الأعضاء غير الرسميين من جميع الأجناس . ولكن فازى كان الاستثناء الوحيد . وكان فى امكانه أن يضمن القليل من التأييد الا أنه نادرا ما أصغى اليه الحاكم أو كبار الموظفين المدنيين .

ولهذا كانت الأرض خصبة لاستقبال تجربة كينيا تا السياسية . عند عودته الى كينيا . فبعد نبذه كرس طاقاته لاقامة صرح حزبه السياسى المسمى « اتحاد كينيا الأفريقى » . وتسلم مهام منصبه رئيس حزب اتحاد كينيا الأفريقى من جيمس جيشورو ، ثم ابتدا هو وبيتر كوينانجى فى جعل

«الحزب منظمة وطنية حقيقية • وكان يدير هذا العمل من منزله الفخم القائم فى كلية تدريب المعلمين فى جيثونجورى ، الذى أسماه رمزيا « فى مواجهة جبل كينيا » •

وما زالت طبيعة النشاط السياسى لكينيا تا فى السنوات القلائل التالية حتى عام ١٩٥٢ ما زال يحوطها الغموض • وفى الواقع توجد لدينا براهين مختلفة ميسرة تحت أيدينا الا أنها ليست كافية بأى حال من الأحوال لوضع صورة محددة - ومن المؤكد أنه كان يحيط نفسه بهؤلاء الموجودين فى حزب اتحاد كينيا الأفريقى ، والذين كانوا زعماء سابقين لجمعية الكيكويو المركزية ، التى أوقفت أثناء الحرب • وكان أيضا يدرك على الدوام وجود « المجموعة الأربعين » رهن اشارته • وكانت تلك المنظمة قد كونها عدد من شباب الكيكويو الذين ينتمون الى مواليد عام ١٩٤٠ • أى أنهم قد عمدوا جميعا فى عام ١٩٤٠ ، وكان بعضهم قد خدم فى الجيش أثناء الحرب ، ثم عادوا الى نيروبي فيما بعد وكونوا نوعا من العصابات • ودبروا جرائم عنيفة ممتزجة بشئ من العنصر السياسى وأصبحوا بفضل ذلك يمشاون القطاع العنيف الذى عين نفسه بنفسه فى الحركة القومية • وما زال من غير المؤكد أى مدى استغل كينيا تا هذه المجموعة أو الى أى مدى اندفع الى اتخاذ عمل ما تحت ضغطها •

ومن ناحية أخرى كان كينيا تا هو الشخص الوحيد فى كينيا فى ذلك الوقت الذى يستطيع أن يتحدث فيه مباشرة الى شعبه ويوجه نقده اليه • وقد فعل ذلك مرات عديدة فكان يخبر مواطنيه الأفريقيين بكل جرأة بأنهم يجب ان يلوموا أنفسهم للكثير من ضائقاتهم وهاجم بوجه خاص الفساد بين الموظفين الأفريقيين والغش بين التجار الأفريقيين • وحث شعبه على تحسين وسائله الزراعية وعلى التعاون فى اتخاذ الإجراءات الخاصة بحفظ التربة •

وفى هذه المرحلة لم تكن سياسة « اتحاد كينيا الأفريقى » تزيد فى تطرفها عن مطالب الليبراليين فى بريطانيا • وعندما قام الوزير الاستعمارى بزيارة كينيا فى عام ١٩٥١ تقدم اليه اتحاد كينيا الأفريقى بمطالب مثل زيادة عدد الممثلين فى المجلس التشريعى من أربعة الى اثنى عشر عضوا ، وانتخاب الأعضاء الأفريقيين فى المجلس ، ومعارضة هدف الأوروبيين الخاص بالتمثيل المتساوى مع جميع الاجناس الأخرى مجتمعة ، والتمثيل المتساوى للأفريقيين مع كل من الأوروبيين والآسيويين فى المجلس التنفيذى • وطالب أيضا بتحريم التفرقة العنصرية قانونا ، وزيادة الانفاق على التعليم الأفريقى ، وتقديم المساعدات للنقابات العمالية ، وزيادة التعليم الزراعى

ومنح المزيد من الفرص للأفريقيين في الدرجات العليا في الخدمة المدنية . وتظلم من القيود المفروضة على الاجتماعات الأفريقية واستنكر السلطات الممنوحة لكل من رجال الإدارة والزعماء . ولمح تلميحة لها مغزاها بأن استخدام هذه السلطات في تحريم الاجتماعات السياسية القانونية هو الذي يشجع الجمعيات السرية . وكان من الممكن اعتبار هذا البرنامج بأكمله معتدلا الى أقصى حد لو أنه وضع بعد ذلك بعشر سنوات .

ويبدو أنه كان يكمن في كينياتا وأتباعه انقسام ثنائي عميق بين الوسائل الغربية الخاصة بالضغط السياسي والتنظيم السري الخاص بالعنف . سواء باستخدام الثورة التقليدية أو القبلية ، وهناك جميع الأسباب التي تجعلنا نعتقد أنه لو أن الحكومة قد قبلت وشجعت أوجه النشاط السياسي الطبيعي الذي يقوم به « اتحاد كينيا الأفريقي » وأظهرت بعض التفهم لبعض مطالبه الأكثر تعميرا وتشجييدا ، لكان قد نتج عن ذلك تقدم دستوري سلمى . ولكن في خضم هذه الظروف المضطربة في كينيا أثناء هذه الفترة ، مع ازدياد العبث الأفريقي خاصة بين الكيكويو ، وظهور المنظمات شبه الدينية ، وشبه السياسية ، وضغط المستوطنين الأوروبيين الصارخ من أجل المزيد من السيطرة السياسية ، جنحت الحكومة الى أن ترى فقط طبيعة الحركة القومية العنيفة السلبية ، وتجاهل أهدافها السياسية الجوهرية .

وكان الكيكويو هم الذين شعروا بالتوتر العنصري والاقتصادي والسياسي بأعنف أشكاله . ذلك لأن الكيكويو كانوا يعيشون بجانب المرتفعات البيضاء وحول ضواحي نيروبي . وفي الواقع كانت نسبة كبيرة من الكيكويو تفوق أية قبيلة أخرى تسمح تهديدات المستوطنين البيض التي بلغت ذروتها عند تقدم أحد المطالب أثناء زيارة الوزير الاستعماري بأن أي اقتراح بقومية أفريقية من نفس النوع الذي نما في غرب أفريقيا ليكون بمثابة السياسة البريطانية في كينيا « سيعتبر عصيانا » . وأعلنوا بأنه ان لم تقدم لهم الحكومة البريطانية تأكيدا على هذه السياسة ، فإنهم « سيمسكون بزمام الأمور في أيديهم » ولقد كان الكيكويو أيضا أعظم القبائل تقدما ، ومن بينهم أعضاء أكثر تعليما ويتمتعون بدرجة أعلى من الوعي السياسي . وكان لا مناص من أن هؤلاء الذين كانوا قريبين من حدود المجتمع الغربي ثم وجدوا أنفسهم مطرودين ، هم الذين يشعرون بالفرقة في ذروة أشكالها وكانوا هم أيضا الذين يشكلون الجزء الأعظم من العاطلين والمشردين والجوعانين في المساكن الأفريقية في نيروبي .

ومنذ عام ١٩٥٠ فصاعدا ازداد التوتر بسرعة . ولأول مرة يسمع

«اللفظ « ماوماو » ، وازدادت أعمال العنف واتخذت أعنف أنواع الأسباب وكان أكثرها تطرفا تلك الشتائم الوحشية العميقة التي ابتدأت تتخذ شكل التحريض على قتل الأوروبيين والزعماء الذين يتعاونون مع الحكومة .

ولم يكن السب ، أو الجمعيات السرية ، أو أعمال السحر ، أو الخرافات ، بالشئ الغريب على الأفريقيين . وهم مشهورون بجمعياتهم في جميع أنحاء العالم التي عادة ما تظهر في لحظات الاضطراب الاجتماعي المتأزم وعدم الطمأنينة . ومن المؤكد أن هذه الملامح التي تتسم بها حركة الماوماو ، والتي يصحبها أعمال العنف ضد الأشخاص والملكيات والماشية ، قد نبعت عن شعور الكيكويو وبعض القبائل المتحالفة معها بخيبة الأمل ، علاوة على خوفها من أن توضع تحت السيطرة الدائمة لجنس دخيل مثلما حدث في جنوب أفريقيا .

ولكن حركة الماوماو لم تندلع بصورتها الشديدة العنف الا بعد بذل محاولات لتفادي وقوع الكارثة . وكان هناك قسم من حزب اتحاد كينيا الأفريقي بزعماء توم مبو تيلا يعارض العنف بقوة وحاول بأن تلتزم الحركة بعدم القيام به . ولكن هذا القسم فشل في أن يفعل ذلك وحلت به الهزيمة في نهاية المطاف ، وان كان لم يتم الا بعد بذل مجهودات جبارة للفصل بين اتحاد كينيا الأفريقي والماوماو . وأعلن كينيا تا نفسه في إحدى الاجتماعات العامة المنعقدة في فبراير عام ١٩٥١ بأن الماوماو حركة سيئة . وسواء أكان قد تستر على أعمال العنف التي تلت ذلك ، أم أنه أجبر على قبولها ، أم اتسعت بالرغم من معارضته فان ذلك لم يعرفه أحد على الإطلاق .

ومهما يكن من أمر فانه من المؤكد أن ظروف عام ١٩٥١ ، ١٩٥٢ جعلت من العنف شيئا لا يمكن تحاشيه . وشاهدنا على ذلك المجهودات التي بذلتها « جمعية مواطني كينيا » من أجل تجميع كل من الأوروبيين والآسيويين سويا بغرض تحاشي الصراع العنصرى الا أن رجال السياسة الأوروبيين كانوا ما يزالون يصيرون مطالبين ولو على الأقل بالمحافظة على الحالة كما هي ، وفي معظم الأحيان كانوا يطالبون بالمزيد من السلطات من أجل حكم الدولة يجمعها . وبعد زيارة وزير المستعمرات جيمس جريفيث في مايو من عام ١٩٥١ أعلن أنه لن يحدث تغييرا رئيسيا في الدستور الا بعد أن يحين ميعاد الانتخابات في عام ١٩٥٢ ولكن حتى في ذلك الوقت سيقرر عقد مؤتمر دستوري ، وفي نفس الوقت يجرى تعيين أول أفريقي في المجلس التنفيذي كما يزداد عدد الأعضاء الأفريقيين في

المجلس التشريعي من أربعة الى ستة أعضاء ، ويزداد عدد كل من الآسيويين والعرب عضوا واحدا ويرتفع عدد الممثلين الأوروبيين من أحد عشر الى أربعة عشر عضوا . وهذا هذا العمل ولو وقتيا ، من روع الأوروبيين الذين كانوا يخشون أن تكون الحكومة العمالية مصممة على زيادة النفوذ الأفريقي ، الا أن المحافظة على المساواة الأوروبية مع الأجناس الأخرى لا تجعلنا نتوقع أنها ستهدى من روع الأفريقيين . فحتى وان كانوا يتمتعون بأول تمثيل لهم في داخل المجلس التنفيذي بعد تعيين « اليهود ماثو » فانهم ما زالوا يرون بأن مجتمعهم القوي الذي يبلغ تعدادهم خمسة ملايين نسمة ما يزال يحتل دورا ثانويا بمقارنته بالأوروبيين الذين لا يزيدون عن خمسين ألفا من النسمات .

علاوة على هذا أفصح الأوروبيون عن مطامحهم مرة أخرى في عام ١٩٥٢ وصاحبوا هذا التعبير باتخاذ موقف المعوق في داخل المجلس . كما انهم كانوا يزدادون خوفا من هجمات الماوماو ، وهو خوف لم يكن في الامكان تهدئته رغم وعود الحاكم فيليب متشل التي تهدف الى التقليل من حدة خطورها . ويبدو أن متشل كان يعتقد أن الموماو ليست الا واحدة من الطوائف الدينية التي كانوا يرونها في المستعمرة في الماضي . وعندما رحل عن كينيا في نهاية فترة حكمه في يونيو من عام ١٩٥٢ سمحت الحكومة البريطانية بفترة انتقال خطيرة تبلغ ثلاثة أشهر قبل أن ترسل للحاكم التالي السير اقلين پارينج . وفي أثناء تلك الفترة ابتداء الأوروبيون في المطالبة بسلطات استثنائية لكي يواجهوا أعمال العنف المتزايدة . وفي نفس الوقت ابتدأت أحاديث كينيا تا - منذ أن خاب أمله في الدستور - تزداد حدة ضد الأوروبيين في حين أن حركته المسماة « حركة المدرسة المستقلة » كانت تقوم بنشاط تخريبي في جميع أنحاء منطقة الكيكويو .

وبحلول الوقت الذي وصل فيه پارينج كان التوتر قد بلغ درجة الغليان . ففي أوائل أكتوبر شنوا الهجمات على المزارع الأوروبية وعندما اغتيل الزعيم « واروهيو » الذي يعتبر واحدا من كبار شخصيات الكيكويو على بعد أميال قلائل فقط خارج نيروبي ، قرر پارينج بأن اعلان حالة الطوارئ أصبحت ضرورية وقد تم هذا الاعلان في العشرين من أكتوبر . وفي اليوم التالي ألقى القبض على كينيا تا وتسعين رجلا من أتباعه . وانتقلت القوات البريطانية بالطائرات داخل كينيا فكان ذلك بمثابة النقطة الأولى في تدخل الحكومة البريطانية المباشر في مشكلة كينيا بأجمعها .

وفي السنوات القلائل التالية وقعت كينيا في قبضة الرعب والفرع الذين سببتهما الحرب الأهلية والتي زاد من حدتها النعمة الجديدة التي

تفوه بها الحكم الاستعماري العسكري الذي تؤيده القوات الامبريالية . ولم يكن ذلك صراعا بين الأبيض والأسود فانه طبقا للاحصائيات الرسمية بلغ عدد القتلى من الماوماو في الفترة الممتدة منذ بداية اعلان حالة الطوارئ حتى بداية عام ١٩٦٠ حوالي ٨٧١١ قتيلا بينما بلغ عدد الجرحى والمأسورين ٨٤٤ . وفقدت قوات حفظ الأمن من القتلى ٤٧٠ أفريقيا وآسيويين، ٣٨ أوروبيا، هذا علاوة على اصابة ٣٩٢ أفريقيا، ١٢ آسيويا، ٦٢ أوروبيا . ومن بين الكوارث المدنية أن لقي ١٣١٦ أفريقيا ، ٣٠ أوروبيا ١٩ آسيويا مصرعهم . ويتضح من هذه الأرقام أن المجتمع الأفريقى خاصة شعب الكيكويو قد قاسى بمرارة وعلى نطاق واسع بدرجة تفوق أى جنس آخر ، وتحمل النسبة الضئيلة من الجرحى والمأسورين بمقارنتها مع أعداد القتلى وهذا دليل على طبيعة الحرب الوحشية . واذا ما أضفنا الى تلك الكوارث صورة القاء القبض الجماعى على الكيكويو فى كل من نيروبي والمناطق الريفية ، واعتقال حوالى مائة ألف منهم وعودتهم الاجبارية الى معزل الكيكويو المكتظ فعلا بالسكان ، فاننا سنستطيع أن ندرك شيئا عن الطريقة التى تشتت بها فى اثناء تلك الفترة جذور هذه القبيلة القوية التى يبلغ تعدادها مليوناً من النسمات .

وفى اثناء الحرب قام كل من الجانبين بالطبع بارتكاب أبشع الفظائع المروعة وكان يرتكب هذه الفظائع عادة الجيران الأفريقيون ضد بعضهم البعض ، ولا ريب أنهم قد ينتهزون مثل تلك الفرصة للانتقام لثأر قديم مثلما حدث فى مذبحه « لارى » البشعة فى عام ١٩٥٣ . وكانت المجتمعات الأفريقية فى جميع أنحاء الدولة ممزقة بين هؤلاء الذين كانوا يعتبرون قوات الماوماو محاربين من أجل الحرية ، ويحاربون من أجل كينيا الحرة ضد مزيج من القوى الاستعمارية ، والمستوطنين البيض ، والمتآمرين الأفريقيين ، وبين هؤلاء الذين اعتقدوا بأن حركة الماوماو كانت محطمة لأية فرصة تسمح بالتقدم السياسى فى كينيا . ولهذا كان الأفريقيون داخل قبيلة الكيكويو ذاتها يحاربون فى كلا الجانبين ، وفعل مثلهم هؤلاء الذين يرتبطون بهم ارتباطا وثيقا فى كل من قبائل « ميرو » و « امبو » و « كامبا » . أما معظم القبائل الأخرى فى الدولة فقد ظلت سلبية وان كان مما لا شك فيه أن بعضها كان يشعر بتعاطف غامض تجاه الماوماو ، الا أنها جميعا كانت قلقة من أجل وضع نهاية لهذه الحرب بأسرع ما يمكن .

ومن المؤكد أن القاء القبض على كينيئاتا فى كابنجوريا ومحاكمته واصدار حكم ضده لتنظيمه حركة الماوماو قد أزال الشخصية الأفريقية الوحيدة فى الدولة - التى كئن من الممكن أن تكون قادرة على المفاوضات من

أجل السلام • وستظل شرعية المحاكمة واصدار الحكم الى الأبد موضع جدال الكثيرين • ومن المؤكد بأنه كان من نتيجتها نفي الرجل الوحيد المقبول كزعيم وطني داخل سجن يقع في أقصى الشمال من المستعمرة لثمان سنوات حاسمة •

ومهما يكن رأي الانسان في أعمال العنف والوحشية التي ارتكبت أثناء هذه الحرب الأهلية والاستعمارية ، فمما لا شك فيه أنها قد دفعت تاريخيا خطي التقدم السياسى الأفريقى ، وانه لمن دواعى الافتراض أن نفكر ما اذا كان فى الامكان أن يتطور التقدم الدستورى خلال خمسينات القرن العشرين بشكل آخر يفوق ما حدث نحو الحكم الذاتى الأفريقى بدون أعمال العنف التي قامت بها الماوماو • ويبدو مؤكدا أنه بمجرد أن اضطرت الحكومة البريطانية الى ايجاد القوات والمال اللازمين للقضاء على أعمال العنف الافريقية ، حتى كان الانهيار النهائى قد حل بمطامح المستوطنين البيض فى الحصول على نفس نوع السيطرة السياسية التي منحت للمستوطنين فى جنوب أفريقيا • فلقد أدركت الحكومة البريطانية حينذاك أنه اذا ما وضعت السلطة السياسية فى أيدي المستوطنين البيض فانها ستثير بذلك المزيد من هذا النوع من الاضطرابات مع استمرار المطالبة بالمال البريطانى والمساعدة العسكرية •

وعلى هذا فلقد اضطر كل من البريطانيين والمستوطنين تحت ضغط الثورة الى اعادة النظر فى موقفهم ازاء حكومة المستقبل فى المستعمرة • وأصبحت خمسينات القرن العشرين فترة مستمرة من الجدل الحاد حول الدساتير والسلطات السياسية ، والموجه ضد خلفية الحرب المظلمة التي يخوضونها فى الغابات •

ولم تبدأ المناقشات حول التغيير الدستورى الا بعد ما يزيد عن العام بقليل من بدء اعلان حالة الطوارئ • وعندما نأخذ فى اعتبارنا أنه فى أثناء هذه الأشهر القلائل الأولى من الحرب التي تتسم بالمرارة قد تم ابعاد كل من كينياتا ومعظم زعماء الكيكويو ، وايقاف حزب اتحاد كينيا الأفريقى ، ونبذ جميع الأطراف لاليود ماثو عضو الكيكويو فى المجلس التنفيذى فانه يصبح من الأهمية بمكان اعادة فتح أبواب المناقشة الدستورية فى وقت مبكر ، ففي ابريل من عام ١٩٥٤ تقدم الوزير الاستعماري أوليثر ليتلتون بمقترحات من أجل اعادة تنظيم الحكومة والمجلسين التشريعى والتنفيذى ، وتقرر احتفاظ الأوروبيين بمساواتهم مع الأجناس الأخرى فيما يختص بالأعضاء غير الرسميين فى الهيئة التشريعية ، الا أنه تقرر أيضا تشكيل مجلس للوزراء بالاضافة الى المجلس التنفيذى • وتقرر أيضا أن يشترك فى

هذا المجلس ثلاثة من الأوروبيين المنتخبين من المجلس التشريعى علاوة على اثنين من الآسيويين وأفريقي واحد الى جانب الأعضاء الرسميين ، وان يتكون المجلس التنفيذى من جميع أعضاء مجلس الوزراء على أن يشمل بالإضافة الى ذلك عربيا واحدا وأفريقيين . وتقرر أيضا البسء فى جعل بعض أعضاء الأجناس المختلفة يتحملون المسئوليات الحكومية وذلك بمنح أربعة من الأعضاء غير الرسميين فى مجلس الوزراء مهام وزراء للدولة وترشيح ثلاثة من الأفريقيين وآسيوى واحد وعربى واحد من المجلس التنفيذى ليكونوا وكلاء للوزارات . وبالرغم من أن الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى لم يكن قد تم ترشيحهم بعد الا أنه تقرر تشكيل لجنة لفحص أفضل الوسائل لاختيار هؤلاء الأعضاء فى المستقبل ، وفى العام التالى تكونت لجنة كوتس من أجل هذا الغرض .

وشعرت الجالية الأوروبية بأعناق الآثار تجاه تلك المقترحات فكان هناك عداء متفش ضد فكرة الوزراء غير الأوروبيين خاصة ضد تعيين اثنين من الآسيويين . ولكن ميشيل بلندل الذى تزعم المطالبة الأوروبية التى تنادى باشتراك المستوطنين فى العمليات الحربية انضم حينذاك الى الحكومة وشكل حزبا أوروبا أطلق عليه « حزب الدولة المتحدة » من أجل تأييد مبدأ تعدد الأجناس . وفى نفس الوقت أخذ هذا الحزب عهدا على نفسه بالدفاع عن المرتفعات البيضاء وعن نظام التمثيل السياسى الاشتراكى ، وكرد فعل لحركته شكل قطاع آخر من الأوروبيين حزبا أسموه الحزب الفيدرالى المستقل الذى اقترح قيام حكم ذاتى لكل مديرية أو اقامة شكل معدل من التفرقة العنصرية ليكون حلا لمشكلة كينيا .

ولم يكن الأفريقيون شديدي الاهتمام بتعيين أول وزير لهم . أما الأوروبيون بما فى ذلك بلندل فقد جعلوا من المستحيل على الحاكم أن يعين « اليهود ماثو » الشخصية الأفريقية البارزة لأنه كان من الكيكويو ، وبدا من هذا أعطوا وزارة « تطوير المجتمع » التى كانت تخص الأفريقيين فقط الى « ب . أ . أوهانجيا » الذى ينتمى الى قبيلة اللو . وكان لرفض تعيين ماثو آثار خطيرة ، فلقد تزعزعت ثقة الأفريقيين فى نية الأوروبيين بخصوص اشراكهم فى السلطة بشكل جدى ، كما أنه كان بنفس الدرجة تراجعا خطيرا فى توفير فرصة اقامة جسر للربط بين الأوروبيين والكيكويو الذين يتمتعون بوعى سياسى .

وفى ذلك الوقت لم يكن يوجد سوى القليل من النشاط السياسى الأفريقى المنسق ولكن رغم هذا لم يصل التنظيم الأفريقى الى درجة التوقف

الكامل ، اذ انتقل مركز الاهتمام من الأحزاب السياسية الى الحركة النقابية ، ففي هذا المجال طبع توم مبيوا أول أثر جماهيري خاص به بأن أصبح سكرتيرا عاما لما أطلق عليه في أول الأمر « اتحاد كينيا للنقابات العمالية المسجلة » والذي أصبح فيما بعد « اتحاد عمال كينيا » وانبثقت من هذه الحركة النقابية أعنف الانتقادات ومثل ذلك ما حدث عندما نشر تقرير كوتس في بداية عام ١٩٥٦ مقترحا ما أصبح معروفا فيما بعد « حقوق الانتخابات الحزبية » ، وعلى أية حال فلقد صممت الحكومة التي أصبحت حينذاك تحت ادارة الوزير الاستعماري الجديد المدعو آلان لينوكس - بويد ، على منع بزوغ أية منظمة سياسية افريقية على مستوى المستعمرة ، الى حيز الوجود . وفي أواسط عام ١٩٥٥ سمح للأفريقيين بتكوين منظمات سياسية ، الا أن هذه المنظمات كانت مقصورة على مستوى المقاطعة كما استئنيت منها المقاطعة الوسطى حيث كان يعيش معظم الكيكويو . وكان هذا التصميم على تحديد المنظمات السياسية بالمقاطعات التي توافقت الى حد كبير بالضرورة مع التجمعات القبلية ، مؤديا الى وضع الدعامات التي تم على أساسها فيما بعد تقسيم الاتجاهات السياسية في أفريقيا طبقا للحدود القبلية .

وأجريت الانتخابات من أجل المجلس التشريعي الجديد تحت دستور ليلتلتون على فترتين حيث ادلى كل من الأوروبيين والآسيويين بأصواتهم في سبتمبر عام ١٩٥٦ ، والأفريقيين في مارس عام ١٩٥٧ . وفي الانتخابات الأوروبية لم يحصل بلندل وهؤلاء الذين كانوا يؤيدون اتجاه تعدد الأجناس في الحكومة الا على ستة مقاعد فقط من بين الأربعة عشر مقعدا ، أما المقاعد الثمانية الأخرى فقد حصلت عليها مجموعة الكابتن « بريجز » والمتحالفون معها التي كانت تعارض الدستور . ولكن على الرغم من هذا اشترك كل من بريجز وبلندل سويا بعد الانتخابات في حكومة واحدة وحل بلندل حزبه المسمى « حزب الدولة المتحدة » .

وأجريت الانتخابات الأفريقية تحت نظام غاية في التعقيد ، حيث لم يسمح بالتصويت الا لقبيلتي « ميرو » و « امبو » المواليتان من بين الكيكويو ، في حين كان المطلوب كفاءات متباينة من بين القبائل الأخرى التي كانت تسمح في بعض الحالات بالادلاء بثلاثة أصوات للناخب الواحد . وقبل اجراء الانتخابات حدثت مناقشات حادة بين الأفريقيين أنفسهم حول ما اذا كان يجب عليهم مقاطعة الانتخابات احتجاجا على أسس دستور « ليلتلتون » أو الأفضل لهم استغلال ما تيسر لهم من وسائل دستورية للضغط من أجل المزيد من الاصلاحات . وبالرغم من أنه قد تم تخصيص ثمانية مقاعد الآن

للأفريقيين بدلا من الستة مقاعد الأصلية المخصصة لهم الا أنهم اعتبروا هذا جميعا كتمثيل غير كاف نهائيا بالنسبة لشعبهم الغفير العدد . واعتبروا ايضا أن نظام التصويت المعقد كان يرمى ضمنا الى حرمان الممثلين الأفريقيين الأصلاء من حقهم في ترشيح أنفسهم .

وفي أوائل عام ١٩٥٧ تم اجتماع خاص وهام بين كل من توم مبوبيا الذي كان يتحرك حينذاك نحو الزعامة السياسية الأفريقية وآنثورين بيقان الذي عين أخيرا كمتحدث باسم الحزب العمالي حول شئون الكومنولث في وستمنسر . وكان مبوبيا يميل الى تبني سياسة مقاطعة الانتخابات ، أما بيقان بما له من تجربة طويلة في الحياة السياسية وبما يتمتع به من عمق بصيرة ودهاء في حقائق السلطة السياسية فقد نصحه بأنه حتى وان لم يمنح سوى مقعد واحد في الهيئة البرلمانية فيجب عليه أن يقبله . وبرهن بيقان على هذا بقوله بأن تلك هي الضغوط التي تستخدم في الحياة السياسية البريطانية وانه بمجرد أن تضمن جماعة تتكون من خمسة ملايين نسمة أى شكل من التمثيل النيابي الانتخابي بجانب جماعة تشكل الأقلية وتتكون فقط من خمسين ألف أوروبي يتبدى الرأي السياسى البريطانى في المطالبة بنسب أكثر عدالة . وتأثر مبوبيا بهذه النصيحة وابتدأ فى تبني سياسة قبول تعديلات غير كافية لكي يستغل النفوذ الذى قدموه له من أجل ضمان تقدم أعظم فى تاريخ لاحق لهذا .

وفي الانتخابات الأفريقية تصادم زعيمان أفريقيان بارزان مع بعضهما ، فام يكن مبوبيا قد قبله الأفريقيون بعد كزعيم مسلم به . وكان قد تحداه فعلا المحامى الأفريقى الأول المدعو «س.م.ج. أرجوينجز - كودهيك» الذى حاول فى أول الأمر تكوين حزب « المؤتمر القومى » وعندما منعه الحكومة قام بإنشاء حزب « المؤتمر الأفريقى لمقاطعة نيروبي » فى عام ١٩٥٦ ، ونتيجة لحدوث انشقاق فى ذلك المؤتمر تصارع كل من أرجوينجز - كودهيك ومبوبيا كل ضد الآخر فى الانتخابات التى أجريت فى نيروبي . وكسب مبوبيا المعركة وكون حزبه الخاص به الذى أطلق عليه « حزب شعب نيروبي التقليدى » . ومن النتائج الهامة الأخرى لهذه الانتخابات هزيمة « ماثو » فى المقاطعة الوسطى التى ترجع الى حد كبير لنشاط رجال الادارة المحليين الذين شجعوا على قيـد عدد كبير من قبيلة ميرو وبهذا مكثوا مرشحها برنارد ماتي من النجاح فى الانتخاب . ولقد عكس هذا التحالف الذى قام بين حكومة كينيا وعداء المستوطنين البيض ضد ماثو الذى يعتبر أول وأقدر ممثل سياسى أفريقى ، عكس قصر النظر الذى تولد عن الصراع المرير الذى وقع فى السنوات القلائل الماضية .

ورغم جميع الجهود التي بذلت لضمان انتخاب الأعضاء الأفريقيين المستعدين للتعاون في هذا النظام المتعدد الأجناس قام كل مرشح افريقى نجح في الانتخابات بحملة ضد دستور « لتلتون » . وحينذاك طالبوا بزعامة مبوبا بالمزيد من التمثيل في المجلس التشريعى ورفضوا قبول مناصب وزارية ، وجعلت سياستهم هذه من المستحيل تنفيذ الدستور وألقت للمرة الثانية بحمل مسئولية القرار السياسى على كاهل وزارة المستعمرات وبعد مضى ستة أشهر على الانتخابات الافريقية وحينما أصبح واضحا بأن الدستور قد انهار بسبب المعارضة الافريقية اضطر وزير المستعمرات لينوكس بويد الى زيارة كينيا والاستماع الى المطالب المتضاربة للمجتمعات المتنافسة ووافق بعد ذلك بفترة قصيرة على وجوب انتخاب ستة أعضاء افريقيين اضافيين فساوى بهذا بين الممثلين الأفريقيين والأوروبيين . وتقرر أيضا أن يكون للأفريقيين وزير اضافى ، علاوة على انتخاب اثنى عشر عضوا منتخبين خصوصيين من المجلس التشريعى ، أربعة من كل جنس ، يقوم بانتخابهم المجلس بأكمله الذى يعتبر بمثابة فئة انتخابية . وأخيرا تقرر انشاء مجلس للدولة من أجل منع اصدار تشريعات تنص على التفرقة العنصرية .

وكان الأفريقيون يعارضون بشدة كلا من مجلس الدولة والأعضاء المنتخبين الخصوصيين لأنهم أدركوا أن مجلس الدولة كان مشكلا بطريقة شبيهة جدا بطراز مجلس الشئون الافريقية في اتحاد وسط افريقيا في حين أنهم أدركوا أن اتحاد الرسميين وغير الرسميين الأوروبيين في الفئة الانتخابية للمجلس التشريعى سيؤدى الى سيطرتهم على الانتخابات .

وعندما حان الوقت لهذه الانتخابات الجديدة قام جميع الأعضاء الافريقيين الستة بتأييد رفاقهم في معارضتهم للدستور الجديد في حين أن انتخاب الأعضاء المنتخبين الخصوصيين قد كشف عن مدى ضخامة الالتزام الأوروبي بدعوة تعدد الأجناس . وحلت الهزيمة في هذه الانتخابات بارنست قازى الذى يعتبر المدافع البارز عن مبدأ اندماج الأجناس وذلك نتيجة لمعارضة الرسميين وغير الرسميين الأوروبيين والمقاطعة التى نظمها الأفريقيون . وبعد ذلك بفترة قصيرة رحل قازى عن كينيا ليقدّم المساعدة لجوليوس نيريرى في تنجانيقا المجاورة .

وبحلول ذلك الوقت كان ميزان الزعامة السياسية ينحرف بسرعة من الكفة الأوروبية الى الكفة الافريقية فأصبح للأفريقيين حينذاك عدد مساو من الأعضاء المنتخبين غير الرسميين مع الأوروبيين في المجلس التشريعى ، هذا رغم أن العنصر الرسمى أعطى للأعضاء البيض غالبية

لها وزنها . أما في مجلس الوزراء فقد كان العضوان الأفريقيان والعضوان الآسيويان يوازنان الأعضاء الأوروبيين غير الرسميين ، ولكن مهما يكن الأمر فإن الأهم من الأرقام هو حقيقة أن الأفريقيين قد برهنوا على أنهم عن طريق ممارسة ضغطهم يستطيعون تحطيم الدساتير التي فرضتها وزارة المستعمرات ، وكانوا مصممين على السير في طريق حكومة ديموقراطية كاملة . وكان ذلك يعنى تلاشي أى أمل للأوروبيين في فكرة « كينيا تحت حكم البيض » ، في حين أنه كان واضحا أن وزارة المستعمرات البريطانية ستكون عاجزة عن الاحتفاظ بسلطتها ضد القومية الأفريقية التي أعيد بعثها لعدة سنوات قادمة . وأصبحت السياسة الأوروبية الآن ، مثلما كانت السياسة الأفريقية من قبل ، تطالب باستمرار حماية بريطانيا . علاوة على هذا بعد أن أصبح الآسيويون يدركون الطريق الذي تنحرف إليه السياسة ابتداء في تقديم المزيد من المساعدة الإيجابية للأفريقيين في سيرهم نحو التمثيل الديمقراطي . وأعلن لينوكس بويد بأنه لن تكون هناك زيادة أخرى في التمثيل النيابي للأحياء في حين تقرر تجميد النسب العنصرية لمقاعد ممثلي الأحياء لمدة عشر سنوات . وكان من الواضح أن تلك النظرة لا تتسم بالواقعية . فلم يعد للأفريقيين أى اهتمام بتعدد الأجناس خاصة بعد أن سارت قوة دفع هجومهم السياسى الى النجاح وطالبوا بفالبية أفريقية في المجلس التشريعى والمزيد من المؤتمرات الدستورية لمناقشة ما أحرز من تقدم جديد .

وبحلول ذلك الوقت أيضا كان اسم كينيا قد عاد الى الظهور على المسرح السياسى . فبالرغم من أن الوزير الاستعماري قد أعلن أنه لن يسمح على الإطلاق لكل من كينيا ورفاقه بالعودة الى منطقة الكيكويو ، فإنه ياقتراب لحظة إطلاق سراحه من السجن ابتداء عدد من الأفريقيين برعاية أحد أفراد اللو المدعو « اوجينجا اودنجا » في ذكر اسم كينيا بالثناء علانية . وكان مايزال هناك معارضة لها وزنها ضد كينيا داخل المجتمع الأفريقى ، خاصة بين هؤلاء الذين حاربوا ضد الماوماو . ولكن بالرغم من هذا ، فإنه بمجرد ذكر اسمه علانية ، ابتداء السحر القديم يعود وأصبح من المهم لكل فرد يتمتع بمطامح سياسية أن يطالب بإطلاق سراحه . وبحلول شهر ابريل عام ١٩٥٩ بعد أن قضى كينيا فترة سجنه ، أطلق سراحه ، إلا أنه كان مضطرا الى أن يظل مقيد الحركة في داخل « لودوار » الواقعة في المنطقة الشمالية النائية .

وازداد الضغط من أجل اجراء المزيد من المناقشات الدستورية بسرعة عظيمة ، حتى أعلن الأعضاء الأفريقيون المنتخبون في يناير عام ١٩٥٩ عن

مقاطعتهم مرة أخرى للمجلس التشريعي حتى يحصلوا على بعض التأكيدات بعقد اجتماعات من أجل هذه المناقشات . وبعد ذلك بفترة قصيرة استقال ميتشيل بلندل من منصبه كوزير للزراعة وشكل جماعة متعددة الأجناس في المجلس التشريعي أطلق عليها « جماعة كينيا الحديثة » ، وهذه الجماعة كانت تؤيد أيضا المزيد من المناقشات الدستورية وفي أبريل عام ١٩٥٩ وعد لينوكس - بويد بأنه سيجري عقد مؤتمر آخر قبل إجراء الانتخابات التالية في عام ١٩٦٠ ، وأضاف شروطا معينة طالب بضرورة استيفائها قبل نقل الساطة السياسية .

وعلى الفور زادت هذه الخطورة السياسية الجديدة من الانقسامات في داخل كل من المجتمعات السياسية الأوروبية والأفريقية . وأصبح بلندل ينادي الآن بإزالة الحواجز العنصرية وفتح المرتفعات البيضاء . وصمم منافسوه الأوروبيون الذين تجمعوا خلف لواء جماعة الكابتن « بريجز » الذي قام حينذاك بتشكيل حزب جديد أسماه « الحزب المتحد » ، ثم تكوين حزب آخر متعدد الأجناس في الهيئة التشريعية أطلق عليه « حزب كينيا القومي » ، ويشترك فيه أعضاء أفريقيون وآسيويون علاوة على عضو أوروبي محارب للمعتقدات . وكان يتزعم هذا الحزب ماسيندي موليرو بتعضيد من الأعضاء الأفريقيين الأقل ميلا تجاه الميول القومية . وقام القوميون الأكثر صلابة وتصميما بتكوين حزب منافس أطلقوا عليه « حركة استقلال كينيا » . وكان لهذا الحزب هدف واضح هو الاستقلال ، كما أنه أضاف مطلبًا بإطلاق سراح كينيا تا كاملا . وكان يتزعم هذا الحزب « أودينجا » واختير مبويا ليكون سكرتيرا عاما له .

وبحلول شهر أكتوبر عام ١٩٥٩ دفعت حكومة كينيا إلى قبول زيادة الحواجز العنصرية في كل من المرتفعات والنظام التعليمي وأصبح في إمكانها أن تضع توصياتها حول موضوع الأرض معتمدة على التقرير الذي قدمته البعثة الملكية لشرق أفريقيا والذي أوصت فيه عام ١٩٥٥ بإعادة تقييم الملكيات الزراعية . واثار هذا بالضرورة غضبا مريرا بين المستوطنين الذين أعلنوا بأن ذلك القرار قد حث بالوعود التي قدمتها لهم الحكومات البريطانية السابقة . ولكن مع هذا فانه في ذلك الوقت كان يجري في الحياة السياسية البريطانية تغيرات حاسمة . فبعد الانتخابات العامة التي أجريت في أكتوبر عام ١٩٥٩ حل وزير المستعمرات ايان ماكلويد محل لينوكس بويد ، وكان لينوكس بويد مدافعا صلبا عن فكرة تعدد الأجناس ، وكان يفهم من هذه الفكرة التمثيل المنفصل الدائم لكل مجموعة عنصرية

في كل من السلطة التشريعية والحكومة . ولم تقبل على الاطلاق الجماعة المتعلمة السياسية الافريقية هذا الراى ، وكانت هذه الجماعة ترى دائما بأن الديموقراطية الكاملة مع ضمان الحقوق الفردية ، بغض النظر عن الجنس هي التى تشكل الأساس الجوهرى الوحيد للنظام الديموقراطى . واطلقت على هذا الراى لفظ « اللاعنصرية » لتمييزه عن « تعدد الأجناس » .

علاوة على هذا فلقد تلطخت الأشهر الأخيرة من تولى لينوكس بويد لمنصب وزير المستعمرات - بقدر ما يهمننا فى ادارته لكينيا - بفضيحة هولا كامب . ففى « هولا » استمر ضرب أحد عشر معتقلا حتى الموت لرفضهم اطاعة الأوامر ، وبدأ فى احدى المناظرات التى أجريت فى البرلمان البريطانى فى يوليو عام ١٩٥٩ أن وزير المستعمرات كان يحاول التهرب من مسئوليته تجاه هذا القتل الوحشى ، ولقد استنكر أحد أعضاء حزبه البارزين موقفه هذا بعنف ، وكان هذا يدعى العضو انوك باول الوزير السابق والذى عاد الى الاشتراك فيما بعد فى حكومة ماكميلان .

وعلى أية حال فلقد انتهج ماكلويد منهجا يختلف اختلافا جذريا عن سلفه تجاه الشئون الافريقية . ففى ذلك الوقت كان من الواضح جدا فى كل من افريقيا الفرنسية والبلجيكية والبريطانية أن دعوة القومية الافريقية التى تقوم على أساس اللاعنصرية كانت فى صعود ، ولم يضع ماكلويد وقته فأعان عن عقد مؤتمر دستورى فى لندن حول مستقبل كينيا فى أوائل عام ١٩٦٠ . وكان من المقدر أن يصبح هذا المؤتمر حاسما ليس فقط بالنسبة لطبيعة سياسة المستقبل فى كينيا بل بالنسبة لمصير كل افريقيا البريطانية المتعددة الأجناس .

وأكد مؤتمر لانكستر هاوس الذى اجتمع فى الشهرين الأولين من عام ١٩٦٠ أن ميزان العمل السياسى فى كينيا قد تحرك الآن فى صالح الافريقيين . وظهر أيضا أن كينيا قد أصبحت ثانية شخصية هامة على المسرح السياسى . وأصبحت هاتان السمتان غاية فى الموضوع فى اللحظة الأولى من بداية المؤتمر . وكان القوميون يطالبون حينذاك بوجوب اطلاق كينيا كما طالبوا بضرورة حضوره المؤتمر . وبالرغم من رفض هذا الاقتراح صمم كل من « أودينجا » وبعض أتباعه على الفور على ضرورة انضمام بيتر مبييو كوينانجى « زميل كينيا السابق » الى الوفد كمستشار . وأدى رفض هذا المطالب الى مقاطعة افريقية للأيام القلائل الأولى لجلسات المؤتمر وكان على الحكومة حينذاك أن تسلم ببعض الشروط مما ترتب عليه أن أخذ الافريقيون عنصر المبادأة منذ البداية .

وتعاونت مجموعتا الزعماء الافريقيين من أجل المفاوضات وانتخبوا « رونالد نجالا » الذى كان عضوا بارزا فى حزب كينيا القومى ، رئيسا لهم ، ومبوييا سكرتيرا . أما فى الجانب الأوروبى فقد قام بلندل بقيادة حزبه المسمى « الحزب المتحد » من أجل خوض غمار حرب دفاعا عن آخر حصن للمكانة الأوروبية . وكان الهدف الرئيسى لوزير المستعمرات ماكلويد هو ايجاد الوسائل للتطور من النظام التمثيلى للمجتمعات الى نظام تمثيلى عام دون أن يجعل أى قطاع له أهميته فى المجتمع يشعر بعدم الطمأنينة لدرجة أن يلجأ الى المعارضة العلنية . وبعد أسابيع عديدة من المفاوضات انبثقت خطة دستورية جديدة وضعت على أساس سياسة ماكلويد .

وفى الدستور الجديد تقرر أن يشتمل مجلس الوزراء على أربعة من الرسميين وأربعة من الافريقيين وثلاثة من الأوروبيين وآسيوى واحد . وعلى هذا تكون كل من الجاليتين اللتين تمثلان الأقلية يمثلها وزير واحد فى حين أن عدد الوزراء الافريقيين قد ازداد من اثنين الى أربعة . وتقرر أن يتكون المجلس التشريعى من خمسة وستين عضوا ، على أن يتم انتخاب خمسة وثلاثين منهم فى قائمة انتخابات عامة على أساس شروط انتخابية صالحة . وكان ما زال مقرا أيضا انتخاب الأعضاء الاثنى عشر المنتخبين الخصوصيين أو « القوميين » بواسطة السلطة التشريعية التى تكون بمثابة فئة انتخابية . وكان على جدول القيد الانتخابى المام أن ينتخب أيضا عشرة من الأوروبيين وثمانية من الآسيويين واثنين من العرب . ولكنه كان على كل واحد من هؤلاء المرشحين أن يتم اختياره أولا من مجتمعه عن طريق انتخابات أولية . ولم يكن إقْد تم بعد وضع قرار رسمى خاص برئيس للوزراء كما أنه لم تكن هناك أية نية فى منح كينيا سلطة الحكم الذاتى الداخلى .

وجعل نشر هذا الدستور الجديد من الواضح أن سياسة الزعامة البيضاء وسياسة تعدد الأجناس قد أتت الى نهايتها وكان من الواضح أيضا أن القوة السياسية التى تتمتع بها الجالية الأوروبية قد تحطمت فى نهاية المطاف . وبالرغم من أن الأوروبيين قد تخطوا ظاهريا وبارادتهم عن ادعائاتهم السابقة ووافقوا فى مؤتمر لانكستر هاوس على دستور يضع الافريقيين فى مركز الذروة فقد كان هذا الأثر الذى طبعوه فى النفوس زائفا . فلم يكن ميتشيل بلندل ومؤيدوه يمثلون غالبية المجتمع الأوروبى . ورغم أن جماعة الكابتن « بريجز » كانت أكثر تمثيلا للنظرة

الأوروبية إلا أنها لم تستطع أن تتخذ موقفا غاية في القوة . وبمجرد أن قررت الحكومة البريطانية إزالة مساندتها عن الادعاءات السياسية الأوروبية ، انهار الأوروبيون عمليا . وحول مائدة مؤتمر لانكستر هاوس كان في إمكان ايان ماكلاويد بمساعدة ميتشيل بلندل أن يوجه المفاوضات بشكل يؤدي إلى تحاشي وقوع صدام علني وجعلها تبدو كما لو أن جميع الأجناس قد وافقت على المقترحات الجديدة .

وأعترف الأوروبيون أنفسهم بأن عصر سيادتهم السياسية قد أتى إلى نهايته وعندما عاد بلندل إلى نيروبي اتهموه بالخيانة ، لأنه كان واضحا من المواد الدستورية أن جميع أعضاء المجلس التشريعي الجديد سيعتمدون في انتخاباتهم على الموافقة الأفريقية ورغم الشروط الانتخابية المحددة كان من المتوقع أن تكون غالبية الناخبين لكل مقعد من الأفريقيين . ودوى صدى الرسالة التي تقول بأن الحكومة البريطانية قد أصبحت حينذاك تشجع على قيام حكومة ذات غالبية أفريقية في دولة كانت رمزا دائما للاستيطان الأبيض ، دوى في جميع أنحاء شرق ووسط أفريقيا بل وسمعه أيضا من في الكاب . لقد انتهى عهد من السياسة البريطانية بشكل فجائي ، وعلى أي حال فإن الكثير من الكلمات الجيدة التعبير قد تغطى هذه الحقيقة . ولن يمكن في المستقبل لأية جالية من المهاجرين البريطانيين الاعتماد على تأييد المحافظين البريطانيين في الاحتفاظ بسلطاتها على الغالبية الأفريقية .

ورفع الأوروبيون في كينيا آخر شعلة للمقاومة عندما استقال الميجور كافنديش - بنتنك من منصبه كمتحدث في مجلس النواب ، وهاجم الحكومة البريطانية لتغييرها لسياستها واتهمها بالحنث بوعودها التي كانت قد تعهدت بها للمستوطنين وجمع بعض الأوروبيين حوله من أجل تكوين حزب جديد سماه « حزب كينيا الائتلافي » .

ولكن سبق السيف العزل ، فلقد كان هذا النصر في الواقع غير كاف لارضاء الأفريقيين إذ ابتداء توم سويا حينذاك في ممارسة سياسة وصفها فيما بعد بقوله « كشر عن أنيابك الآن ، وابتسم فيما بعد » . فأعلن عند عودته إلى نيروبي بأنه سيرفض قبول الوزارة وهاجم الدستور الجديد بقوله بأنه دستور متخلف . وفي نهاية شهر مارس تشكل حزب اتحاد كينيا القومي الأفريقي كحزب جماهيري في أحد الاجتماعات المنعقدة في كيامبو ، وتم تعيين كينيا تا رئيسا للحزب ولكن نتج عن هذا أن رفضت حكومة كينيا قبول تسجيل الحزب . وعلى هذا قام جيمس جيشورو بشغل مقعد الرئيس على أساس أنه كان من المفهوم أنه

سيسلمه الى كينيا في اقرب فرصة ممكنة واصبح اودينجا نائبا للرئيس ومبويا سكرتيرا عاما .

ولكن التوتر كان قد ابتداء في التفشى داخل السياسة الافريقية . وازداد الخوف لأن منظمة اتحاد كينيا القومى الافريقى الجديدة كان يسيطر عليها قبيلتا الكيكويو واللو القويتان اللتان تتمتعان بسيطرة عظيمة في نيروبي المتمدينة واصبحت القبائل الرعوية - مثل قبائل الماساي والكالنجين - ذات مطامح حول مسألة الزعامة . وكما هى العداة في كينيا كانت مشكلة الأرض هى التى تبدو ذات أهمية قصوى ، والقبائل الصغيرة كانت تخشى أن يكون فى نية الكيكويو احتكار المرتفعات البيضاء بمجرد افتتاحها للاستيطان الافريقى . ولهذا فانه بعد تكوين بعض الأحزاب القبلية الصغيرة عقد اجتماع مشترك فى مايو عام ١٩٦٠ حيث أمكن تشكيل حزب منافس لحزب اتحاد كينيا القومى الافريقى أطلق عليه اتحاد كينيا الديمقراطى الافريقى واصبح نيجالا زعيما له وموليرو نائبا له .

وكانت هناك مشاكل اقتصادية وسياسية يجب عليهم مواجهتها ، فاضمحلال السلطة السياسية الأوروبية وإزالة الحواجز حول المرتفعات البيضاء وإثارة الزوبعة السياسية التى أحاطت بمؤتمر لانكستر هاوس قللت بالضرورة من الثقة فى مستقبل كينيا الاقتصادى . وابتدأت رؤوس الأموال فى الهرب الى الخارج وازدادت البطالة وابتدأ الأوروبيون فى بيع المزارع البيضاء فى حين أن المستوطنين الذين يتسمون بالعناد الشديد قد شقوا طريقهم الى كل من روديسيا الجنوبية أو جنوب أفريقيا . وتفاقت المخاوف المقلقة لراحة الجالية البيضاء عندما ازدادت شكوكها فى انبعاث حركة الماوماو الى الحياة مرة أخرى وتجديد التحدى وعمليات جيش تحرير الأرض .

وفى هذا الوقت كانت تجرى الاستعدادات من أجل اجراء الانتخابات التى ستعطى للافريقيين غالبية مطلقة فى المجلس التشريعى للمرة الأولى . واستمر الحاكم باتريك وينيسون فى رفضه اطلاق سراح كينيا تا الذى أشار اليه بأنه « الزعيم الافريقى الذى يقود نحو الظلام والموت » . ولكن اتحاد كينيا القومى الافريقى جعل المطالبة بفك سراحه المطلق مسألة سياسية جوهرية .

وفى انتخابات الأحياء الأولية التى أجريت فى بداية عام ١٩٦١ أصبح واضحا أنه ليس فى استطاعة بلندل ومجموعته الادعاء بتمثيل الرأى

الأوروبي . أما بلندل نفسه الذى نجح بالكاد فى الانتخابات الأولية فمكثه هذا النجاح من الدخول فى جدول الترشيح العام الذى تمكن فيه بمساعدة الأفريقيين أن ينزل هزيمة ساحقة بكفنديش - بنتنك ، وأصبح من الواضح فى الانتخابات الجوهرية أنه لن يتمكن أى من الأحزاب الأفريقية من إقامة نظام راسخ لأن الكثيرين ممن رفضوا ترشيح الحزب لهم رسميا قاموا بالرغم من هذا بترشيح أنفسهم . وبدأ واضحا أيضا أنه فى استطاعة حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى أن يعتمد على تأييد قبائل الكيكويو واللو والمرو والامبو والكامبا ، فى حين أن حزب اتحاد كينيا الديمقراطى الأفريقى كان يمثل مجموعة الماساى والكالنجسن والقبائل الأصغر حجما والتى تعتمد أساسا على الرعى . وتمكن حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى ، باستغلاله لاسم كينيا بحرية ، من أن يكتسح الانتخابات ويحصل على ثمانية عشر مقعدا فى مقابل الأحد عشر مقعدا التى حصل عليها حزب اتحاد كينيا الديمقراطى الأفريقى . ورغم هذا عندما رفض الحاكم للمرة الثانية إطلاق سراح كينيا قرار حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى عدم تشكيل الحكومة .

وهنا ارتكب الحاكم ومستشاروه خطأ فاحشا ، فلقد كانت توجد صراعات عديدة حول الزعامة داخل حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى وقدرة الحكومة أنه من المحتمل أن يتحطم الحزب تحت ضغوط المنافسات . وظنوا بأنه لو سمح لحزب اتحاد كينيا الديمقراطى الأفريقى الذى يمثل الأقلية بتشكيل الحكومة فإن هذا الامتياز الجديد قد يساعده على أن يصبح حزبا تمثيلىا أكثر قومية . ولكن هذه السياسة ارتطمت بجميع البراهين التاريخية لأنه عندما أصبح نجالا زعيما لشئون الحكومة وقام حزبه بالاتحاد مع بلندل وبعض الآسيويين بتشكيل الحكومة كان ذلك بمثابة قبلة الموت . فقد اعتبرهم عدد كبير من الأفريقيين متآمرين مع الاستعماريين وخائنين لقضية إطلاق حرية كينيا .

وحينذاك تم نقل كينيا من لودوار الى مارالال بالقرب من نيروبي وأصبح على اتصال بالزعماء السياسيين . وفى أغسطس عام ١٩٦١ أصبح حرا من جميع القيود ، الا أن الحاكم أعلن على الفور بأن حكم السجن الذى صدر ضده قد أعاقه من أن يصبح عضوا فى الهيئة التشريعية . وعلى أية حال فإنه بعد إطلاق سراح كينيا مباشرة بذل مجهودات جبارة ليجمع شمل الحزبين أملا فى تكوين حكومة ائتلافية من أجل عقد مؤتمر دستورى جديد وبعد مناقشات مريرة رفض حزب اتحاد كينيا الديمقراطى الأفريقى زعامة كينيا فى نهاية المطاف كما فشلت

المفاوضات . وفى ذلك الوقت عندما أدرك حزب اتحاد كينيا الأفريقى تفوق القوة التنظيمية ، والجاذبية الانتخابية لمنافسه ، ابتداء فى التركيز على خطة اقليمية تسمح للقبائل الصغيرة بقدر كبير من الحكم الذاتى فى مناطقها . ورفض حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى هذا الاتجاه واستمر فى المطالبة بسلطات مركزية كافية ليخطط لمستقبل الدولة وعندما حل اليأس بكينياتا فى نهاية المطاف فى جمع شمل الحزبين سويا وقبل فقط برئاسة حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى تلاشت فرص قيام حزب وطنى واحد .

وقام كينياتا حينذاك بزيارة للندن لأول مرة منذ عام ١٩٤٦ ، وتزعم وفدا من أجل المطالبة بالاستقلال فى أوائل عام ١٩٦٢ ، وكان قد حل رجينالد - مود لينج كوزير للمستعمرات محل ايان - ماكلويد وأشار الى امكانية التوفيق باعلانه بضرورة تعديل الدستور بحيث يسمح للأشخاص الذين وضعوا فى السجن لمدة تزيد عن العامين بالاشتراك فى المجلس التشريعى . وبعد ذلك قام بزيارة كينيا بنفسه وأعلن عند رحيله من المستعمرة بضرورة عقد مؤتمر دستورى آخر فى لندن فى فبراير عام ١٩٦٢ وأشار فى نفس الوقت الى أنه على الأقل سيؤخذ فى الحسبان اتخاذ بعض الاجراءات لاعادة الملكيات الى أصحابها ، وفى الشهر التالى أى فى نهاية عام ١٩٦١ . أصبح كينياتا عضوا فى المجلس التشريعى وذلك باجراء انتخابات فرعية نجح فيها بلا منازع وأصبح على الفور زعيما للمعارضة .

وعلى هذا تقابل للمرة الثانية رجال السياسة فى كينيا والموظفون الرسميون البريطانيون وممثلو الحكومة البريطانية بزعامة وزير المستعمرات مودلينج ، تقابلوا حول المائدة المستديرة فى لانكستر هاوس . ولكن فى هذه المرة كان هناك تباين له مغزاه فلقد كان جومو - كينياتا هو رئيس وفد حزب اتحاد كينيا القومى الأفريقى .

وكانت المشكلة الرئيسية التى تواجه هذا المؤتمر هى وضع دستور يعطى للحكومة سلطات كافية لتنظيم الدولة الجديدة بعد الاستقلال وفى نفس الوقت يخفف من مخاوف القبائل الصغيرة التى كانت تخشى أن يؤدى تشكيل حكومة مركزية قوية الى سيطرة الكيكويو - اللو وفى هذه المناسبة حصل كل من رونالد - نجالا وحزب اتحاد كينيا الديموقراطى الأفريقى على معظم ما كانوا يطالبون به وعندما نشر الدستور عقب انتهاء المؤتمر رأى أنه يمهّد الطريق أمام قيام حكومات اقليمية قوية تماما مثلما يمهده أمام اقيام حكومة مركزية ؛ فقد تقرر

انشاء ستة اقاليم أخرى بالاضافة الى نيروبي ، كما تقرر أيضا انشاء مجلسين برلمانيين أولهما يسمى مجلس النواب ويقوم على اساس دوائر انتخابية قومية ، ومجلس للشيوخ يمثل فيه كل اقليم تمثيلا متساويا . وتقرر أن تتمتع الجمعيات الاقليمية بسطات كبيرة على الحكومة المحلية وأن تصبح حقوقها محصنة ، أما التغييرات الهامة فتتطلب التصويت بنسبة ٩٠٪ في مجلس الشيوخ .

وعلى هذا الاساس تكونت حكومة ائتلافية على الرغم من أنها لم تكن على الدوام حلفا مريحا ، فرغم أن أعضاء كل من الحزبين كانوا في نفس مجلس الوزراء - فإن هذه الحقيقة لم تمنعهم من تبادل الهجوم بعنف في الاجتماعات العامة . ملاوة على ذلك ، لم يكن من الممكن توفير التسامح السياسي نتيجة للانقسامات داخل كل من الحزبين وخاصة داخل حزب اتحاد تنجانيقا القومي الأفريقي . فكان كل من « مبويا » و « أودينجا » يقامران باستمرار من أجل السلطة ، في حين انفصلت عن الحزب حركة منفصلة قام بها اللو ، وتلاها انفصال بول نجى ، الذي كان قد حكم عليه وزج به في السجن مع كينياتا ، حيث انفصل هو وجماعته من الكامبا عن حزب اتحاد تنجانيقا القومي الأفريقي ليكون حزب الشعوب الأفريقية . وأدت كل هذه الفوضى الى المزيد من الأحاديث المتطرفة الموجهة ضد شخصيات مختلفة . كانت تتنافس فيما بينها لتقنع مؤيديها بسياستها المتطرفة . ولما كان بحلول ذلك الوقت قد تم اطلاق سراح المعتقلين في هنادهم وصلابتهم واشتراكهم في كورس هذه الخطابة السياسية المضللة ، التي كانت تصل في بعض الأحيان الى حافة الدعوة العنصرية ، كانت السياسة المتزنة في طريقها الى الصعود . حقيقة لقد بدأ في وقت من الأوقات ، بالقرب من نهاية عام ١٩٦٢ ، أن حزب اتحاد كينيا القومي الأفريقي الذي كان يبدو أقوى حزب من الناحية الظاهرية ، كان يتحطم نتيجة لهذه الانشقاقات ، ولكن في تلك اللحظة ذاتها هب كينياتا ، بعد أن أدرك خطورة الموقف ، واتخذ عملا حاسما وذلك باعادة تنظيم الحزب ووضع الطوائف المنشقة تحت نظامه .

وفي بداية عام ١٩٦٣ اظهرت الحكومة البريطانية تصميمها على اتباع سياستها حتى نهايتها المنطقية ، وذلك بتعيين مالكولم ماكدونالد حاكما بدلا من السير باتريك رينيسون . ولقد قبل هذا الاجراء بوجه عام كعمل جاد يعبر عن النوايا البريطانية لحث الخطى نحو التطور السياسي حتى تتحاشى أخطار الانقسام المتزايدة .

وبحلول اول انتخابات عامة أصيلة في مايو عام ١٩٦٣ كان حزب

« اتحاد كينيا القومى الافريقى » قد التأم شمله الى حد كبير ، فى حين أن حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الافريقى « كان عاجزا عن تقديم ما يكفى من المرشحين فى أرض المعركة لضمان الغالبية حتى لو نجح جميعهم فى الانتخابات - وفى نهاية المطاف تم اتفاق انتخابى بين نجالا زعيم حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الافريقى ، ونجى زعيم حزب الشعوب الافريقية ، ولكن هذا الاتفاق حدث بعد اليوم المحدد للترشيح عندما كان جميع المرشحين فى أرض المعركة الانتخابية ، علاوة على أنه لم يكن يقوم على الاطلاق على أسس راسخة . وفى هذه الظروف تمكن حزب اتحاد كينيا القومى الافريقى ، بعد قيامه بحملة مصطنعة للغاية على مسرح الوحدة القومية ، وبعد بذله جهدا قوميا لرفع مستوى الدولة، تمكن من كسب ٧٢ مقعدا من المائة وسبعة عشر مقعدا فى مجلس النواب وثمانية عشر مقعدا من بين الواحد والأربعين فى مجلس الشيوخ . وتم تقسيم الجمعيات الاقليمية الست بالتساوى بين الحزبين . أما الاقليم السابع المسمى باقليم الحدود الشمالية فقد كانت تكسوه ظلال متاعب المستقبل . . فهنا كانت الجالية الصومالية الكبيرة تطالب بالانفصال عن كينيا والاندماج داخل دولة الصومال ، كما أنها قاطعت الانتخابات ورفضت ارسال ممثلين عنها الى أى منظمة من منظمات كينيا .

وفى أول يونيو عام ١٩٦٣ أصبح جومو كينيااتا أول رئيس للوزراء . « هذا الوحش الأسود » فى نظر المستوطنين ، و « الزعيم الافريقى الذى يقود الى الموت والظلام » فى نظر الحاكم رينيسون ، وهذا الرجل الذى أعلن السكرتير الاستعمارى بعدم السماح له اطلاقا بالعودة الى الحياة العامة ، قد اضطلع بمسؤوليات تفوق أية مسؤوليات اضطلع بها أى فرد آخر فى تاريخ كينيا . وسرعان ما دل على أنه رجل عظيم لدرجة أنه نسى الماضى فأكرم ضيافة المزارعين البيض فى مزرعته الواقعة فى جاتوندو ، وبعد ذلك استقبله المستوطنون البيض استقبالا حماسيا رائعا فى مركز الماوماو السابق فى ناكورو . وتأكد بعد ذلك من أن وظائفه الوزارية كانت تتعدى قبيلتى الكيكويو واللو فتشتمل على قبائل الكامبا والكيسى والماراجولى بل أنه أدخل حتى الماساى فى هيئته الحكومية وأصبح اودينجا وزيرا للشئون المحلية ومبويا وزيرا للعدل والشئون الدستورية . وأصبح كل من بيتربيبو كوينسانجى ، وجوزيف مودومبى اللذان اقضيا معظم فترة حالة الطوارئ فى لندن ، أصبحا وزيران مهمان .

وبمجرد أن شكل كينيااتا حكومته دخل فى مناقشات جادة مع كل من

جوليوس نيريري حاكم تنجانيقا وميلتون أوبوتي حاكم أوغندا أملا في إنشاء اتحاد شرق إفريقيا بنهاية عام ١٩٦٣ وقدّر لهذا الأمل أن يتحطم في نهاية المطاف وكان السبب في ذلك يرجع في جزء منه إلى معارضة أوغندا وفي الجزء الأكبر إلى حقيقة أن الحديث عن إخضاع السيادة القومية كان أسهل من تحقيقه واقعيًا . وكان ذلك هو دائما الخوف الذي يعترى نيريري حينما حاول يائسا تحقيق الاتحاد قبل أن يحقق كل جزء من أجزائه كل ما يتعلق بسيادته .

واستمرت المسألة الصومالية تشكل الداء الذي تعاني منه حكومة كينيا مثلما عانت منه الإدارة البريطانية من قبل . فقد تمسك الصوماليون برفضهم الدائم للمشاركة في الدساتير الكينية وابتدأوا في تنظيم مقاومة عنيفة ضد الحكم في نيروبي . وازداد هذا التوتر نتيجة لقيام الجماعات المقيمة عبر الحدود بمهاجمة مراكز البوليس ، وقبل نهاية العام اتفقت كل من الحكومة الكينية والاثيوبية على التوقيع على حلف دفاعي بعد حصول كينيا على استقلالها لمقاومة المطالب الصومالية في أراضيها .

وفي يوليو تم نشر الخطط من أجل الاستقلال مع تحديد ميعاده في الثاني عشر من ديسمبر . وتم الاتفاق على إجلاء القاعدة العسكرية البريطانية في كينيا على مراحل تمتد لمدة اثني عشر شهرا في عام ١٩٦٤ . وحينذاك أدى نجاح حزب اتحاد كينيا القومي الإفريقي إلى انضمام عدد من المقاومة ثم عودة انضمام كل من بول نيجيبي وأعضاء حزبه المسمى بحزب الشعوب الإفريقية إلى قوات حزب اتحاد كينيا القومي الإفريقي . وعلى هذا تدعمت قوة حكومة كينيا في الوقت الذي كانت تقترب فيه الدولة من الاستقلال .

إلا أنه كان ما يزال هناك حاجز من الأشواك قبل فتح طريق الاستقلال فتحا كاملا . ففي نهاية سبتمبر تم عقد مؤتمر دستوري نهائي في لندن . وضغطت حكومة حزب اتحاد كينيا القومي بكل قوة من أجل زيادة سلطات الحكومة المركزية على حساب الأقاليم لإجراء تعديلات للشروط الصعبة من أجل الدستور . وقاوم حزب اتحاد كينيا الديمقراطي الإفريقي هذه المطالب بكل قوة .

وفي أثناء فترة انعقاد المؤتمر ، حيث حل دتكان - ساندينز محل مودلينج كوزير للمستعمرات ، حاول كل من الجانبين ممارسة كل ما لديهم من قوة على الضغط . وفي أول الأمر هدد حزب اتحاد كينيا الديمقراطي بإقامة دولة منفصلة مستقلة داخل كينيا تشتمل على

الأقاليم التي يسيطر عليها . وبعد ذلك قوبل هذا التهديد بتهديد آخر من جانب حزب اتحاد كينيا القومى الإفريقى بإعلانه استقلال الدولة بأكملها من جانب واحد .

وفى نهاية المطاف كانت جميع النتائج فى صالح حزب اتحاد كينيا القومى الإفريقى فقد تقرر إقامة لجنة واحدة للخدمات المدنية وإدارة واحدة للشرطة القومية ، فى حين تقرر أن تتمتع الحكومة المركزية بسلطة نقل قوات الأمن التابعة لها الى أى جزء من الدولة دون الاضطرار الى الحصول على موافقة المجالس الإقليمية . ولكن حقوق كل من الأفراد والأقاليم ظلت محصنة جدا ، فقد كانت ما زالت تتطلب خمسة وسبعين فى المائة من الأصوات فى مجلس النواب وتسعين فى المائة من الأصوات فى مجلس الشيوخ وتقرر حينذاك السماح بإجراء تغييرات ثانوية فى الدستور بموافقة خمسة وسبعين فى المائة فقط من المجلسين أو بغالبية الثلثين فى استفتاء قومى . وعاد حزب اتحاد كينيا الديموقراطى الإفريقى الى كينيا وأعلن أنه يعتبر هذه التعديلات « حثشا لعودة الحكومة البريطانية » إلا أن تهديداته باتخاذ عمل مستقل لم يكن يكمن فيها تهديد خطير ولو على الأقل فى المستقبل القريب . ولكن بالرغم من هذا تركت هذه التهديدات دون جواب محدد مسألة ما اذا كان فى الامكان إعاقة قوى الطرد المركزية القبلية فى كينيا عن قيادة الطريق نحو الانقسام القومى بمجرد ازالة العامل الموحد للمقاومة ضد الحكم الاستعمارى .

وفى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٦٣ أصبحت مستعمرة ومحمية كينيا الرمز الرئيسى لحكم المستوطنين البريطانيين البيض فى القارة الإفريقية ، أصبحت دولة مستقلة تحت حكومة إفريقية أساسا تم انتخابها عن طريق جدول انتخابى عام ، وتشنت الحلم الذى كان يرى دولة تشكلها جالية المستوطنين البيض وتمسك بزمام قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولم يكد وهم إقامة نظام متعدد الأجناس الذى يحتفظ فيه كل مجتمع عنصرى بحقه الوطيد فى النفوذ السياسى ، يداعب الأحلام حتى ناله الدمار . وتقرر أن يتم حكم كينيا عن طريق التمثيل الديموقراطى . أما ما هو مدى تأثير هذا النظام على العلاقات بين الشعب الإفريقى الغفير العدد والجاليات الآسيوية والأوروبية الأقل عددا ، فانه ما يزال فى طى الغيب ، وما زال أيضا من الضرورى حل مشكلة التناقض القائم بين فكرة إقامة اقتصاد مركزى اشتراكى مخطط تؤمن به حكومة حزب اتحاد كينيا القومى الإفريقى وفكرة ضرورة الاحتفاظ بالمزارع الرأسمالية الأوروبية التى تنتشر على نطاق واسع . وتحدثت مشاكل العاطلين فى نيروبي ، ونقص الأراضى ، والتنافس بين الولاء

القبلى والقومى ، وانقسام المعتقلين الذين يشكلون النواة الصلبة ، والرجال الذين ما يزالون يعودون من الغابات الى داخل المجتمع الجديد ، وسيطرة الحكومة على قوات حفظ الأمن ، وجذب رؤوس أموال فيما وراء البحار من أجل التنمية الأساسية والمحافظة على المستويات المعيشية المرتفعة في مجتمع شيده الأوروبيون ، والعلاقات الخارجية مع اثيوبيا والصومال التى تثيرها معارضة الصوماليين الموجودين ، فى داخل كينيا - تحدثت كل هذه المشاكل المتكتلة مهارة حكومة كينيا وتماسكها . ولكن بالرغم من هذا يعتبر تحقيق الاستقلال فى كينيا فى تاريخ افريقيا عاملا له مغزى خاص ، فهو أكثر من كونه حدثا فريدا ، فقد بشر بقيام حكومة افريقية سوداء فى جميع أنحاء القارة .

ان تاريخ الصومال فى خمسينات القرن العشرين قصة مستمرة تدور حول البحث عن الوحدة ويعتقد القوميون الصوماليون ان كلا من اقليم الوصاية الذى يعيش فيه معظم الصوماليين ، والمحمية البريطانية ، والصومال الفرنسى ، واقلية هود واورجادن فى اثيوبيا وجزء من مقاطعة الحدود الشمالية فى كينيا كانت تعتبر بحق الأجزاء المكونة « للصومال الكبير » ومن المؤكد ان الصوماليين يشكلون غالبية السكان فى كل هذه الأقاليم ، الا أن اثيوبييا ليست لديها أية نية فى التخلّى عن المناطق الصومالية ، كما أنه لا الادارة البريطانية ولا أى افريقى فى كينيا ينوى تقليل مساحتها وسكانها بالسماح للمقاطعة الشمالية أن تصبح جزءا من الصومال . ومن الناحية النظرية كان فى الامكان بعد عام ١٩٥٦ للصومال الفرنسى ، واقلية جيبوتى أن ينضمّا الى الصومال الكبير . فبعد اصدار القانون العام (الاطارى) ، أجريت الانتخابات فى الصومال الفرنسى مثلما أجريت فى بقية افريقيا الفرنسية فيما وراء البحار . وكسب هذه الانتخابات محمود حربى الذى كان يفضل الانضمام الى الأقاليم الصومالية الأخرى ، ولكنه مع هذا لم يستطع فى الاستفتاء الذى أجري فى عام ١٩٥٨ أن يحصل على أكثر من ربع الأصوات على اقتراحه الخاص برفض عضوية المجموعة الفرنسية . وبعد ذلك بفترة قصيرة هرب « حربى » الى القاهرة وقام الفرنسيين بتنحيته عن الرئاسة . وفى الانتخابات الجديدة ، التى تأثرت بلا شك بالادارة الفرنسية ، أعيد تشكيل الجمعية فأدلت بصوتها فى جانب استمرار الصومال اقليما فيما وراء البحار ، ولم يكن هناك ما يغرى الصوماليين فى جيبوتى حتى يوقفوا المساعدات الاقتصادية التى تقدمها باريس من أجل الانضمام الى اخوتهم الأشد منهم فقرا والذين يعيشون فى الصومال ذاته . الا أن الوسائل المدبرة لتحديد الاختيار قد ظلت فى متناول اليد فى الصومال الفرنسى .

وهذه الحالة تركت لمنطقة الوصاية الإيطالية والصومال البريطاني حرية تقرير ما اذا كان يجب اقامة دولة الصومال الموحدة أم لا . وبذل الإيطاليون جهدا يفوق ما بذله البريطانيون لاعداد دولتهم للحكم الذاتي ، عندما حددت الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ كآخر موعد للاستقلال . وبالرغم من وجود مقاومة لها شأنها ضد عودة الإيطاليين ليكونوا بمثابة اداريين لاقليم الوصاية فليس هناك أدنى شك في أن إيطاليا كانت تهدف الى تدريب اداريين كافيين وتوفير وسائل الحكم للتحويل السلمي في عام ١٩٦٠ ، وكان راجي محمد حسين يتزعم المعارضة ضد الإيطاليين، وهو يعتبر واحدا من الأعضاء المؤسسين لحزب « وحدة الشباب الصومالي التقدمي » . وتزعم حسين بصفته رئيسا لحزب وحدة الشباب الصومالي، هذه المعارضة منذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٣ حيث ترك الدولة، بعد اندلاع أعمال السلب والنهب ضد الادارة الإيطالية ، واتجه الى القاهرة ليواصل دراساته الأكاديمية وأفسح غيابه عن المسرح الفرصة لعبد الله عيسى باستئناف الزعامة والبدأ في التعاون مع الإيطاليين . وبعد انتخابات عام ١٩٥٦ التي حصل فيها حزب وحدة شباب الصومال على ثلاثة وأربعين مقعدا من بين السبعين ، أصبح عيسى رئيسا للوزراء ، وواصل مهمة التجديد بالتعاون مع الادارة الإيطالية . وأعيد انتخاب عيسى في عام ١٩٥٩ ، ولكن في ذلك الوقت كان حسين قد عاد وقام بشن هجمات مريرة ضده لفشله في تحقيق الوحدة الصومالية ، وفي الوقت نفسه كان يحاول تنظيم مقاومة عنيفة ضد الإيطاليين . وأوقف حسين المجلس التنفيذي لحزب وحدة الشباب الصومالي ، حيث قام بتأسيس حزب منافس أطلق عليه « وحدة الصومال الكبير » ولكن في عام ١٩٥٩ عندما استمر ارتكاب المزيد من الفوضى ، أوقفت المنظمة الجديدة وألقى القبض على حسين .

وفي انتخابات مارس عام ١٩٥٩ كسب حزب وحدة الشباب الصومالي ثلاثة وثمانين مقعدا من بين التسعين مقعدا . ولكن بحلول فترة الحصول على الاستقلال في يوليو عام ١٩٦٠ أصبح عيسى شخصية تدور حولها مجادلات عنيفة لدرجة أنه أصبح من غير الممكن أن يظل رئيسا للوزراء . فقد هوجم لأسباب عديدة وهي عدم توفر الحماس لديه من أجل الوحدة، وصداقته مع الغرب وعلى وجه الأخص مع إيطاليا ، ومحاولته تغيير التقاليد الإسلامية بسرعة أكثر من اللازم . ولهذا فلقد استبدل كرئيس للوزراء بعادن عبد الله عثمان الذي كان يقف الى جانب عيسى في معارضته حسين ، إلا أنه كان أكثر قبولا لدى الرأي الاسلامي المتعصب ، أما عيسى فقد أصبح وزيرا للخارجية .

وفي نفس الوقت لم يتم البريطانيون في الواقع بعمل أي شيء قبل عام ١٩٥٨ ، لأعداد المحمية من أجل حكمها الذاتي . ففي ذلك العام جذبت الاضطرابات والمظاهرات الانتباه إلى حقيقة أنه لم يبق إلا هامين آخرين حتى يصبح إقليم الوصاية الإيطالي المجاور دولة مستقلة . وكان الصوماليون تحت الحكم البريطاني قد شعروا فعلا بالمرارة العميقة لعودة إقليم هود إلى إثيوبيا في عام ١٩٥٥ . وكان هذا الإقليم منطقة رعوية هامة للصوماليين الرحل ، ثم اندمج في الإمبراطورية الإيطالية ثم حلت به الهزيمة للمرة الثانية أثناء الحرب وتوقع الصوماليون أنهم سيحتفظون به بعد الحرب ، ولكن في عام ١٩٥٥ أعادته الحكومة البريطانية إلى إثيوبيا طبقا لاتفاق تم بينها وبين إثيوبيا . واعتبرت جميع قطاعات الرأي الصومال في المحمية هذا العمل كعجز في اهتمام البريطانيين بمصالح الدولة التي كان من المفروض أن تحميها .

وفي عام ١٩٥٨ تكونت لجنة من أجل دراسة التطورات السياسية . وتقرر ضرورة إجراء الانتخابات في مارس عام ١٩٥٩ ، من أجل تكوين مجلس تشريعي جديد يتكون من ثلاثة عشر عضوا منتخبين وثلاثة عشر عضوا غير رسميين معينين . ولكن ما زال يوجد به غالبية من الأعضاء الرسميين تبلغ سبعة عشر عضوا . وتقرر احضار الأعضاء غير الرسميين لاستشارتهم حول أعمال إدارات حكومية معينة . وبالرغم من أن الانتخابات العامة كانوا يمارسونها حينذاك في كل من الصومال الفرنسي والصومال ، المجاوران للمحمية البريطانية فقد كان التصويت على الانتخابات الجديدة في هذه المحمية ما يزال مقيدا . وقرر الحزب الصومالي الرئيسي - حزب وحدة الشباب الصومالي مقاطعة الانتخابات على أساس أن تلك الانتخابات لن توفر غالبية غير رسمية في المجلس التشريعي . وهذا الموقف أعطى للحزب الأقل تقدمية المسمى « بالجبهة القومية المتحدة » بزعامة ميشيل مارينو فرصة الحصول على الأغلبية . وعلى الفور اقترح إجراء مفاوضات بين المحمية والصومال . وعلى أية حال فانه حتى قبل إجراء هذه الانتخابات أدرك وزير المستعمرات البريطانية فجأة ضرورة أعداد المحمية من أجل الحكم الذاتي ، وألقى خطبة في الصومال أوضح فيها ضرورة إجراء المزيد من التقدم بعد الانتخابات . ووعد بأن تكون الغالبية في المجلس التشريعي من المنتخبين بحلول عام ١٩٦٠ وبغالبية الأعضاء الصوماليين في المجلس التنفيذي . وأكد الصوماليون بأنه لو رغب المجلس التنفيذي مناقشة الوحدة مع الصومال ، فإن بريطانيا مستعدة لتقديم مساعدتها في المفاوضات .

وفي نفس الوقت ، تم ترشيح لجنة أخرى ، أوصت في هذه المرة

بانتخاب مجلس تشريعى آخر يتكون من ثلاثة وثلاثين عضوا منتخبا
وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم . على أن يصبح أربعة من بين الأعضاء
المنتخبين وزراء علاوة على ثلاثة أعضاء رسميين فى المجلس التنفيذى .
وعندما أجريت الانتخابات الجديدة فى فبراير عام ١٩٦٠ قوى حزب
الاتحاد الوطنى الصومالى المتحد ، الذى عقد تألفا انتخابيا حصل به على
اثنى عشر مقعدا .

وتمكن حزب الجبهة القومية المتحدة ، الذى كان يعتبر غاية فى
الاعتدال فى مطالبته بالحكم الذاتى للصومال ، تمكن من أن يحصل على
المقعد الوحيد الباقى . وفى أبريل عام ١٩٦٠ أصدر المجلس الجديد قرارا
يطالب فيه بالاستقلال فى أول يوليو ، وهو نفس التاريخ المحدد لحصول
الصومال على استقلاله ، وفى الواقع أصبح الصومال البريطانى مستقلا
فى السادس والعشرين من يونيو ، وأصبح محمد الحاج ابراهيم ايجال
زعيم حزب الاتحاد الوطنى الصومالى رئيسا للوزراء . واستغرقت فترة
رئاسته أربعة أيام فقط ، ذلك لأنه فى الأول من شهر يوليو اندمجت
الجمعتان الاقليميتان واتحدت الدولتان ، وأصبح عثمان رئيسا
لجمهورية الصومالية الجديدة ، وعبد الرشيد على شيرماركى رئيسا
لوزرائها ، وعبد الله عيسى وزيرا لخارجيتها فى حكومة ائتلافية .

وهكذا ، ولدت دولة افريقية جديدة ذات سيادة ، ما زالت تعتمد
اعتمادا كبيرا على المساعدات الأوروبية لكى توازن ميزانيتها ، وتدعم
صادراتها الضئيلة من الجلود والموز . ومما هو جدير بالذكر أن الجمهورية
الجديدة اتخذت لنفسها علما قوميا ذا خمس نجوم مديبة . ولقد اتحدت
نجمتان من النجوم الخمس التى تراود الآمال الوطنية الصومالية . وقد
يتركز تاريخ الصومال فى المستقبل على المحاولات التى تبذل من أجل
استعادة النقاط الثلاث الأخرى ، واستعادة العلاقات مع بعض الدول
فى افريقيا اعتمادا على هذا المجهود .

وآخر دولة فى الرقعة المتباينة الألوان فى شرق افريقيا هى اثيوبيا ،
وفى الواقع قليل جدا ما يمكن قوله عنها فى خمسينات القرن العشرين .
فقد سارت فى نفس طريقها العتيق بدون أية أحزاب سياسية أو نقابات
عمالية أو أية وسائل للرعاية العنصرية خارج أديس أبابا . وفى عام ١٩٥٥
أجريت بعض التعديلات فى الدستور طبقا لها أصبح الامبراطور رئيسا
للحكومة ورئيسا للدولة مع مجلس للوزراء مسئول أمامه . ووضع نظاما
برلمانيا زائفا ، حيث يقوم الامبراطور بتعيين المجلس الأعلى أو مجلس
الشيوخ أما المجلس الأدنى أو مجلس النواب فيقوم الشعب (فى عام ١٩٥٧)

بانتخابه ، ولكنه ظل لا شيء أكثر من كونه مجلسا استشاريا تحت سيطرة الامبراطور وبلاطه .

ولم تلعب القومية غير دور ضئيل في اثيوبيا ، فمن جهة ظلت الدولة واحدة من أقدم القوميات في القارة ، ومن جهة أخرى ، لم تكن هناك قومية بالمرة ، لأنه في خارج أديس أبابا تحتفظ الدولة بالنظام الاقطاعي .

ولكن هذا لا يعنى ضمنا أنه لم تحدث أية معارضة ضد الشكل الحكومى الذى لا يتناسب مع الوقت الحاضر . فلقد استمر الامبراطور في اظهار اهتمامه بالتعليم والخدمات الاجتماعية ، ولقد شوهدت آثارها في نمو مجموعة طلابية متعلمة متبرمة ، بالضرورة من التحيز لذوى القربى بدون وجه حق ، ومن الفساد ، ومن عجز النظام . وازدادت المطالبات باستصلاح الأراضى والتنمية الاقتصادية مع ازدياد اعداد الجيل الصغير المتعلم .

ولكن بالرغم من هذا احتفظ الامبراطور لنفسه باحترام غامض بين غالبية الشعب ، ولم يواجه هذا الاحترام تحديا خطيرا حتى ديسمبر عام ١٩٦٠ . ففي ذلك الشهر ثار بعض حراس الامبراطور بزعامة الجنرال « نيوى » ووضعوا ابن الامبراطور وولى عهده على العرش . وفي تلك اللحظة كان الامبراطور نفسه يقوم بزيارة الى البرازيل . فعاد على الفور ، ووجد أن كلا من الجيش والقوات الجوية ما يزالون موالين له . فقاد قواته منتصرا في داخل أديس أبابا ولم يكن قد مضى على الثورة سوى أربعة أيام . ولقد نفذ حكم الاعدام في الجنرال « نيوى » لدوره الذى لعبه في الثورة . وقد أعلن في لحظة تنفيذ الاعدام بأنه قد تصرف هكذا لأن « اثيوبيا كانت تقف بلا حركة ، في حين ان أخواننا الأفريقيين كانوا يتقدمون الى الأمام في معركتهم من أجل التغلب على الفقر » .

وبالرغم من انفاق أموال طائلة على المباني الحكومية في أديس أبابا ، لم يتم عمل شيء في الواقع في الدولة ذاتها . وادت الزيادة في التعليم الى تطبيقه كلية تقريبا على أطفال العاصمة في حين ان الخدمات الاجتماعية الضئيلة التى نفذت لا تكاد تمتد الى المناطق الريفية .

لهذا لم يكن من المدهش ان تقع الثورة ، كما أن الامبراطور شاهد علامات الخطر بوضوح كاف لدرجة أنه ابتداء في تعيين بعض الوزراء صغار السن من ذوى الاتجاهات الأكثر تقدمية . ولكنه مع هذا كان ما يزال مقيدا بدرجة كبيرة عند اتخاذ تلك الاجراءات ، باليد العليا التى يسيطر بها النبلاء الاقطاعيون على ادارته .

ومن بين الجهود التي بذلها من أجل التهرب من المشاكل الداخلية ، تلك الدفعة التي اتخذها منذ عام ١٩٦٠ فصاعداً في السياسة الأفريقية ، فقد عقد المؤتمر الثاني لدول أفريقيا المستقلة في أديس أبابا في عام ١٩٦٠ ، وفي عام ١٩٦٢ لم تكتف منظمة الوحدة الشاملة لشرق ووسط أفريقيا بعقد مؤتمرها في العاصمة الإثيوبية بل وأيضاً أكدت حضور كل من إثيوبيا وجمهورية الصومال في المؤتمر . وفي الواقع اكتسب هذا المؤتمر الذي عقدته الأحزاب القومية لكل من دول شرق ووسط أفريقيا ، والتي انضم إليها حينذاك قوميو جنوب أفريقيا ، اكتسب لنفسه شهرة في أديس أبابا تفوق جميع أوجه نشاطه السابقة . وكان هدفه ، أولاً : توحيد الحركات القومية في هذه المناطق ، وثانياً : العمل على ارتباط أكثر تماسكا يؤدي إلى قيام اتحاد فيديرالى يمتد من البحر الأحمر إلى الكاب .

وأضفى عقد مؤتمر رؤساء دول أفريقيا جميعاً الذي يتكون من جميع دول أفريقيا المستقلة ، في أديس أبابا عام ١٩٦٣ ، على إثيوبيا مركزاً بارزاً في حركة الوحدة الشاملة لأفريقيا . وكان هذا لصالح مكانة الامبراطور ودولته ، إلا أنه لم يكن يمت إلا بالقليل جداً بالنسبة لاحتياجات شعبه . ولقد ظلت الإدارة صورية للغاية لدرجة أن سكان الدولة يقدرّون بما بين عشرة وعشرين مليوناً من النسبات .

لقد شاهدت خمسينات وأوائل ستينات القرن العشرين بوجه عام حركة سريعة حاسمة في شرق أفريقيا نحو خلق دول جديدة مستقلة يحكمها الأفريقيون ، الذين يستمدون سلطاتهم من حق الانتخاب العام لشعوبهم . ولم تسفر الهجمات العنيفة على جذور الفقر أو على الاتجاه الاجتماعي الجديد بعيداً عن الحياة التقليدية ، عن تقدم كبير . وأبتدأت طبقة البروليتاريا والصفوة المتعلمة في الظهور في منطقة أو منطقتين من المناطق المتمدنية ، إلا أنهم كانوا يقومون باعتراضات كلامية أكثر مما يضعون الخطط البناءة من أجل مستقبل الجماهير . وكانت الثورة التي يركزون عليها بتركز حول العلاقات العنصرية ، مع انتصار القومية الأفريقية بوجه خاص في كينيا وفي تنجانيقا وأوغندا والصومال - محطمة دعائم سيطرة المستوطنين البيض السياسية .

وكانت الآراء الرئيسية التي اثبتت عن هذه الفترة هي ، أولاً : رفعة شأن الديمقراطية السياسية التي بقيت على قيد الحياة حتى بعد الكوارث التي وقعت في كينيا ودعمت نفسها كمبدأ لتكون بمثابة قاعدة لكل دولة باستثناء إثيوبيا : وثانياً : بزغ إلى حيز الوجود مبدأ جديد ، يرجع بدرجة كبيرة إلى تعاليم جوليس نيريري عن الوحدة العالمية ، الذي

أصبح أمله مع مضي الزمن تحقيق شكل من الوحدة الفيدرالية بين دول شرق أفريقيا ، ووسط أفريقيا ، وأخيرا في جنوب أفريقيا . وكان هذا المفهوم الجديد غامضا بالضرورة ، إلا أن الجهود العملية التي بذلت لخلق أول اتحاد كانت قد أرسيت دعائمها على المستعمرات البريطانية : تنجانيقا ، وكنيا ، وأوغندا وزنزيبار . ومن المؤكد ، أن المبدأ ذاته والمناقشات التي أجريت حوله أعطت ثقة جديدة للحركات القومية في جميع أنحاء المنطقة وامتد أثرها إلى الجنوب . وكان من المؤمل أيضا أن يحل هذا الاتحاد الفيدرالي المشاكل الرئيسية الخاصة بالصراع القبلي في كينيا وأوغندا والصراع حول الحدود بين الصومال واثيوبيا وكينيا . وبالطبع فإن الأهم من هذا كله أن الاتحاد أو إقامة شكل من التعاون العالمي بين هذه الدول كان ضروريا لشن الهجوم على المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها المنطقة بأكملها . وليس أقل من إجراء تنسيق للتخطيط الاقتصادي والاستثمارات الاقتصادية حتى يمكن إجراء حل جذري لمشكلة الفقر المزمن بين شعوب شرق أفريقيا . فالسيادة التي حصلت عليها تلك الدول أثناء هذه الفترة من الصراع السياسي لم توفر أكثر من مجرد فرصة لحل المسائل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية . وأنه لما يجدر اضافته إلى محاسن الزعماء الأفريقيين أن معظم الزعماء الأفريقيين البارزين قد أدركوا هذه الحقيقة الصلبة في الحياة الأفريقية التي يرمز إليها هذا الشعار الذي قدمه نيريري إلى أبناء وطنه « أوهورو ناكازي » « الحرية والعمل » .

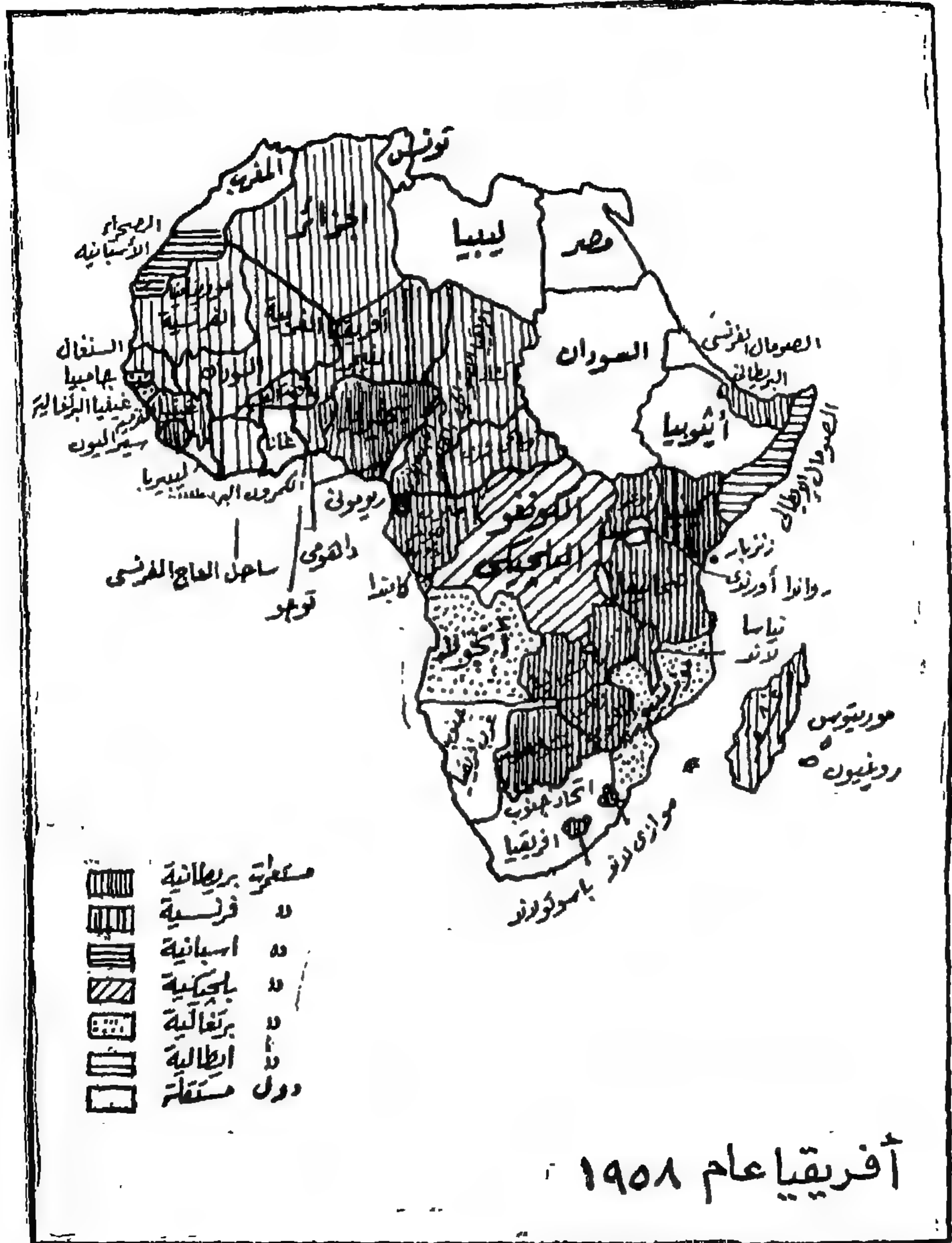
الفصل الثاني عشر

الشمال يصبح أفريقيا

كان ارتباط تاريخ شمال أفريقيا خلال خمسينات القرن العشرين بثورة الاستقلال الأفريقية يسير بين صعود وهبوط . فقد كانت مصر في بداية الخمسينات مستقلة فعلا استقلالا شكليا ، في حين أن ليبيا حصلت على استقلالها في عام ١٩٥١ . وبعد ذلك بخمس سنوات حصلت كل من السودان والمغرب وتونس على سيادتها . وعلى هذا ، فانه قبل انطلاق دفعة الاستقلال الأفريقية الكبرى من غانا في عام ١٩٥٧ كانت جميع دول شمال أفريقيا قد حصلت على سيادتها باستثناء دولة واحدة .

علاوة على ذلك كانت النظرة العربية في كل دولة من دول شمال أفريقيا ما زالت تميل الى الفصل بين أنفسهم وبين الأفكار والأحداث التي تجري جنوب الصحراء . وشكل كل من التقدم الذي أحرزته الجامعة العربية ، والصفوط الداخلية داخل العالم العربي وعلاقاته مع إسرائيل ، شكل أجزاء غاية في الأهمية من مسرح شمال أفريقيا تفوق في أهميتها شئون أفريقيا السوداء .

ولكن مع هذا ، كان هناك موضوعان رئيسيان في هذه المنطقة جذبا اليهما الاهتمام الأفريقي ولعبا دورا رئيسيا في خلق حلقة من الاتصالات عبر الصحراء . فلقد اعتبرت الثورة المصرية التي اندلعت في عام ١٩٥٢ والسنوات الأربع التالية من الصراع من أجل التخلص من البقايا الأخيرة للاستعمار الأوروبي ، اعتبرت في أجزاء أخرى من القارة كجزء لا ينفصل عن الثورة الأفريقية المضادة للاستعمار . ثانيا ، بالرغم من أنه لا يبدو أن حركة استقلال كل من المغرب وتونس كان لها أثر عميق على بقية أفريقيا الفرنسية ، فمن المؤكد أن ثورة التحرير الجزائرية كان لها هذا الأثر . ففي أواخر خمسينات القرن العشرين أصبحت المسألة الجزائرية



مسألة رئيسية في العلاقات الأفريقية مع أوروبا ، في الوقت الذي تسببت فيه عن أحداث توترات عنيفة بين الدول الأفريقية ذاتها .

وبناء عليه ، فإنه في داخل إطار أحداث القارة الأفريقية شاهدت خمسينات القرن العشرين مصر وهي تلفظ آخر جهود الإمبرياليين الأوروبيين العنيفة التي كانوا يبذلونها من أجل السيطرة على منطقة السويس ، وتصبح القاهرة مركزا هاما للقوميين الذين وفدوا إليها من أنحاء القارة المختلفة ، فيجرب في الجزائر صراع عنيف هدفه إحاقه الهزيمة بذلك المزيج من الاستعمار الأوربي وسلطات المستوطنين البيض التي ظلت هي الأخرى العقبة الرئيسية أمام الدعوة القومية في شرق القارة ووسطها وجنوبها .

بينما كانت الديمقراطية في أوروبا هي التي تخلق القومية الحديثة ، كانت الحركة القومية في مصر هي التي تخدم المثل الديمقراطية . كما أن فشل التطور الاجتماعي (في مجتمع ما قبل الثورة) في خلق طبقة متوسطة مهمة وقادرة في نفس الوقت على تحدى طبقة ملاك الأراضي قد منع استخدام الدستور الديمقراطي الليبرالي من اقتلاع جذور السلطة الاجتماعية والسياسية وزرعها في المكان المناسب .

وعندما ينعدم وجود الطبقة المتوسطة القادرة على الحركة يكون الجيش هو العنصر الوحيد القادر على تحقيق تغيير جذري . وكان يوجد في الجيش المصري مجموعة لها شأنها من شباب الضباط المتعلمين الذين لعبوا دورا شبيها بدور الطبقة المتوسطة التقدمية في المجتمعات الأخرى . وفوق هذا كله كانوا يشغلون مكانة استراتيجية حيوية في النظام الملكي ، لأنه بدون تأييدهم قد يتعرض كل من الملك وبلاطه علالة على رجال السياسة ذوى السمعة السيئة لفضب جماهير القاهرة المتزايد ، وكانت هذه الجماعة العسكرية هي التي تشعر شعورا عميقا بعار الحرب الفلسطينية كما أنها هي التي قاست شخصا من تجار الأسلحة الفاسدة الذين حصلوا على مكاسب غير مشروعة .

وفي خلال الأشهر التي تلت عمليات سلب ونهب القاهرة في يناير عام ١٩٥٢ كان حكم فاروق يسير الى الانهيار السريع . ولم تستطع التغييرات اليائسة التي أجريت في الحكومة وفي الزعامة السياسية أن تؤدي الى التأم هذا الصدع . وأصبح حزب الوفد بلا فاعلية على وجه الإطلاق في حين أن الفساد الذي كان يتفشى بسرعة لم يؤد الا الى التعجيل بالفوضى السياسية .

وفي ذلك الوقت كان جمال عبد الناصر الذي لم يكن يتعدى في عام ١٩٥٢ الأربعة والثلاثين من العمر ، قد كون جماعة من الضباط الأحرار . وكان ناصر قوميا معارضا للاستعمار منذ صباه . وقضى معظم وقته حينما كان في الكلية الحربية وحينما كان في الخدمة العسكرية في العلمين وفي السودان وفي فلسطين ، في وضع نظرية للثورة وللتكتيكات التي تضعها موضع التنفيذ . وكان هدفه هو احلال نظام جديد محل حكم فاروق العقيم وطرد البريطانيين . وبحلول يوليو عام ١٩٥٢ كان هو وجماعته على استعداد للتحرك . وكان حكم فاروق في ذلك الوقت قد تفتت تماما ، وحينما تحركت الدبابات في الساعات الأولى من صباح الثالث والعشرين من يوليو الى اماكن استراتيجية في القاهرة استولت على مراكز الادارة المدنية ، وأعلنت الاذاعة أن الجيش يقوم بتطهير نفسه وبتطهير الدولة ولم تقع في الواقع أية مقاومة أو اضطرابات . ولقد أجبر فاروق على التنازل عن عرشه لصالح ابنه وبعد ذلك بثلاثة أيام تم نفيه . وأحضر رجال الثورة الجنرال محمد نجيب الضابط المحترم الكبير السن ليصبح رئيسا لمجلس قيادة الثورة وأصبح ناصر نائبا للرئيس . وجعلوا من على ماهر رئيسا للوزراء ولكن رئاسته لم تدم الا أسابيع قلائل وحل محله محمد نجيب في سبتمبر . وفي العام التالي في يونيو عام ١٩٥٣ أتت الملكية الى نهايتها وأصبحت مصر جمهورية وأصبح نجيب رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء بينما أصبح ناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية .

وكان على كل من نجيب وناصر ومجلس قيادة الثورة أن يواجهوا مهمتين فورييتين غاية في الصعوبة وصفهما ناصر بأنهما ثورتين ، الثورة السياسية والثورة الاجتماعية . وكان الهدف السياسي هو توحيد الأمة تأكيدا لاستقلالها ، أما من الناحية الاجتماعية فقد كانت مهمتهم هي هز أفكار الماضي من جذورها والعمل على فك قيود الشعب لكي يشعر كل انسان بفرديته . وسرعان ما بات واضحاً من المظاهرات الجماهيرية التي قام بها عامة الشعب من أجل التأييد أن القوى الثورية تستطيع الاعتماد على المساندة الشعبية ، الا أن هذا في حد ذاته خلق مسؤولية مثقلة ، لأن الجماهير المصرية كانت تتوقع كسبا جديدا تحصل عليه من الثورة بعد أن قضت سنوات طوال تقاسى من امتهان كرامتها .

وكانت أهداف الثورة الأساسية القضاء على الفساد وتنظيم الدولة على أسس تسمح لها بمنح المكاسب للمواطنين ، ولكن من المؤكد أن رجال الثورة لم يستخدموا شيئا يمت من قريب أو بعيد بأساليب الارهاب

الفاشية أو الشيوعية ، التي رماها بها أعداؤها لأنها كانت ثورة بيضاء تقوم على العدل .

وكان أول عمل عظيم اتخذته الحكومة الثورية هو تفتيت القطاعات كبار الملاك وتحديد حد أقصى للملكية الأراضى ، وتوزيع الباقي بين من لا أرض لهم . وطبقا لقانون الاصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر عام ١٩٥٢ تحددت ملكية الأرض بحد أقصى مائتى فدان وبذلك تحررت الأرض التى استخدمت فى الأعوام التالية لاعادة توطين ١٥٠.٠٠٠ عائلة .

أما السياسة الداخلية فكانت تقوم على مبدأ « الاشتراكية العربية » فلقد اتخذت الاجراءات من أجل زيادة التصنيع وتقليل الاعتماد على اقتصاديات القطن . وتلقت كل من الصناعة والزراعة مساعدات من بعض الشركات الأوروبية علاوة على المساعدات التى كانت تحصل عليها من كل من أمريكا وروسيا . وكان أعظم أمل للتطور فى المستقبل يقوم على السد العالى فى أسوان الذى يبلغ ارتفاعه ثلاثمائة قدم وطوله ثلاثة أميال ، ومصمم بحيث يروى مليوناً من الأفدنة الجديدة ويرفع من الكفاية الزراعية فى المناطق الأخرى التى لا تروى الا موسمياً . وكان الاتحاد السوفيتى هو الذى قدم قرضا ، منذ عام ١٩٥٨ فصاعدا ، يقدر بخمسة رأس المال المتطلب لمشروع قدرت تكاليفه بليون دولار .

ولكن هذه الخطط الداخلية كانت تعوقها دائما مشكلة سرعة تزايد السكان المزمدة فى مصر . بزيادة السكان السنوية التى تبلغ ٢.٥ ٪ لم تسمح للخطط التوسعية على الاطلاق بأن تفعل الشئ الكثير الذى وضعت من أجله .

وفى عام ١٩٥٤ تسلم ناصر السلطة العليا من نجيب ، وقام بتحطيم المنظمين الكبيرتين اللتين كانتا تهددان حالة الاستقرار فى الدولة ، فأوقف الحزب الشيوعى ، وألقى القبض على ٢٥٠ من أعضائه البارزين . وفى الواقع لم يكن السبب فى هذا هو لمجرد أيديولوجية هذا الحزب السياسية بقدر عدم رغبة ناصر فى وجود حركة سياسية فى دولته تسيطر عليها دولة أجنبية .

وكان الاخوان المسلمون أكثر خطورة من الشيوعيين ، ففى بادىء الأمر ساند الاخوان المسلمين الثورة العسكرية اعتقادا منهم بأن ذلك سيحقق واحدا من بين أهدافهم الهامة وهو طرد البريطانيين ، الا أنهم توقعوا بعد ذلك أن يتسلموا زمام السيطرة فى الدولة . ولما وجدوا أن هدف ناصر الرئيسى هو خلق مجتمع دنيوى عربى ، وقفوا ضد ناصر ومجلس الثورة . وكان ناصر نفسه مسلما شديدا التمسك بتعاليم دينه ،

الا أنه لم يقبل وجود حركتين تقفان في مواجهة بعضهما - وعلى هذا أوقف نشاط الإخوان المسلمين في يناير عام ١٩٥٤ وألقى القبض على ٤٥٠ من زعمائهم ، وأغلقت مراكزهم المحلية وصودرت رؤوس أموال الحزب . وبالرغم من هذا الايقاف حاول أعضاء الحزب في أكتوبر من نفس العام اغتيال الرئيس ناصر ، ولكن قامت الحكومة في هذه المرة بتحطيم الحزب كلية ، وتم اعدام ستة من بين أعضائه المشتركين في مؤامرة الاغتيال .

وبالرغم من أن هذه الأحداث المثيرة التي وقعت في مصر ، حملت كلا من ناصر والشئون المصرية الى دائرة اهتمام الأفريقيين في الأجزاء الأخرى من القارة ، الا أن ناصر قد وصل الى مركز بارز في أفريقيا جنوبى الصحراء في سياسته الخارجية ، ففي عام ١٩٥٥ اشترك في مؤتمر باندونج في أندونيسيا وأعلن تأييد الدولة لسياسة الحياد . ولم يؤد هذا الى ازدياد عداة الدول الغربية نحوه فحسب بل ان الأمريكيين سحبوا عرضهم الخاص بتقديم قرض من أجل تمويل السد العالي ، تلاه إلغاء قروض البنك الدولي . وعندما ثار ناصر لنفسه في السادس والعشرين من يونيو سنة ١٩٥٦ بإعلانه تأميم شركة قناة السويس وأعلانه أنه سيستخدم أرباحها في بناء السد العالي ، اتسعت الثغرة بينه وبين الغرب .

وفي أكتوبر عام ١٩٥٤ نجح ناصر في التفاوض حول اجراء اتفاقية مع بريطانيا وطبقا لهذه الاتفاقية تقرر اجلاء البريطانيين عن منطقة القناة ، التي تعتبر آخر منطقة في الدولة تحتلها القوات البريطانية . وبالرغم من وجود بعض القيود في هذه الاتفاقية ، الا أنها كانت بمثابة الخط الفاصل الذي حدد حصول مصر النهائي على سيادتها ، وتحررها من أي تدخل بريطاني في المستقبل .

ومع ذلك عندما أعلنت حكومة ناصر تأميم شركة قناة السويس ، وهو اجراء لاية دولة ذات سيادة الحق الكامل في اتخاذه ، تدفقت موجة من الاستنكار العنيف في الحكومة البريطانية ، بينما ابتدأت كل من فرنسا وبريطانيا في الاستعداد للحرب .

ولم يحل على الإطلاق الصراع العربى - الاسرائيلى - وفى الواقع ، فانه من أحد العوائق التي تقف في مواجهة النفوذ المصرى في أفريقيا صداقة عدد كبير من الدول الأفريقية والزعماء الأفريقيين لاسرائيل ، وسبب ذلك حصولهم على مساعدات لها شأنها من الاسرائيليين ، في الوقت الذى تعتبر مصر نفسها في حالة حرب دائمة مع اسرائيل .

ولكن افريقيا استنكرت بأجمعها موقف اسرائيل عندما قامت القوات

الاسرائيلية بغزو سسيناء في التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٦ . واستغلت كل من بريطانيا وفرنسا هذا الهجوم بمطالبتها كل من القوات المصرية والاسرائيلية بالانسحاب لمسافة عشرة أميال بعيدا عن ضفتي القناة . وبالطبع رفض المصريون هذه الإهانة الموجهة ضد سيادتهم الوطنية . وعلى هذا ابتدأت قاذفات القنابل البريطانية والفرنسية بالآغارة على الأراضي المصرية ، وتمكنت قواتهم من الهبوط في بورسعيد بعد ذلك بثلاثة أيام . واضطرت هذه القوات الى الانسحاب نتيجة لضغط كل من أمريكا وروسيا ، ولكن بعد أن أحدثت دمارا عنيقا في كل من الممتلكات والأرواح . ولكنها بالنسبة لبريطانيا كانت بمثابة آخر محاولة للعجرفة الاستعمارية في أفريقيا ، وارتدادا عن عهد سياسة القرصنة . أما الفرنسيون فقد كان أمامهم أن يتعلموا المزيد من الدرس في كل من بيزرته والجزائر .

وبعد انسحاب كل من البريطانيين والفرنسيين قامت قوات هيئة الأمم المتحدة بالمراقبة في تلك المنطقة وأكدت حق مصر في السيادة على قناة السويس . وأصبح ناصر بطل القارة الأفريقية المناوئ للاستعمار . ومهما كانت الانتقادات التي وجهها البعض لطبيعة حكمه في الماضي ، فإن حقيقة مقاومته للقوات العسكرية الامبريالية الأوروبية ، قد أزالنا الآن جميع الانتقادات الموجهة ضده ومنحته مكانة عالية في جميع أنحاء أفريقيا .

وبقدر ما يهمنا في أفريقيا ، فإن مسألة السويس منحت ناصر قاعدة ينطلق منها لينشر نفوذه في المناطق الأخرى ، وابتدأ في إكرام وفادة الحركات القومية الأخرى في الأجزاء المختلفة من القارة وتقديم التأييد الإيجابي لها .

ولهذا فانه يمكن القول بأنه بالرغم من أن مستقبل مصر ، في أوائل الستينات كان ما زال لم يتحدد بعد بشكل جذري ، فإن ناصر قد تمكن من تحطيم قوة العناصر الثلاث التي كانت تربط بين أجزاء النظام القديم الملكية ، والوفد ، والوجود البريطاني ، كما أنه تمكن أيضا من تحطيم قوة الإخوان المسلمين . وبهذا فتح الطريق أمام دولة دنيوية . وقلل على الأقل من نفوذ كبار ملاك الأراضي ، وأعاد تنظيم الصناعة والمال والزراعة في الدولة . ولقد حقق هذه الأهداف باستخدام وسائل حازمة ، في الوقت الذي لم يستطع أن يوقف فيه فيض المصادر القيمة للأسلحة لرفضه الوصول الى أي حل سلمي للصراع القائم بينه وبين إسرائيل . ولكن منذ نهاية خمسينات القرن العشرين أصبح ناصر معترفا به في أفريقيا كواحد من الشخصيات القومية التقدمية البارزة التي يمكن القول بادخالها في أية خطة يكون هدفها اخراج أفريقيا الجديدة من العهد الامبريالي .

ان الثورة المصرية لم تؤثر تأثيرا مباشرا على المصريين فحسب ، بل وايضا على شئون السودان المجاور لها . فعندما حاولت حكومة فاروق بدل آخر محاولة يائسة لها في تحويل الاهتمام عن المذابح الداخلية بمحاولتها الغاء المعاهدة التى تنص على وجود ادارة أنجلو مصرية مشتركة للسودان رفض البريطانيون ادعاءه بأن يصبح ملكا على وادى النيل بإجمعه . وفى العام التالى ، سنة ١٩٥٢ ، أعدت الحكومة البريطانية مشروع قانون لادخال نظام الحكم الذاتى فى السودان ، الا أنه لم يكن فى الامكان الوصول الى اتفاق مع مصر الا بعد الثورة المصرية . فقد كان نجيب ، بوجه خاص ، مهتما بأمر السودان ، لأنه قد تربى هو نفسه هناك ، وبعد الثورة أدخل هو وحكومته بعض التعديلات على مشروع القانون (البريطانى) . وادى موقف حكومة نجيب المتزج بالضغط القومى من داخل السودان ذاته الى الوصول الى اتفاق مع مصر فى فبراير عام ١٩٥٣ ، وطبقا لهذا الاتفاق منحت مصر للسودان حكمه الذاتى الفعلى . وتقرر اجراء انتخابات جديدة فى خلال ثلاث سنوات ، وأصبح للسودانيين الحق فى تقرير عما اذا كانوا يرغبون فى الاستقلال منفصلين عن مصر أو فى الاتحاد معها .

وفى نوفمبر عام ١٩٥٣ أجريت الانتخابات العامة ، وكانت تستخدم فيها الرموز الى حد كبير ، لأن معظم الناخبين كانوا أميين . وفى هذه المرة اشترك حزب الأشقاء بزعامة الأزهرى فى الانتخابات بعد أن اتحد هو وبعض الجماعات الأخرى فى « الحزب الوطنى الاتحادى » . وكان ما يزال الأزهرى يلقى تأييدا قويا من طائفة الختمية التى يتزعمها الميرغنى ، كما كان يلقى تأييدا ماليا وسياسيا من المصريين . وكسب الانتخابات بغالبية واضحة ، وأصبح خليل وحزبه المسمى بحزب الأمة ، والذى ما زال يسانده المهديون ، أصبح يشكل المعارضة ، وحصل الحزب الوطنى الاتحادى على خمسين مقعدا وحزب الأمة على ثلاثة وعشرين فى البرلمان الذى افتتح فى عام ١٩٥٤ ، وأصبح الأزهرى رئيسا للوزراء .

واظهرت الحركة القومية فى السودان تباينا عميقا عن الحركة القومية فى بقية أنحاء القارة . فلقد كان هناك تناقضا جذريا بين السودان وبين معظم أنحاء القارة ، حيث لم يكن يوجد فى الدعوة القومية السودانية ولو على الأقل فى السنوات الأخيرة سوى القليل جدا من المشاعر المضادة للاستعمار . ولم يكن سبب ذلك هو لمجرد قوة الادارة المدنية الجيدة التنظيم المدربة على أيدي البريطانيين ، ولا لمجرد تقدير المشروعات أمثال مشروع الجزيرة الذى در ثروات جديدة على الدولة ، ولكن حقيقة الأمر

هو ضالة المشاعر القومية الموجودة في السودان ذاته . وكان معظم الشعب مستمرا في الحياة في ظروف بدائية ، وكان استعدادة للمشاركة الايجابية في الحياة السياسية غاية في الضالة . وظلت الحياة في الصحراء الغربية والشمالية وفي المناطق المدارية في الجنوب داخل اطار الكيان القبلى . أما المدن فكانت ضئيلة ، وكان ما يقل عن أربعة في المائة من السكان يعيشون في المناطق المتمدينة ولم يكن يوجد أيضا غير قطاع ضئيل جدا من المتعلمين بين السكان ، في حين أن الصفوة السياسية المتعلمة كانت منقسمة فيما بينها اتقسامات عنيفا حول الموضوعات الدينية أكثر من الموضوعات السياسية .

وكان الأزهرى يلقي تأييدا عظيما فقط بين سكان المدن ، وكان من الواضح أن معظم آمال المستقبل التي تمتلئ بها المدن والعمال المنظمين ، تكمن في الاتحاد مع مصر . وكانت النقابات العمالية في الواقع قوية نسبيا ، وكان اتحاد نقابات عمال السودان الذي أنشاه عمال السكك الحديدية في عام ١٩٥٠ ، والذي انضم الى كل من الاتحاد العالمى للنقابات الذي يخضع للسيطرة الشيوعية ، والاتحاد العالمى لنقابات العمال العرب ، يسيطر المصريون عليه . وفيما بعد أصبح أيضا عضوا في اتحاد نقابات جميع الأفريقيين ، ولم يتم انشاء مركز نقابى منافس تشرف عليه الحكومة وينتسب الى الاتحاد العالمى للنقابات الحرة الا في عام ١٩٥٦ .

ولكن من المؤكد أن أعمق الانقسامات في داخل المجتمع السوداني هو ذلك الموجود بين الشمال والجنوب . فيوجد حوالى ثلاثة ملايين ونصف ، من بين الاثنى عشر مليونا من السودانيين ، من الزنوج الجنوبيين الذين يختلفون الى حد ما عن العرب المسلمين الشماليين . وكان السفسطائيون الشماليون يميلون الى احتقار الجنوبيين ، في حين أن الجنوبيين يعارضون بشدة المحاولات التي تبذل من أجل توحيد الدولة تحت السيطرة العربية أو الاسلامية . وحاول أحد الأحزاب السياسية المسمى « بالحزب الليبرالى الجنوبى » ، الذي تأسس في عام ١٩٥٣ ، أن ينظم هذه المقاومة داخل أشكال سياسية . وبالرغم من أنه أوجد القوة لفرض تغييرات في الحكومة الا أنه لم يدعم نفسه على الاطلاق كحزب سياسى تمثيلى .

وكان يبدو في العامين التاليين لتشكيل حكومة الأزهرى أن هذه الطائفية القائمة على الاختلافات الدينية والسياسية قد أصبحت مزمنة ، وكان يصاحبها قدر من العنف ، ففي عام ١٩٥٤ والعام التالى له ، قام مؤيدو حزب الأمة بقيادة المظاهرات عندما قام الرئيس محمد نجيب

بزيارة رسمية للسودان ، وفي نفس الوقت قامت قوات الزنوج في الجنوب باستخدام العنف لتعبر عن معارضتها لحكم الشمال الذي تتوقعه . وابتدا الأزهرى حينذاك في ادراك قوة المعارضة ضد سياسته فغير موقفه بناء على هذا . وقاد البرلمان نحو تبني دستور انتقالي ووضع شروط تسمح بنقل السلطة الى السودان المستقل . ولقد نجح أيضا في حث البرلمان على تغيير الخطة الموضوعة من أجل اجراء استفتاء حول اختيار مستقبل الدولة ، وبدلا من ذلك اشترك المجلسان البرلمانيان ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ في اعلان استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦ :

وعلى هذا حصلوا على استقلالهم نتيجة لارتباطهم بالادارة البريطانية. وتعاونهم مع المصريين ، ولكن فشلت الحركة الاستقلالية فشلا ذريعا في توحيد الدولة بينما كانت تحصل على هدفها . فكان العداء ما زال واضحا بين طائفة الختمية بزعماء الميرغنى ، وجماعة الأنصار بزعماء المهدي ، في حين أن الجنوب ، سواء وثنيين أو مسيحيين كانت تزداد شكوكهم في نوايا أهل الشمال في فرض الحكم الاسلامي . وكانت الأحزاب السياسية تخضع الى حد كبير لهذه الاعتبارات الدينية الطائفية ، كما أنه على الرغم من ايقاف نشاط الشيوعيين رسميا إلا أنهم كانوا نشيطين في الانقلابات العمالية ومؤيدين لجهة معارضة الاستعمار . ولم تكن مفاجئة ، عندما حولت جماعة الختمية ، بعد الاستقلال بأشهر قلائل ، ولاءها عن الأزهرى وعن الحزب الوطنى الاتحادى ، الى عهد الله خليل ، والى المطالبة بتكوين حكومة ائتلافية جديدة .

وليس من المدهش ، أنه في حالة انعدام الوحدة الأثنولوجية ، والدينية والاجتماعية والاقتصادية وعدم وجود أى زعيم قومى ، أن تنهار الحومة البرلمانية في عام ١٩٥٨ ويحدث انقلاب عسكري ، يضم الجنرال ابراهيم عبود قائد الجيش السودانى في مركز الحكم . لقد تدخل الجيش لى ينقل الدولة من رجال السياسة وطائفتهم المدمرة .

علمنا مما سبق أن ليبيا قد حصلت على استقلالها في عام ١٩٥١ ، إلا أنها لم تدخل في مسألة الاستقلال بشكل سليم . ولكن ، بما أنها لعبت دورا ضئيلا في الشؤون الأفريقية أثناء خمسينات القرن العشرين ، فإنه يجدر بنا أن نلقى نظرة الى ما كان يفعله الليبيون أثناء تلك الفترة .

فمنذ البداية كانت مكانة الملك ادريس محصنة تحصينا قويا في داخل الدستور فكان يتمتع بسلطة تنفيذية عن طريق وزرائه وسلطة تشريعية بارتباطه ببرلمانه الذى له الحق في حله . وتوضع جميع القوانين موضع التنفيذ عن طريقه ، كما أنه في امكانه اصدار المراسيم حينما لا يكون

البرلمان في حالة الانعقاد . وله سلطة الاعتراض على التشريع ، ولكن يمكن إبطال هذا الاعتراض بالحصول على غالبية ثلثي المجلسين . وفي الحقيقة ، فإنه بما أن الملك يعتبر دستوريا فوق القانون ، فإنه يستطيع أن يمسك بسلطات مطلقة بين يديه لو أراد ذلك .

ولم تكن لدى الملك ادريس أية رغبة في مشاهدة دولته وقد مزقتها الأحزاب المتنافسة ، فحقيقة أن المقاطعات الثلاث قد انضمت الى بعضها داخل نظام لا يزيد عن كونه نظاما فيديراليا مضطربا ، أفسح بوضوح الفرصة أمام قيام أوجه نشاط سياسي طائفي . وفي الانتخابات الأولى التي أجريت في عام ١٩٥٢ لم يحصل حزب المؤتمر القومي القائم على طرابلس ، والذي يطالب بدولة اتحادية ويتحدى سلطة السنوسي ، الا على ثمان مقاعد فقط الا أن تلك المقاعد كانت في مدينة طرابلس فقط والمناطق المحيطة بها . وفي أثناء الانتخابات كان حزب المؤتمر القومي يجذب اليه التأييد من الأحياء المحبة للمصريين والأحياء العربية ، الى جانب بعض التعاطف الشيوعي وتأييد النقابات العمالية الضعيفة الى حد ما . وتلا الانتخابات اضطرابات عنيفة فأوقف الحزب ونفى زعيمه بشير السعدوي ليتوفى في مصر .

واستمرت هذه الدولة المتخلفة التي يتكون معظمها من الصحراء ، استمرت في حياتها المستقلة تحت سيطرة الملك ادريس ، وتفذيها الدول الغربية نتيجة لقيمتها العسكرية ، ومنحت معاهدة التحالف التي تمت بين ليبيا وبريطانيا ، منحت بريطانيا حق الاحتفاظ بشركات عسكرية بريطانية في مقابل سداد عجز الميزانية المستمر . واحتفظت الولايات المتحدة بقاعدة جوية ضخمة في مطار هويلس بالقرب من طرابلس تنفق عليها مبالغ ضخمة من الدولارات كل عام . أما العجز الضخم في الفنيين والعمال المدربين من كل نوع فقد سدته مساعدة الأمم المتحدة جزئيا . ولكن حياة الشعب ظلت قاسية بوجه عام ، وعادة ما يواجهون مشكلة ضالة الموارد ، مع نسبة عالية من الوفيات بين الأطفال ، ومساحة ضئيلة جدا من مجموع مساحة الدولة صالحة للزراعة .

ولكن مع هذا ، بزغ في الأفق بعض دلالات على التغير في أواخر خمسينات القرن العشرين ، ففي يوليو عام ١٩٥٩ اكتشف البترول الذي غير تماما من الآمال الاقتصادية المستقبلية في الدولة . وفي فترة قصيرة ازداد الطلب على الواردات بشكل ضخم نتيجة لنفقات شركات البترول وهيئة موظفيها ، الا أن عمليات هذه الشركات علاوة على الدخل العائد من القواعد العسكرية غطت ميزان المدفوعات تماما . وكان موضوع

المناقشة التي أثرت حينذاك هو : هل توضع عائدات البترول في التنمية القومية أم ستسيطر عليها حفنة من الأثرياء مثلما هو الحال في كثير من دول الشرق الأوسط . وكان أول أثر للاكتشافات البترولية هو توسيع الهوة بين الأثرياء القلائل والفقراء جدا الذين يشكلون الأكثرية . وكانت حقيقة وجود نسبة مرتفعة من التمددين في ليبيا مع وجود حوالى خمس المجموع العام للسكان في طرابلس وبنغازي ، علاوة على عشر آخر في المدن الصغرى ، كانت تشير الى أن السلطات الملكية المطلقة ستلاقى تحديا بمجرد ما أن يبدأ أى شكل جدى من التصنيع . وكان الوعي السياسى ينمو ببطء ، وهو الوعي الذى ابتدا بعد الاستقلال وليس قبله . فوجد لنفسه سبلا مفتوحة بين الجماعات الجدلية الصغيرة وفي عالم التجارة والحرف أكثر مما لاقى بين الأحزاب السياسية . وكانت جماعات رجال الأعمال وطبقة العمال المهاجرين قد اتخذت طريقها نحو النمو بالقرب من نهاية خمسينات العشرين والابتعاد عن الحياة الليبية التقليدية ووفرت شركات البترول والقواعد العسكرية بعض الأعمال لليبيين ، ويسر الموظفون المدنيون أساسا ناميا للطبقة المتوسطة ، إلا أن أعداد هؤلاء الذين كانوا يتركون الواحات بحثا عن العمل في المدن كانوا يتلعون صفوف العاطلين ويوسعون من حدود الأحياء القدرة المبنية من الأكواخ في المدن .

ولقد شوهدت قشة في وسط الرياح السياسية عندما اتخذ أعضاء البرلمان لأول مرة ، في أكتوبر من عام ١٩٦٠ ، عملا مستقلا من أجل إحاقلة الهزيمة بالحكومة لفضيحة تختص بإنشاء طريق فزان . فاجبروا رئيس الوزراء على الاستقالة وتشكيل حكومة جديدة . وبعد ذلك في فبراير من عام ١٩٦٢ صدر الحكم بالسجن على سبعة وثمانين شخصا بتهمة تنظيم فرع من حزب البعث الاشتراكي العربى . وكانت هذه دلائل بسيطة ، إلا أنها إذا ما مزجناها بالمشروعات الاقتصادية التى تسير في طريقها الى التوسع ، فأننا سيمكننا إدراكها كنذير بالتغيير في الشكل الملكى المسيطر على الحكومة . ولقد ظلت ليبيا مرتبطة اقتصاديا بالغرب ، مع حياة القوة العسكرية الغربية في قلبها ، إلا أن ضرورة إيجاد نشاط حكومى جديد وسط اقتصاد متوسع وانغماس ليبيا المستمر في الشؤون الأفريقية جعل في الامكان رفع الأصوات ضد التزاماتها بهذا الجانب من الحرب الباردة . ويبدو أن عثرة الفقر الثقيلة ، وعدم وجود أسس اقتصادية قومية ، واستمرار الروح الاقليمية ، واتساع الهوة بين الفنى والفقير ، علاوة على أوجه النشاط الاقتصادية الحديثة القائمة على الاقتصاد الحديث المترتب على الاكتشافات البترولية ، يبدو أنها تشير

الى ان نظام الملك ادريس لن يكون كافيا لمواجهة الاحتياجات القومية او المطالب الشعبية لعدد كبير من السنوات في المستقبل .

وعلى هذا نعود - أخيرا - الى صراع المغرب من أجل انتزاع استقلاله من الفرنسيين . كان على محميتى تونس ومراكش ، ودولة الجزائر التى ضمتها اليها فرنسا رسميا ، أن تواجه نفس نوع الصراع الذى واجهته كينيا ووسط افريقيا . وكان عليهم تحطيم سلطة المستوطنين الأوروبيين فى أراضيهم وفى نفس الوقت تحطيم سلطة الحكومة الاستعمارية القائمة على باريس . وبالرغم من أن السكان الوطنيين فى هذه الدول الثلاث كانوا خليطا من العرب والبربر والجاليات الأخرى المتباينة ، إلا أن كفاحهم قد شكل جزءا جوهريا من ثورة الاستقلال الأفريقية .

ببداية عام ١٩٥٢ بدا واضحا أن البورقيبية ، أى محاولة الحبيب بورقيبة فى إيجاد طريق توافقى بين الاستعمار الأوروبى المسيطر والدعوة القومية العنيدة ، قد واجهها الفشل فى تونس . وألقى القبض على بورقيبة ووضع فى السجن فى طبرق الواقعة بالقرب من الحدود الجزائرية . وبلغت الاعتراضات العنيفة التى حدثت إبان القاء القبض عليه ، الى ذروتها فى شكل اضراب عام ، وبالقرب من نهاية شهر مارس ألقى القبض على رئيس الوزراء محمد شفيق وأربعة وزراء آخرين . أما بورقيبة نفسه فلقى إبعاده الى منطقة قصية أخرى فى الصحراء الكبرى ، وبعد ذلك بأسابيع قلائل أرسل الى جزيرة « لاجاليت » البعيدة عن الساحل التونسى . وفى ذلك الوقت ازدادت الاعتراضات ، وأعمال الشغب والارهاب ، فى حين أن المسألة التونسية أصبحت من المسائل البارزة فى الأمم المتحدة . وحقيقة الأمر هو أن حزب بورقيبة المسمى « الدستور الجديد » ، قد نجح فى توحيد صفوف المتعلمين ذوى الوعى السياسى مع جماهير الشعب ، ويعيش معظمهم الآن فى تونس والمدن الساحلية .

وهرب بن يوسف الى القاهرة ، وبعد قيام ثورة يوليو المصرية عمل بشكل وثيق مع كل من نجيب وناصر ولهذا انتقلت زعامة الحركة القومية الى فرحات حشاد الزعيم النقابى . وقد كان حشاد الشخصية القيادية فى الاتحاد العام للعمال « التونسيين » ، وهى نقابة عمالية جيدة التنظيم يشترك فيها حوالى ١٠٠.٠٠٠ عضو وتتنسب للاتحاد العالى للنقابات الحرة . وقام حشاد بتخليص نقابته من سيطرة الاتحاد العام للعمل الفرنسى الذى يخضع للشيوعيين فى نهاية الحرب . وكان ما زال يعارض رجال النقابات العمالية الشيوعية الذين قاموا بتشكيل نقابتهم المنافسة

المنتسبة للاتحاد العالمى للنقابات الا أنها لم تصل على الاطلاق الى نفس قوة الاتحاد العام للعمال التونسيين . وقام حشاد نفسه بالاتصال مع الحركة النقابية الأمريكية ، خاصة زعماء مثل ويليام جرين زعيم الاتحاد الأمريكى للعمل ، وجيمس د . كارى زعيم « مؤتمر المنظمات الصناعية » .

ولكن فى ديسمبر عام ١٩٦٢ اغتيل حشاد على يد منظمة متطرفة من المستوطنين أطلقت على نفسها « اليد الحمراء » فلقد وقع فى كمين أثناء قيادته سيارته بالنهار حيث أطلقت عليه طلقات المدافع الأوتوماتيكية فلقى مصرعه . فبعد أن حطم المستوطنون المبادأة الفرنسية فى احراز التقدم بالاشتراك مع بورقيبة ، قاموا عن عمد بانزال ضربة أخرى ضد القومية المعتدلة ، وحطموا آخر فرصة فى التطور السلمى نحو الحكم الذاتى . وظهروا كراهية متعصبة تجاه حشاد ، ومنظماته الأمريكية ، والولايات المتحدة نفسها التى اعتقدوا أنها تؤيده . وبعد اغتياله ابتدأوا سلسلة من الأحداث قادت نحو المزيد من سفك الدماء ، وأخيرا الى انزال الهزيمة بأهدافهم هم أنفسهم .

وبعد أن أدركت الادارة الفرنسية الموقف التونسى تجاه سياستها الخارجية ، قامت بتنظيم انتخابات من أجل المجالس المحلية فى ابريل عام ١٩٥٣ . وتلت ذلك بتعيين مقيم عام جديد يدعى بير قوايزارد ، أملا فى تهدئة الهجمات التى وضعت خططها للاجتماع التالى للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . وبحلول ذلك الوقت كان بير منديس فرانس قد أصبح رئيسا للوزراء فى فرنسا وقام بتعيين القائد العام الفرنسى ليحل محل قوايزارد ، وكان يضع سياسته على أساس حماية المصالح الفرنسية ، فى الوقت الذى كان يجرى فيه اصلاحات مقبولة .

ولكن بحلول ذلك الوقت انعدم عنصر الأمن فى تونس ، فمن المحتم أن تبلغ أعمال العنف الى ذروتها ، وأن يستغل الكثير من السفاحين هذه الفرصة لتحقيق أهدافهم ، فى دولة يسيطر عليها الزئير القومى .

وكان العالم العربى والدول الآسيوية والعربية يؤيدون القوميين فى الأمم المتحدة . وأدركت حكومة منديس فرانس حينذاك انها كانت تغامر فى الواقع بتدمير مركزها العالمى بأكمله ان لم تستطع ايجاد مخرج مما كان يقترب بسرعة من الحرب الاستعمارية . وتم نقل بورقيبة مرة أخرى الى جزيرة « جروا » التى تقع بعيدا عن شاطئ بريتانيا (بفرنسا) ثم الى سانتيللى بالقرب من باريس . وكانت هذه الانتقالات تمثل جانبا

من البحث عن وسيلة للتوفيق ، وذلك بإعادة ثقة الفرنسيين في الزعماء التونسيين القوميين .

وبالقرب من انتهاء شهر يوليو عام ١٩٥٤ أعلن رئيس الوزراء الفرنسي منديس فرانس ، أنه سيقوم بزيارة لتونس ويعلن الحكم الذاتي في الدولة . وفهم بورقيبة هذا على أنه خطوة إلى الوراء نحو تقسيم تطوري إلى الاستقلال . ولكنه مع ذلك حذر قائلاً أنه لا يجب شحن هذا الطريق في المستقبل بالصراع بين الفرنسيين والتونسيين . وبعد أن أنشأ منديس فرانس إدارة حكومية خاصة بتونس ومراكش ، طار إلى قرطاجنة في الشهر التالي وأعلن منح الحكم الذاتي الداخلي لتونس . وتشكلت حكومة جديدة وأصبح طاهر بن عمار رئيساً للوزراء ودخل ثلاثة أعضاء من حزب الدستور الجديد في مجلس الوزراء الذي يتكون من عشرة أعضاء . وسمح حينذاك ليورقيبة بالتفاوض في باريس حول وضع حل مناسب ، وفي أبريل التالي تم الوصول إلى اتفاق حول الشكل الذي سيكون عليه الحكم الذاتي الداخلي . وفي الأول من شهر يونيو عام ١٩٥٥ عاد بورقيبة منتصراً إلى تونس وهبت الجماهير المتحمسة لتحيته ، وبعد ذلك بيومين تم التوقيع على الاتفاق المعقود مع فرنسا .

ولكن ، في ذلك الوقت ، كان على بورقيبة أن يواجه هجمات داخلية على سياسته التوافقية . فمنا بداية عام ١٩٥٥ كان بن يوسف يشن الهجمات على مقترحات منديس فرانس . وفي سبتمبر عاد إلى تونس . ولما كان قد أصبح متأثراً باتفاقه مع ناصر ، تبنى سياسة مزجت بين الدعوة إلى عالمية العروبة ، والحياد المسلح ، والاسلام التقليدي ، وتحدى بها بورقيبة . واستنكر بوجه خاص الروابط الوثيقة مع فرنسا التي تضمنها الاتفاق إلا أن بورقيبة حصل على ثقة معظم حزبه ، وفي الشهر التالي ، أكتوبر ، طرد بورقيبة سكرتير الحزب العام ، بن يوسف ، وقد أيدته في هذا العمل « مؤتمر الدستور الجديد » في نوفمبر . وحينذاك استهل أتباع بن يوسف حركة فدائية في الجزء الجنوبي من الدولة . فقمعتها الحكومة بكل قسوة ، في الوقت الذي ذهب فيه بن يوسف نفسه إلى ليبيا ومنها عاد إلى القاهرة في نهاية المطاف .

وفي نفس الشهر الذي عقد فيه مؤتمر الدستور الجديد تم إعلان منح الفرنسيين الاستقلال الكامل لمراكش ، ولقد اتضح في السنوات القلائل التالية في أفريقيا الفرنسية أنه بمجرد الحصول على الحكم الذاتي الداخلي ، تصبح السيادة الكاملة شيئاً مؤكداً ، ولم يكن في الامكان الإبقاء على المجلس الذي يقع في منتصف الطريق ، مجلساً تسيطر فيه الحكومة

الوطنية على الشئون الداخلية ، في حين أنها تخضع للسلطات الفرنسية في علاقاتها الخارجية . فمجرد أن تدوق كأس القوة حتى تجترع ما في الكأس من آخره .

ولهذا طالبت تونس على الفور بنفس الحقوق التي حصل عليها المراكشيون ، وبعد المزيد من المفاوضات حصلت على سيادتها في العشرين من مارس عام ١٩٥٦ . وبعد ذلك بأسبوع تم انتخاب جمعية تأسيسية ، واختيار بورقيبة كأول رئيس للوزراء وأمسك بزمام منصبه في الثاني عشر من أبريل . وبعد ذلك بعام واحد ألغيت الملكية في يوليو عام ١٩٥٧ وأعلن قيام الجمهورية ، وطبيعيا أن يصبح بورقيبة رئيسا للجمهورية ، ونجد للمرة الثانية أن امتزاج شخصية زعيم عركته التجربة ، مع حزب قومي منظم ، مع ما تثيره المعارضة الامبريالية ضد قيام حكومة نيابية قد شكلت حركة استقلالية لا يمكن مقاومة قوتها الدافعة ، وأدى اعلان الاستقلال بالضرورة الى زيادة المشاكل القومية التي تواجه بورقيبة وشعبه . وترك الدولة حوالى ١٠٠.٠٠٠ أوروبى معظمهم من الفرنسيين ، كما أزيلت قواعد الجيش الفرنسى بالرغم من بقاء الأسطول البحرى الفرنسى في بيزرقة (بنزرت) وظلت معظم خطط بورقيبة الخاصة بالتجديد تعتمد على رأس المال الفرنسى ، في حين أن سير الحرب الجزائرية أجبر بورقيبة على اتخاذ موقف متقلب فكان يضع إحدى قدميه في معسكر وثانيتهما في المعسكر الآخر ، مما كان يعرض استمرار المساعدة الفرنسية للخطر على الدوام . وبالرغم من أن تونس قد أصبحت بدون معادن مراكش فان زراعتها كانت جيدة التنظيم وكان ما زال يشغل بها ثلاثة أرباع السكان . وكانت البطالة وشبه البطالة هما التهديدان الرئيسيان للاقتصاد خاصة وأن ارتفاع درجة التمدين كانت تعنى أن هناك جذبا مستمرا داخل المدن . ولكن هذه الحقيقة الخاصة بالتمدين ذاته كانت تشكل في حد ذاتها عاملا من عوامل قوة تونس . فطورت الدولة واحدة من أقوى الطبقات المتوسطة الوطنية في القارة ، تسيطر على نسبة مرتفعة من المشروعات التجارية وتخلق سمعة سوفسطائية فريدة في شمال إفريقيا . وأدى التوازن بين المدن والقرى والمناطق الريفية الى اقامة جسر على الهوة بين السكان المتمدنين والريفيين الى درجة غير عادية في الدول الأفريقية الأخرى . وعلى هذا كان الاتصال بين الطبقة المتوسطة وعمال الفلاحة أقرب بكثير عنه في أى مكان آخر كما أنه تلافى بعضا من أسوأ الضغوط الاجتماعية . وقد قام حزب الدستور الجديد بتدعيم هذا الجسر ، ويعتبر هذا الحزب منظمة تجمع بين سمات الحركة القومية وسمات المنظمات السياسية .

ولقد عبأ الحزب الأمة في كل حي من أحياء الدولة ومنحها الزعامة ،
ويسر لها التعليم السياسي ، وقدم لها وعيا قوميا في امكانه اقامة جسور
على الثغرات الاجتماعية . أما الى أي مدى سيستمر هذا التماسك
الاجتماعي في الوقت الذي يجب فيه مواجهة المشاكل الاقتصادية المترتبة
على نمو السكان ، والبطالة ، والتطور الاقتصادي ، بفض النظر عن
مسائل الارتباط بفرنسا ، والجزائر ، والعالم العربي والأفريقي ، فهذا
ما سيقدره المستقبل .

كان تاريخ مراكش أثناء هذه الفترة يسير في خطوط متوازية مع
تاريخ تونس ، مع الاستثناء الرئيسي وهو أن طبيعة مجتمعها الحقيقي
تختلف اختلافا تاما . ولم يكن لدى مراكش سوى القليل من سفسطة
تونس ، وعنصر بورجوازي ضئيل اذ انها ظلت مجتمعا اسلاميا تقليديا
يتركز حول السلطان ، وما زالت غالبية السكان يعيشون تحت الاقطاع
الاسلامي .

ولكن مع هذا ، أدى تنحية ونفي السلطان محمد الخامس في عام ١٩٥٣
الى اثارة الحركة القومية متخذة نفس شكل الاعتراضات العنيفة التي
حدثت في تونس ، وحاول الفرنسيون بما لديهم من تجربة قوامها
ثمانية عشر شهرا فيما يمكن ان تؤدي اليه القومية المضسفة من
أخطار ، أن يهدئوا من المشاعر القومية بتقديم الوعود بالاصلاحيات فقاموا
بتعيين سلطان جديد هو سيدي محمد بن مولاي عرفة العلوي ، الذي
أصبح معروفًا بمحمد السادس ، وكان عما للسلطان المنفى . ولكن
السلطان الجديد كان شخصية باهتة ضعيفة لم يقبله المراكشيون على
الاطلاق ، لأنهم لم يعترفوا بأي حق للإدارة الفرنسية في اختيار
سلطانهم .

وحاول الفرنسيون تهدئة الغضب القومية بانهائهم للملكية المطلقة
واصلاح الحكومة في محاولة لادخال النظم العصرية ، ومزج كل من الادارة
الفرنسية والمراكشية ووضع أسس نظام شبه برلماني . ووعدوا بتقديم
ميثاق عمل جديد ، وتعديلات في النظام القضائي ، واطلاق بعض
الحريات المدنية .

وكانت تقع هذه الوعود بوجه عام على آذان صماء . فلما كانت
الحركة القومية قد عطّلتها سلطاتها عن التقدم ، لجأت حينذاك الى وسائل
العنف وكونت جيش التحرير القومي . وقتل وجرح الكثيرون وبدلت

محاولتان لقتل السلطان . وعندما هدد الفرنسيون بعقاب المتمردين واجهوا تهديدات قومية بالمقاومة السلبية .

وفي نفس الوقت ، أصبحت المسألة المراكشية ، مثلها مثل المسألة التونسية ، مسألة عالمية ، وموضع نقاش في الأمم المتحدة . وكان الأمريكيون قد عارضوها أصلا عندما نفى محمد الخامس ، إلا أن موقفها (أمريكا) وموقف الغرب بوجه عام كان غامضا عندما طرحت المسألة على بساط بحث الأمم المتحدة . وكان الأمريكيون بصفة خاصة في موقف غاية في الصعوبة بسبب منشأهم العسكرية الضخمة في مراكش والشكوك التي راودتهم حول من الذي سيدافع عنهم بطريقة أفضل مع مضي الوقت هل سيكون الفرنسيون أم جماعة القوميين المراكشيين .

ولكن المسألة المراكشية عندما أخذت بشكل مرتبط بالمسألة التونسية حملت فرنسا بسرعة الى حالة من الاستنكار العالمي خاصة داخل العالم العربي وقررت حكومة منديس فرانس بذل بعض المحاولات من أجل حل المشكلة ، بالرغم من أنها لقيت معارضة عنيفة من المستعمرين الفرنسيين في مراكش نفسها ، ولكن في نهاية المطاف نجح نفوذ المستوطنين الفرنسيين في احاقه الهزيمة بحكومة منديس - فرانس .

ومهما يكن الأمر فلقد تم في نفس الوقت استبدال المقيم العام العسكري أوجستين جويلام برجل مدني يدعى فرانسيس لاكوست في محاولة لايجاد حل سياسي أفضل من الحل العسكري . ووعد منديس فرانس باجراء تعديلات سياسية مع جعل الحكم الذاتي الداخلي كهدف نهائي ، إلا أنه رفض إعادة السلطان محمد الخامس الى عرشه وحاول أن يلعب على الحصانين بأن يعلن ضرورة المحافظة على المصالح الفرنسية ، وبالرغم من هذه الوعود استمر هذاء القوميين ، وبحلول نوفمبر من عام ١٩٥٥ أجبرت الحكومة الفرنسية على التخلي عن ثأرها ضد محمد الخامس والسماح له بالعودة الى وطنه من مدغشقر . وقوبلت عودته بحماس شعبي هائل ، كما صاحبها أيضا قبول الفرنسيين لمبدأ الاستقلال .

وتلا عودة محمد الخامس تشكيل حكومة جديدة من أعضاء حزب الاستقلال والحزب الأقل منه أهمية حزب الاستقلال الديمقراطي ، مع تعيين الكولونيل سبيكاي رئيسا للوزراء . وكانت هذه الحكومة هي التي تفاوضت حول عقد اتفاق مع الفرنسيين لخلق دولة مراكش المستقلة ذات السيادة . وفي الثاني من مارس عام ١٩٥٦ حصلت مراكش على استقلالها وكسبت معركتها القومية .

وانه لما يشير الاهتمام أيضا أنه في الشهر التالي تخطت أسبانيا عن محميته وسمحت بتكوين الأمة المراكشسية المتحدة . وكانت حكومة فرانكو قلقة طوال الوقت لرغبتها في تحاشي الصراع مع العالم العربي . وكانت محميته ذات كفاءة عسكرية هائلة كما أنها كانت تستخدم كميدان لتدريب الجيش الأسباني ، ولكن مراكش (الأسبانية) لم تعترف على الإطلاق بتنحية الملك محمد الخامس وبهذا احتفظت بعلاقات ودية مع المراكشيين . وكان هذا يتمشى بوجه عام مع سياسة فرانكو البراجماتية تجاه أسبانيا في أفريقيا . وبعد ذلك بعدة سنوات ، حوالى نهاية عام ١٩٦٣ ، برهن على هذا مرة أخرى بأن سمح للمستعمرات الأسبانية الواقعة على الساحل الغربى من أفريقيا والمسماة « جزيرة فرناندوبو » و « ريو مونى » بإجراء استفتاء حول إذا ما كانت ترغب في الحكم الذاتى أم لا .

وعلى هذا تكون مراكش قد أنهت الأربعة وأربعين عاما كمحمية فرنسية وأسبانية ، ودخلت المجتمع الدولى كدولة ذات سيادة . وكان عليها أن تواجه مشاكل خطيرة عديدة فقد كانت مازالت مجتمعا اقطاعيا الى حد كبير مع عدم وجود تجربة حقيقية في اشتراك الشعب في الحكومة . وكان السكان يتزايدون بنسبة خطيرة تزيد على الثلاثة فى المائة فى العام ، وكان يصاحب هذه الزيادة ارتفاع فى عدد العاطلين فى المراكز والمدن . أما فى المناطق الريفية فان حالة الوخم الذهنى قد تحافظ على النظام القائم الا أنها كانت تعرقل أية محاولة نحو ادخال عنصر الحداثة على الزراعة التى كان يعمل بها سبعون فى المائة من الشعب . ومن المحتمل أن أعظم مشكلة تواجه المستقبل هو كيفية تحويل شعب الريف الى الوسائل الحديثة فى فلاحه التربة دون اثاره أية اضطرابات ريفية فى نفس الوقت . ولم تقم مراكش بعد الجسور التى شوهدت فى تونس بين الفقراء الأميين العديدين والجماهير ذات العقلية التقليدية والصفوة المتعلمة المتقدمة التى شككت الحكومة .

علاوة على هذا ، فلقد ابتدأت الأزمات تحدث فى الدوائر الحكومية ذاتها بعد مودة السلطان مباشرة . فقد كان الحراس القوميون القدماء أمثال الفاسى وبلافريج منفيين خارج الدولة أثناء المرحلة الأخيرة من حركة الاستقلال . وكان حتما أن يجتث الزعماء الصغار مكانتهم . فكان على رجال أمثال المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد الاستمرار فى المقاومة القومية أثناء غياب الزعماء الأكبر سنا . وكان الزعماء فى كل من الجماعات الارهابية وفى جيش التحرير أيضا ينبلوهم زملاؤهم ان هم لم

يتبعوا نهج السياسيين القوميين الأصليين ولهذا كانت بدور الصراع داخل حزب الاستقلال نفسه قد أصبحت واضحة فعلا .

ومن جهة أخرى كان حزب الاستقلال قد أنشأ حركة نقابية متزنة في مارس عام ١٩٥٥ عندما تكونت « نقابة العمال المراكشيين » وانتسبت الى « الاتحاد العالمى للنقابات الحرة » وبلغ عدد أعضائها حوالى ٢٠.٠٠٠. عضوا معظمهم من صناعات المدن الساحلية والمناجم والمزارع الداخلية . ويسرت الحركة النقابية تدريجا جيدا فى الاجراءات الديموقراطية وأصبح محمد الخامس يستشيرها فى أمور السياسة القومية .

والأهم من هذا وذاك أنه كانت هناك دلائل على « حملة قومية بناءة » تشكلت لمواجهة المشاكل الاجتماعية الرئيسية فى الدولة بعد تحقيق الاستقلال . وفى نفس الشهر الذى حصلوا فيه على الاستقلال استهات حملة ضد الأمية اشترك فيها ثلاثمائة ألف تلميذ تحت رعاية السلطان . وكانت هذه المحاولة التى بذلت لشق السبيل داخل جماهير الشباب الأميين بمشابة بشير خير لمشروعات عديدة مشابهة أخرى على مستوى المجتمع .

وأخيرا ، فانه كان على مراكش الحديثة الاستقلال أن تواجه ان عاجلا أو آجلا المشاكل العالمية الضخمة مثل مسألة القواعد الأمريكية - الفرنسية ، التى تعتبر جزءا من قواعد حلف شمال الأطلنطى الدفاعية ، ومسألة علاقتها مع فرنسا التى كانت مراكش مازالت فى غاية الاحتياج الى مساعدتها الاقتصادية ، وعلاقتها مع الجزائريين ، الذين كانوا ما يزالون يخوضون الحرب القومية ضد الفرنسيين ، وآثار عودة حوالى نصف الثلاثمائة مستعمر فرنسى الى فرنسا ، وعلاقتها مع العالم العربى ، والأخطر من هذا كله - الى حد ما - الحدود غير المحدودة التى تفصل بين المغرب والجزائر ، علاوة على طلب مراكش بضم المستعمرة الأفريقية (الفرنسية) موريتانيا التى فى طريقها الآن نحو الحكم الذاتى والاستقلال النهائى .

وكان الكثير يعتمد على شخصية الساطان سواء داخليا أو خارجيا ، وكان أمامه عملا ضخما نحو تحويل مجتمع اسلامى له طابع العصور الوسطى الى مجتمع عصري ، قادر على مواجهة مشكلة التطور الاقتصادى متخذاً مكانه فى عالم أفريقيا الجديدة . . وعليه الآن هو وجماعة الزعماء القوميين الذين كانت عيونهم مفتوحة ومركزة على هدف الاستقلال أن يبرهنوا كذب مزاعم المستعمرين بأن المراكشيين ما يزالون عاجزين عن

حكم أنفسهم بأنفسهم ، ولكن بعد أن تخلص الشعب المراكشي من السيطرة الفرنسية وتهديد سيطرة المستوطن الأبيض استطاع أن يدفع بنفسه وسط خضم القرن العشرين .

والجزائر ثلاثة دول المغرب ، مثلت موقفا يجمع بين العناصر التي رأيناها في كل من جنوب أفريقيا والكونغو البلجيكي وكينيا . وكان الجزائريون يفوقون الجالية الأوروبية من الناحية العددية فيمثلون نسبة ٨ : ١ ، وتعتبر هذه الجالية أكبر الجاليات الأوروبية في أفريقيا باستثناء جنوب أفريقيا . وكانت تحتكر في الواقع الطبقتين العليا والمتوسطة في الدولة . ولكن ، في ذلك الوقت ، كان مفهوم الأمة الجزائرية باهتا جدا بين الشعب الاسلامي . وكان فرحات عباس هو الذي كتب في عام ١٩٣٦ قائلا أنه عاجز عن اكتشاف أمة جزائرية . وكان الجزائريون يشعرون بالاستياء بسبب الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمتع بها جماعة الأقلية التي تعيش جنبا الى جنب مع الغالبية . وكان الهدف الأصلي للدعوة القومية الجزائرية هو ازالة التفرقة العنصرية وتوفير الفرص أمام جميع الجزائريين ليصبحوا متساويين مع المواطنين الفرنسيين ، وليس بسبب حبهم للجزائر التي كانت جزءا لا يتجزأ من فرنسا ، لأنه لم يكن يبدو ببساطة أن هناك أي حل بديل معقول آخر .

وكانت معارضة المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين لهذا الطاب البسيط بالمساواة هي التي صقلت أسس الدعوة للقومية الجزائرية التي تهدف الى قيام دولة مستقلة منفصلة عن فرنسا . وبعد قمع الحركات التالية للحرب مباشرة والمحاولات الفاشلة لضمان الاصلاح عن طريق الوسائل الدستورية بدت الجزائر وكأنها قد التزمت الهدوء التام . الا أنه يبدو أن رجال الادارة الفرنسيين كانوا يجهلون شعور الاستياء الذي كان يترايد سرا مثلهم في ذلك مثل الادارة البريطانية في كينيا والموظفين الرسميين في الكونغو .

وبدا كما لو أن الادارة الفرنسية قد وثقت بأن اكتشاف مخايب الأسلحة والقاء القبض على أعضاء « المنظمة السرية » في عام ١٩٥٠ علاوة على هرب الباقيين من زعمائها الى القاهرة قد حطم أية امكانية ثورية . وشاهدوا فرحات عباس وهو ينظم حزب « الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري » بين صفوف المتعلمين المسلمين وعلموا أن عباس كان متمسكا بالوسائل الدستورية ، بل وانهم لم يشعروا بالخطر عندما أعيد تشكيل حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج في حركة أكثر أهمية

عرفت باسم « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » وتغلغلت بتنظيمها ليس فقط بين الشبان المحاربين بل وأيضا عن طريق الروابط القائمة بين الطبقة العاملة الإسلامية والجزائريين في باريس . وفي الواقع بعد أن ألقى القبض على زعماء المنظمة السرية ، وصل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الى اتفاق مع الحزب الديموقراطى للبيان الجزائرى والحزب الشيوعى الجزائرى . بل ان هذا التآلف المكون من القوى السياسية القومية قد انضم اليه قطاع ثالث من الحركة القومية وهم « العلماء » التقالديون الذين يسعون الى اقامة دولة اسلامية والمحافظة على ثقافة عربية في مواجهة النظام الغربى الفرنسى .

ولما كانت كل هذه الجماعات تؤمن بالوسائل الدستورية السليمة ، لم يكن هناك أى داع للخوف من أية هجمات خطيرة على المكانة الفرنسية الراسخة .

ونشبت حالة اللطف والوداعة هذه فى ليلة أول نوفمبر عام ١٩٥٤ . ففى مارس السابق كانت جماعة حربية قد قامت بتكوين لجنة للعمل المباشر لها نفس أهداف المنظمة السرية ، بعد أن يئست فى انطلاق أى عمل حاسم من اتحاد القوميين المعتدلين . وكانت هذه « اللجنة الثورية للوحدة والعمل » تشتمل على ثمانية ممثلين اختيروا من القاهرة ومن الأقاليم الجزائرية المختلفة ، فاشتملت على بن خدة ، ومحمد بوضياف ، وابن بللا ، وآية أحمد من القاهرة ، وكريم بلقاسم من الجزائر . وكانت هذه اللجنة هى التى خططت الانفجار الثورى فى الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤ .

وفى تلك الليلة انفجرت الثورة الجزائرية المضادة للاستعمار ، ضد فرنسا . وابتدأت بحدوث هجمات فى وقت واحد فى مراكز مختلفة ، وببزوغ الصباح كان خمسة عشر شخصا قد لقوا حتفهم . وتلا هذه الثورات صراع متواصل يزيد عن السبع سنوات ، حيث لحق بهؤلاء الخمسة عشر مئات الآلاف من الموتى . وتختلف الجزائر عن المحميات الأخرى المجاورة لها فى أن الهزيمة قد حاقت بها بالقوة ، ولهذا فان هؤلاء الذين كانوا يصممون على اقامة دولة جزائرية حديثة ومستقلة ، والذين واجهوا الفشل فى جهودهم التى بذلوها للحصول على غاياتهم بوسائل دستورية ، قد قرروا الآن أن الطريق الوحيد لاستعادتها من الفرنسيين يجب أن يكون أيضا طريق القوة .

وفى أول الأمر لم يلق الثوريون سوى القليل من العطف . فأعلن

الفرنسيون بالطبع ، بل وحتى مندريس فرانس الذى كان ما يزال رئيسا للوزراء ، ضرورة اخماد التمرد ولكن الأكثر دهشة من هذا أن العناصر القومية الرئيسية التى تؤمن بالوسائل السياسية كانت تعارض أيضا هذه الثورات . وبالرغم من حقيقة أن فرحات عباس كان يحذر فى الأشهر الماضية من أن الصمت الجزائرى هو الصمت الذى يسبق الثورة عبر عن وجهة نظره بعد ذلك بأيام قلائل بأن العنف لن يحل شيئا . واستنكرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أيضا استخدام العنف ، فى حين أن الحزب الشيوعى الجزائرى استنكر أيضا هذه الدعوة القومية العنيفة لأنه كان مما لا شك فيه قلقا على احتفاظه بالوحدة مع فرنسا التى تؤدى الى زيادة أعداد الشيوعيين الفرنسيين . وبعد الثورة فورا ألقى القبض على بن خدة الذى ما يزال فى العشرينات من عمره ، والذى كان سكرتيرا عاما سابقا لحزب انتصار الحريات الديمقراطية ، فى حين أن القوميين السياسيين القلائل الذين كانوا يتعاطفون على الثورة تركوا الجزائر بسرعة الى القاهرة ليلحقوا ببين بيللا ولجنة التسعة .

وبالرغم من استنكار رجال السياسة القوميين الابتدائى للثورة إلا أنهم أدركوا أن اللجنة الثورية محتاجة لادخال الثوريين ضمن الحركة القومية . ولهذا شكلوا هيكلا لمنظمة جماهيرية أطلقوا عليها «جبهة التحرير الوطنية» . وكان هدفها حينذاك هو تحطيم ضغط السيطرة العسكرية الفرنسية وفى نفس الوقت صقل الجماهير المسلحة داخل مجتمع ذى وعى قومى .

وتدريجيا انضم معظم الزعماء السياسيين أو على الأقل أيدوا جبهة التحرير الوطنية بالرغم من تردددهم فى بادئ الأمر - وكان الاستثناء الرئيسى لهذا هو مصالى الحاج الذى أنشأ فى بداية العام التالى ، ١٩٥٥ ، حركته القومية المسماة « الحركة الشعبية الجزائرية » لتنافس جبهة التحرير الجزائرية . وكان من أحد نقاط الضعف التى ترمى بها الحملة الوطنية الجزائرية فى السنوات السبع التالية هو القتال المهلك الذى عادة ما كان يجرى بوحشية ضارية بين هذه المنظمات القومية المتنافسة . وكان فرحات عباس نفسه ، أهم المنضمين الى جبهة التحرير الوطنية ، وهو الذى اضطر فى نهاية المطاف بعد أن بذل محاولات فاشلة أثناء عام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ من أجل اجراء اصلاحات بالسبل الدستورية ، الى أن يعلن فى أواخر شهر ابريل سنة ١٩٥٦ عن تأييده العلنى للجبهة الوطنية . وقضى السنوات القلائل التالية فى توجيه منشورات جبهة التحرير الجزائرية فى جميع انحاء العالم من قاعدته فى سويسرا . وكان هو الذى حث كلا من المراكشيين والتونسيين فى ابريل عام ١٩٥٨ على

أن يقدموا التأييد العلنى لحرب الاستقلال الجزائرية . وأصبح داعية الدستور ثوريا متعصبا بعد أن رفضت باريس الاستجابة لمحاولاته من أجل اجراء مفاوضات للاصلاح .

وفي أغسطس من عام ١٩٥٦ قام الزعماء الثوريون باتخاذ المزيد من الخطوات لتوسيع نطاق منظماتهم . وكان تقسيم القيادة بين جماعة القاهرة ، والذين يقومون بنشاط ايجابى في الحرب الجزائرية قد أدى بالضرورة الى حدوث نوع من الاحتكاك . ولهذا فلقد تقرر دعوة جميع الزعماء الى مؤتمر في وادى نهر سومام ، لكى يدرسوا تنظيم وأهداف حركتهم . وفى هذا المكان تكون جيش التحرير القومى ، ولجنة التنسيق والتنفيذ التى تتكون من خمسة أعضاء يشتملون فيما بينهم على بن خدة وكريم . وتم الاتفاق فى هذا المؤتمر على أن مصالح الثورة فى داخل الجزائر ، يجب اعطائها الاولوية على أية اعتبارات خارجية أخرى . ووضع المؤتمر أيضا شكلا برلمانيا اطلق عليه المجلس الوطنى للجمهورية الجزائرية ، واعتبره منظمة لها حق السلطة الكاملة على مستقبل الأمة الجزائرية . وبهذا تكون الثورة قد تقدمت بمطالبها الخاصة بشرعيتها ، التى تقوم على منظمات تمثيلية محددة ، وأصبح الآن لجهة التحرير الوطنية الحق فى الادعاء بأنها المتحدث الشرعى الوحيد فى أية مفاوضات تجرى مع فرنسا .

وقامت الحكومة الفرنسية بتحركات لجس النبض فى أكتوبر التالى من أجل اجراء مفاوضات الا أن هذه المحاولات قد تحطمت تماما عندما تم خطف وفد جبهة التحرير الوطنية بما فيهم بن بللا وخيضر بوضياف اثناء عودتهم بالطائرة الى تونس بعد قيامهم بزيارة لسلطان مراكش . وبدا أن هذه المؤامرة كان قد دبرها الجيش الفرنسى ، ولم يصدر أى انكار لهذا عن حكومة بيدو فى فرنسا .

وتركت عملية الاختطاف هذه كريم بلقاسم ليكون بمثابة آخر عضو من جماعة القاهرة الأصلية ، ومن ثم فهو زعيم جبهة التحرير الوطنية المعترف به . وفى ذلك الوقت كان الأمل فى اجراء أية مفاوضات قد انهار كلية وظهرت وحشية الحرب مرة أخرى فى بداية عام ١٩٥٧ عندما اجتاحت قوات المظليين الفرنسية بقيادة جاك ماسو ، الحى الاسلامى فى الجزائر وألقت القبض على الآلاف لاجراء نوع من الاستجواب هبط الى درجة التعذيب الوحشى .

وبعد ذلك بعام واحد قرر الجيش الفرنسى بأن تأييد التونسيين واستخدام القوات الوطنية الجزائرية للقواعد التونسية كان يضمن

للجزائريين الثأر . فقام الفرنسيون بضرب قرية ساقية سيدى يوسف الواقعة على الحدود التونسية بالقنابل وبهذا أثاروا في جميع أنحاء العالم استنكارا عالميا . وحينذاك ابتدأت الحكومة الفرنسية في اظهار علامات القلق تحت ضغط حرب الفدائيين المستمر والنقد العالمى العنيف . ولقد أجبرت مرة أخرى على دراسة امكانية التفاوض مع القوميين . وبعملها هذا بصمت على وثيقة موتها . وفي الثالث عشر من مايو عام ١٩٥٨ وحد أعنف عنصرين فرنسيين مداوة للقومية الجزائرية من قوتهما ، وتمكنا من القضاء على الجمهورية الفرنسية الرابعة ، وفتح الطريق لعودة الجنرال ديغول الى الحكم .

وقد يتساءل الانسان لماذا كان الشعب الفرنسى مستعدا لتدمير الجمهورية الرابعة على مذبح الأضحيات الجزائرى . فالجزائريون يكلفون دافع الضريبة الفرنسى مبالغ ضخمة كل عام . حقيقة أن كلا من الاقتصاديين يكمل الآخر لصالح كليهما ، حيث تيسر الجزائر السوق للصناعات الفرنسية ، بينما يأخذ الفرنسيون القمح والنبيل من الجزائر . ولم يكن فى مقدور أى انسان أن يقول بأن هذا التبادل المشترك سيصبح مستحيلا لو حصلت الجزائر على استقلالها .

واكتسبت المسألة الجزائرية صفة الغموض فى فرنسا يفوق كل مدى لأهميتها المادية . فذكرى امتهان الكرامة القومية فى عام ١٩٤٠ ، ومشاعر الخزى والعار التى أثارتها حرب الهند - الصينية وشعور الخيانة الذى يشعُر به الجيش الذى يعتبر أهم المنظمات الفرنسية ، ساهمت جميعها فى القلق النفسى الذى اعتري الفرنسيين الذين كانوا يعتبرون أن نفس وجود فرنسا يعتمد على الاحتفاظ بالجزائر .

ومن جهة أخرى كان من الأسهل جدا فهم وجهة نظر المستعمرين الأوروبيين ، فقد كانوا يمتلكون ثلثى الأراضى المزروعة ، ويحتكرون صناعة الخمر ، ويسيطرون على المالية والصناعة والخدمات العامة . وكانوا يمتلكون كل ما يمكن خسارته أمام حركة قومية ناجحة .

وفى نفس الوقت شكلت جبهة التحرير الوطنية قوة قوامها ٢٠.٠٠٠ من الفدائيين ووضعت ادارة سرية قادرة على جمع ضرائب ومعاينة أى فرد قد يغرى على التآمر ، وفى عام ١٩٥٦ ضمنت جبهة التحرير الوطنية تأييد العمال المنظم فى الجزائر ، عندما تكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذى حل محل نقابات مصالى الحاج وانتسب الى الاتحاد العالمى لنقابات العمال العرب . وفى نفس الوقت كان العمال

الجزائريون في فرنسا يشتركون في الجمعية العامة للعمال الجزائريين التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنظمة الفرنسية لجبهة التحرير الوطنية .

ولم يفت على الجنرال ديغول ، حقيقة أن هذه الحركة بما لها من وسائل متشابهة من التدعيم ، كانت قادرة على شغل ٥٠٠.٠٠٠ جندي فرنسي في الجزائر . وليس لأى أحد على الإطلاق الحق في اتهام الجنرال ديغول بتقصيره في الاهتمام بالقوة الفرنسية ، وقد كان ، على أى حال ، لديه من نفاذ البصيرة ما يجعله يدرك بأنه لو رغبت فرنسا الحقيقة وليس الوهم في القوة ، فما عليها إلا أن تحل المسألة الجزائرية .

ولم تمض فترة طويلة حتى قام ديغول بأول حركة له . إذ أن الاستفتاء الذي أجرى حول قبول أو رفض الجمهورية الخامسة في سبتمبر سنة ١٩٥٨ أعطى للجمهورية الجزائرية ، كما أعطى لجميع المستعمرات الفرنسية الأخرى فرصة التعبير عن رأيها في ديغول كزعيم . وصوت الجزائريون في جانب قبول « الجمهورية » (الفرنسية) اعتقادا منهم في أن ديغول قد يميل الى التفاوض بشأن وضع حل ما ، بدرجة تفوق الحكام السابقين .

ولكن ، قبل اجراء الاستفتاء مباشرة كانت جبهة التحرير الوطنية قد ازادت من قوة مطالبها عندما أقامت في تونس « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » - كحكومة في المنفى . وتم انتخاب فرحات عباس كأول رئيس للجمهورية . وعلى هذا ، فإن الرجل الذي قفلت في وجهه كل من الحكومة الفرنسية والجيش والمستوطنين أبواب العمل الدستوري أصبح يقف وجها لوجه أمام الجنرال الذي رفعه الجيش والمستوطنون الى كراسى الحكم من بين رماد الجمهورية الرابعة . واعترف كل من العرب والدول الأفريقية بحكومة المنفى ، وبهذا زادوا من قوة الضغوط العالمية على فرنسا .

ومضى اثنا عشر شهرا قبل أن يشعر ديغول بأن لديه من القوة ما يجعله قادرا على تقديم اقتراح ايجابى لحل جزائرى . فاقترح حينذاك وجوب اجراء استفتاء في الجزائر كما اشار الى مبدأ تقرير المصير ، وكانت كلمات ديغول مشوبة بالغموض كما كانت دائما ، إلا أن ما يكمن وراء المفاوضات كان كافيا لاثارة المستوطنين المستعمرين والقطاعات الرجعية في الجيش وتجديد أعمالهم الهيستيرية . فلقد حطموا الجمهورية الرابعة . ووضعوا ديغول محلها حتى يمنعوا أى شكل من أشكال المفاوضات مع القوميين الجزائريين والآن هاهم يجدون أن الرجل

الذي لجأوا اليه كمنقذ لهم أصبح يتبنى بالضبط نفس التكتيكات التي تبنتها الجمهورية الرابعة والتي استنكروها من قبل . وفي يناير عام ١٩٦٠ بذلت جماعة من المستوطنين والجيش محاولة أخرى من أجل تحطيم أية سياسة ترمي الى هدم مثلهم الذي طغى عليهم والذي يرى بأن « الجزائر فرنسية » . وأنزل ديغول الهزيمة بحصونهم التي تهدده ، فكسب بهذا قوة جديدة من انتصاره على هؤلاء العنيدين ولكنه مع هذا كان مترددا في أن يخرج علانية بخطة مباشرة من أجل الحكم الذاتي الجزائري . واستمر في الانغماس في غوامض الأمور ، وكان يجعل جبهة التحرير الوطنية تشعر دائما بأنها تحيط همدا كل اقتراح بشروط غير مقبولة . وعلى الرغم من هذا كانت غالبية مجلس جبهة التحرير الوطنية تعتقد بأن امامها فرصة أفضل في التفاوض في حل مع ديغول افضل بكثير عما كانت من قبل . ولهذا احتفظت بتأييدها لفرحات عباس بصفته المفاوض البارز واستنكرت معارضة بن خدة لعباس ومطالبه الخاصة بضرورة اعادة توضيحها . وفي نفس الوقت كان ديغول يضع موضع التنفيذ برنامجا اصلاحيا واسع النطاق ، أعطى للمسلمين حقوقا انتخابية مساوية للمواطنين الفرنسيين في استفتاء عام ١٩٥٨ . وكان يضيف حينذاك عن طريق خطة قسطنطينية ، توسعات سريعة في التعليم ، والطب والتصنيع ، وفي ادخال المسلمين في الخدمة العامة .

وحدثت أول مفاوضات مباشرة بين حكومة ديغول وجبهة التحرير الوطنية في « ميلون » في يونيو عام ١٩٦٠ ، وانتهت الى مازق لا مخرج منته . وشاهد شتاء عام ١٩٦٠/١٩٦١ مقاومة متزايدة ضد سياسة ديغول بين المستوطنين المتطرفين المعروفين « بالمتعاليين » . وحققت الهزيمة بثورة أخرى قامت في أواخر عام ١٩٦٠ ولكن في الشهر التالي أظهر الاستفتاء الذي أجرى من أجل الموافقة على سياسة ديغول أن ثلاثة وأربعين في المائة من بين الناخبين المقيدون في الجزائر قد امتنعوا عن التصويت في حين أن نسبة الغالبية التي حصل عليها بين الباقين قد هبطت الى تسعة وستين في المائة فقط . وشاهد الشهر التالي تكوين « المتعاليين » لمنظمة الجيش السري "OAS" وصمموا على استخدام كافة الوسائل لمنع عقد اتفاق بين الحكومة الفرنسية والقوميين الجزائريين . وفي أبريل قام أربعة جنرالات - شال ، وزيلار ، وجوهاد ، وسالان بتنظيم ثورة شاملة ضد ديغول . وتلا نجاح القطاع الموالي لديغول من الجيش الفرنسي في احاقه الهزيمة بهذه الثورة الأخيرة ، قيام منظمة الجيش السري بحملة ارهاب ضد المسلمين في كل من وهران والجزائر وفي المالدن الأخرى . فلقد صممت منظمة الجيش السري حينذاك على

تخطيط كل ذراع ادارية في الجزائر وهدم سلطة حكومة ديجول بمجرد استخدام الارهاب الأهوج . وتصاعدت هذه الحملة في خلال عام ١٩٦١ ووصلت الى ذروتها أثناء الأشهر القلائل الأولى من عام ١٩٦٢ ، مع فقدان آلاف المسلمين لحياتهم أو اصابتهم بجراح ، ولكن مع ضالة أعمال الشار التي قام بها المسلمون ضد الارهابيين .

وبالرغم من هذا الجو من الارهاب استمرت المفاوضات بين حكومة ديجول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، التي أصبح يعترف بها الآن ، طوال عام ١٩٦١ في اقيان وفي صيف عام ١٩٦١ وصلا الى نوع من الاتفاق حول الأسس التي تدور حولها المناقشات . وفي أغسطس أنزل بن خدة الهزيمة نهائيا بفرحات عباس وحل محله كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واصبح كريم وزيرا للداخلية في حين تحدد اهداف الثورة بأنها الاشتراكية في الداخل والحياد في الخارج . واستمرت المفاوضات السرية أثناء الشتاء . وفي بداية فبراير عام ١٩٦٢ اعترف ديجول في الاذاعة بأن الجزائر ستصبح مستقلة . وبعد ذلك بأسبوع ابتدأت المفاوضات النهائية في اقيان . التي أصبح يتزعمها الآن كريم بلقاسم ممثلا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . ووصلت المفاوضات ذروتها بعد التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار في الثامن عشر من مارس سنة ١٩٦٢ ، وانهاء حالة الحرب في اليوم التالي .

ونص هذا الاتفاق على وجود الجيش الفرنسي في الجزائر حتى عام ١٩٦٥ ، وممارسة الشعب الجزائري لحق تقرير مصيره ، ومع افتراض أن اختياره سيقع على الاستقلال فانه يجب اعطاء الفرصة للمواطنين الفرنسيين في اختيار أو التخلص من حق المواطنة الجزائرية . واعترف الفرنسيون بسيادة الجزائريين على الصحراء الكبرى ، بينما ضمن الجزائريون المصالح البترولية والفازية الفرنسية في الجزائر علاوة على اعترافهم بحقوق المالكيات الفرنسية . وتقرر أيضا السماح للفرنسيين باستئجار قاعدتهم في المرسى الكبير وأراضى اجراء تجارب الأسلحة النووية في الصحراء الكبرى . وفي نفس الوقت تقرر استمرار المساعدة الاقتصادية من فرنسا عن طريق خطة قنسططينية وذلك من أجل مديد العون للتطور الزراعي والصناعي الجزائري . وفي أول يوليو عام ١٩٦٢ بلغت نسبة الأصوات التي تفضل الاستقلال التي أسفر عنها الاستفتاء العام حوالي ٩٩٪ .

ومع هذا فانه في أثناء الفترة التي تفصل بين توقف اطلاق النار والانتخابات العامة في سبتمبر سنة ١٩٦٢ كان المسرح الجزائري يتسم

مجموعة من المناورات والنزاعات . وتم تشكيل مجلس تنفيذي مؤقت،
يكون من ثلاثة فرنسيين (جزائريين) وتسعة مسلمين لحكم الدولة
والإشراف على الاستفتاء . واستمر هذا المجلس في عمله في الواقع حتى
انتخابات سبتمبر ولكن في شهر مايو أنشأ المجلس الوطني للجمهورية
الجزائرية المجتمع في طرابلس مكتباً سياسياً ليسيّط على الشؤون
الداخلية للدولة . وكان هذا يعني في الواقع /انكاراً للحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية التي تم الاعتراف بها كحكومة للدولة . وعندما
حاولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الشهر التالي إعادة
تأكيد سلطانها تمكن بن بيللا ومؤيدوه العسكريون من فرض السيطرة
الكاملة . وكان المكتب السياسي برعامة بن بيللا هو الذي تولى الحكم
الفعل في أغسطس . وكان ذلك المكتب أيضاً هو الذي تولى عملية إعادة
تنظيم جبهة التحرير الوطنية لتكون حزباً صالحاً لوقت السلم ، كما أنه
قام ببناء دعائم الدولة الجزائرية الجديدة ، إلا أنه ابتداءً مهام عمله
بينما كان بعض الزعماء البارزين في الحركة القومية أمثال كريم بلقاسم ،
وبوضياف ، وابن خدة وآية أحمد يعارضونه .

وعلى هذا أتت الحرب ، التي كان من الممكن أن تشتعل مرة أخرى
أثناء السنوات السبع السابقة ، إلى نهايتها . وقد عدد من لقي حتفهم
من المسلمين بحوالي ٢٥٠.٠٠٠ مسلماً ، كما هرب من الدولة
٢٥٠.٠٠٠ شخص آخرين ، بينما وضع حوالي ٥٠٠.٠٠٠ فلاح
تحت السيطرة العسكرية .

وبعد الخروج الأوروبي الجماهيري الذي تلا قرار الاستقلال ،
تركوا الجزائر وهي عبارة عن مجتمع من العمال الزراعيين ، دون طبقات
أغنياء أو سفلى . وما زالت الزراعة تمثل ما بين خمسة وثلاثين وأربعين
في المائة من الانتاج القومي . وكانت مساحة الأرض المزروعة تبلغ
١٧٥ مليون فدان من إجمالي المساحة البالغ ٥٢ مليوناً . وتدفق البترول
في الصحراء الكبرى ، إلا أنه كان ما زال أمام الجزائريين إيجاد الوسائل
لتوجيه عائداته في الخزائنة العامة القومية . وأدى هروب الأوروبيين إلى
ترك الدولة وبها القليل ممن لديه المعرفة أو التدريب أو الخبرة في أعمال
الزراعة العصرية ، بل وأكثر من هذا فإن حوالي ثلاثة أرباع السكان
ما يزالون يعيشون طبقاً للوسائل التقليدية في الدولة . وكان ثلث
الأطفال يدرسون في مدارس أولية ، ولكن تأثير الإسلام وتعليم العربية
كان يعدم بالكاد للاشتراك في مهمة التجديد القومية ، وكان يوجد
٢ ¼ مليون من العاطلين ، وكان يشتمل الجيش على خمسة عشر ألف

جندى فى الجزائر ، وخمسة وعشرين ألفا فى تونس ، وعشرة آلاف فى
مراكش . وازداد هذا العدد فى الواقع الى ١٣٠ ألفا فى الأشهر القلائل
التي تلت الاستقلال .

وعندما حصلت الجزائر على استقلالها كانت ما زالت تعتمد على
فرنسا فى وجودها الاقتصادى . وواجهت مهام ضخمة فى كل من التنمية
الاقتصادية والاجتماعية والإدارية . وكان القوميون الجزائريون قد
أدخلوا أنفسهم سياسيا ضمن العالم الحياى وذلك بحضورهم مؤتمر
باندونج المنعقد فى عام ١٩٥٥ ومؤتمر بلجراد المنعقد فى عام ١٩٦٠ ، وأدت
مجهوداتهم التي بذلوها فى الدعوة القومية الى المزيد من الاقتراب من
بقية أجزاء أفريقيا ، مع عدم ابتعادهم إطلاقا عن العرب . وكانوا قد
اشتركوا فعلا فى عام ١٩٦١ فى كتلة الدار البيضاء التي تضم الدول
الأفريقية العسكرية .

لقد كسب الجزائريون المسلمون حربهم لانهم صقلوا الوحدة وراء
هدف واحد ولقد ظهرت هذه الوحدة الإسلامية الجزائرية فى تناقض
حاد بمقارنتها بالانقسامات التي أثارها الحرب الجزائرية فى فرنسا .
ولكن مع هذا كان درس الجزائر هو نفس درس الكونغو ، ووسط
أفريقيا ، وكينيا ، ومهما بلغت الأقلية البيضاء من قوة اقتصادية
أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية فانها لن تستطيع على الإطلاق
الاحتفاظ بسيطرتها فى مواجهة ارادة الغالبية القوية فى أفريقيا فى منتصف
القرن العشرين . وكانت اتفاقية تسليم الزعماء السياسيين البيض
— بشروط — فى كينيا فى عام ١٩٦٠ له آثاره فى الجزائر مثلما كان له فى
بقية أنحاء القارة المتعددة الأعناس — وكانت اتفاقية تسليم حكومة ديجول
بشروط فى عام ١٩٦٢ ، بمثابة النهاية للمطامح البيضاء التي تصبو الى
ممارسة سلطة سياسية منفصلة فى جميع أنحاء أفريقيا الواقعة الى
الشمال من الزمبى .

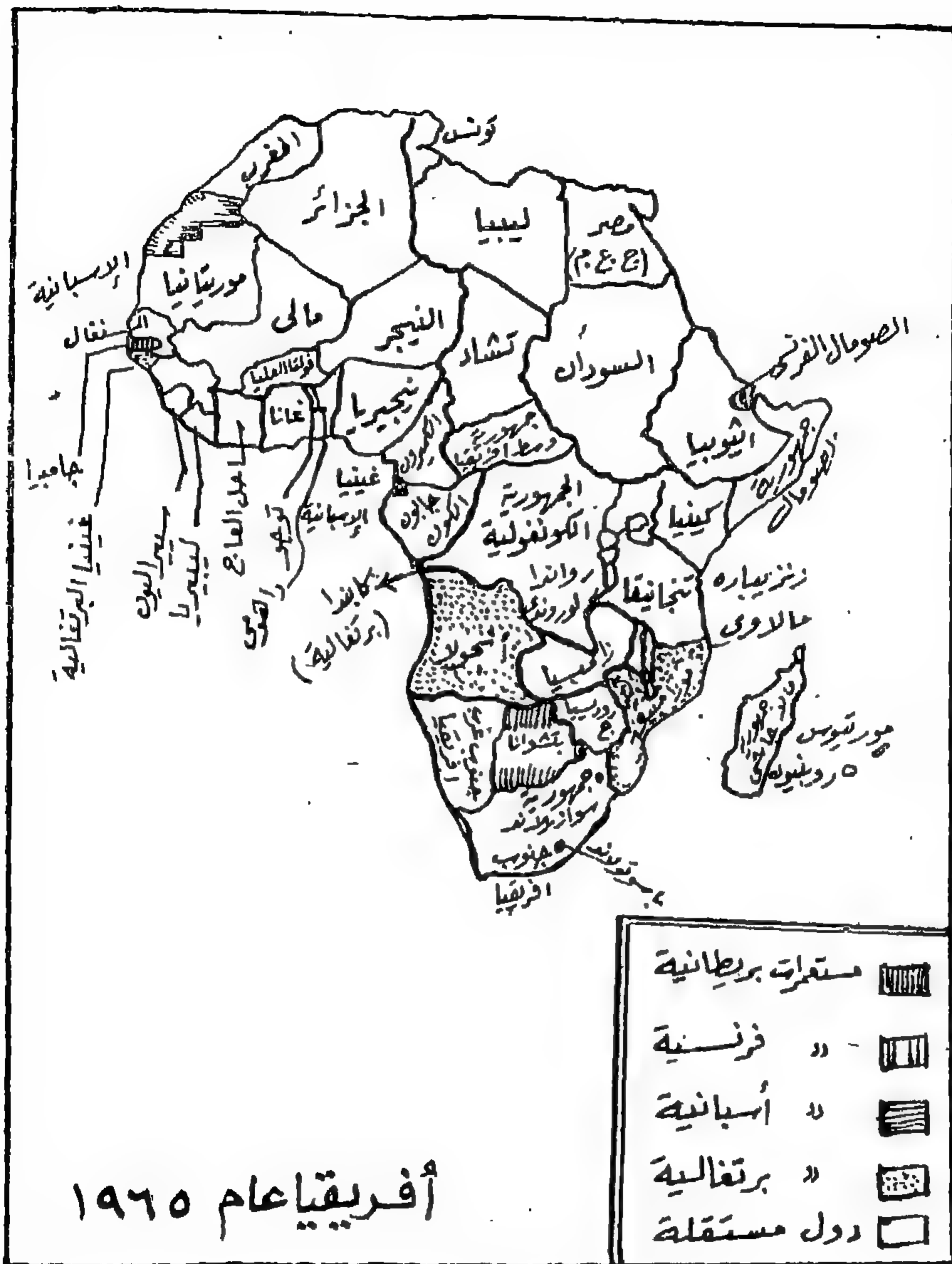
الفصل الثالث عشر

ثورة الاستقلال

في عام ١٩٤٥ تم الاعتراف باستقلال أربع من بين الوحدات الأفريقية الإدارية الخمسين وأعتبرت دولة ذات سيادة . وبحلول عام ١٩٦٤ ارتفع العدد الى سبعة وثلاثين دولة . وفي بداية تلك الفترة كان حوالى خمسين مايونا من الشعوب الأفريقية يعيشون تحت حكم حكومات وطنية ، وفي نهاية تلك الفترة ازداد العدد الى حوالى ٢٣٠ مليوناً . وفي عام ١٩٤٥ كانت الحكومات الاستعمارية البريطانية والفرنسية والبلجيكية والاسبانية والبرتغالية تقوم بحكم خمسة وأربعين وحدة أفريقية وحوالى ١٨٠ مليوناً من الأفريقيين . وبحلول عام ١٩٦٤ هبط هذان الرقمان الى ثلاثة عشر وحدة وأقل من عشرين مليوناً .

وتكشف هذه الأرقام الجامدة مدى ما بلغت الثورة الأفريقية التى استغرقت عشرين عاماً . ومن أجل المزيد من الدقة تحتاج هذه الأرقام شحناً من التوصيف . فكان من بين الدول الأفريقية الأربع المستقلة فى عام ١٩٤٥ ، دولة مصر وكانت تحت نفوذ بريطانى عنيف ، وليبريا التى ظلت الدمية المالية لأمريكا ، واثيوبيا التى كانت قد تخلصت لتوها من الحكم الايطالى ، فى حين أن جماهير جنوب أفريقيا كانت تحكمها حكومة الأقلية البيضاء ، حكماً جائراً . ولم يكن يوجد باى من هذه الدول حكومات نيابية أصيلة .

وتشتمل أرقام عام ١٩٦٤ على الصحراء الاسبانية أو ريو دو أورو التى يبلغ عدد سكانها ثلاثة عشر ألفاً فقط ، ودويلة كابندا البرتغالية المحدودة المساحة والتى لا يسكنها سوى ٥٠٠٠٠ نسمة . ومشاكل الاستقلال الخطيرة الباقية هى فقط مشكلة « اقاليم فيما وراء البحار »



البرتغالية (أنجولا ، وموزامبيق) ، وغينيا البرتغالية وكابند اللسان
ستسيران من المؤكد في نفس طريق الاقليمين الكبيرين ، وروديسيا
الجنوبية . وكانت هذه المستعمرة البريطانية تحكم نفسها ذاتيا منذ
عام ١٩٢٣ الا أنها ظلت تحت حكم الأقلية البيضاء وما زالت تخضع
تماما لبريطانيا . وفي داخل الاطار الأفريقي فلقد شملت مسألة الاستقلال
ايضا جمهورية وسط أفريقيا بسبب استمرار السيطرة البيضاء وجنوب
غرب أفريقيا حيث ما زال أفريقيو جنوب أفريقيا يقاومون مطالب الأمم
المتحدة في الوصاية . ولكن هذان الاقليمان لا يمكن اشتمالهما عن صواب
ضمن الرقام الدول التي ما زالت تحت حكم حكومة استعمارية . ومن
جهة أخرى فقد أدخلت مستعمرات التساج الثلاث - باسوتولاند ،
وسوازيلاند ، وبتشوانالاند ضمن هذا الاطار ، لأنه بالرغم من أن جميع
هذه الأقاليم الثلاث تتمتع بأشكال من الحكومات النيابية ، كما أنها في
طريقها الى الاستقلال الا أنها كانت ما زالت حتى عام ١٩٦٤ تحت
السيطرة الكاملة للحكومة البريطانية .

وفي أثناء هذه الفترة القصيرة الملحوظة وجد الأفريقيون الوسائل
لوضع نهاية للحكم الأوروبي في جميع أنحاء قارتهم . وكان هناك خليط
من الظروف المتشابكة أدت الى تيسير الفرصة للأفريقيين ، وهذه
الظروف هي ضعف الدول الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب وتأثير
الجماعات القومية المناوئة للاستعمار في أفريقيا ، والدعاية المعادية للاستعمار
التي تقوم بها الدول الشيوعية ، وازدياد التمدين ، وآثار فترة الحرب
والتي جارب ما بعد الحرب بين شعوبهم . وفي حالة عدم وجود الدفعات
المعتادة نحو تحقيق استقلال الأمة ، كان القوميون الأفريقيون يعتمدون
على التاريخ المشترك واللغة والثقافة والدين في إثارة المشاعر المضادة
للاستعمار . وكانت الدول الاستعمارية الأوروبية ترسم حدودها في
القارة ، وعادة ما كانت تقسم المجموعات القبلية واللغوية والاجتماعية .
وكان القوميون يعلمون أن تلك الحدود مصطنعة وتضم بداخلها جماعات
لم يكن لها تاريخا مشتركا قبل وصول الأوروبيين بل وأنها عادة
ما كانت تعادي بعضها البعض - ولكنهم بالرغم من هذا قبلوا هذه
الحدود بعد أن أدركوا بأنها توفر لهم الأساس الذي يمكنهم من تشكيل
صراع موحد ضد الحكم الاستعماري . وكرسوا أنفسهم في الإيحاء
لشعوبهم بشعور مشترك بانتمائهم لمجتمع قومي هدفه الأول تخطيط
نفسه من الحكام الأجانب . وكان يساعدهم في هذا الجهد حقيقة
أن الحكومات الاستعمارية ذاتها إقلا قامت بوضع نظم إدارية لوحداتها
المستعمرة ، وبهذا عودت الشعب على اعتبار أنفسهم أعضاء في مجتمع

واحد له أغراض محددة . لقد استفاقوا واتفقوا جميعا على شعور واحد مشترك ألا وهو الشعور بالضعف ، والاستغلال ، والظلم ، والانحطاط فهاجت في نفوسهم مشاعر « الزنجية » الغامضة .

ولقد عبر عن هذا المفهوم الأخير عن وعى الكثير من الكتاب الزنوج خاصة إيميه سيزير ، وليوبولد سنجور . ولقد شوهوا التعبير السياسى لهذا المفهوم بشكله البدائى فى كتابات ماركوس جارقى وأتباعه . وكان هذا المفهوم بالنسبة لمعظم الأفريقيين العاديين عبارة عن رد فعل طبيعى للتمييز العنصرى الذى يقوم به الأوروبيون الذين يعيشون وقتيا أو بشكل دائم بينهم وكذلك اللهوة السخيفة التى تفصل بين الحياة الأفريقية ووسائل الحياة الرائعة التى يتمتع بها الأوروبيون والآسيويون . ولقد وصفها سنجور بأنها « المركب الكامل للقيم المتحضرة - الثقافية والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية - التى تميز الشعوب السوداء ، أو بشكل أكثر دقة : « العالم الزنجى - الأفريقى » . وبالاختصار كان هناك شعور بالمجتمع بين شعب يدرك سواد لونه . وبالرغم من أنه يمكن الإشارة الى أن هذا المجتمع كان يشتمل على مفارقات عديدة ، حتى وفى لون الجلد ، تبلغ فى كثرتها تلك الموجودة بين الكثير من الزنوج والبيض ، فقد كان وجودها ذاته واحدا من الأسلحة القومية . وبالطبع كان يوجد عنصر عنصرى فى المفهوم الزنجى ، خاصة فى المجتمعات المتعددة الأجناس ، ولكن ، كان الزعماء القوميون فى الواقع مدققين جدا فى عدم اظهار أية دلالات علنية على العنصرية السوداء .

وبهذه المصادر الضئيلة نسبيا - عبأت الجماعات القومية عداء كافيا ضد الحكم الأجنبى . لكى تضع خاتمة نهائية لقرن من الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا . لقد ناوروا ، وحثوا ، وضايقوا الدول الأوروبية الصناعية الرئيسية لكى تتخلى عن حكم قارتهم ، وتبنوا ثلاثين دولة صغيرة لكى تأخذ مكانها بين المجتمع العالمى . وأصبحت صيحة الحرب فى القارة هى « أفريقيا للأفريقيين » وحطت الوجوه السوداء محل الوجوه البيضاء وراء المكاتب الوزارية ، وفى المناسبات الرسمية ، وفى معسكرات الضباط ، وعلى مقاعد الأسبائلة والمحربين . وفى المكاتب التجارية والمجالس الحكومية .

ومغزى هذه الثورة بالنسبة للسياسة الأفريقية والعالية ليس فى حاجة الى تأكيد ، لقد كانت ثورة مضادة للاستعمار ، وكانت ثورة تدعو للأفرقة أكثر مما كانت ثورة قومية أو اجتماعية أو اقتصادية . وكان

معظم الأفريقيين أكثر إدراكا للولاء المحلى عن الولاء القومى ، فلقد أقاموا فى المجتمعات الريفية والقروية ، حيث تعدت سلطة الزعيم أو كبار السن أو مجلس القرية نفوذ الزعماء القوميين الجدد . ولم تتأثر الطقوس التقليدية ، ولا سيطرة الخرافات ولا المعتقدات الروحية ، ولا العلاقات بين القبائل أو البطون المتجاوزة - لم تتأثر بدرجة كبيرة بالوضع الجديد للدولة . علاوة على هذا استمر معظم الأفريقيين فى قضاء معظم حياتهم معتمدين على الطقس وعلى الصدفة ، ومازالوا منكوبين بالأمراض التى تصيب كلا من الإنسان والحيوان ، وبالمجاعات المتكررة ، وبالموت المبكر . ذلك لأن تلك الثورة كانت ثورة سياسية أساسا . ولقد زادت من أعباء الأفريقى العادى بشكل أو بآخر ، ذلك لأن النتيجة المباشرة لانسحاب المستعمرين كانت فى العادة هبوطا فى الكفاءة الإدارية . وكان من المحتمل أن يترتب على فقدان الكثير من الفنيين للمدربين والخبراء الزراعيين ، والمهندسين . ورجال الإدارة انخفاض فى المستويات ، التى يجب تعويضها بطريق غير مباشر فى التعليم الأفريقى . والتى قد تستغرق وقتا طويلا لتعود الى ما كانت عليه .

علاوة على ذلك كانت الصفوة السياسية التى حققت الثورة وورثت مراكز السلطة من بين رجال المدن أساسا . ولهذا كان هؤلاء الرجال يميلون الى التركيز على تشييد واجهات حضارية مصقولة لدولهم الحديثة . وكانت الجماعات الريفية التى ما زال يعيش بينها غالبية الشعب هى التى تحمل الى حد كبير لطومات الإهمال . وقليل من الحكام الأفريقيين الجدد من كان يقدر الحاجة الى ثورة زراعية لزيادة المواد الغذائية القومية . وبايقاف « عمليات التبذير فى الموارد الطبيعية . وكانت المباني العامة ، والمصانع والجامعات المبنية على الطراز الأوروبى ، والخطوط الجوية القومية والمحطات التليفزيونية تميز كلها الى السيطرة على خيالهم . وظلت الشعوب الريفية فى أحيائها القفرة ، تحفر التربة مثلما كانت تفعل دائما ، وما زالت تعتبر ماشيتها عملة تتداولها ، بعيدة عن القرن العشرين بنفس المسافة التى كانت تبعد بها منه تحت الحكم الاستعمارى .

ولم تكن هذه النتائج الفورية المترتبة على ثورة الاستقلال مشيرة للدهشة ، فالهدف السياسى المشترك لهؤلاء الذين كانوا يقودون المعركة ضد الحكم الاستعمارى كان المساواة . وكانت الصفوة المتعلمة القومية قد أخذت مبادئها السياسية الأساسية عن الدول الاستعمارية ثم وجهتها ضد صدور حكامها الاستعماريين . فلقد أخذت عن الفرنسيين

مبادئ الحرية والأخوة ، والمساواة ، وأخذت عن البريطانيين مبدأ الحقوق المتساوية في المشاركة في الحكومة النيابية . ولكن هذه المبادئ كانت آراء سياسية أساسا ، أثارت مشاعر هؤلاء الذين كانوا على اتصال بالحكام الأوروبيين ليتمردوا ضد التفرقة العنصرية التي أبعدت الأفريقيين عن مقاعد الحكم . وأدت هذه المشاعر بالطبيعة الى الرغبة في التخلص من الحكم الأجنبي ، وأمكن استخدامها في إثارة حركات قومية جماهيرية . الا أنها كانت فقط على علاقة هامشية بمبدأ الإصلاح الاجتماعي . ومن المؤكد أنها أدت في ظروف عديدة الى مجرد ارضاء رغبة الحياة على نفس الطراز الذي يتفاخر به الوزراء الأوروبيون ، والموظفون المدنيون ، وأساتذة الجامعات ، والأطباء ، والمحامون ، والمهندسون أو موظفو النقابات الموسميون .

حقيقة أن هؤلاء القوميين الأفريقيين الذين كانوا يشعرون بشيء من الشعور الاجتماعي ، كانوا يهدفون الى الحصول على السلطة السياسية لكي يزدوا من المخصصات الاجتماعية من الدخل ، الا أنهم كانوا قليلين نسبيا . وعلى أية حال ، لقد وجدوا أن الاستقلال كان يميل الى تقليل دخلهم العام أكثر مما يميل الى زيادته ، ويجعله من الناحية التقديرية عاجزا عن التعجيل بالتنمية الاجتماعية الى أية درجة لها شأنها .

ولكن شعور المساواة الذي أثار الدعوة القومية الأفريقية قد قاد بعض الزعماء الذين يتمتعون ببعد النظر الى القيام بمحاولات لربط الدعوة القومية بمطمح المساواة الاجتماعية . فكتب سنجور عن التطور بأنه « التعاون ، ليس الجماعي ولكن الاشتراكي » ، وتحدث نكروما عن خلق « دولة الرخاء التي تقوم على مبادئ الاشتراكية الأفريقية » . ولكن حقيقة الأمر هي أنه قد تم تحقيق الاستقلال بتعبئة أشكال متباينة من الوحدة القومية ، التي عادة ما كانت تتم السيطرة عليها من المدن عن طريق جماعات الحرفيين ، ورجال الأعمال والنقابات العمالية والجماعات المثقفة . وكانوا يفكرون في العادة داخل مفاهيم الثورات الصناعية حتى يربطوا الاستقلال السياسي بالاكتماء الذاتي الاقتصادي . وكانوا في الغالب غير مهتمين بالإصلاح الزراعي ، وينتابهم الشك دائما في أنه سيستخدم للابقاء على الدور الثانوي الذي تلعبه أفريقيا في الاقتصاد العالمي . وغالبا ما كان المستشارون الأوروبيون سواء من الدول الغربية أو الدول الشيوعية يشجعونهم على هذا الهدف . ولما كانت جمهرة الأفريقيين ، قد ظلت مثبتة أقدامها في الحياة الريفية ، لم تجد الا القليل

من التطور في استقلالها الذاتي عن السلطة التقليدية ، والجوع ، والفقر في السنوات القلائل الأولى التالية للثورة .

ولم يكن لهذا الإهمال للمجتمعات الريفية إلا أثر سياسى ضئيل أثناء السنوات الأولى من استقلال الدولة . ونادرا ما يثمرد العمال الزراعيون على الفقر أو عدم المساواة اللذان اعتادا عليهما اللهم إلا إذا أوحى اليهم الآخرون الذين يشيرون فيهم استياء ايجابيا من أجل دوافع سياسية ، أما الخطر الأعظم فقد نشب عن العمال الصناعيين المتمدينين الأقل منهم عددا بيون شناسع . وادى الاندفاع السريع الى داخل المدن الى انتشار البطالة . علاوة على ذلك ، كانت هناك عادة متبعة في المجتمعات المتعددة الأجناس ، وهى دفع أجور عدد كبير من العمال المتمدينين على أساس أنهم عزاب ، وذلك بناء على الإدعاء القائل بأنهم مهساجرون يحتفظون بالسيطرة على الأرض التي تكمل مرتباتهم وتضمن أمنهم الاجتماعى . وكان هذا النظام غاية في الأسراف لأنه كان يؤدي في نفس الوقت الى إهمال الزراعة وقصور الصناعة . وأثار بالضرورة مشاكل اجتماعية وخيمة .

ولم يحل الاستقلال المصاعب التي تواجه العمال المتمدينين . فكانت منظمات الطبقة العاملة تحتل مركزا بارزا في الحركة القومية . ودائما ما كانت تطابق بين عجزها وبين وجود الاستعمار . وكان الكثيرون منهم يتوقعون تحسينات مبكرة بمجرد الحصول على الاستقلال ، والتمتع بقوة التركيز في المدن ، خاصة وأنه يوجد الى جانبهم جيوش العاطلين وشبه العاطلين والوقت طوع ارادتهم ، إلا أنه كان من المستحيل بل ومن الخطورة بمكان اجراء زيادة فورية في الأجور أثناء الضائقات الاقتصادية الحادة التي أعقبت الاستقلال مباشرة علاوة على الحاجة للإدخار القومى من أجل إقامة أسس خطط طويلة الأجل ، لأنه من المؤكد أن هذا قد يزيد من اتساع الهوة المتسعة فعلا بين مستويات المعيشة لدى كل من الشعب المتمدين والريفى . وشبه بذلك أنه لم يكن في الامكان مجابهة متطلبات الخدمات الاجتماعية الشاسعة . وكانت أفريقيا سيئة الحظ لأنه كان على مرأى من شعوبها مثال الأمم الصناعية المتقدمة ، وهى لم تزل بعد في بداية إعادة تكوينها الاقتصادى مباشرة . وكان عدد كبير من الشباب الأفريقى يسافرون ويعيشون في هذه الدول المتقدمة فتدوقوا طياتها وقاسوا حكوماتها بالدرجة التي نافستهم بها . وكان ذلك ، بالطبع ، ليس فيه عدالة على الإطلاق ، إلا أنه أصبح عاملا حاسما في فترة ما بعد الاستقلال ، كان يكمن وراء الكثير من الاضطرابات السياسية التي نتجت فيما بعد .

ومن النتائج المترتبة على الاستقلال التي لوحظت بشكل نادر ، تأثيره على الهيكل الاجتماعى المجسم للدول الحديثة ، ولا يمكن وصف هذه الظاهرة بشكل أفضل مما نجده فى كلمات دندوذا ك . تشيسيدا ، أحد زعماء أفريقيا المفكرين جدا الذى فقدته نياسالاند فى حادث يؤسف له . فقد تحدث تشيسيدا فى كتيب غاية فى العمق أطلق عليه « أفريقيا وما ينتظرها » ، قائلا : أن مجيء الاستقلال يقلل من نفوذ الزعماء الاجتماعيين الأوروبيين الى لا شىء تقريبا . . وعلى هذا يخلق الاستقلال فراغا اجتماعيا . وانتقل بعد ذلك ليجادل بقوله ، بأن ذلك الفراغ يجب ملؤه بواسطة صفوة الأفريقيين المتعلمين حتى يمنعوا التقليد الكامل للتقاليد الأجنبية أو خطر العودة الى التقاليد البالية » ، وانتقل بعد ذلك ليشير الى التهديد الذى يحمله معه التكيف الاجتماعى الذى « يشجع على التكيف الفكرى ولهذا فإنه اذا ما ارتكب الرجال المفكرون الذين يستهلون التغيير ، ويتدنون الأساليب الحديثة . . الخ ، خطأ فى شىء أو فى آخر ، فإن الشعب بأكمله سيقوم بتقليد هذا الخطأ ، علاوة على ذلك ، اذا كف الرجال عن التفكير بشكل خلاق ، من أجل الابتداع ، ومن أجل استهلال التغيير الاجتماعى ، فإن الكارثة التى ستترتب على هذا ستؤثر على الأمة بأكملها » .

وهذا هو بالضبط ما حدث فى معظم الدول الأفريقية بعد الاستقلال، فلأن الكثير من الزعماء الأفريقيين قد تجاهلوا تحذير تشيسيدا بعدم لعب « الدور » الثنائى بحيث يصبحون زعماء سياسيين واجتماعيين ، أصبح التقليد قاعدة عامة ، خاصة تقليد الأجانب فى مفاخرهم باظهار الشراء والمركز الاجتماعى كسمة عامة . وقد ادى هذا بالضرورة ، على حد ما تنبأ به تشيسيدا الى التقليد الفكرى ، مع الحد الأدنى من النقد الفكرى ، مما ترتب عليه جمود بين الكثيرين من جيل الشباب .

وأظهرت بعض الحكومات الأفريقية تقديرا أعظم للمشكلة الاجتماعية الأخرى التى أخذها تشيسيدا فى اعتباره وهى مكانة المرأة فى المجتمع . ولقد لعبت النساء فى أنحاء كثيرة من غرب أفريقيا دورا هاما فى الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية منذ زمن طويل ، ولقد استمرت فى هذا العمل بعد الاستقلال . وفى بعض أجزاء القارة الأفريقية أيضا بذلت الجهود قبل الاستقلال من أجل زيادة الفرص التعليمية للفتيات . ورغم أنهم استمروا فى هذا العمل بوجه عام ووسعوا من نطاقه ، إلا أنه ما زال حقيقيا أيضا وجود مقاومة اجتماعية ضد تعليم النساء فى أفريقيا بنفس الدرجة الموجودة فى القارات الأخرى . زد على ذلك أن

الوضع الاعتمادى للمرأة فى كثير من المجتمعات الاسلاميه والقبائيه
الافريقيه واستغلالهن المتكرر كعاملات مكلفات بأداء الأعمال الشاقة ،
والطقوس التقليديه القاسية التى تعانين منها ، كانت تثير فى الكثير من
الأحيان ذلك النوع من المسألة السياسية العاطفيه التى كانت تتحاشاها
الحكومات الجديدة . وكان هناك القليل من الزعماء الأفريقيين الذين
أكدوا لشعوبهم وجوب تطبيق المساواة على المجتمع بأكمله وليس فقط
على مجرد الذكور الذين يشكلون الأقلية .

ولكن أهم مشكلة نتجت عن الثورة الأفريقية حتى الآن هو التناقض
بين الاستقلال السياسى وعدم الاستقلال الاقتصادى ، وعلى وجه
التحديد ، فإنه فى الفترة التى تحقق فيها استقلال الدول الأفريقية ،
كانت الاقتصاديات الأفريقية غاية فى « الاستقلال » وكان من بين نقاط
الضعف الرئيسية التى يعانون منها هى أنهم ظلوا فى عزلة عن الأسواق
وعن المصادر التى يعتمد فيها رخاء العالم على تجارة مستقلة .
وحقيقة أن الدول الثلاث - جنوب افريقيا ، واتحاد وسط افريقيا ،
وكونجوليوبولك - قبل ما زالت تشكل ما يزيد عن نصف اجمالى
صادرات القارة ، يشير الى نقطة سقوط هذه العزلة الاقتصادية .
فأفريقيا تشتمل على مصادر كثيرة من الثروة يحتاج اليها بقية العالم ،
ولكن تلك الثروات التى يسهل استغلالها مثل المعادن فإنها تتركز فى
جيوب صغيرة . وتلقى الثغرة الثابتة بين هذه المناطق الغنية المحدودة ،
والمناطق الريفية المترامية الأطراف ضوءا على التقسيم العالمى بين
المجتمعات المتطورة والنامية فى أفريقيا ذاتها .

وقد يكون الأفريقيون سعداء الحظ فى مواجهة مهمتهم الاقتصادية
الرئيسية أثناء أول عصر يعترف بأن تقديم المعونة من الأمم الغنية الى
الأمم الفقيرة أمرا ضروريا تقتضيه المبادئ . وفى نفس الوقت ، قدر
لشعوب الأفريقية ، فى عهد سهولة المواصلات الى مشاهدة معظم بقية
العالم وهم يعيشون فى نجو يناقض تماما الجو الذى تعيشه ، خاصة وأن
بعض هؤلاء يعيشون حياة بدخ فى أفريقيا ذاتها . ربما إن هذه الظروف
هى التى قادت الكثيرين من الزعماء الأفريقيين فى الدول الحديثة الى
اقامة واجهات تضى شيئا من الهيبة على مدنهم ليقلدوا حياة المظاهر
التي كان يحياها أسلافهم الأوروبيون . الا أن مثل هذه المظاهر ستؤدى
قبل مضي فترة طويلة الى إثارة شعور الاستياء بين شعوبهم وبث
الروح التهكمية فى نفوس مانحي الهبات .

حقيقة ان الفقر المريع فى بعض أجزاء آسيا وأمريكا اللاتينية لا يوجد

ما يماثله في أفريقيا في العصور الحديثة ، وحقيقة أيضا أنه في المناطق المدارية عادة ما يقلل الطقس من الاحتياجات الأساسية من المسكن والملبس الضروريين في المناطق المعتدلة . الا أن اتساع مساحة القارة الأفريقية ، ووسائل مواصلاتها الفقيرة ، وراثتها لتجارة العبيد ، والتشويه الاقتصادي الذي أحدثته الحكم الاستعماري ، وسيادة حياة الكفاف على نطاق واسع ، وعدم وجود أية دعائم أولية للبناء الاقتصادي أو أية مدخرات لها وزنها ، تركت الزعماء الجدد ليواجهوا مشاكل هائلة لو أن شعوبهم راودها على الإطلاق امكانية التمتع بحياة القرن العشرين .

وكان نتيجة لهذا السبب أن الكثيرين من الزعماء الجدد ، بما في ذلك بعض الزعماء المتطرفين في ذكائهم وليبرالييتهم ، قد اتجهوا الى الدول ذات الحزب الواحد . وفي امكان نظام الحزب الواحد أن يؤدي الى الطغيان والتحطيم الرجعي للنقد البناء ، ولقد فعل ذلك في بعض الدول الأفريقية التي حاول فيها الحاكم وحزبه الاحتفاظ بالسلطة مهما كلفه ذلك ، وتحطيم منافسيه ، الا أن ذلك لم يكن هو الواقع لجميع الزعماء . فمن المؤكد أن حزب الدستور الجديد بزعامة بورقيبة في تونس وحزب اتحاد تنجانيقا القومي الأفريقي بزعامة نيريري في تنجانيقا كانا يميلان الى أن يصبحا حركات قومية بكل ما في تلك الكلمة من معنى . لقد حاولوا توسيع نطاق مناقشة جميع النواحي السياسية بحيث تهبط الى أصغر قرية وذلك عن طريق الحزب وبهذا يضمنون المشاركة الجماهيرية في القرارات السياسية وفي نفس الوقت يقومون بنشر التعليم الشعبي .

والرأي الرئيسي الذي يدافع عن نظام الحزب الواحد هو أن الدول الأفريقية الحديثة كان عليها أن تواجه مهام هائلة لاقامة صرح الدولة بينما كانت تجربتها في السياسة الحزبية ضئيلة جدا ومن ثم فانها لا تستطيع أن تسمح بالصراع الحزبي والتعبير المتتالي للحكومة . وكان لابد من تعبئة جميع المجهودات من أجل المجهود القومي كما حدث بالضبط أثناء فترة الحرب في أوروبا . علاوة على هذا فقد أصبح من المتوقع ارساء أسس الوعي القومي وقت الحصول على الاستقلال . وقد تكون هذه الدعوة القومية التي حصلت على الاستقلال قد لاقت تأييدا حتميا من الجماهير الا أن هذا التأييد كان يقوم بالقدر الأعظم على مناوئة الامتعمار أكثر مما يقوم على مشاعر الوعي القومي . وظلت غالبية الأفريقيين أكثر ارتباطا بالروابط والولاء المحلي أكثر من مفهوم الأمة الجديد وكان عدد كبير من هذه الجماعات المحلية ما يزال يشعر بالعداوات التاريخية كل نحو الآخر مع ما يترتب من خطر تكوين الأحزاب المحلية التي تتصارع على جسد الدولة الحديثة المولد . وكان من

المهام الأولى التى يجب أن يقوم بها القوميون بعد الاستقلال هو بث مبادئ
الوعى القومى بين جماهير شعبهم ذلك لأنه فى الامكان أن تؤدى منازعات
الشعب السياسية الى تهديد وجود الأمة ذاتها بالخطر اللهم الا اذا شعر
هذا الشعب بارتباطه بمجتمع الأمة ككل .

وكان هناك دافع آخر عميق الجذور يدفع نحو تطبيق نظام الحزب
الواحد . فقد كانت السياسة الحزبية وانظمة الحكم والمعارضة كلها مأخوذة
عن التجربة الأوروبية وليس صحيحا من الوجهة التاريخية أن ندعى بأن
الأفريقيين لم يكونوا يعرفون شيئا عن المشاركة الشعبية فى السياسة قبل
مجيء الأوروبيين ، ولكن مشاركتهم كانت تقوم على أساس منطق آخر .
ولم يتبينوا على الاطلاق العقيدة الهيجلية الأوروبية الحديثة التى ترى بأن
القرار يكون افضل عندما ينتج عن الصدام بين وجهات نظر متعارضة ، بل ان
الكثير من القبائل الأفريقية قد اتخذت وجهة نظر « الكويكرز » التى ترى
بأنه فى الامكان أن ينبثق « شعور بالاتفاق » عن مناقشة ايجابية . دون
الانقسام الى « دفاع » و « هجوم » .

وعادة ما كانت تبدو هذه الخلفية التاريخية للاتجاهات السياسية
الأفريقية أكثر مناسبة للظروف التالية مباشرة عن الوسائل البرلمانية
الأوروبية . انهم كانوا يحتاجون للأحزاب فى موقف الدولة المستقلة الحديث
ولكن كان فى الامكان تطهير هذه الأحزاب بالتعود لتحاى الانقسام
والانشقاق .

وبالطبع كانت هناك أخطار فى هذا الاتجاه فقد كان مفهوم حكم القانون
و حمايته من الحريات الشخصية كان معرضا كلية للهجوم . ولقد قيل بأن
الديمقراطية الشخصية والانتقادات يمكن التعبير عنها فى داخل الحزب وعادة
ما يحدث هذا عند الممارسة . ولكن كانت هناك ، ضمانات ضئيلة تمكن
من تتحاى خطورة أن يصبح الحزب تحت سيطرة جماعات من المحتمل
أن تستخدم سلطتها فى قمع الحريات وتحطم معارضيه . وبمجرد أن
يصبح الحزب هو المستودع الوحيد للسلطة فى الدولة ستكون كل حماية
دستورية معرضة للخطر بالضرورة .

وكانت الدعوة القومية الأفريقية الحديثة يصحبها دائما مبدأ العالمية
المعروف باسم « الوحدة الأفريقية الشاملة » ، نتيجة للشعور بالضعف القومى
أحيانا ، وأحيانا أخرى نتيجة للأيدولوجية التى ترتبط ارتباطا وثيقا
بمشاعر « الزنجية » . وبعد أن أدرك الزعماء الأفريقيون أنه حتى بعد تحقيق
الاستقلال لن تتمتع الدول الأفريقية الا بالقليل من التأثير فى الشئون
العالمية ، فقد عملوا على ضمان قوة المنظمات القومية . وكانت

المستعمرات الفرنسية باستثناء غينيا تشكل فعلا جزءا من المجموعة الفرنسية في حين أن المستعمرات البريطانية قد أصبحت أعضاء في الكومنولث بعد حصولها على الاستقلال ، الا أن المجموعة الفرنسية لم تدعم نفسها على الاطلاق كما أنه كانت هناك بعض الشكوك في أن مجموعة الكومنولث كانت تخضع لسيطرة الدول البيضاء وملتزمة باتجاهات الغرب . وعلى أية حال فإن هاتين المنطقتين كانتا تركزان على دولة عالمية غاية في التطور . وكان في الإمكان أن تتخذ الدول الأفريقية الضعيفة الفقيرة مكانة لا تزيد عن كونها كوكبا تابعا اذا كانت قد حددت ولاءها لكل من المجموعة الفرنسية ومجموعة الكومنولث ، علاوة على هذا فقد قادهم شعور الزنجية الى الاشتراك في منظمات سوداء كما أن حقيقة ضعف وفقر جميع الدول السوداء قد أضاف الى عامل الجاذبية .

ولكن لم تكن دوافع المصلحة الذاتية هي التي أثرت بمفردها مثل الوحدة الأفريقية الشاملة بأي حال من الأحوال . فلقد كان الزعماء القوميون الأصليون في فترة ما بعد الحرب أمثال كينيا تا و بورقيبة ونكروما وآزيكوي يؤمنون بالدعوة العالمية . اذ أنهم أدركوا أنه بخلقهم دولا حديثة مستقلة فانما يعملون ضد الاتجاه المسيطر في عصرهم . ووجدوا تأييدا من الحركات الأوروبية مكرسا لتقوية النفوذ العالمي ضد الدعوة القومية المتحررة الطليقة التي لا يمكن كبح جماحها . ولهذا كان عليهم أن يجدوا نوعا من التآلف بين مبادئهما المتناقضتين اللذين يدعوا أحدهما الى القومية والآخر الى العالمية . وفيما بعد أدرك الزعماء أمثال سنجور ، و بورقيبة ، وأبو بكر ، وتوري ، و كيتا ، وكواندا ، ونيريري نفس المشكلة المحيرة . وكان نيريري هو الذي عبر عن هذه المشكلة ببلاغه منقطعة النظر في اعلانه بأن « الدولة القومية الأفريقية هي أداة لتوحيد أفريقيا ، وليس لتقسيم أفريقيا ، ومن الخطورة أن نقول بأن القومية لا معنى لها ، اذ أنها لن تكون متماشية مع الحاضر ان لم تكن تعنى في نفس الوقت الوحدة الأفريقية الشاملة » .

وكان هناك أيضا شعور بالمجتمع وبالهدف المشترك منذ زمن مبكر بين الزعماء الأفريقيين البارزين . وقد كان ذلك أكثر وضوحا بين زعماء أفريقيا البريطانية الذين عملوا سويا في مؤتمر منشستر المنعقد في عام ١٩٤٥ ، ولكن الأفريقيين الفرنسيين كانوا يعرفون بعضهم البعض في باريس على الأقل حتى وان لم يكونوا يتفقون دائما على أهداف مشتركة ولهذا عندما أعلن نكروما غداة استقلال غانا بأنه لا معنى على الاطلاق لاستقلال غانا الا اذا ارتبطت بتحرير أفريقيا الشامل ، لم يكن ذلك مجرد

خطابة جوفاء ولا بد أن عقله قد كر بذاكرته الى المجهودات المشتركة التي قام بها زعماء المستعمرات الأفريقية الأخرى ، وكانت تهدف جميعها الى هدف مشترك ألا وهو ازالة الحكم الأجنبي من القارة بأجمعها .

وبناء على هذا يتضح أن حركة الوحدة الأفريقية الشاملة كان لها عديد من الجذور وكان هدفها ربط الدول الحديثة الاستقلال لكي تتحاشى البلقنة « التقسيم » التي أعقبت الدعوة القومية في أماكن أخرى والتي عادة ما تثير حربا عالمية . وكانت تهدف أيضا الى تقوية الرأي الأفريقي على المسرح العالمى خاصة لمنع كل من بطلى الحرب الباردة من استغلال ضعف وانقسام الدول الحديثة . ولا يقل عن هذا أهمية أنها كانت ترمى الى محو كل أثر للاستعمار من القارة الأفريقية ومن أجل هذا الغرض أدخلت ضمن مفهومها عن الاستعمار حكم الأقلية البيضاء .

وكان استقلال غانا في سنة ١٩٥٧ بمثابة استهلال مرحلة حاسمة في نشاط الدعوة الى الوحدة الأفريقية الشاملة . وفي عام ١٩٥٨ تم عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة في أكرا وحضر هذا المؤتمر كل من غانا وليبيريا ومصر وتونس وليبيا والسودان ومراكش واثيوبيا . وقد شطبت جمهورية جنوب أفريقيا فقط كما قدر لها أن تشطب جميع المؤتمرات التالية . وكان واضحا منذ البداية بأنه سيجرى دراسة لأفريقيا ككل دون وجود الحاجز الصحراوي ولكن على شرط اعتبار الدولة مستقلة حيثما كانت تحكمها حكومة أفريقية .

وفي المؤتمر التالي الذي عقد في أديس أبابا في يونيو عام ١٩٦٠ لم يحضر المؤتمر سوى خمس دول هي : حكومة الجزائر المؤقتة ، والكاميرون ، وغيينيا ، ونيجيريا ، والصومال ، ولقد تمت دعوة كل من توجو وكونغوليوبولدويل الا أنهما لم يحضرا المؤتمر .

وفي نفس الوقت أثار استقلال غانا مبدأ الوحدة الأفريقية الشاملة بإزالة جميع أشكال الحكم الاستعماري ومد نطاق الاستقلال الى جميع أنحاء القارة . ولقد تم عقد مؤتمر الشعوب الأفريقية جمعاء في أكرا في ديسمبر عام ١٩٥٨ ولقد دعيت اليه وفود تمثل الحركات القومية في جميع الأقاليم التي مازالت ترزح تحت الحكم الاستعماري بما في ذلك ممثلين عن جنوب أفريقيا . واستطاعت الحركات القومية المتباينة أن تستمد من هذا المؤتمر المساعدة المعنوية والمادية في ممارسة نشاطها المعادي للاستعمار متضمنة أهدافا مثل حق الانتخاب العام والقضاء على التفرقة العنصرية بسبب

اللون ، وقدر لهذا المؤتمر أن يجتمع مرتين أخريتين فى تونس فى يناير عام ١٩٦٠ وفى القاهرة فى مارس عام ١٩٦١ .

وابتدأت حركة الوحدة الأفريقية الشاملة فى مواجهة نوع من الاحتكاك عند هذه النقطة بالذات ، وفى مايو عام ١٩٥٩ تم اعلان اتحاد غانا - غينيا ، وكان ذلك بمثابة حركة جريئة قام بها نكروما ليظهر تأييد غينيا كدولة أفريقية استقلت حديثا وتخلى عنها الفرنسيون وتركوها فى حالة من العدم . ولكن هذا الاتحاد لم يكن له تأثير عملى كبير الا أنه كان أول مثل ملموس على ايمان نكروما بأن مبدأ الوحدة الأفريقية الشاملة يجب أن يقود الى اتحاد بين جميع الدول الأفريقية .

ولكن هذه الحركة تنبىء بانقسام أيديولوجى داخل حركة الوحدة الأفريقية الشاملة فكان كل من نكروما وسيكوتورى يعتقد فى الحاجة الى الارتباط بالدول الشيوعية من أجل ضمان موقف حيادى أصيل بعد ارتباطهم لفترة طويلة بدول الغرب . وكانا أيضا يشتركان فى آراء متشابهة من الإصلاح الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى والقومى ولكن شيئا من هذه المعتقدات تبطلته بقية دول أفريقيا المستقلة قبولاً تاماً وتدعم الرأى القائل بأن الايديولوجية قد ابتدأت فى تقسيم الدول الأفريقية الحديثة عندما أصبحت مالى عضواً ثالثاً فى الاتحاد فى يوليو سنة ١٩٦١ م .

وبحلول ذلك الوقت أصبحت المشكلتان الأفريقيتان ، الجزائر والكونغوليبولدفيل موضوعات ذات مغزى عالى . وأدى النزاع الفرنسى الجزائرى الى قيام المستعمرات الفرنسية السابقة - باستثناء كل من توجولاند وغينيا ومالى والدول الشمالية - بعقد اجتماع سويلا لمناقشة موقفها تجاه هذا النزاع . وتولد عن المؤتمر المنعقد فى برازافيل فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ اتحاد الدول الأفريقية ومالاجاشى ، وهى الدول التى أصبحت معروفة باسم مجموعة برازافيل . وكان العامل الوحيد الذى اشتركوا فيه جميعاً هو ارتباطهم العسكرى والاقتصادى الوثيق بباريس . وقرر المؤتمر اقامة جمعية دائمة وانشاء سكرتارية اقتصادية .

وبعد ذلك بشهر أى فى يناير سنة ١٩٦١ ولدت مجموعة الدار البيضاء عندما اجتمعت كل من غانا وغينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة وليبيا وحكومة الجزائر المؤقتة والعضو الغريب - سيلان - من أجل مناقشة السياسة فى الكونغو ، ووافقت هذه الدول - باستثناء ليبيا على وضع ميثاق لها كما أنشأت لها لجاناً دائمة .

ولكى تكمل هذه السلسلة من التفاعلات شاهد شهر مايو التالى انضمام كل من ليبيريا ونيجيريا والصومال وسيراليون وتوجولاند واثيوبيا وليبيا الى مجموعة برازافيل المجتمعة فى مونروڤيا . وكان من المقرر أصلا ان تحضر كل من توجو وليبيريا ونيجيريا وساحل العاج والكاميرون وغينيا ومالى كمراقبين فى هذا المؤتمر . وكان من المؤمل أن يمثل هذا المؤتمر اللقاء الكامل بين دول أفريقيا المستقلة ، الا أن كلا من مالى وغينيا قد انسحبتا بعد المعارضة التى أبدتها غانا . وقد أدى هذا الى جعل دول مونروڤيا كمجموعة منفصلة عن مجموعة الدار البيضاء . وأصبح الانقسام انقسام تنافسيا داخل حركة الوحدة الأفريقية الشاملة . وبذلت مجهودات جبارة من أجل إعادة بناء الجسور فى مؤتمر آخر عقد فى لاجوس فى بداية عام ١٩٦٢ الا أنها فشلت عندما استثنى الجزائريون . وعلى هذا أصبح مؤتمر لاجوس هو الاجتماع الثانى الذى تعقده مجموعة مونروڤيا .

وكان هناك نوع معين من الموضوعات اتخذ تجاهها أعضاء كل مجموعة موقفا معينا . وكان ادعاء مراكش بضم موريتانيا واحدا منها ، والكونغو ثانيها - والموقف تجاه اسرائيل ثالثها . الا أن هذه الموضوعات كانت ذات أهمية ضئيلة بمقارنتها بالاتجاهين المتناقضين اللذين تتخذانها المجموعتان الأفريقيتان تجاه الوحدة الأفريقية والحياد العالمى . وكانت مجموعة الدار البيضاء تؤيد بوجه عام سياسة نكروما التى تعمل على الاندفاع تجاه تكوين «اتحاد من الدول الأفريقية» ذى تشريع مركزى . أما مجموعة مونروڤيا التى تتزعمها نيجيريا عادة فكانت تؤمن باتجاه تدريجى نحو شكل معين من الوحدة بين الدول الأفريقية . وفى الإمكان تلخيص هذه المسألة على أنها جدال بين دولة أفريقية اتحادية أو فيديرالية واتحاد كونفيدرالى يتكون من دول أفريقية ذات سيادة .

ولقد وضع هذا الانقسام بين المجموعتين حول مبدأ الحياد فى مؤتمر بلجراد للدول غير المنحازة المنعقد فى عام ١٩٦١ . وحضر هذا المؤتمر جميع أعضاء مؤتمر الدار البيضاء فى حين لم يحضره من مجموعة مونروڤيا سوى الصومال واثيوبيا . وكان يكمن وراء هذه الآراء المنقسمة الروابط العسكرية والاقتصادية الوثيقة التى تحتفظ بها دول مونروڤيا مع كل من فرنسا وبريطانيا ، وكذلك اصرار مجموعة الدار البيضاء على الانسحاب من جميع التحالفات العسكرية الثنائية أو الجماعية ، علاوة على انعدام وجود القواعد العسكرية الأجنبية اطلاقا .

وكان يوجد بالطبع قلة من المثيرين الذين كانوا يساعدون على إبعاد المجموعتين عن بعضهما وكانت دول الدار البيضاء تقوم بحث رجال النقابات

العملية الأفريقية على التخلي عن الارتباط بكل من المنظمات العالمية والاتحاد العالمي للنقابات الحرة والاتحاد العالمي للنقابات اعتقادا منها بأن هذه المنظمات تشترك في طرفي الحرب الباردة . وكان أملها مشاهدة جميع النقابات العالمية الأفريقية وقد انتسبت الى اتحاد نقابات جميع الأفريقيين الذى طالب بانشائه فى أول الأمر مؤتمر الشعوب الأفريقية جمعاء المنعقد فى أكرا فى عام ١٩٥٨ والذى تم انشاؤه فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٦١ . وبالرغم من أن هذه المسألة قد أدت الى انقسام عدد كبير من النقابيين فى دول أفريقية مختلفة ، الا أن دول الدار البيضاء وعلى وجه الخصوص غانا وغينيا هى التى شنت الهجمات ضد الانتساب للمنظمات العالمية . وفى عام ١٩٦٢ تم انشاء منظمة منافسة لاتحاد نقابات جميع الأفريقيين فى المؤتمر المنعقد فى داكار والذى شاهد مولد الاتحاد الكونفيدرالى للنقابات العالمية الأفريقية الذى سمح للنقابات بالاحتفاظ بارتباطاتها العالمية بالإضافة الى عضويتها فى المنظمة الجديدة .

وكان هناك أيضا عدد من المجادلات القومية فيما بين الدول الأفريقية التى زادت من حدة التوتر داخل حركة الوحدة الأفريقية الشاملة وعمقت من الانقسام . فلقد ادعت مراكش بأن موريتانيا جزء من أراضيها وعارضت عضوية موريتانيا فى الأمم المتحدة . وكان هناك نزاع أيضا بين المراكشيين والجزائريين حول الحدود مما ترتب عليه نشوب الحرب . واتهمت الكاميرون غينيا بايوائها المتمردين الموالين لموسى ، أما الصومال واثيوبيا وكينيا فهى مستمرة فى الحرب نتيجة لمشاكل الحدود وتتصارع كل من غانا وتوجولاند باستمرار حول مشكلة الايوى . وعادة ما كان ينتج عن موضوع كارثة الكونغو سياسات متصارعة . ضف على ذلك ، أنه كانت هناك غيرة واضحة حول الادعاءات الظاهرية بالزعامة الأفريقية . ويستنكر عدد كبير من القوميين الأفريقيين مخاطرة نكروما بادعائه بزعامة أفريقيا بأجمعها خاصة عندما بدا أن سياسته تتدخل فى شئونهم الداخلية بينما كانت مجموعات لها شأنها من الجيل الشاب تنظر اليه كملهمها العسكرى .

ولم يخفف من هذه التوترات عدم الطمأنينة العامة التى شعر بها زعماء الدول الأفريقية الحديثة ، ولقد أدت الأخطار المترتبة على الشعور الشعبى بخيبة الأمل مع الآثار المباشرة المترتبة على الاستقلال ، والتهديد بالقيام بانقلابات عسكرية فى الدول أو القيام باغتيالات . والدعوة الى استخدام العنف المتضمن فى حكم الحزب الواحد الاستبدادى وامكانية النزاع فيما بين القبائل ، والخوف من التدخل الخارجى ، أدت كلها الى جعل الزعماء الأفريقيين يشعرون بالحيرة لتساؤلهم الى أى مدى سيحتفظون بالسلطة .

ولقد تم ابعاد الكثيرين منهم نتيجة لأحد هذه الأسباب فى السنوات القليلة الأولى التالية للاستقلال ، زد على ذلك أنها تهدد الكثيرين منهم ولا يؤد هذا الجو من الخوف وعدم الطمأنينة الى التسامح والتعاون .

ولكن رغم كل هذه العقبات ، ورغم دروس الفشل التى ينوء بها التاريخ من جراء المحاولات المبذولة من أجل الوحدة العالمية ، فلقد أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا فى علاقاتها العالمية حتى وقبل أن تكمل ثورة الاستقلال . وبالرغم من أن اتحاد غانا - غينيا - مالى لم يحقق الكثير من الناحية العملية ، وبالرغم من أن مجموعة مونروڤيا لم تتعد على الاطلاق مرحلة المناقشات فان مجموعة دول برازافيل حققت عملا مشتركا بسيطا! وان كان مفيدا مثل انشاء اتحاد البريد والمواصلات وخط الطيران المشترك. ولعبت المنظمة المعروفة باسم حركة الوحدة الأفريقية الشاملة لشرق ووسط أفريقيا ، التى أنشئت فى تنجانيقا فى عام ١٩٥٨ دورا قياديا فى تنسيق أوجه نشاط الدعوة القومية المعادية للاستعمار التى تقوم بها الأحزاب فى جميع أنحاء شرق ووسط أفريقيا . كما أنها أرست أيضا الأسس المبدئية لتكوين اتحاد فيديرالى يبتدىء فى كل من كينيا وأوغندا وتنجانيقا وزنبار. ثم يمتد بعد ذلك ليشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند وجنوب أفريقيا ، ثم يمتد الى الشمال الى كل من الصومال واثيوبيا وكان الاتجاه العام لجماعة حركة الوحدة الأفريقية الشاملة لشرق ووسط أفريقيا تجاه دعوة الوحدة الأفريقية الشاملة هو أن أفضل طريقة للحصول على الوحدة، هى الاتحادات الاقليمية ، ولقد استنكر نكروما بكل عنف هذا الرأى .

وهذه جميعا كانت دلالات ايجابية على أن روح دعوة الوحدة الأفريقية تتعدى بكثير كونها أملا وجدانيا . ولكن البرهان البارز على وجود التصميم فى جميع أنحاء القارة على بناء جبهة مشتركة من جميع الدول الأفريقية قد ظهر واضحا فى أديس أبابا فى مايو عام ١٩٦٣ . فهنا ، تحققت فى نهاية المطاف ، الهدف الذى كانت تهفو اليه نفوس جميع الوطنيين أثناء سنوات الانقسام المضطربة . اذ عقد مؤتمر أفريقى شامل حضره جميع رؤساء الحكومات الأفريقية باستثناء رئيس واحد . ولم يحقق المؤتمر ذاته الكثير من الناحية العملية ، ولكن حقيقة عقده ذاتها قد حققت أعظم ما حققه - لأن اجتماع زعماء ما يزيد عن ثلاثين دولة أفريقية فى قاعة واحدة كان انتصارا لشعور الدعوة الى وحدة القارة الأفريقية . لقد كان نقطة بارزة فى ظهور ظاهرة طبيعية جديدة ، فى اتجاهات السياسة العالمية .

ووافق المؤتمر ذاته على ضرورة اجتماع رؤساء الدول سنويا ، ووزراء الخارجية مرتين كل عام ولم يكن سوى القليل من الاتفاق على الخطوات التى

تتخذ نحو المزيد من الوحدة ، الا أنه مع هذا تمت مناقشة وجهات النظر المختلفة بكل صراحة . ولقد برهن التصميم على تحطيم نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وازالة الاستعمار البرتغالى من كل من أنجولا وموزامبيق والحكم الأبيض فى روديسيا الجنوبية ، برهن كل ذلك على أنه نقطة التجمع المشتركة . وتشكلت لجنة من أجل مساعدة حركات التحرر ووضع خطة لتدريب الفدائيين المحاربين . ولقد أعلن على بقية أنحاء العالم بوضوح بأنه ان لم تزل هذه الاهانات الموجهة ضد الكرامة الأفريقية باتخاذ عمل عالمي ، فان الدول الأفريقية ستقوم بالمهمة بنفسها .

ان تشكيل منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا وضع نهاية لفترة انقسام افريقيا الى مجموعات متنافسة . ومن ثم فقد انتفى وجود مجموعتى الدار البيضاء ومونرويا ، فى حين أن اتحاد برازافيل قد حول نفسه الى اتحاد اقتصادى بحت . ومنذ ذلك الوقت أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية هى المنظمة المنوطة بمهمة حل جميع المنازعات التى تنشأ بين الدول الأفريقية ، وتعزل القارة عن التدخل الخارجى ، انها تمثل نوعا من مبدأ مونرو الأفريقى .

ولكن حتى مؤتمر أديس أبابا لم يستطع حل المشكلة الأفريقية المحيرة الأساسية - فلقد ضمنت قوة الدفع القومية ازالة الحكم الأجنبى وأحلت محله حكومات أفريقية مستقلة . الا أن هذا لم يقلل من الحاجة الى رأس المال الاقتصادى الخارجى - بل ، على النقيض من ذلك ، قد زادته . ذلك لأنه لو أرادت الحكومات الجديدة الايفاء بأى من المطالب الاقتصادية لشعوبها . وانشاء اقتصاديات حديثة معترف بها ، فانها ستحتاج المزيد من رأس المال أكثر مما كانت من قبل ، ومكنت ثورة الاستقلال رجال السياسة الأفريقيين من التعبير عن تصميمهم على حماية أنفسهم من أى تدخل خارجى آخر ، الا انها قد أجبرتهم بنفس القوة على طلب المساعدة من العالم الخارجى . ولكن هل فى امكان افريقيا الحديثة الادعاء باستقلال أصيل طالما أنها ما زالت غير مستقلة اقتصاديا ؟ .

ولكن هناك ورطة سياسية أخرى تواجهها عند حل هذه المشكلة المحيرة . اذ أن مصادر رأس المال الوحيدة التى تتمتع بفائض كاف لسد احتياجات الاستثمارات المتطلبة ، لو أن أفريقيا قدر لها القيام بثورة اقتصادية مبكرة ، موجودة فى الغرب . ولكن معظم الزعماء القوميين كانوا متواقين لاقامة علاقات أكثر رسوخا مع الشرق ، أثناء محاولاتهم التخلص من الاستعمار الذى أتى اليهم أيضا من الغرب . ولم يكن هذا يمثل أى ميل

لتبنى أو تأييد الشيوعية كما كان يعتقد دائما . فالزعماء الأفريقيون كانوا يقظين الى أن الاستعمار يمكن أن يأتي من الشيوعية بنفس السهولة التي أتى بها من الغرب . ولكن المسألة ببساطة هو شعورهم بضرورة تأكيد علاقتهم الجديدة مع الشرق لكي يتخذوا موقفا حياديا أصليا ذلك لأن أفريقيا بأجمعها كانت تعتبر داخل المعسكر الغربى عندما كانت خاضعة للاستعمار ، وكان لابد من بذل مجهودات جبارة من أجل انشاء علاقات مع الشرق بغرض اصلاح الميزان . ولكن كيف يمكن الموازنة بين هذه الرغبة السياسية والحاجة الاقتصادية لرأس المال الغربى ؟ لأنه بالرغم من تلقى وعود عديدة بالمساعدة من كل من موسكو وبكين ، فان المساعدة العملية ذاتها لم تكن تشكل سوى عشر العروض . وحتى تتمكن كل من روسيا والصين ودول أوروبا الشرقية من تطوير اقتصادياتها بشكل أكثر كمالا ، فانها ستستطيع أن تقدم فقط مساعدات ضئيلة للدول الأفريقية - وان كانت مفيدة أحيانا .

وجاء المجهود الجاد الوحيد لحل هذه المشكلة المحيرة من بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، ومقرها أديس أبابا . وبعد الاستقلال سيطر الأفريقيون تدريجيا على هذه المنظمة الهامة . وتمتاز هذه المنظمة بأنها موضوعة تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة ، ومن ثم فهي لم تتلطح برائحة الحرب الباردة . وفي امكانها أيضا أن تحل المشكلة الجديدة التى انبثقت عن التطور الاقتصادى المبلقن (المقسم) - وقد يوافق الزعماء الأفريقيون على احترام الحدود القائمة ولكن محاولة الالتزام بها اقتصاديا سيجعل من المحال اجراء تطور فعال . وبعد أن رأت كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية أن الكثير من مساعداتها تضيع هباء لاستخدامها فى الامتيازات الحزبية والشخصية ابتدأت جميعها فى دراسة مشكلة المساعدات مع المزيد من الدقة ، ووجدت أن توفير مساعدة لكل دولة على حدة ، تتراوح فى حجمها بين الأربعين مليونا لنيجيريا والنصف مليون لجابون ، كان يحطم بالضرورة كل فرصة فى النمو الاقتصادى . وفى نفس الوقت اكتشفت « ادارة التعاون الأوروبى » نفس الحقيقة وابتدأت فى وضع خطة على أساس خطوط اقليمية . وأصبح واضحا أن التنمية الاقتصادية الأفريقية ستعتمد فى المستقبل على اختراق الحدود الوطنية ، واقامة أقاليم اقتصادية قادرة على تنمية منسقة .

الا أن هذا أيضا ترك المشكلة المحيرة دون حل . فما زال حتى الآن من الضرورى البحث عن النصيب الأكبر من رأس المال المتطلب للتنمية فى الغرب . وظلت المستعمرات الفرنسية السابقة تعتمد اعتمادا كبيرا على

فرنسا ، ولقد قبلت عن رضى العرض الخاص بأن تكون شريكا متضامنا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية . أما المستعمرات البريطانية السابقة فقد كانت تعتبر السوق المشتركة ناديا أوروبيا فنيا يحاول الاحتفاظ بها في حالة التبعية بأن تكون منتجة للسلع الأولية . ولهذا رفضت الدعوة بالرغم من حقيقة أنها قد وضعت منافسيها الناطقين بالفرنسية في وضع ممين عنها . وفي نفس الوقت كانت جميع الدول الأفريقية التي كسبت استقلالها السياسى من كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا تدرك على الدوام أن الجزء الأعظم من نشاطها الاقتصادى ما يزال فى أيد أجنبية . واحتجت بمرارة وبكل اصرار على ازالة هذا الاستعمار الجديد مثلما فعلت بالنسبة لشبيهه السياسى ، الا أنها كانت تعلم أن اقتصادياتها القومية كانت ما زالت تعتمد على الشركات الأجنبية . وفي نفس الوقت ، فان الهوة الفاعرة بين الدول المتقدمة التى تشمل الغرب ، وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، والدول النامية التى تشكل أفريقيا بأجمعها جزءا منها تزداد اتساعا على الدوام . ان الغالبية العظمى من الأفريقيين لا تعيش حياة أكثر صحة وأمنا وحرية بعد الاستقلال عما كانت تعيشها من قبل ، رغم المجهودات الجبارة التى يبذلها زعماءها الذين وجدوا فى السلطة السياسية فرصة لتغيير حياة شعوبهم . ان الثورة السياسية لاستقلال أفريقيا قد أزلت فى الواقع الحكم الأجنبى وأعطت للصفوة الأفريقية هبة جديدة فى العالم . ولقد استخدمت هذه الثورة لتحذر جميع القوى الحازجة سواء شيوعية أم رأسمالية بإيقاف تدخلها فى القارة . كما أنها أيضا بمثابة انذار لجنوب أفريقيا والبرتغاليين والمستوطنين البيض بأن أفريقيا المستقلة لن تهدأ حتى يحصل الأفريقيون على غالبية تمثيلية حكومية مطلقة فى كل جزء من القارة ولكن لم يكن هذا سوى الفصل الأول فلقد تحقق فعلا الاستقلال السياسى ولكنه لم يؤثر على الحياة الذاتية لمعظم الأفريقيين الا بالندر اليسير - ومازال من المفروض أن تبزغ الثورة الاقتصادية . والتغيير الاقتصادى هو الذى يهز جذور الحياة الأفريقية - ومازال ذروة الدراما الأفريقية تكمن فى المستقبل ، الا أنها ذروة بشرت بها الثورة السياسية للاستقلال الأفريقى . .

المراجع

لقد تجنبنا وضع الهوامش حتى يمكن تحاشي مقاطعة النص . ويمكن هذه القائمة من المراجع القراء من متابعة دراستهم لهذه المناطق التي تهتم بوجه خاص . ولقد استلخصت هذه المراجع المقترحة من دائرة واسعة تشتمل على الصحف والأعمال الأدبية والدراسات العلمية . وتشتمل أغلبها على المراجع التي استندت إليها وهي من شأنها أن تدعو إلى مجال أوسع من الدراسة .

SELECTED BIBLIOGRAPHY GENERAL

- Thomas, R. Adam, *Government and Politics in Africa South of the Sahara*, New York, revised edition, 1962.
- Alan Burns, *In Defence of Colonies*, New York and London, 1957.
- Gwendolen N. Carter (Ed.), *Five African States*, Ithaca, N.Y., and London 1963.
- Gwendolen M. Carter and William O. Browns (Eds.), *Transition in Africa*. Boston, 1958.
- D.K. Chisiza, *Africa — What Lies Ahead*, New York, 1962.
- Sir Andrew Cohen, *British Policy in Changing Africa*. London and Evanston, Ill, 1959.
- Communauté, Paris, 1959.
- Basil Davidson, *Old Africa Rediscovered*, London, 1959. Published under the title *The Lost Cities of Africa*, New York, 1959.
- Stewart C. Easton, *The Twilight of European Colonialism*, New York and London, 1960.
- John D. Fage, *An Atlas of African History*. London and New York, 1958.
- FAO, *Africa Survey*, Rome, 1962.

- Walter Fitzgerald, *Africa : A Social, Economic and Political Geography of its Major Regions*, London, 8th edition, 1955.
- Cyril, D. Forde (Ed.), *African Worlds*. London and New York 1954
- Meyer Fortes and E.E. Evans-Pritchard (Eds.), *African Political Systems*, London, 1940.
- Walter Goldschmidt (Ed.), *The United States and Africa*. New York, 1963.
- John Gunther, *Inside Africa*. New York and London, 1955.
- Lord Hailey, *An African Survey*. London and New York, revised edition, 1957.
- W.K. Hancock, *Wealth of Colonies*. London and New York, 1950.
- Richard Harris, *Independence and After*. London and New York, 1962.
- John Hatch, *Africa To-day — And To-morrow*, London and New York, second revised edition, 1965.
- Arthur Hazlewood, *The Economy of Africa*. London and New York, 1961.
- Melville, J. Herskovits, *The Human Factor in Changing Africa*. New York and London, 1962.
- Thomas L. Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa*, London, 1956 ; New York, 1957.
- African Political Parties*, London and New York, 1961.
- J.F. Horrabin, *An Atlas of Africa*. London, 1960 ; New York, second revised edition, 1961.
- Guy Hunter. *The New Societies of Tropical Africa*. London, 1962; New York, 1964.
- Sir Charles J. Jeffries. *Transfer of Power*. London, 1960: New York, 1961.
- Goerges H.T. Kimble, *Tropical Africa*. 2 vols. New York, 1960.
- Helen Kitchen (Ed.), *A Handbook of African Affairs*. New York, 1964.

- Colin Legum. *Pan-Africanism*. London and New York, revised edition, 1965.
- W.M. MacMillans, *Africa Emergent* (revised). London, 1949.
The Road to Self-Rule. London, 1959.
- Lucy Mair, *Safeguards for Democracy*. London and New York, 1961. *New Nations*. London and Chicago, 1963.
- George P. Murdock, *Africa: Its People and their Culture History*. New York, 1959.
- Ronald Oliver and J.D. Fage, *A Short History of Africa*. London, 1962; New York, 1963.
- Norman J. Padelford and Rupert Emerson (Eds.), *Africa and World Order*. New York, 1963.
- George Padmore, *Pan-Africanism or Communism*, London and New York, 1956.
- Margery Perham, *The Colonial Reckoning*. London, 1961; New York, 1962.
- John Plamenatz, *On Alien Rule and Self-Government*. London, 1960.
- Alex Quaison-Sackey, *Africa Unbound*. New York and London, 1963.
- Philip W. Quigg (Ed.), *Africa : A Foreign Affairs Reader*. New York, 1964.
- I. Shapera, *Government and Politics in Tribal Societies*. London and New York, 1956.
- Ronald Segal, *Political Africa*. London and New York, 1961.
- C.C. Seligman, *Races of Africa*. London and New York, 1957.
- Anthony Sillery, *Africa : A Social Geography*. London, 1961.
- Ndabaningi Sithole, *African Nationalism*, London and New York, 1959.
- L. Dudley Stamp, *Africa : A Study in Tropical Development*. New York, 1953.
- Anne Welsh (Ed.), *Africa South of the Sahara*. London, 1951.
- Diedrich Westerman, *The African Today and Tomorrow*, London and New York, 3rd edition, 1949.

- Politics in Ghana, London, 1964.
- Donald L. Wiedner, A History of Africa South of the Sahara. New York, 1962.
- Martin Wight, British Colonial Constitutions. London, 1952.

WEST AFRICA

- David E. Apter. Ghana in Transition. New York, 1963.
- Dennis Austin, West Africa and the Commonwealth. London, 1957
- Obafemi Awolowo, Awo, The Autobiography of Chief Obafemi Awolowo. Cambridge, and New York, 1960.
- Nnamdi Aziki We. Economic Reconstruction of Nigeria. Lagos, 1948.
- Michael P. Banton, West African City. London and New York, 1957.
- F.M. Bourret, Ghana, the Road to independence, 1919/57. London and Stanford, Calif., revised edition, 1960.
- Henri L. Bretton, Power and Stability in Nigeria. New York, 1962.
- Raymond L. Buell, Liberia: A Century of Survival, 1847/1947. Philadelphia, 1947.
- Alan C. Burns, History of Nigeria. London, fifth edition, 1956; New York, sixth edition, 1963.
- R.J. Harrison Church, West Africa. London, second edition, 1960; New York, 1961.
- J.S. Coleman, Nigeria; a Background to Nationalism. Berkely, Calif. and London, 1958.
- Robert Cornevin, Histoire de Togo. Paris, 1959.
- L. Gray Cowan, Local Government in West Africa, New York, 1958.
- Michal Crowder, The Story of Nigeria. London, 1962 ; Published under the title A short History of Nigeria, New York, 1962.
- Robert de la Vignette, Service Africaine, Paris, 1946.
- Freedom and Authority in French West Africa, London and New York, 1950.

- John D. Fage, *An Introduction to the History of West Africa*. Cambridge and New York, revised edition, 1962.
- Ghana : A Historical Interpretation. Madison, Wis., 1959.
- Harvey Goldberg, *French Colonialism: Progress or Poverty*. New York, 1959.
- Thomas Hodgkin (Ed.), *Nigerian Perspectives*. London and New York, 1960.
- David Kimble, *The Machinery of Self-Government*, London, 1953.
- Jean-Mark, *Afrique Française; Afrique Nouvelle*. Montreal, 1958.
- Roy Lewis, *Sierra Leone*. London, 1954.
- Pi ilip Neres, *French-speaking, West Africa*. Oxford and New York, 1962.
- K ame Nkrumah, *Ghana; The autobiography of Kwame Nkrumah*, London and New York, 1957. *Conciencism*. London and New York, 1964.
- Georqe Padmore, *The Gold Coast Revolution*. London and New York, 1953.
- F.C. Pedler, *Economic Geography of West Africa*. London and New York, 1955.
- Arthur Thomas Porter, *Creoledom*. Oxford and New York, 1963.
- J. Richard-Molard, *Afrique Occidentale Française*. Paris, third revised edition, 1956.
- Leopold Sedar Senghor, *On African Socialism*. New York and London, 1954.
- Bankole Timothy, *Kwame Nkrumah*. London, 1955; New York, second edition, 1963.
- Virginia Thompson and Richard Adolff, *French West Africa*. London and Stanford, Calif, 1957.
- J. Spencer Trimingham, *Islam in West Africa*. Oxford and New York, 1959.
- William E.F. Ward, *A History of Ghana*. London, second revised edition, 1958; New York, 1963.
- Ronald E. Wraith, *Local Government in West Africa*. London and New York, 1964.

SOUTHERN AFRICA

- Peter Abraham, *Tell Freedom*. London and New York, 1954.
Return to Goli. London, 1953. / *Mine Boy*, London, 1964;
New York, 1955.
Wild Conquest. London, 1951.
The Path of Thunder. London, 1952.
- Edmund H. Ashton, *The Basuto*. London and New York, 1952.
G.H. Calpin (Ed.), *The South African Way of Life*. London and
New York, 1953.
- Gwendolen M. Carter, *The Politics of Inequality*. New York and
London, 1958.
- Basil Davidson. *The African Awakening*. London, 1955.
- John A. Davis and James K. Baker. *Southern Africa in Transition*.
New York, 1965.
- James Duffy, *Portugal in Africa*, Cambridge, Mass., and London,
1962.
Portuguese Africa. Cambridge, Mass., 1959.
- Eugene P. Dvorin, *Racial Separation in South Africa*. Chicago
and London, 1952.
- F. Clement C. Egerton, *Angola in Perspective*. London, 1957.
- Ruth First, *South West Africa*. London and New York, 1963.
A Handbook of Race Relations. London, 1949.
- John Hatch, *The Dilemma of South Africa*. London, 1952.
- W.H. Hutt, *The Economics of the Colour Bar*. London, 1964.
- Noni Jabavu, *The Ochre People*. London and New York, 1963.
- Dan Jacobson, *A Dance in the Sun*. London, 1956.
et. al.
- Arthur Kepel-Jones, *South Africa: A Short History*. London, 1953;
New York, 1961.
- D.W. Kruger (Ed.), *South African Parties and Policies 1910-1960*.
London, 1960.
- Peter Lanham, *Blanket Boy's Moon*. London and New York, 1953.

- Julius Lewin, *Politics and Law in South Africa*. London and New York, 1963.
- Leo Marquard, *The People and Policies of South Africa*. London, 1952; New York, third edition, 1962.
- L.E. Neame, *The History of Apartheid*. New York, 1963.
- Jordan K. Ngubane, *An African Explains Apartheid*, New York and London, 1963.
- Alan Paton, *Cry, The Beloved Country*. London and New York, 1948.
- Too Late the Phalarope. London and New York, 1953.
- Sheila Patterson, *Colour and Culture in South Africa*. London and N.Y., 1953.
- The Last Trek: A Study of the Boer People and the Africaner Nation. London, 1957.
- S. Pienaar and Anthony Sampson, *South Africa: Two Views of Separate Development*. London and New York, 1960.
- John Redfern, *Ruth and Secretse*. London, 1955.
- Patrick Van Rensburg, *Guilty Land*. London and New York, 1962.
- Daphne Rooke, *The Greyling*. London, 1962; New York, 1963.
- Edward Roux, *Time Longer than Rope*. London, 1948; New York, second revised edition, 1964.
- Prudence Smith (Ed.), *Africa in Transition*. London, 1958.
- William Henry Vatcher, Jr., *White Lager*. New York and London, 1965.
- E.A. Walker, *A History of Southern Africa*. London and New York, revised edition, 1957.

CENTRAL AFRICA

- 1.—Basil Davidson, *The African Awakening*. London and New York, 1955
- 2.—Frank Debenham, *Nyasaland*. London, 1955... ..
- 3.—Ciril Dunn, *Central African Witness*, London, 1959 ...

- 4.—L.H. Gann, *The Birth of a Plural Society*. London, 1958
- 5.—L.H. Gann and P. Duignan, *White Settlers in Tropical Africa*. New York and London, 1962
- 6.—J. Gerald-Libois and B. Verhaegen, *Congo 1960*. Brussels, 1961, 2 vols.
- 7.—Richard Gray, *The Two Nations*. London and New York, 1960... ..
- 8.—A.J. Hanna, *The Story of the Rhodesias and Nyasaland*, London, 1960,; New York, revised edition, 1961 ...
- 9.—Arthur Hazlewood and P.D. Henderson, *Nyasaland ; The Economics of Federation*. London, 1960
- 10.—Maurice N. Hennessy, *The Congo : A Brief History and Appraisal*. London, New York, 1961
- 11.—Pierre Joye and Rosine Lewin, *Les Trusts au Congo*, Brussels, 1961
- 12.—Kenneth Kaunda, *Zambia Shall be Free*. London, 1962; New York, 1963
- 13.—Patrick Keatley, *The Politics of Partnership*. London and New York, 1963
- 14.—Jean Labrique, *Congo Politique*. Leopoldville, 1957...
- 15.—Bertrand Lambezat, *La France Equatoriale*, Paris et al
- 16.—Colin Leys, *European Politics in Southern Rhodesia*. London, 1958; New York, 1959
- 17.—Colin Leys and C. Pratt (Eds.), *A New Deal In Central Africa*. London and New York, 1960
- 18.—Tom Marvel, *The New Congo*. New York, 1948.. ..
- 19.—Philip Mason, *The Birth of Dilemma*. London and New York, 1958
- Year of Decision : Rhodesia and Nyasaland in 1960*. London and New York, 1960.
- 20.—Report of the Advisory (Monckton) Commission on the

- review of the Constitution of the Federation of Rhodesia and Nyasaland, Cmd. 1148. London, 1960
- 21.—Rwanda Politique (1956/61). Brussels, 1961
- 22.—Anthony St. John Wood, Northern Rhodesia : The Human Background. London, 1961
- 23.—Ruth Slade, King Leopold's Congo. London and New York, 1962
- The Belgian Congo. London and New York, 1960...
- 24.—Don Taylor, The Rhodesian. London, 1955
- 25.—C.H. Thompson and H.W. Woodruff, Economic Development in Rhodesia, and Nyasaland. London, 1954... ..
- 26.—Virginia Thompson and Richard Adolff, The Emerging States of French Equatorial Africa. Stanford, Calif. and London, 1960
- 27.—Edouard Trezenhem, L'Afrique Equatoriale Française. Paris, 1955
- 28.—Henri Ziegler, Afrique Equatoriale Française. Paris, 1952

EAST AFRICA

- 1.—David E. Apter, The Political Kingdom in Uganda. Princeton., N.J. and London, 1961
- 2.—George Bennett, Kenya : A Political History. London and New York, 1963
- 3.—B.T.G. Chidzero, Tanganyika and International Trusteeship. London and New York, 1961... ..
- 4.—H. Deschamps, Madagascar, Paris, 1951... ..
- 5.—John Drysdale, The Somali Dispute. London and New York, 1964
- 6.—The East Africa Royal Commission Report 1953/55, Cmd. 9475. London, 1955
- 7.—Negley Farson, Last Chance in Africa. London, 1949 New York, 1950
- 8.—R. Mugo Gatheau, Child of Two Worlds. London and New York, 1964

- 9.—W.E.H. Howard, *Public Administration in Ethiopia*.
London, 1947
- 10.—A.J. Hughes, *East Africa : The Search For Unity*.
London and New York, 1963
- 11.—Elspeth Huxley, *White Man's Country*. New York,
1935 ; London, second edition, 1953
- 12.—Elspeth Huxley and Margery Perham, *Race and Politics
in Kenya*. London, 1956 ; *Hollywood-by-the-Sea, Fla.*,
1957...
- 13.—Kenneth Ingham, *The Making of Modern Uganda*.
London, 1958
- 14.—Mark Karp, *The Economics of Trusteeship in Somalia*.
Boston, 1960
- 15.—Jomo Kenyatta, *Facing Mount Kenya*. London, 1938 ;
New York, 1962
- 16.—L.S.B. Learkey, *Defeating Mau Mau*. London, 1954
 Mau Mau and the Kikuyu. London, 1952 ; New York,
1954...
- 17.—Norman Leys, *Kenya*. London, second edition, 1925.
 The Colour Bar in East Africa. London, 1941... ...
- 18.—J.F. Lipscomb, *White Africans*. London, 1955... ...
- 19.—Tom Mboya, *Freedom and After*. London and New
York, 1963
- 20.—Roland A. Cliver and Gervase Mathew (Eds.), *The
History of East Africa, Vol. I*. London, 1963...
- 21.—Silvia Pankhurst, *Ex-Italian Somaliland*. London and
New York, 1951
- 22.—Sylvia and Richard Pankhurst, *Ethiopia and Eritrea*.
London, 1953
- 23.—Margery Perham, *The Government of Ethiopia*.
London, 1948

- 24.—G.K.N. Trevaskis, *Eriterea, A Colony in Transition, 1914/1952*. London and New York, 1960
- 25.—E. Ullendorff, *The Ethiopians*. London and New York, 1960... ..
- 26.—Susan Wood, *Kenya; The Tensions of Progress*. London and New York, 1960

NORTH AFRICA

- 1.—Douglas Ashford, *Political Change in Morocco*. Princeton, N.J., 1961
- 2.—Anwar As-Sadat, *Revolt on the Nile*. London and New York, 1957
- 3.—Nevill Barbour, *A Survey of North-West Africa*. London, 1959 ; New York, second édition, 1962
- 4.—Jacques Baulin., *The Arab Role in Africa*. London and New York, 1962
Face au Nationalisme Arabe. Paris
- 5.—Pierre Bourdieu, *The Algerians*. Boston, 1962
- 6.—Jaques Douchimen, *Histoire de Fl.n.* Paris, 1962
- 7.—Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth*, New York, 1965
- 8.—A. Gaitskell, *Gezira*. London and New York, 1959... ..
- 9.—Maurice Harari, *Government and Politics of the Middle East*. New York, 1962
- 10.—P. M. Holt, *A Modern History of the Sudan*. London and New York, 1961
- 11.—Majid Khaddouri, *Modern Libya*. Baltimore, 1963
- 12.—Ismail Raghib Khadidi, *Constitutional Development in Libya*. Baltimore, 1960
- 13.—Jean Lacouture, *Cinque Hommes et la France*. Paris, 1961
- 14.—Roger Le Tourneau, *L'Evolution politique de L'Afrique du nord musulmane*. Paris, 1962... ..

- 15.—Tom Little, Egypt;. London and New York, 1958
- 16.—John Marloze, Arab Nationalism and British Imperialism.
London and New York, 1961
- 17.—Charles A. Micaud, Tunisia : The Politics of Modern-
ization. New York, and London, 1964
- 18.—Mohamed Nagib, Egypt's Destiny. New York, 1955 ...
- 19.—P.S.N. Prasad, The Economic Development of Libya
Baltimore, 1960
- 20.—Nadav Safran, Egypt in search of Political Community
Cambridge, Mass, 1961
- 21.—P.J. Vatikiotis. The Egyptian Army in Politics. Indiana,
1961... ..
- 22.—Keith Wheelock, Nasser's New Egypt. New York and
London, 1960
- 23.—I. William Zartman, Government and Politics in
Northern Africa. N. York, 1963 ; London, 1964 ...

فهرس

صفحة

٣	• • • • •	مقدمة : بقلم جون هاتش
٥	• • •	الفصل الأول : أوروبا تمسك زمام أفريقيا
٢١	• • • • •	الفصل الثاني : بذور الثورة
٤١	• • •	الفصل الثالث : بركان غرب أفريقيا
٧٤	•	الفصل الرابع : حكومة الأقلية فى جنوب أفريقيا
١٠٦	•	الفصل الخامس : نقطة الالتقاء بين المستعمرين
١٣٤	• • • •	الفصل السادس : الرقعة الشرقية
١٦٧	• • • •	الفصل السابع : الشمال العربى
١٩١	• • •	الفصل الثامن : الغرب يقود الطريق
٢٣٩	• • • •	الفصل التاسع : الحصون الأخيرة
٢٧٧	• • • •	الفصل العاشر : المثلث الأوسط
٣٣٨	• •	الفصل الحادى عشر : صراع وقرار فى الشرق
٤٠٦	• • •	الفصل الثانى عشر : الشمال يصبح افريقيا
٤٣٧	• • • •	الفصل الثالث عشر : ثورة الاستقلال
٤٥٧	• • • • •	المراجع

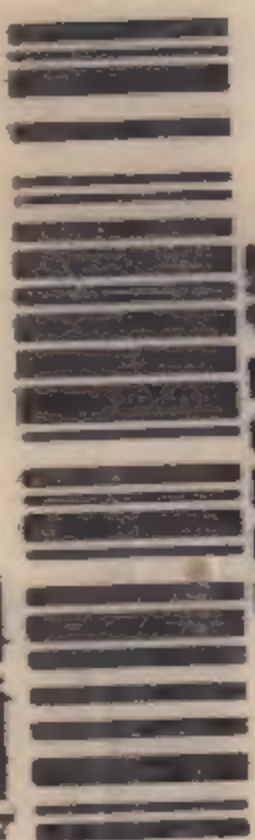
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

دارالكاتب العربى للطباعة والنشر

فرع مصر - ١٩٦٩

الثمان ٥٠ قرش

Bibliotheca Alexandrina



0258547